

Distr.: General  
23 March 2018  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ١٣٧ من القائمة الأولية\*

تخطيط البرامج

## تقرير أداء برامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

## تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عن أداء برامج الأمانة العامة للأمم المتحدة خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ وفقاً للبند ٦-١ من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2016/6).

ويتضمن التقرير معلومات عن النتائج التي حققتها المنظمة خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ فيما يتعلق بالإنجازات المتوقعة الواردة في الخطط البرنامجية المعتمدة لفترة السنتين وتنفيذ النواتج المدرجة في الميزانيات البرنامجية التي اعتمدها الإدارات والمكاتب المعنية. وتعطي النتائج الرئيسية التي حققتها المنظمة في عناصرها البرنامجية العشرة للدول الأعضاء لمحة عامة عن أداء الأمانة العامة (انظر الفرع الثاني). ويتضمن تحليل تنفيذ ٩٥٤ ٣٣ ناتجا مقررا وناتجا إضافيا (انظر الفرع الثالث) معلومات عن معدلات تنفيذ النواتج التي تحققت خلال فترة السنتين، بالمقارنة مع فترة السنتين التي سبقتها. ويتضمن التقرير أيضا سردا مفصلا للنتائج التي تحققت في إطار كل باب من أبواب الميزانية البرنامجية، لما مجموعه ٨٦٢ إنجازا متوقعا في إطار ٣٦ بابا هي أبواب الميزانية البرنامجية، إلى جانب موجز عن التحديات الرئيسية التي اعترضت تنفيذ كل برنامج والدروس المستفادة (انظر الفرع الرابع). أما المعلومات المتعلقة بأداء البرامج الواردة في هذا التقرير فهي تستند إلى النتائج وتركز على النواتج في آن معا وتقدم نظرة شاملة عن أبرز الإنجازات التي حققتها الأمانة العامة والأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

وبالإضافة إلى ذلك، وعملا بقراري الجمعية العامة ٢٥٥/٧٠ و ٢٨٣/٧١، يرد في مرفق التقرير معلومات شاملة عن حالة تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتصلة بالمسائل الإدارية ومسائل الميزانية.



## المحتويات

| الفصل                                                                                 | الصفحة |
|---------------------------------------------------------------------------------------|--------|
| أولا - مقدمة . . . . .                                                                | ٥      |
| ثانيا - لمحة عامة عن النتائج الرئيسية التي حققتها الأمم المتحدة . . . . .             | ٦      |
| ألف - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً . . . . .                               | ٦      |
| باء - الشؤون السياسية . . . . .                                                       | ٧      |
| جيم - العدل والقانون الدوليان . . . . .                                               | ١١     |
| دال - التعاون الدولي لأغراض التنمية . . . . .                                         | ١١     |
| هاء - التعاون الإقليمي لأغراض التنمية . . . . .                                       | ١٦     |
| واو - حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية . . . . .                                        | ٢٠     |
| زاي - الإعلام . . . . .                                                               | ٢٣     |
| حاء - خدمات الدعم المشتركة . . . . .                                                  | ٢٤     |
| طاء - الرقابة الداخلية . . . . .                                                      | ٢٧     |
| ياء - السلامة والأمن . . . . .                                                        | ٢٨     |
| ثالثا - إنجاز النواتج واستعمال الموارد . . . . .                                      | ٢٩     |
| ألف - معدلات التنفيذ . . . . .                                                        | ٢٩     |
| باء - النواتج الإضافية . . . . .                                                      | ٣٣     |
| جيم - النواتج المؤجلة . . . . .                                                       | ٣٥     |
| دال - النواتج الملغاة . . . . .                                                       | ٣٧     |
| هاء - النواتج المرحلة . . . . .                                                       | ٣٩     |
| واو - إنجاز النواتج في مجال التعاون التقني . . . . .                                  | ٤٠     |
| زاي - استخدام الموارد . . . . .                                                       | ٤١     |
| حاء - تعميم مراعاة المنظور الجنساني . . . . .                                         | ٤٤     |
| طاء - البيان النهائي بشأن إنجاز النواتج واستخدام الموارد . . . . .                    | ٤٦     |
| رابعا - الأداء البرنامجي حسب أبواب الميزانية البرنامجية . . . . .                     | ٤٧     |
| الباب ٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات . . . . . | ٤٧     |
| الباب ٣ - الشؤون السياسية . . . . .                                                   | ٦٠     |

|     |                                                                                                     |
|-----|-----------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٧٢  | الباب ٤ - نزع السلاح . . . . .                                                                      |
| ٧٩  | الباب ٥ - عمليات حفظ السلام . . . . .                                                               |
| ٩١  | الباب ٦ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية . . . . .                                       |
| ٩٤  | الباب ٨ - الشؤون القانونية . . . . .                                                                |
| ١٠١ | الباب ٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية . . . . .                                                   |
| ١١٨ | الباب ١٠ - أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية . . . . . |
| ١٢٥ | الباب ١١ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا . . . . .                         |
| ١٢٩ | الباب ١٢ - التجارة والتنمية . . . . .                                                               |
| ١٤٢ | الباب ١٣ - مركز التجارة الدولية . . . . .                                                           |
| ١٤٤ | الباب ١٤ - البيئة . . . . .                                                                         |
| ١٥٨ | الباب ١٥ - المستوطنات البشرية . . . . .                                                             |
| ١٦٩ | الباب ١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية . . . . .            |
| ١٨٢ | الباب ١٧ - هيئة الأمم المتحدة للمرأة . . . . .                                                      |
| ١٨٧ | الباب ١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا . . . . .                                      |
| ٢٠٥ | الباب ١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ . . . . .                          |
| ٢٢٢ | الباب ٢٠ - التنمية الاقتصادية في أوروبا . . . . .                                                   |
| ٢٣٥ | الباب ٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي . . . . .       |
| ٢٤٩ | الباب ٢٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا . . . . .                                    |
| ٢٦١ | الباب ٢٣ - البرنامج العادي للتعاون التقني . . . . .                                                 |
| ٢٩٩ | الباب ٢٤ - حقوق الإنسان . . . . .                                                                   |
| ٣١٤ | الباب ٢٥ - توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين . . . . .                        |
| ٣١٩ | الباب ٢٦ - اللاجئون الفلسطينيون . . . . .                                                           |
| ٣٢٥ | الباب ٢٧ - المساعدة الإنسانية . . . . .                                                             |
| ٣٣٢ | الباب ٢٨ - الإعلام . . . . .                                                                        |
| ٣٣٧ | الباب ٢٩ ألف - مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية . . . . .                                     |
| ٣٤٢ | الباب ٢٩ باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات . . . . .                                    |
| ٣٤٧ | الباب ٢٩ جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية . . . . .                                                 |

|     |                                                          |
|-----|----------------------------------------------------------|
| ٣٥٣ | ..... الباب ٢٩ دال - مكتب خدمات الدعم المركزية           |
| ٣٥٨ | ..... الباب ٢٩ هاء - مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات |
| ٣٦٩ | ..... الباب ٢٩ واو - الإدارة، جنيف                       |
| ٣٧٧ | ..... الباب ٢٩ زاي - الإدارة، فيينا                      |
| ٣٨٢ | ..... الباب ٢٩ حاء - الإدارة، نيروبي                     |
| ٣٨٧ | ..... الباب ٣٠ - الرقابة الداخلية                        |
| ٣٩١ | ..... الباب ٣٤ - شبكة السلامة والأمن                     |
| ٣٩٨ | ..... المرفق                                             |

## أولا - مقدمة

١ - يشكل هذا التقرير المتعلق بأداء برامج الأمانة العامة للأمم المتحدة خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ أداة مهمة للمساءلة والإدارة في إطار عملية الميزنة القائمة على النتائج التي تضطلع بها المنظمة والتي تتبّع دورةً متكررة تتمثل في التخطيط والميزنة وتنفيذ البرامج ورصدها وتقديم تقارير عنها. ويقدم التقرير وفقا للبند ٦-١ من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2016/6)، ويحدد هذا البند محتوى التقرير ووتيرة تقديمه.

٢ - وكانت الجمعية العامة قد أيدت، في قرارها ٦١/٢٤٥، توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأن يكون إعداد تقرير أداء البرامج من مسؤوليات مديري البرامج، وأن تتولّى إدارة الشؤون الإدارية مهام رصد البرامج ومهمة إعداد التقرير استنادا إلى ما يقدمه مديرو البرامج من مساهمات. ووفقا للولاية الصادرة عن الجمعية العامة، قام مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية بتنسيق عملية إعداد هذا التقرير.

٣ - ويتألف التقرير من أربعة فروع هي: مقدمة في الفرع الأول؛ وعرض عام للنتائج الرئيسية التي حققتها الأمانة العامة في إطار العناصر البرنامجية العشرة للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ في الفرع الثاني؛ وموجز عن تنفيذ النواتج واستخدام الموارد في الفرع الثالث؛ أما الفرع الرابع، فيتناول أداء البرامج في إطار كل باب من أبواب الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ويتضمن موجزا للعناصر الرئيسية على مستوى البرامج والعراقيل التي واجهت الأداء، واستعراضا مفصّلا لأداء كل برنامج من البرامج الفرعية، مع أخذ الأهداف المطلوب إنجازها في فترة السنتين في الحسبان في مقابل مؤشرات الأداء الفعلي. أما المعلومات المتعلقة بأداء البرامج الواردة في هذا التقرير فهي تستند إلى النتائج وتركز على النواتج في آن معا وتقدم لمحة عامة شاملة عن أبرز الإنجازات التي حققتها الأمانة العامة والعمل الذي اضطلعت به خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، وبما أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين في قرارها ٧٠/٢٥٥ و ٧١/٢٨٣ رصد حالة تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتصلة بالمسائل الإدارية ومسائل الميزانية وإدراج معلومات شاملة عن تنفيذ تلك القرارات في تقرير الأداء البرنامجي لفترة السنتين، يرد في مرفق هذا التقرير معلومات عن تنفيذ تلك القرارات التي انبثقت عن مداولات الجمعية خلال الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (والتي تتزامن بالتالي مع الفترة المشمولة بالتقرير قيد النظر).

٤ - ويتضمن التقرير معلومات عن إنجاز ٩٥٤ ٣٣ ناتجا مقررا وناتجا إضافيا، ويقدم سردا عاما للنتائج التي حققتها الأمم المتحدة حسبما أفادت به إدارتها ومكاتبها المعنية. ويتضمّن التقرير أيضا معلومات عن الأداء فيما يخص ٨٦٢ إنجازا متوقعا، آخذا في الحسبان ٤٣٧ ١ مؤشرا من مؤشرات الإنجاز في إطار أبواب الميزانية البرنامجية الستة والثلاثين. وقد بلغ معدل تنفيذ النواتج المقررة في المنظمة ٩٣ في المائة خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، مقارنة بمعدل ٩٤ في المائة خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وظلّ معدل تنفيذ النواتج المقررة والنواتج الإضافية معا، على حاله عند ٩٤ في المائة، لفترتي السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ و ٢٠١٦-٢٠١٧.

٥ - وعملا بقرار الجمعية العامة ٦٩/١٧، يتضمّن التقرير في إطار كل باب من أبواب الميزانية البرنامجية، المعلومات التالية:

- (أ) مقارنة معدل تنفيذ النواتج المقررة بالمعدل المحقق في فترة السنتين السابقة؛
- (ب) مقارنة النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة بالنواتج الإضافية في فترة السنتين السابقة؛
- (ج) معلومات عن العوامل الرئيسية التي أثّرت في تنفيذ النواتج المقررة، عندما يقل معدل التنفيذ لفترة السنتين عن ٩٠ في المائة (وترد هذه المعلومات أيضا في الفرع الثالث أدناه).
- ٦ - وعلاوة على ذلك، وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٣٦/٦٧، يتضمن التقرير في الفرع الثالث أدناه أيضا تفسيراً لأسباب إلغاء أو تأجيل النواتج والأنشطة بسبب شغور وظائف ممولة في إطار الميزانية العادية. وفي القرار عينه، أيدت الجمعية العامة توصية لجنة البرنامج والتنسيق بأن يدرج في التقارير المقبلة المتعلقة بأداء البرامج معلومات شاملة عن أثر التخفيض في عدد الوثائق المطبوعة على عملية اتخاذ القرارات الحكومية الدولية في مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعاتها.
- ٧ - وبناء على ذلك، قدّمت إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات معلومات محدّثة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ في هذا الصدد. وما برحت الإدارة توفر خدمة الطباعة عند الطلب، كخدمة تكميلية من خدمات الاجتماعات، في إطار مبادرة ترشيد استخدام الورق في جميع مراكز العمل منذ عام ٢٠١٣. وبسبب تزايد توافر الوثائق من خلال القنوات الرقمية، ومنها نظام الوثائق الرسمية، وبوابة النظام المتكامل للخدمات المستدامة الموفرة للورق، ومواقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت، والاشتراكات الإلكترونية، تناقص عدد الطلبات التي تقدمها الوفود لتزويدها بوثائق مطبوعة. وقد ازداد الطلب على خدمة الاشتراك الإلكتروني زيادة ملحوظة، إذ ارتفع عدد المستخدمين المسجلين من ٤٠٠٠ مستخدم في عام ٢٠١١ إلى أكثر من ٧٠٠٠٠ مستخدم بحلول نهاية عام ٢٠١٧. وأدى توفير وثائق الأمم المتحدة الرسمية، المطبوعة والإلكترونية، بشكل موسّع إلى مزيد من التيسير في إمكانية حصول الوفود على هذه الوثائق خلال عمليات اتخاذ القرار الحكومية الدولية. وفي عام ٢٠١٥، أُعيد إنشاء مركز المساعدة المتعلقة بالوثائق في نيويورك لاستيعاب احتياجات الطباعة المخصصة للمندوبين. وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، طبع المركز ما متوسطه ١٢٩ وثيقة، أو ٩٥٧ صفحة، شهريا. وتراجع عدد الصفحات المطبوعة في مراكز العمل الأربعة (نيويورك وجنيف ونيروبي وفيينا) بصورة كبيرة، من مجموع ٧٢٦ مليون صفحة في عام ٢٠٠٨ إلى ١٨٨ مليون صفحة في عام ٢٠١٧، مما يدل على تناقص تراكمي بنسبة ٧٤ في المائة على مدى فترة السنوات التسع المذكورة.
- ٨ - وما فتئ مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية يدعم رصد تنفيذ البرامج في الأمانة العامة من خلال إصدار المواد التوجيهية بانتظام وتوفير التدريب وتعزيز أهمية الرصد والإبلاغ المستمرين طوال فترة السنتين.

## ثانيا - لمحة عامة عن النتائج الرئيسية التي حققتها الأمم المتحدة

### ألف - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما

- ٩ - قدّمت إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات خدمات الأمانة الإجرائية والتقنية دعما للمداولات الحكومية الدولية للأمم المتحدة، بما في ذلك لدورتي الجمعية العامة الواحدة والسبعين والثانية والسبعين

ولدورتي المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ واجتماعات هيئاته الفرعية ولجانته الفنية المختلفة، وللمؤتمرات والاجتماعات المخصصة والاستثنائية التي تعقد تحت رعاية الأمم المتحدة. وظلت الإدارة تيسر عمل الهيئات الحكومية الدولية التابعة للمنظمة في نيويورك وجنيف وفيينا ونيروبي بصورة فعالة، واستمرت في كفاءة التعدّد اللغوي من خلال توفير خدمات الترجمة الشفوية والتحريرية العالية الجودة إلى اللغات الرسمية الست. وفي أيار/مايو ٢٠١٦، وفي إطار مبادرة الإدارة المتكاملة لخدمات المؤتمرات على النطاق العالمي، نسّقت إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات عقد أول مؤتمر قمة عالمي للعمل الإنساني ومؤتمر استعراض منتصف المدة الشامل الرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، في اسطنبول وفي أنطاليا، بتركيا، تبعاً.

١٠ - وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وقّرت الإدارة الخدمات لما يزيد عن ٦٨ ٠٠٠ اجتماع على الصعيد العالمي، وقدمت خدمات الترجمة الشفوية لما يزيد على ١٤ ٥٠٠ اجتماع منها، من بينها ١ ٢٩١ جلسة لمجلس الأمن وهيئاته الفرعية. ومقارنة بفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، زاد العدد الإجمالي للاجتماعات المعقودة في جميع مراكز العمل بنسبة ٤ في المائة (زاد عدد الاجتماعات بنسبة ٥ في المائة في نيويورك وجنيف، وبنسبة ١١ في المائة في فيينا، ونقص بنسبة ٦ في المائة في نيروبي). وتفاوت عبء العمل الإجمالي المتعلق بالوثائق بين مراكز العمل، وهو أمر يمكن أن يعزى إلى عدم تكرار المؤتمرات الرئيسية وإلى القيود المتعلقة بالميزانيات عموماً. وعلى الصعيد العالمي، بلغ معدل التقيد بمواعيد تقديم الوثائق، وهي النسبة المثوية للوثائق المقدمة بحلول المواعيد المحدولة أو قبلها، ٩٠ في المائة. وبين الاستقصاء الإلكتروني السنوي الذي يجري في كل مركز من مراكز العمل أن نسبة المشاركين في الاجتماعات الراضين عن طائفة الخدمات التي تقدّمها الإدارة تقدر بنحو ٩١ في المائة.

١١ - وحسّنت الإدارة آلية تحميل الوثائق في نظام الوثائق الرسمية وتخلّصت من التجهيز اليدوي، فأصبحت عملية تسليم الوثائق الرسمية أكثر استدامة وموثوقية. وكجزء من الجهود المتواصلة التي تبذلها لتعزيز التعددية اللغوية وتحسين خدمة الاجتماعات الحكومية الدولية، قامت الإدارة برقمنة المعلومات المتعلقة بالاجتماعات وتبسيطها وأنشأت موقعاً إلكترونياً متعدد اللغات ليومية/الأمم المتحدة، وهي منشور رئيسي متوفر الآن باللغات الرسمية الست طوال السنة. وقد زيد في تطوير وتنفيذ مشروع النظام الإلكتروني الشامل الموسع للنصوص (gText) للترجمة بمساعدة الحاسوب، مما ساعد في الحفاظ على معايير عالية الجودة في الترجمة التحريرية الداخلية والخارجية.

## باء - الشؤون السياسية

١٢ - أسهمت الأنشطة التي نُفذت في إطار البرامج الأربعة (أ) الشؤون السياسية، و (ب) عمليات حفظ السلام، و (ج) نزع السلاح و (د) استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية إسهاماً فاعلاً في اثنتين من أولويات فترة السنتين، وهما صون السلام والأمن الدوليين ونزع السلاح.

١٣ - وأيدت إدارة الشؤون السياسية دعوة الأمين العام إلى زيادة الجهود الدبلوماسية من أجل السلام وواصلت تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء من خلال مساعدتها على تطوير قدراتها الخاصة مجال منع نشوب النزاعات والوساطة. وفي مختلف مجالات العمل، واصلت الإدارة العمل على نحو وثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية فعززت شراكاتها مع مختلف الشركاء. وتوقيع الإطار المشترك لمفوضية الاتحاد الأفريقي - الأمم المتحدة لتعزيز الشراكة في السلام والأمن في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧ مثال على

هذا العمل، وعلى التزام الإدارة والمنظمة، بتوثيق التعاون مع الاتحاد الأفريقي. وقد أسفر عن هذا الإطار مزيد من الإجراءات المشتركة والمنسقة في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة وبناء السلام في أفريقيا. واستمرت الإدارة في تلبية طلبات الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية دعماً لعمليات السلام التي أسفرت ٨٥ في المائة منها عن منع نشوب النزاعات أو التخفيف من حدتها أو حلها. وقد تم تنفيذ ١٥٠ مشروعا لبناء السلام في عام ٢٠١٧، وهو ما يمثل زيادة عن السنوات السابقة ويبيّن الأهمية المتزايدة لخطّة "الحفاظ على السلام" بالنسبة إلى إدارة الشؤون السياسية. وقدمت إدارة الشؤون السياسية، في إطار دور مركز تنسيق الأمم المتحدة لمسائل المساعدة الانتخابية الذي تضطلع به بتكليف من الجمعية العامة، المساعدة الانتخابية ونسقتها لرهاء ٧٠ دولة عضو، بناء على طلبها أو على أساس الولايات الصادرة عن مجلس الأمن. وشملت هذه المساعدة عددا من الحالات التي تعيّن فيها التخفيف من مخاطر العنف المرتبط بالانتخابات. واتخذت الإدارة أيضا خطوات لتعزيز الشراكة الانتخابية للأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية في جميع أنحاء العالم.

١٤ - وواصلت الإدارة العمل من أجل تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن، ولا سيما التزاماتها الخمسة عشر الناشئة عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك ما يتعلق بإدماج المرأة في أفريقية الأمم المتحدة لدعم الوساطة، وكفالة تعيين النساء في مناصب قيادية في البعثات السياسية الخاصة. وواصلت الإدارة، كجزء من ولايتها المتمثلة في دعم الهيئات الحكومية الدولية، تقديم خدمات الأمانة إلى مجلس الأمن، وقدمت الدعم لـ ٥٥٢ جلسة رسمية من جلسات مجلس الأمن، و ٤٣٠ جلسة مشاورات غير رسمية، و ٢٤٣ اجتماعا من اجتماعات الهيئات الفرعية، ولاتخاذ ١٣٨ قرارا وصدر ٤٦ بيانا رئاسيا. وكذلك ظلّت الإدارة تقدّم الدعم إلى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، فضلا عن مهام مكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط في عمله من أجل الدفع قدما بحل الدولتين. وفي هذا الصدد، حضر المنسق الخاص، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قرابة ١٧٠٠ اجتماع خارجي و ٩١٤ اجتماعا داخليا.

١٥ - وقدم مكتب دعم بناء السلام الدعم بكفاءة للجنة بناء السلام في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، التي تزامنت مع اتخاذ الجمعية العامة ومجلس الأمن قرارين بشأن استعراض هيكل بناء السلام (قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)). وقد خصّص صندوق بناء السلام أكثر من ٢٢٧ مليون دولار لواحد وثلاثين بلدا، وهو أكبر مبلغ خصّصه الصندوق في فترة سنتين منذ إنشائه. وفرغ مكتب سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة من تلقّي الشكاوى في ثنائي محافظات من أصل تسع تضرّرت من بناء الجدار، وواصل تنفيذ حملة واسعة النطاق للتوعية العامة في المحافظة المتبقية. وقد أنجز المكتب عمله في بيت لحم، ويركّز حاليا على إنجاز العمل في المجتمعات المحلية في القدس الشرقية وما حولها، بالإضافة إلى جمع الشكاوى العامة. وفي المجموع، تم جمع ٦٥ ٧٨٥ شكوى منذ إنشاء المكتب وتم تجهيز ٨٣٧ ٢٩ شكوى وعرضها على مجلس السجل لاستعراضها والبت فيها. وعلى الرغم من تناقص الموارد، تمكّن المكتب من زيادة تجهيز استمارات الشكاوى المجمع بنسبة تقارب ١٠ في المائة مقارنة بفترة السنتين السابقة.

١٦ - وواصل مكتب شؤون نزع السلاح تيسير المداولات والمفاوضات المتعددة الأطراف من خلال تقديم الدعم الفني والتنظيمي إلى اللجنة الأولى، وهيئة نزع السلاح، ومؤتمر نزع السلاح وهيئاته الفرعية،



والمؤتمرات الاستعراضية وغيرها من اجتماعات الأطراف في الاتفاقات المتعددة الأطراف لنزع السلاح، وإلى أفرقة الخبراء المكلفة من الجمعية العامة. وكان التفاوض الناجح على معاهدة حظر الأسلحة النووية واعتمادها في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، وكذلك فتح باب التوقيع عليها في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، حدثا هاما من أحداث فترة السنتين. وبعد مأزق طال أمده، كان الاختتام الناجح لبند جدول الأعمال المتعلق بالأسلحة التقليدية من عمل هيئة نزع السلاح في عام ٢٠١٧ بمثابة إنجاز هام آخر. وواصل المكتب عمله الرامي إلى تعزيز تفعيل آلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية لضمان استعداد الآلية في حالة بدء تحقيق ما. وعُقد الاجتماع السادس من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في حزيران/يونيه ٢٠١٦، واختتم بنجاح باعتماد وثيقة ختامية موضوعية. وإضافة إلى ذلك، اختتم فريق الخبراء الحكوميين المعني بمواصلة تشغيل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وزيادة تطويره بنجاح دوراته الثلاث في عام ٢٠١٦. واحتفالا بالذكرى الثلاثين لتأسيس مراكز الأمم المتحدة الإقليمية الثلاث للسلام ونزع السلاح التابعة للمكتب (في أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي) قامت هذه المراكز بتنظيم ٦٥ نشاطا، من بينها برامج ميدانية لبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية تُنفذ بناء على طلب الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية/دون الإقليمية، وأنشطة تشجّع على تنفيذ الصكوك العالمية والإقليمية الأخرى بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار من خلال الدعوة وبناء القدرات. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، اختتم الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح أعماله بنجاح بإصدار وثيقة ختامية موضوعية بتوافق الآراء. وكذلك اختتم بنجاح في عام ٢٠١٦ المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة البيولوجية) والمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة)، وكذلك اختتم اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية بنجاح في عام ٢٠١٧. وقد أمعن فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي النظر في القضايا المتعلقة بولايته.

١٧ - وواصلت إدارة عمليات حفظ السلام توجيه ١٦ عملية ميدانية<sup>(١)</sup> (١٥ عملية ميدانية لاحقا في فترة السنتين بعد إغلاق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار) وإدارتها ودعمها وتزويدها بالإرشاد السياسي والاستراتيجي والتشغيلي. واضطلعت إدارة عمليات حفظ السلام بدور رائد في نجاح تصفية أو إغلاق عدة بعثات: أكملت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ولايتها في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧؛

(١) هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، التي أكملت ولايتها في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي التي استعوض عنها ببعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

واستعدت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للقيام بذلك في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨؛ واستعيض عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ببعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، أعيد تشكيل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وفي ظلّ التحديات الأمنية المتزايدة، قدّمت الإدارة الدعم إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في الجهود التي تبذلها بغية تنفيذ عملية السلام وتوسيع نطاق الحكم اللامركزي في مالي، وقدّمت الدعم أيضا إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الجهود التي تبذلها لتقديم المساعدة إلى العملية السياسية وتنظيم الانتخابات في ذلك البلد. وفي خضم النزاعات الجارية، قدّمت الإدارة الدعم للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لحماية المدنيين في جنوب السودان وللجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى للحد من التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة. وفي الشرق الأوسط، وجهت الإدارة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في سعيها إلى احتواء الآثار الإقليمية للأزمة الجارية في الجمهورية العربية السورية. وواصلت إدارة عمليات حفظ السلام تعزيز التعاون الثلاثي مع مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، فضلا عن تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية. وحسّنت الإدارة عملية تخطيط القدرات وتشكيل القوات الاستراتيجي، ونظام الاستجابة الاحتياطي والاستجابة السريعة للوحدات العسكرية ووحدات الشرطة، وعززت شراكاتها البرنامجية لبناء القدرات الوطنية في مجال سيادة القانون ودعم بناء السلام في مرحلة مبكرة.

١٨ - وقدّمت إدارة الدعم الميداني الدعم عن طريق توفير الحلول للتخطيط والتعبئة والمؤازرة في العمل المعقد الذي تقوم به العمليات الميدانية، وتراوحت الخدمات الأساسية التي قدّمتها من الدعم في مجال الميزانية والشؤون المالية وشؤون الموظفين إلى التكنولوجيا والدعم اللوجستي. وظلّت إدارة الدعم الميداني ملتزمة بتنفيذ المبادرات ذات الأولوية في مجالات إدارة سلسلة الإمدادات وتعزيز الإدارة البيئية وتعزيز التدابير الرامية إلى مكافحة سوء السلوك، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

١٩ - وواصل مكتب شؤون الفضاء الخارجي التابع للأمم المتحدة تعزيز التعاون الدولي في تسخير الفضاء الخارجي لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية. ومن خلال تنفيذ شراكات مبتكرة مع مقدمي خدمات البيانات والحلول الفضائية من القطاعين العام والخاص، أوجد المكتب فرصا جديدة للبلدان ومنها البلدان النامية، للوصول إلى التكنولوجيا الفضائية واستخدامها للتعامل مع التزاماتها العالمية الحاسمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، والحد من مخاطر الكوارث، والتكيف مع تغير المناخ. وبادر المكتب في العمل مع الدول الأعضاء لتسجيل الأجسام الفضائية مما أسفر عن تلقّي خمسة إنخطارات بشأن إنشاء سجلات وطنية وورود معلومات من ٤٤ دولة عن أكثر من ٥٧١ جسما مشغّلا، تمشيا مع اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي وقراري الجمعية العامة ١٧٢١ باء (د-١٦) و ١٠١/٦٢. وقدّم المكتب أيضا الخدمات لدورات لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولجنتيها الفرعيتين، ودعم الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية الخمسين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية الذي سيعقد في فيينا في حزيران/يونيه ٢٠١٨ من أجل القيام مع جميع الجهات المعنية بوضع خطة مساهمة أنشطة الفضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدّى تركيز المكتب على بناء القدرات في مجال استخدام

علوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها إلى تنفيذ ٥٩ نشاطا وتقديم الدعم إلى أكثر من ٥٨٠ مشاركا من ٨٤ بلدا ناميا.

## جيم - العدل والقانون الدوليان

٢٠ - واصل مكتب الشؤون القانونية دعم تعزيز العدالة والقانون الدولي، الذي كان من أولويات فترة السنتين. وأسدى المشورة القانونية بشأن المسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين، والقانون الإنساني، والعدالة الانتقالية، والنظام الداخلي للهيئات الرئيسية والفرعية للأمم المتحدة وللعديد من المؤتمرات الرئيسية التي عُقدت تحت رعايتها، ومن بينها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث). وقدم المشورة والمساعدة القانونية على نطاق واسع بشأن مسائل شتى إلى الإدارات والمكاتب الأخرى في الأمانة العامة، والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وإلى بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في المنظمة، ودعم كذلك الجهود الرامية إلى منع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين على نطاق المنظومة. وقام المكتب أيضا بصياغة الاتفاقات الدولية والمساعدة في التفاوض بشأنها، بما في ذلك صياغة اتفاق علاقة وتعديل الاتفاق بين المنظمة وجامعة الدول العربية، فضلا عن الاتفاقات المتعلقة بمركز بعثتي المنظمة في كولومبيا وهاتي.

٢١ - ودافع المكتب عن امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها وأصولها وموظفيها في جميع أنحاء العالم. ولم تكن هناك حالات لم تُحترم فيها امتيازات المنظمة وحصاناتها، إلا إذا قررت المنظمة نفسها التنازل عنها. وجرت تسوية مطالبات بقيمة ١٨٣,٤ مليون دولار قُدمت ضد المنظمة لقاء مبلغ قدره ١١,٣ مليون دولار، أي بتخفيض بلغت قيمته ١٧٢,١ مليون دولار عن المبالغ المطالب بها أصلا. وفي كل سنة من فترة السنتين، نظّم المكتب برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، وهو أشمل تدريب عالي الجودة في مجال القانون الدولي توفره الأمم المتحدة، إضافة إلى دورات في القانون الدولي في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وآسيا والمحيط الهادئ. وفيما يتعلق بقانون البحار، قدّم المكتب الخدمات الفنية إلى أربع دورات من دورات اللجنة التحضيرية المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٩٢/٦٩ وإلى العملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية. كما قدّم الدعم لتنفيذ ١٨٠ نشاطا تعاونيا فيما بين الدول والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بشأن هذا الموضوع.

٢٢ - وزاد المكتب أنشطته في مجال القانون التجاري الدولي، مما أسفر عن اتخاذ ٢٩ إجراء بخصوص المعاهدات وبخصوص التشريعات الوطنية المطبقة للنصوص الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) خلال فترة السنتين، من بينها ١٨٣ قرارا قضائيا وتحكيميا استندت إلى تلك النصوص. وأحرز تقدم أيضا نحو التحديث الفعلي للقانون التجاري باعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل.

## دال - التعاون الدولي لأغراض التنمية

٢٣ - تتمثل ثلاثة من أولويات المنظمة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ في ما يلي: (أ) تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة؛ و (ب) تنمية أفريقيا؛ و (ج) مكافحة المخدرات ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب الدولي

بجميع أشكاله ومظاهره، وتشترك في تولّي مسؤوليتها الإدارات والمكاتب التالية في الأمانة العامة: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ ومركز التجارة الدولية؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)؛ ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

٢٤ - وواصلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تقديم الدعم من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وعمليات الاستعراض الوطنية والمواضيعية التابعة له. وشمل الدعم الفني المقدم للعمليات الحكومية الدولية الأخرى منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي السنوي المعني بمتابعة تمويل التنمية، والمؤتمر العالمي المعني بالنقل المستدام، ومؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة (المعروف باسم المؤتمر المعني بالمحيطات)، ومنتدى الأمم المتحدة للخدمة العامة. واضطلعت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أيضاً بدور الأمانة الفنية لتنظيم مناقشات الدول الأعضاء بشأن تحديد موقع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل، ويسّرت عملية وضع إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة واعتماده لاحقاً. وإضافة إلى ذلك، قدّمت الإدارة الدعم للمفاوضات التي أسفرت عن اعتماد خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٠ واعتماد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين. وما برحت تقارير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التحليلية والموضوعية تقدّم الإرشاد للعمليات الحكومية الدولية، وتدعم من خلال برامج تنمية القدرات جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تعزيز قدراتها الوطنية في مجال الإحصاء والمعلومات الجغرافية المكانية وتعزيز الكفاءة المهنية والمساءلة والتميز في القطاع العام في مجال التنمية المستدامة.

٢٥ - وواصل مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تقديم الدعم لتنفيذ برامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي أعقاب اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، عمل المكتب أيضاً من أجل إقامة روابط بين برامج العمل الثلاثة والأطر العالمية لرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المعتمدة حديثاً. ونتيجة لأنشطة المكتب وإسهاماته أصبح لشواغل وأولويات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية صدًى متزايد في محادثات التنمية في العالم، الأمر الذي أدّى إلى تزايد ملحوظ في الدعم المقدم عالمياً لهذه الفئات من البلدان في مجالات كالاستثمار والتجارة والتكنولوجيا.

٢٦ - وأسهم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا في عمل المنظمة الرامي إلى زيادة الدعم الدولي المقدم لتنمية أفريقيا من خلال الدعوة والرصد والشراكات المعززة. وعزّز المكتب، في جملة أمور، الأولويات الأفريقية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وفي الجزء المتعلق بالتكامل من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي الاجتماع الخاص لرئيس المجلس، وفي دورات لجنة وضع المرأة. ونظّم المكتب أيضاً سلسلة من المناسبات الرفيعة المستوى بشأن طائفة واسعة من القضايا شملت العلاقة بين السلام والأمن والتنمية (من بينها

تمكين الشباب والمرأة، والتحضر المستدام والسياحة، والبيئة، والهجرة، والتصنيع، ومنع نشوب النزاعات، وتمويل الزراعة وتطوير البنى التحتية، وبناء السلام، ومكافحة التطرف العنيف). وواصل المكتب إذكاء الوعي بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبخطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي عام ٢٠١٥ وتعزيز تنفيذها المشترك والمتكامل، إضافة إلى تعزيز الدعم الذي قدّمته الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ولا سيما خلال أسبوع أفريقيا في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ الذي عُقد على هامش مناقشة الجمعية العامة بشأن تنمية أفريقيا. ورصد المكتب الالتزامات التي جرى التعهد بها لتنمية أفريقيا من خلال آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة. وظل المكتب يُعنى بأن يكون دعم منظومة الأمم المتحدة لأفريقيا وفق نهج من الاتساق والتكامل عن طريق تعزيز الشراكات والتنسيق داخل فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية. ودعم المكتب الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا، وساهم في صياغة إطار العمل المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الموقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وأسهم المكتب أيضا في الشراكة الدولية من أجل السلام والأمن والتنمية في أفريقيا من خلال تنظيم مؤتمر طوكيو الدولي السادس المعني بالتنمية في أفريقيا المعقود في نيروبي عام ٢٠١٦.

٢٧ - وظل الأونكتاد يساهم في المعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية وما يرتبط بها من مسائل في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأ الأونكتاد تنفيذ مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع، وهي بمثابة أداة متعددة أصحاب المصلحة لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، مع التركيز بشكل خاص على دعم البلدان النامية في مجال التجارة الإلكترونية. وشملت النقاط الرئيسية الأخرى في عمل الأونكتاد كشف النقاب عن خطة جديدة لمساعدة البورصات في تنمية التمويل الأخضر في إطار مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة، التي دعا إليها الأونكتاد والجهات الشريكة له، وإطلاق صندوق استثماري متعدد المانحين لدعم التجارة والقدرة الإنتاجية، والالتزام أكثر من ٩٠ بلدا بخريطة طريق لإلغاء الإعانات الضارة المقدمة إلى مصائد الأسماك. وجمع كل من الأونكتاد ومدرسة علي بابا لإدارة الأعمال ٢٤ رائدا من رواد الأعمال في أفريقيا للمشاركة في بدء تنفيذ مبادرة eFounders، وهي الخطوة الأولى للوفاء بما التزم به مؤسس شركة علي بابا ورئيسها التنفيذي جاك ما الذي عمل بوصفه المستشار الخاص للأونكتاد المعني برواد الأعمال الشباب والأعمال التجارية الصغيرة. وتهدف هذه المبادرة إلى تمكين ١ ٠٠٠ رائد من رواد الأعمال في البلدان النامية خلال السنوات الخمس المقبلة.

٢٨ - وواءم مركز التجارة الدولية استراتيجيته وبرامجه الرامية إلى تحقيق عشرة أهداف من أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على الأهداف ١ و ٥ و ٨ و ١٧. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استخدم ما يزيد على ٣٩٠ ٠٠٠ مستفيد أدوات المعلومات السوقية التابعة لمركز التجارة الدولية استخداما فعالا، وأسهم المركز في إدخال تحسينات على أكثر من ١٢٠ استراتيجية وسياسة عامة، وساعد في تحسين أداء ما يزيد على ٣٥٠ مؤسسة منفردة من مؤسسات دعم التجارة والاستثمار. وحسّنت أكثر من ٢١ ٧٠٠ منشأة من المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ومعظمها من عملاء مركز التجارة الدولية في أفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، قدرتها التنافسية الدولية أو بدأت أعمالها التجارية، وبلغت نسبة المنشآت التي تملكها النساء أو يشغلنها ٤٣ في المائة.

٢٩ - وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم إلى عدد أكبر من البلدان في الجهود التي تبذلها لكي تدمج النهج القائمة على النظم الإيكولوجية وغيرها من نهج التكيف في خططها الوطنية. وساعد ٢٨ بلدا ومنطقة ومدينة في وضع سياسات للاستهلاك والإنتاج المستدامين وسياسات الاقتصاد الأخضر أو في البدء في تنفيذها. ومن خلال الدعم الذي قدمه البرنامج، استوفت تسعة بلدان معايير كفاءة الطاقة في قطاعات محددة. وساعد البرنامج البلدان في الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية والحوادث الصناعية والنزاعات. واسترعى العمل الذي اضطلع به البرنامج في مجال الإنذار المبكر للاهتمام للقضايا البيئية المستجدة التي تهدد التنمية المستدامة وحفز البلدان على اتخاذ إجراءات بشأنها. ومع ازدياد أهمية البيانات البيئية الموثوقة في اتخاذ القرارات ورسم السياسات السليمة الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، يزداد عدد البلدان التي تستخدم الموقع التفاعلي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة Environment Live وتقارير التقييم باعتبارها مصادر بيانات ذات مصداقية. وفي الوقت الراهن، يتيح ١٩٣ بلدا سبلا لاطلاع الجمهور على مجموعات بيانات ومواقع عامة بيئية إضافية أو جديدة في صيغ قابلة للمقارنة. ولا يزال البرنامج ينتج البيانات والإحصاءات من أجل رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو الوكالة المسؤولة عن المؤشرات الستة والعشرين لأهداف التنمية المستدامة. وأسهم البرنامج إسهاما كبيرا في المنشور الجديد المعنون "المبادئ التوجيهية لإعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية" الذي يساعد منظومة الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين في وضع أطر المساعدة الإنمائية التي تظهر فيها أهداف خطة عام ٢٠٣٠. وباستخدام هذه المبادئ التوجيهية الجديدة، مكن البرنامج ١٩ بلدا من النظر في إدماج القضايا البيئية في أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الخاصة بها.

٣٠ - وكان اعتماد الخطة الحضرية الجديدة في ٢٠١٦ إيذانا ببداية عهد جديد لتعزيز اتساق السياسات في إدارة التوسع الحضري المستدام وتطوير المستوطنات البشرية في منظومة الأمم المتحدة. وقد وُثِّرت كل من خطة عام ٢٠٣٠ والخطة الحضرية الجديدة فرصا متميزة للربط بين التحضر وعمل موئل الأمم المتحدة في خطة التنمية بشكل أوسع نطاقا. ووسّع موئل الأمم المتحدة وشركاؤه نطاق الدعم المقدم للسلطات المتروبولية والإقليمية والوطنية في الجهود التي تبذلها هذه السلطات من أجل اعتماد أو وضع سياسات حضرية أو أطر مكانية وطنية تدعم إقامة مدن مركزة ومتكاملة ومتراصة وشاملة لجميع الفئات الاجتماعية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شرع موئل الأمم المتحدة في عملية وضع السياسات الحضرية الوطنية أو الأطر المكانية في ثمانية بلدان، وعزز إطار الرصد العالمي، بما في ذلك على الصعيد المحلي. وإطار الرصد العالمي أداة شاملة يمكن استخدامها للرصد والإبلاغ عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة. ويمكن مؤشر ازدهار المدن الذي وضعه موئل الأمم المتحدة الحكومات والمدن من تصنيف البيانات والمعلومات على الصعيد المكاني لتحسين فهم أداء مختلف الأماكن في المدن. ويمكن هذا المؤشر الحكومات المحلية والوطنية من وضع السياسات القائمة على الأدلة.

٣١ - وتطلب العمل الذي قام به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدمج خطة عام ٢٠٣٠ في أعماله فعليا تحولا أساسيا في النهج الذي كان يتبعه واستلزم مستوى غير مسبوق من التعاون بين الوكالات. وقدم المكتب الدعم لأكثر من ٣٠ بلدا في تنفيذ تدابير منع تعاطي المخدرات والعلاج منه بالاستناد إلى الأدلة، مما أسهم بشكل مباشر في تحقيق الغاية ٣-٥ من الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة التي تستهدف تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد، بما يشمل تعاطي مواد الإدمان وتناول

الكحول على نحو يضر بالصحة، وعلاج ذلك، وكذلك الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة بشأن ضمان التعليم الشامل للجميع، والهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، والغايتين ١٦-١٧ التي تستهدف الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف، و ١٦-٢ التي تستهدف إنهاء إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم والاتجار بهم وتعذيبهم وسائر أشكال العنف المرتكب ضدهم من الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. وسعياً إلى تحقيق الهدف ١٦، عمل المكتب بشكل مباشر مع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من أجل تعزيز قضايا استرداد الأصول؛ ومنع الفساد بجميع أشكاله ومكافحته؛ وبناء مؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة. ونفذ المكتب، من جملة أمور، العديد من أنشطة بناء القدرات على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، ومنها منتديان إقليميان واحد لشرق أفريقيا وآخر لجنوب شرق آسيا، وقدم الدعم للمنتدى العالمي الأول المعني باسترداد الأصول، وساعد في تكييف أهداف التنمية المستدامة لتلائم البلدان الجزرية في المحيط الهادئ، وذلك بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٢ - وحتى نهاية عام ٢٠١٧ كان المكتب قد ساعد أكثر من ١٠٠ بلد في تعزيز المؤسسات وبناء القدرات في مجالات مكافحة الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية ومراقبتها. وفي فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بدأ المكتب بتنفيذ الحملة العالمية الجديدة "اسمعي أولاً" المتعلقة بالوقاية من تعاطي المخدرات في أوساط الشباب والموجهة إلى الوالدين والمعلمين وواضعي السياسات. ووضع المكتب أيضاً تصوراً وتصميماً لحملة متعددة السنوات لليوم الدولي لمكافحة الفساد، تحت شعار "متحدون ضد الفساد". ودعم المكتب الجهود التي يبذلها أكثر من ٤٠ بلداً لاعتماد وتنفيذ استراتيجيات لمنع الجريمة ونظم عدالة جنائية تتسم بالإنصاف والفعالية وتراعي الفوارق بين الجنسين، فساعد في زيادة قدرات الدول الأعضاء على منع ومكافحة العنف ضد الأطفال، وبخاصة الأطفال المرتبطين بالجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة العنيفة.

٣٣ - وفي سياق خطة عام ٢٠٣٠ والخطة الحضرية الجديدة، قدم المكتب المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية للحكومات المحلية في أفريقيا، ووسط آسيا وأمريكا اللاتينية في عملها على مكافحة الجريمة والعنف والمخدرات، وصمّم برامج "Line Up Live Up" وهي برامج تدريب على المهارات الحياتية تسترشد بالأدلة خاصة بالأوساط الرياضية، يستطيع من خلالها المدربون الرياضيون والمعلمون والجهات الفاعلة الأخرى العاملة مع الشباب المعرضين للخطر في الأوساط الرياضية استهداف المهارات الحياتية القيّمة، من قبيل مقاومة الضغوط الاجتماعية التي قد تدفع بالشباب إلى الانحراف. وقدم المكتب المساعدة التقنية لأجهزة إنفاذ القانون وقطاع الصحة والقطاعات الأخرى وعزز الشراكات بينها، ودعم مشاركة المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية المحلية في تعزيز سبل لجوء متعاطي المخدرات والسجناء إلى الخدمات القائمة على مراعاة حقوق الإنسان التي تركز على الصحة العامة وتراعي المنظور الجنساني لعلاج فيروس نقص المناعة البشرية.

٣٤ - وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم للدورتين السنتين والحادية والسنتين من دورات لجنة وضع المرأة اللتين وافق المشاركون فيهما على خريطة طريق لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية وعلى سياسات تستهدف التمكين الاقتصادي للمرأة في عالم العمل المتغير. ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجموعة من الهيئات الحكومية الدولية، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة،

والجمعية العامة، وكذلك في أمانتي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا. ونسّقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا عملية وضع تقرير عن خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة شارك فيه أكثر من ٩٠ في المائة من كيانات منظومة الأمم المتحدة. ونقّدت الهيئة برامج في أكثر من ١٠٠ بلد، وأعطت فيها الأولوية لتنمية القدرات إلى جانب أنواع أخرى من الدعم من قبيل بناء المعارف، وأنشطة الدعوة ودعم الحوار، إضافة إلى العمل على البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والإحصاءات الجنسانية.

## هاء - التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

٣٥ - واصلت لجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمس (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) العمل من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، ومن أجل التعاون وتحقيق تكامل اقتصادي أكبر بين الدول الأعضاء.

٣٦ - واستخدمت اللجان الإقليمية قدراتها في مجال عقد الاجتماعات لإجراء المناقشات بشأن المسائل المتعلقة بالسياسات وبناء توافق آراء سياسي بشأن الحلول الممكنة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدول الأعضاء. وواصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ القيام بدور المنبر الحكومي الدولي الأكثر شمولاً في المنطقة وتعزيز الحلول المبتكرة، بما يشمل تبادل المعارف والممارسات الجيدة دعماً لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي عام ٢٠١٧، جدّدت الدول الأعضاء في اللجنة التزامها بالتعاون والتكامل الاقتصاديين الإقليميين بإصدار إعلان وزاري أقرت فيه بأوجه التآزر بين التعاون والتكامل الاقتصاديين الإقليميين وخطة عام ٢٠٣٠. وركزت أعمال اللجنة الاقتصادية لأوروبا وهيئاتها الحكومية الدولية البالغ عددها ١٥٢ على بناء توافق في الآراء بشأن السياسات والإجراءات دعماً لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وقد يسيّرت آلية التنسيق الإقليمي، التي دعت اللجنة إلى انعقادها، اتّباع نهج متكامل ومتسق لكي تحقّق الكيانات التابعة للأمم المتحدة في المنطقة أهداف التنمية المستدامة. وعقدت اللجنة المؤتمر الوزاري الثامن المعنون "النهوض بالبيئة في أوروبا" في حزيران/يونيه ٢٠١٦، وركز المؤتمر على تحسين حماية البيئة والنهوض بالتنمية المستدامة في المنطقة. وأيد المؤتمر الإطار الاستراتيجي للبلدان الأوروبية المتعلق بخضرة الاقتصاد وأطلق مبادرة باتومي بشأن الاقتصاد الأخضر دعماً للجهود الوطنية المبذولة للانتقال إلى اقتصاد أخضر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بذلك. وبحلول نهاية عام ٢٠١٧، تضمنت مبادرة باتومي ١٢١ التزاماً تعهّد بها ٢٦ بلداً و ١٣ منظمة. وكذلك أيد المشاركون في المؤتمر الثامن إجراءات باتومي من أجل هواء أنقى التي تدعم جهود البلدان الرامية إلى تحسين نوعية الهواء وحماية الصحة العامة والنظم الإيكولوجية، وقدم ٢٧ بلداً و ٤ منظمات ١٠٨ التزامات دعماً لمبادرة باتومي. ولمساعدة بلدان المنطقة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وقّعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في ٥ من البلدان التي يطبق فيها هذا الإطار للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢ (ألبانيا وأوكرانيا والجبل الأسود وقيرغيزستان ومولدوفا) وساهمت في تنفيذ خطط عمل مشتركة في ١٧ بلداً من البلدان المستفيدة من البرنامج في



منطقتها. ونجحت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عقد أول دورة لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة في مكسيكو في نيسان/أبريل ٢٠١٧، وهو آلية إقليمية متتابعة واستعراض تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، وخطة عمل أديس أبابا. وعقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدورة الثانية لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة تحضيراً لدورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦. وكان منتدى أفريقيا الإقليمي منبرا للدول الأعضاء لمناقشة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ ومتابعتها. وتوصل المشاركون إلى توافق في الآراء واعتمدوا رسائل رئيسية. وقدمت اللجنة دعماً بالغ الأهمية إلى أمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في مجالي توليد المعارف وبناء القدرات. وإضافة إلى الدعم التقني المباشر المقدم على الصعيد القطري، بما في ذلك تنمية القدرات والجهود الرامية إلى بناء المعارف، كان المنتدى العربي للتنمية المستدامة الذي تنظمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا سنوياً، بمثابة منبر إقليمي للتعليم من الأقران والحوار بشأن الأولويات الإنمائية لفائدة الحكومات وأصحاب المصلحة الرئيسيين.

٣٧ - وأسهمت المنشورات الرئيسية التي تصدرها اللجان الإقليمية في تحسين عمليات وضع السياسات وتنفيذها في مختلف المناطق الواقعة في مجالها. ومن خلال الوثيقة المعنونة "آفاق ٢٠٣٠: المساواة في صلب التنمية المستدامة"، التي صدرت خلال الدورة السادسة والثلاثين للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقودة في مكسيكو عام ٢٠١٦، قدمت اللجنة لمحة تحليلية مكملّة لخطة عام ٢٠٣٠ من المنظور الإقليمي. وأثّرت اللجنة أيضاً النقاش العالمي من خلال إصدار ٢٥٠ منشورا من بينها ٦ منشورات رئيسية سنوية. أما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، فنشرت وثيقة معنونة "نحو مستقبل مستدام: ربط شبكات الطاقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ" تناولت فيها التحديات التي تعترض المواءمة بين تلبية الطلب المتزايد على الطاقة واتّساق المستجديات في مجال الطاقة مع خطة عام ٢٠٣٠، بما يشمل كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، والحصول على الطاقة. ونشرت اللجنة، كجزء من عملها التحليلي في مجال تمويل التنمية، وثيقة معنونة "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٧: الحوكمة والإدارة الضريبية" وأول كتاب عن السياسة الضريبية في المنطقة بعنوان "السياسة الضريبية من أجل التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ". وجدّدت اللجنة قاعدة البيانات الإحصائية على شبكة الإنترنت، ونشرت أيضاً حوليتين إحصائيتين ("الحولية الإحصائية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٦: التقرير الأساسي لأهداف التنمية المستدامة" و "الحولية الإحصائية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٧: قياس التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ: هل ثمة ما يكفي من البيانات؟"). وفي عام ٢٠١٦، نشرت اللجنة الدراسة الموضوعية عن "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية الشاملة والمستدامة في آسيا والمحيط الهادئ" التي تضمّنت الممارسات الجيدة وأطر تصميم السياسات وخطط العمل في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار. ومن خلال إصدار نسخة عام ٢٠١٧ من "تقرير التنمية المستدامة في أفريقيا: تتبّع التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، قيّمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أداء القارة فيما يتعلق بتنفيذ الخطتين وحددت الفرص والتحديات وأوصت باتخاذ إجراءات من أجل تسريع وتيرة التقدم. وكذلك أسهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تشكيل عملية التفكير في التنمية والممارسات المتصلة بها في أفريقيا من خلال منشورها الرئيسي السنوي المعنون "التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠١٧" الذي ركز على موضوع "التوسع الحضري والتصنيع من

أجل إحداث التحول في أفريقيا“ وأصدرت اللجنة أيضا ٢٩ منشورا و ٢١ موجزا قطريا، من بينها ٤ منشورات مواضيعية رئيسية ركزت على السياسات والممارسات الإنمائية الأفريقية لكي تعترف بتفكير اللجنة الاستراتيجي وتوصل صوتها فيما يتعلق بالقضايا الإنمائية الرئيسية.

٣٨ - ونشرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا وثيقة بعنوان ”خريطة طريق بشأن إحصاءات أهداف التنمية المستدامة“ قدّمت فيها توجيهات إلى المكاتب الإحصائية الوطنية بشأن إنتاج الإحصاءات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ونشرت اللجنة أيضا ثمانية تقييمات قطرية محددة استعرضت فيها الأداء الوطني في مجالات مثل البيئة والحوازر التنظيمية والإجرائية التي تعترض التجارة، والابتكار من أجل التنمية المستدامة والإسكان، وقدمت للسلطات الحكومية وواضعي السياسات معلومات للتخطيط القائم على الأدلة وتوصيات محددة بشأن سبل تحسين الأطر التشريعية والسياساتية الوطنية في هذه المجالات. وأصدرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا سبعة منشورات من سلسلة آفاق عام ٢٠٣٠ تضمنت توقعات خاصة بالوضع الراهن وبالتغيرات التي قد تنجم عن خيارات السياسات العامة المقترحة. وتناولت هذه المنشورات الهجرة والتكنولوجيا والمسائل الجنسانية، والأمن الغذائي، والطاقة، والمياه، والنزاعات، وتغير المناخ، والتنمية الاقتصادية.

٣٩ - واستخدمت الحكومات في المناطق تحليل السياسات والمعايير الإحصائية التي تدعمها اللجان الإقليمية على نطاق واسع من أجل تحسين أدائها في مختلف المجالات. وحافظت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على دورها الرائد في مجال الإحصاءات الإقليمية من خلال المساهمة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية العشرية للمؤتمر الإحصائي للأمريكتين التي اعتمدت عام ٢٠١٥، وهي أداة التعاون الرئيسية في مجال الإحصاءات في المنطقة. وكذلك واصلت اللجنة العمل من أجل تعزيز قدرة بلدان المنطقة على رصد الاتجاهات السكانية والإنمائية من خلال توفير المعارف والمعلومات التي استخدمتها مختلف الجهات صاحبة المصلحة في المنطقة على نطاق واسع. وأسفر العمل المشترك الذي قامت به الكيانات الإقليمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإقليمية في أوروبا وآسيا الوسطى عن تقديم عدد من التقارير المشتركة بين الوكالات عن الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة وعن الإجراءات الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وذلك من أجل تيسير المناقشات بشأن السياسات المتصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. واعتمدت الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وثيقة معنونة ”خريطة الطريق الإقليمية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ“ باعتبارها إطارا للتعاون الإقليمي من أجل دعم سبل التنفيذ والمجالات المواضيعية لخطة عام ٢٠٣٠.

٤٠ - وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، كانت جهود بناء توافق الآراء والدعوة عوامل مهمة في عمل اللجان الإقليمية. ونجحت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في جعل منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة منبرا لتبادل الآراء ومتابعة تنفيذ كل من خطة عام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. ويشكل هذا المنبر آلية منظّمة للبلدان الأفريقية لها تأثير في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وسيوحد الرسائل ويوائم عملية وضع التقارير والرصد الفعال للخطتين. ونجحت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الدعوة إلى توافق في الآراء وفي تحقيقه فيما بين الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمجموعات الرئيسية بشأن خيارات السياسات العامة التي ترمي إلى تعزيز التنفيذ المتكامل لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ ومتابعة تنفيذهما باعتبار ذلك من قرارا

من قرارات السياسة العامة. وقد تحقّق التزام اللجنة بتعزيز القدرات المؤسسية والإدارية للدول الأعضاء فيها من خلال تنشيط الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، التي بلغت الأهداف المرحلية التالية: 'أ' إنجاز ثلاثة بلدان (تشاد والسنغال والسودان) عملية الاستعراض الخارجي؛ و 'ب' بدء المرحلة الثانية من الاستعراضات، وقد انطلقت من كينيا؛ و 'ج' إعادة علاقات العمل البناءة بين الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وشركائها الاستراتيجيين، مع إنشاء مؤسستين جديدتين هما: مؤسسة محمد إبراهيم والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات. ومن خلال تنظيم جلستي حوار رفيعتي المستوى بشأن تمويل التنمية في آسيا والمحيط الهادئ في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، عزّزت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التفاهم بين الدول الأعضاء بشأن سبل تنفيذ النواتج المتوخاة من تمويل التنمية في المنطقة الواردة في خطة عمل أديس أبابا دعماً لخطة عام ٢٠٣٠، وحددتا مجالات السياسة العامة الملائمة للتعاون الإقليمي. وقد تم التأكيد على المنتدى السنوي لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالتنمية المستدامة بوصفه آلية إقليمية للمتابعة والاستعراض تضم مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة وتوفّر منبرا للمناقشات الموضوعية تسترشد بالعمل التحليلي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك إصدار تقرير آفاق أهداف التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ.

٤١ - وقدمت الإسكوا الدعم التقني إلى الدول العربية خلال الدورتين الثانية والعشرين والثالثة والعشرين من دورات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وتعاونت مع جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على إجراء حلقتي عمل تدريبيتين إقليميتين بشأن تنمية القدرات في مجال المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ. وبدأت اللجنة أيضاً بتنفيذ مبادرات لبناء قدرات ممثلي الحكومات فيما يتعلق بالآثار الضريبية والآثار الاقتصادية المترتبة على إنشاء الاتحاد الجمركي العربي والخيارات المتصلة باعتماد تعريف خارجي موحدة للاتحاد الجمركي العربي. وإضافة إلى ذلك، أنشأت اللجنة أفرقة استشارية تقنية تُعنى بالإحصاءات الاقتصادية والإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية وفريقاً عاملاً معنياً بتعدادات السكان والمساكن في إطار التحضير لجولة تعداد عام ٢٠٢٠. وواصلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الترويج للمضي قدماً بنموذج إنمائي جديد من أجل تحقيق المساواة والاستدامة البيئية، والدعوة إلى إجراء تغيير هيكلي تدريجي يدمج مزيداً من المعارف في عملية الإنتاج، ويكفل الإدماج الاجتماعي ويكافح الآثار السلبية لتغير المناخ.

٤٢ - وواصلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تعزيز قدرات الدول الأعضاء في المجالات المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمستدامة، من خلال تنفيذ أكثر من ٣٧٠ نشاطاً تدريبياً وبعثة للتعاون التقني، الأمر الذي أدى إلى اعتماد بلدان المنطقة أكثر من ٦٠ إجراء أو سياسة عامة أو برنامجاً تمشياً مع توصيات اللجنة. وعززت مبادرات بناء القدرات والخدمات الاستشارية التي توفرها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تلبية لطلب الحكومات قدرات الأفراد والمؤسسات على وضع وتنفيذ سياسات بشأن الاقتصاد الكلي والتجارة والنقل والطاقة والبيئة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من أخطار الكوارث والتنمية الاجتماعية والإحصاءات وذلك من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والالتزامات المتفق عليها دولياً. وفي هذا الصدد، نفذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أكثر من ٢١١ بعثة استشارية و ١١٣ نشاطاً تدريبياً تلبية للطلبات الواردة من الدول الأعضاء.

٤٣ - وواصلت اللجان الإقليمية استعانتها بالبرنامج العادي للتعاون التقني للإسراع بتلبية الطلبات العاجلة التي ترد من الدول الأعضاء عن طريق توفير الخدمات الاستشارية وأنشطة التدريب. وقدمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا ١٢٤ خدمة استشارية ونظمت ١٠٤ مناسبات لبناء القدرات بناء على طلبات وردتها من الدول الأعضاء. وقد ساعدت هذه الأنشطة البلدان المستفيدة على تعزيز قدراتها على الانضمام/اعتماد وتنفيذ صكوك وقواعد ومعايير قانونية دولية، وعززت التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك التعاون بشأن القضايا العابرة للحدود، ودعمت تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة.

## واو - حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية

٤٤ - يغطي برنامج عمل أربع إدارات أو مكاتب في الأمانة العامة للأمم المتحدة تُعنى بحقوق الإنسان، واللاجئين، واللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، والشؤون الإنسانية، اثنتان من أولويات فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وهما تعزيز حقوق الإنسان والتنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية.

٤٥ - وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الاضطلاع بدور أساسي في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم. ودعمت المفوضية آليات وهيئات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وهي مجلس حقوق الإنسان وإجراءاته الخاصة، والاستعراض الدوري الشامل، فضلا عن لجان الخبراء المعنية برصد المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان (الهيئات المنشأة بموجب معاهدات). وأنشأ مجلس حقوق الإنسان ولايات جديدة للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة فيما يتعلق بالحق في التنمية، والميل الجنسي والهوية الجنسية، والجذام ليصل عددهم الإجمالي إلى ٥٦ مكلفا بولاية. وأنشئت أيضا إحدى عشرة هيئة تحقيق، عشر منها بتكليف من المجلس (ثلاث في بوروندي، واثنان في جنوب السودان، وواحدة في كل من الجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وميانمار، واليمن) وواحدة بتكليف من الجمعية العامة (الجمهورية العربية السورية). وشاركت جميع الدول المقرر النظر في تقاريرها أثناء الاستعراض الدوري الشامل بنشاط في هذه العملية، إذ قدّم صندوق التبرعات الاستئماني الدعم إلى مندوبين من ٤١ بلدا دعما لمشاركتها في الاستعراض. وخلال فترة السنتين، درّبت مفوضية حقوق الإنسان ١٧٠ مسؤولا حكوميا من ٧٧ بلدا ليصبحوا مدربين في مجال تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات، كجزء من برنامج بناء قدرات هيئات المعاهدات الذي أقرته الجمعية العامة (قرار الجمعية العامة ٦٨/٢٦٨) كأحد التدابير الرامية إلى تحديث نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وأسهم التدريب في زيادة عدد التقارير المقدمة من الدول الأطراف، وكثير منها كان قد تأخر كثيرا.

٤٦ - وقدمت مفوضية حقوق الإنسان ومكاتبها/مراكزها الميدانية البالغ عددها ٦٢ خدمات التعاون التقني والخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى في مجال حقوق الإنسان، بوسائل منها صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية لتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، الذي قدّم من خلاله الدعم إلى ٣٨ بلدا. وعلى سبيل المثال، ساهمت مفوضية حقوق الإنسان، من خلال منشورها المعنون "الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة: دليل عملي إلى مشاركة الدولة الفعالة في الآليات الدولية لحقوق الإنسان" في إنشاء آليات وطنية من هذا القبيل وتيسير العمل المتّصل بتنفيذ التوصيات الواردة في القانون الدولي لحقوق الإنسان في ٢٦ بلدا. وأسهمت المفوضية بنجاح في إدماج حقوق الإنسان في عمليات الأمم المتحدة الحكومية الدولية وفي الحوارات المشتركة بين الوكالات، وفي التوجيه في

مجال السياسات العامة، ولا سيما في سياق خطة عام ٢٠٣٠. وشمل ذلك المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والتوجيهات الجديدة المتعلقة بالتقييمات القطرية المشتركة وأطر عمل المساعدة الإنمائية. وكذلك واصلت المفوضية العمل مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من أجل تعميم مراعاة حقوق الإنسان في مجموعات الحماية، وبدأت في تطوير نظام إدارة المعلومات المشترك للأمم المتحدة.

٤٧ - وعملت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عبر شبكتها من المكاتب القطرية والميدانية الموجودة في أكثر من ١٠٠ بلد، على توفير الحماية لـ ٦٧ مليون من النساء والرجال والفتيات والفتيان ممن لهم حاليا صفة لاجئ أو مشرد داخلي، وعلى السعي إلى إيجاد حلول لمحتتهم. وكان هذا العمل متعدد الأوجه، إذ شمل وضع الأطر القانونية فضلا عن تقديم الإغاثة الضرورية لإنقاذ حياة الناس ومساعدة اللاجئين في إيجاد حلول، إما من خلال العودة الطوعية أو الإدماج المحلي أو إعادة التوطين في بلد ثالث. وثُقِّدَت التدخلات بالتعاون الوثيق مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى مشاركة السكان المتضررين والمجتمعات المضيفة مشاركة فعالة. وحتى الآن، أصبح عدد الدول الأطراف في اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين و/أو بروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها ١٤٨ دولة. وفي عام ٢٠١٦، وسَّعت المفوضية بدرجة كبيرة قدرتها على إعادة التوطين على الصعيد العالمي، فأحالت ٢٠٠ ١٦٣ لاجئ إلى السلطات المختصة، وأشرفت على مغادرة أكثر من ٢٠٠ ١٢٦ لاجئ؛ إلا أن عام ٢٠١٧ شهد عكسا لهذا الاتجاه إذ يتوقع أن يناهز عدد الطلبات المقدمة لإعادة التوطين ٧٥ ٠٠٠ طلب. وأقرت الدول الأعضاء، في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين لعام ٢٠١٦، بأن تعزيز الاستجابة الدولية لحركات نزوح اللاجئين يتطلب إشراك مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة والموارد، وتعزيز التمكين الاجتماعي والاقتصادي للاجئين، واتخاذ إجراءات مبكرة لدعم البلدان والمجتمعات المحلية التي تستضيفهم. وفي نهاية عام ٢٠١٧، كانت المفوضية تدعم الجهود التي تبذلها الحكومات والشركاء في ١٣ بلدا من أجل بلورة استجابات شاملة، وذلك بعد أن عززت التعاون مع الجهات الفاعلة الإنمائية، بما في ذلك منظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي. وأحرز تقدم أيضا في إطار حملة "أنا أتمي" العالمية التي تقودها المفوضية من أجل إنهاء حالات انعدام الجنسية بحلول عام ٢٠٢٤. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى تنامي الوعي بشأن انعدام الجنسية وأثره بشكل كبير، وكذلك الزخم العالمي في هذا الشأن، مع منح آلاف الأشخاص جنسيات. وفي عام ٢٠١٧، بلغ مجموع عدد الدول الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية لعام ١٩٥٤ والاتفاقية المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية لعام ١٩٦١، ٨٩ دولة و ٧٠ دولة على التوالي. وفي عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، أُحرز تقدّم في منع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له في حالات الطوارئ عن طريق إرسال موظفين من ذوي الخبرة في هذا المجال في إطار مبادرة توفير الأمان من المستهلك. وفي عام ٢٠١٧، أعلنت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن خمس حالات طوارئ داخلية، وأرسلت مواد إغاثة أساسية إلى ٤٢ عملية، ووجد أكبر عدد من الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية في خمسة بلدان هي أنغولا وأوغندا وبنغلاديش وجمهورية تنزانيا المتحدة والعراق.

٤٨ - وواصلت الأونروا توفير المساعدة والحماية لأكثر من ٥,٤ ملايين لاجئ من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وقطاع غزة من خلال

توفير التعليم الابتدائي والمهني، وخدمات الرعاية الصحية وخدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية وتحسين البنى التحتية وتحسين حالة المخيمات وتوفير التمويل البالغ الصغر والمساعدات الإنسانية. وعلى الرغم من الصعوبات الأمنية والتحديات اللوجستية وتعسر إيصال المساعدات بسبب النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية، والحصار المفروض على غزة، واحتلال الضفة الغربية، وتقلب الأوضاع المستمر في لبنان، واصلت الوكالة تقديم المساعدة الإنسانية إلى أكثر من ١,٥ مليون لاجئ في كل سنة من فترة السنتين، ولا سيما في الأرض الفلسطينية المحتلة والجمهورية العربية السورية. وإضافة إلى ذلك، أدى توفير المساعدة غير الغذائية الإنسانية إلى ١٥٦ ٧٣٧ لاجئاً إلى تحول من التقديم المباشر للأغذية والنقود إلى تقديم القسائم الإلكترونية والنقدية. وتعتبر طريقة التوزيع الجديدة هذه أكثر فعالية في تقديم المساعدة الأساسية، فقد خفضت التكاليف الإدارية وتكاليف التوزيع المرتبطة بتقديم المساعدة العينية، وأعطت المتلقين قدراً أكبر من حرية الاختيار وإمكانية الحصول على عدد أكبر من الخيارات الغذائية الصحية. وحققت حملات تحصين اللاجئين الفلسطينيين، التي تنفذ بالاشتراك مع السلطات المضيفة في الأردن ولبنان وقطاع غزة والضفة الغربية، تغطية بلغت نسبتها نسبة ٩٩,٥ في المائة. وخلال العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧، التحق ٢٦٠ ٥١٥ طالباً بمدارس الأونروا، وبلغت نسبة الفتيات منهم ٤٩,٨٣ في المائة. وجرى تعزيز توفير التعليم عن طريق المضي في تنفيذ سياسات واستراتيجيات الإصلاح التعليمي التحويلي إلى جانب تنمية قدرات المعلمين وغيرهم من موظفي التعليم في جميع ميادين عمل الوكالة. واستفادت قرابة ١٢ ٠٠٠ أسرة من برنامج الأونروا لإصلاح المأوى وتشبيدها وإعادة تعميرها، وقدمت الوكالة ما مجموعه ٧٧ ٧٥٦ قرضاً من القروض البالغة الصغر بقيمة إجمالية قدرها ٥٥٣ ٤٨٨ ٧٧ دولاراً، ما يمثل زيادة في قيمة الإقراض بلغت نسبتها قرابة ٧ في المائة مقارنة بفترة السنتين السابقتين. وقد أحرز تقدم كبير فيما يتعلق بتعزيز قدرة الوكالة على اتخاذ إجراءات في مجال الحماية في ضوء زيادة التحديات الأمنية التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون. وإضافة إلى ذلك، تدخلت الوكالة لدى السلطات المختصة وأصحاب المصلحة فيما يخص الدعوة بشأن مسائل الحماية المتصلة بحالة اللاجئين الفلسطينيين الفارين من النزاع المسلح في الجمهورية العربية السورية، وخطر النقل القسري للاجئين الفلسطينيين، والقيود المفروضة على تنقلهم، والقيام بعمليات إنفاذ القانون في الضفة الغربية، والحصار المفروض على غزة.

٤٩ - وخلال فترة السنتين، تصدّى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لحالات طوارئ رئيسية في الجمهورية العربية السورية وجنوب السودان والعراق واليمن، وكذلك لأزمات طال أمدها في أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال والسودان وللازمات المتفاقمة في نيجيريا وحوض بحيرة تشاد، ولأزمة اللاجئين الروهينغا في بنغلاديش وميانمار، ولجّ الاحتياجات الملحة التي نجمت عن الفيضانات والزلازل والأعاصير المدارية والأعاصير وظاهرة النينو. وقد استلزم حجم الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء العالم مشاركة كاملة لآلية الطوارئ الداخلية الرئيسية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وأرسل فريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق ٢٥ بعثة استجابة للكوارث في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وواصل وكيل الأمين العام ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ العمل مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بإعادة التعمير والتأهيل لفترة ما بعد الحرب والكوارث من أجل زيادة مساءلة القيادة الإنسانية وتبسيط العمليات الإنسانية الميدانية، بسبل منها زيادة الصلات بين البرامج الإنسانية والإنمائية وتحسين التنسيق فيما بينها. وبذلت الجهود لزيادة الاستخدام الاستراتيجي للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، الذي خصص ٨٥٧ مليون دولار للاستجابة السريعة والحالات الطوارئ الناقصة التمويل. وموّل الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ ما مجموعه ٨٣٦ مشروعاً في

٥٣ بلدا. واستضاف المكتب أيضا مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، الذي عُقد في أيار/مايو ٢٠١٦ وجمع ٩٠٠٠ مشارك من جميع أنحاء العالم دعما لخطة عمل مشتركة من أجل الإنسانية تستهدف منع المعاناة البشرية والحد منها. ونجم عن المؤتمر أكثر من ٣٧٠٠ التزام بالعمل وأكثر من ٢٠ شراكة ومبادرة جديدة تستهدف تحسين عمليات تلبية الاحتياجات الإنسانية ودرء المخاطر والتصدي لأوجه الضعف. وأبلغ أصحاب المصلحة طوعا عن تنفيذ التزاماتهم من خلال المنهاج الإلكتروني للعمل والالتزامات والتحول الذي أنشأه المكتب. وشهدت فترة السنتين أيضا زيادة في عدد البلدان التي تعمل مع المكتب من أجل اتباع نهج للحد من مخاطر الكوارث يأخذ في الحسبان مخاطر متعددة. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كان ٨٩ بلدا قد اعتمدت أطرا وسياسات وبرامج وطنية إنمائية ترمي إلى تنفيذ استراتيجيات للحد من أخطار الكوارث، و ٦٣ بلدا قد أدرجت أنشطة الحد من مخاطر الكوارث في التخطيط لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث. وفي مجال إدارة المعلومات في حالات الطوارئ، ظل موقع تبادل البيانات في مجال المساعدات الإنسانية (Humanitarian Data Exchange) منبرا رئيسيا في دعم تبادل البيانات أثناء الأزمات الإنسانية. وبحلول نهاية عام ٢٠١٧، كانت أكثر من ٣٠٠ منظمة قد شاركت ٦٥٠٠ مجموعة بيانات شملت كل الأزمات النشطة في جميع أنحاء العالم من خلال موقع تبادل البيانات في مجال المساعدات الإنسانية.

## زاي - الإعلام

٥٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت إدارة شؤون الإعلام نشر المثل العليا للأمم المتحدة وأهدافها لإيصالها إلى الجماهير العالمية بغية زيادة مشاركتها في أعمال المنظمة. واضطلعت الإدارة بدور قيادي في تخطيط وتنسيق الاتصالات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ووسائل الإعلام، وفي التوعية بين دوائر المناصرين من أجل تعميق فهم القضايا والأحداث الرئيسية للأمم المتحدة وتقديم الدعم لها، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة (أنشئت أركان لوسائل الإعلام خاصة بالأهداف في المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس، وفي منتدى الشباب، وفي المؤتمر المعني بالبحيظات لعام ٢٠١٧، وأثناء انعقاد الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة)، واتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن معالجة مسألة التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين لعام ٢٠١٦. وواصلت الإدارة التكيف مع بيئة الاتصالات السريعة التطور عن طريق الاستفادة المثلى من المحتوى المتعدد اللغات، وتوسيع نطاق عملها من خلال المواد السمعية والبصرية والمطبوعة والتطبيقات على الهواتف المحمولة ووسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المنابر الرقمية والتفاعلية. وخلال فترة السنتين، ازداد عدد متابعي أنشطة الإدارة عبر وسائل التواصل الاجتماعي على فيسبوك وتويتر وغوغل بلاس وويو بنسبة كبيرة ليلبلغ ٣٠ مليون متابع، وهو عدد يتجاوز الهدف المحدد لفترة السنتين. وتجاوز عدد مشاهدات الفيديو في منابر الإدارة المتعددة اللغات لتبادل تسجيلات الفيديو الهدف المتوقع ليلبلغ ٤,٢ بليون مشاهدة؛ واجتذبت الموقع الشبكي للأمم المتحدة ما متوسطه ٣,٧ مليون زائر شهريا، وفاق هذا العدد أيضا هدف الفترة المشمولة بالتقرير. وعلاوة على ذلك، زاد عدد تنزيلات المنتجات الإذاعية والتلفزيونية والصور عن الأهداف المحددة لها. واضطلعت الإدارة بدور محوري في الوصول إلى المجتمع المدني، ولا سيما إلى الشباب. وارتفع عدد شركائنا ليزيد عن ٣٥٠٠ شراكة، وتواصلت مع جمهور جديد أوسع من منظمات المجتمع المدني وأوساط المبدعين والأوساط الأكاديمية

وكيانات أخرى. وتواصلت الشبكة العالمية لمراكز الأمم المتحدة للإعلام مع الجماهير المحلية بلغاتها لزيادة أثر رسائل الأمم المتحدة وتوسيع نطاق انتشارها.

## حاء - خدمات الدعم المشتركة

٥١ - واصلت خدمات الدعم المشتركة للأمم المتحدة صوغ السياسات والإجراءات وتوفير خدمات الإرشاد الاستراتيجي والتوجيه والدعم الإداري لجميع كيانات الأمانة العامة في أربعة مجالات إدارية واسعة النطاق، وهي الشؤون المالية والميزانية؛ والموارد البشرية؛ والموارد المادية؛ وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وإضافة إلى مكاتب الأمم المتحدة في جنيف ونيروبي وفيينا، تشمل الوحدات التنظيمية التي قدمت تقارير في إطار هذا العنصر البرنامجي الوحدات التالية: مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية؛ ومكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات؛ ومكتب إدارة الموارد البشرية؛ ومكتب خدمات الدعم المركزية؛ ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٥٢ - وتولّى مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية القيادة والإشراف لضمان حسن توقيت تقديم الخدمات الإدارية وتركيزه على العملاء، وتعزيز الكفاءة والشفافية واتخاذ القرارات المستنيرة، إضافة إلى توفير التوجيه الاستراتيجي والإرشاد بشأن جميع المشاريع الجارية المتصلة بالتحول في تسيير أعمال المنظمة. وسعيا إلى المضي قدما في تنفيذ مبادرات الأمين العام، انضم أحد كبار مسؤولي المكتب إلى فرقة عمل الأمين العام المعنية بوضع استراتيجية لتحسين طريقة عمل المنظمة في منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين ومكافحتهما، وساهم في وضع الاستراتيجية الجديدة. وكذلك قاد المكتب الجهود المبذولة ابتغاء وضع سياسة جديدة ومعززة متعلقة بالبلغين عن المخالفات وواصل بذل الجهود الرامية إلى تحسين الشفافية وتعزيز المساءلة، من خلال جملة أمور منها الحفاظ على علاقة قوية مع هيئات الرقابة؛ وتقديم الدعم لعمل اللجنة الإدارية ومجلس الأداء الإداري؛ وتولي تنسيق إعداد اتفاقات كبار المديرين؛ والعمل كجهة لتنسيق الإدارة المركزية للمخاطر في الأمانة العامة. وتولّى المكتب أيضا تنسيق اعتماد إطار الأمانة العامة للأمم المتحدة لمكافحة الغش والفساد، وقام بأول تقييم لمخاطر الغش.

٥٣ - واستعرضت لجنة العقود في المقر ٤٧٠ ملفا وجّهتها، وحافظت في الوقت عينه على متوسط الوقت اللازم لاستعراض ملفات الشراء بمعدل أدنى بكثير من المعدل المستهدف وهو ٧ أيام عمل. واستعرض مجلس حصر الممتلكات في المقر ٤٠٦ ملفات وجّهتها في الوقت المناسب. وبسبب ارتفاع عدد طلبات التقييم الإداري خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (٩٤٤ ملفا في عام ٢٠١٦ و ١٨٨٨ ملفا في عام ٢٠١٧) التي ورد عدد كبير منها من موظفين في البعثات الميدانية، لم تستطع وحدة التقييم الإداري إلا تلبية ٧٠ في المائة منها في غضون المهلتين المحدتين وهما ٣٠ يوما للطلبات التي يقدّمها الموظفون في المقر و ٤٥ يوما للطلبات التي يقدّمها الموظفون في المكاتب الموجودة خارج المقر. وعُقدت اجتماعات اللجنة الخامسة ولجنة البرنامج والتنسيق وفقا لبرنامجي عمل اللجنتين في المواعيد المقررة وبطريقة منظمة وصحيحة من الناحية الإجرائية. وظهرت معدلات الرضا في استقصاءات أعضاء اللجنة (فقد بلغت ٩٨,٥ في المائة و ٩٧,٩ في المائة لاجتماعات اللجنة الخامسة المعقودة في الدورتين السبعين والحادية والسبعين للجمعية العامة؛ و ٩٧,٩ في المائة و ٩٨,٤ في المائة للدورتين السادسة والخمسين والسابعة والخمسين لاجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق).



٥٤ - ونجح نشر مشروع أوموجا، بما في ذلك نشر وظيفة تقديم الخدمات في جميع البعثات السياسية والبعثات الخاصة في تموز/يوليه ٢٠١٦؛ وتسليم المجموعة ٥ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦؛ وإدخال التغييرات على مجموعة عناصر الأجر التي وضعتها لجنة الخدمة المدنية الدولية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وكانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ٢٠١٧؛ وتنفيذ المرحلة ١ من إدارة سلسلة الإمداد (وقف تشغيل نظام غاليليو) في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وشكّل نشر وحدة جديدة لإعداد البيانات المالية بطريقة آلية، تشمل تكنولوجيا تخطيط الأعمال وتوحيدها، مرحلة أخرى من مراحل الامتثال لقرار الجمعية العامة ٢٤٧/٦٨ ألف، الذي أعادت الجمعية العامة التأكيد فيه أن نظام أوموجا هو حجر الزاوية لتطبيق الأمم المتحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ونُفذت خطط العمل لبناء التوسعة ٢ من نظام أوموجا ونشرها في مسارات عمل متعددة ومتزامنة. وقد أُحيلت المقترحات المتصلة بتعميم موارد المشاريع وإعادة تنظيمها إلى الجمعية العامة من خلال تقديم مقترحين سنويين للحد من الاعتماد على المتعاقدين.

٥٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنجز مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة للأمم المتحدة لعام ٢٠١٥ (A/71/5 (Vol.I)) ولعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لعامي ٢٠١٥-٢٠١٦ (A/71/5 (Vol. II))، باستخدام نظام أوموجا. وقد أصدر مجلس مراجعي الحسابات آراء غير مشفوعة بتحفظات بشأن دينك التقريرين. وواصل المكتب إحراز تقدم بشأن استدامة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية وتحسين سلامة البيانات المالية، التي أصبحت الآن شاملة ومفصلة، لا سيما فيما يخص العقارات والمعدات والمخزونات والأصول غير الملموسة. وبدأ المكتب العمل على تنفيذ مشروع بيانات الرقابة الداخلية على نطاق الأمانة العامة، استناداً إلى الإطار المفاهيمي للجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريداوي. وحسّن المكتب نظام تفويض السلطة من خلال تنفيذ أداة جديدة لتكنولوجيا المعلومات هي Unite delegation of authority، لتمكين المسؤولين المأذون لهم في الإدارات والبعثات الميدانية المستفيدة من التأكيد عبر الإنترنت قراءتهم نص السلطات المالية المخولة لهم وفهمهم إياه. وأشرك المكتب جميع الإدارات في تصميم الأداة الجديدة لإعداد الميزانية في نظام أوموجا لضمان أن تكون عملية وضع الميزانية عملية ميسرة. واضطلع المكتب بأكثر من ٦٠ في المائة من جميع العمليات التي تجرى في نظام أوموجا، وقدم المساعدة أيضاً إلى العملاء بشأن تطبيق السياسات المالية، بما في ذلك ما يتعلق باسترداد التكاليف وإدارة المنح والضوابط الداخلية.

٥٦ - وأنجز مكتب إدارة الموارد البشرية أول استقصاء عن مدى اهتمام موظفي الأمم المتحدة. وقدم المكتب أيضاً برنامجين تعليميين يرميان إلى تعزيز الإجراءات الوقائية والتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب موظفي الأمم المتحدة وللتحرش الجنسي والاعتداء الجنسي في مكان العمل. ونقذ المكتب ما قرره الجمعية العامة في القرار ٢٦٣/٧١ بتقليص فترة نشر عروض العمل من ٦٠ إلى ٤٥ يوماً في عام ٢٠١٦. وكذلك اضطلع المكتب بدور أساسي في صياغة استراتيجية الأمم المتحدة لتكافؤ الجنسين على نطاق المنظومة ووضع إطارها المفاهيمي وتطويرها. ووضع المكتب أيضاً منهجية منتظمة لتقييم المخاطر الصحية لمراكز العمل ونقدها، وهي تشمل طريقة لتخطيط الدعم الصحي وأنشأ هيئة رقابية للسلامة والصحة المهنتين في الأمانة العامة. وإضافة إلى ذلك، أنجز المكتب تنفيذ الشروط الجديدة للخدمة على النحو الذي أوصت به لجنة الخدمة المدنية الدولية للموظفين من الفئة الفنية والفئات العليا والذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٢٤٤/٧٠.

٥٧ - وواصل مكتب خدمات الدعم المركزية تعزيز فعالية وكفاءة أداء الأمانة العامة والمكاتب الموجودة خارج المقر، وقدم طائفة واسعة من خدمات الدعم لتلبية احتياجات العملاء وضمان رضاهم. ونفذت شعبة المشتريات عددا من تدابير الترشيد والتبسيط، من قبيل رفع الحد الأدنى لعمليات الاقتناء المنخفضة القيمة، ولطلبات الشراء الشاملة، وتبسيط عمليات الاستعراض بأثر رجعي. وزاد العدد الإجمالي للبائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية الذين شاركوا في عمليات الشراء في الأمم المتحدة عن العدد المستهدف البالغ ١ ٠٠٠ بائع ليبلغ ٣ ٨٦٥ بائعا في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بعد أن كان ١ ٩٣٨ بائعا في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وسجلت دائرة إدارة المرافق تحسنا في نوعية تقديم الخدمات وتوقيتها. ومن خلال مشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل، واصلت الدائرة تحويل مبنى الأمانة العامة إلى مكان عمل حديث يتسم استخدامه بالمرونة، ويلبي احتياجات فرادى الإدارات والمكاتب. وحقق قسم السفر والنقل وفورات ناجمة عن خصومات تفاوض بشأنها مع شركات الطيران العالمية استنادا إلى أكثر من ٢٠ تقرير تحليل للمعلومات المتعلقة بالأعمال تدعم إدارة السفر العالمي. وأفاد قسم إدارة المحفوظات والسجلات عن حدوث تطورات في قدرات إدارة السجلات الرقمية. واستفادت خدمات البريد والحقيبة من بدء العمل ببرامجيات محدثة تخولها تتبع البريد والحقيبة الدبلوماسية في الوقت الحقيقي.

٥٨ - وبالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة، أحرز مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقدما كبيرا في الاستفادة من التكنولوجيا لدعم عمل الأمم المتحدة. ويجري وضع معايير لنظم تحليل البيانات ونظم المعلومات المتعلقة بتسيير الأعمال لضمان الوصول إلى المعلومات وضمان سلامتها على نطاق برامج الأمم المتحدة. ونفذ المكتب أيضا خطة عمل من عشر نقاط لتعزيز أمن المعلومات ويواصل العمل على إنشاء قدرات قوية لدعم متطلبات أمن المعلومات على الصعيد العالمي. وأسفر تحليل البيانات عن مشروع مشترك يهدف إلى إنشاء شبكة عالمية واسعة عن طريق دمج النظم التي أنشأها المكتب وإدارة الدعم الميداني. والمكتب الذي يقدم الدعم على مدار الساعة من خلال مكتب خدمات المؤسسة Unite Service Desk، هو نقطة اتصال وحيدة لحل المشاكل المرتبطة بالتطبيقات المؤسسية.

٥٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الأمم المتحدة في جنيف تقديم خدمات متكاملة تماما، وإقامة شراكات استراتيجية وتنظيم أنشطة للتوعية مع المكاتب المستفيدة بما في ذلك المكاتب الموجودة في جنيف؛ وبون، بألمانيا، ولاهاي، بهولندا وما يرتبط بها من مكاتب ميدانية. وعمل المكتب على أتمتة العمليات الإدارية الموحدة وتحسينها من ناحيتين: ضمان ثبات نظام أوموجا وتحقيق النتائج المثلى في العمليات القائمة على نظام أوموجا. وركز المكتب أيضا على إدارة العلاقات مع العملاء. ومن خلال اعتماد أداة الخدمة الذاتية Unite self-service ووضع فهرس جديد للخدمات الإدارية، جرب المكتب بنجاح هذه القناة الجديدة لتقديم الخدمات، واستعاض بها عن العمليات الورقية القديمة ومراسلات البريد الإلكتروني المرهقة. وشملت الأعمال التحضيرية المضطلع بها لإنشاء نموذج لتقديم الخدمات المشتركة على نطاق الأمانة العامة وضع مؤشرات ومقاييس أداء رئيسية بغية قياس حجم الخدمات المقدمة في جنيف وكفاءتها وجودتها، حيثما أمكن. وفيما يتعلق بإدارة المرافق، وبالإضافة إلى المشاريع المدرجة في ميزانية فترة السنتين التي حققت أهدافها بنجاح، جرى التكاليف بإجراء أعمال بتمويل من تبرعات الدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى، من قبيل التجديد الكامل لغرفة الاجتماعات XIX وتركيب محطات شحن للمركبات الكهربائية. وقدم قسم المباني والخدمات الهندسية الدعم لتنفيذ الخطة

الاستراتيجية لحفظ التراث، فأسدى المشورة الحاسمة فيما يتعلق بشتى جوانب المشروع. وظلّت المكتبة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف تركز على تحفيز المستخدمين على الاستفادة من الموارد الإلكترونية والوثائق والمحفوظات الرقمية لأعمال البحث والتحليل، ووفّرت خدماتها بكفاءة عن طريق شبكة عالمية من موارد المعلومات.

٦٠ - وتابع مكتب الأمم المتحدة في فيينا تحسين الإدارة وتنظيم العمليات الإدارية والمالية، بما في ذلك مواصلة استخدام المعايير المحاسبية الدولية وإصدار البيانات المالية الممتثلة لها، وبدء تنفيذ نظام أوموجا وضمان ثباته، وتنفيذ الإطار المتعلق بمشاركة الأطراف الخارجية، وتقديم الخدمات، واسترداد كامل التكاليف. وقد حقّق المكتب أهداف الأداء فيما يتعلّق بالتوازن بين الجنسين، فضلا عن المدة الإجمالية لعملية الاستقدام، وبلغت نسبة الخدمات الممولة تمويلًا مشتركًا التي قدّمتها مرافق المكتب وفقا للمعايير والجدول الزمنية المقررة ٩٩ في المائة. وفي مجال المشتريات، أوقف المكتب العمل بأدوات الرصد المستخدمة سابقا ونجح في التعامل مع الزيادة الإجمالية في المتطلبات خلال فترة السنتين. وعزّز المكتب خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال الانتقال الناجح إلى استخدام نظام البريد الإلكتروني الموحد Unite Mail، والاستغناء عن ١٢٤ تطبيقًا من التطبيقات القديمة (غير نظام أوموجا) وتبسيط العمليات لكي تواكب فضلى الممارسات واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القائمة.

٦١ - واضطلع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بدور فعال في المبادرات الجارية للتحويل في أسلوب تسيير أعمال المنظمة، مثل نظام أوموجا ونموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، فضلا عن تثبيت استخدام المعايير المحاسبية الدولية. وإضافة إلى ذلك، وقّع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة مذكرة تفاهم في إطار الطريقة الجديدة لاسترداد التكاليف. وصدرت آراء غير مشفوعة بتحفظات دون أي ملاحظات مادية على مراجعة الحسابات لكل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة. وبدأت دائرة إدارة الموارد البشرية بتنفيذ مبادرة أجور الموظفين واستحقاقاتهم ومبادرة إدارة المواهب وذلك لتحسين الدعم المقدم للعملاء في بيئة نظام أوموجا. وفيما يتعلّق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أُنجز تحديث الشبكة لجميع المكاتب في مجمع غيغري، ونُقل ٨٥ في المائة من العملاء إلى شبكة الإنترنت المدارة الخاصة بمجمع غيغري. ووُسّعت وظيفة مكتب المساعدة في مجال تكنولوجيا المعلومات لتشمل فئات خدمات إضافية وهو يلي حاليا قرابة ٣٠ ٠٠٠ طلب خدمة سنويا. وأجرى المكتب كذلك دراسة جدوى لمشروع استبدال مباني المكاتب A إلى J وقُدّم نتائجها إلى الجمعية العامة في أواخر عام ٢٠١٧، وقد تضمنت اقتراحا بإدخال الاستخدام المرن لأماكن العمل في مجمع الأمم المتحدة في نيروبي.

## طاء - الرقابة الداخلية

٦٢ - واصل مكتب خدمات الرقابة الداخلية تعزيز الرقابة في الأمم المتحدة فيما يتعلق بمواردها وموظفيها من خلال أنشطة المراجعة الداخلية والتفتيش والتقييم، فضلا عن أنشطة التحقيق. وعمل المكتب من أجل كفالة الامتثال للأنظمة والقواعد والسياسات والإجراءات. وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، واصلت شعبة المراجعة الداخلية للحسابات، تحسين النهج القائم على تقييم المخاطر في التخطيط لمراجعة الحسابات من أجل تحسين مواءمته مع إطار الإدارة المركزية للمخاطر في الأمانة العامة، وتوضيح الصلات المنطقية بين الأهداف التنظيمية والمخاطر واختيار مواضيع مراجعة الحسابات. وإضافة إلى ذلك، أقرّ ٧٨ قرارا من قرارات الجمعية العامة وتقريرًا من تقارير من مختلف الهيئات الحكومية

الدولية للأمم المتحدة بأهمية تقارير المراجعة الداخلية في عملية اتخاذ القرارات لديها فيما يتعلق بتحسين إدارة الموارد البشرية والمالية والبرنامجية وإدارة الموارد المادية للأمم المتحدة. وخلال الفترة نفسها، تعاونت شعبة التفتيش والتقييم مع مختبر الأمم المتحدة للمعارف والتغيير المؤسسي من أجل استعراض مراحل التقييم وتعزيزها. وركزت أفرقتها العاملة النشطة السبعة على تحسين عمل الشعبة في مجال ضمان الجودة، وتنمية القدرات، والاتصالات، والتوصيات، ونظام أوموجا، وتكنولوجيا المعلومات، والمشتريات. وأنجزت الشعبة ١٠ تقييمات برنامجية، و ٣ استعراضات ثلاثية السنوات، وتقييما واحدا لفترة السنتين، وتقييما مواضيعيا واحدا للجان الإقليمية. وإضافة إلى ذلك، أنجزت الشعبة أيضا مجموعة من لوحات متابعة التقييم لجميع الإدارات والمكاتب في الأمانة العامة. وفي مجال حفظ السلام، أنجزت الشعبة ستة تقييمات واستعراضا واحدا ثلاثي السنوات. وواصلت شعبة التحقيقات عملها في إذكاء الوعي من خلال تنفيذ برامج تدريبية للموظفين المسؤولين عن التحقيقات أو مهام التحقيق. وأسفرت برامج التدريب على التحقيق التي وضعت حديثا عن تعزيز القدرة على التحقيق وإضفاء الطابع الاحترافي على وظائف التحقيق على نطاق المنظمة. وأحرزت الشعبة تقدما من خلال الانتهاء من قضايا التحقيق المتأخرة، ومن خلال المراقبة المنهجية لنوعية التقارير والتوصيات الصادرة في مجال التحقيق.

## ياء - السلامة والأمن

٦٣ - واصلت إدارة شؤون السلامة والأمن ضمان أمن تنفيذ عمليات الأمم المتحدة في المناطق المعرضة للخطر على نحو متزايد. وحافظت جميع مراكز العمل على مستويات الأمن المثلى على الرغم من مستويات التهديدات المتفاقمة التي تواجهها. وواصلت الإدارة تعزيز قدراتها الاحتياطية للإسراع بنشر المتخصصين في مجال الأمن في الأزمات وحالات الطوارئ المعقدة. وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، أنجزت ١٢٦ عملية نشر ضباط أمن في ٣٠ بلدا، ليلبلغ العدد الإجمالي الذي استُخدمت فيه القوات الاحتياطية ١٣ ٥٠٠ يوم. وابتدأ تطبيق سياسة جديدة لإدارة المخاطر الأمنية في نيسان/أبريل ٢٠١٦، مما أسفر عن إنشاء ٥٦٧ منطقة مشمولة فعليا بإدارة المخاطر الأمنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأنجز العمل في ٤٨٨ منطقة منها وتمت الموافقة عليها وهي تستوفي الشروط. وتستوفي المعايير الأمنية الدنيا للعمل في ١٨٣ من أصل ١٨٥ بلدا/إقليما/منطقة بعثة، في حين تستوفي التدابير الأمنية في أماكن الإقامة في ١٤٤ من أصل ١٥٠ بلدا، حيثما ينطبق ذلك. ونسّقت الإدارة ما مجموعه ٢ ٩١٢ عملية من عمليات الحماية اللصيقة، من بينها تقييم الترتيبات الأمنية لما مجموعه ٧٧٧ ٥ رحلة سفر لـ ١٦٨ مسؤولا من كبار مسؤولي الأمم المتحدة إلى ١٨٢ بلدا أو إقليما. وأفضى تعاون الإدارة مع كيانات الأمم المتحدة في مجال صياغة السياسات إلى اعتماد وإصدار سبع سياسات تتصل بما يلي: تسليح أفراد الأمن؛ والاعتبارات الجنسانية في إدارة الأمن؛ ودور إدارة شؤون السلامة والأمن؛ وإدارة المخاطر الأمنية؛ والخدمات الأمنية الخاصة غير المسلحة، وميزانيات الأمن القائمة على تقاسم التكاليف الأمنية المحلية؛ ومعلومات مستكملة عن السياسة الأمنية الإطارية. وقدّمت الإدارة التدريب على التعامل مع الإجهاد النفسي إلى ٩٦ في المائة من الموظفين ومعاليهم في الميدان، وأجرت ٨ ٨٨٦ جلسة لإسداء مشورة، ووفّرت المشورة الفنية إلى ٩٢٢ مديرا على نطاق المنظومة، ودرّبت ٨ ٠٩٣ موظفا على التعامل مع الإجهاد النفسي وتحسين القدرة على التكيف، ودرّبت ٢٦٣ مساعدا من المساعدين الأقران.

## ثالثا - إنجاز النواتج واستعمال الموارد

٦٤ - وفقا لما ينص عليه البند ٦-١ من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2016/6)، يُطلب من إدارة الشؤون الإدارية الإبلاغ عن التقدم الفعلي المحرز صوب تحقيق الإنجازات المتوقعة، على النحو الذي تقيسه مؤشرات الإنجاز، والتقدم المحرز صوب إنجاز النواتج النهائية، بالمقارنة مع الالتزامات المبينة في سرد برامج الميزانية البرنامجية المعتمدة، وتقديم تقرير عنها إلى الجمعية العامة عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق. وتستخدم مؤشرات الإنجاز لقياس ما إذا كانت الأهداف و/أو الإنجازات المتوقعة تحققت أم لا، ولأي مدى تم تحقيقها. وتناظر المؤشرات مباشرة أو بشكل غير مباشر الهدف أو الإنجاز المتوقع الذي يستخدم هذه المؤشرات لقياس الأداء المتعلق به. وتعرف النواتج بأنها المنتجات أو الخدمات النهائية التي يقدمها أي برنامج أو برنامج فرعي للمستعملين النهائيين، والتي يتوقع من النشاط أن ينتجها من أجل تحقيق أهدافه. ويراعي الإبلاغ عن تنفيذ النواتج الممكن قياسها والمصنفة في ست فئات هي: (أ) الخدمات الفنية للاجتماعات؛ و (ب) وثائق الهيئات التداولية؛ و (ج) الخدمات المتصلة بأفرقة الخبراء والمقررين وخدمات الإيداع؛ و (د) المنشورات المتكررة؛ و (هـ) المنشورات غير المتكررة؛ و (و) الأنشطة الفنية الأخرى (من قبيل المعارض والكتيبات والمناسبات الخاصة والمواد التقنية وبعثات تقصي الحقائق والبعثات الخاصة، والترويج للصبكوك القانونية). ويرد وصف النواتج الممكن قياسها وتعدادها بوضوح في الميزانية البرنامجية ويرصد تنفيذها بشكل لا لبس فيه. أما النواتج التي يتعذر قياسها فلا يمكن التخطيط لها أو التنبؤ بها بدقة. وتُدرج في الميزانية البرنامجية بصورة وصفية، دون بيان كميتها. ولا يمكن بالتالي الإبلاغ عن معدلات تنفيذها رغم أنها تشكل جزءا كبيرا من عمل الأمانة العامة ومواردها. ومن الأمثلة على هذه النواتج الخدمات الاستشارية، والدورات التدريبية، والزمالات والمنح، والمشاريع الميدانية، وخدمات المؤتمرات، والشؤون الإدارية. ويدخل تنفيذ هذه النواتج في تحليل تنفيذ أنشطة التعاون التقني واستخدام الموارد (على النحو الوارد في الفرع الثالث واو - زاي أدناه)، وفي البيانات النوعية للنتائج التي تحققت في إطار كل برنامج فرعي على حدة (انظر الفرع الرابع أدناه).

٦٥ - وتستند قائمة النواتج المبرجة إلى برنامج العمل الخاص بالبرامج الفرعية المعنية في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، على النحو الذي أقرته الجمعية العامة في الأجزاء من ألف إلى جيم من قرارها ٢٤٩/٧٠. وتضمنت ميزانية تلك الفترة ما عدده ٥٧٦ ٣١ ناتجا من النواتج المبرجة الممكن قياسها. وإضافة إلى ذلك، تم ترحيل ٢٩٩ ناتجا من فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وأضيف ٤٣٧ ١ ناتجا بمقتضى قرارات صادرة عن الهيئات التشريعية و ٦٤٢ ناتجا بمبادرة من الأمانة العامة، ليبلغ مجموع النواتج الممكن قياسها ٩٥٤ ٣٣ ناتجا. ويرد معدل تنفيذ تلك النواتج في الجدول ١ أدناه.

## ألف - معدلات التنفيذ

٦٦ - من بين النواتج الممكن قياسها، سواء كانت مقررّة أم أُضيفت بمبادرة من الأمانة العامة، والبالغ عددها ٩٥٤ ٣٣ ناتجا، نُقِّد ٧٥٤ ٣١ ناتجا، منها ١٣٤ ناتجا أعيدت صياغتها قبل التنفيذ. وأُجِّل ما مجموعه ٣٢٢ ناتجا إلى فترة السنتين التالية، وأُلغي ٨٧٨ ١ ناتجا. واستند تأجيل تنفيذ النواتج أو إلغاؤها إما إلى قرار من هيئة تشريعية أو استنساب مديري البرامج (وفقا للقاعدة ١٠٦-٢ (ب) من الوثيقة ST/SGB/2016/6).

٦٧ - ويُحسب معدل تنفيذ النواتج بثلاث طرائق مختلفة. فطريقة الحساب الأولى (ت-ت) تبين النسبة المئوية لجميع النواتج المقررة التي تم تنفيذها (النواتج المبرمجة أصلاً مضاف إليها النواتج المرحّلة ومُضاف إليها النواتج المضافة بموجب قرارات صادرة عن هيئات تشريعية). وتقتصر هذه الطريقة على معدل تنفيذ النواتج المقررة فقط دون النواتج المنقّذة بمبادرة من الأمانة العامة. وتبين طريقة الحساب الثانية (ت-ج) معدل تنفيذ جميع النواتج، الذي يتألف من مجموع النواتج المقررة مُضاف إليها النواتج التي أضافتها الأمانة العامة. أما طريقة الحساب الثالثة (ت-ج/م) فهي نسبة جميع النواتج المنقّذة (المبرمجة والمرحّلة والمعاد صياغتها والمضافة بموجب قرارات صادرة عن هيئات تشريعية والمضافة من جانب الأمانة العامة) إلى النواتج المبرمجة أصلاً في ميزانية فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، معبراً عنها بالنسبة المئوية. وتبين هذه الصيغة الأخيرة كمية النواتج التي نفذها برنامج معين مقارنة بالنواتج المبرمجة في مستهل فترة السنتين. والمنطق الذي تستند إليه صيغة حساب ت-م/م هو أنه في حين وُفّرت موارد الميزانية للإنجاز النواتج المبرمجة، قد تطرأ مستجدات خلال فترة السنتين تفضي إلى إضافات إلى حجم العمل يلزم الاضطلاع بها في حدود الموارد المتاحة. وبالتالي، يُظهر معدل التنفيذ هذا حجم العمل الذي اضطلعت به مختلف كيانات الأمم المتحدة. وتُظهر البيانات الواردة في العمود المعنون "عدد النواتج" في الجدول ١ مجموع النواتج الممكن قياسها المبرمجة أصلاً والنواتج المرحّلة وتلك المضافة إما بموجب قرارات صادرة عن هيئات تشريعية وإما بمبادرة من الأمانة العامة.

#### الجدول ١

#### معدل تنفيذ النواتج خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧<sup>(١)</sup>

| معدل التنفيذ (بالنسبة المئوية) <sup>(٢)</sup> |       |       |                            | باب الميزانية                                                                       |
|-----------------------------------------------|-------|-------|----------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------|
| (ت-ج/م)                                       | (ت-ج) | (ت-ت) | عدد النواتج <sup>(٣)</sup> |                                                                                     |
| ٨٩                                            | ٨٩    | ٨٩    | ١ ٦٤٦                      | ٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات               |
| ١٠٦                                           | ٨٧    | ٨٥    | ١ ٣٧١                      | ٣ - الشؤون السياسية                                                                 |
| ١٠٥                                           | ٨٨    | ٨٨    | ١ ٨٤٣                      | ٤ - نزع السلاح                                                                      |
| ١٣١                                           | ١٠٠   | ٩٩    | ٨٨٤                        | ٥ - عمليات حفظ السلام                                                               |
| ١٠٢                                           | ٩٩    | ٩٩    | ٣٦١                        | ٦ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية                                       |
| ٩٩                                            | ٩١    | ٩١    | ٢ ٠١٤                      | ٨ - الشؤون القانونية                                                                |
| ٩٩                                            | ٩٦    | ٩٦    | ٣ ١١٩                      | ٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية                                                   |
| ١٠٢                                           | ١٠٠   | ١٠٠   | ٣٨٨                        | ١٠ - أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية |
| ١٠٥                                           | ١٠٠   | ١٠٠   | ١٢٠                        | ١١ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا                         |
| ١٠٤                                           | ٩٨    | ٩٨    | ١ ٦٥٠                      | ١٢ - التجارة والتنمية                                                               |
| ١٠٢                                           | ٩٨    | ٩٨    | ١٣٣                        | ١٣ - مركز التجارة الدولية                                                           |
| ١٠٦                                           | ٩٨    | ٩٨    | ٢٧٣                        | ١٤ - البيئة                                                                         |
| ٩٣                                            | ٨٩    | ٨٩    | ٤٢٠                        | ١٥ - المستوطنات البشرية                                                             |
| ٩٩                                            | ٩١    | ٩١    | ١ ٥٢٥                      | ١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية            |
| ١٠٢                                           | ٩٩    | ٩٩    | ١٦٣                        | ١٧ - هيئة الأمم المتحدة للمرأة                                                      |

| معدل التنفيذ (بالنسبة المئوية) (ج) |       |       |         | باب الميزانية                                                                 |  |
|------------------------------------|-------|-------|---------|-------------------------------------------------------------------------------|--|
| عدد النواتج (ب)                    | (ت-ت) | (ت-ج) | (ت-ج/م) |                                                                               |  |
| ٥٧١                                | ٩٦    | ٩٦    | ٩٩      | ١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا                                |  |
| ٦٩٧                                | ٩٩    | ٩٩    | ١٣٥     | ١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ                    |  |
| ٣ ٢٦٧                              | ٩٤    | ٩٤    | ١٠٢     | ٢٠ - التنمية الاقتصادية في أوروبا                                             |  |
| ٦٠١                                | ٩٧    | ٩٧    | ١٠١     | ٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي |  |
| ٥٠٤                                | ٩٩    | ٩٩    | ١٣٠     | ٢٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا                              |  |
| ٨ ٢٨٧                              | ٩١    | ٩١    | ٩٣      | ٢٤ - حقوق الإنسان                                                             |  |
| ٤٠٢                                | ١٠٠   | ١٠٠   | ١٠٠     | ٢٥ - توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين                  |  |
| ٣٢٠                                | ١٠٠   | ١٠٠   | ١١٥     | ٢٧ - المساعدة الإنسانية                                                       |  |
| ١٧٦                                | ٩٧    | ٩٧    | ٩٩      | ٢٨ - الإعلام                                                                  |  |
| ٩٦٩                                | ٩٥    | ٩٥    | ٩٦      | ٢٩-ألف مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية                                 |  |
| ١ ٧٢٩                              | ٩٨    | ٩٨    | ١١١     | ٢٩-باء مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات                                |  |
| ٣٢٤                                | ٩٥    | ٩٥    | ١٠٨     | ٢٩-جيم مكتب إدارة الموارد البشرية                                             |  |
| ١٣                                 | ٦٢    | ٦٢    | ٦٧      | ٢٩-دال مكتب خدمات الدعم المركزية                                              |  |
| ٥                                  | ١٠٠   | ١٠٠   | ١٠٠     | ٢٩-هاء مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات                                    |  |
| ٣                                  | ١٠٠   | ١٠٠   | ١٠٠     | ٢٩-حاء الإدارة، نيروبي                                                        |  |
| ٧٦                                 | ٩٦    | ٩٦    | ١٠٦     | ٣٠ - الرقابة الداخلية                                                         |  |
| ١٠٠                                | ٩٨    | ٩٨    | ١١١     | ٣٤ - السلامة والأمن                                                           |  |
| ٣٣ ٩٥٤                             | ٩٣    | ٩٤    | ١٠١     | المجموع                                                                       |  |

(أ) النواتج الممكن قياسها فقط.

(ب) تشمل جميع النواتج المقررة والنواتج الاستثنائية.

(ج) طريقة حساب (ت-ت) معدل تنفيذ جميع النواتج المقررة (النواتج المبرجة + النواتج المرحلة + النواتج المضافة بموجب قرارات صادرة عن هيئات تشريعية) [(النواتج المنقذة + النواتج المعاد صياغتها) - (النواتج الإضافية المنقذة بمبادرة من الأمانة العامة)/(النواتج المبرجة + النواتج المرحلة + النواتج المضافة بموجب قرارات صادرة عن هيئات تشريعية)].

طريقة حساب (ت-ج) معدل تنفيذ جميع النواتج المقررة مضاف إليها النواتج الإضافية المنقذة بمبادرة من مديري البرامج [(النواتج المنقذة + النواتج المعاد صياغتها)/(النواتج المبرجة + النواتج المرحلة + النواتج المضافة بموجب قرارات صادرة عن هيئات تشريعية + النواتج الإضافية المنقذة بمبادرة من الأمانة العامة)].

طريقة حساب (ت-ج/م) نسبة جميع النواتج المنقذة إلى النواتج المبرجة في ميزانية الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (أي النواتج التي أقرت الموارد المخصصة لها) [(النواتج المنقذة + النواتج المعاد صياغتها)/(النواتج المبرجة)].

٦٨ - وبلغ متوسط معدل تنفيذ النواتج التي أنجزتها البرامج ٩٣ في المائة بالنسبة إلى النواتج المقررة (ت-ت) في فترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٦، أي بنقصان قدره نقطة مئوية واحدة عن فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وبلغ معدل التنفيذ الإجمالي (ت-ج) في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ نسبة ٩٤ في المائة مقارنة بنسبة ٩٤ في المائة في فترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٦. ومن بين ٣٢ بابا من أبواب الميزانية البرنامجية المدرجة في الجدول ١، انخفضت معدلات التنفيذ عن ٩٠ في المائة في خمسة أبواب هي: الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات (٨٩ في المائة)؛ والشؤون السياسية

(٨٥ في المائة)؛ ونزع السلاح (٨٨ في المائة)؛ والمستوطنات البشرية (٨٩ في المائة)؛ ومكتب خدمات الدعم المركزية (٦٢ في المائة).

٦٩ - وكما ذكر أعلاه، بلغ معدّل تنفيذ النواتج في إطار الباب ٢، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، ٨٩ في المائة في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بالمقارنة مع ٩٨ في المائة في فترة السنتين السابقة. ويعزى انخفاض معدل تنفيذ النواتج أساساً إلى إلغاء ١٧٥ ناتجاً في فئة تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات نظراً لأن الهيئات الحكومية الدولية طلبت عقد عدد أقل من الاجتماعات.

٧٠ - وبلغ معدّل تنفيذ النواتج في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، ٨٥ في المائة في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بالمقارنة مع ٩٥ في المائة في فترة السنتين السابقة. ويعزى انخفاض معدل تنفيذ النواتج أساساً إلى إلغاء ١٥١ ناتجاً، منها ١٢٢ ناتجاً في فئة تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات، نظراً لانخفاض عدد الاجتماعات التي عقدتها اللجان الحكومية الدولية عن العدد المقرر خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. فعلى سبيل المثال، في إطار البرنامج الفرعي الخاص بفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، ألغيت اجتماعات التنسيق على نطاق المنظومة بسبب مشاركة فرقة العمل ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب المكثفة في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٩١/٧١، الذي أنشئ بموجبه مكتب مكافحة الإرهاب. وفي إطار ذاك البرنامج الفرعي، لم تجر حلقات العمل التي كان مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي قد قرّر إجرائها في عام ٢٠١٧ بسبب القيود المتصلة بالقدرات داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي ودوران الموظفين. أما ما تبقى من النواتج الملغاة والبالغ عددها ٢٩ ناتجاً فهي تقع تحت فئة الأنشطة الفنية الأخرى، مثل بعثات تفصي الحقائق والمنشورات المتكررة والأحداث الخاصة، وقد ألغيت منها خمسة نواتج بسبب شغور وظائف ممولة في إطار الميزانية العادية. واتّصلت هذه النواتج بإلغاء خمسة إصدارات من إصدارات الرسالة الإخبارية نصف الشهرية "NGO Action News"، بعد أن تقدمت المعلومات التي كانت ستتضمنها عند شغل الوظائف الشاغرة المتعلقة بها (انظر الفقرة ٦ أعلاه).

٧١ - وبلغ معدّل تنفيذ النواتج في إطار الباب ٤، نزع السلاح، ٨٨ في المائة في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بالمقارنة مع ٨٩ في المائة في فترة السنتين السابقة. ويعزى انخفاض معدل تنفيذ النواتج أساساً إلى إلغاء ٢٠٣ نواتج مقررة يمكن قياسها، ومردّد ذلك أساساً إلى عدم الاتفاق على برنامج عمل موضوعي في مؤتمر نزع السلاح. وفي عام ٢٠١٧، ألغيت بعض اجتماعات الدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، بموافقة الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها، بسبب الافتقار إلى الأموال.

٧٢ - وبلغ معدّل تنفيذ النواتج في إطار الباب ١٥، المستوطنات البشرية، ٨٩ في المائة في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بالمقارنة مع ٩١ في المائة في فترة السنتين السابقة. ويعزى الانخفاض في معدل تنفيذ النواتج في المقام الأول إلى إلغاء ٢٧ ناتجاً من النواتج المقررة الممكن قياسها. أما العوامل الرئيسية التي أثّرت في معدل تنفيذ النواتج المقررة فهي عدم توقّر مستوى التمويل المتوقع من مصادر خارجة عن الميزانية والتأخر في تلقي تمويل المشاريع من هذه المصادر.

٧٣ - وفي إطار الباب ٢٩-دال، مكتب خدمات الدعم المركزية، بلغ معدل تنفيذ النواتج ٦٢ في المائة في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بالمقارنة مع ١٠٠ في المائة فترة السنتين السابقة. ويعزى انخفاض



معدل تنفيذ النواتج أساسا إلى إلغاء خمسة نواتج استعيز عنها بخطة لإدارة الأزمات أُدرجت في إطار الباب ٣٤، السلامة والأمن.

٧٤ - ويرد في الفرع الرابع أدناه تفصيل التحديات التشغيلية التي أثّرت في تنفيذ برنامج العمل في إطار كل باب من أبواب الميزانية البرنامجية والدروس المستفادة. وترد في الفرع الرابع أيضا الحالات المحددة التي أثّرت فيها الضغوط على الميزانية البرنامجية في الأداء خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، في إطار أبواب الميزانية البرنامجية ذات الصلة.

## باء - النواتج الإضافية

٧٥ - خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، أُضيف ٢٠٧٩ ناتجا من النواتج الممكن قياسها إلى برنامج العمل، إما من قبل الهيئات الحكومية الدولية أو من قبل الأمانة العامة. وشكّل مجموع الإضافات نسبة ٧ في المائة من النواتج المبرجة والمرحلة الممكن قياسها في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، مقارنة بنسبة ٦ في المائة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ويوجز الجدول ٢ أسباب زيادة النواتج، حسب أبواب الميزانية، وتوضح الفقرات من ٧٦ إلى ٧٩ أدناه هذه الأسباب.

الجدول ٢

### النواتج الإضافية خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

| سبب الإضافة                                                                         |                          |                             |         |                              |                                    |                                                 |
|-------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------|-----------------------------|---------|------------------------------|------------------------------------|-------------------------------------------------|
| الأمانة العامة                                                                      |                          |                             |         |                              |                                    |                                                 |
| باب الميزانية                                                                       | مجموع النواتج<br>المضافة | قرارات الهيئات<br>التشريعية | المجموع | الأسباب<br>المتعلقة بالبرمجة | توافر الأموال من<br>خارج الميزانية | النواتج الإضافية<br>(نسبة مئوية) <sup>(١)</sup> |
| ٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات               | ٤                        | ٤                           | -       | -                            | -                                  | أقل من ١                                        |
| ٣ - الشؤون السياسية                                                                 | ٢٢٥                      | ٣٥                          | ١٩٠     | ١٩٠                          | -                                  | ٢٠                                              |
| ٤ - نزع السلاح                                                                      | ٢٨٩                      | ٢٨٣                         | ٦       | ٤                            | ٢                                  | ١٩                                              |
| ٥ - عمليات حفظ السلام                                                               | ٢١٠                      | ٥٤                          | ١٥٦     | ١٥٦                          | -                                  | ٣١                                              |
| ٦ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية                                       | ١١                       | ١٠                          | ١       | ١                            | -                                  | ٣                                               |
| ٨ - الشؤون القانونية                                                                | ١١٦                      | ١٠٨                         | ٨       | ٨                            | -                                  | ٦                                               |
| ٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية                                                   | ٤٤                       | ٣٠                          | ١٤      | ٥                            | ٩                                  | ١                                               |
| ١٠ - أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية | ٨                        | -                           | ٨       | ٨                            | -                                  | ٢                                               |
| ١١ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا                         | ٦                        | -                           | ٦       | ٢                            | ٤                                  | ٥                                               |
| ١٢ - التجارة والتنمية                                                               | ٦١                       | ٣١                          | ٣٠      | ٢٠                           | ١٠                                 | ٤                                               |
| ١٣ - مركز التجارة الدولية                                                           | ٤                        | -                           | ٤       | ٤                            | -                                  | ٣                                               |
| ١٤ - البيئة                                                                         | ١٠                       | -                           | ١٠      | ٩                            | ١                                  | ٤                                               |

| سبب الإضافة    |               |                |                   |                |                             |                                                                          |
|----------------|---------------|----------------|-------------------|----------------|-----------------------------|--------------------------------------------------------------------------|
| الأمانة العامة |               |                |                   |                |                             |                                                                          |
| باب الميزانية  | مجموع النواتج | قرارات الهيئات | الأسباب           | توافر الأموال  | النواتج الإضافية            |                                                                          |
| المضافة        | التشريعية     | المجموع        | المتعلقة بالبرمجة | خارج الميزانية | (نسبة مئوية) <sup>(أ)</sup> |                                                                          |
| ١٥ -           | ٢             | -              | ٢                 | -              | أقل من ١                    | المستوطنات البشرية                                                       |
| ١٦ -           | ٨٣            | ٤٧             | ٣٦                | ٣١             | ٥                           | المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية      |
| ١٧ -           | ١             | -              | ١                 | ١              | -                           | هيئة الأمم المتحدة للمرأة                                                |
| ١٨ -           | ١٠            | ٥              | ٥                 | ٣              | ٢                           | التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا                                |
| ١٩ -           | ١٨٠           | ١٧٥            | ٥                 | ٥              | -                           | التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ                    |
| ٢٠ -           | ١٨٤           | ١٧٦            | ٨                 | ٨              | -                           | التنمية الاقتصادية في أوروبا                                             |
| ٢١ -           | ١٨            | -              | ١٨                | ١٤             | ٤                           | التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي |
| ٢٢ -           | ١١٨           | ٥٦             | ٦٢                | ٦٠             | ٢                           | التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا                              |
| ٢٤ -           | ١٨١           | ١٧٨            | ٣                 | ٣              | -                           | حقوق الإنسان                                                             |
| ٢٧ -           | ٤١            | ١٧             | ٢٤                | ٢١             | ٣                           | المساعدة الإنسانية                                                       |
| ٢٨ -           | ١             | -              | ١                 | ١              | -                           | الإعلام                                                                  |
| ٢٩ -           | ١١            | ١١             | -                 | -              | -                           | ألف - مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية                             |
| ٢٩ -           | ٢٠٧           | ٢٠٧            | -                 | -              | -                           | باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات                            |
| ٢٩ -           | ٣٤            | -              | ٣٤                | ٣٤             | -                           | جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية                                         |
| ٢٩ -           | ١             | ١              | -                 | -              | -                           | دال - مكتب خدمات الدعم المركزية                                          |
| ٣٠ -           | ٧             | ٧              | -                 | -              | -                           | الرقابة الداخلية                                                         |
| ٣٤ -           | ١٢            | ٢              | ١٠                | ١٠             | -                           | السلامة والأمن                                                           |
| المجموع        |               |                |                   |                |                             |                                                                          |
|                | ٢ ٠٧٩         | ١ ٤٣٧          | ٦٤٢               | ٦٠٠            | ٤٢                          | ٧                                                                        |

(أ) كنسبة مئوية من إجمالي النواتج الممكن قياسها المبرمجة والمرحلة.

### أسباب الإضافة

٧٦ - خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بلغت نسبة النواتج المضافة بناء على طلب الهيئات الحكومية الدولية ٦٩ في المائة من العدد الكلي للنواتج المضافة. أما النسبة المتبقية وقدرها ٣١ في المائة فهي نواتج أُضيفت بمبادرة من الأمانة العامة: أُضيفت نسبة ٢٩ في المائة منها بمبادرة من الأمانة العامة بسبب متطلبات برنامجية ونسبة ٢ في المائة بسبب توفر أموال من خارج الميزانية للبرامج المعنية. وفي إطار ثلاثة أبواب من الميزانية البرنامجية أُبلغ عن معدل أكبر نسبياً من النواتج الإضافية: الباب ٥، عمليات

حفظ السلام (٣١ في المائة)؛ والباب ١٩، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ (٣٨ في المائة)؛ والباب ٢٢، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا (٣١ في المائة).

٧٧ - ففي إطار الباب ٥، حفظ السلام، نُفذ ما مجموعه ٢١٠ نواتج إضافية يمكن قياسها، منها ٥٤ ناتجا أضيفت بموجب قرارات صادرة عن هيئات تشريعية و ١٥٦ ناتجا أضيفت بمبادرة من الأمانة العامة. وقد نُفذت النواتج التي أضيفت بمبادرة من الأمانة العامة بسبب الضرورات التشغيلية، من قبيل البعثات التي تمر بمرحلة انتقالية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع غير متوقع في مستوى التفاعل مع بعض بعثات حفظ السلام.

٧٨ - وفي إطار الباب ١٩، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، نُفذ ما مجموعه ١٨٠ ناتجا من النواتج الإضافية الممكن قياسها، منها ١٧٥ ناتجا أضيفت بموجب قرارات صادرة عن هيئات تشريعية وخمسة نواتج أضيفت بمبادرة من الأمانة العامة.

٧٩ - وفي إطار الباب ٢٢، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، نُفذ ما مجموعه ١١٨ ناتجا من النواتج الإضافية الممكن قياسها، منها ٥٦ ناتجا أضيفت بموجب قرارات صادرة عن هيئات تشريعية و ٦٢ ناتجا أضيفت بمبادرة من الأمانة العامة. وجاءت النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة تلبية لاحتياجات المنطقة، وكانت أساسا في شكل اجتماعات مخصصة لأفرقة الخبراء وصحائف وقائع والكتيبات والملفات الإعلامية.

٨٠ - واستُشهد بالبرامج الثلاثة المذكورة أعلاه على سبيل المثال. وأسباب تنفيذ جميع النواتج الإضافية متاحة على شبكة الإنترنت.

## جيم - النواتج المؤجلة

٨١ - خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، أُجّل تنفيذ ٣٢٢ ناتجا من أصل ٨٧٥ ٣١ ناتجا من النواتج الممكن قياسها والمبرجة والمرحلة، وهو ما يمثل زيادة طفيفة نسبتها ١ في المائة في معدل التأجيل مقارنة بنسبة قدرها ٩٤،٠ في المائة في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ويوجز الجدول ٣ أدناه الأسباب الرئيسية لتأجيل النواتج حسب أبواب الميزانية البرنامجية، وتوضح الفقرة ٨٢ أدناه هذه الأسباب.

الجدول ٣

### النواتج المؤجلة خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

| سبب التأجيل                                                                       |                               |   |    |   |   |          |
|-----------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------|---|----|---|---|----------|
| مجموع قرارات الأسباب شواغر ممولة شواغر ممولة من نقص في التأجيلات                  |                               |   |    |   |   |          |
| النواتج الهيئات المتعلقة من الميزانية الموارد الخارجة الموارد الخارجة (كنسبة      |                               |   |    |   |   |          |
| المؤجلة التشريعية بالبرمجة العادية عن الميزانية عن الميزانية مئوية <sup>(١)</sup> |                               |   |    |   |   |          |
| باب الميزانية                                                                     |                               |   |    |   |   |          |
| ٢ -                                                                               | شؤون الجمعية العامة والمجلس ٣ | ٣ | -  | - | - | أقل من ١ |
| ٣ -                                                                               | الشؤون السياسية ٢٦            | ٢ | ٢٤ | - | - | ٢        |
| ٤ -                                                                               | نزع السلاح ١١                 | ٤ | ١  | - | - | أقل من ١ |
| ٨ -                                                                               | الشؤون القانونية ٦٨           | ١ | ٦٧ | - | - | ٤        |

| باب الميزانية                                                                   |                                                                            |     |    |     |   |          |
|---------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------|-----|----|-----|---|----------|
| سبب التأجيل                                                                     |                                                                            |     |    |     |   |          |
| مجموع قرارات الأسباب شواغر ممولة شواغر ممولة من نقص في التأجيلات                |                                                                            |     |    |     |   |          |
| الناتج الهيئات المتعلقة من الميزانية الموارد الخارجة الموارد الخارجة (كنسبة     |                                                                            |     |    |     |   |          |
| المؤجلة التشريعية بالبرمجة العادية عن الميزانية عن الميزانية مئوية <sup>٥</sup> |                                                                            |     |    |     |   |          |
| ٩ -                                                                             | الشؤون الاقتصادية والاجتماعية                                              | ٤٢  | ١  | ٤٠  | - | ١        |
| ١٠ -                                                                            | أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير ١                                   | -   | ١  | -   | - | أقل من ١ |
| ١٢ -                                                                            | التجارة والتنمية                                                           | ١٧  | ٣  | ١٢  | ١ | ١        |
| ١٤ -                                                                            | البيئة                                                                     | ٢   | -  | ٢   | - | أقل من ١ |
| ١٥ -                                                                            | المستوطنات البشرية                                                         | ٢١  | -  | ١٤  | - | ٧        |
| ١٦ -                                                                            | المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة ٣٩ والإرهاب، والعدالة الجنائية     | -   | ٣٨ | -   | - | ١        |
| ١٨ -                                                                            | التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ١١ أفريقيا                               | -   | ١٠ | -   | - | ١        |
| ٢٠ -                                                                            | التنمية الاقتصادية في أوروبا                                               | ٤٠  | ١٩ | ١٢  | ٧ | ١        |
| ٢١ -                                                                            | التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ٨ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | -   | ٨  | -   | - | -        |
| ٢٢ -                                                                            | التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا                                | ٢   | -  | ٢   | - | أقل من ١ |
| ٢٤ -                                                                            | حقوق الإنسان                                                               | ٢٣  | -  | ٢٣  | - | أقل من ١ |
| ٢٨ -                                                                            | الإعلام                                                                    | ٣   | -  | ٣   | - | ٢        |
| ٢٩ -                                                                            | باء مكتب تخطيط البرامج والميزانية ١ والحسابات                              | -   | ١  | -   | - | أقل من ١ |
| ٢٩ -                                                                            | جيم مكتب إدارة الموارد البشرية                                             | ٤   | -  | ٤   | - | ١        |
| المجموع                                                                         |                                                                            | ٣٢٢ | ٣٣ | ٢٦٢ | ٨ | ١٨       |

(أ) كنسبة مئوية من إجمالي الناتج الممكن قياسها المبرجة والمرحلة.

### أسباب تأجيل الناتج

٨٢ - يُعزى تأجيل معظم الناتج بصورة أساسية إلى المنشورات المتكررة والمنشورات غير المتكررة، التي مثلت مجتمعة نسبة ٤٩ في المائة من الناتج المؤجلة. ولم يتسن إنجاز هذه المنشورات قبل نهاية فترة السنتين، غير أنها ستكون جاهزة للإصدار في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. ويعزى تأجيل نسبة ١٩ في المائة من الناتج إلى إعداد وثائق الهيئات التداولية في نهاية فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وتأخر إصدارها حتى بداية دورة الإبلاغ التالية. أما نسبة الناتج المؤجلة المتبقية والبالغة ٣٢ في المائة فقد نجمت عن قرارات برنامجية متصلة باجتماعات أفرقة الخبراء وغيرها من الأنشطة الفنية. ومن أصل عدد إجمالي للناتج المؤجلة بلغ ٣٢٢ ناتجاً، تأجلت ثمانية ناتج بسبب شعور وظائف ممولة في إطار الميزانية العادية: أُرجمت واحدة من هذه الناتج (تنفيذ دورة تدريبية إلكترونية بشأن تحليل السياسات التجارية) في إطار الباب ١٢، التجارة والتنمية، بسبب مرض الموظف المسؤول الذي طال أمده؛ وأُرجمت الناتج السبعة المتبقية (منشورات غير متكررة عن إدارة الغابات ومواضيع ذات صلة) في إطار الباب ٢٠، التنمية

الاقتصادية في أوروبا، لأن الوظائف الشاغرة في إطار البرنامج الفرعي المعني أدت إلى تأخر في وضع اللمسات الأخيرة على المنشورات السبعة غير المتكررة، الأمر الذي تطلّب إجراء مشاورات مكثفة والتنسيق مع الدول الأعضاء.

## دال - النواتج الملغاة

٨٣ - في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ألغي ما مجموعه ١ ٨٧٨ ناتجاً (أو ٦ في المائة) من مجموع النواتج المبرجة والمرحلة الممكن قياسها البالغ عددها ١ ٨٧٥ ناتجاً، مقارنة بإلغاء ١ ٦٨٤ ناتجاً (أو ٥ في المائة) في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ويوجز الجدول ٤ أسباب الإلغاء الرئيسية، حسب أبواب الميزانية البرنامجية، وتوضح الفقرتان ٨٤ و ٨٥ أدناه هذه الأسباب.

### الجدول ٤

#### النواتج الملغاة خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

| باب الميزانية                                                            | سبب الإلغاء                              |                  |                      |                       |                         | الناتج الملغاة (نسبة مئوية) <sup>(١)</sup> |
|--------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------|------------------|----------------------|-----------------------|-------------------------|--------------------------------------------|
|                                                                          | مجموع قرارات الهيئات المتعلقة بالتشريعية | بالبرمجة العادية | عن الميزانية العادية | عن الميزانية الخارجية | نقص في الموارد الخارجية |                                            |
| ٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات    | ١٧٥                                      | ١٥١              | ٢٤                   | -                     | -                       | ١١                                         |
| ٣ - الشؤون السياسية                                                      | ١٥١                                      | ٦٣               | ٨٢                   | ٥                     | ١                       | ١٣                                         |
| ٤ - نزع السلاح                                                           | ٢٠٣                                      | ١٧٥              | ٧                    | -                     | -                       | ١٣                                         |
| ٥ - عمليات حفظ السلام                                                    | ٤                                        | -                | ٤                    | -                     | -                       | أقل من ١                                   |
| ٦ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية                            | ٣                                        | ١                | ٢                    | -                     | -                       | أقل من ١                                   |
| ٨ - الشؤون القانونية                                                     | ١١٨                                      | ٧٦               | ٤٢                   | -                     | -                       | ٦                                          |
| ٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية                                        | ٧١                                       | ٦١               | ١٠                   | -                     | -                       | ٢                                          |
| ١٢ - التجارة والتنمية                                                    | ١٣                                       | ٧                | ٦                    | -                     | -                       | أقل من ١                                   |
| ١٣ - مركز التجارة الدولية                                                | ٢                                        | -                | ٢                    | -                     | -                       | ٢                                          |
| ١٤ - البيئة                                                              | ٣                                        | -                | ٣                    | -                     | -                       | ١                                          |
| ١٥ - المستوطنات البشرية                                                  | ٢٧                                       | -                | ١٢                   | -                     | -                       | ٦                                          |
| ١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية | ٩٣                                       | ١٢               | ٧٨                   | -                     | -                       | ٦                                          |
| ١٧ - هيئة الأمم المتحدة للمرأة                                           | ١                                        | ١                | -                    | -                     | -                       | أقل من ١                                   |
| ١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا                           | ١٣                                       | -                | ٨                    | -                     | -                       | ٢                                          |
| ١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ               | ٨                                        | ٥                | ٣                    | -                     | -                       | ٢                                          |
| ٢٠ - التنمية الاقتصادية في أوروبا                                        | ١٤٤                                      | ١٢٣              | ١٦                   | -                     | -                       | ٥                                          |

| باب الميزانية                                                                 | سبب الإلغاء    |              |             |                       |                  |                   | الناتج الملغاة              |
|-------------------------------------------------------------------------------|----------------|--------------|-------------|-----------------------|------------------|-------------------|-----------------------------|
|                                                                               | مجموع القرارات | الأسباب      | شواغر ممولة | شواغر ممولة من نقص في | الهيئات المتعلقة | الهيئات التشريعية |                             |
|                                                                               | بالميزانية     | بالبرمجة     | العادية     | عن الميزانية          | عن الميزانية     | عن الميزانية      | (نسبة مئوية) <sup>(أ)</sup> |
| ٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | ١٢             | -            | ٩           | -                     | -                | ٣                 | ٢                           |
| ٢٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا                              | ٢              | -            | ٢           | -                     | -                | -                 | أقل من ١                    |
| ٢٤ - حقوق الإنسان                                                             | ٧٢٧            | ٣٠٧          | ٤٢٠         | -                     | -                | -                 | ٩                           |
| ٢٨ - الإعلام                                                                  | ٣              | -            | ٢           | -                     | -                | ١                 | ٢                           |
| ٢٩ - ألف مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية                               | ٤٧             | ٤٦           | ١           | -                     | -                | -                 | ٥                           |
| ٢٩ - باء مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات                              | ٣٧             | ٣٧           | -           | -                     | -                | -                 | ٢                           |
| ٢٩ - جيم مكتب إدارة الموارد البشرية                                           | ١١             | ١١           | -           | -                     | -                | -                 | ٤                           |
| ٢٩ - دال مكتب خدمات الدعم المركزية                                            | ٥              | -            | ٥           | -                     | -                | -                 | ٤٢                          |
| ٣٠ - الرقابة الداخلية                                                         | ٣              | -            | ٣           | -                     | -                | -                 | ٤                           |
| ٣٤ - السلامة والأمن                                                           | ٢              | -            | ٢           | -                     | -                | -                 | ٢                           |
| <b>المجموع</b>                                                                | <b>١ ٨٧٨</b>   | <b>١ ٠٧٦</b> | <b>٧٤٣</b>  | <b>٥</b>              | <b>٢</b>         | <b>٥٢</b>         | <b>٦</b>                    |

(أ) كنسبة مئوية من إجمالي الناتج الممكن قياسها بالبرمجة والمرحلة.

### أسباب إلغاء الناتج

٨٤ - بلغت نسبة الناتج الملغاة بقرارات من هيئات تشريعية ٥٧ في المائة، بينما أُلغيت ٤٠ في المائة من الناتج لأسباب متعلقة بالبرمجة. وتعزى نسبة ٣ في المائة من الناتج الملغاة إلى نقص في الأموال الخارجة عن الميزانية، ونسبة تقل عن ١ في المائة إلى شغور وظائف في الأمانة العامة. وتشمل أسباب الإلغاء انخفاض طلب الهيئات التشريعية على الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات والوثائق، وإلغاء اجتماعات أفرقة الخبراء، وتوفر المنشورات والمواد التقنية إلكترونياً، وإلغاء بعثات تقصّي الحقائق والاجتماعات المشتركة بين الوكالات وانخفاض الاحتياجات من الوثائق ذات الصلة.

٨٥ - وفي إطار ثلاثة أبواب من الميزانية البرنامجية كانت النسبة المئوية من الناتج الملغاة أعلى نسبياً: الباب ٣، الشؤون السياسية (١٣ في المائة)؛ والباب ٤، نزع السلاح (١٣ في المائة)؛ والباب ٢٩ - دال، مكتب خدمات الدعم المركزية (٤٢ في المائة). وفُسّرت أسباب الإلغاء لهذه الأبواب الثلاثة في إطار معدلات التنفيذ (انظر الفقرات ٧٠ و ٧١ و ٧٣ أعلاه). ومن حيث العدد الإجمالي لحالات الإلغاء في إطار فرادى أبواب الميزانية البرنامجية، أبلغ عن عدد أكبر نسبياً من حالات الإلغاء في إطار ثلاثة أبواب، هي: الباب ٢، الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات (١٧٥)؛ والباب ٤، نزع السلاح (٢٠٣)؛ والباب ٢٤، حقوق الإنسان (٧٢٧). ووُضّح أعلاه أسباب إلغاء الناتج في إطار البابين ٢ و ٤ (انظر الفقرتين ٦٩ و ٧١). ويُعزى إلغاء الناتج في إطار الباب ٢٤، حقوق الإنسان، أساساً إلى انخفاض متطلبات الهيئات الحكومية الدولية المتعلقة بالخدمات الفنية للاجتماعات ووثائق

الهيئات التداولية، بما في ذلك التقارير المتعلقة بالزيارات القطرية التي يقوم بها المكلفون بولايات بسبب عدم استجابة الدول الأعضاء لطلبات القيام بهذه الزيارات. وأُلغي ما مجموعه ٣٠٢ ناتجاً في إطار الخدمات الفنية للاجتماعات و ٣٩١ ناتجاً فيما يتعلق بوثائق الهيئات التداولية. أما ما تبقى من ناتج ملغاة وعددها ٣٤ ناتجاً، في إطار الباب ٢٤، فقد أُلغيت لأسباب تتعلق بالبرمجة في إطار فئتي أفرقة الخبراء والأنشطة الفنية الأخرى.

## هاء - النواتج المرحّلة

٨٦ - ترد في الجدول ٥ حالة تنفيذ ٢٩٩ ناتجاً مرحلاً. وكانت هذه النواتج قد بُرِجت لثنّذ في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، ثم أُجل تنفيذها إلى فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ومن أصل ٢٩٩ ناتجاً مرحلاً، ثُنّذ ٢٧٧ ناتجاً (أي ٧٦ في المائة)، وأُجل ٢٦ ناتجاً (أي ٩ في المائة) وأُلغي ٤٦ ناتجاً (أي ١٥ في المائة).

الجدول ٥

### حالة النواتج المرحّلة خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

| باب الميزانية                                                                 | مُرحّل من فترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٦ |      |       | حالة التنفيذ |       |
|-------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------|------|-------|--------------|-------|
|                                                                               | ثُنّذ                            | أُجل | أُلغي | ثُنّذ        | أُلغي |
| ٣ - الشؤون السياسية                                                           | ٢٣                               | ١٣   | ٣     | ٧            |       |
| ٨ - الشؤون القانونية                                                          | ٥٠                               | ٣٥   | ٥     | ١٠           |       |
| ٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية                                             | ٣٦                               | ٢٥   | ١١    | -            |       |
| ١٢ - التجارة والتنمية                                                         | ٣٢                               | ٣١   | -     | ١            |       |
| ١٤ - البيئة                                                                   | ٩                                | ٩    | -     | -            |       |
| ١٥ - المستوطنات البشرية                                                       | ١٩                               | ١٨   | -     | ١            |       |
| ١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية      | ٣٤                               | ٢٠   | ٢     | ١٢           |       |
| ١٧ - هيئة الأمم المتحدة للمرأة                                                | ٣                                | ٣    | -     | -            |       |
| ١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا                                | ٦                                | ٦    | -     | -            |       |
| ١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ                    | ١                                | ١    | -     | -            |       |
| ٢٠ - التنمية الاقتصادية في أوروبا                                             | ٥١                               | ٤٢   | ١     | ٨            |       |
| ٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | ٩                                | ٩    | -     | -            |       |
| ٢٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا                              | ١                                | ١    | -     | -            |       |
| ٢٤ - حقوق الإنسان                                                             | ١٨                               | ٩    | ٢     | ٧            |       |
| ٢٨ - الإعلام                                                                  | ٣                                | ٣    | -     | -            |       |
| ٢٩ - جيم مكتب إدارة الموارد البشرية                                           | ٤                                | ٢    | ٢     | -            |       |
| المجموع                                                                       | ٢٩٩                              | ٢٢٧  | ٢٦    | ٤٦           |       |

## واو - إنجاز النواتج في مجال التعاون التقني

٨٧ - نفذت جميع البرامج مجتمعة ما مجموعه ٣٦٢ ٩ ناتجاً من النواتج في مجال التعاون التقني، وقد شملت ما يلي: (أ) الخدمات الاستشارية؛ و (ب) الدورات التدريبية والحلقات الدراسية؛ و (ج) الزمالات والمنح؛ و (د) المشاريع الميدانية. وبما أن تنفيذ هذه النواتج يتم بناءً على طلب الحكومات، أو عندما يتوفر التمويل، فلا يمكن تحديد عدد هذه النواتج بدقة في بداية فترة السنتين. ولذلك، يتعذر قياس هذه النواتج ولا يمكن تحديد عدد أساسي لها في بداية فترة السنتين ولا يمكن الإبلاغ عن معدل تنفيذها في نهاية فترة السنتين. ويرد في الجدول ٦ العدد المقدر للنواتج المنجزة في مجال التعاون التقني.

الجدول ٦

### موجز النواتج المنجزة في مجال التعاون التقني خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

| الباب                                                                               | المجموع | الخدمات الاستشارية | التدريب | المشاريع | الزمالات والمنح |
|-------------------------------------------------------------------------------------|---------|--------------------|---------|----------|-----------------|
|                                                                                     |         |                    |         |          |                 |
| ٣ - الشؤون السياسية                                                                 | ٧٨      | ٣                  | ٢٠      | ٢١       | ٤٧              |
| ٤ - نزع السلاح                                                                      | ٦٨      | ٢٦                 | ٢٤      | ١٥       | ٣٩٩             |
| ٥ - عمليات حفظ السلام                                                               | ٤١      | -                  | -       | ٣٤       | ٩٠٧             |
| ٦ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية                                       | ٥٣      | ١٦                 | ٩       | ٢٥       | ٢ ٤٥٧           |
| ٨ - الشؤون القانونية                                                                | ١٠٢     | ٣٦                 | ١٤      | ٣٤       | ١ ٢١٣           |
| ٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية                                                   | ٢٣٦     | ٨١                 | ٨٧      | ٩٧       | ٨ ٣٨٠           |
| ١٠ - أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية | ٥       | -                  | -       | -        | ٥               |
| ١١ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا                         | ١٢      | ١٢                 | ١٢      | -        | -               |
| ١٢ - التجارة والتنمية                                                               | ٧٦٨     | ٢٧٦                | ٢٣٩     | ٣٦٤      | ١٩ ٨٢٩          |
| ١٣ - مركز التجارة الدولية                                                           | ٣ ١٣٠   | ٢ ٤٠٣              | ٢ ٤٣٢   | ١ ٠٣٢    | ٣٤ ٦٧١          |
| ١٤ - البيئة                                                                         | ٢٦٤     | ٢٠٢                | ٣٤٨     | ٢٦       | ١ ٦٤٨           |
| ١٥ - المستوطنات البشرية                                                             | ١ ٠٠٤   | ٤٦٥                | ٥٩٠     | ٢٤٠      | ٢٠ ٩٢٢          |
| ١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية            | ٦٢٠     | ٢٣٥                | ٢٨٣     | ٣٨٤      | ١٠ ٩١٩          |
| ١٧ - هيئة الأمم المتحدة للمرأة                                                      | ١٩      | ١٦                 | ٢٥      | -        | ٢               |
| ١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا                                      | ٤٠١     | ١٣٥                | ١٤٦     | ٥٤       | ١ ٨٦٦           |
| ١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ                          | ٩٠      | -                  | -       | ٢٦       | ٣ ٢٣٣           |
| ٢٠ - التنمية الاقتصادية في أوروبا                                                   | ٢١٩     | ٢٨                 | ٣٧      | ١٧٢      | ٨ ١٢ ٧٠٦        |
| ٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي       | ١٦١     | ٦٦                 | ٣٧٩     | ٦٣       | ٢ ٩٠١           |



| الباب                                                           | المجموع | الخدمات الاستشارية  |             | التدريب               |               | المشاريع             |                      | الزمالات والمنح |      |
|-----------------------------------------------------------------|---------|---------------------|-------------|-----------------------|---------------|----------------------|----------------------|-----------------|------|
|                                                                 |         | عدد الخدمات المقدمة | عدد البعثات | عدد الدورات التدريبية | عدد المشاركين | عدد المشاريع المنقذة | عدد الزمالات المنوحة | عدد المستفيدين  | عدد  |
| ٢٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا                | ٣٥      | ٤                   | ٤           | ٢                     | ٣١            | ٢٨                   | -                    | -               | -    |
| ٢٤ - حقوق الإنسان                                               | ٣٥٥     | ١٠٠                 | ٩٨          | ١٦٢                   | ٦٦٣١          | ٥٤                   | ٢٦                   | ٩٦              | -    |
| ٢٥ - توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة ٤٠ والمساعدة للاجئين | ٤       | ٤                   | ٤           | ٢٤                    | ٦٦٩           | ١٢                   | -                    | -               | -    |
| ٢٦ - اللاجئون الفلسطينيون                                       | ٤٤      | -                   | -           | -                     | -             | ٤١                   | -                    | -               | -    |
| ٢٧ - المساعدة الإنسانية                                         | ٧٢      | ٢٥                  | ٢           | ٤٣                    | ٤٤٦٥          | ٤                    | -                    | -               | -    |
| ٢٨ - الإعلام                                                    | ١٨      | ٩                   | ٩           | ٣٤٠                   | ٥١٢٢          | -                    | -                    | -               | -    |
| ٢٩-ألف مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية                   | ٣٦      | -                   | -           | ٣٦                    | ٦٨٤           | -                    | -                    | -               | -    |
| ٢٩-باء مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات                  | ١٨٢     | ١٦٠                 | ١           | ٢٠                    | ٦٠٤           | -                    | -                    | -               | -    |
| ٢٩-دال مكتب خدمات الدعم المركزية                                | ٨٣      | -                   | -           | ٨١                    | ٧٢٢٤          | -                    | -                    | -               | -    |
| ٣٠ - الرقابة الداخلية                                           | ٢       | -                   | -           | ٢                     | ٣٠            | -                    | -                    | -               | -    |
| ٣٤ - السلامة والأمن                                             | ٢٢٤     | -                   | -           | ٢٢٩                   | ٢٨٠٩٩٤        | -                    | -                    | -               | -    |
| المجموع (البعثات والمشاركون والمستفيدون)                        |         | ٤٧٦٢                | ٤٢٨٨١٢      | ٤٢٤                   | ١٥٧           | ١٠١٥                 | ٣٥٢٦                 | ٥٣٠٢٩٣٦٢        | ١٥٧  |
| المجموع الكلي                                                   |         | ٥٣٠٢٩٣٦٢            | ١٥٧         | ١٠١٥                  | ٣٥٢٦          | ٥٣٠٢٩٣٦٢             | ١٥٧                  | ١٠١٥            | ٣٥٢٦ |

## زاي - استخدام الموارد

٨٨ - بالنظر إلى تعذر إدراج المعلومات المتعلقة بالأداء المالي في تقرير أداء البرامج، فقد استُعين بمؤشر بديل لاستخدام الموارد، وهو عدد أشهر عمل الموظفين الفنيين والخبراء الاستشاريين، من أجل تقدير الموارد التي استُخدمت خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ لإنجاز النواتج وتحقيق النتائج المتوقعة.

٨٩ - واستخدمت المنظمة ما مجموعه ١٥٢٠٦١ شهر عمل لتنفيذ برنامج العمل خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، مُوّل منها ٩٤٤١٧ ٩٤ شهر عمل (أو ٦٢ في المائة) من موارد الميزانية العادية و ٥٧٦٤٤ ٥٧ شهر عمل (أو ٣٨ في المائة) من الموارد الخارجة عن الميزانية. وكانت نسبة ٩٦ في المائة من أشهر العمل الممولة من الميزانية العادية خاصة بموظفي الفئة الفنية والفئات العليا، فيما كانت نسبة ٤ في المائة خاصة بالخبراء الاستشاريين. أما أشهر العمل الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية، فقد استُخدمت نسبة ٧٢ في المائة لموظفي الفئة الفنية والفئات العليا، ونسبة ٢٨ في المائة للخبراء الاستشاريين. وفي المجموع، استُخدمت نسبة ٨٧ في المائة من مجموع أشهر العمل لموظفي الفئة الفنية والفئات العليا، ونسبة ١٣ في المائة للخبراء الاستشاريين.

٩٠ - ويبين الجدول ٧ العدد الإجمالي لأشهر العمل المستخدمة حسب أبواب الميزانية البرنامجية، إلى جانب النسبة المئوية لأشهر العمل المستخدمة لإنجاز النواتج الممكن قياسها.

الجدول ٧  
أشهر عمل المستخدمة خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

| الباب                                                                               | موارد الميزانية العادية |              | الموارد الخارجة عن الميزانية |              | المجموع الكلي (ك <sup>١</sup> ) |
|-------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------|--------------|------------------------------|--------------|---------------------------------|
|                                                                                     | موظف من خبر             | الفئة الفنية | موظف من خبر                  | الفئة الفنية |                                 |
| ٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات               | ٢٥ ٢٣٩                  | ٢١           | ٥١٩                          | ٩٩           | ٢٥ ٨٧٩                          |
| ٣ - الشؤون السياسية                                                                 | ٢ ٧٧٦                   | ١٢           | ٦٧٦                          | ٦٤           | ٣ ٥٢٨                           |
| ٤ - نزع السلاح                                                                      | ٤٨٣                     | ٣٨           | ١٧٩                          | ٤٣           | ٧٤٢                             |
| ٥ - عمليات حفظ السلام                                                               | ٦٥٥                     | ٨            | ٨ ٧٥٢                        | ١٠٤          | ٩ ٥١٩                           |
| ٦ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية                                       | ٤٦٩                     | -            | ٧٩                           | -            | ٥٤٧                             |
| ٨ - الشؤون القانونية                                                                | ٢ ٢٧٧                   | ٣            | ٦١٦                          | ٥٥           | ٢ ٩٥١                           |
| ٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية                                                   | ٥ ٩٠٥                   | ٣٠٦          | ٣٢٦                          | ١٥٤          | ٦ ٦٩٠                           |
| ١٠ - أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية | ٤٩٥                     | -            | -                            | ٢            | ٤٩٧                             |
| ١١ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا                         | ٣١٥                     | ١٢           | ٤                            | -            | ٣٣١                             |
| ١٢ - التجارة والتنمية                                                               | ٣ ٤٨٨                   | ١٢٦          | ٥٤٨                          | ٦٢٠          | ٤ ٧٨٢                           |
| ١٣ - مركز التجارة الدولية                                                           | ١ ٩٢٧                   | ٤٧٣          | ١ ٨٤٠                        | ٦ ٠٩٦        | ١٠ ٣٣٦                          |
| ١٤ - البيئة                                                                         | ٢٦١                     | ١٠١          | ٢ ٤٣٥                        | ١٠٤٧         | ٣ ٨٤٥                           |
| ١٥ - المستوطنات البشرية                                                             | ٧٣٤                     | ٩٠           | ٣ ٠٩٩                        | ٣ ٠٢٨        | ٦ ٩٥١                           |
| ١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية            | ١ ٢٠٨                   | ٧٣           | ٤ ١٨٣                        | ١ ٧٤٨        | ٧ ٢١١                           |
| ١٧ - هيئة الأمم المتحدة للمرأة                                                      | ١٣٢                     | ٦            | ٣٦٥                          | ٧٠           | ٥٧٣                             |
| ١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا                                      | ١ ٤٩٧                   | ١٠٤          | ٣١٧                          | ٨٣           | ٢ ٠٠٠                           |
| ١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ                          | ١ ٩٩٩                   | ٤٢           | ٤٤٦                          | ٤٢٤          | ٢ ٩١١                           |
| ٢٠ - التنمية الاقتصادية في أوروبا                                                   | ٢ ٠٤٧                   | ١٥           | ٤٣٢                          | ١٩٦          | ٢ ٦٩١                           |
| ٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي       | ٢ ٥٠١                   | ٤٠٦          | ١٠٣                          | ٧٧٧          | ٣ ٧٨٦                           |
| ٢٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا                                    | ١ ٣٤٧                   | ١٩٧          | ١٢                           | ٣٩           | ١ ٥٩٥                           |
| ٢٤ - حقوق الإنسان                                                                   | ٧ ٥٥٣                   | ٣٧           | ٤ ١٣٨                        | ٣٠٦          | ١٢ ٠٣٤                          |
| ٢٥ - توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين                        | ١ ٤٠٩                   | ٦٥           | ٤٥٣                          | ٢٠           | ١ ٩٤٧                           |
| ٢٦ - اللاجئون الفلسطينيون(ب)                                                        | ٣ ٧٢٠                   | -            | ٢ ٧٧٦                        | -            | ٦ ٤٩٦                           |
| ٢٧ - المساعدة الإنسانية                                                             | ٣٤٢                     | ٨            | ٦٦٣                          | ٦٨           | ١ ٠٨١                           |
| ٢٨ - الإعلام                                                                        | ٧ ٣١٢                   | ٢٨           | ١٩٣                          | -            | ٧ ٥٣٤                           |

| الباب   | موارد الميزانية العادية |              | الموارد الخارجة عن الميزانية |              | المجموع الكلي (ك) |
|---------|-------------------------|--------------|------------------------------|--------------|-------------------|
|         | موظف من خبر             | الفئة الفنية | موظف من خبر                  | الفئة الفنية |                   |
| ٢٩-ألف  | ٦٨٩                     | -            | ١٤٩٩                         | -            | ٢١٨٩              |
| ٢٩-باء  | ١٧١٣                    | -            | ٢٣٤٢                         | -            | ٤٠٥٥              |
| ٢٩-جيم  | ١٧٦٧                    | ١٦١          | ٥٩٠                          | ٧٩           | ٢٥٩٦              |
| ٢٩-دال  | ١٠٩٤                    | -            | ٣٦                           | -            | ١١٣٠              |
| ٢٩-هاء  | ٢٧٥٤                    | ١١٨٤         | ٢٠٤                          | ٦١٦          | ٤٧٥٩              |
| ٢٩-واو  | ١٦٨٤                    | -            | ١٠٩٨                         | -            | ٢٧٨٢              |
| ٢٩-زاي  | ٥٠٠                     | ٢٩           | ٥٣٦                          | ٨            | ١٠٧٣              |
| ٢٩-حاء  | ٧٦٩                     | -            | ١١٨                          | ٤٢           | ٩٢٨               |
| ٣٠ -    | ٢١٦٦                    | ٣٢           | ٢١٠٥                         | ٣١           | ٤٣٣٥              |
| ٣٤ -    | ١٦١٢                    | ٣            | ٢٠                           | ١٢٨          | ١٧٦٢              |
| المجموع | ٩٠٨٣٨                   | ٣٥٧٩         | ٤١٦٩٨                        | ١٥٩٤٦        | ١٥٢٠٦١            |

(أ) "ك" تمثل النسبة المئوية لأشهر العمل المكرسة للنواتج الممكن قياسها.

(ب) اللاجئون الفلسطينيون (الباب ٢٦)، يعمل في إطار هذا الباب ٣٠ ٠٠٠ موظف محلي (بمن فيهم أطباء وممرضون ومدرسون وعاملون في مجال الإغاثة) تُسَدّد الاحتياجات الخاصة بهم من التبرعات؛ ولا يعتبر هؤلاء الموظفون المحليون موظفين فنيين ولا استشاريين، ونتيجة لذلك لا تؤخذ أشهر العمل الخاصة بهم في الحسبان في الحسابات المبينة في الجدولين ٧ و ٨.

٩١ - ومن مجموع أشهر العمل البالغ عددها (١٥٢ ٠٦١) شهر عمل: خُصّص ٤١ في المائة منها (٦١ ٨٣٨) لتنفيذ النواتج الممكن قياسها (تُدرج النواتج الممكن قياسها في إطار فئتي النواتج الرئيسية الأولى (ست فئات فرعية) في الجدول ٨)؛ واستُخدم ١٥ في المائة منها (٢٢ ١٤٦) لتقديم الخدمات للهيئات الحكومية وهيئات الخبراء؛ وكُرس ٢٦ في المائة منها (٣٩ ٦٩٢) لإنجاز الأنشطة الفنية الأخرى. وعلاوة على ذلك، استُخدم ٥٩ في المائة من العدد الإجمالي لأشهر العمل (٩٠ ٢٢٤) في إنجاز نواتج في مجال التعاون التقني وتقديم خدمات المؤتمرات. ويبين الجدول ٨ توزيع أشهر العمل حسب فئات الأنشطة الرئيسية في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

#### الجدول ٨

#### توزيع أشهر العمل حسب فئات النواتج خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

| فئة الناتج                                            | موارد الميزانية العادية |               | الموارد الخارجة عن الميزانية |               | النسبة المئوية |
|-------------------------------------------------------|-------------------------|---------------|------------------------------|---------------|----------------|
|                                                       | النسبة المئوية          | المجموع الكلي | النسبة المئوية               | المجموع الكلي |                |
| تقديم الخدمات للهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء | ١٦ ٦٤٠                  | ١٨            | ٥٥٠٦                         | ١٠            | ٢٢ ١٤٦         |
| تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات                       | ٦ ٨٩٣                   | ٧             | ٢ ٢٤٦                        | ٤             | ٩ ١٣٨          |
| وثائق الهيئات التداولية                               | ٦ ٥٠٦                   | ٧             | ٢ ٢٠٢                        | ٤             | ٨ ٧٠٨          |
| خدمات أفرقة الخبراء والمقررين وخدمات الإيداع          | ٣ ٢٤١                   | ٣             | ١ ٠٥٩                        | ٢             | ٤ ٢٩٩          |

| فئة الناتج                                       | موارد الميزانية العادية |               | الموارد الخارجة |               | النسبة         |               |
|--------------------------------------------------|-------------------------|---------------|-----------------|---------------|----------------|---------------|
|                                                  | النسبة المئوية          | المجموع الكلي | النسبة المئوية  | المجموع الكلي | النسبة المئوية | المجموع الكلي |
| الأنشطة الفنية الأخرى                            | ٢٦ ٦٨٦                  | ٢٨            | ١٣ ٠٠٦          | ٢٣            | ٣٩ ٦٩٢         | ٢٦            |
| المنشورات المتكررة                               | ٣ ٩٣٥                   | ٤             | ٧٧٧             | ١             | ٤ ٧١٢          | ٣             |
| المنشورات غير المتكررة                           | ٢ ٩٩٤                   | ٣             | ١ ٥٨٨           | ٣             | ٤ ٥٨٢          | ٣             |
| الأنشطة الفنية الأخرى                            | ١٩ ٧٥٦                  | ٢١            | ١٠ ٦٤١          | ١٨            | ٣٠ ٣٩٧         | ٢٠            |
| التعاون التقني                                   | ١٢ ١٣١                  | ١٣            | ٢٧ ٣٥٤          | ٤٧            | ٣٩ ٤٨٥         | ٢٦            |
| الخدمات الاستشارية                               | ٢ ٥٩٣                   | ٣             | ٩ ٥٦٢           | ١٧            | ١٢ ١٥٥         | ٨             |
| الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل | ٢ ٤١٤                   | ٣             | ٣ ٨٧٤           | ٧             | ٦ ٢٨٨          | ٤             |
| الزمالات والمنح                                  | ١٢٠                     | أقل من ١      | ٣٤              | أقل من ١      | ١٥٤            | أقل من ١      |
| المشاريع الميدانية                               | ٧ ٠٠٤                   | ٧             | ١٣ ٨٨٣          | ٢٤            | ٢٠ ٨٨٧         | ١٤            |
| خدمات المؤتمرات، والإدارة، والرقابة              | ٣٨ ٩٦١                  | ٤١            | ١١ ٧٧٨          | ٢٠            | ٥٠ ٧٣٩         | ٣٣            |
| خدمات المؤتمرات، والإدارة، والرقابة              | ٣٨ ٩٦١                  | ٤١            | ١١ ٧٧٨          | ٢٠            | ٥٠ ٧٣٩         | ٣٣            |
| المجموع                                          | ٩٤ ٤١٧                  | ١٠٠           | ٥٧ ٦٤٤          | ١٠٠           | ١٥٢ ٠٦١        | ١٠٠           |

## حاء - تعميم مراعاة المنظور الجنساني

٩٢ - خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأعمال المعيارية المتعلقة بتعميم المنظور الجنساني بإعداد تقارير الأمين العام السنوية المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تعميم المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة وبتقديم الدعم في المفاوضات بشأن مشاريع القرارات ذات الصلة. وقد رَحَّب المجلس، في قراره ٩/٢٠١٧ بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة، بالعمل المكثف المتواصل والمهم الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل زيادة الفعالية والاتساق في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

٩٣ - ولزيادة تعزيز مراعاة تعميم المنظور الجنساني على نطاق منظومة الأمم المتحدة، قدّمت الهيئة الدعم لبدء تنفيذ سياسات تعميم مراعاة المنظور الجنساني الجديدة وتحديث السياسات القائمة داخل كيانات الأمم المتحدة. وعملت الهيئة أيضا في إطار الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين لضمان إدماج المنظورات الجنسانية في الأنشطة والنواتج.

٩٤ - وعلى الصعيد القطري، عزّزت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الجهود المبذولة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرمجة المشتركة للأمم المتحدة، بسبل منها الاضطلاع بدور ريادي في إعداد توجيهات للأفرقة القطرية للأمم المتحدة عن إطار المساعدة الإنمائية الجديد، والعمل مع فريق الأمم المتحدة الإنمائي لتحديث المنشور المعنون "الكتاب المرجعي لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرمجة المشتركة للأمم المتحدة على الصعيد القطري"، والمنشور الجديد المعنون "دليل الموارد للأفرقة المواضيعية المعنية بالشؤون الجنسانية". وإضافة إلى ذلك، قادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفي سياق عمل المجموعة الإنمائية، عملية وضع الصيغة النهائية لسجل الأداء في مجال التوازن بين

الجنسين الجديد لفائدة الأفرقة القطرية للأمم المتحدة في إطار خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٩٥ - وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، تعززت المساواة عن تعميم المنظور الجنساني من خلال تنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة، التي تتضمن مجموعة من ١٥ تدبيرا مشتركا أو مؤشر أداء بشأن المساواة بين الجنسين. وتستخدم كيانات منظومة الأمم المتحدة هذه الأدوات بوصفها أهدافا منشودة وسبلا لقياس التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين في عملها. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وللسنة الرابعة على التوالي، وردت تقارير بشأن الأنشطة المنقّدة في إطار خطة العمل هذه من ٦٥ كيانا من كيانات الأمم المتحدة، أي ما يفوق نسبة ٩٠ في المائة من مجموع كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك إدارات الأمانة العامة ومكاتبها. وعرضت هذه التقارير السنوية المقدّمة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة صورة منهجية للتقدم المحرز ومكان القوة والتحديات والاتجاهات، بما في ذلك ما يتصل بالقدرات والموارد والتوجيهات اللازمة لبلوغ معايير الأداء المحددة بحلول الموعد النهائي لخطة العمل في عام ٢٠١٧. وفي عام ٢٠١٨، سيبدأ تنفيذ إطار معزز ومستكمل لخطة العمل ينص على رفع سقف المساواة والنتائج في منظومة الأمم المتحدة خلال السنوات الخمس المقبلة على نطاق المنظومة. وسيوسّع الإطار المستكمل نطاق خطة العمل السابقة من خلال إدراج مؤشرات أداء جديدة بشأن النتائج المتصلة بالقضايا الجنسانية وبأهداف التنمية المستدامة، ومن بينها ما يتعلّق بالقيادة، وسيحدّث مؤشرات الأداء السابقة.

٩٦ - وعلى غرار فترة السنتين السابقة، أُعدّت الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ مع مراعاة الهدف المتمثل في التأكد من ترجمة الوعي بالقضايا الجنسانية إلى أنشطة تنفّذ على المستوى العملي (انظر قرار الجمعية العامة ١٣٢/٥٦). وبناء على ذلك، تعيّن على مديري البرامج إيلاء أهمية واضحة للأبعاد الجنسانية عند صياغة الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز كجزء من برامج عملهم.

٩٧ - وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، أبلغت برامج الأمم المتحدة عن تنفيذ ما مجموعه ٦٨٢ ٣ دورة تدريبية وحلقة دراسية ومنح ١٥٧ زمالة في فئة أنشطة التعاون التقني. وبلغت نسبة النساء من العدد الإجمالي للمستفيدين من الدورات التدريبية والحلقات الدراسية والزمالات ٣٦ في المائة، مقابل ٣٩ في المائة في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، و ٤٣ في المائة في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

#### الجدول ٩

### المستفيدون من الدورات التدريبية والحلقات الدراسية والزمالات، حسب نوع الجنس، خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

| باب الميزانية        | الدورات التدريبية والحلقات الدراسية |            |                | الزمالات |        |        | مجموع المشاركين والمستفيدين |        |                       |
|----------------------|-------------------------------------|------------|----------------|----------|--------|--------|-----------------------------|--------|-----------------------|
|                      | المشاركون                           | المستفيدون | مجموع الزمالات |          |        |        |                             |        |                       |
|                      | التدريسية                           | المشاركون  | المستفيدون     | الذكور   | الإناث | الذكور | الإناث                      | الذكور | الإناث                |
|                      | والحلقات الدراسية                   | الذكور     | الإناث         | الممنوحة | الذكور | الإناث | الذكور                      | الإناث | النسبة المئوية للإناث |
| ٣- الشؤون السياسية   | ٢٤                                  | ١١٣        | ٢٦٢            | -        | -      | -      | ١١٣                         | ٢٦٢    | ٣٠                    |
| ٤- نزع السلاح        | ٣٣                                  | ٦٩١        | ١١٦٣           | ٢        | ٢٩     | ٢١     | ٧٢٠                         | ١١٨٤   | ٣٨                    |
| ٥- عمليات حفظ السلام | ٣٧                                  | ٤٢٨        | ١٠٣٤           | -        | -      | -      | ٤٢٨                         | ١٠٣٤   | ٢٩                    |

| باب الميزانية                                                                | الدورات التدريبية والحلقات الدراسية |           | الزمالات   |        | مجموع الزمالات الممنوحة |        | مجموع المشاركين والمستفيدين |        |                |
|------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------|-----------|------------|--------|-------------------------|--------|-----------------------------|--------|----------------|
|                                                                              | الدورات التدريبية والحلقات الدراسية | المشاركون | المستفيدون | الإناث | الذكور                  | الإناث | الذكور                      | للإناث | النسبة المئوية |
|                                                                              |                                     |           |            |        |                         |        |                             |        |                |
|                                                                              |                                     |           |            |        |                         |        |                             |        |                |
| ٦- استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية                                 | ٢٥                                  | ٦٨٤       | ١٧٧٣       | ١٢     | ٦                       | ١٧     | ٦٩٠                         | ١٧٩٠   | ٢٨             |
| ٨- الشؤون القانونية                                                          | ٣٥                                  | ٥٨٣       | ٧٣٠        | ٢٤     | ٩                       | ١٥     | ٥٩٢                         | ٧٤٥    | ٤٤             |
| ٩- الشؤون الاقتصادية والاجتماعية                                             | ١٠٣                                 | ٣٥٦٢      | ٥٠٠٩       | ٣٩     | ٦٨                      | ١٠٤    | ٣٦٣٠                        | ٥١١٣   | ٤٢             |
| ١١- دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا                   | ١٠                                  | ١٣٥٠      | ١٦٠٠       | -      | -                       | -      | ١٣٥٠                        | ١٦٠٠   | ٤٦             |
| ١٢- التجارة والتنمية                                                         | ٤٢٧                                 | ٨٨٧٢      | ١٣٦٤٦      | -      | -                       | -      | -                           | ٨٨٧٢   | ٣٩             |
| ١٣- مركز التجارة الدولية                                                     | ١٠٣٢                                | ١٤١٣٤     | ٢٠٥٣٧      | -      | -                       | -      | -                           | ١٤١٣٤  | ٤١             |
| ١٤- البيئة                                                                   | ٢٦                                  | ٦١٤       | ١٠٣٤       | -      | -                       | -      | -                           | ٦١٤    | ٣٧             |
| ١٥- المستوطنات البشرية                                                       | ٢٤٠                                 | ٣٣٠١      | ١٧٦٢١      | -      | -                       | -      | -                           | ٣٣٠١   | ١٦             |
| ١٦- المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية      | ٣٨٤                                 | ٢١٧٠      | ٨٧٤٩       | -      | -                       | -      | -                           | ٢١٧٠   | ٢٠             |
| ١٨- التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا                                | ٥٤                                  | ٤٦٨       | ١٣٩٨       | ٥٤     | ٣٣                      | ٢٦     | ٥٠١                         | ١٤٢٤   | ٢٦             |
| ١٩- التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ                    | ٢٤                                  | ١٠٣٦      | ١٩٨٣       | -      | -                       | -      | -                           | ١٠٣٦   | ٣٤             |
| ٢٠- التنمية الاقتصادية في أوروبا                                             | ١٨٤                                 | ٤٧٤٠      | ٨٨٠٦       | -      | -                       | -      | -                           | ٤٧٤٠   | ٣٥             |
| ٢١- التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | ٦٣                                  | ١٥٠٧      | ١٣٧٩       | -      | -                       | -      | -                           | ١٥٠٧   | ٥٢             |
| ٢٢- التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا                              | ٣                                   | ٣٥        | ٥٢         | -      | -                       | -      | -                           | ٣٥     | ٤٠             |
| ٢٤- حقوق الإنسان                                                             | ١٨٧                                 | ٣٢٥٧      | ٤٣٣٠       | ٢٦     | ٥٨                      | ٣٨     | ٣٣١٥                        | ٤٣٦٨   | ٤٣             |
| ٢٥- توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين                  | ٤٠                                  | ٩٩٧       | ١٢٣٠       | -      | -                       | -      | -                           | ٩٩٧    | ٤٥             |
| ٢٧- المساعدة الإنسانية                                                       | ٤٣                                  | ١٣٩٨      | ٣٠٦٧       | -      | -                       | -      | -                           | ١٣٩٨   | ٣١             |
| ٢٨- الإعلام                                                                  | ٣٤٠                                 | ٢٥٩٠      | ٢٥٣٢       | -      | -                       | -      | -                           | ٢٥٩٠   | ٥١             |
| ٢٩- ألف مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية                               | ٣٦                                  | ٣١٠       | ٣٧٤        | -      | -                       | -      | -                           | ٣١٠    | ٤٥             |
| ٢٩- باء مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات                              | ٢٠                                  | ٢٤٧       | ٣٥٧        | -      | -                       | -      | -                           | ٢٤٧    | ٤١             |
| ٢٩- دال مكتب خدمات الدعم المركزية                                            | ٨١                                  | ١٦٢١      | ٥٦٠٣       | -      | -                       | -      | -                           | ١٦٢١   | ٢٢             |
| ٣٠- الرقابة الداخلية                                                         | ٢                                   | ١٢        | ١٨         | -      | -                       | -      | -                           | ١٢     | ٤٠             |
| ٣٤- السلامة والأمن                                                           | ٢٢٩                                 | ١٠٣٦٦٧    | ١٧٧٣٢٧     | -      | -                       | -      | -                           | ١٠٣٦٦٧ | ٣٧             |
| المجموع                                                                      | ٣٦٨٢                                | ١٥٨٣٨٧    | ٢٨١٦١٤     | ١٥٧    | ٢٠٣                     | ٢٢١    | ١٥٨٥٩٠                      | ٢٨١٨٣٥ | ٣٦             |

## طاء - البيان النهائي بشأن إنجاز النواتج واستخدام الموارد

٩٨ - خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، حققت برامج الأمم المتحدة معدل تنفيذ بلغ ٩٣ في المائة بالنسبة إلى النواتج المقررة (ت - ت)، وهو أدنى بنقطة مئوية واحدة من المعدل الذي تحقق في

فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وبلغ معدل التنفيذ الإجمالي (ت - ج) ٩٤ في المائة في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وهو المعدل عينه الذي كان في فترة السنتين السابقة. وقد أنجزت النواتج في جميع الفئات باستخدام ما مجموعه ١٥٢ ٠٦١ شهر عمل، مؤل ٦٢ في المائة منها من الميزانية العادية و ٣٨ في المائة من الموارد الخارجة عن الميزانية، كما كان الحال في فترة السنتين السابقة.

## رابعاً - الأداء البرنامجي حسب أبواب الميزانية البرنامجية

### الباب ٢

#### شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات

##### أبرز نتائج البرنامج

واصلت إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية التابعة للمنظمة في مراكز العمل الأربعة التي تقدّم خدمات المؤتمرات وهي نيويورك وجنيف وفيينا ونيروبي بصورة فعالة، واستمرت في كفالة تعدد اللغات من خلال ضمان الجودة العالية في الترجمة الشفوية والتحريرية للوثائق إلى اللغات الرسمية الست. ووفّرت الإدارة الخدمات لما يزيد عن ٦٨ ٠٠٠ اجتماع على الصعيد العالمي، وقدمت خدمات الترجمة الشفوية لما يزيد على ١٤ ٥٠٠ اجتماع منها، من بينها ١ ٢٩١ جلسة لمجلس الأمن وهيئاته الفرعية. ومقارنة بفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، زاد العدد الإجمالي للاجتماعات التي عُقدت في جميع مراكز العمل بنسبة ٤ في المائة (زيادة بنسبة ٥ في المائة في نيويورك وجنيف، وبنسبة ١١ في المائة في فيينا، ونقصان بنسبة ٦ في المائة في نيروبي). وتفاوت عبء العمل الإجمالي المتعلق بالوثائق بين مراكز العمل بسبب عدد من العوامل منها عدم تكرار المؤتمرات الرئيسية والقيود المتعلقة بالميزانيات. وعلى الصعيد العالمي، بلغ معدل التقيد بتقديم الوثائق، وهي النسبة المئوية للوثائق المقدمة بحلول المواعيد المحددة، ٩٠ في المائة.

##### التحديات والدروس المستفادة

لا يزال التأخر في تقديم وثائق للجنة الخامسة يشكل تحدياً. وبذلت إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات جهوداً ناجحة لوضع جدول زمني استباقي لوثائق اللجنة خلال الجزء الرئيسي من الجمعية العامة، وذلك بالتشاور الكامل مع الإدارات/المكاتب المعدة للوثائق وأمانتي اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ونظراً لتداخل الدورة الخريفية للجنة الاستشارية والدورة الرئيسية للجنة الخامسة، أثقل إصدار تقارير اللجنة الاستشارية في الوقت المناسب لكي تنظر فيها اللجنة الخامسة العبء الملقى على الإدارة. وعلاوة على ذلك، ظلّ تقديم الوثائق الملحة غير المخطط لها، والطويلة أحياناً، التي تستلزم تجهيزاً عاجلاً، تحدياً ماثلاً أمام الإدارة في مراكز العمل الأربعة. وفي بعض الأوقات، استلزم الأمر تكريس موارد التجهيز للوثائق الملحة لضمان إصدارها في الوقت المحدد للاجتماعات، حتى عند تقديم تلك الوثائق في وقت متأخر أو تجاوز عدد كلماتها الحد الأقصى المسموح به. وأدّى ذلك في بعض الحالات إلى تأخر في تجهيز وإصدار الوثائق المقدمة في موعدها والتي لا يتجاوز عدد كلماتها الحد الأقصى المسموح به. وتواصل الإدارة التعاون مع الإدارات/المكاتب المسؤولة عن الوثائق غير المخطط لها بغية التوصل إلى اتفاق بشأن تواريخ الإصدار. ولا يمكن ضمان

إصدار الوثائق في حينها إلا إذا التزمت جميع الإدارات/المكاتب المعدة للوثائق باحترام الجداول الزمنية المقررة والحد الأقصى لعدد الكلمات. وقد بلغت وكالة الأمين العام لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات تلك الرسالة لجميع رؤساء جميع الإدارات/المكاتب المعدة للوثائق في مذكراتها نصف السنوية بشأن التخطيط لوثائق الاجتماعات التي تصدر ما قبل الدورات وما بعدها وتحديد الفترات الزمنية لتجهيزها.

٩٩ - تستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ٨٩ في المائة من النواتج المقررة الممكن قياسها البالغ عددها ٦٤٦ ١ ناتجا، مقابل تنفيذ ٩٨ في المائة منها في فترة السنتين السابقة. ويعزى الانخفاض النسبي في معدل تنفيذ النواتج أساسا إلى النواتج الملغاة في فئة تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات بسبب انخفاض طلب الهيئات الحكومية الدولية على عقد اجتماعات (انظر أيضا الفقرة ٦٩ أعلاه).

١٠٠ - وانخفض عدد النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة من سبعة نواتج في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى صفر في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

١٠١ - ويمكن الاطلاع في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/6 (Sect. 2)) و A/70/6 (Sect. 2)/Corr.1) على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة.

#### التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل على نحو فعال

١٠٢ - خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، نفذت الإدارة ٨٩ في المائة من مجموع النواتج المقررة الممكن قياسها خلال فترة السنتين، وكفلت إدارة الوثائق والاجتماعات على نحو فعال. ويعزى الانخفاض النسبي في معدل تنفيذ النواتج أساسا إلى إلغاء نواتج في فئة تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات نظرا لانخفاض عدد الاجتماعات التي طلبتها الهيئات الحكومية الدولية.

(ب) تقديم الوثائق في الوقت المناسب

١٠٣ - بلغ معدل تسليم الوثائق في موعدها في الإدارة ١٠٠ في المائة لتقارير الأمانة العامة وللتقارير غير الصادرة عن الأمانة العامة. وتواصل الإدارة جهودها الرامية إلى ضمان الالتزام بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بعدد الصفحات المحدد، على النحو الذي اتفقت عليه الدول الأعضاء، وتيسير تقديم الوثائق قبل ١٠ أسابيع من التاريخ المطلوب للاجتماعات، بما في ذلك إصدارها وفقا لقاعدة الأسابيع الستة، ما لم تقرر هيئات اتخاذ القرار ذات الصلة غير ذلك.



## ١ - إدارة المؤتمرات، نيويورك

## البرنامج الفرعي ١

## شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

(أ) تحسين الجوانب التنظيمية والإجرائية لخدمة الاجتماعات وتعزيز دعم الأمانة الفني والتقني للإسهام في مداولات واجتماعات الهيئات الحكومية الدولية ومؤتمرات الأمم المتحدة

١٠٤ - واصلت شعبة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي صيانة وتحسين البوابات الشبكية للجان الأولى والثانية والثالثة والرابعة. وأتاح نشر مشاريع القرارات وبرنامج العمل في الموقع الشبكي للجمعية العامة وقيام الدول الأعضاء بتحميل مشاريع الوثائق على بوابة QuickPlace الخاصة باللجان طرقاً بديلة للتواصل مع العملاء والجمهور. وأدخلت تحسينات على بوابة eDelegate وهي حالياً منصة إلكترونية مبسطة تتضمن أدوات ووثائق متصلة بعمل الجلسات العامة واللجان الرئيسية للجمعية العامة، بما في ذلك خاصية للمشاركة في تقديم مشاريع القرارات. ولم ترد أي شكوى من ممثلي الدول الأعضاء (هدف فترة السنتين: صفر). وبلغت نسبة التقيد بالمواعيد النهائية لتقديم تقارير الهيئات الحكومية الدولية التي تقدم لها الخدمات إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات ١٠٠ في المائة عام ٢٠١٦ و ٩٥ في المائة عام ٢٠١٧ (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة).

(ب) تنفيذ الهيئات الحكومية الدولية التي تزودها الإدارة بالخدمات لبرنامج العمل في المواعيد المحددة وفعالية

١٠٥ - امتثلت الشعبة بنسبة ١٠٠ في المائة عام ٢٠١٦ و ٩٥ في المائة عام ٢٠١٧ للهدف المتمثل في حسن توقيت إعداد وتقديم التقارير النهائية للاجتماعات الحكومية الدولية التي تقدم لها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات الخدمات (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وعوملت جميع اللغات على قدم المساواة.

## البرنامج الفرعي ٢

## تخطيط خدمات المؤتمرات وتنسيقها

(أ) الارتقاء بمستوى جودة المؤتمرات

١٠٦ - واصلت الإدارة تشجيع الدول الأعضاء والمراقبين على إبداء الملاحظات بشأن جودة خدمات المؤتمرات وتقديم التعليقات والشكاوى المكتوبة إلى الإدارة من خلال الاستقصاءات العالمية وأثناء الاجتماعات الإعلامية. ولم تعلق الشعبة أي شكوى من ممثلي الدول الأعضاء لدى الهيئات الحكومية الدولية أو من أعضاء هيئات الخبراء عن طريق الاستقصاءات الإلكترونية العالمية السنوية، ومن ثم فقد حققت الهدف المحدد لفترة السنتين في هذا الصدد. وطُبِّقت قاعدة الإدارة العالمية المتكاملة (لخدمات المؤتمرات)، حيثما أمكن، في جميع المؤتمرات والاجتماعات التي عُقدت خارج المقر. وعُقدت جميع الاجتماعات المقرر أن تتم مع الترجمة الشفوية (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة)؛ وعُقدت نسبة ٩٤ في المائة من الاجتماعات المقررة بدون ترجمة شفوية (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة)؛ وتمت تلبية ٩٦ في المائة من طلبات خدمات الترجمة الشفوية "حسب الحاجة" (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة)؛ وصدرت ٩٨ في المائة من الوثائق المقدمة في الوقت المحدد وضمن الحد الأقصى لعدد الكلمات المسموح

به وفقاً للإطار الزمني المقرر (هدف فترة السنتين: ٩٩ في المائة). وقد تمت الاستجابة لجميع طلبات توفير قاعات الاجتماعات.

(ب) تعزيز عمليتي التداول واتخاذ القرار من خلال توفير خدمات المؤتمرات التي تطلبها المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء

١٠٧ - واصلت الإدارة العمل من أجل تلبية طلبات توفير الترجمة الشفوية لاجتماعات المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء. وبلغت نسبة الاجتماعات المعقودة التي توفرت فيها خدمات الترجمة الشفوية ٨٩ في المائة (هدف فترة السنتين: ٩٥ في المائة) مقارنة بنسبة ٨٧ في المائة في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ويجب التشديد على أن خدمات الترجمة الشفوية تقدّم لاجتماعات المجموعات الإقليمية للدول الأعضاء ومجموعاتها الرئيسية الأخرى "بحسب توفرها"، باستخدام الخدمات المتاحة إثر إلغاء الاجتماعات أو عند توفر فائض في القدرات.

### البرنامج الفرعي ٣

#### خدمات الوثائق

(أ) إعداد مراجع لوثائق الهيئات التداولية وغيرها من المواد المكتوبة باللغات الرسمية وتحريرها وترجمتها وتدوين المحاضر الموجزة وتجهيز النصوص على مستوى رفيع من الجودة، مع كفالة الاحترام الواجب لخصوصية كل لغة

١٠٨ - خلال فترة السنتين، عُقد ١٥ اجتماعاً إعلامياً مع الوفود لمناقشة السبل التقليدية والمبتكرة للحفاظ على جودة الخدمات اللغوية وتحسينها، من أجل منح الإدارة فرصة لكي تشرح لعملائها التحديات والظروف التي تواجهها في توفير خدمات لغوية عالية الجودة في الوقت المناسب وبطريقة فعالة من حيث التكلفة والكفاءة. وأعربت الدول الأعضاء عن رضاها العام عن الخدمات اللغوية وخدمات المؤتمرات التي تلقتها، ولم تسجل أي شكوى خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واستخدمت شعبة الوثائق ١٠٠ في المائة من قدراتها في مجالات التحرير والترجمة التحريرية وتدوين المحاضر الموجزة وتجهيز النصوص، وسعت إلى تحسين مراقبة جودة الترجمة الداخلية والترجمة التحريرية التعاقدية.

(ب) تحسين فعالية خدمات التحرير والترجمة التحريرية وتدوين المحاضر الموجزة وتجهيز النصوص من حيث التكلفة دون المساس بجودتها وبنطاق الخدمات، وفقاً للتكليف الصادر من الجمعية العامة في قراراتها ذات الصلة

١٠٩ - استخدمت قدرات التحرير والترجمة كاملة في تنفيذ النواتج المقررة خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتمت ترجمة ما مجموعه ١١٢ ٧٧٣ ٢٧٢ كلمة خلال فترة السنتين، وترجم المترجمون المتعاقدون ٣٦٣ ٧٥٧ ٤٦ كلمة (١٧ في المائة) (هدف فترة السنتين: ٢٥ في المائة). وقامت دوائر اللغات بمراقبة جودة جميع الأعمال التي اضطلع بها المتعاقدون. وخلال فترة السنتين، أُتيح لجميع المتعاقدين إمكانية استخدام الأدوات وقواعد البيانات نفسها التي يستخدمها الموظفون الداخليون، ولا سيما eLUNA، أداة الترجمة بمساعدة الحاسوب التي طوّرتها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. واستمر تطوير وتحسين نظام مراجع مصطلحات الأمم المتحدة (UNTERM) وهو قاعدة بيانات مصطلحات الأمم المتحدة. واستخدمت شعبة الوثائق

١٠٠ في المائة من قدراتها في مجالات الترجمة التحريرية وتدوين المحاضر الموجزة وتجهيز النصوص (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة)، وامتثلت لمعايير عبء العمل الخاصة بها امتثالاً تاماً.

(ج) تحسين فعالية جهود التواصل المستمرة من أجل توسيع مجموعة موظفي الترجمة التحريرية والتحرير المستقلين

١١٠ - زاد عدد المترجمين التحريريين المستقلين المدرجين في القائمة العالمية بنسبة ٥٠,٤ في المائة وزاد عدد مجهزي النصوص المستقلين المدرجين في القائمة العالمية بنسبة ٣٧,١ في المائة (على صعيد مراكز العمل الأربعة كافة التي تقدم خدمات المؤتمرات) (هدف فترة السنتين: ١٥ في المائة). وتمثل هاتان النسبتان زيادة في العدد المدرج في قائمة نظام إدارة العقود، وهي قائمة مشتركة بين مراكز العمل الأربعة جميعها. ولذلك أبلغت جميع مراكز العمل عن الأرقام نفسها. وإضافة إلى ذلك، استُوفي ما نسبته ٩٩ في المائة من التشكيلات اللغوية (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة).

#### البرنامج الفرعي ٤ خدمات الاجتماعات والنشر

(أ) تقلصت خدمات عالية الجودة في مجالات الترجمة الفورية وتدوين المحاضر الحرفية والتحرير والنشر المكتبي والطباعة والتوزيع وخدمات الاجتماعات بجميع اللغات الرسمية.

١١١ - واصلت الإدارة تشجيع الدول الأعضاء والمراقبين والمنظمات المتلقية للخدمات على إبداء ملاحظات بشأن جودة خدمات الترجمة الشفوية وتدوين المحاضر الحرفية وخدمات النشر. وأعربت الدول الأعضاء عن رضاها العام عن خدمات الترجمة الشفوية وخدمات المؤتمرات التي تلقتها. ولم ترد أية شكاوى من ممثلي الدول الأعضاء أو من الإدارات المستفيدة بشأن جودة خدمات الترجمة الشفوية والنشر (هدف فترة السنتين: صفر).

(ب) تحسين فعالية خدمات الترجمة الشفوية وتدوين المحاضر الحرفية والتحرير والنشر المكتبي والطباعة والتوزيع وخدمات الاجتماعات من حيث التكلفة دون المساس بجودتها ونطاق الخدمات، وفقاً للتكليف الصادر من الجمعية العامة في قراراتها ذات الصلة

١١٢ - حافظت دائرة الترجمة الشفوية على معدل استخدام عالٍ للمترجمين الشفويين وواصلت تقليص اعتمادها على المترجمين غير المحليين، أغلى مصدر لزيادة قدراتها. وواصلت دائرة تدوين المحاضر الحرفية الحفاظ على متوسط إنتاج عالٍ لكل مدون من مدوني المحاضر الحرفية واستعدت للاستعانة بمصادر خارجية عن طريق التعاقد، وهي طريقة فعالة لتجهيز المحاضر الحرفية في المستقبل. وقُدّمت الخدمات الموفرة للورق إلى الاجتماعات الرسمية للأمم المتحدة التي تطلب تلك الخدمات، بما في ذلك في الجزء الرئيسي من الدورة الحادية والسبعين والثانية والسبعين للجمعية العامة. وارتفع الامتثال لمعايير عبء العمل في الترجمة الشفوية ليلغ ٩٠ في المائة خلال فترة السنتين (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة)، مقارنة بنسبة ٨٤ في المائة خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وبلغ الامتثال لمعايير عبء العمل في المحاضر الحرفية ١٠٠ في المائة؛ وفي التحرير ٦٢ في المائة؛ والنشر المكتبي ٩٣ في المائة (هدف فترة السنتين لكل من المحاضر الحرفية والتحرير والنشر المكتبي: ١٠٠ في المائة) وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الامتثال لمعايير عبء العمل المتعلق بالنشر المكتبي في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ كان ٨٣ في المائة. وفي الوقت

الحاضر، تُنجز ١٠٠ في المائة من أعمال الطباعة رقمياً (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة) وجميع الوثائق (١٠٠ في المائة) متاحة باللغات الرسمية الست في وقت واحد وفي نسق يسهل الاطلاع عليه (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وفي نهاية عام ٢٠١٧، بلغ عدد المستخدمين بحسابات بالاشتراك الإلكتروني ١١٢ ٧٠ مستخدماً (هدف فترة السنتين: ٤٥ ٠٠٠). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحقّق ٩٠ في المائة من استخدام قدرات الترجمة الشفوية و ١٠٠ في المائة من استخدام قدرات تدوين المحاضر الحرفية (هدف فترة الأهداف: ١٠٠ في المائة).

(ج) تحسين فعالية جهود التواصل المستمرة من أجل توسيع مجموعة موظفي الترجمة الشفوية وتدوين المحاضر الحرفية المستقلين

١١٣ - أسهم نجاح مبادرات التدريب والتدريب الداخلي في تدفق المواهب الشابة للعمل في المهن اللغوية. ولم تتوسّع قائمة موظفي الترجمة الشفوية المستقلين (هدف فترة السنتين: ١٥ في المائة) بل تقلّصت بنسبة ٢٥ في المائة خلال فترة السنتين نتيجة تنفيذ برنامج تدريبي مكثف من أجل تعزيز القدرات والحد من الحاجة إلى المساعدة المؤقتة. ولم يكن هناك اختلال بين التشكيلات اللغوية، وتحقّق الهدف تماماً في هذا الصدد (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة).

## ٢ - إدارة المؤتمرات، جنيف

### البرنامج الفرعي ٢

#### تخطيط خدمات المؤتمرات وتنسيقها

(أ) الارتقاء بمستوى جودة المؤتمرات

١١٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، منح ٣١٥ مجيئاً، أي ما نسبته ٨٧ في المائة من مجموع المجيئين، الجودة الإجمالية لخدمات المؤتمرات التي تقدمها شعبة إدارة المؤتمرات تقييم "جيد" أو "جيد جداً"، ولم ترد أي شكوى بشأن جودة الخدمات المتلقاة. وفي عام ٢٠١٧، أرسلت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ رسالة أثنت فيها على جودة خدمات المؤتمرات التي تقدمها الشعبة والمهنية التي تتسم بها. وخلال فترة السنتين، قدمت الشعبة الخدمات لأحد عشر اجتماعاً من الاجتماعات التي عُقدت خارج مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وتعاونت مع مراكز العمل الأخرى في مجال تقديم الدعم للاجتماعات. وشارك المكتب أيضاً في تقديم الخدمات إلى العديد من الاجتماعات التي تقدم لها الخدمات إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات حيث طُبِّقت قاعدة الجوار. وعُقدت كل الاجتماعات المقرر عقدها مع الترجمة الشفوية والبالغ عددها ٥٨٢ ٦ اجتماعاً، وعُقدت كل الاجتماعات المقرر عقدها من دون ترجمة شفوية والبالغ عددها ١١٦ ١٧ اجتماعاً. والهيئة الوحيدة التي تقدّم فيها الترجمة الشفوية "حسب الاقتضاء" في مكتب جنيف هي مجلس حقوق الإنسان. وخلال الفترة قيد الاستعراض، طلب المجلس عقد ١١٥ اجتماعاً من الاجتماعات التي تقدّم فيها الترجمة الشفوية "حسب الاقتضاء"، ووفرت خدمات الترجمة الشفوية لجميع هذه الاجتماعات. ولذلك، بلغ معدل التنفيذ ١٠٠ بالمائة. وقدمت الشعبة بنجاح جميع خدمات المؤتمرات المقررة والمتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة إلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وبلغت نسبة الامتثال لمواعيد الإصدار في الشعبة ٩٩،٣ في المائة عام ٢٠١٧.

(ب) تعزيز عمليتي التداول واتخاذ القرار من خلال توفير خدمات المؤتمرات التي تطلبها المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء

١١٥ - في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، لَبَّى المكتب ٦٠ في المائة من ١٩٤ طلبا لعقد اجتماعات وتزويدها بالترجمة الشفوية وردته من المنظمات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء (هدف فترة السنتين: ٨٥ في المائة). ومن أصل ١٩٤ طلب عقد اجتماع، وُقِّرت الترجمة الشفوية في ١١٦ اجتماعا، ورفض ٤٣ طلبا (لأن الخدمات المطلوبة لم تكن متاحة)، أما طلبات عقد الاجتماعات المتبقية فمنها ما ألغته الجهة الطالبة ومنها ما عُقد بدون ترجمة شفوية. وقدمت الشعبة مرافق عقد المؤتمرات الكافية لجميع الطلبات الواردة من المنظمات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء، ولَبَّت بالتالي الهدف المحدد لفترة السنتين.

### البرنامج الفرعي ٣

#### خدمات الوثائق

(أ) إعداد مراجع وثائق الهيئات التداولية وغيرها من المواد المكتوبة وتحريرها وترجمتها وتجهيز نصوصها على مستوى رفيع من الجودة، في جميع اللغات الرسمية، بما يكفل الاحترام الواجب لخصوصية كل لغة

١١٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير: ترجمت دوائر اللغات حوالي ٤٥٦ ٠٠٠ صفحة من الوثائق والمنشورات الرسمية؛ وترجمت أكثر من ٧٧ ٠٠٠ صفحة من خلال وحدة الأعمال التعاقدية؛ وجُهِّزت وحدة تجهيز النصوص أكثر من ٥١١ ٠٠٠ صفحة؛ وجُهِّز قسم التحرير أكثر من ٥٧ ٠٠٠ صفحة من الوثائق. وفي عام ٢٠١٧، أوصت لجنة القانون الدولي الجمعية العامة أن تعرب عن ارتياحها للتقدم الملحوظ الذي أحرز في السنوات القليلة الماضية للانتهاء من ترجمة نصوص حولية لجنة القانون الدولي المتراكمة إلى اللغات الست، وهي ترحب بالجهود التي تبذلها الشعبة، وبخاصة قسم التحرير التابع لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، لعمله الفعال في خفض حجم الأعمال المتراكمة. واستنادا إلى نتائج الاستقصاء الداخلي، منح نحو ٩٢ في المائة من المقيمين على الاستقصاء الذين بلغ عددهم ٣٢٨ شخصا الجودة اللغوية العامة للوثائق التي جهزتها الشعبة تقدير "جيد" أو "جيد جدا". ولم ترد أي شكوى من الدول الأعضاء بشأن نوعية خدمات المؤتمرات التي قدّمها المكتب.

(ب) تحسين فعالية خدمات التحرير والترجمة التحريرية وتجهيز النصوص من حيث التكلفة دون المساس بجودتها وبنطاق الخدمات، وفقا للتكليف الصادر من الجمعية العامة في قراراتها ذات الصلة

١١٧ - طوال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، استوفت إنتاجية موظفي تجهيز النصوص والتحرير والترجمة التحريرية في الشعبة معايير عبء العمل في الأمم المتحدة أو تجاوزتها. وبلغت نسبة أعمال الترجمة التحريرية المنجزة عن طريق التعاقد ١٧ في المائة، وتمت ترجمة ما يزيد على ١٢٥ مليون كلمة داخليا وأكثر من ٢٥ مليون كلمة عن طريق التعاقد. ولم تحقق الشعبة ١٠٠ في المائة من استخدام قدرات التحرير، ويعزى ذلك أساسا إلى تغيير في طريقة قياس أداء هذا المؤشر. وتمت مواءمة منهجية قياس الأداء مع المنهجية التي تستخدمها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في المقر.

(ج) تحسين فعالية جهود التواصل المستمرة من أجل توسيع مجموعة موظفي الترجمة التحريرية والتحرير المستقلين

١١٨ - في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وُسِّعت القائمة الموحدة للمترجمين التحريريين المشتركة بين جميع مراكز العمل، بنسبة ٥٠ في المائة، ووسَّعت القائمة الموحدة للمحررين بنسبة ٣٧ في المائة. وتحقق التوازن بين التشكيلات اللغوية بنسبة ٩٩,٦ في المائة للمترجمين التحريريين وبنسبة ١٠٠ في المائة للمحررين (١٠٠ في المائة يعني أنه ما من تشكيلات لغوية ناقصة).

#### البرنامج الفرعي ٤

##### خدمات الاجتماعات والنشر

(أ) تقلص خدمات عالية الجودة في مجالات الترجمة الشفوية والتحرير والنشر المكتبي والطباعة والتوزيع وخدمات الاجتماعات بجميع اللغات الرسمية.

١١٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عُقد ما يزيد عن ٢٣ ٥٠٠ اجتماع، وُقِّرت الترجمة الشفوية في ٦ ٥٨٢ منها وعُقد ١٧ ١١٦ اجتماعا بدون ترجمة شفوية. وفي المتوسط، عُقد أكثر من ١٣ اجتماعا مع الترجمة الشفوية في كل يوم عمل في فترة السنتين. وتشير نتائج الاستقصاء الداخلي في الشعبة إلى أن قرابة ٩١ في المائة من المجهين على الاستقصاء الذين بلغ عددهم ٢٠٥ أشخاص منحوا نوعية خدمات الترجمة الشفوية التي تقدمها الشعبة تقدير "جيد" أو "جيد جدا". وتلقت الشعبة شكوى خطية واحدة من إحدى الدول الأعضاء بشأن نوعية خدمات الترجمة الشفوية المقدمة في الاجتماعات التي عُقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وكدليل على الاعتراف بالجودة العالية لخدمات النشر في الشعبة، حصل التقرير السنوي لمكتب الأمم المتحدة في جنيف لعام ٢٠١٦ على ميدالية ذهبية من رابطة محترفي الاتصالات الأمريكيين في المنافسة الدولية التي تجريها.

(ب) تحسين فعالية خدمات الترجمة الشفوية والتحرير والنشر المكتبي والطباعة والتوزيع وخدمات الاجتماعات من حيث التكلفة دون المساس بجودتها وبنطاق الخدمات، وفقا للتكليف الصادر من الجمعية العامة في قراراتها ذات الصلة

١٢٠ - حقق مكتب الأمم المتحدة في جنيف معدل استخدام لقدرات خدمات الترجمة الشفوية نسبته ٨٤ في المائة في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وهو رقم متسق مع المؤشر المرجعي البالغ ٨٠ في المائة، وتجدد الإشارة إلى أن بلوغ نسبة ١٠٠ في المائة غير ممكن نظرا للحاجة إلى قدرات احتياطية لتلبية المحادثات العاجلة، منها ما يتعلّق بالحالة في الجمهورية العربية السورية واجتماعات أخرى مماثلة، ونظرا لإلغاء اجتماعات أو بعض التشكيلات اللغوية للاجتماعات في وقت متأخر، فضلا عن التوزيع المتفاوت للجلسات على مدى السنة التقويمية. وخلال فترة السنتين، طُبعت أكثر من ٢٣٣ مليون صفحة، وطُبعت منها ما يزيد عن ٨٢ مليون صفحة (٣٥ في المائة) عند الطلب: وصدرت جميع الوثائق الرسمية باستخدام الطباعة الرقمية وأُتيحت بالشكل الإلكتروني. وطُبعت المنشورات المطبوعة باستخدام أكثر طرق الطباعة اقتصادا، وهو أمر يعتمد على كمية النسخ المطبوعة. وخلال فترة السنتين، وُزعت ٩٩,٨ في المائة من الوثائق باللغات الرسمية الست في آن واحد.

(ج) تحسين فعالية جهود التواصل المستمرة من أجل توسيع مجموعة موظفي الترجمة التحريرية والتحرير المستقلين

١٢١ - زيد عدد الموظفين المستقلين في قائمة برنامج التكليف الإلكتروني للمترجمين الشفويين (eAPG module) بنسبة ٢٢ في المائة خلال فترة السنتين (هدف فترة السنتين: ١٥ في المائة). وأبلغ المكتب أن جميع الاجتماعات المعقودة قد لُبِّت فيها طلبات خدمة الترجمة الشفوية، وبالتالي تحققت نسبة ١٠٠ في المائة من الامتثال، من دون وجود أي اختلال بين التشكيلات اللغوية.

### ٣ - إدارة المؤتمرات، فيينا

#### البرنامج الفرعي ٢

#### تخطيط خدمات المؤتمرات وتنسيقها

(أ) الارتقاء بمستوى جودة المؤتمرات

١٢٢ - ترد التعليقات بشأن نوعية الخدمات المقدمة عبر الاستقصاءات الموجهة للعملاء، والحوارات النشطة والاجتماعات مع العملاء، ولا سيما البعثات الدائمة للدول الأعضاء. وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، لم تتلقَ دائرة إدارة المؤتمرات أي شكوى (هدف فترة السنتين: صفر) من العملاء بشأن تخطيط خدمات المؤتمرات وتنسيقها. وطُبِّقَت قاعدة الإدارة العالمية المتكاملة (لخدمات المؤتمرات) في جميع الحالات (١٠٠ في المائة) (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة) لإتاحة الخدمات المشتركة لجميع الاجتماعات التي عُقدت خارج مكتب الأمم المتحدة في فيينا. ولم تحدث فجوة بين عدد الاجتماعات المقررة وعدد الاجتماعات المعقودة حيث أظهر المؤشر انعقاد ١٠٠ في المائة من الاجتماعات المزودة بخدمات الترجمة الشفوية و ١٠٠ في المائة من الاجتماعات غير المزودة بها (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وفي حين أُغيت بعض الاجتماعات المقررة، فقد بلغ عدد الاجتماعات المضافة قرابة ثلاثة أمثال عدد الاجتماعات الملغاة. وتبيّن هذه النتائج نمو دور المكتب بوصفه مركزاً لمؤتمرات الأمم المتحدة. وأفاد قسم التخطيط والتنسيق والاجتماعات عن تقديم ٨٠ في المائة من الوثائق (هدف فترة السنتين: ٧٥ في المائة) في موعدها وفي حدود عدد الكلمات المحدد، وإصدارها وفقاً لقاعدة الستة أسابيع. وزادت النسبة المحققة عن الهدف بسبب العوامل التالية: تحسّن معدل التقيد بتقديم الوثائق في موعدها، والتنسيق مع الأقسام المعنية بتقديم الخدمات ودخلها، واستمرار تطوير قدرات برامجيات الوثائق، وزيادة فهم احتياجات العملاء بفضل استمرار الحوار مع أمانات العملاء.

(ب) تعزيز عمليتي التداول واتخاذ القرار من خلال تقديم خدمات المؤتمرات التي تطلبها المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء

١٢٣ - خلال فترة السنتين، عُقدت ١٠٠ في المائة من الاجتماعات التي طلبت عقدها المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة) وزودت بخدمات المؤتمرات الملائمة.

### البرنامج الفرعي ٣ خدمات الوثائق

(أ) إعداد مراجع وثائق الهيئات التداولية وغيرها من المواد المكتوبة وتحريرها وترجمتها وتجهيز نصوصها على مستوى رفيع من الجودة، في جميع اللغات الرسمية، مع كفالة الاحترام الواجب لخصوصية كل لغة

١٢٤ - ترد التعليقات عبر الاستقصاءات الموجهة للعملاء، والحوارات النشطة والاجتماعات مع العملاء، ولا سيما البعثات الدائمة للدول الأعضاء. وحقت الدائرة الهدف المتوخى ولم ترد أي شكوى من العملاء بشأن نوعية خدمات التحرير والترجمة وتجهيز النصوص خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

(ب) تحسين فعالية خدمات التحرير والترجمة التحريرية وتجهيز النصوص من حيث التكلفة دون المساس بجودتها وبنطاق الخدمات، وفقا للتكليف الصادر من الجمعية العامة في قراراتها ذات الصلة

١٢٥ - استفادت الدائرة من خدمات الترجمة التحريرية التعاقدية بمعدل ٣٧,٣ في المائة في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (هدف فترة السنتين: ٤٥ في المائة)، وهو أقل من الهدف المحدد، بالنظر إلى حجم عبء العمل الوارد من الزبائن (٤٤,٦ مليون كلمة). وكانت النتائج شبيهة بنتائج فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، حيث استعين بالترجمة التعاقدية لترجمة ٤٣,٩ مليون كلمة. وتصدر الإشارة إلى أن الرقم المبلغ عنه يظهر درجة عالية من المرونة في الإنتاج. وفي حين أن زيادة حصة الترجمة التعاقدية أمر ممكن نظريا، فإن هدف الدائرة الأساسي هو الاستفادة الكاملة من قدرات الموظفين الداخليين قبل الاستفادة من القدرات الخارجية المرنة المكونة من متعاقدين وموظفين بعقود قصيرة الأجل، وضمان جودة الترجمة التي يستعان فيها بمصادر خارجية.

(ج) تحسين فعالية جهود التواصل المستمرة من أجل توسيع مجموعة موظفي الترجمة التحريرية والتحرير المستقلين

١٢٦ - في فترة السنتين، ازداد عدد الموظفين المستقلين المدرجين في القوائم في جميع اللغات بنسبة ٥٠,٤ في المائة للترجمة (هدف فترة السنتين: ١٥ في المائة) و ٣٧,١ في المائة للتحرير (هدف فترة السنتين: ١٥ في المائة) (القائمة المشتركة بين جميع مراكز العمل التي تقدم خدمات المؤتمرات). وكادت الاختلالات في التشكيلات اللغوية أن تنعدم في فيينا إذ توقرت لدى الموظفين العاديين التشكيلات اللغوية اللازمة لإنجاز ٩٨,٦ في المائة من عبء العمل. أما عبء العمل المتبقي والبالغة نسبته ١,٤ في المائة فتكون من تشكيلات لغوية غير شائعة، من العربية إلى الصينية أو من الإسبانية إلى العربية، على سبيل المثال.

### البرنامج الفرعي ٤ خدمات الاجتماعات والنشر

(أ) تقديم خدمات عالية الجودة في مجالات الترجمة الفورية والنشر المكتبي والنشر وخدمات الاجتماعات، بجميع اللغات الرسمية.

١٢٧ - لم تلق الدائرة أي شكوى من المشاركين في الاجتماعات بشأن نوعية خدمات الاجتماعات والنشر (هدف فترة السنتين: صفر).



(ب) تحسين فعالية خدمات الترجمة الشفوية والنشر المكتبي والنشر وخدمات الاجتماعات من حيث التكلفة دون المساس بجودتها وبنطاق الخدمات، وفقا للتكليف الصادر من الجمعية العامة في قراراتها ذات الصلة

١٢٨ - بلغ معدل استخدام خدمات الترجمة الشفوية ٨٤,٨ في المائة (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة)، ولكنه ما فتئ يتأثر سلبا خلال الفترات التي تشهد عدد اجتماعات أقل أو تلك التي لم تشهد عقد أي اجتماع، وذلك خلال عطلة الشتاء ومنتصف الصيف على سبيل المثال. بيد أن النتيجة كانت تحسّنا كبيرا مقارنة بمعدل الاستخدام الذي بلغ ٧٨ في المائة في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وفي فترة السنتين، أُنجزت خدمات الطباعة في مكتب فيينا بشكل رقمي بنسبة بلغت ١٠٠ في المائة (الهدف لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وأُتيحت نسبة ١٠٠ في المائة من الوثائق في شكل إلكتروني باللغات الرسمية الست في آن واحد (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة).

(ج) تحسين فعالية جهود التواصل المستمرة من أجل توسيع مجموعة موظفي الترجمة الشفوية المستقلين ١٢٩ - في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ازداد عدد المترجمين الشفويين المستقلين المدرجين في القوائم في جميع اللغات (قائمة فيينا فقط) بنسبة ٣٥ في المائة (الهدف لفترة السنتين: ١٥٠ في المائة).

#### ٤ - إدارة المؤتمرات، نيروبي

##### البرنامج الفرعي ٢

##### تخطيط خدمات المؤتمرات وتنسيقها

##### (أ) الارتقاء بمستوى جودة المؤتمرات

١٣٠ - قدّمت شعبة خدمات المؤتمرات خدمات مؤتمرات ذات جودة إلى جميع العملاء الذي استعانوا بخدماتها في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وخلال فترة السنتين، قدّمت الخدمات لعدد اجتماعات بلغ ٧٧٢٤ اجتماعا (هدف فترة السنتين: ٨٠٥٩ اجتماعا) بمعدل ٩٦ في المائة. وفي اثنين من الاستقصاءات الإلكترونية على الصعيد العالمي، نُقّذا على النحو المطلوب، لم ترد أي شكوى بشأن نوعية تخطيط خدمات المؤتمرات المقدمة وتنسيقها (هدف فترة السنتين: صفر). ولاستكمال الاستقصاءين الإلكترونيين العالميين، اضطلعت الشعبة بأربعة استقصاءات إضافية في الوقت الحقيقي، منح فيها ٩٣ في المائة من المجيبين نوعية الخدمات المقدمة تقدير جيد أو جيد جدا. وقدّمت الخدمات لجميع الاجتماعات التي تخضع لتطبيق قاعدة الجوار بنسبة ١٠٠ في المائة، وفقا للقاعدة، عن طريق التعاون مع مراكز المؤتمرات الأخرى واللجان الإقليمية (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وقدّمت الإدارات المعدة للوثائق ٧٧ في المائة من الوثائق في موعدها وضمن الحد الأقصى لعدد الصفحات (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وتمثّل هذه النسبة تحسّنا قدره ٦ في المائة مقارنة بفترة السنتين السابقة. واضطلعت الشعبة بتجهيز الوثائق، وصدر ١٠٠ في المائة منها في آن واحد، الأمر الذي أتاح معاملة جميع اللغات على قدم المساواة.

(ب) تعزيز عمليتي التداول واتخاذ القرار من خلال توفير خدمات المؤتمرات التي تطلبها المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء

١٣١ - لبّت الشعبة جميع طلبات المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء على أكمل وجه. وبلغت نسبة الاجتماعات المعقودة التي طُلبت فيها خدمات الترجمة الشفوية ووقّرت ١٠٠ في المائة (هدف فترة السنتين: ٨٥ في المائة). ووقّرت مرافق المؤتمرات المناسبة إلى العملاء، على النحو المطلوب، ولُبّيت ١٠٠ في المائة من الطلبات (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وخلال فترة السنتين، عُقد ٩٢٩ اجتماعا للمجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات.

### البرنامج الفرعي ٣ خدمات الوثائق

(أ) إعداد مراجع وثائق الهيئات التداولية وغيرها من المواد المكتوبة وتحريرها وترجمتها وتجهيز نصوصها على مستوى رفيع من الجودة، في جميع اللغات الرسمية، مع كفالة الاحترام الواجب لخصوصية كل لغة

١٣٢ - أشارت نتائج الاستقصاءين الإلكترونيين على الصعيد العالمي إلى رضا ممثلي الدول الأعضاء عن خدمات المؤتمرات المقدمة. ولم ترد أي شكوى (هدف فترة السنتين: صفر). ولاستكمال الاستقصاءين الإلكترونيين العالميين، اضطلعت الشعبة بأربعة استقصاءات إضافية خلال فترة السنتين، للاجتماعات التي عُقدت في القاهرة وجنيف ونيروبي، وفيها منح ٩٧ في المائة من المجيبين نوعية خدمات الوثائق التي قدّمتها الشعبة تقديرات تتراوح بين جيد وممتاز؛ ومنح ١ في المائة من المجيبين تقدير مقبول؛ و ٢ في المائة منهم تقدير سيء.

(ب) تحسين فعالية خدمات التحرير والترجمة التحريرية وتجهيز النصوص من حيث التكلفة دون المساس بجودتها وبنطاق الخدمات، وفقا للتكليف الصادر من الجمعية العامة في قراراتها ذات الصلة

١٣٣ - ترجمت الشعبة ما مجموعه ١٤,٣ ملايين كلمة. وواصلت الشعبة الإبقاء على المزيج الأمثل من الموارد الداخلية والخارجية لتقديم خدمات الوثائق بطريقة فعالة من حيث التكلفة. ومن مجموع عدد الوثائق المترجمة، تُرجمت ٥٢ في المائة خارجيا (هدف فترة السنتين: ٤٥ في المائة). وتمت المحافظة على ارتفاع جودة الوثائق المترجمة من خلال اختيار مترجمين ومراجعين ذاتيين خارجيين على مستوى رفيع من الجودة وضمان توفير مراقبة جودة تلك الوثائق داخليا على النحو المناسب. وامتثلت الشعبة بنسبة ٩١ في المائة لمعايير عبء العمل في الترجمة (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة)، وزادت نسبة الامتثال لمعايير عبء العمل في التحرير عن الهدف المحدد لفترة السنتين (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وامتثلت الشعبة بنسبة ٦٦ في المائة لمعايير عبء العمل في تجهيز النصوص (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وكفلت المعدلات العالية للامتثال لمعايير عبء العمل تجهيز ٩٤ في المائة من الوثائق ضمن الجدول الزمني المقرر. واستخدمت قدرات الترجمة المتاحة بنسبة ٩١ في المائة (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة)؛ والتحرير بنسبة ٩٢ في المائة (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة) وتجهيز النصوص بنسبة ٦٦ في المائة (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وتأثر استخدام القدرات أساسا بحالات الذروة والانخفاض في تقديم الوثائق.

(ج) تحسين فعالية جهود التواصل المستمرة من أجل توسيع مجموعة موظفي الترجمة التحريرية والتحرير المستقلين

١٣٤ - استعانت الشعبة بقدرات خارجية لاستكمال الموارد الداخلية المتاحة وتوفرت خدمات الترجمة التحريرية والتحرير لجميع الوثائق المطلوبة والمقدمة في غضون الأطر الزمنية المتفق عليها. وفي فترة السنتين، وُسِّعت القائمة الموحدة للمترجمين التحريريين بنسبة ٥٠ في المائة (هدف فترة السنتين: ١٥ في المائة)، ووسَّعت القائمة الموحدة للمحررين بنسبة ٣٧ في المائة (هدف فترة السنتين: ١٥ في المائة). ولم يكن هناك اختلال بين التشكيلات اللغوية في الوثائق المقدمة للتحرير والترجمة، وجُهِّزت ١٠٠ في المائة من الوثائق المقدمة بفضل زيادة توافر الموارد المستقلة المتاحة من القائمة الموحدة (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة).

#### البرنامج الفرعي ٤

##### خدمات الاجتماعات والنشر

(أ) تقديم خدمات عالية الجودة في مجالات الترجمة الفورية والنشر المكتبي والنشر وخدمات الاجتماعات بجميع اللغات الرسمية.

١٣٥ - أجرت إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات استقصائين إلكترونيين على الصعيد العالمي، نُقِذا على النحو المطلوب، ولم ترد أي شكوى خطية بشأن نوعية خدمات المؤتمرات المقدمة (هدف فترة السنتين: صفر). ولاستكمال الاستقصاءين الإلكترونيين العالميين، اضطلعت شعبة الاجتماعات والنشر بأربعة استقصاءات إضافية خلال فترة السنتين، للاجتماعات التي عُقدت في القاهرة وجنيف ونيروبي. وفيها منح ٩٤ في المائة من المجهيين نوعية خدمات الاجتماعات والنشر التي قدّمتها الشعبة تقديرات تتراوح بين جيد وممتاز؛ ومنح ٥ في المائة من المجهيين تقدير مقبول؛ في حين لم يمنح إلا ١ في المائة منهم تقدير سيء.

(ب) تحسين فعالية خدمات الترجمة الشفوية والنشر المكتبي والنشر وخدمات الاجتماعات من حيث التكلفة دون المساس بجودتها ونطاق الخدمات، وفقا للتكليف الصادر من الجمعية العامة في قراراتها ذات الصلة

١٣٦ - قدّم المكتب خدمات الاجتماعات والنشر على النحو الذي طلبه عملاؤه. وطُبقت الشعبة قاعدة الحوار، عند الاقتضاء، لجميع المؤتمرات التي تعقد خارج نيروبي، مما أدى إلى زيادة كفاءة الخدمات التي تقدمها. وبلغ مستوى الامتثال لمعايير عبء العمل في مجال الترجمة الشفوية ٩١ في المائة (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وبلغ معدل استخدام القدرات في خدمات الترجمة الشفوية ٦٨ في المائة (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وعلى الرغم من أنه لم يكن من الممكن الالتزام بقاعدة الحوار في ١٠٠ في المائة من الحالات، فقد أتاحت إسهام خدمات الترجمة الشفوية بقدر كبير في الوفورات المحققة خلال فترة السنتين. وقد أثر ذلك إلى حد ما في استخدام القدرات. وطُبعت جميع الوثائق التي تناسب الطباعة الرقمية رقميا (٤٩ في المائة من المجموع) (هدف فترة السنتين: ٥٥ في المائة). ولم يتحقق الهدف لأن هناك عددا من طلبات الحصول على الوثائق لم يكن من الممكن طباعتها إلا بواسطة طابعة أوفست. وخلال فترة السنتين، صدرت في آن واحد وبجميع اللغات ١٠٠ في المائة من الوثائق المقدمة للتجهيز (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة).

(ج) تحسين فعالية جهود التواصل المستمرة من أجل توسيع مجموعة موظفي الترجمة التحريرية والتحرير المستقلين

١٣٧ - استعانت الشعبة بالقدرات الخارجية لاستكمال الموارد الداخلية المتاحة، مما أدى إلى تلبية جميع طلبات عقد اجتماعات مزودة بخدمات الترجمة الشفوية. وزيد عدد المترجمين الشفويين المستقلين في القائمة بنسبة ٣٧ في المائة (هدف فترة السنتين: ١٥ في المائة). وازدادت كفاءة هذه الاجتماعات بفضل القدرة على الاستعانة بموظفين مستقلين على أساس قريحهم من المؤتمر. وكفلت زيادة عدد المترجمين الشفويين المستقلين في القائمة أيضا تلبية جميع طلبات خدمات الترجمة الشفوية في تشكيلات لغوية مختلفة. وبالتالي، لم يكن هناك اختلال بين التشكيلات اللغوية، وتحقق الهدف تماما (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة).

### الباب ٣

#### الشؤون السياسية

##### أبرز نتائج البرنامج

في عام ٢٠١٧، أيدت إدارة الشؤون السياسية دعوة الأمين العام إلى زيادة الجهود الدبلوماسية من أجل السلام وواصلت تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء لمساعدتها على تطوير قدراتها الخاصة في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة. واستمرت الإدارة في تلبية طلبات الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية للحصول على الدعم لعمليات السلام التي أسفرت ٨٥ في المائة منها عن منع نشوب نزاعات أو التخفيف من حدتها أو حلها. وكان توقيع الإطار المشترك لمفوضية الاتحاد الأفريقي - الأمم المتحدة لتعزيز الشراكة في السلام والأمن في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧ مثال على الالتزام بتوثيق التعاون بين المنظمين. وفي عام ٢٠١٧، قدمت الإدارة ونسقت المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة في زهاء ٧٠ دولة من الدول الأعضاء، بناء على طلبها أو على أساس الولايات الصادرة عن مجلس الأمن. وكان من بين الطلبات عدد من الحالات تعيّن فيها التخفيف من مخاطر العنف المرتبط بالانتخابات. واتخذت الإدارة أيضا خطوات لتعزيز شراكات الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية في الشؤون الانتخابية. وتواصل الإدارة تنفيذ التزاماتها الخمسة عشر في مجال المرأة والسلام والأمن، وهي التزامات ناشئة عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وقد أدرجت الاعتبارات الجنسانية في عملها بصورة منهجية.

##### التحديات والدروس المستفادة

لا تزال الزيادة في عبء عمل مجلس الأمن، بما في ذلك زيادة بنسبة ٨،٩ في المائة في عدد الجلسات و ١١،٧ في المائة في إصدار الوثائق، ترهق قدرة شعبة شؤون مجلس الأمن في تنفيذ ولايتها. وواصلت الإدارة تعزيز قدراتها في مجالات التخطيط والتقييم والدروس المستفادة من أجل تحسين الفعالية التنظيمية والأداء. واستمرت في اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز الاتصالات الداخلية ومواصلة تعزيز شراكاتها مع الجهات الفاعلة الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة، تمشيا مع ولايتها وأنشطتها العالمية، واستمرت في تعزيز التواصل مع الدول الأعضاء عن طريق الإحاطات الإعلامية الرسمية وغير الرسمية.

١٣٨ - تستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ نسبة ٨٥ في المائة من أصل ١٨١ ناتجا من النواتج المقررة الممكن قياسها في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، مقابل تنفيذ نسبة ٩٥ في المائة من النواتج في فترة السنتين السابقة. ويُعزى الانخفاض النسبي في معدل تنفيذ النواتج المقررة أساسا إلى إلغاء تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات. فقد أُلغي ١٢٢ اجتماعا من أصل ٢٨٣ اجتماعا، نظرا لانخفاض عدد الاجتماعات التي طلبتها اللجان الحكومية الدولية المعنية خلال فترة السنتين مقارنة بالاجتماعات المقررة. وفي إطار البرنامج الفرعي ٦، فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، أُلغيت اجتماعات التنسيق على نطاق المنظومة بسبب مشاركة فرقة العمل ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب المكثفة في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٩١/٧١، الذي أنشأ مكتب مكافحة الإرهاب. وعلاوة على ذلك، في إطار عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، لم تُنظَّم حلقات العمل المقررة لعام ٢٠١٧ بسبب نقص القدرات داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي ودوران الموظفين (انظر أيضا الفقرة ٧٠ أعلاه).

١٣٩ - وارتفع عدد النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة من ٢٣ ناتجا في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى ١٩٠ ناتجا في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتعزى الزيادة في النواتج الإضافية التقديرية أساسا إلى زيادة في بعثات تقصي الحقائق والمساهمات في النواتج المشتركة.

١٤٠ - ويمكن الاطلاع في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/6 (Sect. 3)) و (A/70/6 (Sect. 3)/Corr.1) على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة.

## ألف - إدارة الشؤون السياسية

### التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل على نحو فعال في حدود الموارد البشرية والمالية المتاحة

١٤١ - واصلت إدارة الشؤون السياسية العمل في سبيل إنجاز النواتج وتقديم الخدمات إلى جميع العملاء والمخاورين في الوقت المناسب، واستطاعت إنجاز ٩٨ في المائة من جميع المواد والخدمات المطلوبة في الموعد المحدد أو قبله، وقُدِّمت ما تبقى من النواتج ونسبتها ٢ في المائة بعد وقت قصير من الموعد النهائي. واستخدمت الإدارة مواردها استخدما كفؤا وفعالا، وقارب معدل تنفيذ الميزانية مرة أخرى ١٠٠ في المائة.

(ب) تحقيق الفعالية في تقديم الدعم الفني وتسيير وإدارة البعثات السياسية الخاصة والمكاتب الميدانية ومساعد المبعوثين الرفيعي المستوى التي تتولى قيادتها إدارة الشؤون السياسية

١٤٢ - واصل وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، مباشرة أو عن طريق الأمراء العاملين المساعدين والشعب الإقليمية، تقديم التوجيه الاستراتيجي المنتظم إلى جميع البعثات الصادر بها تكليف والتي تتولى قيادتها الإدارة. وأنشئت أفرقة عمل متكاملة أو فرق عمل مشتركة بين الوكالات في معظم البعثات السياسية الخاصة التي تتولى الإدارة قيادتها من أجل تحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك في أوساط الجهات المعنية الرئيسية في الأمم المتحدة. ومن الممارسات التي تتبناها الإدارة عقد معتكف سنوي يجمع رؤساء العناصر السياسية في البعثات التي تتولى قيادتها. وبإدارة الإدارة، بالتعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام، بتنظيم معتكفات لرؤساء أركان البعثات السياسية الخاصة بانتظام، كما واصلت تقديم التقارير السنوية للأمين العام إلى الجمعية العامة بشأن مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، مع تحديد مسائل السياسات الحاسمة الأهمية.

## (ج) تحسين الالتزام بمواعيد تقديم الوثائق

١٤٣ - حققت الإدارة التي تواصل بذل قصارى جهدها لتحسين أعمال التنسيق التي تقوم بها مع المكاتب الداخلية وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لتجنب التأخيرات، تحسّنا متّسقا في التقيد بمواعيد تقديم الوثائق. ومن أجل تحسين تقديم التقارير في مواعيدها، استعرضت الإدارة القرارات والولايات ذات الصلة، وناقشت تواريخ التقديم والإصدار مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وواصلت بذل الجهود لإعداد تقارير موجزة أكثر دقة.

## البرنامج الفرعي ١

## منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها

## (أ) تحسين قدرات وإمكانات الدول الأعضاء في التعرف على حالات النزاع ومنع نشوبها ومواجهتها

١٤٤ - واصلت الإدارة تيسير الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها في جميع أنحاء العالم من خلال رصد الحالات المتغيرة وتحليلها، ومن خلال العمل جنبا إلى جنب مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل تحقيق هذه الغاية. وشملت مجالات العمل ما يلي: زيادة الحوار والمشاركة السياسية؛ ومساائل النزاع على الحدود؛ ومكافحة الإرهاب؛ والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان؛ وحركات النزوح الجماعية؛ والشراكات والتعاون مع سائر كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية. وواصلت الإدارة أيضا تقديم الدعم والمساندة إلى مختلف البعثات السياسية الخاصة والمبعوثين الخاصين للأمين العام في جميع أنحاء العالم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لبّت الإدارة جميع الطلبات، وعددها ٢٢ طلبا، التي قدّمتها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية من أجل العمل على منع النزاعات والتخفيف من حدتها، وبذل الأمين العام المساعي الحميدة، وحققت الهدف المحدد لفترة السنتين في هذا الصدد. وحققت الإدارة أيضا هدف وجود نسبة أكبر من النساء أعضاء في أفرقة الأمم المتحدة لدعم الوساطة، وعُيّن ست نساء ممثلات خاصات، ونائبات للممثلين الخاصين ومبعوثات خاصات للأمين العام، وهو عدد أكبر من الهدف الذي حدّد أصلا لفترة السنتين وكان أربع نساء.

## (ب) فعالية عمليات صون السلام

١٤٥ - واصلت الإدارة تيسير الجهود المبذولة من أجل تحقيق السلام ومنع نشوب النزاعات والتخفيف من آثارها من خلال رصد المستجدات السياسية والأمنية العالمية وتقييمها في جميع أنحاء العالم. وخلال عام ٢٠١٦، لبّت الإدارة ٨٥ في المائة من جميع طلبات الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية لدعم عمليات السلام، مقارنة بنسبة ٨٤ في المائة في عام ٢٠١٥، وقد أدّى ذلك إلى اتّخاذ إجراءات استهدفت منع حالات النزاع والتخفيف من حدتها وتسويتها. وشملت تلك الإجراءات: تقديم الدعم من أجل تسوية المسألة القبرصية؛ وتقديم الدعم لعملية السلام في كولومبيا وللحوار الوطني في السلفادور؛ والقيام بزيارات رسمية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ وتقديم الدعم لمكتب المفوضية في بوروندي والمبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، وتنفيذ عملية السلام والأمن والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وبوجه خاص، نفّذت شعبة أفريقيا الثانية أنشطة استباقية لمنع نشوب النزاعات والإنذار المبكر في ٢٧ بلدا ومع ١٣ منظمة إقليمية أو دون إقليمية. وعلاوة على ذلك، نفّذ ١٥٠ مشروعا من مشاريع بناء السلام (هدف فترة السنتين: ١٥٠)، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بالمشاريع التي نفّذت عام ٢٠١٥

وعدها ١٣٦ مشروعاً. واستخدمت المساعي الحميدة للأمين العام على نطاق واسع خلال فترة السنتين، ولا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والشرق الأوسط وغرب آسيا، وأفريقيا، والأمريكيتين، وأوروبا.

## البرنامج الفرعي ٢

### المساعدة الانتخابية

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء التي تطلب مساعدة انتخابية على دعم عملياتها الديمقراطية وتطوير مؤسساتها وعملياتها الانتخابية وتحسينها وصقلها

١٤٦ - واصلت الإدارة تقديم وتنسيق المساعدة الانتخابية التقنية التي تقدمها الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء بناء على طلبها أو على أساس الولايات الصادرة عن مجلس الأمن. وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، واصلت شعبة المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة تنسيق الدعم الانتخابي المقدم إلى ٧٠ دولة من الدول الأعضاء وأجرت حوالي ٨٠ بعثة انتخابية. وتضمنت تلك البعثات بعثات لتقييم الاحتياجات وبعثات استشارية وأنواع أخرى من البعثات الانتخابية لتقديم المساعدة الانتخابية إلى الدول الأعضاء التي تطلب المساعدة أو لدعم البعثات الميدانية للأمم المتحدة في الأنشطة الانتخابية. واتخذت الشعبة أيضاً عدداً من الخطوات لتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية، وفي هذا الصدد، اتخذت خطوات ملموسة لتوفير خدمات بناء القدرات والدعم في أنشطة التدريب إلى عدد من المنظمات الشريكة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استطاعت الأمم المتحدة الرد بشكل إيجابي على كل الحالات تقريباً التي طلبت فيها الدول الأعضاء المساعدة الانتخابية التقنية لإجراء الانتخابات وتقديم هذا الدعم. ووفقاً للسياسات المقررة، جرى تقييم الاحتياجات قبل تقديم المساعدة الانتخابية. وفي أعقاب هذه التقييمات، أوفدت بعثات انتخابية/خبراء في غضون الإطار الزمني المطلوب لتقديم الدعم التقني إلى الدول الأعضاء في ما يزيد على ٩٦ في المائة من الحالات (هدف فترة السنتين: ٩٦ في المائة). وأدت بعثات تقييم الاحتياجات الانتخابية، في عدد متزايد من الحالات (حوالي ٨٠ في المائة)، إلى تنفيذ مشاريع لدعم العمليات الانتخابية في الدول الأعضاء التي طلبها (هدف فترة السنتين: ٧٨ في المائة).

(ب) تعزيز التماسك والاتساق على نطاق المنظومة في المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة

١٤٧ - بذلت جهود حثيثة لتعزيز التماسك والاتساق في مجال المساعدة الانتخابية المقدمة من الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أصدرت توجيهات عامة بشأن منع العنف المتصل بالانتخابات والتخفيف من حدّته ونُشرت في ما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة، بهدف تحسين الفهم العام لأسباب العنف المتصل بالانتخابات واتخاذ التدابير الرامية إلى منعه والتخفيف من حدّته. وهدف توجيه آخر متّصل بالسياسات وضع خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ومتعلّق بتشغيل قائمة الأمم المتحدة للخبراء في مجال الانتخابات وإدارتها، إلى تحديد إجراءات اختيار المستشارين الانتخابيين للتعيينات المحددة المدة وغيرها من عقود العاملين من غير الموظفين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُنتج ما لا يقل عن ستة وثائق أخرى متصلة بالسياسات، بما في ذلك تقرير الأمين العام عن المساعدة الانتخابية المقدمة من الأمم المتحدة (A/72/260)، (هدف فترة السنتين: ٨). وإضافة إلى ذلك، وبالتنسيق مع شعبة المساعدة الانتخابية، واصلت كيانات الأمم المتحدة المشاركة في اجتماعات الآلية المشتركة بين الوكالات لتنسيق المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة تنسيق الأنشطة الانتخابية ومناقشة وضع السياسات الانتخابية.

### البرنامج الفرعي ٣ شؤون مجلس الأمن

(أ) تحسين الجوانب التنظيمية والإجرائية لخدمات الاجتماعات فضلاً عن تعزيز الدعم بأعمال الأمانة الفنية والتقنية المقدم إلى الدول الأعضاء وغيرها من المشاركين في الاجتماعات المقررة

١٤٨ - في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، واصلت شعبة شؤون مجلس الأمن، من خلال توفير الدعم الإجرائي والتقني والتحليلي والفني، تيسير إجراء المداولات بكفاءة وعقد ٥٥٢ جلسة رسمية من جلسات مجلس الأمن؛ و ٤٣٠ جلسة مشاورات غير رسمية؛ و ٢٤٣ اجتماعاً للهيئات الفرعية؛ واتخاذ المجلس ١٣٨ قراراً وإصدار ٤٦ بياناً رئاسياً. وأشارت الاستقصاءات التي أجريت خلال فترة السنتين إلى أن ١٠٠ في المائة من المقيمين منحوا الخدمات التي تقدمها الشعبة تقدير "ممتاز" أو "جيد" من حيث جدولة الجلسات، وخدمة الاجتماعات، وتقديم المشورة الإجرائية وإجراء البحوث، والاتصالات، وتقديم الدعم إلى مكتب الرئيس، وإجراءات خارج ساعات العمل لإعداد الوثائق والاجتماعات الطارئة. وواصل المجلس استخدام التداول بالفيديو في عمله، وعقد ١٤٧ جلسة تداول بالفيديو خلال فترة السنتين. وظلّ التداول بالفيديو يسفر عن وفورات من حيث الوقت والتكلفة للممثلين الخاصين للأمين العام وكبار الموظفين الموجودين في الميدان.

(ب) تحسين إمكانيات الاطلاع على المعلومات المتصلة بأعمال مجلس الأمن وهيئاته الفرعية

١٤٩ - خلال فترة السنتين، أتاحت الشعبة، في نسخة مسبقة، الأجزاء العشرة جميعها من الملحقين الثامن عشر (٢٠١٢-٢٠١٣) والتاسع عشر (٢٠١٤-٢٠١٥) لمرجع ممارسات مجلس الأمن على الموقع الشبكي لمجلس الأمن (<http://www.un.org/en/sc/repertoire/index.shtml>). والبحوث جارية لإعداد الملحق العشرين (٢٠١٦-٢٠١٧). وواصل البرنامج الفرعي إصدار تقريره السنوي "لمحة عامة عن ممارسات مجلس الأمن" (لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧) الذي يتضمن معلومات إحصائية عن تطور ممارسات مجلس الأمن المتصلة بالجلسات والبعثات، وجدول الأعمال والقرارات والتصويت والهيئات الفرعية، بطريقة تفاعلية في نسق وثيقة محمولة (<http://www.un.org/en/sc/documents/highlights.shtml>). وواصل البرنامج الفرعي تعزيز الذاكرة المؤسسية للأمم المتحدة بشأن الجوانب ذات الصلة بأعمال المجلس وتعهّد الموقع الشبكي لمرجع ممارسات مجلس الأمن بجميع اللغات الرسمية وتحديثه. وواصل البرنامج الفرعي، على وجه الخصوص، إجراء تحديث فصلي للأدوات البحثية المتاحة في الموقع الشبكي الذي يتضمن معلومات عن الولايات المتصلة بالبعثات الميدانية ونظم الجزاءات وغيرها من القيود. وبلغ عدد مرات مشاهدة صفحات الموقع الشبكي لمرجع ممارسات مجلس الأمن الهدف المحدد لفترة السنتين وهو ٤٩٠ ٠٠٠ مشاهدة، وبلغ عدد الزيارات إلى الموقع الشبكي للمجلس ١٩,٣٣ مليون زيارة (هدف فترة السنتين: ٩,٥٧ مليون مرة).

(ج) تنفيذ قرارات مجلس الأمن وهيئاته الفرعية التي تتطلب دعماً فنياً من البرنامج الفرعي

١٥٠ - خلال فترة السنتين، يستر البرنامج الفرعي إيفاد ١٠ بعثات لمجلس الأمن و ١٢ بعثة لهيئاته الفرعية؛ وأنجزت ١٠٠ في المائة من بعثات المجلس وهيئاته الفرعية ضمن الإطار الزمني المحدد (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة)؛ واستطاعت الأمانة العامة اقتراح خبراء مؤهلين تأهيلاً جيداً وفي الوقت المناسب وفقاً لمؤشر الأداء في ٩٤,٥ في المائة من الحالات (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة).



## البرنامج الفرعي ٤

### إنهاء الاستعمار

(أ) قدرة اللجنة الخاصة والجمعية العامة على الاضطلاع بولايتيهما فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار وإحراز تقدم في عملية إنهاء الاستعمار في الأقاليم السبعة عشر المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي

١٥١ - قدّمت وحدة إنهاء الاستعمار الدعم الفني إلى اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار والهيئات الحكومية الدولية الأخرى، بما في ذلك من خلال إعداد ١٧ ورقة عمل سنوية عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وغيرها من وثائق الهيئات التداولية (قدّمت ١٠٠ في المائة من الوثائق وأُتيحت للنظر فيها من جانب الهيئات ذات الصلة في الوقت المناسب (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة))، وعُقد اجتماع بين المكتب والأمين العام في حزيران/يونيه ٢٠١٦. ومن بين الدول الأربع القائمة بالإدارة، حضرت دولتان الحلقات الدراسية الإقليمية السنوية المعقودة في عام ٢٠١٦، وحضرت دولة واحدة هذه الحلقات الدراسية في عام ٢٠١٧، وشاركت دولتان في الدورات الموضوعية السنوية للجنة الخاصة في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وبسبب عدم الامتثال الجزئي من جانب إحدى الدول القائمة بالإدارة مع المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق (لم تُحل إلى الأمين العام معلومات عن إقليم واحد في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧)، أُعدّت ٩٤ في المائة من ورقات عمل الأمانة العامة (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة) بمشاركة الدول الأربع القائمة بالإدارة.

## البرنامج الفرعي ٥

### قضية فلسطين

(أ) زيادة الوعي الدولي بقضية فلسطين، فضلاً عن حشد الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني وتحقيق تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية من خلال أعمال اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبة حقوق الفلسطينيين

١٥٢ - يظهر استمرار الدعم المقدم من المجتمع الدولي لتحقيق أهداف وإنجاز برنامج عمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبة حقوق الفلسطينيين من خلال قيام الجمعية العامة باتخاذ أربعة قرارات (هدف فترة السنتين: ٤). ويسّرت شعبة حقوق الفلسطينيين استمرار الحوار بين الحكومات وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وممثلي المجتمع المدني بشأن جميع جوانب قضية فلسطين، وهو ما دلّلت عليه اجتماعات اللجنة الرسمية وغير الرسمية، وعقد ثمانية اجتماعات ومؤتمرات دولية (هدف فترة السنتين: ٨)، والاحتفال بيومين دوليين للتضامن مع الشعب الفلسطيني تم تنظيمهما خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (هدف فترة السنتين: ٢). وجرى تعزيز التعاون مع المجتمع المدني من خلال قيام الشعبة بتنظيم أربعة مؤتمرات ومشاورات مع هيئات المجتمع المدني (هدف فترة السنتين: ٤). وأدّكي الوعي الدولي بقضية فلسطين من خلال إصدار ١٢٥ مذكرة إحاطة ومادة إعلامية وغير ذلك من الموارد الإلكترونية والمطبوعة (هدف فترة السنتين: ١٤٠).

## البرنامج الفرعي ٦

### فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب<sup>(٢)</sup>

(أ) تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب على نحو فعال

١٥٣ - بذلت فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب جهوداً متضافرة لتعزيز عملية تنفيذ النهج القائم على "إشراك الأمم المتحدة برمتها" ومضمونه إزاء مكافحة الإرهاب، وحققت نتائج مرضية. وشرع في تنفيذ خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (انظر A/70/674) التي صاغتها فرقة العمل بالتشاور مع كياناتها البالغ عددها ٣٨ كياناً وخبراء خارجيين، في ٢٠١٦، وهي السنة الأولى من البرنامج الخمسي الجديد لفرقة العمل. ويكفل البرنامج توجيهها استراتيجياً واضحاً لعمل فرقة العمل للفترة الممتدة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عُقد ما مجموعه ٢٩ حلقة عمل في ١٣ مشروعاً مختلفاً لبناء القدرات، بما في ذلك ثلاث جلسات مشاورات لبناء القدرات في إطار مشروع المعلومات المسبقة عن الركاب. وتعتبر حلقة عمل لبناء القدرات في مجال أمن الطيران التي امتدت على ستة أسابيع مشروعاً واحداً، أما تنفيذها، الذي جرى مرتين، فيعتبر مشروعين. ويشمل ذلك أيضاً حلقتي العمل الذي اضطلعت بهما المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بدعم من مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وفي إطار مؤشر الإنجاز الثاني، وبلاستناد إلى نتائج المشاورات الإقليمية التي عقدت في نواكشوط في ٢٠١٦، يعمل مركز مكافحة الإرهاب على وضع إطار إقليمي للمساعدة المتكاملة في مجال مكافحة الإرهاب لفائدة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، على النحو الذي طلبه مجلس الأمن في قراره ٢١٩٥ (٢٠١٤) ورئيس مجلس الأمن في بيانه المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (S/PRST/2015/24)، وعلى النحو الذي شجّع عليه الاستعراض الخامس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وعلى الصعيد الوطني، واصل مركز مكافحة الإرهاب تنفيذ مبادرة المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب في مالي، ونقّذ سلسلة من أنشطة بناء القدرات في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٧. وأوفد خبير استشاري عيّنه المركز إلى باماكو من أجل تقديم المساعدة إلى السلطات المالية في إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب/منع التطرف العنيف، وضمان امتثالها للمعايير الدولية.

(ب) تعزيز التعاون في ما بين الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى والشركاء من المجتمع المدني لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

١٥٤ - خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ اتخذت الإجراءات التالية لكفالة إحراز تقدم نحو تحقيق الإنجازات المتوقعة: تنشيط الأفقة العاملة القائمة؛ ووضع مبادئ توجيهية جديدة من أجل تعزيز التنسيق

(٢) قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٩١/٧١، إنشاء مكتب مكافحة الإرهاب، وفقاً للاختصاصات والمهام المبينة في تقرير الأمين العام (A/71/858)، بمعدل عن إدارة الشؤون السياسية، وذلك في إطار الباب ٣ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ووافقت الجمعية العامة في قرارها ٩/٧٢، على إجراء التعديلات ذات الصلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وبما أن فرقة العمل المعنية بالتنفيذ كانت موجودة باعتبارها برنامجاً فرعياً في إدارة الشؤون السياسية في معظم فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، يُبلّغ عن الأداء البرنامجي لفرقة العمل (ومكتب مكافحة الإرهاب منذ إنشائه) في إطار الباب الخاص بإدارة الشؤون السياسية. وسيلبّغ عن الأداء البرنامجي لمكتب مكافحة الإرهاب على نحو مستقل عن إدارة الشؤون السياسية في فترات الإبلاغ اللاحقة.

والانساق بحلول نهاية عام ٢٠١٦؛ وقيام فرقة العمل بإنشاء فريقين عاملين مشتركين بين الوكالات، واحد معني بالمسائل الجنسانية والآخر بالاتصالات الاستراتيجية. وطُبقت الأفقة العاملة بشكل متزايد النهج القائم على "إشراك الأمم المتحدة برمتها" في وضع برامجها، بما في ذلك على سبيل المثال، في سياق أعمال الفريق العامل المعني بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب. وقَدّمت فرقة العمل أيضا المساعدة إلى المناطق والبلدان في آسيا وأفريقيا لمساعدتها في وضع خطط عمل بشأن منع التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب، بسبل منها: (أ) دعم وضع استراتيجية إقليمية شاملة بشأن منع الإرهاب العنيف في القرن الأفريقي وجمهورية تنزانيا المتحدة؛ و (ب) بدء المرحلة الثانية من مشروعه المتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لمكافحة الإرهاب في الجنوب الأفريقي. وزاد العدد الإجمالي للمشاريع عبر الركائز الأربع للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب الواردة في مصفوفة فرقة العمل من المشاريع والأنشطة ٢٠ مشروعا (هدف فترة السنتين: ٢٢).

## جيم - مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط

(أ) تجديد التزام الأطراف المشاركة باتخاذ خطوات متوازنة لتحقيق السلام الدائم

١٥٥ - شارك مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط في الجهود الرامية إلى تعزيز الحل القائم على وجود دولتين، بسبل منها إشراك المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط والمحافل الدولية، وكذلك الأطراف والدول العربية الرئيسية. وأسهم المكتب بشكل مكثف في صياغة تقرير المجموعة الرباعية الصادر في ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ والذي حُدّدت فيه الأخطار التي تهدد الحل القائم على وجود دولتين وقَدّمت التوصيات. ودعم المكتب أيضا جهود المصالحة بين الفلسطينيين في أعقاب اتفاقات القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، التي شكّلت خطوة هامة نحو عودة الحكومة الفلسطينية إلى غزة. وعمل المنسق الخاص مع الطرفين للحيلولة دون تصاعد التوتر، بما في ذلك خلال الاحتجاجات الفلسطينية التي جرت في تموز/يوليه ٢٠١٧ كرد فعل على التدابير الإسرائيلية في الحرم القدسي الشريف/جبل الهيكل. وشارك المكتب المحاورين الرئيسيين في الترويج لإعادة إعمار قطاع غزة ومعالجة الأزمة الإنسانية. وحضر المنسق الخاص حوالي ١٧٤٢ اجتماعا خارجيا (هدف فترة السنتين: ١٠٠٠) و ٩١٤ اجتماعا داخليا.

(ب) تعبئة الموارد لتحسين الأوضاع الإنسانية وتلبية الاحتياجات الإنمائية للشعب الفلسطيني

١٥٦ - قُدّر الإنفاق الإنمائي لكامل فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بنحو ١ ٢٦٥ مليون دولار (هدف فترة السنتين: ١ ٥٠٠ مليون دولار). ويُعزى انخفاض الإنفاق على المساعدات الإنسانية والإنفاق الإنمائي المقدّر لفترة السنتين عن الهدف المحدد المستهدف إلى تراجع تدريجي في المساعدات منذ عام ٢٠١٣.

(ج) الاستجابة على نحو منسّق للاحتياجات الإنسانية والإنمائية للشعب الفلسطيني ومؤسساته

١٥٧ - خلال فترة السنتين، يَسّر مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط وضع ١٣ نشاطا/برنامجا مشتركا مقابل هدف فترة السنتين البالغ ١٥، ويعزى ذلك جزئيا إلى أن المنظمة استثمرت بكثافة في وضع عدة استراتيجيات وبرامج سيكون لها دور فعال في تمكين فريق الأمم المتحدة القطري من تحقيق نتائج إنمائية أفضل، رغم الموارد المكثفة التي تطلّبها وضعها. وفي هذا الصدد، وضع الفريق القطري استراتيجيات مشتركة للقدس الشرقية والخليل لضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية

للفلسطينيين الذين يعيشون في تلك المناطق على نحو منسق. وواصل المنسق المقيم تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها كيانات منظومة الأمم المتحدة من خلال عقد اجتماعات شهرية. وبالإضافة إلى ذلك، عقد المكتب اجتماعات شهرية لمندوبي الفريق القطري لأغراض التنسيق، وأنشأ آلية تنسيق غير رسمية للمكاتب الفرعية في غزة، تجتمع مرة في الشهر. ونظرا للانخفاض في المساعدات المشار إليه أعلاه، لم يمؤل إلا ٤٩ في المائة من مجموع الموارد المطلوبة في خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٧، (هدف فترة السنتين: ٧٨ في المائة).

## دال - مكتب دعم بناء السلام

### (أ) فعالية وكفاءة أداء لجنة بناء السلام دعما للبلدان في مرحلة ما بعد النزاع

١٥٨ - عمل مكتب دعم بناء السلام بكفاءة من أجل تقديم الدعم لعمل لجنة بناء السلام في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وقد تزامن ذلك مع اتخاذ الجمعية العامة ومجلس الأمن قرارين بشأن استعراض هيكل بناء السلام (قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)). وقد بلغ عدد التقارير الرسمية والتفاعلات مع الجهات المعنية الرئيسية ومذكرات الإحاطة/أوراق المعلومات الأساسية الهدف المحدد أو تجاوزه. وفي إطار تنفيذ القرارين، قدّم المكتب الدعم للزيارات الميدانية المهمة التي قام بها رؤساء اللجنة من أجل التوصل إلى ما يلي: (أ) تعزيز نهج اللجنة الإقليمي؛ و (ب) تعزيز أوجه التآزر بين اللجنة والاتحاد الأفريقي. وأعد المكتب ما مجموعه ٢٨٢ وثيقة من وثائق المعلومات الأساسية والتقارير (هدف فترة السنتين: ٢٨٨)، أعدت ٩٥ منها (هدف فترة السنتين: ٤٨) لاجتماعات لجنة بناء السلام ولجنتها التنظيمية والاجتماعات القطرية للجنة. وتتصل زيادة عدد التقارير بزيادة عدد الاجتماعات بسبب اعتماد أساليب عمل جديدة ضمن اللجنة. وتسمح الأساليب الجديدة للجنة بالعمل مع عدد أكبر من البلدان، وليس فقط تلك المدرجة في جدول أعمالها. وحسبما تبين من تيسير ٧٥٥ تفاعلا خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (هدف فترة السنتين: ٥٧٦)، فقد قدّم المكتب الدعم أيضا إلى عمل اللجنة ورؤسائها من خلال تيسير التفاعلات بين ممثلي الحكومات والجهات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بمن فيهم ممثلو الجهات السياسية المعنية على مستوى السفراء أو العواصم، وتيسيرها كذلك مع المنظمات الإقليمية. ونُفذ ٨٠ في المائة من التوصيات المنبثقة عن استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة لعام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ٧٥ في المائة).

### (ب) التعبئة الفعالة للموارد اللازمة لصندوق بناء السلام وتخصيصها بكفاءة لتجنب العودة إلى النزاع

١٥٩ - خلال فترة السنتين، تلقى الصندوق حوالي ٧٥,٥ في المائة من الهدف الذي تعهد به المانحون والبالغ ٢٠٠ مليون دولار (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وفي عام ٢٠١٧، فاقت قيمة التبرعات ٩٣ مليون دولار وهي أعلى قيمة بلغت التبرعات منذ إنشاء الصندوق عام ٢٠٠٦. وإضافة إلى ذلك، تلقى الصندوق تبرعات رابت على ٥٧ مليون دولار في عام ٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٧، خصص الصندوق قرابة ١٥٧ مليون دولارا لواحد وثلاثين بلدا وهذا أكبر مبلغ يُخصص على الإطلاق منذ إنشاء الصندوق. وكذلك، خصص الصندوق زهاء ٧١ مليون دولار لسبعة عشر بلدا في عام ٢٠١٦. وتبلغ نسبة هذين المبلغين المخصصين إلى المبالغ المخصصة التي جُمعت في فترة السنتين السابقة ٢٥١ في المائة (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وتشير هذه النسبة التي تتخطى ١٠٠ في المائة إلى أن الأموال التي جُمعت في فترات السنتين السابقة خصصت ضمن فترة السنتين التي يجري الإبلاغ عنها. وفيما يتعلق

بعملية اتخاذ القرار، اتخذت لجنة التقييم التابعة لمكتب دعم بناء السلام ٩٥ في المائة من قرارات التمويل بشأن ١٣٢ مقترح مشروع تلقتها (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة) في غضون أربعة أسابيع من تلقي الطلب. وإضافة إلى ذلك، وسّع الصندوق نطاق أنشطته خلال فترة السنتين لتشمل مبادرات جديدة عابرة للحدود بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، ومنطقة الساحل، وأمريكا الوسطى، وآسيا الوسطى، وبين تشاد والكاميرون. وبحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، مثّلت مخصصات البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام ٣٥,١ في المائة من مجموع المخصصات (هدف فترة السنتين: ٥٠ في المائة). وفي عام ٢٠١٧، شرع الصندوق في تنفيذ استراتيجية الخروج في البلدان التي ظلت على جدول أعمال اللجنة لفترة طويلة، ومن بينها سيراليون وغينيا وليبيريا، والتي خُصّصت لها أموال أقل بكثير من الماضي.

### (ج) زيادة فعالية الدعم المقدم من الأمم المتحدة لجهود بناء السلام على الصعيد الوطني

١٦٠ - كانت فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، فترة نشطة جدا إذ بدأت منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ قراري الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن الحفاظ على السلام (قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)). وتحقيقا لهذه الغاية، وضع فريق الاتصال المعني ببناء السلام، الذي يرأسه مكتب دعم بناء السلام، إطار النتائج الاستراتيجية من أجل تنفيذ القرارين وتضمّن إجراءات ومؤشرات لتقييم التقدم المحرز ومذكرة عن مفهوم الحفاظ على السلام. واعتمد فريق كبار المسؤولين المعني ببناء السلام الإطار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وفي نهاية عام ٢٠١٧، كانت ٧٠ في المائة من التوصيات الواردة في قراري الحفاظ على السلام قد نُفذت أو جارٍ تنفيذها. وواءمت السياسات والمذكرات التوجيهية الرسمية الإضافية الست التي اتفق عليها فريق كبار المسؤولين المعني ببناء السلام الهدف المحدد (هدف فترة السنتين: ٦). واعتمدت السياسات والتوجيهات من جانب فريق كبار المسؤولين المعني ببناء السلام والفريق العامل المشترك المعني بقضايا الانتقال والفريق المعني بالنتائج بشأن التنمية المستدامة والحفاظ على السلام في فريق الأمم المتحدة الإنمائي. وفي بعض الأحيان، حلّ الفريق العامل والفريق الإنمائي محل فريق كبار المسؤولين الذي يرأسه أيضا الأمين العام المساعد لمكتب دعم بناء السلام، الذي يوفر منتدى للمناقشة أوسع نطاقا. وفي نهاية فترة السنتين، شملت الأنشطة الرامية إلى الحفاظ على السلام ما يلي:

(أ) رسائل رئيسية للفريق العامل المشترك المعني بقضايا الانتقال بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات (نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٦)؛ و (ب) إطار النتائج الاستراتيجية لتنفيذ القرارات المتعلقة بهيكل بناء السلام (فريق كبار المسؤولين المعني ببناء السلام، حزيران/يونيه ٢٠١٦)؛ و (ج) مذكرة عن مفهوم الحفاظ على السلام (What does 'Sustaining Peace' Mean?) (فريق كبار المسؤولين المعني ببناء السلام، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦)؛ و (د) إرشادات بشأن الأنشطة المشتركة في مجال بناء السلام والإنعاش أقرها الفريق العامل المعني بقضايا الانتقال (نيسان/أبريل ٢٠١٧)؛ و (هـ) تقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام (فريق كبار المسؤولين المعني ببناء السلام، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧)؛ و (و) خطة عمل بشأن قدرات وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في مجال الحفاظ على السلام (ردا على استعراض معهد التنمية الخارجية لتلك القدرات).

## هاء - سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة

(أ) التسجيل التدريجي لاستمارات المطالبة بالتعويض

١٦١ - انتهى مكتب سجل الأضرار من تلقي المطالبات في سبع من تسع محافظات في الأرض الفلسطينية المحتلة متضررة من تشييد الجدار. وفي فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، قدّم المكتب المساعدة التقنية لتقديم المطالبات في محافظتي القدس وبيت لحم. وخلال فترة السنتين، جُمعت ١٣ ٦٧١ مطالبة (هدف فترة السنتين: ٨ ٠٠٠)، ليصل العدد الإجمالي للمطالبات التي جُمعت إلى ٦٥ ٧٨٥ مطالبة في ٢٩٩ بلدة وقرية فلسطينية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جهّز المكتب ٩ ٣٨٢ مطالبة (هدف فترة السنتين: ٨ ٠٠٠) قدّمت جميعها إلى مكتب سجل الأضرار لاستعراضها والبت فيها. وعقد المجلس ثمانية اجتماعات في فترة السنتين، بتّ فيها في ٩ ٣٨٢ مطالبة (هدف فترة السنتين: ٨ ٠٠٠). وقد بت المجلس منذ إنشائه في ٢٩ ٨٣٧ مطالبة قام المكتب بتجهيزها.

(ب) زيادة الوعي العام لدى الأشخاص الفلسطينيين الطبيعيين والاعتباريين المتضررين بإمكانية وشروط تقديم استمارات المطالبة بالتعويض

١٦٢ - خلال فترة السنتين، واصل المكتب إجراء حملة واسعة النطاق لتوعية الجمهور مع التركيز على ٣٤٥ ٩٤٢ فلسطينيا (هدف فترة السنتين: ٨٠ ٠٠٠) من محافظتين (بيت لحم والقدس). وخلال فترة السنتين، شملت حملة التوعية ٢٦ مجتمعا محليا وبلدية (هدف فترة السنتين: ١٩). وبلغ العدد الإجمالي للأشخاص الذين شملتهم حملة التوعية منذ إنشاء المكتب ٢٢٧ ٢٩٢ فردا من تسع محافظات (بيت لحم وجنين والخليل ورام الله وسلفيت وطوباس وطولكرم والقدس وقلقيلية) وبلداتها وقراها البالغ عددها ٢٦١.

## واو - مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي

(أ) تعزيز التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في جميع مراحل دورة النزاع: ابتداء من المؤشرات المبكرة للنزاعات المحتملة ووضع الخطط لمنع نشوب النزاعات إلى التصدي المشترك أو المتعاضد للنزاعات

١٦٣ - واصل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي القيام بما يلي: تعزيز الشراكة مع الاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن؛ وإسداء المشورة على نحو منسق ومتسق من جانب الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي بشأن بناء القدرات على المدى الطويل ومساند الدعم التشغيلي على المدى القصير؛ وتبسيط وجود الأمم المتحدة في أديس أبابا ليصبح أكثر كفاءة من حيث التكلفة ومن حيث تقديم مساعدة الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي. ونُفذت خطة العمل الرامية إلى تلبية الاحتياجات والأولويات الإنمائية للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بفعالية. وكان توقيع الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧، أثناء انعقاد المؤتمر السنوي الأول للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، معلما هاما في هذه الشراكة. واستكملت خطط العمل الخاصة بكل مجال من مجالات الإنذار المبكر والتحليل المشترك ومنع نشوب الصراعات، وعمليات السلام وبناء السلام سنويا ونُفذت تنفيذا كاملا (هدف فترة

السنتين: ١٠٠ في المائة). واعتمد فريق الحكماء خطة عمل له ونُفذت جميع الأنشطة المتصلة بها بنجاح (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). أما استراتيجيات إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على صعيد القارة، فقد نُفذت جزئياً وجرى تعميمها على الصعيدين الإقليمي والوطني (هدف فترة السنتين: معدل تنفيذ يبلغ ٥٠ في المائة). وانخرط المكتب انخراطاً كاملاً في آليات التنسيق المختلفة المعنية بالسلام والأمن، وشارك في كل الاجتماعات الشهرية لفريق شركاء الاتحاد الأفريقي (هدف فترة السنتين: اجتماعات شهرية). وقدم المكتب الدعم للاتحاد الأفريقي في تخطيط عمليات دعم السلام الجارية وإدارتها، ولا سيما بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة. وطوّر مفهوم العمليات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتضمينه استراتيجية الخروج. وعلى الرغم من وضع خطة للانتقال، لا تسمح الظروف السياسية والأمنية على الأرض بتصفية البعثة ولا بسيطرة حكومة الصومال الاتحادية سيطرة كاملة على الأراضي الصومالية (هدف فترة السنتين: تصفية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وفرض الحكومة الاتحادية سيطرتها الكاملة على الأراضي الصومالية). وأسهم تعزيز التعاون بين المكتب ومبادرة التعاون الإقليمي في تحقيق أهداف المبادرة المتوخاة العسكرية منها وغير العسكرية.

(ب) تعزيز سبل التخفيف من حدة النزاعات في الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية

١٦٤ - واصل المكتب رصد التحديات المرتبطة بالسلام والأمن في الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا، وواصل التنسيق الوثيق مع مقر الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية. ولّى رئيس المكتب والممثل الخاص للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي بفعالية جميع الطلبات التي قدّمها المقر لدعم مبادرات المساعي الحميدة في الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا. وأنجز الممثل الخاص بعثة واحدة من بعثات المساعي الحميدة إلى جزر القمر في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٧، سافرت الممثلة الخاصة إلى مدغشقر في الفترة من ٢ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر، وإلى جزر القمر في الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وإلى جنوب أفريقيا في بعثتين، في ٢٧ أيلول/سبتمبر ومن ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر (هدف فترة السنتين: زيارتان سنوياً إلى كل منطقة لتحليل النزاعات والتدخل المبكر).

## الباب ٤ نزع السلاح

### أبرز نتائج البرنامج

واصل مكتب شؤون نزع السلاح تويّ تنفيذ الولايات البرنامجية في الوقت المناسب فضلا عن كفاءة التنسيق والتآزر بين فروع الخمسة ومكاتبه الإقليمية الثلاثة (بيرو وتوغو ونيبال) ومكتبه في فيينا. وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، قدّم المكتب الدعم الفني والتنظيمي للفريق العامل المفتوح باب العضوية للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، نظرت الجمعية العامة في التوصية الرئيسية للفريق العامل المفتوح باب العضوية في قرارها ٧١/٢٥٨، الذي قررت فيها عقد مؤتمر عام ٢٠١٧ للتفاوض بشأن إبرام صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، تمهيدا للقضاء التام عليها، الأمر الذي أدى إلى التفاوض الناجح بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي اعتمدت في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧. وقد فُتح باب التوقيع على المعاهدة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وفي عام ٢٠١٧، قدّم المكتب أيضا الدعم الفني لحسن اختتام بند جدول الأعمال هيئة نزع السلاح المتعلق بالتدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، وواصل تقديم الدعم التنظيمي واللوجستي لعمل آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، التي أنشأها مجلس الأمن في قراره ٢٢٣٥ (٢٠١٥) حتى انتهاء ولاية اللجنة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وإضافة إلى ذلك، واصل المكتب دعم تفعيل آلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو التوكسينية، عملا بقرار الجمعية العامة ٤٢/٣٧ (جيم). وقدم المكتب الدعم أيضا إلى دورات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح التي عقدت خلال فترة السنتين، الأمر الذي أدى إلى صدور وثيقة ختامية موضوعية اعتمدت بتوافق الآراء.

### التحديات والدروس المستفادة

كانت بعض التحديات والقيود التي واجهها المكتب سياسية في طبيعتها، إذ أن نجاح الجهود التي يبذلها المكتب بغية الترويج لمسائل نزع السلاح تتوقف في نهاية المطاف على الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء وعلى التزامها بها. وقد أدّت جهود المكتب المستمرة الرامية إلى تشجيع الحكومات على تسمية مرشحات لحضور الاجتماعات والمشاركة في أعمال أفرقة الخبراء بهدف تحقيق تمثيل متوازن بين الجنسين إلى تحسن كبير إلا أن التحديات لا تزال قائمة.

١٦٥ - تستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ نسبة ٨٨ في المائة من ٨٣٧ ١ ناتجا مقرر يمكن قياسها في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، مقابل تنفيذ نسبة ٨٩ في المائة من النواتج في فترة السنتين السابقة. وأُلغي ما مجموعه ٢٠٣ نواتج مقرر يمكن قياسها خلال فترة السنتين، ويعزى ذلك أساسا إلى عدم الاتفاق على برنامج عمل موضوعي في مؤتمر نزع السلاح. وفي عام ٢٠١٧، أُلغيت بعض اجتماعات الدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، بموافقة الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها، بسبب الافتقار إلى الأموال (انظر الفقرة ٧١ أعلاه). وانخفض عدد النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة من ٦١ ناتجا في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى ٦ نواتج في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.



١٦٦ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/6 (Sect. 4)).

### التوجيه التنفيذي والإدارة

#### (أ) إدارة برنامج العمل على نحو فعال

١٦٧ - ظلّ مكتب شؤون نزع السلاح يُعنى بتنفيذ الولايات البرنامجية في الوقت المناسب. وشملت المدخلات والمساهمات الفنية التي قدّمها المكتب إسداء المشورة السياسية وتقديم التحليلات إلى الأمين العام بشأن المسائل المرتبطة بنزع السلاح وعدم الانتشار والسلام والأمن، ومواد الإحاطة والبيانات ونقاط الحوار بشأن مختلف المواضيع البارزة، وكذلك الأحداث والمستجدات العالمية الناشئة والجارية وغيرها من المسائل الشاملة.

#### (ب) تحسين الالتزام بمواعيد تقديم الوثائق

١٦٨ - حقق المكتب نسبة امتثال بلغت ٩٧,١٤ في المائة من حيث الالتزام بمواعيد تقديم جميع الوثائق التي أُعدّت للنظر فيها في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كان المكتب قد التزم بنسبة ١٠٠ في المائة بمواعيد تقديم جميع وثائق الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وكذلك أُعدّت جميع الوثائق الضرورية لكل الاجتماعات الأخرى التي ينظمها المكتب في صيغتها النهائية في الوقت المناسب. ويواصل المكتب بذل الجهود وتكثيفها لتقديم وثائق الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى إلى الاجتماعات والمؤتمرات ضمن إطار زمني معقول.

#### (ج) تحديد المسائل المستجدة التي تتطلب اهتمام الدول الأعضاء بها

١٦٩ - اجتمع ممثلو الدول الأعضاء والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية مع الممثل السامي لشؤون نزع السلاح في أكثر من ١١٠ مناسبات، إما لاقتراح مبادرات لمعالجة المسائل التي عرضت عليها أو للمشاركة في المناقشات لاستكشاف سبل ووسائل التعاون مع المكتب (هدف فترة السنتين: ١٠٠ مناسبة). وركزت المناقشات على الجهود المتعددة الأطراف في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك الاتفاقات الدولية لنزع السلاح؛ والفضاء الخارجي؛ وأسلحة الدمار الشامل والإرهاب؛ والأسلحة الصغيرة؛ والمناطق الخالية من الأسلحة النووية؛ وأنشطة المراكز الإقليمية الثلاثة للسلام ونزع السلاح؛ والتهديدات الناشئة التي تمس الأمن الدولي؛ والمسائل الطلائعية؛ ومسائل الأمن الإقليمي.

#### (د) تعزيز اتساق السياسات في إدارة أنشطة نزع السلاح بالأمم المتحدة

١٧٠ - اضطلع المكتب بأنشطة مشتركة مع كيانات أخرى بلغ عددها ٢٢١ نشاطاً، تراوحت بين اجتماعات وحلقات عمل ومعارض ومنشورات، بما في ذلك التدريب في مجال تدمير الأسلحة، وتدريب موظفي إنفاذ القانون ووضع مقترحات لمشاريع، وبذلك تجاوز المكتب الهدف المحدد وهو تنفيذ ١٢٥ نشاطاً من هذه الأنشطة في فترة السنتين.

## البرنامج الفرعي ١

### المفاوضات والمداولات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح والحد من الأسلحة

(أ) تقديم الدعم الفعال للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح ومؤتمرات واجتماعات الدول الأطراف في مختلف الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح والحد من الأسلحة وعدم الانتشار من جميع جوانبه، على المستويات التنظيمية والإجرائية والموضوعية

١٧١ - واصل فرع دعم المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في جنيف تقديم الدعم الفني والتنظيمي لمؤتمر نزع السلاح وللإجتماعات المتعلقة بالاتفاقيات المتعددة الأطراف. وترد في المحاضر الحرفية للمؤتمر شهادات تقدير من ممثلي الدول الأعضاء، الذين اعترفوا بفعالية الدعم الفني والإجرائي الذي يقدمه الفرع، وقد أرسلت شفويا أو بوسائل أخرى من وسائل الاتصال الكتابي إلى أمين عام المؤتمر ونائب الأمين العام وموظفي الأمانة العامة. وقدم ما لا يقل عن ٨٧ في المائة من أعضاء اللجنة تعليقاتهم (هدف فترة السنتين: ٨٧ في المائة)، وكانت كلها إيجابية. وكانت التعليقات الخطية والشفوية التي وردت مما متوسطه ٨٧ في المائة من الدول الأطراف في المعاهدات المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح و/أو التعليقات الخطية والشفوية من رؤسائها إيجابية (هدف فترة السنتين: ٨٧ في المائة).

(ب) تقديم الدعم الفعال للتنفيذ في الوقت المناسب للمقررات والتوصيات وبرامج العمل التي اعتمدها الجمعية العامة ومؤتمرات واجتماعات الدول الأطراف في شتى الاتفاقات المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار.

١٧٢ - واصل الفرع العمل مع الدول الأطراف لتمكينها من الامتثال للالتزامات المنوطة بها لتقديم التقارير في إطار شتى الصكوك المتعددة الأطراف. وإجمالي التأخير في الإبلاغ عن الامتثال من جانب الدول الأطراف في المعاهدات التي يقدم لها الفرع الخدمات (تحقيق هدف فترة السنتين البالغ ٥٢ في المائة) مرحلًا من فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، وهي الفترة التي نُفِّح فيها خط الأساس. وحسنت جهود الاتصال التي يضطلع بها الفرع معدل رد الدول الأطراف وقيامها بتوفير المعلومات لبلغ ٧٣ في المائة (هدف فترة السنتين: ٧٣ في المائة)، وزادت كمية وجودة المعلومات المدرجة في قواعد البيانات التي صدر بها تكليف بموجب الاتفاقات المتعددة الأطراف لنزع السلاح. وبلغ عدد الصفحات المشاهدة ١ ٥٥٣ زيارة/اليوم (هدف فترة السنتين: ٣ ٢٠٠ زيارة/اليوم). ويُعزى انخفاض هذه العدد مقارنة بفترة السنتين السابقة إلى مختلف الأدوات التحليلية المستخدمة، التي تحسب مشاهدة الصفحات الآتية من نفس المؤسسة بطريقة مختلفة. ولم يبدأ تعداد مشاهدات الصفحات باللغة الفرنسية إلا في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(ج) تعزيز خبرة الدول الأعضاء في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك عن طريق برنامج الأمم المتحدة للزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية في مجال نزع السلاح، وتحسين التوازن بين الجنسين في المشاركة في البرنامج

١٧٣ - ما زال برنامج الأمم المتحدة للزمالات في مجال نزع السلاح يحظى باهتمام كبير من البلدان النامية للمشاركة فيه، كما يتضح من ورود ٨٨ في المائة من مجموع الطلبات من بلدان نامية (هدف فترة السنتين: ٨٨ في المائة). وما انفكت الدول الأعضاء تعرب عن تقديرها لقيمة البرنامج في الأجل الطويل. ويزداد عدد خريجي البرنامج، وعددهم حاليا ٨٨ خريجا (هدف فترة السنتين: ٨٨)، الذين يتولون

مناصب متعلقة بنزع السلاح في هيئات الأمم المتحدة واجتماعاتها ومؤتمراتها. وتنقح بنية البرنامج ومحتواه ويجددان بصورة مستمرة لمواكبة التوجهات والتطورات في مجالات تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح. وبلغت نسبة المشاركات في البرنامج ٥٨ في المائة خلال فترة السنتين (هدف فترة السنتين: ٥٠ في المائة).

## البرنامج الفرعي ٢ أسلحة الدمار الشامل

(أ) التيسير الفعال والمعزز لعملية المفاوضات والمداولات وبناء توافق آراء بشأن الإزالة التامة لجميع أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية، وبشأن نزع السلاح وعدم الانتشار من جميع جوانبه، ونظم الإيصال والفضاء الخارجي، وعلمية الصكوك الدولية التي تتناول أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية، التي تقوم بها الدول الأعضاء والدول الأطراف، بناء على طلبها

١٧٤ - واصل فرع أسلحة الدمار الشامل تقديم الدعم الفني والتنظيمي والإداري للمؤتمرات والاجتماعات، ومن بينها اجتماعات اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٧ لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، ولدورتي هيئة نزع السلاح لعام ٢٠١٦ ولعام ٢٠١٧، ومؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠١٧ للتفاوض على صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، تمهيدا للقضاء التام عليها وتمهيدا لاعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية. وأعربت ١٠٠ في المائة من الدول الأطراف عن رضاها (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة) فيما يتعلق بجودة تنظيم الفرع لتلك المؤتمرات والاجتماعات والخدمات الفنية المقدمة وحسن توقيتها. وتلقى الفرع ٢٠ طلبا رسميا (هدف فترة السنتين: ١٨) لدعم تنفيذ مختلف جهود نزع السلاح.

(ب) تعزيز المعارف والتفاهم والتعاون المتعدد الأطراف في نطاق الولايات الحالية، فضلا عن القدرة على دعم التحقيق في الاستخدام المحتمل للأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية) أو السمية وفقاً لولايتها، بصيغتها المحددة في قرار الجمعية العامة ٣٧/٤٢ جيم، والتصدي للتحديات المتعلقة بحيازة واستعمال أسلحة الدمار الشامل من جانب الجهات من غير الدول.

١٧٥ - ظل الفرع يدعم المعارف والتفاهم بشأن آلية الأمين العام للتحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٧/٤٢ جيم، ونفذ خمس دورات تدريبية للخبراء المدرجين في قائمة الآلية. وقدم الفرع الدعم لعمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في التصدي للتحديات المتعلقة بحيازة جهات من غير الدول أسلحة الدمار الشامل واستخدامها، ونفذ ما مجموعه ٣٦ نشاطاً متصلاً بتنفيذ ذلك القرار. وتلقى الفرع ١٥ طلباً (هدف فترة السنتين: ١٢) من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية بشأن قضايا لها صلة بعمله، و ٤٥ طلباً (هدف فترة السنتين: ٣٥) بشأن تقديم المساهمة والمشورة الفئتين بشأن القضايا المتصلة بعمله في مجال حيازة واستخدام أسلحة الدمار الشامل. وبلغ عدد مرات مشاهدة صفحات الموقع الشبكي للفرع ٣١ ٠٠٠ مرة شهرياً (هدف فترة السنتين: ٢٩ ٠٠٠).

### البرنامج الفرعي ٣

#### الأسلحة التقليدية (بما في ذلك التدابير العملية لنزع السلاح)

(أ) مساعدة الدول الأعضاء بشكل فعال في تنفيذ برنامج العمل لعام ٢٠٠١ المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، باستخدام الأدوات المتوافرة، ضمن الولاية المتفق عليها

١٧٦ - واصل فرع الأسلحة التقليدية الذي ينفذ البرنامج الفرعي دعم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بموجب برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي الذي يُمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها، وبموجب الغاية ذات الصلة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وإضافة إلى ذلك، قُدِّم الدعم للاجتماع السادس، المعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٦، من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل. واعتُبر الاجتماع السادس ناجحاً، إذ تمت الموافقة خلاله على وثيقة ختامية موضوعية تتضمن توصيات بشأن سبل المضي قدماً فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب. وأوصت الدول الأعضاء في تلك الوثيقة، في جملة أمور، بأن تُبرز الدول في تقاريرها الوطنية عن تنفيذ برنامج العمل التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف والغايات ذات الصلة الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ وأن تستخدم تقاريرها بشأن الصك الدولي للتعقب لدعم جمع البيانات لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. وأعربت الدول الأعضاء والرئيس والمشاركون الآخرون، من خلال استبيان عُُمِّم في نهاية الاجتماع ومن خلال البيانات التي أُلقيت، عن تقديرهم للدعم المقدم للاجتماع ولعملياته التحضيرية أيضاً. ولم تلتق الأمانة أية شكاوى بشأن الخدمات المقدمة (درجة الرضا: ١٠٠ في المائة). وفي عام ٢٠١٧، واصل الفرع تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في التحضير للمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، المقرر عقده في نيويورك في الفترة من ١٨ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وكذلك إلى اللجنة التحضيرية، التي ستجتمع في نيويورك في آذار/مارس ٢٠١٨. وهذا نشاط جارٍ سيُنجز عند اختتام المؤتمر الثالث.

(ب) الإسهام بشكل فعال في تيسير مشاركة الدول الأعضاء في صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بتدابير بناء الثقة في المسائل العسكرية والأمنية

١٧٧ - واصل البرنامج الفرعي تيسير مشاركة الدول الأعضاء في الصكين الرئيسيين من صكوك الأمم المتحدة بشأن تدابير بناء الثقة، ألا وهما سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وتقرير الأمم المتحدة بشأن النفقات العسكرية. وقُدِّم الدعم الفني إلى فريق الخبراء الحكوميين المعني باستعراض تسيير أعمال تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية ومواصلة تطويره، الذي عقد دورة واحدة في عام ٢٠١٦ في جنيف، ودورتين في عام ٢٠١٧، في نيويورك وجنيف. ونفَّذ فريق الخبراء المسؤوليات المنوطة به تنفيذاً كاملاً ونجحاً، وأصدر في كل دورة وبتوافق الآراء تقريراً يتضمن التوصيات التي أيدتها تماماً الجمعية العامة في قراراتها ٤٤/٧١ و ٢٠/٧٢. وأعربت الرؤساء وأعضاء فريق الخبراء عن رضاهم الكامل عن الخدمات التي يقدمها البرنامج الفرعي، كما بيّنت استمارات التقييم المنجزة في ختام أعمالهم.

## البرنامج الفرعي ٤ الإعلام والاتصال

(أ) القيام في الوقت المناسب بتوفير المعلومات المطابقة للواقع والموضوعية والمواد التثقيفية الصادرة عن مكتب شؤون نزع السلاح وزيادة استخدامها وتحسين فرص الاطلاع عليها

١٧٨ - واصل فرع الإعلام والاتصال التواصل مع الوفود والمنظمات غير الحكومية والجمهور عموماً بسبل متنوعة لزيادة الوعي بالمعايير العالمية لنزع السلاح والترويج لهذه المعايير من خلال موقعه على شبكة الإنترنت والمنشورات التي يصدرها والشراكات التي يقيمها والإحاطات الإعلامية والمناسبات التي ينظمها والمواد المرجعية التي يقرّها. وواصل الفرع تقديم الدعم الفني والإداري إلى فريقين هامين من أفرقة الخبراء، هما المجلس الاستشاري للأمين العام لمسائل نزع السلاح وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، واضطلع بدور أمانتهما. وقدم الفرع أيضاً الدعم لعمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، التي نوقشت فيها إمكانية عقد دورة استثنائية رابعة ونجحت في إعداد وثيقة ختامية موضوعية بتوافق الآراء (A/AC.268/2017/2). وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أطلق المكتب مكتبة وثائق جديدة على موقعه الشبكي (<https://www.un.org/disarmament/publications/library>)، وهي محفوظات متخصصة تتيح الاطلاع على مجموعة واسعة من وثائق الأمم المتحدة المتعلقة بنزع السلاح تعود إلى عام ١٩٤٦. واستناداً إلى عدد الزيارات والمشاهدات في موقعه الشبكي (٣٤٧ ٢٤٩ زيارة عام ٢٠١٦، و ٩٤٤ ٤٨٥ زيارة عام ٢٠١٧)، ظلّ مكتب شؤون نزع السلاح متجاوزاً الهدف المحدد (١٦٠ ٠٠٠ زيارة في السنة). وتزايد ورود التعليقات الإيجابية والاستفسارات بانتظام من الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية ووسائل الإعلام وعمامة الجمهور عن طريق البريد الإلكتروني بشأن الموقع الشبكي والمنشورات والإعلانات والمناسبات والمعلومات/المواد التعليمية التي ينشرها المكتب. وواصل المكتب أيضاً تعهد حسابه على موقع تويتر بهدف تبادل آخر المستجدات في مجال نزع السلاح، ولاحظ زيادة مطردة في عدد المتابعين. وارتفعت النسبة المئوية للمستخدمين الذين يشيدون بفائدة المواد المتعلقة بنزع السلاح بنسبة ٦ في المائة (هدف فترة السنتين: ٦ في المائة).

(ب) اطلاع المستخدمين النهائيين في الوقت المناسب من خلال الوسائل المطبوعة والإلكترونية على المعلومات الوقائية والموضوعية المتعلقة بالجوانب المختلفة لنزع السلاح

١٧٩ - تتاح منتجات المكتب الإعلامية على الإنترنت في الوقت المناسب، ويضاف بانتظام محتوى جديد في شكل نصوص بعنوان "Spotlight" ومستجدات إخبارية وجدول زمني للمناسبات والاجتماعات. ويشمل ذلك المنشورات المتكررة والمخصصة و ٣٦ صحيفة وقائع عن مسائل نزع السلاح، تُحدّث بانتظام وتوزّع أثناء الإحاطات الإعلامية والمناسبات الخاصة. وخلال فترة السنتين أبرز موقع المكتب الشبكي ١٠ رسائل مسجلة، من بينها رسالة من مايكل دوغلاس، رسول السلام، بشأن قضايا نزع السلاح نُشرت في صفحة إعلانية في الصفحة الرئيسية للموقع الشبكي. وكذلك يُستعرض الموقع الشبكي للتثقيف في مجال نزع السلاح ويُحدّث باستمرار بإضافة وثائق ومنشورات وفيديو وموارد تعليمية. وأنشئت صفحات مخصصة للاجتماعات ومؤتمرات نزع السلاح لتوفير أحدث المعلومات عن الوثائق والبيانات والنشرات الصحفية والمناسبات الجانبية. ولا يزال المكتب يتعهد موقعه الشبكي الرئيسي

([www.un.org/disarmament](http://www.un.org/disarmament)) والموقع الشبكي للتثقيف في مجال نزع السلاح الملازم لمختلف الأجهزة الإلكترونية ([www.un.org/disarmament/education](http://www.un.org/disarmament/education)) باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. وتُعمَّم نشرة أخبار يومية عن قضايا نزع السلاح بالبريد الإلكتروني إلى قائمة متزايدة من المستفيدين. وزادت النسبة المئوية للمواد الإعلامية المتاحة ضمن الآجال المحددة بنسبة ١١ في المائة (هدف فترة السنتين: ١١ في المائة).

## البرنامج الفرعي ٥ نزع السلاح الاقليمي

(أ) *التيسير الفعال للتعاون والتنسيق والتآزر على الصعيد الإقليمي في ما بين الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في المسائل المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار من جميع جوانبه والسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي*

١٨٠ - واصلت مراكز الأمم المتحدة الإقليمية الثلاثة للسلام ونزع السلاح في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بذل الجهود للعمل مع الدول والمنظمات الحكومية الدولية فضلا عن الجماعات غير الحكومية في مناطقها. وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، نظّمت ما مجموعه ١٨٨ حلقة عمل وحلقة دراسية ونشاط مساعدة تقنية وفنية وقانونية، ووفّرت التدريب وقدمت المعلومات وأسدت المشورة وأصدرت منشورات. وإضافة إلى ذلك، نظمت المراكز ٢٨ نشاطا (هدف فترة السنتين: ٢٣) لتيسير التعاون الإقليمي والتنسيق فيما بين الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وقام المشاركون في الأنشطة التي نظمتها المراكز الإقليمية بتقييم جودة التنظيم والمحتوى الموضوعي وأهمية الأحداث أو حسن التوقيت على أنها جيدة أو ممتازة في ٧٨ في المائة من الحالات (هدف فترة السنتين: ٧٢ في المائة). وشملت الأنشطة تعزيز التعاون وتدابير بناء الثقة للحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والمضي قدما في إصلاح قطاع الأمن، وتعزيز الأمن المادي، وإدارة مخزونات الأسلحة والذخائر، وتشجيع العضوية الشاملة في المعاهدات الرئيسية، والمساعدة في تنفيذ صكوك مثل قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ودعم شمل المرأة في عمليات اتخاذ القرار ووضع السياسات.

(ب) *زيادة التعاون، داخل كل منطقة إقليمية ومنطقة دون إقليمية، بين مكتب شؤون نزع السلاح والدول والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، في مجالات نزع السلاح، وعدم الانتشار من جميع جوانبه، والسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي*

١٨١ - واصلت المراكز الإقليمية تعاونها الوثيق مع عدد من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فأصبح لأنشطتها أثر مضاعف شمل جميع الموارد، وبناء شراكات فعالة ومتفاعلة، وتعزيز تبادل المعلومات وكفالة انضمام الجهات الإقليمية إلى العمليات الدولية ومساهمتها فيها. وتعتبر زيادة عدد هذه الأنشطة التعاونية (٢٨ نشاط تعاون إقليمي)، ورضا المشاركين (منح المشاركون جودة التنظيم والمحتوى الموضوعي وأهمية وحسن توقيت الأحداث تقييم جيد أو ممتاز في ٧٨ في المائة من الحالات)، (هدف فترة السنتين: ٧٢ في المائة)، وعدد طلبات المساعدة الواردة البالغ ٢٩ طلبا (هدف فترة السنتين: ٩ طلبات) خير دليل على فعالية هذا النهج.

(ج) تعزيز قدرات الكيانات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية على تنفيذ التدابير المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار من جميع جوانبه فضلا عن تدابير تحقيق السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي

١٨٢ - بناء على طلب الدول الأعضاء، نظمت المراكز الإقليمية العديد من الدورات التدريبية وأنشطة بناء القدرات في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، وقدمت المساعدة التقنية العملية والسياسية للدول في سعيها إلى كبح الاتجار غير المشروع وتسريب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مما أدى إلى زيادة معارف ومؤهلات وقدرات المسؤولين في قطاعات الأمن الوطني ومسؤولي الجمارك والموظفين القضائيين في مجالات التعقب والوسم، وإدارة المخزونات، وتنظيم الأسلحة الصغيرة التي تحتفظ بها شركات الأمن الخاصة. واضطلعت المراكز الإقليمية بما مجموعه ١٨٨ نشاطا (هدف فترة السنتين: ١١٠) وزاد عدد طلبات المساعدة والتدريب زيادة كبيرة بالمقارنة مع فترة السنتين السابقة.

## الباب ٥

### عمليات حفظ السلام

#### أبرز نتائج البرنامج

خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، واصلت إدارة عمليات حفظ السلام توجيه ١٦ عملية ميدانية وإدارتها ودعمها وتزويدها بالإرشاد السياسي والاستراتيجي والعملي. وبعد إغلاق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أصبح مجموع هذه العمليات ١٥ عملية ميدانية. وتساهم الإدارة في ما يلي: دعم الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لتنفيذ عملية اتفاق السلام والمصالحة في مالي ودعم الحكومة اللامركزية، والحد من العنف المجتمعي، وعقد مؤتمر الوفاق الوطني الشامل؛ وتقديم الدعم من أجل خفض بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تدريجيا وانتقالها وتوفير الأمن أثناء الانتخابات؛ وتهيئة الظروف للحد بصورة مستدامة من خطر الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بسبل منها تقديم الدعم لتفعيل المحكمة الجنائية الخاصة ونظام العدالة بصورة أعم، وتنفيذ التدابير المؤقتة العاجلة للحد من الإفلات من العقاب، وتدريب الشرطة المحلية والدرك؛ وتقديم الدعم لتنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ السياسي الشامل والجامع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ودعم الجهود المبذولة من أجل تنظيم الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية في وقتها؛ وتقديم الدعم للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لحماية المدنيين في جنوب السودان، ولا سيما في المناطق التي يتركز فيها المشردون داخليا، فضلا عن الجهود التي تبذلها البعثة من أجل تهيئة الظروف اللازمة لإيصال المساعدات الإنسانية، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها والإبلاغ عنها علنا، ومساعدة الجهات الفاعلة الإقليمية في تنفيذ الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان؛ وتقديم الدعم للخفض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وإنهاءها في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، والتهيئة للانتقال وإنشاء بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي التي ستتركز على تعزيز مؤسسات سيادة القانون، وتعزيز قدرات الشرطة الوطنية والنهوض بحقوق الإنسان؛ ودعم الجهود التي تبذلها كل من قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في الشرق الأوسط لكفالة الحفاظ على وقف

إطلاق النار بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية ووقف الأعمال العدائية بين إسرائيل ولبنان، في ظلّ الأزمة السورية والاضطراب الشديد في المنطقة؛ ووضع تقييمات مشتركة وبرامج لبناء القدرات الوطنية في مجال سيادة القانون وبسط سلطة الدولة ودعم الجهود المبكرة لبناء السلام برعاية ترتيب جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون المتصلة بمحاولات الشرطة والعدالة والسجون في حالات ما بعد النزاع وغيرها من حالات الأزمات الذي تشرف عليه إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

### التحديات والدروس المستفادة

شملت أهم التحديات والعقبات التي اعترضت تنفيذ ولاية البرنامج ما يلي: ضرورة استمرار الدعم السياسي والموحد الذي يقدمه مجلس الأمن بغية تنفيذ الولايات؛ وتقديم الدول الأعضاء الموارد البشرية والمالية واللوجستية والقدرات اللازمة من أجل تنفيذ الولايات تنفيذاً فعالاً؛ وتوفير الإرادة السياسية لدى أطراف النزاع لحل خلافاتهم؛ وتزايد تعقيد بيئات النزاع؛ وإدارة العلاقات مع البلدان المضيفة من أجل ضمان استمرار موافقتها وتعاونها؛ وقواعد المنظمة وأنظمتها عند بدء البعثات وأثناء مراحلها الانتقالية. وللتغلب على هذه التحديات، دأبت الإدارة على المساهمة في إصلاح ركيزة السلام والأمن في الأمانة العامة والتنسيق مع إدارة الدعم الميداني لإجراء استعراض شامل لعمليات حفظ السلام. وتواصل الإدارة سعيها لتنفيذ مبادرات تستهدف زيادة فعالية العمليات وكفاءتها، ولا سيما من أجل القيام بما يلي: تحسين تشكيل القوات الاستراتيجية والتخطيط للقدرات وتقييم الأداء، وزيادة قدرة الدول الأعضاء على تقديم حفظة سلام مدربين ومجهزين على نحو المناسب ونشرهم، وتنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، مع التركيز على الشراكات والابتكار والمشاركة المجتمعية.

١٨٣ - تستند النتائج الواردة أعلاه والمنجزة خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى تنفيذ ٩٩ في المائة من النواتج المقررة الممكن قياسها والبالغ عددها ٧٢٨ ناتجاً، مقابل تنفيذ ٩٨ في المائة منها في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وقد ارتفع عدد النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة من ٧ نواتج في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى ١٥٦ ناتجاً في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر أيضاً الفقرة ٧٧ أعلاه).

١٨٤ - ويمكن الاطلاع في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/6 (Sect. 5)) و A/70/6 (Sect. 5)/Corr.1 على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة.



## ألف - عمليات حفظ السلام

### ١ - إدارة عمليات حفظ السلام

#### (أ) التوجيه التنفيذي والإدارة

##### (أ) إدارة برنامج العمل بكفاءة

١٨٥ - واصلت الإدارة إحراز تقدم في تنفيذ ولايات مجلس الأمن والجمعية العامة. وتظل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تشكل عنصرا ديناميا وأساسيا من عناصر تصدي المجتمع الدولي للأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وتتسم الإدارة بأوجه قوة فريدة، ولا سيما قدرتها على نشر قوات عسكرية ووحدات شرطة من جميع أنحاء العالم وتقديم الدعم لها، وإدماجها مع أفراد حفظ السلام المدنيين من أجل النهوض بالولايات المتعددة الأبعاد.

(ب) تعزيز التوجيه الاستراتيجي والتنفيذي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية الخاصة التي تقودها إدارة عمليات حفظ السلام وتحسين التخطيط لها ونشرها وانتقالها

١٨٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عززت الإدارة التوجيه الاستراتيجي والتنفيذي، والتخطيط والنشر والنقل للعمليات المكلفة بقيادتها، وروجت لعدد من المبادرات الشاملة الرامية إلى زيادة فعالية وكفاءة عمليات حفظ السلام. وبتوجيه من اللجنة التوجيهية المعنية بتطوير القدرات النظامية التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني، نُفذت ثمانية مشاريع للنهوض بخطة تطوير القدرات وتحسين مؤهلات حفظة السلام النظاميين. وتنفيذ توصيات فريق الخبراء المعني بالتكنولوجيا والابتكار في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام جار من أجل تسخير قوة التكنولوجيا بوصفها أداة تمكين استراتيجية، وتحسين أداء عمليات حفظ السلام في بيئات العمل الصعبة. وخلال فترة السنتين، جرى تحديد وإنجاز ما نسبته ٩٤ في المائة من النقاط المرجعية الرئيسية (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة) بالنسبة لجميع العمليات والبعثات التي تقودها الإدارة.

(ج) التوصل إلى تفاهم مشترك بين الأمانة العامة والدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بشأن التوجه المستقبلي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وفردى العمليات

١٨٧ - واصلت الإدارة تحديد التحديات والفرص والأولويات بالنسبة لفردى العمليات وبالنسبة لعمليات حفظ السلام ككل، وكذلك القدرات والموارد اللازمة، ووضع نهج لمواجهة تلك التحديات وشرحها للجهات الفاعلة الخارجية. وشجعت الإدارة، إلى أقصى حد ممكن، وحدة الموقف بين الدول الأعضاء بشأن العمليات والأنشطة السياسية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت الإدارة استعراضات/تقييمات استراتيجية لسبع بعثات (بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، والعمليّة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص)، ونفذت عددا من التقييمات التقنية لتكييف البعثات مع الظروف المتغيرة والولايات الجديدة "وتصحيح حجمها". وأجرت خلية التخطيط المعنية بتشكيل القوات الاستراتيجية وقدراتها ١٦ زيارة تقييمية واستشارية إلى مختلف الدول الأعضاء بغية تقييم معايير الأمم المتحدة للتدريب والأداء وتفسيرها. ويشمل تحديث قدرات التدريب على حفظ السلام ما يلي: المواد

الأساسية للتدريب السابق للنشر، ودورة تدريبية شاملة لحماية المدنيين للبلدان المساهمة بقوات، وخمس مجموعات مواد تدريبية متخصصة تستند إلى أدلة الوحدات العسكرية للأمم المتحدة، ودورة تدريبية عن حماية الطفل لفائدة شرطة الأمم المتحدة.

## البرنامج الفرعي ١ العمليات

(أ) تحسين عملية تقديم التقارير مجلس الأمن والجمعية العامة وغير ذلك من الهيئات الحكومية الدولية والبلدان المساهمة بقوات للتمكن من اتخاذ قرارات مستنيرة بالكامل بشأن القضايا المتصلة بحفظ السلام

١٨٨ - خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، أظهرت ١٠٠ في المائة من تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة) مضمون الإحاطات الإعلامية التي استمعت إليها البلدان المساهمة بقوات وأعضاء مجلس الأمن. وقُدِّمت إحاطات إعلامية إلى مجلس الأمن واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وجرى تناول التوصيات المقدمة من كل من اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة الاشتراكات ومجلس مراجعي الحسابات. وأسدى مكتب العمليات المشورة بشأن عمليات حفظ السلام الحالية والمحتمل إنشاؤها، وتنفيذ الولايات، والتكامل، والاحتياجات التشغيلية للبعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة؛ وبشأن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ومن بينها الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدرجت جميع التوصيات بإدخال تعديلات جديدة أو هامة على عمليات لحفظ السلام في قرارات مجلس الأمن (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة).

## (ب) إدارة عمليات حفظ السلام بفعالية وكفاءة

١٨٩ - قدِّمت الإدارة التوجيه إلى ما مجموعه ١٦ عملية من عمليات حفظ السلام (ابتداء من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ قُدِّم التوجيه إلى ١٥ عملية لحفظ السلام)، وأُنجزت جميع عمليات التخطيط للبعثات وفقا للمتطلبات الفنية والزمنية التي وضعها مجلس الأمن (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وشملت عمليات التخطيط تلك: تعزيز وضع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وفقا لولايتها الجديدة؛ وتركيز العمل على الحد من الجماعات المسلحة كهدف استراتيجي في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، مع تناول مسألة حماية المدنيين ودعم إيصال المساعدات الإنسانية في الوقت عينه؛ وتقديم الدعم المستمر لتنظيم الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية في وقتها، من خلال بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتقديم الدعم لتنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ السياسي الشامل والجامع؛ وتعزيز ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان عن طريق إضافة قوة حماية إقليمية؛ وتوحيد بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والتخطيط للمرحلة الانتقالية فيها، بما في ذلك إغلاق البعثة وإنشاء بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي؛ والنجاح في إعادة تشكيل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وخفضها تدريجياً وتسليمها وإغلاقها؛ وإعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وخفضها تدريجياً؛ وإعادة تشكيل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

## البرنامج الفرعي ٢ العنصر العسكري

(أ) الإسراع بنشر وإنشاء عمليات حفظ السلام استجابة للولايات الصادرة عن مجلس الأمن

١٩٠ - خلال فترة السنتين، أعد مكتب الشؤون العسكرية ١٤ خطة عسكرية ذات صلة بمختلف المفاهيم العامة للعمليات أو بقواعد الاشتباك. واستلزم المكتب سبعة أيام (هدف فترة السنتين: ٧) لوضع مشاريع الخطط العسكرية اعتباراً من تاريخ اعتماد الولاية بموجب قرار مجلس الأمن. ونشر المكتب فريق دعم من ضباط الأركان العسكريين لبدء تشغيل بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا ومن أجل استعراض ووضع المفهوم العام للعمليات لبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال لعام ٢٠١٦. وإضافة إلى ذلك، حافظ المكتب على قدرته على نشر ما يصل إلى ١٤ ضابطاً عسكرياً في إطار الإعارة من أجل دعم بعثة جديدة أو لدعم الاحتياجات الطارئة لمدة تصل إلى ٩٠ يوماً. وفيما يلي عدد القوات التي نُشرت حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ ضمن بعثة الأمم المتحدة للشرق الأوسط (خبراء الأمم المتحدة العاملون في البعثات): ١٥١٥ موظفاً مدنياً (منهم ١١٨ امرأة)؛ و ٩٤٩ ضابطاً أركاناً (منهم ١٤٩ امرأة)؛ و ١٣٥ ٧٨ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية (منهم ٨٧٨ امرأة). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استعاض عن نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية بنظام تأهب قدرات حفظ السلام. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كانت ٩٥ دولة من الدول الأعضاء قد سجلت رسمياً تعهدها بتشكيل قوات استراتيجية في النظام (١٦٨ وحدة في المستوى ١؛ و ٦٣ وحدة في المستوى ٢؛ و ٦ وحدات في المستوى ٣، وقد اختيرت ١٥ وحدة مؤقتاً لمستوى النشر السريع). وأعد المكتب طلبات رسمية للحصول على تعهدات من الدول الأعضاء من أجل الشروع في تكوين القوات في غضون ٥ أيام من إنجاز وثائق التخطيط (هدف فترة السنتين: ٥).

(ب) زيادة كفاءة وفعالية العناصر العسكرية لعمليات حفظ السلام

١٩١ - جَهَّز المكتب ما مجموعه ٩٦ توصية بشأن المسائل التشغيلية العسكرية الواردة في تقارير نهاية المهمة التي يقدمها رؤساء العناصر العسكرية، والاستشارات القتالية، والتقارير عن زيارات ما قبل النشر والزيارات التقييمية، والدراسات المتعلقة بالقدرات العسكرية، نُقِّدَ منها ٨٩ توصية (٩٣ في المائة) (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وضعت سياسات ومواد توجيهية جديدة، بما في ذلك: تقييمات قادة القوات للوحدات التابعة لهم (كانون الثاني/يناير ٢٠١٦)؛ وتقييمات مقار قيادة القوات (حزيران/يونيه ٢٠١٦)؛ و "دليل الوحدات العسكرية في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام للتخلص من الذخائر المنفجرة" (أيلول/سبتمبر ٢٠١٧)؛ و "دليل الأمم المتحدة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة بشأن تخفيف مخاطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع" (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧). وعقدت حلقتا عمل إقليميتان عن إطار ضمان الاستعداد للقتال أثناء الحلقات الدراسية المعقودة في الاجتماع السنوي لرابطة آسيا والمحيط الهادئ لمراكز التدريب على عمليات السلام في مانيلا وفي اجتماع الرابطة الدولية لمراكز التدريب على حفظ السلام في سراييفو، ونُظِّمَت خمس حلقات عمل إقليمية بشأن تنفيذ أدلة الوحدات العسكرية للأمم المتحدة في بنغلاديش وغانا ومصر ونيبال واليونان، وثلاث مناقشات أجريت خلال الحلقات الدراسية التي عقدت في الاجتماع السنوي لرابطة آسيا والمحيط الهادئ لمراكز التدريب على عمليات السلام في مانيلا، واجتماع الرابطة الدولية للتدريب على حفظ السلام في سراييفو واجتماع المركز الدولي للتدريب في مجال دعم السلام في كينيا.

### البرنامج الفرعي ٣ سيادة القانون والمؤسسات الأمنية

(أ) نشر وإرساء العناصر المعنية بسيادة القانون والأمن في عمليات حفظ السلام بصورة أفضل  
توقيتاً استجابة للولايات الصادرة عن مجلس الأمن

١٩٢ - خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، سّرت شعبة الشرطة تقديم ٩٤ جلسة إحاطة وعرضا إيضاحيا في البلدان عن المسائل المتصلة بالشرطة في عمليات حفظ السلام تلاها إصدار شهادات لنشر وتناوب أفراد شرطة الأمم المتحدة كجزء من عملية استقدامهم واختيارهم وتقييمهم و/أو فحص المعدات. وكذلك قدّمت الشعبة ٦٤ إحاطة بشأن عمليات حفظ السلام بواسطة الشرطة إلى الهيئات التشريعية والدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية، ومجموعات الأصدقاء، والمنظمات الإقليمية والبلدان المساهمة بأفراد شرطة، بما في ذلك بشأن تعزيز عملية استقدام أفراد الشرطة. ومن أجل تعزيز المساواة بين الجنسين، وضعت شعبة الشرطة دورة لتنمية قدرات القيادة لدى النساء من كبار ضباط الشرطة وبدأت تنفيذها وأجرت أربعة تقييمات متخصصة للنساء فقط ودورات تدريبية للإعداد لنشر المشاركات اللاتي بلغ عددهن ٣٥٠ مشاركة. ولزيادة الأداء، قامت شعبة الشرطة بما يلي: صمّمت دورة مخصصة لقادة شرطة الأمم المتحدة، بالتنسيق مع دائرة التدريب المتكامل؛ واستعرضت سياسة إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني بشأن وحدات الشرطة المشكّلة؛ ونقّحت نظام إدارة الموارد البشرية الذي تستخدمه شرطة الأمم المتحدة (هيرمس). وفيما يتعلق بقدرات الشرطة الاحتياطية، وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بلغ عدد الدول الأعضاء التي سجّلت تعهداتها رسمياً في نظام تأهب قدرات حفظ السلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٢٣ دولة (١٦ دولة على المستوى ١؛ و ٤ دول على المستوى ٢؛ و ٣ دول على المستوى ٣). وفي إطار مشروع مكافحة التهديدات عبر الوطنية، عزّز التعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) من أجل تدريب ضباط شرطة الدولة المضيفة وإعادة تدريب الموظفين في المكاتب المركزية الوطنية في سياقات البعثات المكلفة بمنع الجريمة المنظمة الخطيرة والتصدي لها. ونُشر أفراد شعبة الشرطة إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في غضون ٢٥ يوماً (هدف فترة السنتين: ٢٥) من اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٣٠٨ (٢٠١٦) و ٢٢٨١ (٢٠١٦). وبالإضافة إلى ذلك، نُشر أفراد القدرة الدائمة في مجالي العدالة والسجون إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في غضون ٣٠ يوماً (هدف فترة السنتين: ١٥)، وإلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بتأخير طفيف بسبب طول الفترة التي استغرقها تجهيز التأشيرات. ونُشر الموظفون المعنيون بالإجراءات المتعلقة بمكافحة الألغام إلى قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في غضون ١٥ يوماً (هدف فترة السنتين: ١٥ يوماً)، وموظفو قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي في غضون ٣٠ يوماً من إنشاء البعثة.

## (ب) زيادة كفاءة وفعالية العناصر المعنية بسيادة القانون والأمن في عمليات حفظ السلام

١٩٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأ العمل بثلاثة مبادئ توجيهية جديدة للإطار الإرشادي الاستراتيجي لحفظ السلام بواسطة الشرطة الدولية، بشأن قيادة الشرطة، وعمليات الشرطة، وإدارة الشرطة، وبديلين معنيين بالتوجيه والرصد وتقديم المشورة والتخطيط الشرطي للبعثات، إضافة إلى نسخة محدّثة من مجموعة الأدوات المتعلقة بالبعد الجنساني في عمل شرطة الأمم المتحدة توفر دليلاً موحدًا لأفضل الممارسات المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام. وترد عناصر الشرطة والعدالة والإصلاحات والإجراءات المتعلقة بمكافحة الألغام في الخطط المتكاملة لخمس بعثات (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو) (هدف فترة السنتين: ٥). وأدرج عنصر نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الخطط المتكاملة لخمس بعثات (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور)، وأدرج عنصر إصلاح قطاع الأمن في الخطط المتكاملة لثلاث بعثات (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية). ونُفّحت مفاهيم العمليات وإجراءات التشغيل الموحدة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ووضعت خطط المرحلة الانتقالية والخفض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ووضع مفهوم العمليات لبدء تشغيل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. وإضافة إلى ذلك، دعمت شعبة الشرطة عملية وضع الخطط التشغيلية الرامية إلى دعم تنفيذ خطة تطوير الشرطة الوطنية الهايتية والخطة الإنمائية الخمسية للشرطة والدرك في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقدمت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام الدعم إلى العناصر المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/إصلاح القطاع الأمني في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وقدمت تدريباً على التخلص من الذخائر المنفجرة لأفراد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وجرى استعراض الخطط المتكاملة لعناصر الشرطة وسائر العناصر المعنية بسيادة القانون والأمن، وذلك بالاستناد إلى التعديلات على الولايات وإلى تغيّر الظروف في مناطق البعثات. وقد نُشر موظفون معيّنون بمؤسسات سيادة القانون والأمن في ١٣ بلداً (هدف فترة السنتين: ١٣).

(ج) زيادة الإدراك والوعي بأخطار الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب في البلدان المتضررة ١٩٤ - في سياق الأنشطة التي صدر بها تكليف، ولا سيما حماية المدنيين والحد من العنف المسلح وتعزيز الفعالية التشغيلية لعمليات الأمم المتحدة في ١١ سياقاً من سياقات البعثات (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعمليات المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وعمليات الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال)، نُفذت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام برامج شاملة للتوعية بالمخاطر لفائدة موظفي الأمم المتحدة، فضلاً عن السكان المحليين. وبالإستفادة من النهج والأدوات التقليدية والمبتكرة (بما في ذلك أجهزة الاتصال التي تعمل على الطاقة الشمسية ووسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات المخصصة)، تمكنت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام من الوصول إلى جمهور واسع ومتنوع، وسجلت الأثر الإيجابي للأنشطة التي اضطلعت بها.

#### البرنامج الفرعي ٤

##### السياسات والتقييم والتدريب

(أ) زيادة الوعي بالسياسات العامة وإجراءات التشغيل الموحدة والمبادئ التوجيهية ومعايير وأدوات التدريب التي تتفق مع مبادئ الأمم المتحدة وتعبر عن الدروس المستفادة

١٩٥ - خلال فترة السنتين، أصبحت جميع المواد المتعلقة بالسياسات والتوجيهات وأفضل الممارسات مثل استعراضات الخبرة المكتسبة وتقارير نهاية المهمة التي أعدها كبار قادة البعثات، متاحة للتنزيل للعاملين في مجال حفظ السلام من خلال قاعدة بيانات سياسات وممارسات عمليات السلام. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كان العاملون في مجال حفظ السلام قد اطلعوا على ما مجموعه ٢٥ ٠٠٠ من هذه المواد (هدف فترة السنتين: ٢٥ ٠٠٠). وتسَلَّطت الرسائل الإخبارية الشهرية الضوء على أحدث السياسات وإجراءات التشغيل الموحدة والمبادئ التوجيهية التي تم تحميلها في قاعدة البيانات. وإضافة إلى ذلك، يكفل تيسير عقد اجتماعات منتظمة لفريق الإدارة العليا الموسع ومنتدى جهات التنسيق الاطلاع على التوجيهات الجديدة وتبادلها فيما بين الإدارات.

١٩٦ - ووضعت دائرة التدريب المتكامل وقدمت إلى الدول الأعضاء المواد الأساسية المحدثة للتدريب السابق للنشر وهي أدوات التدريب الإلزامي السابق للنشر الذي سيخضع له جميع الأفراد النظاميين والموظفين المدنيين. وتشمل النسخة المحدثة عناصر جديدة، ومن بينها قسم مخصص لأهمية البيئة وعناصر معززة متعلقة بالسلوك والانضباط وحماية المدنيين. وأطلقت الدائرة دورة تدريبية شاملة جديدة لحماية المدنيين للبلدان المساهمة بقوات، تستهدف المستوى التكتيكي وتركز على أفراد الكتائب. وكذلك وضعت الدائرة وأطلقت دورة تدريبية عن حماية الطفل لفائدة شرطة الأمم المتحدة. وابتغاء تقديم الدعم لاستخدام أدلة الوحدات العسكرية للأمم المتحدة، أعدت الدائرة المواد لخمس دورات تدريبية متخصصة استناداً إلى الأدلة التي تتناول مسائل الطيران المتخصص، والهندسة، والقوات الخاصة، والنقل، ودعم المقدّم لمقر قيادة

القوة، والوحدات النهرية. وشاركت الدائرة أيضا في خمس زيارات تقييمية واستشارية (٤) للأفراد العسكريين و ١ لأفراد الشرطة) لدعم أنشطة خلية التخطيط المعنية بتشكيل القوات الاستراتيجية وقدراتها.

١٩٧ - وإضافة إلى ذلك، أُتيحت كافة معايير التدريب على حفظ السلام الموجودة (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة)، للدول الأعضاء والعمليات الميدانية والشركاء الإقليميين ومؤسسات التدريب لدعم الأنشطة السابقة للنشر والتوجيه التمهيدي السابق للنشر والتدريب المستمر.

## ٢ - إدارة الدعم الميداني

### (أ) التوجيه التنفيذي والإدارة

#### (أ) إدارة برنامج العمل على نحو فعال

١٩٨ - واصل مكتب وكيل الأمين العام توفير التوجيه الاستراتيجي، ودعم إدارة التغيير، والإفادة عن الإشراف على القدرات والأداء بغية إعطاء زخم للاستمرار في تحسين أساليب العمل والنظم والتقنيات اللازمة لتحقيق نتائج موثوقة ومتسقة ومستدامة في مجال الدعم الميداني على الصعيد العالمي.

(ب) تقلص الدعم والتوجيه التقني الفعالين والناجعين، فيما يتصل بأنشطة الدعم التي تصدر إدارة الدعم الميداني ولايات بشأنها، إلى العمليات الميدانية، وكذلك الهيئات الحكومية الدولية والدول الأعضاء والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة

١٩٩ - روجت الإدارة لنجاح عمليات السلام عن طريق قيامها بتقديم حلول سريعة وفعالة وناجعة ومسؤولة لدعم بعثات حفظ السلام. ومن خلال الخدمات الأساسية التي قدّمتها الإدارة وشملت شؤون الميزانية والشؤون المالية وشؤون الموظفين والتكنولوجيا والدعم اللوجستي، عملت على تخطيط وتعبئة ودعم عمليات السلام في أكثر بيئات العالم تعقيدا.

(ج) إيجاد فهم مشترك بين الأمانة العامة والدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى بشأن التوجه المستقبلي لنشاط الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام وبالنسبة لفرادى العمليات

٢٠٠ - واصلت الإدارة تقديم إحاطات وعقد اجتماعات مع الشركاء في الأمانة العامة والدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى لكفالة وجود فهم مشترك بشأن التوجه المستقبلي لنشاط الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام وبالنسبة لفرادى البعثات.

٢٠١ - وخلال فترة السنتين، كانت هناك مشاركة رفيعة المستوى في المسائل والأولويات المتعلقة بدعم البعثات، بما في ذلك عمليات السلام التي شهدت خفضا كبيرا في حجم عملياتها، مثل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، أو تلك التي كانت تستعد للتصفية، مثل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وعلاوة على ذلك، أجريت مشاورات مكثفة مع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة، فيما يتعلق بالفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات. وفي عام ٢٠١٧، تم تركيز الجهود على التعاون مع جميع أصحاب المصلحة بشأن المسائل الشاملة الجديدة مثل خطة الأمين العام للإصلاح الإداري.

## البرنامج الفرعي ٥ الدعم الإداري الميداني

(أ) الإسراع بنشر وإنشاء عمليات حفظ السلام استجابة للولايات الصادرة عن مجلس الأمن

٢٠٢ - لا يتم تحديد المدى الزمني لمعدل شغل الوظائف للوظائف الدولية إلا للبعثات التي تمتد دورة أدائها من تموز/يوليه إلى حزيران/يونيه. أما البعثات التي تمتد دورة أدائها من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر، فلم يُحدّد أي مدى زمني لمعدل شغل الوظائف للوظائف الدولية. ومن البعثات التي تمتد دورة أدائها من تموز/يوليه إلى حزيران/يونيه، حقّقت ٦ بعثات (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعمليّة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان) الهدف فيما يخص المدى الزمني لمعدل شغل الوظائف للوظائف الدولية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ولم تحقّق ٥ بعثات (بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو) الهدف فيما يخص المدى الزمني لمعدل شغل الوظائف للوظائف الدولية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بالنسبة للبعثات التي تمتد دورة أدائها من تموز/يوليه إلى حزيران/يونيه، بلغ معدل شغل الوظائف الإجمالي للوظائف الدولية ٨٤,٤ في المائة (هدف فترة السنتين: ٨٦ في المائة).

(ب) زيادة الكفاءة والفعالية في عمليات حفظ السلام

٢٠٣ - تحسّن تمثيل الموظفين الدوليات العاملات في عمليات حفظ السلام والبعثات الميدانية الأخرى للأمم المتحدة تحسّناً طفيفاً، فازداد من ٢٨,٤ في المائة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى زهاء ٢٨,٩ في المائة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (هدف فترة السنتين: ٢٣ في المائة). بيد أن التحديات المتعلقة بتوظيف النساء واستبقائهن في العمليات الميدانية لا تزال قائمة، ولا سيما في المستويات العليا. وتواصل الإدارة العمل من أجل زيادة عدد المرشحات اللائي يوظّفن في رتبة مد-١ ومد-٢ عن طريق مبادرة قائمة المؤهلات المرشحات لشغل المناصب العليا. وقد هيأت استراتيجية الأمين العام لتكافؤ الجنسين على نطاق المنظومة، التي بدأ العمل بها في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بيئة مواتية لتحسين التمثيل الجنساني في الميدان. وتعمل شعبة الموظفين الميدانيين بالتعاون الوثيق مع شركائها وعملائها لتفعيل الاستراتيجية. فعلى سبيل المثال، تعمل الشعبة على وضع حملة توعية من أجل عرض عمل الموظفين المدنيين في عمليات حفظ السلام وإزالة الغموض الذي يكتنفه على النحو الموصى به في استراتيجية الأمين العام. وخلال فترة السنتين، حافظت الإدارة على معدّل مدّته ثلاثة أشهر (هدف فترة السنتين: ٣ أشهر) (اعتباراً من تاريخ استلام الطلبات المصدق عليها من البعثة وحتى موافقة الإدارة عليها) لتجهيز الطلبات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات.



(ج) تحسين توقيت الرد على ادعاءات سوء السلوك ومتابعتها

٢٠٤ - سُجِّلَت الادعاءات في نظام تتبع سوء السلوك في غضون ٧ أيام من تسلمها (هدف فترة السنتين: ٧ أيام). وفي الحالات القليلة التي حدث فيها تأخير طفيف، قُدِّمَت البعثات تبريرا واضحا لذلك. وأُحيلت الادعاءات إلى التحقيق، حسب الاقتضاء، في غضون ثلاثة أيام (هدف فترة السنتين: ٣ أيام).

(د) زيادة التدابير الرامية إلى منع سوء السلوك الجسيم

٢٠٥ - يستمر تعزيز الجهود المبذولة لمنع سوء السلوك وتؤكد التقارير الفصلية وجود أنشطة جارية لتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وبدأ تنفيذ برنامج التعلم الإلكتروني بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في جميع البعثات الميدانية في نهاية عام ٢٠١٦، وأصبحت المشاركة فيه إلزامية لجميع موظفي الأمانة العامة في أيار/مايو ٢٠١٧.

## البرنامج الفرعي ٦

### خدمات الدعم المتكامل

(أ) الانتهاء في الوقت المناسب من التخطيط للبعثات الميدانية ونشرها سريعا وإنشائها استجابة للولايات الصادرة عن مجلس الأمن

٢٠٦ - استُعرضت العقود الإطارية وجرى تحديثها لضمان تقديم المعدات اللوجستية القادرة على دعم نشر أفرقة بدء عمليات النشر الأولية للقوات وأفراد الشرطة في البعثات الميدانية، عند الاقتضاء، لمدة ٣٦٥ يوما، بما في ذلك مبالغ قصوى لا يجوز تجاوزها، فضلا عن صيانة طائرة عريضة واحدة لضمان مزيد من الفعالية والكفاءة في النشر الاستراتيجي للقوات. وجرى نقل بعثتين هما بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي من بعثتين سابقتين (بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، على التوالي) دون الحاجة إلى الدعم التقليدي المقدم في مرحلة بدء التشغيل. فبعثة التحقق، التي شرعت بتنفيذ أنشطتها فورا بعد إنجاز ولاية بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، بدأت عملها بنشر المراقبين الذين رُوِّدوا بالمعدات اللازمة للقيام بعملهم. بيد أنه دعما لبدء تشغيل بعثة التحقق، قُدِّمَت العناصر التمكينية اللازمة من خلال التوقيع على طلبات توريد واستقدام الدعم في غضون ٩٠ يوما (هدف فترة السنتين: ٩٠ يوما) من بدء الولاية التي حددها مجلس الأمن. وواصلت شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعزيز الشبكة الواسعة النطاق من أجل توفير الاتصالات بالصوت والصورة وإمكانية نقل البيانات في البعثات الميدانية على نحو يتسم بالموثوقية والكفاءة، وواصلت تحسين قدرتها على النشر السريع ليتم ذلك في غضون ٢٠ ساعة من وصول المعدات إلى البعثة (هدف فترة السنتين: ٢٠ ساعة). وساعدت الشعبة أيضا في التقييم الفني لطلبات تقديم العروض، واستعراض استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونموذج الدعم، وأنشطة الشراء الأخرى وفي تيسير خدمات عالية الدقة ونظم المعلومات الجغرافية لكل من بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

(ب) زيادة كفاءة وفعالية عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة التي تدعمها إدارة الدعم الميداني

٢٠٧ - زودت الشعبة جميع البعثات بشبكة واسعة النطاق تعمل بنسبة ٩٩,٨ في المائة من الوقت (هدف فترة السنتين: ٩٩,٨ في المائة). وظلت العقود الإطارية في جميع فئات دعم عمليات حفظ السلام صالحة وسارية على مدى ٣٦٥ يوما في السنة (الهدف لفترة السنتين: ٣٦٥ يوما).

## باء - بعثات حفظ السلام

### ١ - هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة

(أ) إيلاغ مجلس الأمن في الوقت المناسب بحالات عدم الامتثال لقراراته

٢٠٨ - قدّمت هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة تقييمات إقليمية إلى مقر الأمم المتحدة بشأن نطاق المستجدات الإقليمية فيما يخص الأطراف الخمسة في النزاع العربي الإسرائيلي في إطار ولايتها. ومكّنت المشاركة الإقليمية على المستوى الاستراتيجي لرئيس البعثة ورئيس الأركان، إلى جانب مهام الاتصال العادية التي تؤديها مكاتب الاتصال التابعة للهيئة في مصر وإسرائيل والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية، من إجراء تقييمات للديناميات والمستجدات الحالية والمتوقعة التي تؤثر في ولايتها وعززت الإلمام بالحالة لدى إدارة عمليات حفظ السلام وبعثات حفظ السلام وشركائها في المنطقة. وأسهم كل من فريق المراقبين في الجولان وفريق المراقبين في لبنان في التقييمات ونفذاً أنشطة عملانية، وقدّما التقارير دعماً لتنفيذ ولايتي قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ومع استمرار العودة التدريجية للقوات التابعة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك إلى المواقع التي كانت قد انسحبت منها مؤقتاً، زاد فريق المراقبين في الجولان أنشطته العملانية من مراكز المراقبة المؤقتة في جبل الشيخ، بحسب ما تسمح به الظروف.

### ٢ - فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان

(أ) وجود مراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة في مراكز ميدانية مقامة على جانبي خط المراقبة لرصد انتهاكات وقف إطلاق النار

٢٠٩ - نشر فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان مراقبين عسكريين في سبعة مراكز ميدانية مقامة في منطقتي كشمير الخاضعة للإدارة الباكستانية وبنجاب في باكستان، وفي ثلاثة مراكز ميدانية في منطقة كشمير الخاضعة للإدارة الهندية، وذلك لرصد وقف إطلاق النار على طول خط الفصل. ونفذ فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان ٨٠٠ مهمة عملانية، من بينها ٧٢ تحقيقاً و ٤٠٨ عملية استطلاع وأنشأ ٣٢٢ مركز مراقبة مؤقتاً. وجرى الاضطلاع بجميع الأنشطة التنفيذية في منطقة كشمير الخاضعة للإدارة الباكستانية. وإضافة إلى ذلك، قامت البعثة بما مجموعه ١٩٢ رحلة ميدانية على جانبي خط وقف إطلاق النار. وظلت العمليات التي يضطلع بها فريق المراقبين في الجانب الهندي من خط وقف إطلاق النار مقتصرة على التحركات والاتصالات الإدارية بسبب الموقف الرسمي المتخذ منذ أمد طويل والمتمثل في عدم تعاون الحكومة المضيفة.

(ب) تنفيذ أعمال الدوريات والتفتيش والتحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار بفعالية وكفاءة

٢١٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حقق الفريق — ١١٥ ادعاء بانتهاك وقف إطلاق النار قدمها الجيش الباكستاني. ولم يتقدم الجيش الهندي إلى البعثة بأي ادعاء بانتهاك وقف إطلاق النار. وتمت مشاركة تقارير جميع التحقيقات مع مقر الأمم المتحدة في الوقت المناسب، وتم أيضا تبادل الآراء بشأن انتهاكات وقف إطلاق النار المزعومة مع الطرفين.

## الباب ٦

### استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

#### أبرز نتائج البرنامج

خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، واصل مكتب شؤون الفضاء الخارجي تعزيز التعاون الدولي في تسخير الفضاء الخارجي لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية. وواصل المكتب تقديم الدعم للأعمال التحضيرية للجزء الخاص من اجتماعات لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية المكرس للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لمؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية (اليونيسبيس+٥٠)، الذي سيعقد في فيينا في حزيران/يونيه ٢٠١٨، والذي يهدف إلى العمل مع جميع أصحاب المصلحة بغية وضع مفهوم جديد لإدارة الفضاء يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويستند إلى استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية. وواء المكتب أنشطته لدعم أهداف ونتائج الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين، ووضع مبادرات جديدة في هذا الصدد، ومن بينها الشراكة العالمية بشأن تسخير الفضاء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومبادرتي "نموذج تسخير الفضاء لأغراض التنمية ومجموعة الحلول الفضائية"، ومبادرة "الفضاء من أجل المرأة". وبالإضافة إلى ذلك، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عُيّن أول بطل من أبطال الأمم المتحدة للفضاء. وشملت الأمور البارزة الأخرى المساعدة القانونية التقنية المقدمة للدول الأعضاء بشأن تسجيل الأجسام الفضائية، وقد أدت إلى تقديم خمس دول إخطارات عند إنشاء سجلاتها الوطنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجّل لدى الأمين العام ٥٧٠ جسم فضائي مشغّل. وإضافة إلى ذلك، وردت ثمانية تصديقات على معاهدات الأمم المتحدة ذات الصلة بالفضاء. ومن خلال تنفيذ شراكات مبتكرة مع مقدمي خدمات البيانات والحلول الفضائية من القطاعين العام والخاص، أتاح المكتب فرصا جديدة للبلدان ومنها البلدان النامية، لاستكشاف هذه الحلول والحصول عليها واستخدامها للتعامل مع التزاماتها العالمية الحاسمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، والحد من مخاطر الكوارث، والتكيف مع تغير المناخ. وعُزز التعاون مع مكتب شؤون نزع السلاح، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)، ومنظمة الطيران المدني الدولي، وكذلك مع العديد من الكيانات ذات الصلة بالفضاء.

#### التحديات والدروس المستفادة

ألقي العدد الكبير من المبادرات العالمية والإقليمية الرامية إلى تقديم الدعم للبلدان في تنفيذ الخطط العالمية، والتي تُنفذ الكثير منها من داخل منظومة الأمم المتحدة أو بالتعاون مع الكيانات

التابعة لها، عبئا جديدا على موارد المكتب فيما يخص إسهامه بالشكل المناسب في أهم هذه المبادرات من حيث استخدام الحلول المستمدة من الفضاء. ويحدد المكتب أولويات تدخلاته ويرّجح لزيادة التنسيق بين الوكالات لضمان استفادة البلدان من تطبيق التكنولوجيات الفضائية. وواجه المكتب تحديات أخرى، من بينها ضرورة تأجيل بعض الأنشطة (بعثات استشارية تقنية وحلقات عمل) نظرا للطلبات المقدمة من البلدان المضيفة/الكيانات، وعدم القدرة على إبرام اتفاقات مع البلد المضيف أو الافتقار إلى ما يكفي من الموارد البشرية للاضطلاع بهذه الأنشطة. وشملت التحديات العملية التي اعترضت تنفيذ برنامج عمله، ولا سيما في بداية فترة السنتين، التعديلات التي لزم إدخالها على العمليات اليومية وتسلسل سير العمل بسبب نشر نظام أوموجا، النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد، الأمر الذي أدى إلى انطلاقة أبطأ عند التنفيذ.

٢١١ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ٩٩ في المائة من النواتج المقررة الممكن قياسها البالغ عددها ٣٦٠ ناتجا، مقابل تنفيذ ١٠٠ في المائة منها في فترة السنتين السابقة. وانخفض عدد النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة من ١١ ناتجا في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى ناتج واحد في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٢١٢ - ويمكن الاطلاع في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/6 (Sect. 6)) على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة.

### برنامج العمل

(أ) زيادة فهم المجتمع الدولي للنظام القانوني الذي وضعته الأمم المتحدة لتنظيم أنشطة الفضاء الخارجي وقبوله وتنفيذه

٢١٣ - أسهم البرنامج بنشاط في الجهود التي تبذلها لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولجنتها الفرعية القانونية في تعزيز تنفيذ معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي، ونفذ أنشطة بناء القدرات من أجل تعزيز فهم قانون الفضاء، وقدم المساعدة القانونية التقنية إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها. ووردت من ثلاث دول أعضاء ثمانية تصديقات/انضمامات إلى المعاهدات. وقدم المكتب دعما نشطا للدول الأعضاء في تسجيل الأجسام الفضائية، وهو ما أدى إلى تقديم خمس دول إخطارات عند إنشاء سجلاتها الوطنية. فقد وردت ست إخطارات من خمس دول أعضاء وفقا لمعاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى (معاهدة الفضاء الخارجي)، واتفاق إنقاذ الملاحين الفضائيين وإعادة الملاحين الفضائيين ورد الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي (اتفاق الإنقاذ). وواصلت ٤٤ دولة عضو ومنظمة حكومية دولية واحدة تقديم المعلومات وفقا لاتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي (اتفاقية التسجيل)، وقراري الجمعية العامة ١٧٢١ بء (د-١٦) و ١٠١/٦٢، مما أدى إلى تسجيل ٦٥٠ جسما فضائيا (٥٧٠ جسما مشغلا و ٨٠ جسما غير مشغّل). وفي المجموع، اتخذت ٢١ دولة إجراءات وحصلت ٧ بلدان على الدعم لبناء قدراتها في مجال قانون الفضاء، مما رفع العدد الإجمالي للإجراءات إلى ٨٥ إجراء مقارنة بالهدف البالغ ٧١ إجراء وعدد البلدان إلى ٤٩ بلدا مقارنة بالهدف البالغ ٥٠ بلدا.

(ب) تعزيز قدرات البلدان، بما في ذلك البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في مجال استخدام علوم وتكنولوجيا الفضاء والتطبيقات ذات الصلة، بما في ذلك النظم العالمية للسواتل المخصصة للملاحة، لا سيما في المجالات المتصلة بالتنمية المستدامة

٢١٤ - قدّم البرنامج الدعم إلى ثلاثة بلدان إضافية، مع الاستمرار بإتاحة المزيد من الفرص للبلدان التي تلقت الدعم في الماضي. وأدّت هذه الأنشطة إلى زيادة الوعي ووسّرت تبادل المعارف فيما يخص تطبيقات تكنولوجيا الفضاء في مجالات مثل الحد من مخاطر الكوارث، وتكنولوجيا ارتياد البشر للفضاء، والحفاظ على النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، والتكيف مع آثار تغير المناخ، وكلها عوامل تدخل في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وشمل الدعم أيضا إتاحة الفرص للباحثين من البلدان النامية لإجراء تجارب علمية في المشاريع المعنية بأجهزة محاكاة انعدام الجاذبية (اختبارات "برج السقوط الحر") وتصميم السواتل الصغيرة وبنائها ونشرها وتشغيلها، بما في ذلك تلك التي سُتطلق من محطة الفضاء الدولية، مثل ساتل KiboCube، الذي طوّره فريق من جامعة نيروبي وسلّمه إلى الوكالة اليابانية لاستكشاف الفضاء الجوي لنشره في أوائل عام ٢٠١٨. وارتفع مجموع البلدان التي تتلقى التدريب والدعم في استخدام علوم وتكنولوجيا الفضاء ليلغ ٦٦ و ٥٨ بلدا على التوالي، بالمقارنة مع الأهداف ذات الصلة لفترة السنتين وهي ٦٢ و ٥٩ بلدا. وإضافة إلى ذلك، شاركت ٣٤ دولة وكيانا في أنشطة ترمي إلى كفالة التوافق والتشغيل المتبادل في خدمات تحديد المواقع والملاحة والتوقيت استنادا إلى المعلومات الفضائية، مما رفع مجموع عدد الدول والكيانات التي تضطلع بأنشطة من هذا النوع إلى ٥٨ (هدف فترة السنتين: ٢٨).

(ج) زيادة الاتساق والتآزر في الأعمال المتعلقة بالفضاء التي تقوم بها كيانات منظومة الأمم المتحدة والكيانات الدولية ذات الصلة بالفضاء في مجال استخدام علوم وتكنولوجيا الفضاء والتطبيقات ذات الصلة كأدوات للنهوض بالتنمية البشرية وزيادة تنمية القدرات عموما

٢١٥ - عزّز عمل المكتب النشاط مع منظمة الطيران المدني الدولي في سلسلة من الندوات المشتركة الحوار بين أصحاب المصلحة في ميدان الفضاء الجوي والفضاء الخارجي. وأفصى التعاون مع مكتب شؤون نزع السلاح إلى حلقة نقاش مشتركة في اللجنتين الأولى والرابعة للجمعية العامة، وأسفر العمل مع مكتب شؤون نزع السلاح ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عن صدور تقرير خاص عن تنفيذ تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. ويقوم المكتب أيضا بتنفيذ اتفاقات التعاون مع السلطات الحكومية والكيانات (بما في ذلك إدارة الفضاء الوطنية الصينية ومكتب جائزة الأمير سلطان بن عبد العزيز العالمية للمياه وجامعة بون)، ومع كيانات الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث)، ومع القطاع الخاص (شركة DigitalGlobe وشركة Sierra Nevada Corporation) بغية زيادة استفادة الدول الأعضاء من البيانات والمعلومات والمنتجات والخدمات الفضائية. وتهدف هذه الترتيبات المبتكرة إلى تيسير اكتشاف واستخدام الموارد الفضائية المجانية أو على أساس استرداد التكلفة، بما في ذلك من جانب البلدان النامية، دعما لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وفي المجموع، نفّذ المكتب ٢٥ نشاطا خلال فترة السنتين، ليلغ عدد الأنشطة الإجمالي ٥٧ (هدف فترة السنتين: ٣٨).

(د) زيادة فهم البلدان والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية لسبل الحصول على كافة أنواع المعلومات الفضائية وتطوير قدرتها على استخدامها دعماً لكامل مراحل دورة إدارة الكوارث، وزيادة قبولها لتلك السبل والتزامها بها

٢١٦ - واصل البرنامج تقديم التوجيهات العلمية والتقنية وتقديم الخدمات الاستشارية دعماً للاستراتيجيات الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث ولتنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. وأسفرت الجهود التي بذلها المكتب عن إنشاء ثلاثة مكاتب دعم إقليمية تابعة لبرنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ، في وكالة الفضاء المكسيكية، وفي قاعدة بيانات الموارد العالمية - أريندال (مركز يقع في النرويج ويتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة)، وفي جامعة بون. ونقذ المكتب أيضاً أنشطة لبناء القدرات محددة الهدف على الصعيد الإقليمي من خلال أنشطة التدريب والتوعية وحلقات العمل واجتماعات الخبراء. وصادف عام ٢٠١٦ الذكرى السنوية العاشرة على إنشاء برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ. وجرى الاحتفال بهذه المحطة التاريخية في مؤتمر الذكرى السنوية العاشرة للبرنامج الذي سلط الضوء على الإنجازات التي حققها. وقدّم المكتب الدعم لـ ٤٠ بلداً (هدف فترة السنتين: ٤٢) عن طريق توفير خدمات المشورة التقنية والدعم المستمر لزيادة استخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث من جانب الجهات صاحبة المصلحة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتلقى بلدان المساعدة وأُتيحت خمس خدمات إضافية عبر بوابة معارف برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ، وبذلك يبلغ العدد الإجمالي للخدمات المقدمة خلال فترة السنتين ٢٣ خدمة (هدف فترة السنتين: ٢٢).

## الباب ٨

### الشؤون القانونية

#### أبرز نتائج البرنامج

واصل مكتب الشؤون القانونية تقديم المشورة القانونية بشأن المسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين والعدالة الانتقالية، وتقديم المشورة القانونية بشأن النظام الداخلي لأجهزة الأمم المتحدة الرئيسية والفرعية وبشأن الدفاع عن امتيازات وحصانات موظفي الأمم المتحدة ومبانيها على الصعيد العالمي. وقدّم المكتب المشورة والمساعدة القانونية على نطاق واسع للإدارات والمكاتب المختلفة، وكذلك للصناديق والبرامج وبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، بما في ذلك تقديم الدعم القانوني للجهود المبذولة على نطاق المنظومة لتعزيز عمل المنظمة في منع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وواصل المكتب من خلال شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار الإسهام في تنفيذ وتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقي التنفيذ المتصلين بها على نحو فعال عن طريق توفير المعلومات وإسداء المشورة وتقديم المساعدة للدول والمنظمات الحكومية الدولية والكيانات الأخرى. ونتيجة لذلك ازداد عدد الدول الأطراف في الاتفاقية واتفاقي التنفيذ من ٣٩٦ دولة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ إلى ٤٠٥ دولة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

ونظّم المكتب ١١٥ نشاطاً مشتركاً (بما في ذلك من خلال مركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ)، من بينها اجتماعات الخبراء وحلقات دراسية ومؤتمرات والمشاركة في الأفرقة العاملة وفي الجلسات العامة لمجالس إدارة المنظمات الأخرى ودورات تعليمية. وعلاوة على ذلك، أجرى المكتب، في كل سنة من فترة السنتين، دورة دراسية إقليمية في مجال القانون الدولي في ثلاث مناطق هي: أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقبل عام ٢٠١٦، لم يكن ممكناً عقد دورات تدريبية في المناطق الثلاث في سنة واحدة، لأنه لم يكن ممكناً عقد أكثر من دورتين في العام نفسه.

### التحديات والدروس المستفادة

سلّط تقرير الاستعراض المستقل للاستغلال والانتهاك الجنسين من جانب القوات الدولية لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى الضوء على سلسلة من التحديات التي تواجهها المنظمة فيما يتعلق بالتصدي لأعمال الاستغلال والانتهاك الجنسين، سواء من جانب موظفي الأمم المتحدة أو من قبل قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة تعمل في إطار ولاية صادرة عن الأمم المتحدة. وكان من بين التوصيات أن تعتمد الأمم المتحدة "نُهجاً في منح الحصانة يفترض تعاون موظفي الأمم المتحدة ومشاركتهم الفعالة في إجراءات المساءلة". ورداً على ذلك، اتخذ المكتب سلسلة من الخطوات العملية للحد من الوقت الذي يستغرقه الرد على الطلبات المتصلة بحصانة موظفي الأمم المتحدة وبمحفوظات الأمم المتحدة، وأعد سياسة موحدة على نطاق المنظومة لتحقيق التوازن بين اعتبارات السرية والمساءلة عند التعاون مع السلطات الوطنية في حالات الاستغلال والانتهاك الجنسين.

٢١٧ - تستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ نسبة ٩١ في المائة من ٢٠٠٦ نواتج مقررته يمكن قياسها في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، مقابل تنفيذ نسبة ٩٠ في المائة من النواتج في فترة السنتين السابقة. وانخفض عدد النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة من ٢٤ ناتجاً في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى ٨ نواتج في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٢١٨ - ويمكن الاطلاع في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/6 (Sect. 8)) و (A/70/6 (Sect. 8)/Corr.1) على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة.

### التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) زيادة الالتزام بمواعيد تقلص الوثائق

٢١٩ - قدم المكتب ٩٥ في المائة من الوثائق ضمن المهل المحددة (هدف فترة السنتين: ٩٥ في المائة). وقد أولى المكتب تنفيذ هذا المؤشر من مؤشرات الأداء اهتماماً خاصاً، وبوجه عام حقق المكتب الهدف المحدد وتجاوزته في السنوات الأخيرة.

(ب) تعزيز التنسيق في عمل المستشارين القانونيين وموظفي الاتصال للشؤون القانونية التابعين لمنظومة الأمم المتحدة

٢٢٠ - عُقدت الاجتماعات الست كلها التي كان المكتب قد قرر عقدها خلال فترة السنتين. وكانت نسبة الحضور جيدة فيها وكان رد الفعل والمتابعة إيجابيين. وتتيح الاجتماعات للمستشارين القانونيين من

طائفة من مجالات العمل ومختلف المنظمات تبادل أفضل الخبرات والحصول على معلومات بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك لولاياتهم القانونية. وتتيح هذه الاجتماعات الفرصة للمكتب لاطلاع الممثلين القانونيين من الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج والعمليات الميدانية على المسائل ذات الأهمية المتنامية والاهتمام المشترك. وفي الفترة قيد الاستعراض، أُثير عدد من المسائل الهامة، وكانت الاجتماعات منتديات أُتيحت في الوقت المناسب للمناقشة وتبادل الدروس المستفادة بشأن بعض أهم المسائل القانونية التي تناولها المكتب بالتعاون مع مستشارين قانونيين من مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة سواء في المقر أو في الميدان.

## البرنامج الفرعي ١

### تقديم الخدمات القانونية لمنظومة الأمم المتحدة ككل

(أ) عمل أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية والفرعية بفعالية وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك النظام القانوني للأمم المتحدة، ودعم آليات العدالة الدولية وفقا للولايات الصادرة

٢٢١ - واصل مكتب المستشار القانوني الوفاء بمسؤولياته فبلغ أهداف الأداء وغالبا ما تجاوزها. ويقدر أنه في حوالي ٩٨ في المائة من الحالات (هدف فترة السنتين: ٩٨ في المائة)، تمكن المكتب من تلبية طلبات الحصول على المشورة في الوقت المناسب، فلم يسد المشورة بمراعاة الإطار القانوني فحسب، بل راعى أيضا أن تكون هذه المشورة عملية وقابلة للتنفيذ، مما ييسر عمليات المنظمة. وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، قدّم مكتب المستشار القانوني المشورة والمساعدة القانونيتين على نطاق واسع إلى مختلف إدارات ومكاتب الأمم المتحدة، بما في ذلك صناديقها وبرامجها وإلى كيانات أخرى، فضلا عن صياغة الصكوك القانونية اللازمة لعملياتها أو المساعدة في التفاوض بشأنها. وشمل ذلك تقديم المشورة بشأن صياغة وتوقيع ٢٤٠ اتفاقا من اتفاقات البلد المضيف لكيانات الأمانة العامة والصناديق والبرامج، وصياغة اتفاقات انتقالية والمساعدة في التفاوض بشأنها مع ثلاثة من الدول الأعضاء لتيسير عمليات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وصياغة اتفاق مركز البعثة لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي والمساعدة في التفاوض بشأنه.

## البرنامج الفرعي ٢

### الخدمات القانونية العامة المقدمة إلى أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها

(أ) توفير أقصى قدر من الحماية للمصالح القانونية للمنظمة

٢٢٢ - خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، لم تسجل حالات لم تحترم فيها امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، إلا إذا قررت المنظمة نفسها التنازل عنها.

(ب) تقليل المسؤوليات القانونية التي تتحملها المنظمة إلى أدنى حد

٢٢٣ - خلال فترة السنتين، جرت تسوية مطالبات بقيمة ١٨٣,٤ مليون دولار قُدمت ضد المنظمة لقاء مبلغ قدره ١١,٣ مليون دولار، أي بتخفيض المسؤولية القانونية للأمم المتحدة بقيمة ١٧٢,١ مليون دولار عن المبالغ المطالبة بها أصلا. وبالتالي، نتيجة للتمثيل القانوني الذي وفّره شعبة الشؤون القانونية العامة، حُقِّضت الالتزامات الفعلية للأمم المتحدة بنسبة ٩٣,٨ في المائة، وبلغت النسبة المئوية للالتزامات الفعلية التي تحملتها المنظمة ٦,٢ في المائة من المبالغ المطالب بها في أول الأمر (هدف فترة السنتين:



٣٥ في المائة). وإضافة إلى ذلك، ونتيجة لنجاح استئناف الأحكام الصادرة عن محكمة الأمم المتحدة للمنازعات عن طريق شعبة الشؤون القانونية العامة خلال فترة السنتين، خفضت محكمة الأمم المتحدة لاستئناف مسؤولية المنظمة بأكثر من ٢٠٧ مليون دولار.

### البرنامج الفرعي ٣ التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه

(أ) إحراز تقدم في صياغة الصكوك القانونية

٢٢٤ - واصلت شعبة التدوين تقديم الدعم الفني لعدد من الهيئات القانونية، من بينها اللجنة السادسة ولجنة القانون الدولي. وفي عام ٢٠١٦، اعتمدت اللجنة مشاريع المواد المتعلقة بحماية الأشخاص في حالات الكوارث، وفي القراءة الأولى كل من مشاريع المبادئ التوجيهية المتعلقة بتحديد القانون الدولي العربي ومشاريع الاستنتاجات المتعلقة بالاتفاقات اللاحقة والممارسة اللاحقة فيما يتعلق بتفسير المعاهدات. وفي عام ٢٠١٧، اعتمدت اللجنة مشاريع المواد المتعلقة بالجرائم ضد الإنسانية في القراءة الأولى. وخلال فترة السنتين أُحرز تقدم متواضع في الصكوك المتعلقة بسبعة مواضيع أخرى في برنامج عمل اللجنة. وأحرزت اللجنة السادسة أيضا تقدما متواضعا في الصك المتعلق بمسؤولية الدول، وواصلت النظر في الصكوك المتصلة بشمالية بنود أخرى مدرجة في جدول أعمالها، بما في ذلك الاتفاقية الشاملة المقترحة بشأن الإرهاب الدولي. وأسهمت الشعبة في هذا العمل من خلال إجراء بحوث بشأن مختلف المواضيع، وإعداد الدراسات التحليلية وورقات المعلومات الأساسية والعديد من الوثائق التداولية، وكذلك من خلال توفير المشورة القانونية المتخصصة، مما أدى إلى إحراز تقدم أكبر فيما نسبته ٥٧ في المائة من الصكوك القانونية قيد الإعداد (هدف فترة السنتين: ٥٠ في المائة).

(ب) زيادة الإلمام بالقانون الدولي وتحسين فهمه

٢٢٥ - واصلت شعبة التدوين تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، وأجرت الشعبة للمرة الأولى دورات دراسية إقليمية في مجال القانون الدولي في المناطق الثلاث، وهي أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في سنة تقويمية واحدة، في كل من ٢٠١٦ و ٢٠١٧، وبذلك حققت الهدف المنشود وهو ١٠٠ في المائة (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وإضافة إلى ذلك، قدمت الشعبة المشورة والدعم إلى المعهد الأفريقي للقانون الدولي من أجل تنظيم الحلقة الدراسية للقانون الدولي للجامعات الأفريقية، الذي عقد في غانا في ٢٠١٦. وقامت الشعبة أيضا بما يلي: نشر منشورات ووثائق ومعلومات قانونية في شكل مطبوع وعلى شبكة الإنترنت لزهاء ٨٣٨ ٠٠٠ من فرادى المستخدمين النهائيين (هدف فترة السنتين: ٥٠٠ ٠٠٠)، بما في ذلك إضافة ١٠١ محاضرة إلى سلسلة المحاضرات التي تقدمها المكتبة السمعية البصرية، اطلع عليها أكثر من ٤٢٠ ٠٠٠ من فرادى المستخدمين النهائيين؛ وتوزيع مواد تدريبية في نسخ مطبوعة ونسخ إلكترونية على المشاركين في دوراتها التدريبية، بدرجة رضا عام نسبتها ١٠٠ في المائة (هدف فترة السنتين: ٩٠ في المائة).

## البرنامج الفرعي ٤ قانون البحار وشؤون المحيطات

(أ) زيادة مشاركة الدول في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقي التنفيذ المتصلين بها، وتنفيذها وتطبيقها لها بفعالية

٢٢٦ - تواصل شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار الإسهام في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقي التنفيذ المتصلين بها تنفيذًا فعالًا. ونتيجة لذلك ازداد عدد الدول الأطراف في الاتفاقية واتفاقي التنفيذ من ٣٩٦ دولة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ إلى ٤٠٥ دولة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، متجاوزا الهدف المحدد لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، أودعت الدول الأطراف في نهاية فترة السنتين ما مجموعه ١٣٠ خريطة وقائمة إحدائيات في إطار الاتفاقية (الهدف لفترة السنتين: ١٢٥). وكذلك واصلت الشعبة تقديم الدعم والمساعدة الفعالين إلى لجنة حدود الجرف القاري. ونتيجة لهذه الأنشطة، بلغ عدد الطلبات التي تنظر فيها اللجنة الهدف المتوقع وهو ٣٧ طلبا (هدف فترة السنتين: ٣٧).

(ب) تعزيز التعاون والتنسيق في ما بين الجهات صاحبة المصلحة بشأن المسائل المتعلقة بالمحيطات والمناطق الساحلية

٢٢٧ - قدّمت الشعبة الدعم لـ ١٨٠ نشاطا تعاونيا (هدف فترة السنتين: ٩٥) فيما بين الدول والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك تلك تلك الرامية إلى المساهمة في التنمية المستدامة للمحيطات والبحار. وإضافة إلى ذلك، نظمت الشعبة وشاركت وأسهمت في ٧٧ نشاطا مشتركاً، بالتنسيق مع كيانات منظومة الأمم المتحدة والهيئات الأخرى، بما في ذلك من خلال شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، إلى جانب الأنشطة المزمع تنفيذها في فترة السنتين (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٢٣). وتبيّن هذه الزيادة الكبيرة في عدد الأنشطة المتوقعة، في جملة أمور، زيادة عدد الأنشطة المتصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في خطة عام ٢٠٣٠.

(ج) تعزيز فهم قانون البحار و/أو الإلمام به وبما يتصل به من أطر تشريعية وسياساتية

٢٢٨ - استنادا إلى التعليقات الواردة من الدول والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، عزّز مكتب الشؤون القانونية، خلال فترة السنتين، الفهم و/أو الإلمام بقانون البحار وما يتصل به من أطر تشريعية وسياساتية، من خلال أنشطة بناء القدرات التي اضطلعت بها شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار. وشملت أنشطة بناء القدرات هذه تنفيذ برنامج الزمالات المشترك بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيون اليابانية وإدارته، فضلا عن تقديم المساعدة إلى الدول، بناء على طلبها، وتطبيق أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقي التنفيذ وتنفيذها، ولا سيما من خلال تنظيم حلقات العمل والبرامج التدريبية. وفي المتوسط، أعرب ٨٩,٦ في المائة من المستفيدين عن ارتياحهم للمساعدة التقنية وأنشطة تنمية القدرات التي اضطلعت بها الشعبة (هدف فترة السنتين: ٧١ في المائة).

## البرنامج الفرعي ٥

### تنسيق القانون التجاري الدولي وتحديثه وتوحيده تدريجيا

(أ) إحراز تقدم فعلي نحو تحديث القانون التجاري والممارسات التجارية والحد من مواطن الشك والعقبات القانونية الناشئة عن القوانين القاصرة والمتضاربة أو عن تفسير القوانين وتطبيقها بشكل متعارض

٢٢٩ - خلال فترة السنتين، أُحرز تقدم ملحوظ نحو التحديث الفعلي للقانون التجاري مع اعتماد القانون النموذجي بشأن المعاملات المضمونة، وملحوظات عام ٢٠١٦ عن تنظيم إجراءات التحكيم (التي أعدتها الأونسيترال)، والملاحظات التقنية بشأن تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر، وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، وبدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وقد شددت شعبة القانون التجاري الدولي على تشجيع اعتماد أحدث النصوص التي وضعتها الأونسيترال واستخدامها، الأمر الذي أسفر عن اتخاذ ٢٩ إجراء تعاهديا وإجراء في التشريعات الوطنية مستمدة من نصوص الأونسيترال بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (هدف فترة السنتين: ٦٥). وتشكل القرارات القضائية والتحكيمية البالغ عددها ١٨٣ قرارا المبلغ عنها والمتخذة استنادا إلى هذه النصوص دليلا موضوعيا على استخدامهما العملي (هدف فترة السنتين: ٢٠٠). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دخل سجل الشفافية الذي تديره أمانة الأونسيترال طور التشغيل الكامل.

(ب) زيادة الوعي بمسائل القانون التجاري الدولي وفهمها والاعتماد على معايير الأونسيترال

٢٣٠ - حدثت زيادة مطردة في عدد المنشورات التي تناقش عمل الأونسيترال وفي عدد الإشارات إلى الأونسيترال وإلى عمله في قواعد البيانات القانونية. وخلال فترة السنتين، جمع ١٠٢٣ منشورا إضافيا (هدف فترة السنتين: ١٥٠) في الثبوت المرجعي للأونسيترال. وتشكل زيارات الصفحات الشبكية للأونسيترال (<http://www.uncitral.org>) طريقة مهمة وإن كانت غير مباشرة لتقييم مدى الاهتمام بالنصوص التي تضعها الأونسيترال. ومنذ استحداث سمات جديدة لوسائل التواصل الاجتماعي على موقع الأونسيترال الشبكي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وهي المدونة الصغيرة لتامبلر ولينكدان هما، ازداد متوسط عدد الزيارات اليومية للموقع الشبكي زيادة ملحوظة وبلغ ٣٨٠٢ زيارة (هدف فترة السنتين: ٤٥٠). ويتفاوت عدد الزيارات اليومية وفقا لمستوى اهتمام عامة الناس في المواضيع التي تعمل عليها الأونسيترال وتوقيت اجتماعاتها، فقد اجتذبت الأعمال الأخيرة في مجال الشفافية في التحكيم الاستثماري قدرا كبيرا من الاهتمام. ويعتبر الموقع الشبكي عموما مصدرا مهما للقانون التجاري على نطاق العالم، وهو متاح بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست.

(ج) تحسين التنسيق والتعاون في ما بين المنظمات الدولية العاملة في ميدان القانون التجاري الدولي

٢٣١ - اتخذت الوحدة المعنية بالمساعدة التقنية والتنسيق خطوات لتحديد فرص للعمل مع المنظمات الدولية والسعي إلى تحقيقها، ما أسفر عن تنفيذ ١١٥ نشاطا مشتركا (هدف فترة السنتين: ٧٥)، ومن بينها اجتماعات الخبراء، والندوات، والمؤتمرات، والمشاركة في فرق العمل وفي الجلسات العامة لمجالس إدارة منظمات أخرى تُعنى بمسائل ذات اهتمام مشترك، والإسهام في منشورات مشتركة متعلقة بالقانون

التجاري الدولي، ومقالات عن عمل الأونسيتال في الدورات المهنية، والدورات التعليمية، في جملة أمور أخرى. وواصل مركز الأونسيتال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، المنشأ في جمهورية كوريا بدعم من الحكومة، الإسهام في تحسين تنسيق الأنشطة في هذه المنطقة الواسعة.

#### (د) تحسين أداء الأونسيتال

٢٣٢ - بينت التصنيفات التي منحها أعضاء الوفود لأمانة الأونسيتال أنهم دائماً راضون عنها إلى حد كبير. غير أن قلة عدد الأجوبة التي ترد كل سنة (١٥ رداً في عام ٢٠١٦ و ٢٠١٧) قد توجي بأن أعضاء الوفود ومراقبي الدول الأعضاء لا يعتبرون أن تقييم عمل الأونسيتال في انعقاد دورات اللجنة تحديداً أمر بالغ الأهمية. وإضافة إلى ذلك، يعبر عملاء أمانة الأونسيتال عن رضاهم عموماً شفوياً من خلال تعليقات أدلوا بها خلال دورات اللجنة، وكذلك في البيانات الخطية قدّمها المندوبون إلى اللجنة السادسة وفي خطابات التقدير التي وردت بعض المرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأعرب ٨ في المائة من ممثلي الدول الأعضاء والهيئات الأخرى التي أجابت على الاستقصاء أو علقت بطريقة أخرى (الهدف لفترة السنتين: ١٠ في المائة) عن رضاها عن الخدمات المقدمة.

#### البرنامج الفرعي ٦

##### حفظ المعاهدات وتسجيلها ونشرها

(أ) تحسين سبل الاطلاع على المعاهدات المودعة لدى الأمين العام وعلى ما يتصل بها من إجراءات تعاهدية، بما في ذلك المعلومات عن حالتها، وسبل الاطلاع على المعاهدات والإجراءات التعاهدية المتصلة بها المقدمة إلى الأمانة العامة لتسجيلها ونشرها

٢٣٣ - خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، واصل قسم المعاهدات إحراز تقدم ملحوظ في تحسين إتاحة سبل الاطلاع على المعاهدات الدولية المودعة لدى الأمين العام وعلى ما يتصل بها من إجراءات تعاهدية، بما في ذلك المعلومات عن حالتها، وسبل الاطلاع على المعاهدات والإجراءات التعاهدية المتصلة بها المقدمة إلى الأمانة العامة لتسجيلها ونشرها. وفي عام ٢٠١٦، أعد مكتب الشؤون القانونية ٤٨ مجلداً من مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، وسجل ١٥٢٤ معاهدة و ١٦٠٣ إجراء تعاهدياً، وقام بتجهيز ١٩٧٠ إشعاراً بالإيداع. وفي عام ٢٠١٧، أعد المكتب ٥٢ مجلداً من مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، وسجل ٩٢٨ معاهدة و ١٠١٧ إجراء تعاهدياً، وقام بتجهيز ١٦٣٤ إشعاراً بالإيداع. وجرى الاطلاع على الموقع الشبكي لقسم المعاهدات بصورة متكررة، وبلغ متوسط عدد مشاهدات الصفحات شهرياً ٢٥٢٧٧٥ في عام ٢٠١٦، و ٢٣٢٧٤١ مشاهدة شهرياً في عام ٢٠١٧ (هدف فترة السنتين: ٣٥٠٠٠٠ مشاهدة). وقد جرى تجهيز الإجراءات التعاهدية المودعة لدى الأمين العام في غضون ١,٥ يوماً (هدف فترة السنتين: ١,٥ يوماً)؛ وتم تسجيل المعاهدات والإجراءات التعاهدية التي لا تستدعي الترجمة في غضون يوم واحد (هدف فترة السنتين: يوم واحد).

#### (ب) مشاركة الدول باستمرار في إطار المعاهدات الدولية

٢٣٤ - خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ساعد قسم المعاهدات في تعزيز مشاركة الدول في المعاهدات المودعة لدى الأمين العام من خلال تنظيم أنشطة تنمية القدرات، ومناسبتان سنويتان متعلقتان بالمعاهدات، وأربعة مناسبات خاصة متعلقة بالمعاهدات، من بينها الحفل الرفيع المستوى لفتح باب التوقيع

على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، الذي جرى في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦، وأسفر عن توقيع ١٧٥ دولة على الاتفاق. وتلقى القسم ٣ ٨٨٢ معاهدة وإجراء تعاهدا لإيداعها لدى الأمين العام وتسجيلها في عام ٢٠١٦ و ٢ ٦٩٨ في عام ٢٠١٧. ونتيجة لذلك، بلغ عدد المعاهدات والإجراءات التعاهدية الواردة ٦ ٥٧٨ (هدف فترة السنتين: ٥ ٣٦٠). وقد أسفرت المناسبات المتعلقة بالمعاهدات التي نظمها القسم في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ عن اتخاذ الدول ما مجموعه ١٧٧ إجراء تعاهديا.

(ج) تحسين إلمام الدول الأعضاء بالجوانب التقنية والقانونية للمشاركة في إطار المعاهدات المتعددة الأطراف وتسجيل المعاهدات وفهم الدول الأعضاء لتلك الجوانب

٢٣٥ - أجرى قسم المعاهدات أربع حلقات دراسية تدريبية في المقر وحلقة دراسية إقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في مكسيكو. وأظهرت نتائج الاستقصاء أن ١٠٠ في المائة من المشاركين أعربوا عن ارتياحهم إزاء الدورات التدريبية المقدمة (هدف فترة السنتين: ٧٢ في المائة). وفي إطار برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، قدم القسم حلقات دراسية عن قانون المعاهدات في الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي التي عُقدت في البلدان: في أفريقيا (أديس أبابا، شباط/فبراير ٢٠١٦ وشباط/فبراير ٢٠١٧)؛ وفي آسيا والمحيط الهادئ (بانكوك، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧)؛ وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (مونتيديو، نيسان/أبريل ٢٠١٦، وسانتياغو، نيسان/أبريل ٢٠١٧). وظل القسم يلبي عددا كبيرا من طلبات المشورة والمساعدة مقدمة من الدول، ومكاتب الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات بشأن مسائل متعلقة بالإيداع والتسجيل، فضلا عن صياغة الأحكام الختامية، وبلغ عدد هذه الطلبات في فترة السنتين ١ ٦٧٥ طلبا (هدف فترة السنتين: ١ ٦٧٥). وقدم القسم الدعم القانوني بشأن قانون المعاهدات وممارستها أثناء عمليات التفاوض المختلفة.

## الباب ٩

### الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

#### أبرز نتائج البرنامج

واصلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تقديم الدعم من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وعمليات الاستعراض الوطنية والمواضيعية التابعة له. واضطلعت الإدارة أيضا بدور الأمانة الفنية لمناقشات الدول الأعضاء بشأن تحديد موقع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل. وشمل الدعم الفني المقدم إلى العمليات الحكومية الدولية الرئيسية الأخرى تقديم الدعم لعمل الهيئات التالية: المنتدىان السنويان الأول والثاني للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنيان بمتابعة تمويل التنمية؛ والمؤتمر العالمي المعني بالنقل المستدام؛ والمؤتمر المعني بالمحيطات؛ ومنتدى الأمم المتحدة للخدمة العامة؛ والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك اللجان الفنية وهيئات الخبراء؛ والجمعية العامة، من خلال اللجنتين الثانية والثالثة. ويسّرت الإدارة أيضا عملية وضع إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة واعتماده لاحقا. وعلاوة على ذلك، قدّمت الإدارة الدعم للمفاوضات التي أسفرت عن اعتماد خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٠ واعتماد إعلان نيويورك من

أجل اللاجئين والمهاجرين. ومع التركيز على أثر التكنولوجيات الجديدة، أعدت الإدارة، بالتعاون مع الكيانات الأخرى، تقريراً عن الآثار المترتبة على الثورة التكنولوجية في أسواق العمل وتوزيع الدخل. وواصلت توفير المعلومات للعمليات الحكومية الدولية، من خلال إصدار التقارير التحليلية والفنية مثل دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم والحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم. وواصلت الإدارة أيضاً إصدار التقديرات العالمية، وصحائف الوقائع، والبحوث والتحليل بشأن المسائل الشاملة لعدة قطاعات والنهج السياساتية المتكاملة، بما فيها التوعية بسياسات التنمية الاجتماعية. وقدمت برامج تنمية القدرات التابعة للإدارة الدعم للجهود التي تبذلها البلدان لتعزيز قدراتها الوطنية في مجال المعلومات الإحصائية والمعلومات الجغرافية المكانية استعداداً للتصدي بصورة أفضل للتحديات المتعلقة بالبيانات في خطة عام ٢٠٣٠ وتعزيز الكفاءة المهنية والمساءلة والتميز في مجال التنمية المستدامة داخل القطاع العام.

### التحديات والدروس المستفادة

على الرغم من نجاح الإدارة في عملها التحليلي والدعم الذي تقدّمه إلى مختلف العمليات الحكومية الدولية، يستلزم الترابط بين أهداف التنمية المستدامة أن تعمل الإدارة مع مجموعة أوسع نطاقاً من الجهات صاحبة المصلحة وأن تعتمد أساليب جديدة لإتاحة المجال لمزيد من التعاون معها. وستواصل الإدارة العمل من أجل زيادة أوجه التآزر وتبادل المعلومات وتنسيق أنشطتها وبرامجها الجارية.

٢٣٦ - تستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ نسبة ٩٦ في المائة من ١٠٥ ٣ ناتجاً مقررًا يمكن قياسها في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، مقابل تنفيذ نسبة ٩٧ في المائة من النواتج في فترة السنتين السابقة. وارتفع عدد النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة من ٦ نواتج في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى ١٤ ناتجاً في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٢٣٧ - ويمكن الاطلاع في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/6 (Sect. 9)) على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة.

### التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل بكفاءة

٢٣٨ - استمرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تولي تنفيذ النواتج وتقديم الخدمات وتحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد خلال فترة السنتين. وبلغ المعدل الإجمالي لتنفيذ النواتج ٩٦ في المائة (هدف فترة السنتين: ٩٣ في المائة).

(ب) تحسين الالتزام بمواعيد تقديم الوثائق

٢٣٩ - كان مقررًا في عام ٢٠١٦ تقديم ٣٤٩ وثيقة رسمية لما قبل الدورة، وقُدّمت ٣٣٣ وثيقة منها في الموعد المحدد، مما أسفر عن معدل امتثال قدره ٩٥ في المائة. وكان مقررًا في عام ٢٠١٧ تقديم ٣٧٠ وثيقة رسمية لما قبل الدورة، وقُدّمت ٣٤٩ وثيقة منها في الموعد المحدد، مما أسفر عن معدل امتثال قدره ٩٤ في المائة.

المائة. وبلغ معدل الامتثال العام لمواعيد تقديم وثائق لما قبل الدورة خلال فترة السنتين نسبة ٩٥ في المائة (هدف فترة السنتين: ٩٠ في المائة).

(ج) تعزيز اتساق السياسات في مجال إدارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمانة العامة للأمم المتحدة من خلال دعم اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٢٤٠ - قدّم أعضاء اللجنة التنفيذية الموسعة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية إسهامات قيمة في متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والعمليات الحكومية الدولية الأخرى. ونسقت الإدارة مع الممثلين والكيانات المرتبطة باللجنة التنفيذية الموسعة بشأن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والاستعراضات الوطنية الطوعية، والمؤتمر المعني بالمحيطات، وآلية تيسير التكنولوجيا، وتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، وتقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية لعام ٢٠١٧. وقدّمت اللجنة التنفيذية أيضا الدعم في إنجاز المراحل الرئيسية في البيانات والإحصاءات، بما في ذلك اعتماد اللجنة الإحصائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة. وقدّمت الإدارة إحاطة إلى الدول الأعضاء في اللجنة التنفيذية التابعة للأمم العام، وطلبت دعمها لتنفيذ القرارات الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة، بناء على توجيهات اللجنة التنفيذية. وأسفرت هذه الأنشطة عن اتخاذ ٣٦ قرارا (هدف فترة السنتين: ٤٠) واعتماد ٣٢ من ورقات السياسات والتقارير والمذكرات التوجيهية وغير ذلك من المذكرات (هدف فترة السنتين: ٣٠).

(د) زيادة معرفة الجمهور بدور إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تعزيز التنمية المستدامة للجميع

٢٤١ - واصلت الإدارة إدكاء الوعي بعملها في أوساط الجمهور المستهدف، مع التركيز على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقدّمت تغطية شبكية واسعة للمؤتمرات والمناسبات والمبادرات الرئيسية، ومن بينها تعيين دعاة أهداف التنمية المستدامة؛ والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛ والمؤتمر المعني بالمحيطات؛ ومنتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات؛ ومؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والدورة الثالثة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، المعروفة باسم مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغيير المناخ؛ وإطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛ والاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن التعامل مع حركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين، بما في ذلك اعتماد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين؛ ومنتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأعادت الإدارة تصميم موقعها الشبكي من أجل تحسين اتساقه مع الموقع الشبكي الرئيسي للأمم المتحدة. وغيّرت الإدارة تسمية رسالتها الإخبارية الخارجية، وأصدرت "UN DESA Voice" لتعزيز حضور الإدارة على شبكة الإنترنت. وأدخل البث المباشر عبر موقع فيسبوك كأداة فعالة للتواصل مع الجمهور وإشراكه بشكل أوسع نطاقا. ونشرت الإدارة ٣٣٢ تقريرا إخباريا (هدف فترة السنتين: ٣٠٥)، وبلغ مجموع الزيارات إلى المواقع الشبكية للإدارة ٣٦٨ ٦٤٧ ٦٩ زيارة (هدف فترة السنتين: ٤٥ مليون زيارة). وفي فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، أنتجت الإدارة ما مجموعه ٢١٢ شريط فيديو (هدف فترة السنتين: ٨٠).

## البرنامج الفرعي ١

### دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتنسيق شؤونه

(أ) تعزيز دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تيسير ورصد التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وفي توطيد الصلات بين مناقشة السياسات العامة على الصعيد العالمي والجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف، بسبل منها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعقود برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنتدى التعاون الإنمائي.

٢٤٢ - شجعت الإدارة مشاركة أصحاب المصلحة، مع التركيز على التوازن بين الجنسين من خلال تنظيم المنتدى السنوي للشباب والمنتدى الشراكات في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وجمعت مختلف أصوات الشباب والقطاع الخاص باعتبارها عوامل رئيسية للنجاح في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وعُقد اجتماعان لأفرقة الخبراء بشأن الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تعميق النقاش عن دور الدول الأعضاء في استعراض الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين ورصدها. وعلاوة على ذلك، ومن أجل حشد استجابة منسقة قوية وفعالة وتعزيز تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بحيث تكون مراعية للمخاطر وقادرة على الصمود في وجهها، نظمت الإدارة اجتماعات وإحاطات إعلامية خاصة لمناقشة ما يلي: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لفيروس زيكا (شباط/فبراير ٢٠١٦)؛ وظاهرة النينيو (أيار/مايو ٢٠١٦)؛ والأعاصير في منطقة البحر الكاريبي (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧). وحققت الإدارة هدفها المتمثل في تعزيز دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما يتضح من زيادة مستوى المشاركة في اجتماعات المجلس (هدف فترة السنتين: مشاركة ١٥ جهة اتصال وطنية في الجزء المتعلق بأنشطة المجلس التنفيذية ومشاركة ١٢٥ من أصحاب المصلحة في منتدى التعاون الإنمائي)، بما في ذلك اجتماعات اللجنة الثانية للجمعية العامة والمجلس. وإضافة إلى ذلك، عقد المجلس الاجتماع الرفيع المستوى الخامس الذي يعقد كل سنتين لمنتدى التعاون الإنمائي، جامعا بين مختلف الجهات المعنية. وأعربت أكثرية الدول الأعضاء عن ارتياحها للدعم الذي تقدمه الإدارة وعن الخدمات التي تقدمها للعمليات الحكومية الدولية، بما في ذلك منتدى التعاون الإنمائي بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (هدف فترة السنتين: ٣٥ بياناً).

(ب) تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في توجيه هيئاته الفرعية وفي تحسين التنسيق والاتساق في أنشطة منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك تحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة داخل منظومة الأمم المتحدة

٢٤٣ - واصلت الإدارة دعم جهود المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاضطلاع بالتنسيق الشامل بين القطاعات ضمن منظومة الأمم المتحدة وتوفير التوجيه عموماً على نطاق المنظومة. وعقدت الإدارة اجتماعاً سنوياً لرؤساء اللجان الفنية وهيئات الخبراء التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقدمت التوجيه إلى أمانات الهيئات الفرعية بشأن مساهماتها في أعمال المجلس، وبصفة خاصة اختيارها الموضوع السنوي والجزء المتعلق بالتكامل (هدف فترة السنتين: ١٥ مدخلاً فنياً). وحققت الإدارة الأهداف المقترحة وهي تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال وضع عمله في طليعة أعمال التنسيق والاتساق المضطلع بها في أنشطة منظومة الأمم المتحدة (هدف فترة السنتين: قيام ٤ مؤسسات من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بإعداد خطط عمل للتنفيذ). وقد تجلّى ذلك طوال دورة أعمال المجلس



خلال فترة السنتين، التي نظر خلالها في ١٤ مسألة ذات صلة واتخذ ١٠ قرارات، مسترشداً في ذلك بإسهامات وتوصيات عديدة وردته من الهيئات الفرعية والصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة (هدف فترة السنتين: ١٤ مسألة و ١٠ قرارات/مقررات). وازداد كذلك استخدام الدول الأعضاء للعملية المبسطة والمحسنة لتقديم التقارير عن تنفيذ استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات (هدف فترة السنتين: ١٠ دول أعضاء)، فضلاً عن تزايد اهتمام المنظمات غير الحكومية بالمشاركة، على النحو المبين في ١٠٤ بيانات قدمتها (هدف فترة السنتين: ٦٥). وكذلك قدمت الإدارة الدعم للعملية المتصلة بتقارير الأمين العام بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والأعمال التحليلية التي ارتكزت عليها.

#### (ج) تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاعات

٢٤٤ - واصلت الإدارة تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاعات، بسبل منها توثيق التعاون بين المجلس ولجنة بناء السلام. وفي إطار متابعة استعراض هيكل بناء السلام، في حزيران/يونيه ٢٠١٦، نظمت الإدارة، بالتعاون مع مكتب دعم بناء السلام، اجتماعاً مشتركاً بين المجلس ولجنة بناء السلام بشأن "خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والحفاظ على السلام". وأعقب ذلك اجتماع مشترك بشأن الحالة في منطقة الساحل في حزيران/يونيه ٢٠١٧، أكد فيه على الحاجة إلى اتباع نهج إقليمي لمواجهة التحديات الإنمائية عبر الحدود وتعزيز الشراكات من خلال تحسين التنسيق والتنسيق والاتساق بين الشركاء الإنمائيين. وقدم رئيس لجنة بناء السلام إحاطة إلى المجلس خلال اجتماعات التنسيق والإدارة التي عُقدت خلال فترة السنتين (هدف فترة السنتين: ٣ اجتماعات). ويسّرت الزيارات السنوية التي قام بها الفريق الاستشاري المخصص لهايتي إلى المؤسسات المالية الدولية في واشنطن العاصمة، في أعقاب بعثته إلى هايتي في ٢٠١٧، تقديم التقرير توصياته إلى المجلس. وتضمن التقرير المقدم إلى المجلس مناقشة البعد الجنساني للعمل في مجال التعمير والتنمية بعد انتهاء النزاعات.

### البرنامج الفرعي ٢

#### السياسات الاجتماعية والتنمية

#### (أ) تعزيز الاتفاق على المستوى الحكومي الدولي

٢٤٥ - قدمت شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية الدعم في سياق الأبعاد الاجتماعية في خطة عام ٢٠٣٠. وخلال فترة السنتين، استُخدمت ٩٧ في المائة (هدف فترة السنتين: ٨٦ في المائة) من توصياتها المقترحة في صياغة قرارات الدورتين الرابعة والخمسين والخامسة والستين للجنة التنمية الاجتماعية والدورتين الحادية والسبعين والثانية والسبعين من دورات الجمعية العامة، وتضمنت جميع التقارير المقدمة إلى هذه الهيئات توصيات مراعية للفوارق بين الجنسين (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وإضافة إلى تقديم مداخلات لصياغة القرارات المتعلقة بالمسائل الاجتماعية، ومنها ما يتعلق بإعادة التفكير في التنمية الاجتماعية في العالم المعاصر، والأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتعميم مراعاة مسائل الإعاقة في مجالات التنمية، والمسائل المتعلقة بالأسرة والمسنين، أسهمت الجهود التي بذلتها الشعبة في ضوء الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في تسليط الضوء على قضايا الإعاقة في أعمال الأمم المتحدة وفي صياغة الأطر المعيارية الحاسمة من أجل التنمية، بما في ذلك الخطة الحضرية الجديدة.

(ب) زيادة المعارف والمهارات المكتسبة في مجال تنفيذ السياسات الاجتماعية على الصعيد الوطني وعلى صعيد المجتمعات المحلية بهدف تعزيز قدرات الدول الأعضاء في هذا الصدد

٢٤٦ - درّبت الشعبة ٤٦٩ موظفا وطنيا (هدف فترة السنتين: ٤٢٠) على تنفيذ السياسات الاجتماعية على الصعيدين الوطني والمحلي، وشجّعت بذلك مزيدا من التكامل في مجال التعاون التقني والأنشطة المعيارية. وشملت مجالات التركيز دعم وضع السياسات المتعلقة بكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأسر، والشباب، والشعوب الأصلية، والتعاونيات، وتعزيز آليات ومنهجيات زيادة الإدماج الاجتماعي، بما في ذلك تنفيذ خطة عمل على نطاق المنظومة من أجل تحقيق أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وبذل جهود من أجل زيادة الوعي بخطة عام ٢٠٣٠. وشملت الأنشطة ما يلي: (أ) تقديم الخدمات الاستشارية إلى الحكومات؛ و (ب) إعداد حلقات عمل تدريبية وطنية وإقليمية تنظم بالتعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني؛ و (ج) القيام بمشاريع ميدانية؛ و (د) تبادل الخبرات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة.

(ج) زيادة الوعي لدى الحكومات والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص بمسائل تحليل التنمية الاجتماعية

٢٤٧ - تحسّن إسهام الشعبة في زيادة الوعي بمسائل تحليل التنمية الاجتماعية. ولكن، نتيجة لتغير في مؤشرات شركة Webtrends التي تستخدمها الشعبة لقياس أداء مواقعها الشبكية، لم تعد تنطبق الأهداف المقررة. وبعد تعديل أداء فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ استنادا إلى المقاييس الجديدة، شهدت الشعبة زيادة قدرها ٩٠٦ في المائة في عمليات التنزيل من الموقع والزيارات في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ليبلغ عدد الزيارات ٥,٢ ملايين زيارة. وفي هذا الصدد، ظهرت زيادة في الاقتباسات الإلكترونية من المنشورين الرئيسيين للشعبة، ليبلغ عددها ٥٠٠ اقتباس لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (هدف فترة السنتين: ١٢٠ اقتباسا). وتستعد الشعبة للإسهام على نحو أكبر في زيادة الوعي بإصدار منشور رئيسي جديد في دورة الميزانية المقبلة.

### البرنامج الفرعي ٣

#### التنمية المستدامة

(أ) قيام الدول الأعضاء باستعراض فعال للتحديات الرئيسية التي تواجه التنمية المستدامة والإجراءات ذات الأولوية التي يجب اتخاذها للمضي قدما في تنفيذ النتائج المتفق عليها بشأن التنمية المستدامة وإدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، ولا سيما خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة، وجدول أعمال القرن ٢١، واتفاقها على هذه التحديات والإجراءات

٢٤٨ - واصلت شعبة التنمية المستدامة تقديم الدعم التقني والفني إلى العمليات الحكومية الدولية، بما في ذلك اللجنة الثانية للجمعية العامة، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، بما في ذلك اجتماعاته التحضيرية. وتخلل أعمال المنتديين السياسيين الرفيعة المستوى لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، اللذين كانا أول منتديين يعقدان منذ اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، استعراضات مواضيعية لفرادى أهداف التنمية المستدامة، وعرض ٦٥ دولة عضوا استعراضاتها الوطنية الطوعية. وأعدت الشعبة تقارير تجميعية

لهذه الاستعراضات الوطنية الطوعية، وحدثت مبادئ الأمين العام التوجيهية بشأن تقديم هذه الاستعراضات. وقدمت الشعبة أيضا الدعم إلى المؤتمر العالمي الأول المعني بالنقل المستدام الذي عقد في عشق أباد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، والمؤتمر المعني بالمحيطات الذي عقد في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠١٧. وتبين من مداخلات المندوبين ومعنيين رئيسيين آخرين، خلال المنتديات الحكومية الدولية ومداولات اللجنة الثانية، أنهم راضون كثيرا عن الدعم المقدم من الأمانة العامة؛ وبذلك تحقق معدل الرضا المستهدف لفترة السنتين وهو ٨٨ في المائة.

(ب) زيادة سهولة الوصول إلى المعلومات، وفهم ومعرفة الخيارات السياسية والتدابير العملية والإجراءات الملموسة اللازمة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك من أجل اعتماد وتنفيذ نهج التنمية المستدامة على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي

٢٤٩ - تواصل النجاح في استخدام الموقع الشبكي للشعبة كمستودع للمعلومات، وكآلية للتشجيع على إقامة الشراكات بين الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى وعلى تعهد هذه الدول والجهات طوعا بالتزامات، وتسجيل هذه الشراكات والالتزامات. وتلقى المؤتمر المعني بالمحيطات ما عدده ١٤١٦ تعليقا طوعيا من جميع مجموعات الجهات المعنية؛ بينما قدمت الدول الأعضاء ما عدده ٦٩٢ إسهاما، تعلق ٦١٦ إسهاما منها بالمؤتمر المعني بالمحيطات. وبذلك يكون الهدف العام، وهو ٥٠ إسهاما، قد تم تجاوزه بكثير. ويشكل الموقع الشبكي المنبر الإعلامي الرئيسي لخطة عام ٢٠٣٠، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وآلية تيسير التكنولوجيا، وإطار الشراكات للدول الجزرية الصغيرة النامية، والفريق الرفيع المستوى المعني بالمياه، ولقاء الشركاء لاستعراض الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين والالتزامات الطوعية. وسُجل نحو ٨,٢ ملايين زيارة للصفحة الإلكترونية للشعبة (هدف فترة السنتين: ٥,٥ ملايين). وتواصلت زيادة استخدام وسائط التواصل الاجتماعي خلال فترة السنتين (٢٠١٦-٢٠١٧).

(ج) تعزيز قدرة البلدان النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والأطر والبرامج دعماً للتنمية المستدامة، بما في ذلك متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مع التركيز بشكل خاص على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٢٥٠ - دعمت الشعبة مشاركة ٦٥ بلدا في آلية الاستعراضات الوطنية الطوعية في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وإضافة إلى ذلك، واصلت الشعبة تقديم المساعدة التقنية والفنية إلى البلدان النامية في مجال بناء القدرات، بما في ذلك تنظيم حلقات عمل مواضيعية تتعلق بالنقل المستدام، والمياه والصرف الصحي، والعواصف الرملية والترايبية، وتغير المناخ، والتعبئة لتسخير الشراكات في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ووفّرت الشعبة التمويل لمشاركة أكثر من ١١٠٠ مشارك (شكلت النساء نسبة تفوق ٣٠ في المائة منهم) ليحضروا حلقات العمل المواضيعية، والمؤتمرات، والمناسبات المنظمة لبناء القدرات (هدف فترة السنتين: ٢٧٠ مشاركا). وواصلت الشعبة أيضا تقديم الخدمات الاستشارية إلى البلدان النامية فيما يتعلق بدمج مسألة التنمية المستدامة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما يشمل الآليات المؤسسية والرصد والإبلاغ.

(د) تعزيز الصلة بين العلم والسياسة العامة في اتخاذ القرارات على جميع المستويات

٢٥١ - نسّقت الشعبة عملية إعداد التقرير عن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام ٢٠١٦، وقدمت الدعم للفريق المؤلف من ١٥ عالما المكلف بصياغة الإصدار المقبل من التقرير المقرر أن يصدر في عام ٢٠١٩. وحظي التقرير بتعليقات إيجابية من دول أعضاء وأفراد من الأوساط العلمية بلغ عددها ١٠٠ تعليق (هدف فترة السنتين: ٩٥ تعليقا إيجابيا). وقدمت الشعبة الدعم أيضا إلى الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بآلية تيسير التكنولوجيا، ونظّمت المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وقدمت الدعم أيضا إلى الاجتماعات السنوية للفريق المؤلف من ١٠ أعضاء لدعم آلية تيسير التكنولوجيا. وبدأ العمل أيضا على إنشاء محفل إلكتروني بشأن الابتكار يتضمن معلومات عن المبادرات القائمة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. وتلقت الشعبة تعليقات إيجابية من الدول الأعضاء للمشاركة بشأن الدعم المقدم خلال فترة السنتين بلغ عددها ٨٠ في المائة من التعليقات (هدف فترة السنتين: ٧٣ في المائة).

#### البرنامج الفرعي ٤

##### الإحصاءات

(أ) تعزيز نظم الإحصاءات والمعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي من خلال زيادة المشاركة النشطة للبلدان وزيادة التعاون فيما بين المنظمات الدولية، بما في ذلك إحراز تقدم في مواءمة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وتبسيطها

٢٥٢ - عززت شعبة الإحصاءات نظم الإحصاءات والمعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي عن طريق تشجيع مشاركة نحو ٦٩٥ فردا من الخبراء الإحصائيين ومن الخبراء في مجال المعلومات الجغرافية المكانية ومن مستخدمي البيانات ومنتجها المتنوعين في دورات اللجنة الإحصائية (هدف فترة السنتين: ٥٦٥)، بهدف التفاهم ووضع معايير موحدة للمعلومات الجغرافية المكانية وللإحصاءات حتى يتسنى تنفيذ ومتابعة خطة عام ٢٠٣٠ على نحو متسق ومنسق. وحافظت الشعبة أيضا على العمل في إطار الآليات الرئيسية من آليات التنسيق القائمة المتعلقة بالإحصاءات عن طريق ١٨ اجتماعا تعاونيا رفيع المستوى (هدف فترة السنتين: ١٣)، بما في ذلك اجتماعات للجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية وليكيات أخرى من الأمم المتحدة تتولى القيادة الاستراتيجية لأعمال الرصد والإبلاغ المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وازدياد الاهتمام بهذه التجمعات الرفيعة المستوى التي تنظمها الشعبة، وتزايدت المشاركة فيها، أسهما في أداء نظم الإحصاءات والمعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي وظائفها وفي تغييرها على نحو فعال ليلبي الطلب على البيانات المرتبط بخطة عام ٢٠٣٠ تلبية أفضل.

(ب) تحسين وتوسيع نطاق استعمال الحكومات والمنظمات الدولية ومعاهد البحث والقطاع الخاص وعامة الجمهور للبيانات الإحصائية والمبادئ التوجيهية التقنية التي ينتجها البرنامج الفرعي

٢٥٣ - حققت الشعبة إنجازات هامة في زيادة توافر البيانات الإحصائية والمبادئ التوجيهية التقنية وفي تعزيز إمكانية الوصول إليها واستخدامها. فقد تمّ، مع مراعاة ما يجتريه المستخدمون، إعادة تصميم المنابر الرئيسية لنشر البيانات، مثل قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية، وبوابة بيانات الأمم المتحدة، والمواقع الشبكية للبرامج الفرعية التي تحصل من خلالها الحكومات والمؤسسات الدولية البحثية

ومؤسسات القطاع الخاص وعامة الجمهور على البيانات الإحصائية والمبادئ التوجيهية التقنية والمنشورات والتقارير عن أهداف التنمية المستدامة. وأفضت التحسينات المُدخلة على هذه المنابر إلى تيسير الوصول إلى البيانات والمعلومات المتاحة. وأدى ذلك في نهاية المطاف إلى تحقيق زيادة بنسبة ٨ في المائة في عدد طلبات البيانات الملبّاة (هدف فترة السنتين: ٥ في المائة) وزيادة بنسبة ٣٧ في المائة في عدد زيارات المواقع الشبكية (هدف فترة السنتين: ٣ في المائة) بالمقارنة مع فترة السنتين السابقة.

(ج) تعزيز قدرات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، وكذلك البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، على القيام بصورة منتظمة بجمع الإحصاءات والمؤشرات الرسمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية والبيئية وتصنيفها وتخزينها وتحليلها ونشرها، وذلك لإنتاج بيانات عالية النوعية تشمل بيانات مفصلة حسب الدخل، والجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي، وغيرها من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية لكي يطلع عليها مقرر السياسة العامة والجمهور عموماً

٢٥٤ - قدمت الشعبة ما مجموعه ٨٣ دورة تدريبية محددة الأهداف وجها لوجه وعلى الإنترنت إلى أكثر من ٦٠٠٠ مشارك (٤٩ في المائة منهم من الإناث) من ١٣٩ بلداً (هدف فترة السنتين: ٩٠) بشأن كيفية قياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورصده والإبلاغ به. وشملت الدورات التدريبية تقديم تدريبات تطبيقية وتوصيات عملية بشأن تنفيذ المعايير الإحصائية الدولية، وتحديث النظم الإحصائية الوطنية باستخدام البيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية، واستخدام المعلومات والتكنولوجيا الجغرافية المكانية ومصادر البيانات غير التقليدية لتوليد المعلومات عن تنفيذ مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ويرجع ارتفاع مستوى المشاركة جزئياً إلى عقد عدد من المناسبات الكبرى، منها منتدى الأمم المتحدة العالمي الأول للبيانات، والمؤتمر الدولي الأول بشأن إحصاءات أهداف التنمية المستدامة، ومؤتمر الأمم المتحدة الرابع بشأن استخدام البيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية. وتبين من الاستقصاءات التي أُجيب عليها بعد تلقي التدريب أن ٩٢ في المائة (هدف فترة السنتين: ٧٥ في المائة) من المقيمين على الاستقصاءات استفادوا من المواد المقدمة في الدورات التدريبية.

## البرنامج الفرعي ٥ السكان

(أ) زيادة وعي المجتمع الدولي بقضايا السكان الجديّة والناشئة وزيادة المعرفة والفهم لأوجه التفاعل بين مسائل السكان والتنمية، بما في ذلك الأبعاد الجنسانية للظاهرة الديمغرافية، لا سيما في ما يتعلق بالخصوبة ومعدلات الوفيات والهجرة وتنظيم الأسرة والتوسع الحضري والنمو السكاني وشيخوخة السكان ومسائل البيئة

٢٥٥ - قدمت شعبة السكان الدعم إلى أعمال الدورتين التاسعة والأربعين والخمسين للجنة السكان والتنمية عن طريق عقد جلسات إحاطة منتظمة لفائدة الدول الأعضاء في سياق التحضير للدورتين. وموضوعا الدورتين، وهما: "تعزيز الأسس الديمغرافية التي تستند إليها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥"، و "تغيّر الهياكل العمرية للسكان والتنمية المستدامة"، جعلاً الاهتمام ينصبّ على صلب ولاية اللجنة وعلى العناصر الأساسية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وهي: الإحصاءات والبيانات والهياكل العمرية للسكان والتنمية. ونُظمت أيضاً اجتماعات لأفرقة الخبراء بشأن هذين الموضوعين من

أجل تقديم إسهامات تُدرج في تقارير الأمين العام المواضيعية. وإضافة إلى ذلك، ومن منطلق أن الهجرة الدولية تحتل مرتبة في الصدارة في جدول الأعمال العالمي، تواصلت الشعبة باستمرار مع مختلف الجهات المعنية. وقامت الشعبة على مدار السنة باستقبال الزوّار وتنظيم الاجتماعات وتقديم الدعم إلى اجتماعات كبار المسؤولين في المنظمة. وشدّدت الشعبة، في جميع تعاملاتها مع الجهات الرئيسية المستهدفة بعملها، على ضرورة مراعاة الأبعاد الجنسانية للنمو الديمغرافي. وتلقّى ما مجموعه ٥٠٧ مسؤولين حكوميين إحاطات أو قاموا بزيارة الشعبة بغرض المشورة (هدف فترة السنتين: ١٤٥ مسؤولاً حكومياً).

(ب) *التيسير الفعال لإجراء الدول الأعضاء استعراضاً للتقدم المحرز في مواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وصكوك خطة الأمم المتحدة للتنمية ذات الصلة بالموضوع*

٢٥٦ - وُضعت جميع الوثائق التي أعدتها الشعبة من أجل دورتي لجنة السكان والتنمية في تناول الدول الأعضاء في الموعد المحدد وإضافة إلى ذلك، نُشرت نسخ غير محرّرة، بالإنكليزية فقط، من جميع وثائق الهيئات التداولية على موقع الشعبة الشبكي في أقرب وقت ممكن قبل الموعد النهائي الرسمي، وهو ما حظي بتقدير كبير من الدول الأعضاء. وعلى العموم، يسود انطباع بأن الوثائق تصدر عن الشعبة في حينها، سليمة من الناحية التقنية و متمحورة على السياسات وزاخرة بالمعلومات المفيدة لعمل اللجنة. وتابعت الشعبة التعليقات التي وردت من الدول الأعضاء بشأن نوعية الوثائق المقدمة من أجل كل دورة. وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، أقرت ٦٠ دولة عضواً عن رضاها عن عمل الشعبة (هدف فترة السنتين: ٢٧).

(ج) *زيادة إمكانية الاطلاع في الوقت المناسب على المعلومات والبيانات السكانية، بما فيها البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والسن، لكي تستخدمها الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والدوائر الأكاديمية*

٢٥٧ - واصلت الشعبة تحديث وتوسيع موقعها الشبكي حتى تتيح للدول الأعضاء والمجتمع الدولي إمكانية الحصول على المعلومات عن المسائل السكانية في الوقت المناسب؛ وسُجّل خلال فترة السنتين ما مجموعه ٥٤٢ ٦٥١ ٣ زيارة لموقع الشعبة الشبكي (هدف فترة السنتين: ٢٠٠٠ ٠٠٠ زيارة). وأتاح الموقع مجموعات بيانات وتقارير مستكملة تتضمن بيانات ومعلومات مصنفة حسب السن ونوع الجنس عن مواضيع ذات صلة بالسكان والتنمية. وتضمن أيضاً أخباراً مميزة وأشرطة فيديو ومواد بصيغ أخرى بشأن كبرى مناسبات الأمم المتحدة، ومنها اليوم الدولي للمهاجرين الذي يُحتفى به في ١٨ كانون الأول/ديسمبر واجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى الذي انعقد في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ لمعالجة حركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين. وبمناسبة الذكرى السنوية الخمسين للجنة السكان والتنمية، أعدت الشعبة، بالتعاون مع دائرة إدارة الاتصالات والمعلومات، شريط فيديو لقي قبولاً حسناً. وواصلت الشعبة استضافة الموقع الشبكي للجنة الذي يستقطب عدداً كبيراً من الزيارات خلال المرحلة التحضيرية للدورات السنوية وبعدها.

## البرنامج الفرعي ٦ السياسات الإنمائية والتحليل الإنمائي

(أ) تعزيز المناقشات الدولية عن طريق مساعدة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على تحديد وفهم المسائل والتحديات الجديدة والناشئة في مجال التنمية الاقتصادية في سياق النهوض بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً

٢٥٨ - دُعِمت الإسهامات التحليلية التي أعدتها شعبة السياسات الإنمائية والتحليل الإنمائي ما أُجري من مناقشات في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بتوفيرها تحليلات غير منحازة للشؤون والسياسات الإنمائية. وتَجَلَّى أثر عمل الشعبة في ٢٠ من القرارات والمقررات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية والمجلس (هدف فترة السنتين: ١٧). وأكّدت ٨٣ في المائة من الدول الأعضاء الحبية على استقصاء أن تقارير الشعبة "مفيدة" أو "مفيدة جداً" (هدف فترة السنتين: ٧٦ في المائة). وإضافة إلى ذلك، أبلغت كيانات أخرى عن ٢٦ إشارة، في فترة السنتين، إلى نموذج الشعبة للتوقعات الاقتصادية (هدف فترة السنتين: ٢١). وبناء على طلب الأمين العام، وبتوجيه من وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قامت الشعبة بتحليل مسائل طلائعية وأخرى ناشئة، منها مسائل مرتبطة بالبلدان التي تمر بنزاعات. وتولت الشعبة، في إطار إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات أخرى من وكالات الأمم المتحدة، الريادة في إنجاز دراسيتين هامتين، هما: (أ) دراسة تتعلق بالعمل والتكنولوجيا؛ (ب) دراسة تتعلق بالعمولة.

(ب) تحسين الوعي والحوار بشأن الحالة الاقتصادية في العالم، بما في ذلك تشجيع وتعميم وجهة نظر موحدة للأمم المتحدة بشأن آفاق الاقتصاد العالمي وآثارها على فرص البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً

٢٥٩ - دُعِمت الإسهامات التحليلية التي أعدتها الشعبة ما أُجري من حوار في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الظروف والاتجاهات الاقتصادية العالمية. وتمثلت الإسهامات الرئيسية في هذا الصدد في إصدار المنشور الرئيسي، "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم" (إصدار عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧) الذي أعدته الشعبة بمساهمة من مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجان الإقليمية، وفي إعداد تحديثات منتصف السنة لهذا المنشور. ويرد في إصدار "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم" لعام ٢٠١٦ تحليل لآثار اتجاهات الاقتصاد الكلي في العالم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على مسائل مرتبطة بموضوعي عمالة الإناث والشباب، وكلا الموضوعين نوقشا في الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٦. وفي إصدار عام ٢٠١٧، يُتوقع أن يطرأ تحسن طفيف في معدل النمو العالمي، وهو ما يشكل مؤشراً على استقرار الحالة الاقتصادية أكثر منه دليلاً على انتعاش قوي وثابت للطلب العالمي. ووردت محتويات من المنشور الرئيسي في ٥١ حالة في تقارير ومذكرات للأمين العام، وأدرجت في خطب للأمين العام ومسؤولين آخرين من الأمم المتحدة (هدف فترة السنتين: ٥١). وتم تنزيل المعلومات أيضاً من الموقع الشبكي أكثر من ٨٣٣ ٤٥٨ مرة (هدف فترة السنتين: ٨٠٠ ٠٠٠).

(ج) تعزيز قدرة البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على إدماج سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات البيئية والاجتماعية، شاملة الأبعاد الجنسانية، في استراتيجيات التنمية الوطنية، وعلى جعل استقرار الاقتصاد الكلي متوافقاً مع الأهداف الطويلة الأجل المتعلقة بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وكذلك مع المبادئ والأهداف الأساسية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، حال تحديد تلك المبادئ والأهداف والاتفاق عليها

٢٦٠ - قدمت الشعبة خدمات تنمية القدرات إلى ٢٢ بلداً عن طريق مشاريع وتدريب وحلقات عمل وحلقات دراسية (هدف فترة السنتين: ٢٢). وانصب تركيز الخدمات، التي شملت إسهاء المشورة في مجال السياسات، على تنمية القدرات التحليلية بناءً على استخدام أدوات لوضع النماذج الكمية في مجالات سياسات الاقتصاد الكلي، والحد من القيود المفروضة على الاستفادة من تدابير الدعم الدولي المتصل بالتجارة المقدم لأقل البلدان نمواً، وتحسين القدرات الإنتاجية لهذه البلدان. وبفضل الدعم الذي أتاه عمل الشعبة على تنمية القدرات، أدمجت البلدان المستفيدة سياسات اقتصاد كلي وسياسات بيئية واجتماعية، تشمل تعزيز المساواة بين الجنسين، في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، وشكلت التنمية المستدامة محط تركيز فيها. وأعدت الكثير من هذه البلدان مذكرات سياساتية وخطط عمل تصب في تحقيق التنمية المستدامة، واكتسبت معارف بشأن تدابير محددة من تدابير الدعم الدولي وبشأن كيفية إدماجها في سياساتها الوطنية. وهذه الخيارات السياسية، بما فيها تلك التي وقع عليها اختيار البلدان التي رُفعت من قائمة أقل البلدان نمواً أو في طريقها إلى ذلك، تُتيح مجموعة واسعة من الدروس المستفادة ليستعين بها المجتمع الدولي.

## البرنامج الفرعي ٧

### الإدارة العامة وإدارة التنمية

(أ) تحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات وتبادل المعارف، والتعلم، وإقامة الشراكات، من خلال شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة ودراسات الأمم المتحدة القطرية في مجال الإدارة العامة

٢٦١ - سجلت شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية أكثر من ٢٩ مليون تصفح/زيارة للموقع الشبكي لشبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة (هدف فترة السنتين: ٦٣ مليون) و ٨٤٦ ٥٣٧ تصفح/زيارة لقاعدة بيانات الأمم المتحدة عن الحكومة الإلكترونية (<https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/#.WtEGXIjwa70>) (هدف فترة السنتين: ٦٠٠ ٠٠٠). ولم يرق مجموع عدد مرات التصفح/الزيارات إلى الأداء المستهدف لأنه خلال فترة السنتين كان الموقع الشبكي لشبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة قيد الاستعراض، وكانت دراسات الأمم المتحدة القطرية في مجال الإدارة العامة قيد استبدالها بموجزات قطرية عن المؤسسات لأغراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، أُنْزِعَ برنامج جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة قيد الاستعراض في عام ٢٠١٦، من أجل مواءمته مع ما تقتضيه خطة عام ٢٠٣٠، في حركة الزيارات للموقع الشبكي.



(ب) تعزيز فهم مشترك لمسائل الحوكمة العامة والإدارة العامة والقرارات والإجراءات المتصلة بها

٢٦٢ - تجلّت زيادة التركيز على الحوكمة/الإدارة العامة في التقارير والقرارات الصادرة عن الهيئات الحكومية الدولية، كما يتبين من ١١ إشارة وتوصية وقراراً (هدف فترة السنتين: ١١) ومنها: قرار الجمعية العامة ٢١٢/٧١ (المتعلق بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية)، وقرارها ٢٢٨/٧٢ (المتعلق بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية)، وقرارها ٢٦٣/٧١ (المتعلق بإدارة الموارد البشرية). وإضافة إلى ذلك، أشار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢٢/٢٠١٦ و ٢١/٢٠١٧، إلى عمل الشعبة في تقييمه التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها، وأشار كذلك إلى عمل الشعبة التقريران عن الدورتين الخامسة عشرة والسادسة عشرة للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة (انظر E/2016/44 و E/2017/44). كما قدمت لجنة الخبراء إسهاماً في مجال الإدارة العامة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى يتعلق بالاستعراضين المواضيعيين الأول والثاني لأهداف التنمية المستدامة. وأجرت الشعبة ما مجموعه ٣١ بعثة استشارية (هدف فترة السنتين: ١٠) بناء على طلبات من الدول الأعضاء من مختلف المناطق من العالم، ومنها ١٦ بلداً نامياً و ٥ بلدان من أقل البلدان نمواً. و ٦٤ (هدف فترة السنتين: ٤٦) من الإشارات والتوصيات والقرارات الواردة في الخطط والسياسات الوطنية مصدرها أعمالاً من إنجاز الشعبة، ومنها الدراسات الاستقصائيتان المتعلقةتان بالحكومة الإلكترونية لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧.

(ج) زيادة قدرات الحكومات الوطنية والمحلية على تعزيز الكفاءة المهنية والمساءلة والامتياز في القطاع العام، بما في ذلك في سياق تعميم مراعاة المنظور الجنساني وإدارة التنمية

٢٦٣ - بلغ عدد المسجلين في الدورات الإلكترونية نحو ٣٠٠ ٤ شخص (٣٨ في المائة منهم إناث) (هدف فترة السنتين: ٧٠٠ ٤). وعُمل بالتوصيات المقدمة من البعثات الاستشارية المتعلقة بالحكومة الإلكترونية في إكوادور، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباراغواي، والبرازيل، وبنغلاديش، وبنما، وبيرو، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، ورواندا، وغينيا، وكازاخستان، وكوستاريكا، وكولومبيا، وماليزيا، والمكسيك، ونيبال، والهند. وعقدت ٦ اجتماعات لأفرقة الخبراء كان موضوعها بناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة وحاضنة للجميع. وعقدت ٤ ندوات بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وكان محطّ تركيزها المؤسسات والإدارة العامة. وأسهم منتدى الأمم المتحدة للخدمة العامة لعام ٢٠١٧ هو أيضاً في بناء قدرات المشاركين. وخضع برنامج جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة للاستعراض في عام ٢٠١٦ وأعيد إطلاقه في عام ٢٠١٧، وتلقى ٦٢٩ ترشيحاً (هدف فترة السنتين: ٥٣٠)؛ وروعت في تقييم جميع الترشيحات الأهمية البالغة لكفالة المساواة بين الجنسين.

## البرنامج الفرعي ٨ الإدارة المستدامة للغابات

(أ) تقدم دعم فعال ومتابعة وتنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٣/٢٠١٥ المتعلق بالترتيب الدولي بشأن الغابات لما بعد عام ٢٠١٥، مع مراعاة دور الغابات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٢٦٤ - من الإنجازات الرئيسية لأمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات خلال فترة السنتين الإسهام الكبير في صياغة ١٥ قرارا وتقريراً ودراسة تحليلية بشأن موضوع الإدارة المستدامة للغابات (هدف فترة السنتين: ١٢). ومنها قراران اتخذتهما الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يتعلقان بخطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٠ التي تتضمن ٦ أهداف عالمية متعلقة بالغابات و ٢٦ غاية مرتبطة بها، وبرنامج العمل الرباعي السنوات لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠. وأعدت ٣ مذكرات من الأمانة العامة وتقريران للأمين العام لأغراض الدورة الثانية عشرة للمنتدى المعني بالغابات، أسهمت في القرار الجامع المتخذ في تلك الدورة، وفي المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وقدم المنتدى إسهامات أيضاً إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى في دورته لعام ٢٠١٦ في موضوع إسهام الغابات في "كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب"، وفي دورته لعام ٢٠١٧ في موضوع "القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير". وأنجزت الشعبة أيضاً ٤ دراسات تحليلية بشأن: الغابات والنظم الإيكولوجية؛ والغابات والطاقة؛ وأصحاب المصلحة فيما يتعلق بالغابات؛ وتقديم التقارير إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات.

(ب) تعزيز أنشطة الرصد والتقييم والإبلاغ المتعلقة بتنفيذ صك الأمم المتحدة المتعلق بالغابات، وبالتقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف العالمية بشأن الغابات وأهداف وغايات التنمية المستدامة للغابات، وبتعميم مراعاة منظور جنساني

٢٦٥ - ورد خلال فترة السنتين العدد المستهدف من التقارير الوطنية، وهو ٦٠ تقريراً. وبالتشاور مع الدول الأعضاء، وُضع نموذج للتقارير الوطنية المقدمة إلى المنتدى وُضع قيد التجربة. وتبرز التقارير إسهام الغابات في تحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات، وأهداف التنمية المستدامة، وأهداف آيتشي للتنوع البيولوجي. وفيما يتعلق بتعميم مراعاة منظور جنساني، أبلغت بعض البلدان عن إجراءات متخذة لتعزيز المساواة بين الجنسين في قطاع الغابات، بطرق منها: زيادة توظيف النساء، بمن فيهن رائدات الأعمال، وتحسين التوازن بين الجنسين في مؤسسات التدريب على إدارة الغابات. وأفادت بعض البلدان أيضاً بأن المساواة بين الجنسين في عمليات الإدارة وصنع القرار قد تعززت. بينما ذكرت بضعة بلدان أن النساء الريفيات، مقارنة مع الرجال الريفيين، لا يزلن أقل حظاً في الاستفادة من موارد الغابات وتملكها، والاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة، بسبب مجموعة من الأسباب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية المتداخلة.

(ج) تحسين التعاون والتنسيق في ما بين الحكومات والمجموعات الرئيسية والمنظمات والصكوك والعمليات وأعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات بشأن الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات والأشجار الموجودة خارجها

٢٦٦ - خلال فترة السنتين، قامت أمانة المنتدى بما عدده ٢٨ مبادرة تعاونية ومشتركة (هدف فترة السنتين: ١٧). وأقيمت شراكات، ومبادرة مشتركة، بشأن تمويل الغابات، مع الأعضاء الرئيسيين في الشراكة التعاونية في مجال الغابات، ومنهم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسات مالية كبرى متعددة الأطراف، منها مرفق البيئة العالمية، وصندوق الحفظ الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي. وقدمت هذه الشراكات الدعم لما تبذله ١٣ من البلدان لتعزيز قدرتها على وضع وتهيئة مقترحات مشاريع مقبولة مصرفياً من أجل الحصول على التمويل المتعلق بالغابات من آليات التمويل المتعددة الأطراف. وتشمل مبادرات مشتركة أخرى مع الشراكة التعاونية في مجال الغابات تقاسم إسهامات لما يلي: تبسيط التقارير عن الغابات في العالم؛ واجتماعات أفرقة الخبراء العالمية المعنية بالغابات؛ والدائرة العالمية للمعلومات في مجال الغابات؛ واختيار مرشحي جائزة وانغاري ماتاي للتميز في مجال الغابات لعام ٢٠١٧، وشبكة الاتصال للشراكة التعاونية في مجال الغابات؛ والمؤتمرات الدولية للشراكة التعاونية في مجال الغابات. ونُظمت حلقتا عمل إقليميتان بشأن إنشاء برنامج للإدارة المستدامة للغابات لفائدة أفريقيا، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمنتدى الأفريقي المعني بالغابات.

(د) زيادة التوعية بالإجراءات الوطنية والإقليمية والعالمية المتصلة بالإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات والأشجار الموجودة خارجها، وزيادة دعمها

٢٦٧ - زادت أمانة المنتدى من الوعي بالغابات من خلال موقعها الشبكي والمناسبات التي عقدتها ومنشوراتها ونشراتها الصحفية وحملاتها عبر وسائط التواصل الاجتماعي، كما يتبين من أكثر من ١١ إجراء على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي (هدف فترة السنتين: ٨). وفي عام ٢٠١٦، قامت بلدان بعقد اجتماعات للخبراء دعماً لأنشطة المنتدى في إيران (جمهورية - الإسلامية) والبرازيل وكندا واليابان. وفي عام ٢٠١٧، عقدت حلقة تدريبية ومناسبة خاصة في الصين. وعقدت حلقتا عمل إقليميتان بشأن الإدارة المستدامة للغابات في إثيوبيا وزمبابوي. وعقدت مناسبة خاصة في كينيا في عام ٢٠١٧ بالاشتراك مع حكومات البرازيل والصين وكينيا والنرويج. وتم دعم الاحتفالات باليوم الدولي للغابات في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ من خلال عقد مناسبات خاصة وإصدار نشرات صحفية وإنجاز حملات عبر وسائط التواصل الاجتماعي. وفي عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، وصلت حملات منجزة عبر وسائط التواصل الاجتماعي، بالتعاون مع الشراكة التعاونية في مجال الغابات وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وإدارة شؤون الإعلام، إلى أكثر من ٦٠ مليون حساب على موقع تويتر.

(هـ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على النهوض بالإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات وتنفيذ صك الأمم المتحدة المتعلق بالغابات، وبخاصة تحقيق الأهداف العالمية، وتيسير الحصول على التمويل من أجل الغابات

٢٦٨ - ساعدت أمانة المنتدى ما عدده ٢٠ بلدا في أفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ وأوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (هدف فترة السنتين: ١٠) من أجل تعزيز الإدارة المستدامة للغابات،

بما يشمل تنفيذ الصك غير الملزم قانوناً المتعلق بجميع أنواع الغابات المعتمد في عام ٢٠٠٧. وقُدِّمت المساعدة إلى ٧ بلدان في تعزيز قدرتها على تنفيذ خطط العمل الوطنية لإدماج الإدارة المستدامة للغابات في استراتيجيات التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر. وضخّت الشبكة العالمية لتيسير التمويل المتعلق بالغابات استثمارات تبلغ مليون دولار لإعداد مقترحات مشاريع في ١٣ بلداً تُقدر قيمتها بأكثر من ٧٠٠ مليون دولار. ومن النتائج التي حققتها أنشطة الشبكة تعزيز قدرة ٢٥٠ ممثلاً حكومياً على حشد التمويل لفائدة الإدارة المستدامة للغابات.

## البرنامج الفرعي ٩

### تمويل التنمية

(أ) فعالية الجهود التي تبذلها الجهات المتعددة صاحبة المصلحة من أجل رصد ومتابعة توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية وخطة عمل أديس أبابا والنتائج الأخرى ذات الصلة بالموضوع، بما فيها نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وكذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٢٦٩ - تُوفّر فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، المنصوص عليها في خطة عمل أديس أبابا، آلية تعاون جديدة ومعززة لجميع الجهات المعنية لتقييم تنفيذ النتائج المتعلقة بتمويل التنمية. وتوزّع عمل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، حسب تنسيق مكتب تمويل التنمية وهو الكيان المسؤول عن هذا البرنامج الفرعي، على ٦ مسارات عمل مواضيعية. وساهم الأعضاء في فرقة العمل، ومن بينهم أكثر من ٥٠ وكالة من وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات أخرى ذات صلة، مساهمة فعالية في تقرير فرقة العمل لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، بينما تولّت الجهات المؤسسية الرئيسية صاحبة المصلحة في عملية تمويل التنمية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) الريادة بشأن فصول بعينها من التقريرين. وشكّل تقريراً فرقة العمل السنويان الإسهام الموضوعي الرئيسي في عمل المنتدى السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية. وسجّل البرنامج الفرعي ما عدده ٣٦ إسهاماً رئيسياً من جهات معنية (هدف فترة السنتين: ٣٦). وقد بدأ العمل في فترة السنتين على تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات لعام ٢٠١٨، وعقدت في هذه الصدد ٦ اجتماعات لأفرقة الخبراء.

(ب) تعزيز دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة التي تتبع جهات صاحبة مصلحة مؤسسية أخرى، والتوسع في الاعتماد عليها جميعاً لأغراض متابعة المؤتمرات والتنسيق مع النتائج الأخرى المتصلة بالموضوع

٢٧٠ - حسبما تنص عليه خطة عمل أديس أبابا، يُشكّل المنتدى السنوي المعني بمتابعة تمويل التنمية، الذي يعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي، محور العملية المعززة لمتابعة تمويل التنمية، وتصبّ استنتاجاته وتوصياته المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي في عمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ورأت الدول الأعضاء على نطاق واسع أن الوثيقة الختامية لمنتدى عام ٢٠١٧، التي تتضمن التزامات جديدة متعلقة بالسياسات والإجراءات، تشكّل نجاحاً. وأتاحت اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية المعقودة في إطار المنتدى تبادل الخبرات الوطنية في مجال إدماج خطة عمل أديس أبابا في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، إضافة إلى استقطابها عدداً كبيراً من الوزراء. وشهد المنتدى أيضاً جلسة

تُحاور مع ممثلي هيئات حكومية دولية، هي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بشأن مواضيع متفق عليها. وفي فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، سجّل هذا البرنامج الفرعي ما عدده ٣٦ قراراً رئيسياً وموجزاً رئيسياً وبلاغاً وإعلاناً بشأن متابعة المؤتمرات وتنسيقها (هدف فترة السنتين: ٣٦).

(ج) التوسع في إشراك الحكومات وزيادة التعاون في ما بين جميع الجهات المؤسسية وغير المؤسسية صاحبة المصلحة التي تشارك في عملية تمويل التنمية من أجل كفالة المتابعة الملائمة لتنفيذ الاتفاقات التي جرى التوصل إليها في مؤتمرات مونتيري والدوحة وأديس أبابا لتمويل التنمية وفي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع إيلاء المراعاة الواجبة لمسائل المساواة بين الجنسين

٢٧١ - وفّرت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات آلية لتعزيز التعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة والجهات المؤسسية صاحبة المصلحة الأخرى في إعداد تقاريرها السنوية. وعقب المناقشة في خطة عمل أديس أبابا بإشراك السلطات المحلية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، أُطلقت "مسارات عمل للجهات صاحبة المصلحة" لتركّز على مسائل راهنة مستمدة من خطة العمل وتُقدم إسهامات موضوعية إلى منتديات تمويل التنمية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، عقدت حكومة قطر، بدعم من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مؤتمراً رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بوصفه مناسبة تحضيرية لعقد منتدى تمويل التنمية والمنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٨. وكان من بين المشاركين وزراء ومسؤولون حكوميون رفيعو المستوى وممثلون عن منظمات دولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وإضافة إلى ذلك، نُظّمت بالتعاون مع الجهات المعنية سلسلة من الإحاطات بشأن تمويل التنمية. وشهدت جميع المناسبات معدلات مشاركة كبيرة من الجنسين. وإجمالاً، نُظّم في إطار هذا البرنامج الفرعي ما عدده ٣٠ مناسبة كبرى بشأن تمويل التنمية لفائدة جهات معنية متعددة (هدف فترة السنتين: ٣٠).

(د) تعزيز مساهمة الأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي في المسائل الضريبية، بما في ذلك تنمية القدرات في البلدان النامية، لأغراض تعبئة الموارد المحلية والدولية ضمن الإطار المتكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٢٧٢ - بناء على ما تنص عليه خطة عمل أديس أبابا، وبهدف تعزيز نظر الهيئات الحكومية الدولية في المسائل الضريبية في إطار الأمم المتحدة، زيد عدد دورات لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية ليصبح دورتين في السنة، بحيث تعقد إحداها مباشرة عقب الاجتماع الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن هذه المسائل. وواصلت اللجنة تحديث نواتجها الرئيسية، بما يشمل إصدارات محدّثة مقبلة لدليل الأمم المتحدة للتسعير التحويلي للبلدان النامية ولاتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي، وهي تعمل حالياً على وضع الصيغة النهائية لدليل جديد يتعلق بمجموعة مختارة من المسائل في مجال الضرائب على الصناعات الاستخراجية. وتواصلت أنشطة تنمية القدرات في إطار هذا البرنامج الفرعي، بما في ذلك عقد ٩ حلقات تدريبية تتعلق بمعاهدات الازدواج الضريبي وبالتسعير التحويلي. وإجمالاً، تحقّق في إطار هذا البرنامج الفرعي ما عدده ٦ نواتج، منها تحديثات لاتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي، ومبادئ توجيهية، ودورات تدريبية (هدف فترة السنتين: ٦). وإضافة إلى ذلك، يتواصل في إطار هذا البرنامج الفرعي دعم الجهود المبذولة بالاشتراك بين الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي فيما يتعلق بمنتدى التعاون بشأن المسائل الضريبية الذي انطلق في نيسان/أبريل ٢٠١٦.

## الباب ١٠

## أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

## أبرز نتائج البرنامج

أنجز مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية الأنشطة المقررة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ في الوقت المناسب، وهذه الأنشطة هي الدعوة دعماً للخطط الإنمائية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك متابعة الالتزامات العالمية تجاه الفئات الثلاث من البلدان، وتقديم مساندة إليها قائمة على الأدلة أثناء استعراض برامج عملها وحشد الموارد لها. ولجئ المكتب أيضاً بطلبات أخرى وردت من الفئات الثلاث من البلدان المستهدفة بعمله طالبة تقديم المساندة إليها في المفاوضات العالمية بشأن متابعة خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، وفي إقامة شراكات فعالة دعماً للتنمية المستدامة. وأرسى عمل المكتب أساساً متيناً للأنشطة التنفيذية الجديدة التي تشمل ما يلي: التشغيل الكامل لمصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً؛ وتولي المكتب الدور القيادي في تقديم الدعم إلى أقل البلدان نمواً في صياغة استراتيجياتها لرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً وللانتقال السلس بين المرحلتين؛ وبناء القدرات في مجالي المرور العابر والنقل. وبفضل الجهود المبذولة من المكتب، أصبح لشواغل وأولويات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية صدى متزايد في محادثات التنمية في العالم، وتزايد بشكل ملحوظ الدعم المقدم عالمياً إلى هذه الفئات من البلدان في مجالات كالتيجارة والتكنولوجيا.

## التحديات والدروس المستفادة

أي جهد، مهما كان قدره، يُبذل للارتقاء بالكفاءة لن يمتكّن المكتب من إنجاز العدد المتزايد من الأنشطة المتوخى منها دعم الفئات الثلاث من البلدان. فقدرة المكتب على تلبية الطلب المتزايد من الفئات الثلاث المستهدفة بعمله، سيتوقف إلى حد كبير، في ظل انخفاض موارد الميزانية العادية، على مدى حشد موارد خارجة عن الميزانية ومثانة التعاون والشراكات مع الجهات المعنية الرئيسية الأخرى. وهذا الاعتماد على الموارد الخارجة عن الميزانية لتنفيذ أنشطة مقررة يطرح مخاطر مؤسسية كبيرة أمام مكتب الممثل السامي.

٢٧٣ - النتائج الواردة أعلاه تقوم على تنفيذ نسبة ١٠٠ في المائة من ٣٨٠ ناتجاً مقرراً يمكن قياسه كميّاً في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، مقابل تنفيذ نسبة ٩٤ في المائة من النواتج في فترة السنتين السابقتين. وانخفض عدد النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة من ٢٩ ناتجاً في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى ٨ نواتج في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٢٧٤ - ويمكن الاطلاع في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/6 (Sect. 10)) على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة.

## التوجيه التنفيذي والإدارة

### (أ) إدارة برنامج العمل على نحو فعال

٢٧٥ - في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، أنجز مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية نحو ١٠٠ في المائة من النواتج المقررة له والممكن قياسها كمياً في المواعيد النهائية المحددة أو قبلها (هدف فترة السنتين: ٩٢ في المائة). ولا يُحتسب ضمن الإنجاز المبين أعلاه ما عدده ٨ نواتج أخرى أُنجزت تلبيةً لطلبات وردت تتعلق جميعها بخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا.

٢٧٦ - وتسعى التنفيذ الفعال للأنشطة المقررة والأنشطة الأخرى التي تنجز بناء على الطلب بفضل استخدام موارد المكتب البشرية وموارده المالية بفعالية وكفاءة. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كان المكتب قد استخدم ٩٨ في المائة من موارده قياساً إلى الأموال المتاحة (هدف فترة السنتين: ٩٨ في المائة).

### (ب) زيادة الالتزام بمواعيد تقديم الوثائق

٢٧٧ - نتيجة استمرار حسن التخطيط والاستخدام للموارد الإضافية التي وقّرتها الجمعية العامة، تمكّن المكتب من إعداد وتقديم الوثائق التشريعية إلى إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في الوقت المحدد. فقد قدم المكتب ١٠٠ في المائة من وثائقه لما قبل الدورة إلى إدارة المؤتمرات بحلول المواعيد المحددة وضمن الحدود القصوى لعدد الكلمات، واستوفى بذلك جميع الشروط وتقيّد بجميع المواعيد النهائية المقررة (هدف فترة السنتين: ٩٤ في المائة).

### (ج) زيادة الوعي بالاحتياجات والشواغل الخاصة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتطلب اهتماماً من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية

٢٧٨ - شهدت فترة السنتين تعزيز عمل المكتب في المجالات التالية: المتابعة على الصعيد العالمي لبرامج العمل الثلاثة؛ وقيام الأمم المتحدة بالتنسيق دعماً لتنفيذ برامج العمل والأطر الجديدة؛ وإقامة شراكات فعالة؛ والدعوة دعماً للخطط الإنمائية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وتقديم مساندة قائمة على الأدلة إلى هذه الفئات الثلاث من البلدان. ونتيجة لذلك، استمر تزايد انعكاس شؤون وأولويات هذه الفئات الثلاث من البلدان في مداولات متعددة في الأمم المتحدة ومحافل دولية أخرى. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كان قد صدر ما عدده ٥٨ قراراً وبياناً وإعلاناً ومقررًا تدخل ضمن ما ذُكر أعلاه (هدف فترة السنتين: ٤٠).

## البرنامج الفرعي ١

### أقل البلدان نمواً

### (أ) زيادة الوعي على الصعيد العالمي ومناقشة المسائل الإنمائية ذات الأهمية بالنسبة لأقل البلدان نمواً، بما في ذلك الأبعاد الجنسانية

٢٧٩ - أسهمت مواصلة أنشطة الدعوة في العالم دعماً لتنمية أقل البلدان نمواً، وتنسيق الدعم المقدم من كيانات منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، في تزايد الاهتمام بشواغل واحتياجات أقل البلدان نمواً فيما يتعلق بعدد من المسائل

الحיוية، ومنها المساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة. ويشكّل النجاح في تنظيم استعراض منتصف المدة الشامل الرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول في عام ٢٠١٦ أحد أبرز النتائج التي تحققت في مسارات عمل المكتب الخمسة في مسائل متعلقة بأقل البلدان نمواً، وهي: المتابعة على الصعيد العالمي؛ وإقامة شراكات فعالة؛ والدعوة؛ وتقديم المساعدة القائمة على الأدلة؛ وحشد الموارد. وشارك في هذه المناسبة الرفيعة المستوى نحو ٢٠٠٠ ممثل، وأُعلن فيها عن عدد من المبادرات. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كان قد ورد ما يقدر بـ ٥٨ إشارة (هدف فترة السنتين: ٣٦) إلى أقل البلدان نمواً في قرارات، واستنتاجات متفق عليها، وإعلانات وزارية، وبلاغات؛ بينما بلغ العدد المقدر للزيارات للموقع الشبكي للمكتب من فرادى مستخدمين نهائين ٢٥٩ ٦٧٤ زيارة (هدف فترة السنتين: ٦٠٠ ٠٠٠)، وبذلك يكون الأداء المستهدف لكلا المؤشرين قد تمّ تجاوزه.

(ب) *التنفيذ الفعال لبرنامج عمل إسطنبول وغيره من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً المتعلقة بأقل البلدان نمواً، بما في ذلك زيادة الدعم الدولي لرفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً*

٢٨٠ - مكّنت مشاركة ومساهمة الجهات المعنية، كالبلمانات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، في المناسبات التي نظمها المكتب في فترة السنتين من تنفيذ برنامج عمل إسطنبول ورصده ومتابعته واستعراضه على نحو أكثر شفافية وفعالية وإشراكاً للمعنيين. وفي ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧، رُفعت غينيا الاستوائية من قائمة أقل البلدان نمواً؛ بينما استوفت ٩ بلدان أخرى معايير الرفع من تلك القائمة بحلول نهاية عام ٢٠١٧، وهو ما يفوق بكثير هدف فترة السنتين وهو ٧ بلدان. وبالشراكة مع كيانات أخرى من منظومة الأمم المتحدة، قدّم المكتب الدعم إلى البلدان المرفوعة من قائمة أقل البلدان نمواً بواسطة أنشطة متنوعة. ويسرّ المكتب أيضاً أنشطة التعلم من الأقران وتبادل أفضل الممارسات بشأن العوامل الرئيسية المسرّعة لتوتيرة التنمية المستدامة، فيما يتعلق بمسائل منها الطاقة المستدامة والتوصيل عريض الحزمة. وفي عام ٢٠١٧، دخل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً طور التشغيل، وبذلك تحققت الغاية ١٧-٨ من غايات أهداف التنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، قدم المكتب الدعم في اعتماد الجمعية العامة ميثاق مصرف التكنولوجيا (انظر القرار ٢٥١/٧١)، ووقع اتفاقاً مع البلد المضيف للمصرف. وخلال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اتُفق على خطة استراتيجية للمصرف تغطي ٣ سنوات، وعلى نظامه الداخلي وميزانيته وبرنامج عمله لعام ٢٠١٨.

(ج) *تعزيز التنسيق بين كيانات منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والمنظمات المتعددة الأطراف لضمان المتابعة والدعم المتكاملين لأقل البلدان نمواً*

٢٨١ - خلال فترة السنتين، أسهم المكتب، بإطلاق "مجموعة أدوات تعميم"، في إدماج أحكام برنامج عمل إسطنبول في برامج عمل الغالبية العظمى من كيانات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى. وعمل المكتب أيضاً على تعزيز الشراكات والتعاون دعماً لخطة تنمية أقل البلدان نمواً، ويشمل ذلك اتخاذ عدة منظمات تابعة للأمم المتحدة قرارات بتخصيص نسبة تتراوح من ٥٠ إلى ٦٠ في المائة من مواردها إلى أقل البلدان نمواً. وأجرت كيانات من منظومة الأمم المتحدة عدداً متزايداً من الأنشطة المشتركة بلغ مجموعها ٦٥ نشاطاً (وهو ما يتجاوز هدف فترة السنتين وهو ٣٧ نشاطاً)، مما أبرز الدعم الذي تقدمه إلى أقل البلدان نمواً، ولا سيما فيما يتعلق بإنجاز استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل إسطنبول في عام ٢٠١٦. وعزز المكتب أيضاً شراكاته مع الجهات المعنية الأخرى، ومنها البنك الدولي ومنظمة التعاون



والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية ومصارف ومنظمات إقليمية. وزاد عدد كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تقدم الدعم إلى أقل البلدان نمواً، حيث بلغ ٤٢ كيانا (هدف فترة السنتين: ٣٣)، على النحو المبين في الورقة التي أصدرتها لجنة السياسات الإنمائية وعنوانها "اعتراف كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بفئة أقل البلدان نمواً وتطبيقها لها".

## البرنامج الفرعي ٢ البلدان النامية غير الساحلية

(أ) تنفيذ برنامج عمل فيينا تنفيذاً فعالاً وفي الوقت المناسب

٢٨٢ - خلال فترة السنتين، بذلت البلدان النامية غير الساحلية جهوداً لتنفيذ التدابير الواردة في برنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للتعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، ولإدماجها في خططها الإنمائية الوطنية. وقامت ٩ بلدان، كانت قد اعتمدت استراتيجيات إنمائية وطنية جديدة منذ اعتماد برنامج عمل فيينا، بإدماج هذه الاستراتيجيات في أطر سياساتها الإنمائية (إثيوبيا، وأرمينيا، وأوغندا، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وزامبيا، ونيبال) (هدف فترة السنتين: ٥). ويدعو القرار ٧٠٠ (د-٣٦) و ٧١١ (د-٣٦)، اللذان اعتمدتهما اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في دورتها السادسة والثلاثين المنعقدة في أيار/مايو ٢٠١٦، إلى التعميم والتنفيذ الكاملين لبرنامج عمل فيينا.

(ب) تحسين قدرة البلدان النامية غير الساحلية على المشاركة الفعالة في النظام التجاري الدولي عن طريق تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي وتحسين الأطر القانونية وتعزيز التعاون في مجال المرور العابر وتيسير التجارة والتحول الاقتصادي الهيكلي مما في ذلك التنوع الاقتصادي وإضافة القيمة

٢٨٣ - خلال فترة السنتين، نظّم المكتب اجتماعات على الصعيدين العالمي والإقليمي، وأنجز أعمالاً مشتركة مع كيانات من منظومة الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى لزيادة الوعي بالحالة في البلدان النامية غير الساحلية، وبالأخص فيما يتعلق بأهمية تحسين الأطر القانونية، وتعزيز التعاون في مجال المرور العابر، وتيسير التجارة، والتحول الاقتصادي الهيكلي، حتى تدخل البلدان النامية غير الساحلية في الأسواق الدولية. ونتيجة لذلك، طرأت زيادة في المبادرات المتعلقة بتيسير التجارة وبالمرور العابر التي أطلقت فيما بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، حيث ارتفعت إلى ١٥ مبادرة (هدف فترة السنتين: ١٥). ومن هذه المبادرات اتفاق الممر الاقتصادي الثلاثي الأطراف المبرم في عام ٢٠١٦ بين الصين ومنغوليا والاتحاد الروسي، والاتفاق المبرم في عام ٢٠١٧ بين جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام لشق طريق سريعة تربط بين فيينتيان وهانوي من أجل زيادة تيسير التجارة بين البلدين وفي المنطقة. وإضافة إلى ذلك، تعاون المكتب مع كيانات أخرى من منظومة الأمم المتحدة في تنظيم ٨ اجتماعات مشتركة وإعداد مواد إعلامية مشتركة لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر في سبيل تحسين الإطار القانوني في ما يتعلق بالمرور العابر وتيسير التجارة (هدف فترة السنتين: ٧). وأسفرت أنشطة الدعوة هذه عن تعزيز الوعي في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر بأهمية التصديق على الاتفاقات الهامة المتعلقة بالمرور العابر وتيسير التجارة. وخلال فترة السنتين، صدّقت المزيد من البلدان النامية غير الساحلية على اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة،

ويرجع ذلك جزئياً إلى جهود التوعية المبذولة من المكتب. وحتى حينه، صدّقت ١٩ من البلدان النامية غير الساحلية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وعددها ٢٥ بلداً، على اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة.

٢٨٤ - وأسهمت جهود الدعوة التي بذلها المكتب في عزم ٤ بلدان نامية غير ساحلية، هي إثيوبيا وبوتسوانا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومنغوليا، على تعزيز ما تبذله من جهود لتنويع اقتصاداتها وإحداث تغيير فيها (هدف فترة السنتين: ٣).

(ج) تعزيز الدعم الدولي المقدم لمتابعة برنامج عمل فيينا، وزيادة تنسيق مشاركة منظومة الأمم المتحدة وما تقدمه من دعم

٢٨٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام المكتب بأنشطة دعوة لمراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، وشجع على بناء توافق الآراء فيما بين الدول الأعضاء والجهات المعنية لصياغة مبادرات لإقامة نظم كفؤة للنقل العابر وتقليص تكاليف المعاملات التجارية التي تتكبدها تلك البلدان. ونتيجة لذلك، زادت الإشارات في الإعلانات والقرارات والمقررات الجديدة الصادرة على الصعيدين العالمي والإقليمي لصالح البلدان النامية غير الساحلية، حيث بلغت ١٨ إشارة (هدف فترة السنتين: ٦). وعمل المكتب أيضاً مع من كيانات أخرى من منظومة الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى، حيث نظموا ١٥ اجتماعاً ومشروعاً مشتركاً ومبادرة مشتركة لدعم تنفيذ برنامج عمل فيينا وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كان مجموع عدد الأنشطة المشتركة المنجزة قد بلغ ٣٣ نشاطاً، أي أنه زاد بما قدره ١٥ نشاطاً عن عدد الأنشطة التي كانت قد أنجزت بحلول نهاية فترة السنتين السابقة وهو ١٨ نشاطاً (هدف فترة السنتين: ٢٢). وأفضت جهود الدعوة، المبذولة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب حتى تُلبى الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، إلى زيادة المبادرات في هذا الصدد. فخلال فترة السنتين، أُطلقت ٥ مبادرات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب دعماً للبلدان النامية غير الساحلية. ودعّمت الصين الاستثمار في البنى التحتية في العديد من البلدان النامية غير الساحلية (إثيوبيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيبال ورواندا وزامبيا)، بسبل منها مبادرة "حزام واحد، طريق واحد" (هدف فترة السنتين: ٥). وعمل المكتب على نحو وثيق مع شركاء مختلفين (اللجنة الاستشارية الحكومية الدولية، والاتحاد الدولي للنقل على الطرق، والشراكة العالمية من أجل سياحة مستدامة، ومؤسسة التمويل الدولية، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) للدعوة إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وبرنامج عمل فيينا، بسبل منها عقد اجتماعات وإصدار بيانات وتوفير مواد إعلامية. وخلال فترة السنتين، نفذت بلدان نامية غير ساحلية ٧ مبادرات تتعلق بالتعاون مع القطاع الخاص بهدف زيادة التعاون مع القطاع الخاص (هدف فترة السنتين: ٦).

### البرنامج الفرعي ٣ الدول الجزرية الصغيرة النامية

(أ) زيادة الاعتراف والوعي بالحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية ومواطن ضعفها ضمن عمليات تنفيذ مسار ساموا على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي

٢٨٦ - أسهمت جهود الدعوة التي بذلها المكتب في اعتماد ١٦ قراراً وإعلاناً على الصعيدين العالمي والإقليمي، وأقر في هذه القرارات والإعلانات بالحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وبذلك يكون المكتب قد تجاوز الهدف المحدد (هدف فترة السنتين: ٦). ومن تلك القرارات والإعلانات القرار ٤/٢ الذي اتخذته جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الثانية والمتعلق بدور برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومهامه وطرقه في تنفيذ مسار ساموا بوصفه وسيلة لتيسير تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وحظيت الدول الجزرية الصغيرة النامية أيضاً باعتراف خاص بحالتها في الدعوة إلى اتخاذ تدابير التي اعتمدها المؤتمر المعني بالمحيطات في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٢٨٧ - أنجز المكتب ١١ نشاطاً من أنشطة الدعوة خلال فترة السنتين، بطرق منها التعاون مع مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وجهات معنية من القطاع الخاص. عقد المكتب عدداً من المناسبات الرفيعة المستوى لجهات معنية متعددة انصبّ التركيز فيها على الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ومنها مؤتمر أروبا للشراكات بين القطاعين العام والخاص الذي عقد في آذار/مارس ٢٠١٦ والذي استقطب أكثر من ٢٠ مؤسسة من القطاع الخاص، وبذلك يكون المكتب قد تجاوز الهدف المحدد (هدف فترة السنتين: ١٠).

(ب) زيادة الدعم الدولي المقدم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية لتمكينها من تنفيذ مسار ساموا، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره

٢٨٨ - بحلول نهاية فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، كان عدد الشركاء الإنمائيين الذين وقّعوا تعهدات بالتبرع إلى الصندوق الأخضر للمناخ قد بلغ ١٧ شريكاً؛ وبحلول نهاية فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، كان هذا العدد قد ارتفع إلى ١٩ شريكاً (هدف فترة السنتين: ١٦). وقامت الدول الجزرية الصغيرة النامية بدور رئيسي في دخول اتفاق باريس بشأن تغير المناخ حيز النفاذ في وقت مبكر، حيث تمّ ذلك في غضون سنة من اعتماده. وقد شُرع في الوفاء بالتعهدات بالتبرع للصندوق الأخضر للمناخ، بما في ذلك من قِبَل عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويهدف الصندوق الأخضر للمناخ إلى أن يتحقق مع مرور الوقت توازن بنسبة ٥٠ إلى ٥٠ بين عنصر التخفيف من آثار تغير المناخ وعنصر التكيف مع المناخ من الاستثمارات، وإلى أن تُرصد ٥٠ في المائة من الاستثمارات الموجهة نحو عنصر التكيف مع المناخ لفائدة البلدان الهشة على الأخص، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كان عدد البلدان التي وقعت تعهدات بالتبرع إلى الصندوق الأخضر للمناخ قد بلغ ١٩ بلداً.

(ج) تعزيز التعاون والشراكات فيما بين الوكالات دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية

٢٨٩ - نفذ المكتب ٩ برامج وأنشطة مشتركة بالتعاون مع كيانات من منظومة الأمم المتحدة وشركاء آخرين، منهم شركاء من القطاع الخاص. ومن أبرز تلك الأنشطة اعتماد اختصاصات الفريق الاستشاري

المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي يُشارك المكتب في رئاسته، وسيدعمه لتعزيز الاتساق فيما بين وكالات الأمم المتحدة وفعالية التنسيق فيما بينها. وانطلقت رسمياً شبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي يتولى المكتب إدارتها، في مؤتمر أوروباً للشركات بين القطاعين العام والخاص في آذار/مارس ٢٠١٦. وقد زاد منذئذ عدد الأعضاء في الشبكة، مما يتيح زيادة وتحسين الاتصالات فيما بين الجهات من القطاع الخاص والدول الجزرية الصغيرة النامية. وخلال المؤتمر المعني بالمحيطات المنعقد في عام ٢٠١٧، عقد المكتب حواراً رفيع المستوى بشأن المحيطات والدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تعزيز التعاون على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي بهدف معالجة الأولويات الخاصة لهذه البلدان في مجال التنمية المستدامة. وتم في هذه المناسبة الرفيعة المستوى أيضاً تشجيع الشركاء على تسجيل التزامات طوعية لتنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، والإسهام بشكل مباشر في زيادة عدد الالتزامات الطوعية المتعلقة بالمحيطات (هدف فترة السنتين: ٩).

(د) تعميم مسار ساموا والمسائل المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية في برامج عمل منظومة الأمم المتحدة

٢٩٠ - يواصل المكتب، بوصفه مشاركا في رئاسة الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، أنشطة الدعوة إلى تعميم مسار ساموا في برامج عمل الكيانات من منظومة الأمم المتحدة. وخلال فترة السنتين، أسهم المكتب في اعتماد ٥ خطط عمل وبرامج وقرارات تتضمن إشارة إلى تعميم مسار ساموا. وتواصلت أنشطة الدعوة هذه طوال المفاوضات بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، والذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وتم أيضاً التشجيع على اعتماد برامج مشتركة في هذا الصدد عند إعداد برنامج العمل العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية الذي انطلق في ٤ تموز/يوليه ٢٠١٧، بتيسير من منظمة الأغذية والزراعة، وبالتنسيق مع المكتب وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وفي عام ٢٠١٦، اتخذت جمعية الأمم المتحدة للبيئة القرار ٤/٢ بشأن دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومهامه وطرائقه في تنفيذ مسار ساموا بوصفه وسيلة لتيسير تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، اعتمدت استراتيجية الأمم المتحدة لمنطقة المحيط الهادئ للفترة ٢٠٢٢-٢٠١٨ لمواءمة تنفيذ مسار ساموا وأهداف التنمية المستدامة (هدف فترة السنتين: ٥).

(هـ) تعزيز الاتساق في عمليات الأمم المتحدة بشأن قضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية في عمليات الأمم المتحدة، بما في ذلك على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي

٢٩١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنجزت عمليتا توحيد اثنتان لعمليات للأمم المتحدة بإسهام المكتب، بسبل منها عقد اجتماع لفريق خبراء تمحورت فيه المناقشات حول الأطر المتعددة الأقطار للمساعدة الإنمائية في منطقة المحيط الهادئ والبحر الكاريبي (هدف فترة السنتين: ١).

## الباب ١١ دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

### أبرز نتائج البرنامج

واصل مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة شؤون الإعلام تقديم الدعم إلى التنمية المستدامة في أفريقيا والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على الصعيدين العالمي والإقليمي وفقا لولاية كل منهم. فعلى الصعيد العالمي، أسهم المكتب، في إطار تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها، في زيادة الدعم الدولي لتنمية أفريقيا بواسطة أعماله الموضوعية والتحليلية وأعماله في الدعوة والإبلاغ. ولتعزيز الشراكات من أجل تنفيذ الخطتين، شارك المكتب في تنظيم مؤتمر طوكيو الدولي السادس المعني بالتنمية في أفريقيا، وأسبوع أفريقيا لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. ولحشد مزيد من الدعم، عمل المكتب على رصد ١٣ التزاما يرد في تقرير الأمين العام الذي يقدم كل سنتين عن استعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا (A/71/203). وواصل المكتب أيضا العمل على اتباع نهج متسق ومتكامل في تقديم منظومة الأمم المتحدة الدعم إلى أفريقيا، عن طريق تعزيز الشراكات في إطار فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية. وعلى الصعيد الإقليمي، واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعزيز التنسيق والتعاون والاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة دعماً للاتحاد الأفريقي وبرامجه للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتولى قسم أفريقيا في إدارة شؤون الإعلام الترويج للأنشطة الإعلامية وأنشطة التوعية.

### التحديات والدروس المستفادة

يرتبط التحدي المتمثل في تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا بالتنفيذ الفعال والمتزامن لك من خطة عام ٢٠٣٠ التي تغطي فترة ١٥ عاما وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ التي تمتد على مدى ٥٠ سنة. وبالنظر إلى بطء وتيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، من الأهمية البالغة أن يتم من الآن فصاعدا كفالة الاتساق والتنسيق والتآزر في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا وأهداف خطة عام ٢٠٦٣، بدءا بإدماجها في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

٢٩٢ - النتائج الواردة أعلاه تقوم على تنفيذ نسبة ١٠٠ في المائة من ١١٤ ناتجا مقررًا يمكن قياسه كمياً، مقابل تنفيذ نسبة ١٠٠ في المائة من النواتج في فترة السنتين السابقة. وقد ارتفع عدد النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة من ناتجين في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى ٦ نواتج في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٢٩٣ - ويمكن الاطلاع في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/6 (Sect. 11)) على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة.

## البرنامج الفرعي ١

### تنسيق الدعوة والدعم العالميين للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

(أ) زيادة دعم المجتمع الدولي لتنمية أفريقيا بوجه عام وللشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بوجه خاص

٢٩٤ - واصل المكتب أنشطته الدعوية والتحليلية استمرارا في حشد الدعم لتنمية أفريقيا من المجتمع الدولي. وأسهمت سلسلة من الإحاطات وحلقات النقاش واجتماعات أفرقة الخبراء والإحاطات الصحفية وتقارير الأمين العام في زيادة الوعي والدعم على الصعيد الدولي بشأن تنمية أفريقيا وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وعلى وجه التحديد، شارك المكتب في تنظيم مؤتمر طوكيو الدولي السادس المعني بالتنمية في أفريقيا، وسلسلة من المناسبات خلال أسبوع أفريقيا لعام ٢٠١٦، ومناسبات خلال دورات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة وضع المرأة. وزادت ٧ تقارير للأمين العام الوعي بتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ودعمها، وأسباب النزاعات في أفريقيا، واستعراض الالتزامات المتعهد بها لصالح تنمية أفريقيا. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد الأنشطة المنجزة في إطار منظومة الأمم المتحدة دعما لتنمية أفريقيا، حيث بلغ ١٦٨ نشاطا في نهاية عام ٢٠١٧. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كان عدد المنتديات التي انعقدت وتناولت التعاون فيما بين بلدان الجنوب دعما لأفريقيا قد بلغ ٢٤ منتدى.

(ب) تحسين رصد تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا، بسبل من بينها الآليات الإقليمية

٢٩٥ - بالتعاون الوثيق مع الدول الأفريقية الأعضاء، والشركاء التقليديين والجدد، وكيانات منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة أعضاء فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، حدّد المكتب واستعرض التزامات، مجموعها ١٣ التزاما، تعهدت بها بلدان أفريقية وشركاء إنمائيون وتعلق بمواضيع منها التجارة، وتطوير البنى التحتية، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وجعل أفريقيا منطقة خالية من النزاعات (هدف فترة السنتين: ٦ و ٨). واختيرت هذه المواضيع من منطلق أهميتها المتزايدة بالنسبة لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، ولأنها تعكس تماما الأولويات الراهنة في أفريقيا. وتم في عام ٢٠١٦ التطرق في الإصدار الثاني لتقرير الأمين العام الذي يقدم كل سنتين عن استعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا (A/71/203) إلى أعمال الرصد والتحليل المستفيضة التي خضع لها تنفيذ الالتزامات. ولقي هذا التقرير، الذي عزز المساءلة عن تلك الالتزامات، تأييدا واسعا من الدول الأفريقية الأعضاء وشركائها في التنمية.

(ج) تحسّن تنسيق جهود الأمم المتحدة في مجال تقاسم الدعم لتنمية أفريقيا

٢٩٦ - خلال فترة السنتين، أصبحت فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية أداة أساسية في تنسيق الدعم المقدم من كيانات منظومة الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي ومنظمات إقليمية أخرى في مجال تنفيذ المبادرات الإنمائية العالمية والإقليمية، بما فيها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وفي فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، أنجز ٦٠ نشاطا مشتركا ومبادرة مشتركة من خلال فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية (هدف فترة السنتين: ٦٠). ونُفذ معظم البرامج والمبادرات، التي عمل عليها المكتب خلالها فترة السنتين، بالتنسيق مع أعضاء فرقة العمل، بما يشمل تقارير الأمين العام الرئيسية الأربعة بشأن أفريقيا، وعمل آلية الأمم المتحدة للرصد على استعراض

الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا، واجتماعات أفرقة خبراء ومناسبات رفيعة المستوى وإحاطات مختلفة بشأن التحديات والفرص المستجدة في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، أصبحت فرقة العمل، من خلال تنظيم اجتماعات وأنشطة مختلفة، منبرا هاما وفريدا من نوعه متاحا لكيانات منظومة الأمم المتحدة لتتواصل من خلاله مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا.

#### (د) زيادة الوعي الدولي بقضايا تنمية أفريقيا

٢٩٧ - واصل المكتب إعداد تقارير ودراسات تحليلية للسياسات بشأن تنمية أفريقيا، وهي متاحة للمتلقين مطبوعة وعلى الإنترنت، مما زاد الوعي على الصعيد الدولي بالقضايا الرئيسية في مجال التنمية. وعلى وجه التحديد، رحبت الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنابر الإعلامية بتقارير الأمين العام والناتج المعرفية بشأن قضايا التنمية في أفريقيا التي عُرضت خلال حلقات نقاش وإحاطات إعلامية وصحفية، مما ساعد أيضا على زيادة الوعي بقضايا التنمية في أفريقيا طوال عام ٢٠١٦. وقيست زيادة الوعي على الصعيد الدولي بناء على التقدم المحرز في عدد زيارات الموقع الشبكي للمكتب، الذي ارتفع ارتفاعا هائلا في عام ٢٠١٦، حيث بلغ ٤٥ ٠٠٠ زيارة بعد تجديد الموقع في عام ٢٠١٥ وبدء نشر مستجدات فيه بانتظام باللغتين الإنكليزية والفرنسية. وفي عام ٢٠١٧، استمر عدد مرات التصفح في الارتفاع، حيث بلغ ٩٥ ٠٠٠ (هدف فترة السنتين: ٣٠ ٠٠٠).

### البرنامج الفرعي ٢

#### التنسيق والدعم الإقليميان للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

(أ) تعزيز الانساق والتنسيق والتعاون بين وكالات ومنظمات الأمم المتحدة دعما لخطط الاتحاد الأفريقي الاستراتيجية وأولوياته، بما فيها برنامج الشراكة الجديدة، وذلك على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

٢٩٨ - خلال فترة السنتين، نفذت وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها، من خلال آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا، ما عدده ٢٧ مشروعا دعماً لخطط الاتحاد الأفريقي الاستراتيجية وأولوياته، بما فيها برنامج الشراكة الجديدة، على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي (هدف فترة السنتين: ٢٠ مشروعا وبرنامجا ونشاطا). وفي هذا الصدد، قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بما يلي: (أ) تعزيز التعاون فيما بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي عن طريق بناء التوافق في الآراء فيما بين الجهات المعنية في آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا، مما أفضى إلى إعادة هيكلة الآلية لتمحور حول تسع مجموعات مواضيعية تركز على مجالات مواضيعية حتى يكون تقديم الدعم فعالا؛ (ب) تنظيم معتكفين لمنسقي المجموعات المواضيعية للآلية ومجموعاتها المواضيعية الفرعية؛ (ج) تنظيم الدوريتين السابعة عشرة والثامنة عشرة للآلية، بما في ذلك تنظيم مؤتمرات على المستوى الوزاري في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧؛ (د) دعم تنفيذ قرار الاتحاد الأفريقي المتعلق بالتمويل البديل؛ (هـ) التعاون مع وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومع مصرف التنمية الأفريقي في تسريع تنفيذ برنامج عمل داكار بشأن البنى التحتية العابرة للحدود في أفريقيا؛ (و) تقديم الدعم التقني إلى عملية الاتحاد الأفريقي الإصلاحية ومشاركات الجهات المعنية؛ والإسهام في ٩ اجتماعات تشاورية مع فريق الأمم المتحدة للاتصال وإدارات الاتحاد الأفريقي بشأن وضع برنامج عمل مشترك؛ (ز) دعم إعادة هيكلة أمانة الشراكة الجديدة في نيجيريا؛ (ح) المساعدة في وضع إطار لتعزيز فعالية البرمجة المشتركة الإقليمية ودون الإقليمية عن طريق استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

(ب) تعزيز قدرة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لا سيما مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة، وأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية، على وضع برامجها وتنفيذها ورصدها

٢٩٩ - خلال فترة السنتين، نفذت كيانات منظومة الأمم المتحدة ١٢ مشروعاً لتنمية القدرات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في إطار آلية التنسيق الإقليمي في أفريقيا وآليات التنسيق دون الإقليمية ومجموعاتها المواضيعية (هدف فترة السنتين: ٨). ونُفذت أنشطة تنمية القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي عن طريق اجتماعات، وحلقات عمل تقنية. وفي هذا الصدد، قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بجملة أمور منها ما يلي: (أ) تقديم الدعم في مجال بناء القدرات إلى المجموعة المواضيعية الخاصة بالاتصالات من آلية التنسيق الإقليمي؛ (ب) دعم عمل آلية التنسيق دون الإقليمي في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بشأن تبادل الأفكار على الصعيد الإقليمي، مع التشديد على ضرورة إقامة منبر لتبادل المعلومات والتعاون؛ (ج) إجراء حلقة عمل من حلقات عمل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران لفائدة المعاهد الوطنية للأبحاث في ليبيريا، وإطلاق حملة للتوعية بعمل آلية استعراض الأقران على الصعيد الوطني. وخلال فترة السنتين، نفذت جماعات اقتصادية إقليمية ٥ مشاريع مشتركة لتنمية القدرات دعماً لبرامج التكامل الاقتصادي الإقليمي (هدف فترة السنتين: ٢). وإضافة إلى ذلك، قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خدمات تقنية واستشارية وعقدت حلقات تدريبية، بما في ذلك تقديم المساعدة إلى الجهود المبذولة من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من أجل إعادة الهيكلة، وذلك بعقد حلقة تدريبية أفضت إلى تقديم مساعدة اللجنة في وضع استراتيجية الهيئة القصيرة الأجل؛ وإلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في وضع إطار استراتيجي لمركز لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يُتوخى منه تعزيز التجارة والتصنيع في المنطقة دون الإقليمية. وعقدت اللجنة أيضاً اجتماعاً مشتركاً مع مكتب علوم الفضاء وتطبيقاتها، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، في سياق أنشطة الدعوة والاتصالات والإعلام والثقافة التي تقوم بها آلية التنسيق الإقليمي من أجل زيادة وعي وسائط الإعلام بخطة عام ٢٠٦٣، ودعمت أعمال أمانة الشراكة الجديدة في كينيا لتوطيد أنشطتها الدعوية المتعلقة بمشروع ممر النقل الرابط بين ميناء لامو وجنوب السودان وإثيوبيا، وتعزيز الاستثمار من القطاع الخاص في هذا الشأن.

### البرنامج الفرعي ٣

الأنشطة الإعلامية وأنشطة التوعية الرامية إلى دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

(أ) تعزيز الوعي بالقضايا المواضيعية الرئيسية للشراكة الجديدة والقضايا الأخرى ذات الصلة بالانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة في أفريقيا

٣٠٠ - عموماً، فاق أداء تطبيقات وسائط الإعلام الرقمية لإدارة شؤون الإعلام التوقعات بالنظر إلى كثرة المواقع الشبكية التي تقدم مجانا محتويات عن المسائل المتعلقة بتنمية أفريقيا. فقد زادت باطراد حركة الزيارات للمنابر الإعلامية للإدارة، ووافقت ١٠٩ مليون زيارة وتصفح (هدف فترة السنتين: ١٠٩ مليون). وإضافة إلى ذلك، طرأ تحسن طفيف من حيث عدد الأنباء التي أعادت طبعتها منابر إعلامية أخرى.



حيث انتقت منابر إعلامية أخرى من جميع أنحاء أفريقيا مواد إخبارية ومنشورات (مطبوعة ومسموعة ومرئية) للإدارة، فأعادت طبعها أو نشرها أكثر من ٩٢٢ مرة. وتعزى الزيادة الطفيفة إلى قرار مدروس اتخذ في بداية عام ٢٠١٦ بعدم احتساب منشورات المدونات ضمن عدد الأنباء المعاد نشرها لأن ذلك لا يعكس الصورة الحقيقية. وكانت حصيلة ذلك بدء منشورات تُعنى بالقضايا الأفريقية وتحظى بالمصادقية والاحترام إعادة نشر تلك الأنباء الصادرة عن الإدارة.

## الباب ١٢ التجارة والتنمية

### أبرز نتائج البرنامج

بوصف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) مركز التنسيق في منظومة الأمم المتحدة المسؤول عن المعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والمسائل المرتبطة بها في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، واصل خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ معالجة التحدي المتمثل في بناء عالم أكثر شمولاً واستقراراً واستدامة. وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، عقد الأونكتاد في نيروبي دورته الرابعة عشرة ومؤتمره الوزاري الذي يعقد كل أربع سنوات لمناقشة المسائل الاقتصادية العالمية البارزة. وأسفر المؤتمر عن اعتماد وثيقتين ختاميتين رئيسيتين، هما: أزميو نيروبي؛ ومافيكيانو نيروبي الذي يشتمل على خريطة الطريق للمنظمة للسنوات المقبلة. وتخلل الدورة اجتماعات للمنتدى العالمي للاستثمار والمنتدى العالمي للسلع الأساسية، وأنشطة أخرى منها "منتدى للشباب" و "منتدى للمجتمع المدني". وحضر المؤتمر أكثر من ٥٠٠٠ مندوب من ١٤٩ بلداً. ومن المبادرات الهامة الأخرى التي تولى الأونكتاد قيادتها خلال فترة السنتين ما يلي: إطلاق مبادرة "التجارة الإلكترونية للجميع" التي تدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية في مجال التجارة الإلكترونية؛ وإطلاق صندوق استئماني متعدد المانحين خاص بالتجارة والقدرات الإنتاجية؛ والتزام أكثر من ٩٠ بلداً بإزاء خريطة طريق تتعلق بالإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك. وخلال فترة السنتين، حشدت كلية علي بابا لإدارة الأعمال والأونكتاد ٢٤ رائد أعمال مقرهم في أفريقيا ليشاركوا في افتتاح "مبادرة مؤسسي المشاريع الإلكترونية" التي تشكل الخطوة الأولى في الوفاء بالالتزام بالمساعدة في تمكين ١٠٠٠ رائد أعمال في البلدان النامية على مدى السنوات الخمس المقبلة الذي تعهده به مؤسس شركة "علي بابا غروب"، جاك ما، بوصفه المستشار الخاص المعني برواد الأعمال الشباب والأعمال التجارية الصغيرة. وكشفت مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة، التي أطلقتها الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٩ وعقد الأونكتاد وشركاؤه لقاءاً لها، النقاب عن خطة جديدة لمساعدة أسواق الأوراق المالية على إنشاء التمويل الأخضر والمساهمة بذلك في الجهود المبذولة في العالم للحد من انبعاثات الكربون.

### التحديات والدروس المستفادة

دفع الأمين العام، في التقرير الذي قدمه إلى الدورة الرابعة عشرة للأونكتاد، بأن تعددية الأطراف أمر حيوي لتحقيق وعود عام ٢٠١٥ الثلاثة. وفي ظل عدم اليقين السائد في العالم، بذل الأونكتاد، بهدف إعادة توجيه عمله بفعالية، جهوداً متواصلة لتعزيز إدارته القائمة على النتائج، عن طريق تنشيط آلياته الحكومية الدولية، وتكثيف التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومع المنظمات

الدولية لتقدم مزيد من الدعم الفعال لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك تخطيط برامج ومشاريعه الرئيسية وعددها ٢٩ برنامجا ومشروعاً (والتي تشكل جزءاً من "عدته") ومواءمتها مع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وتبين في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ مرة أخرى أن للأونكتاد دورٌ حكومي دولي فريد من نوعه داخل الأمم المتحدة، ولا سيما عمله الواسع النطاق الذي يواصل إتاحة متسع للبلدان النامية والبلدان المتقدمة للالتقاء إلى جانب الجهات المعنية الأخرى في "منطقة أمان" لمعالجة المسائل البالغة الأهمية. وتزايد أهمية القطاع الخاص في تنفيذ خطة التنمية العالمية يُبرز أيضاً وجودَ فرصة مهمة للاستعانة بمؤهلات الأونكتاد المثبتة في العمل والتعاون مع الجهات من القطاع الخاص وفي إنجاز أعمال التحليل معها.

٣٠١ - النتائج الواردة أعلاه تقوم على تنفيذ نسبة ٩٨ في المائة من ٦٢٠ ناتجاً مقررًا يمكن قياسه كميًا في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، مقابل تنفيذ نسبة ٩٦ في المائة من النواتج في فترة السنتين السابقتين. وانخفض عدد النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة من ٥٥ ناتجاً في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى ٣٠ ناتجاً في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٣٠٢ - ويمكن الاطلاع في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/6) (Sect. 12)) على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة.

### التوجيه التنفيذي والإدارة

#### (أ) إدارة برنامج العمل على نحو فعال

٣٠٣ - واصل الأونكتاد تعزيز الإدارة القائمة على النتائج ببدء العمل بمتطلبات دنيا في مجال التعاون التقني، وتنفيذ مجموعة جديدة من السياسات لزيادة فعالية البحث والتحليل (بما يشمل التحقق من الجودة، وترشيد برنامج المنشورات، والنشر، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، والتقييم). وأتاحت الجهود المذكورة أعلاه تحسين أعمال رصد البرامج وإدارتها، وكفلت المساءلة. وبالنجاح في تنفيذ نسبة ٩٨ في المائة من النواتج المقررة في إطار برنامج العمل، يكون قد تم تجاوز هدف فترة السنتين، وهو تحقيق نسبة ٩٢ في المائة من النواتج في الوقت المناسب.

#### (ب) زيادة اتساق السياسات في مجال إدارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة

٣٠٤ - واصل الأونكتاد التعاون مع كيانات أخرى من منظومة الأمم المتحدة، وعمل على أكثر من ٦٠ نشاطاً خلال فترة السنتين (هدف فترة السنتين: ٦٠). وواصل الأونكتاد المشاركة في أعمال المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، حيث أسهم إسهاماً هاماً في تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة عن طريق تقديم المساعدة التقنية المنسقة في مجال التجارة الدولية والقدرات الإنتاجية في إطار صياغة أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في ٣٤ بلداً. وقام الأونكتاد بعدد من الأنشطة المشتركة الأخرى منها عمله بجمّة مع اللجان الإقليمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على تنفيذ ١٤ مشروعاً من مشاريع حساب التنمية قيد الإنجاز. وشارك الأونكتاد أيضاً مع الاتحاد الدولي للاتصالات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية

والعلم والثقافة، في تنظيم منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام ٢٠١٦، وهو أكبر تجمع سنوي لمجتمع "تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية".

#### (ج) تحسين نشر عمل الأونكتاد وزيادة إيرازو

٣٠٥ - حسن الأونكتاد نشر منتجاته وعزز بروز عمله عن طريق إصدار ١٢٩ نشرة صحفية و ١٨ مذكرة إعلامية و ٢٤ تنبيهات إعلامية. وُجّع في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما عدده ٥٠٠ ٢٧ قصاصة لمواد صحفية نُشرت عن الأونكتاد (هدف فترة السنتين: ٦٠٠ ١٤)، صدر نحو ٢٠٠٠ منها بشأن الدورة الرابعة عشرة للأونكتاد. وأنشطة التعريف بعمل الأونكتاد وجها لوجه، التي نظمها الأونكتاد إما بمفرده أو بالتعاون مع دائرة الأمم المتحدة للإعلام في جنيف، طالت ٩٢ مجموعة زوّار تضم أكثر من ٤٢١ ٢ طالبا ودبلوماسيا وأكاديميا من جميع أنحاء العالم. وسُجّل في فترة السنتين رقم قياسي جديد في زيارات الموقع الشبكي للأونكتاد، حيث بلغت ٣١١ ملايين زيارة (هدف فترة السنتين: ٢٠٢ مليون دولار). وواصل الأونكتاد، في سبيل زيادة إيرازو عمله، تكريس وجوده في وسائط التواصل الاجتماعي، سواء من حيث عدد المتابعين أو من حيث تنوع المنابر، حيث بلغ عدد متابعيه ٥٥٥ ٢٠ متابعًا على فيسبوك، و ٦٤٥ ١٢٠ متابعًا على تويتر، و ٤٨٢ متابعًا على إنستغرام (أطلق هذا الحساب في عهد قريب يعود إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٧)، و ٩٤٤ ٢٦ متابعًا على لينكد إن.

#### (د) تحسين تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمل الأونكتاد

٣٠٦ - حقّق الأونكتاد هدف فترة السنتين المتمثل في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمله من خلال تنفيذ ٢١ مبادرة خلال فترة السنتين (هدف فترة السنتين: ٢١). وأعادت قيادة الأونكتاد تأكيد التزامها بالمساواة بين الجنسين بالانضمام إلى مبادرة جنيف لمناصري المساواة بين الجنسين، والتوقيع على تعهّد فريق جنيف لتكافؤ الجنسين. وقام الأونكتاد أيضا بأنشطة دعوية لفائدة المساواة بين الجنسين عن طريق أنشطة مختلفة، مثل جائزة إميرتيك لسيدات الأعمال لعام ٢٠١٦، ومناسبات جانبية في الاجتماعات العالمية، وإعداد عدّة تتعلق بالتجارة والمنظور الجنساني لدعم البلدان في تقييم أثر السياسات الاقتصادية في الرجال والنساء. وعُززت القدرات بواسطة دورات متخصصة، منها دورة دراسية على الإنترنت مدتها ٨ أسابيع تتعلق بالمنظور الجنساني في السياسة التجارية وتستهدف معيّنين من السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وصيغتا عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ من الدورة الدراسية على الإنترنت للمعهد الافتراضي التي تتعلق بالتجارة والمنظور الجنساني وتستهدف معيّنين من جميع البلدان النامية وأقل البلدان نموا.

#### (هـ) زيادة الالتزام بمواعيد تقديم الوثائق

٣٠٧ - جميع الوثائق الحكومية الدولية السابق جدولتها، وعددها ١٠٥ وثائق، قُدمت في الوقت المناسب إلى خدمات المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في جنيف وفقا لولاية الجمعية العامة. وظل امتثال الأونكتاد في تقديم الوثائق الرسمية عند نسبة ١٠٠ في المائة على مدى أربع سنوات متتالية، وهو ما يتجاوز النسبة المستهدفة وهي ٩٠ في المائة المقررة في الاتفاق بين الأمين العام للأمم المتحدة والأونكتاد.

## البرنامج الفرعي ١ العولمة والترابط والتنمية

(أ) تعميق فهم البيئة الاقتصادية العالمية والخيارات في مجال السياسات من أجل تنمية شاملة ومستدامة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي

٣٠٨ - واصلت الشعبة تحسين فهم البيئة الاقتصادية العالمية بما يصب في التنمية المستدامة والشاملة للجميع، فأشير في ٣٣ بياناً (هدف فترة السنتين: ٤٠) إلى تحليلاتها وإلى توصياتها بشأن السياسات في دورات مجلس التجارة والتنمية. وأثنت مجموعات من الدول الأعضاء، منها مجموعة الـ ٧٧ والصين والمجموعة الأفريقية ومجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على الأونكتاد لما تنطوي عليه أبحاثه من فائدة في استعراض الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد العالمي والسياسات الداعمة للتحوّل الهيكلي، ولأهميتها وحسن توقيتها. وقام الأونكتاد بنجاح بأنشطة دعوية لفائدة أبحاثه في مجال سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية المتمحورة على النمو، وسجل ١٠٩٦ إشارة في وسائط الإعلام (هدف فترة السنتين: ٥٥٠ إشارة). وعلاوة على ذلك، رُوج للتعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب أو التعاون فيما بين بلدان الجنوب أو التعاون الثلاثي بواسطة ٣٠ نشاطاً (هدف فترة السنتين: ٢٩ نشاطاً)، بما في ذلك أبحاث وحلقات عمل وخدمات استشارية بشأن مواضيع منها مراعاة سياسات الاقتصاد الكلي للاعتبارات الجنسية، والسياسات الصناعية، والتكامل الإقليمي. وخلال فترة السنتين، استعملت ٨٤ من الجامعات ومراكز الأبحاث (هدف فترة السنتين: ٨٢ جامعة) خدمات المعهد الافتراضي للأونكتاد لتعزيز قدراتها البحثية في مجالي التجارة والتنمية.

(ب) التقدم المحرز نحو إيجاد حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية عن طريق تحسين فهم التفاعل بين الاستراتيجيات الناجحة لتعبئة الموارد الإنمائية والقادرة على تحمّل الديون والإدارة الفعالة للديون

٣٠٩ - أحرزت الشعبة تقدماً نحو توفير حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية من خلال نظامها لإدارة الديون والتحليل المالي الذي استعمله، بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ما عدده ١٠٧ مؤسسات (هدف فترة السنتين: ١٠٦ مؤسسات) و ٦٩ بلداً (هدف فترة السنتين: ٦٨ بلداً)، مما حسن قدرة هذه البلدان والمؤسسات على إدارة الالتزامات العمومية وإعداد بيانات موثوقة بشأن الديون، وبذلك تم تجاوز هدف فترة السنتين. وعُرضت وثوقشت التحليلات والمقترحات الرئيسية المتعلقة بمسائل الديون وآليات تمويل التنمية في العديد من المحافل الحكومية الدولية، ومنها الجمعية العامة، والمنتدى السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، والدورة الرابعة عشرة للأونكتاد، ودورات مجلس الأونكتاد للتجارة والتنمية، واجتماعات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، والمؤتمر المعني بإدارة الديون الذي ينظمه الأونكتاد كل سنتين. وإضافة إلى ذلك، أخذت الدول الأعضاء في الاعتبار تحليلات الأونكتاد للسياسات وتوصياته بشأن الديون وتمويل التنمية خلال اجتماعات اللجنة الثانية للجمعية العامة، ودورات مجلس التجارة والتنمية، باعتمادها ٢٩ من المواقف والمبادرات المتعلقة بالسياسات في هذا الصدد (هدف فترة السنتين: ٢٩).

(ج) تحسين سبل الحصول على إحصاءات ومؤشرات موثوقة وآنية تبيّن الترابط بين العولمة والتجارة والتنمية من أجل اتخاذ القرارات بشأن السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات الإنمائية

٣١٠ - واصلت شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية تحسين سبل الحصول على إحصاءات ومؤشرات موثوقة وآنية تُبيّن الترابط بين العولمة والتجارة والتنمية من أجل اتخاذ القرارات بشأن السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات الإنمائية. فخلال فترة السنتين، أبلغ ٢١٢ بلدا وإقليما (هدف فترة السنتين: ٢٠٠ بلد وإقليم) و ٩٠١ ٢٢٥ مستخدم (هدف فترة السنتين: ٢٠٠ ٠٠٠ مستخدم) بأنهم استخدموا مؤشرات وبيانات إحصائية أتاحها الأونكتاد، وبذلك يكون هدفا فترة السنتين قد تمّ تجاوزهما. وتم تنزيل إصدار عام ٢٠١٦ من دليل الإحصاءات أكثر من ٣٠٠ ١٨ مرة من موقع الأونكتاد الشبكي، وتغيّر الدليل كليا في إصدار عام ٢٠١٧ منه ليتضمن السلاسل الزمنية الإحصائية المفصلة والمطولة المتاحة على موقع إحصاءات الأونكتاد (UNCTADstat)، بما في ذلك جداول موجزة ومخططات بيانية وخرائط ورسومات إعلامية حديثة. وإضافة إلى ذلك، سجل موقع إحصاءات الأونكتاد نحو ٨٦٨ ٠٠٠ حصة استعمال، وأكثر من ١٥ مليون تصفّح من طرف نحو ٣٧٨ ٠٠٠ مستخدم من أكثر من ٢١٢ اقتصادا من جميع أنحاء العالم، وتمّ تصفّح موجزات الأونكتاد القطرية الإحصائية أكثر من ٥٦٠ ٠٠٠ مرة.

(د) تحسين السياسات والقدرات المؤسسية الفلسطينية، وتعزيز التعاون الدولي للتخفيف من الظروف الاقتصادية والاجتماعية الضارة المفروضة على الشعب الفلسطيني، ولبناء دولة فلسطينية مستقلة

٣١١ - واصلت الشعبة دعم وضع السياسات في فلسطين وتعزيز قدراتها المؤسسية. فخلال فترة السنتين، استفادت ١١ مبادرة/مؤسسة إنمائية (هدف فترة السنتين: ١١) من نتائج أبحاث الأونكتاد وتوصياته ومن أنشطته في مجال بناء القدرات من خلال دورات تدريبية لفائدة المهنيين الفلسطينيين وتقديم خدمات استشارية. وعلاوة على ذلك، أعربت ٧ مجموعات دول و ٢٧ دولة، أثناء الدورات السنوية لمجلس التجارة والتنمية، عن تقديرها بالإجماع لتقارير الأونكتاد عن المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، مما زاد من التأثير في تقارير ومواقف المنظمات الدولية والحكومات والباحثين.

## البرنامج الفرعي ٢

### الاستثمار والمشاريع

(أ) تحسين القدرة على معالجة المسائل الرئيسية والناشئة المتصلة بالاستثمار وتفاعله مع المساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة والتكامل الإقليمي، وعلى تعزيز التنمية المستدامة

٣١٢ - واصلت الشعبة تحسين قدرة الجهات المعنية على معالجة المسائل الرئيسية والناشئة المتصلة بالاستثمار، بسبل منها لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية والمنتدى العالمي للاستثمار لعام ٢٠١٦ الذي استقطب ٤٠٠ ٣ مشاركا و ٢٢٠ متكلما من المجتمع الدولي. ففي فترة السنتين، أفادت ٢٤٦ جهة معنية في مجال الاستثمار (هدف فترة السنتين: ٢٤٠) بأن قدرتها على معالجة المسائل الرئيسية المتصلة بالاستثمار قد تحسّنت. وخلال الدورتين الثالثة والستين والرابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية، أدلت دول أعضاء بما عدده ٣٧ بيانا (هدف فترة السنتين: ٣٧) أشارت فيها إلى أنها استعانت بالتوصيات المتعلقة بالسياسات أو نفذتها، وأنها استخدمت المنهجية التي يوفرها الأونكتاد في مجال الاستثمار الدولي. وسلطت الدول الأعضاء الضوء على حسن توقيت وأهمية إصداري عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ من تقرير الاستثمار العالمي، وشجعت على مواصلة نشر التوصيات المتعلقة بالسياسات ذات الصلة.

(ب) زيادة قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على وضع وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى اجتذاب الاستثمارات والاستفادة منها بغية تحقيق التنمية المستدامة

٣١٣ - لا تزال الشعبة تؤدي دورا رياديا في دعم وضع سياسات الاستثمار على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي نتيجة النجاح في وضع أدوات سياساتية رئيسية، منها إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وخطة العمل بشأن الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، وقائمة الإجراءات العالمية من أجل تيسير الاستثمار. فخلال فترة السنتين، استفادت ٤٢ من البلدان النامية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من مساعدة الأونكتاد، بما يشمل استعراضات سياسات الاستثمار، والأدوات الإلكترونية، وتنفيذ استراتيجيات وسياسات اجتذاب الاستثمار الأجنبي (هدف فترة السنتين: ٤٢). وما زالت سلسلة استعراضات سياسات الاستثمار تستقطب اهتماما كبيرا، ولا يزال الطلب عليها مرتفعا. وعُرضت الاستعراضات المتعلقة بغامبيا وقيرغيزستان وطاجيكستان والاستعراض المتعلق بجنوب شرق أوروبا بنجاح بالتزامن مع دورة عام ٢٠١٦ للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية. وعلاوة على ذلك، استفادت ٣٢ من البلدان من مساعدة الأونكتاد فيما يتعلق بسياساتها الوطنية والدولية للاستثمار، حيث شهدت زيادات كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

(ج) زيادة القدرة على معالجة القضايا الرئيسية والناشئة المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية وأبعادها الإنمائية، فضلا عن صياغتها وتنفيذها

٣١٤ - استجابة لما تنص عليه خطة عمل أديس أبابا، واصلت الشعبة تعزيز قدرتها على معالجة القضايا الرئيسية المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية، بما أسفر عن ١٦٦ بيانا من واضعي سياسات وجهات معنية أخرى بشأن أبعاد التنمية المستدامة لهذه الاتفاقات (هدف فترة السنتين: ١٦٠ بيانا). وتبنت الزيادة في تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن المسائل الرئيسية المتصلة بالتفاوض على معاهدات الاستثمار الدولية وتنفيذها من الملاحظات التي أبدتها ٢٣ مشاركا في مناسبات عديدة منها المؤتمر السنويان المعنيان باتفاقات الاستثمار الدولية اللذان انعقدتا في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، واجتماعات الخبراء المتعددة السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وبناء قدرات المشاريع التجارية والتنمية المستدامة، والدورة الثالثة والستون لمجلس التجارة والتنمية، وبذلك يكون الأداء المستهدف قد تم تجاوزه (هدف فترة السنتين: ٢٠). وأسهمت أدوات سياساتية أعدها الأونكتاد، مثل خريطة الطريق لإصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية، وإطار سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، في بلورة الأهداف والأنشطة الإصلاحية على جميع مستويات عملية وضع السياسات. واستخدم نحو ١٠٠ بلد هذه الأدوات السياسية لإعادة النظر في شبكاتهم لاتفاقات الاستثمار الدولية، واستخدم نحو ٦٠ بلدا تلك الأدوات في صياغة أحكام معاهدات.

(د) تعزيز فهم قضايا تنمية المشاريع والقدرة على زيادة القدرة الإنتاجية عن طريق سياسات تنمية المشاريع الهادفة إلى: '١' تحفيز تنمية المشاريع، ولا سيما تلك المتصلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومباشرة الأعمال الحرة وروابط الأعمال التجارية؛ '٢' الترويج لأفضل الممارسات في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات والمحاسبة؛ '٣' إنشاء أسواق تأمين تنافسية ومُحكمة التنظيم

٣١٥ - خلال فترة السنتين، عززت الشعبة فهم قضايا تنمية المشاريع والقدرة على زيادة القدرة الإنتاجية عن طريق سياسات تنمية المشاريع، بسبل منها إطارها لسياسات مباشرة الأعمال الحرة الذي استخدم في وضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية تتعلق بمباشرة الأعمال الحرة في بلدان نامية. واستخدمت ٣٤ من البلدان، منها الأرجنتين والبرازيل وبنن والسلفادور وشيلي والكاميرون (هدف فترة السنتين: ٣٢ بلدا) سياسات الأونكتاد وبرنامجه ومنهجيته فيما يتعلق بمباشرة الأعمال الحرة لتعزيز القدرة التنافسية لشركاتها الوطنية. وعلاوة على ذلك، استخدمت ٣١ من البلدان، منها الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبنما وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزامبيا وغانا وفييت نام وكازاخستان وكرواتيا وكوت ديفوار وكوستاريكا والمكسيك ومنغوليا وموزامبيق ونيجييريا (هدف فترة السنتين: ٣٠ بلدا) الإرشادات والأدوات التي أعدها الأونكتاد في مجالات المحاسبة (بما في ذلك أداة تطوير المحاسبة، وهي منبر للتعاون من أجل أن يكون الإبلاغ من قبل الشركات عالي الجودة، بوصف ذلك عاملا رئيسيا يساعد في تيسير الاستثمار)، وتنمية المشاريع والتأمين وروابط الأعمال التجارية والسياحة الإلكترونية.

### البرنامج الفرعي ٣ التجارة الدولية

#### العنصر ١: تعزيز التجارة الدولية في السلع والخدمات

(أ) تحسين فهم عملية صنع السياسات التجارية وتعزيز القدرات الوطنية للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموًا والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على اتخاذ التدابير اللازمة لدمج اقتصاداتها بصورة مُجدية في النظام التجاري الدولي، وتهيئة بيئة مواتية للتنمية المستدامة

٣١٦ - كان لتدخلات الشعبة أثرٌ إيجابي هام في مجال التنمية المستدامة، بتحسينها فهم عملية وضع السياسات التجارية، وتعزيزها القدرات الوطنية للبلدان النامية. فقد اتُّخذ ما لا يقل عن ٢٠ إجراء (هدف فترة السنتين: ٢٠ إجراء) من طرف البلدان والمؤسسات التي تتلقى مساعدة من الأونكتاد لتعزيز مشاركتها في اتفاقات التجارة الإقليمية والمتعددة الأطراف وفي أطر التعاون والشراكات، بما في ذلك المفاوضات التجارية فيما بين بلدان الجنوب والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ومن تلك الإجراءات المتخذة اعتماداً مواقف تفاوضية، وإعداد مشاريع مقترحات، وتحديد خيارات في مجال السياسات. وإضافة إلى ذلك، اتُّخذ ١٨ إجراء (هدف فترة السنتين: ١٨ إجراء) من طرف البلدان النامية لإدماج التجارة والقدرة الإنتاجية والعمالة والتنمية في سياساتها الوطنية المتعلقة بالتجارة والخدمات. ومن خلال الدعم التحليلي والدعم الحكومي الدولي والدعم المقدم في بناء القدرات بشأن السياسات المتصلة بالتجارة والخدمات، بما في ذلك استعراضات سياسات الخدمات، والأطر المؤسسية والتنظيمية، والمفاوضات التجارية، بشأن مسائل منها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والمفاوضات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، توفّر دعمٌ كبير لإدماج تلك الاقتصادات في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري الدولي.

(ب) تعزيز قدرة البلدان النامية، وبخاصة تلك الموجودة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، فضلاً عن البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلية والحشة والصغيرة، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان ذات الدخل المتوسط، وفقاً لاحتياجاتها، على اتخاذ القرارات التجارية والمتصلة بالتجارة، وعلى التصدي للآثار التجارية والإئتمانية للتدابير غير الجمركية

٣١٧ - واصلت الشعبة تعزيز قدرات البلدان النامية بتوفير التحليلات بشأن الاتجاهات والسياسات التجارية يَسِّرَت اتخاذ القرارات المتعلقة التجارة وما يتصل بها عن يَبْنَة؛ وبمساعدة واضعي السياسات الاقتصادية فيما يتعلق بالوقوف على الحواجز التعريفية وغير التعريفية التي تعترض الوصول إلى الأسواق ومعالجتها وفيما يتعلق بمعايير الاستدامة الطوعية؛ وبمساعدة المفاوضين في المفاوضات التجارية، في مسائل منها المفاوضات بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، على وضع أنظمة تجارية للتعامل مع التدابير غير الجمركية. وقد استفاد ما لا يقل عن ٤٨ ٠٠٠ مستخدم (هدف فترة السنتين: ٤٨ ٠٠٠) مسجلين و/أو مشتركين على شبكة الإنترنت، عن طريق البريد العادي أو الإلكتروني، من نظام التحليلات والمعلومات التجارية، ومن برنامج الحل العالمي المتكامل للتجارة، ونموذج محاكاة سياسات التجارة الزراعية، ومبادرة الشفافية في التجارة، ومبادرات أخرى تتعلق بالتدريب والبحث في مجال التحليل التجاري. وعلاوة على ذلك، يتبين من تحليل البيانات الرسمية أن ما لا يقل عن ٨ إجراءات هدفها تقليص الحواجز غير التعريفية أو معالجتها قد تحققت في مفاوضات ثنائية/إقليمية أو عن طريق إجراءات لبلدان أو مجموعات بلدان في قطاعات محددة.

(ج) تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على إعداد وتنفيذ قوانين المنافسة الوطنية والإقليمية ولوائح حماية المستهلك

٣١٨ - نتيجة للمشورة والمساعدة التقنيتين المقدمتين من الشعبة، قام ما لا يقل عن ١٩ بلدا ناميا (هدف فترة السنتين: ١٩) بوضع أو تنقيح أو تنفيذ تشريعاتها وأطرها المؤسسية الوطنية و/أو الإقليمية (بما في ذلك فيما بين بلدان الجنوب) المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك بناء على تبادل أفضل الممارسات واستعراضات الأقران المتعلقة بتنفيذ السياسات من هذا القبيل. وقد زُوِّدت تلك البلدان، ومنها الأردن وتونس والجزائر ولبنان ومصر والمغرب ودولة فلسطين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك وهندوراس في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بتقييمات للاحتياجات ودورات تدريبية تتعلق بمجال المنافسة وحماية المستهلك. واستخدمت ٨ بلدان أخرى (هدف فترة السنتين: ٨) من رابطة أمم جنوب شرق آسيا (بروني دار السلام وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وميانمار)، ومن البلقان (ألبانيا وجورجيا)، ومن رابطة الدول المستقلة (بيلاروس وكازاخستان) قانون الأونكتاد النموذجي للمنافسة كمرجع أساسي في عملية صياغة وتنقيح وتنفيذ قوانينها الوطنية للمنافسة. وأُنجزت برامج للمساعدة التقنية ومشاريع لبناء القدرات في بلدان بأمريكا اللاتينية (في إطار مشروع تعزيز المؤسسات والقدرات في مجال سياسات المنافسة وحماية المستهلك، المعروف باسم مشروع كومبال)، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفي أفريقيا (في البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، وفي إثيوبيا وزمبابوي).



(د) تعزيز قدرة البلدان النامية، وبخاصة تلك الموجودة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، فضلاً عن البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلية والهشة والصغيرة، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان ذات الدخل المتوسط، وفقاً لاحتياجاتها، على وضع وتنفيذ أهداف اقتصادية ابتكارية واستراتيجيات إنمائية مستدامة على جميع المستويات

٣١٩ - خلال فترة السنتين، واصلت الشعبة دعم البلدان النامية في جهودها لتحقيق أقصى أثر إيجابي ممكن من التفاعل بين التجارة والبيئة والتنمية المستدامة والتقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية الناجمة عن هذا التفاعل. ونتيجة للدعم المقدم، قام ٣٦ بلداً (هدف فترة السنتين: ٣٦) بوضع أو تنفيذ سياسات أو برامج أو مبادرات ضابطة أو ترتيبات مؤسسية لاستغلال الفرص التي تتيحها التجارة والاقتصاد الابتكاري، ومنها إكوادور وعمان ولبنان ومدغشقر والمغرب، في مجال استراتيجيات الصادرات الخضراء والنمو الأخضر. وعلاوة على ذلك، أدمجت أساليب الزراعة العضوية في الاستراتيجيات الإنمائية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وشاركت بلدان أخرى عددها ٢٥ بلداً (هدف فترة السنتين: ١٨ بلداً) في أنشطة الاقتصاد الأخضر، بما يشمل التجارة البيولوجية المستدامة والوقود الحيوي المستدام، عن طريق حلقات دراسية ودورات تدريبية وحلقات عمل متنوعة، منها حلقات عمل الاستعراض الوطني للصادرات الخضراء لفائدة جهات معنية في عمان ولبنان ومدغشقر لتحديد قطاعات واعدة للمنتجات المستدامة وفي المغرب لتقييم خيارات السياسات الوطنية، والمندى الخامس للزراعة العضوية الذي انعقد في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ومؤتمر التجارة البيولوجية الرابع.

(هـ) تعزيز قدرة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على وضع وتنفيذ سياسات تجارية تسمح للنساء بزيادة الاستفادة من الفرص الناشئة عن التجارة الدولية

٣٢٠ - واصلت الشعبة جهودها الهادفة إلى تعزيز قدرة البلدان النامية على وضع وتنفيذ سياسات تجارية مراعية للاعتبارات الجنسانية عن طريق أنشطتها التحليلية وأنشطتها لبناء القدرات. ونتيجة للمساعدة المقدمة من الشعبة، تمكنت بلدان لا يقل عددها عن ١٦ بلداً (هدف فترة السنتين: ١٠ بلدان) من تعزيز فهمها لآثار التجارة في المساواة بين الجنسين ورفاه المرأة، ووضع وتنفيذ سياسات تجارية مراعية للاعتبارات الجنسانية. وإضافة إلى ذلك، استفادت جمهورية تنزانيا المتحدة وملاوي وزامبيا من تدريب على مراعاة الاعتبارات الجنسانية كان موضوعه إمكانات المرأة في التجارة غير الرسمية عبر الحدود. واستفادت بلدان من السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ومن جماعة شرق أفريقيا من أنشطة لبناء القدرات في مجالي التجارة والمنظور الجنساني في مناطقها. وفي عام ٢٠١٧، أطلق الأونكتاد "عُدّة التجارة والمنظور الجنساني"، وهي بمثابة منهجية مبتكرة لمساعدة البلدان في تقييم وقياس الآثار الجنسانية للسياسات التجارية قبل تنفيذ الإصلاحات التجارية. واستفادت كينيا من أول تطبيق للمنهجية. ومكنت مبادرة الشعبة لبناء القدرات في مجالي التجارة والمنظور الجنساني ما عدده ٣٠٠ مشاركاً من ٩٧ بلداً نامياً من تلقي دورات دراسية على الإنترنت تتعلق بالتجارة والمنظور الجنساني خلال فترة السنتين.

### البرنامج الفرعي ٣ العنصر ٢: السلع الأساسية

(أ) تحسين قدرات البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من أجل معالجة مشاكل التجارة والتنمية المرتبطة بالاقتصاد المعتمد على السلع الأساسية والاستفادة من الفرص الناشئة عن تجارة السلع الأساسية وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي

٣٢١ - واصلت الشعبة تركيز جهودها على تحسين قدرة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية على معالجة مشاكل التجارة والتنمية المرتبطة بالاقتصاد المعتمد على السلع الأساسية. ووُفِّر مزيج من الأبحاث وتحليلات السياسات والتعاون التقني لمساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية على تحديد التحديات المطروحة والفرص المتاحة، ووضع استراتيجيات وبناء قدرات للتعامل مع هذه التحديات والفرص. واعتمد ١٦ بلداً (هدف فترة السنتين: ١٦)، منها أوغندا وتشاد وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي والكونغو، تدابير وأدوات في مجال السياسات أوصى الأونكتاد باستخدامها في وضع سياسات تهدف إلى الحد من الاعتماد على السلع الأساسية وإلى تنويع عوائد الصادرات، أو كان ينظر في اعتماد تلك التدابير والأدوات، وذلك نتيجة ما قدمته الشعبة من أنشطة لبناء القدرات ومن مشورة في مجال السياسات. ودُعِّمت هذه الجهود بما لا يقل عن ١٦ منتجاً بحثياً متعلقاً بإنتاج السلع الأساسية (هدف فترة السنتين: ١٦)، بما في ذلك أبحاث تتعلق بالقطن والمنتجات المتفرعة منه في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا، وتحليل مؤسسي لقطاع الكاكاو، واستعراض إحصائي شامل لقطاع الذهب.

### البرنامج الفرعي ٤ التكنولوجيا واللوجستيات

(أ) تحسين كفاءة واستدامة اللوجستيات التجارية للبلدان النامية وبعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

٣٢٢ - نتيجة المساعدة المقدمة من الشعبة، اتخذت بلدان نامية وبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ٢٢ إجراء لتحسين اللوجستيات التجارية (هدف فترة السنتين: ٢٢)، ومنها اعتماد سلطة الممر الشمالي لتنسيق المرور العابر والنقل، بشرق أفريقيا، برنامج الشحن الأخضر؛ وتصديق باراغواي وسانت كيتس ونيفس وسوازيلند وقيرغيزستان ومالي على اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة. واعتمدت بلدان نامية وبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ٢٢ تدبيراً آخر باستخدام النظام الآلي للبيانات الجمركية، بمساعدة من الأونكتاد (هدف فترة السنتين: ٢٢). واعتمدت كازاخستان وتركمانستان النظام الآلي للبيانات الجمركية، واتخذ ١٥ بلداً آخر إجراءات محددة لترحيل البيانات إلى آخر نسخة من هذا النظام. واتخذ بلدان من البلدان المتضررة من فيروس إيبولا (غينيا وليبيريا) إجراءات لتمكينهما من استئناف استخدام النظام الآلي للبيانات الجمركية في المراكز الجمركية، بينما اعتمدت جامايكا ورواندا وزامبيا النظام الآلي للبيانات الجمركية لقياس الأداء. وعلاوة على ذلك، حسّنت أربعة بلدان (هدف فترة السنتين: ٥ بلدان) أداءها في مجال اللوجستيات التجارية خلال فترة السنتين، قياساً بالمؤشرات المرجعية؛ وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا من البلدان التي أبلغت عن تحقق أكبر تحسُّن في مؤشر الأداء اللوجستي للبنك الدولي.

(ب) تحسين الوعي واعتماد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية سياسات وطنية ودولية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٣٢٣ - نتيجة للمساعدة المقدمة من الأونكتاد، اتخذت بلدان نامية واقتصادات تمر بمرحلة انتقالية ٣٠ إجراء (هدف فترة السنتين: ٣٠) لتنفيذ برامج إنمائية محورها العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونفذت بلدان، منها تايلند وكوستاريكا والهند، برامج من هذا القبيل وقررت كذلك إجراء دراسات استقصائية تجريبية بشأن التجارة الدولية في خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أساس منهجية من إعداد الأونكتاد. وعلاوة على ذلك، قررت رواندا وعمان ومصر وضع استراتيجيات وطنية للتجارة الإلكترونية بمساعدة تقنية من الأونكتاد. وإضافة إلى ذلك، نُفذ بمساعدة من الأونكتاد ما عدده ٢٢ مبادرة تعاونية (هدف فترة السنتين: ٢٢) مع مؤسسات بحثية ومراكز أكاديمية وكيانات من القطاع العام والخاص ومؤسسات حكومية على كل من الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والدولي في مجالات العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومنها على الأخص مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع التي انطلقت في الدورة الرابعة عشرة للأونكتاد، والتي تهدف إلى تسخير التجارة الإلكترونية لأغراض التجارة والتنمية المستدامتين في البلدان النامية، بمشاركة ٢٦ شريكا من منظمات دولية وإقليمية ووطنية.

(ج) تحسين الفهم، على الصعيد الوطني، لخيارات السياسات العامة وأفضل الممارسات في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

٣٢٤ - خلال فترة السنتين، واصلت الشعبة المساهمة في تحسين الفهم على الصعيد الوطني لخيارات السياسات العامة وأفضل الممارسات في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وسجلت توفير أنشطة الأونكتاد لبناء القدرات لما لا يقل عن ١٧ بلدا (هدف فترة السنتين: ١٠ بلدان). وشملت هذه الأنشطة ١١ بلدا من أقل البلدان نموا من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتلقت هذه البلدان التدريب في إعداد الإحصاءات عن اقتصاد المعلومات (أفغانستان وبنغلاديش وبوتان وتوفالو وتيمور - ليشتي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفانواتو وكمبوديا وكيريباس وميانمار ونيبال). واستفادت موريشيوس من وضع استراتيجية مبتكرة شاملة لعدة قطاعات في إطار استراتيجيتها الوطنية للخبراء. وظلت استعراضات سياسات تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار تؤثر في مآل السياسات في البلدان النامية المُشاركة في هذه الاستعراضات، حيث أُبلغ باتخاذ العديد من الإجراءات الجديدة في مجال هذه السياسات في إيران (جمهورية - الإسلامية) وبيرو وتايلند وعمان وغانا. وإضافة إلى استعراضات السياسات، قُدمت خدمات استشارية في العديد من البلدان، منها بيرو وتايلند والجمهورية الدومينيكية وموريشيوس.

(د) تعزيز القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجالات التجارة والاستثمار والمسائل المرتبطة بذلك

٣٢٥ - خلال فترة السنتين، عززت الشعبة القدرات في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في مجالي التجارة والاستثمار بتقديم تدريب ومشورة تقنية معيّنين لها خصيصا. وأُخذ ما لا يقل عن ١٠ إجراءات (هدف فترة السنتين: ١٠) من طرف بلدان نامية واقتصادات تمر بمرحلة انتقالية بهدف تعزيز القدرات في مجال الموارد البشرية، ومن طرف مؤسسات محلية في مجالي التجارة والاستثمار. وشمل

ذلك تقديم خمس دورات دراسية إقليمية لفائدة مسؤولين حكوميين من البلدان النامية ومن أقل الاقتصادات نمواً من أفريقيا (موريشيوس)، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ (سنغافورة)، وشرق أوروبا (صربيا)، ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (كولومبيا) والمنطقة العربية (عمان). واستناداً إلى عنصر أداء الموانئ من مؤشرات الأداء ضمن برنامج إدارة الموانئ، أعادت هيئة الموانئ في الفلبين تحديد متطلباتها الإحصائية ووضعت موضع التنفيذ نظاماً إحصائياً جديداً لموانئ البلد ومحطاته وعددها ١٠٨ موانئ ومحطات. وفي بيرو، سيُمكن مقترح من الأونكتاد، صدقت عليه الهيئة الوطنية للموانئ، دائرة ميناء كالاو من الحد من وقت انتظار الشاحنات الذي يسهم في الاكتظاظ في المدينة.

## البرنامج الفرعي ٥ أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة

(أ) تعميق الوعي وتعزيز الحوار بشأن خيارات السياسات اللازمة لتعزيز التنمية الاقتصادية في أفريقيا ٣٢٦ - واصلت الشعبة زيادة الوعي وتحسين الحوار بشأن خيارات السياسات اللازمة لتعزيز التنمية الاقتصادية في أفريقيا بواسطة منشورات بحثية وأنشطة تدريبية. وأشار ما لا يقل عن ١٢ دولة من الدول الأعضاء (هدف فترة السنتين: ١٢) إلى جدوى ما يجريه الأونكتاد من أبحاث وتحليلات في عملياتها لوضع السياسات الوطنية، بما في ذلك تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا (٢٠١٦) الذي صدر في ١٧ بلداً أفريقيا واعتمدته ١٢ من الوفود، منها المجموعة الأفريقية؛ ومجموعة اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا ونيوزيلندا؛ ومجموعة الـ ٧٧؛ ووفود إثيوبيا والجزائر وجمهورية تنزانيا المتحدة وجيبوتي وزمبابوي والصين وكينيا والمغرب. وإضافة إلى ذلك، أعربت وفود عديدة و ١٦ دولة عضواً، في الدوريتين الثالثة والستين والرابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية، عن تقديرها للعمل التحليلي الذي يقوم به الأونكتاد لتعزيز التنمية في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، قدمت الشعبة، مساهمةً منها في بناء القدرات في أفريقيا وفي النقاش السياسي، ما عدده ١٢ عرضاً وحلقة دراسية بشأن ديناميات الديون وتمويل التنمية والسياحة لأغراض تحقيق نمو يجلب التغيير، وذلك في ٩ بلدان أفريقية و ٣ بلدان أوروبية.

(ب) تعميق الوعي وتعزيز الحوار بشأن خيارات السياسات اللازمة لمعالجة المشاكل الإنمائية لأقل البلدان نمواً في إطار الاقتصاد العالمي، بما في ذلك البلدان التي هي بصدد أن تُرفع من قائمة أقل البلدان نمواً

٣٢٧ - واصلت الشعبة إقامة الحوارات بشأن خيارات السياسات اللازمة لمعالجة المشاكل الإنمائية لأقل البلدان نمواً في إطار الاقتصاد العالمي بتركيز عملها على المسائل الأخصى أهمية والأوثق صلةً بالنسبة لوضع السياسات في تلك البلدان، على ضوء أهمية تحقيق أهداف التنمية المستدامة والغايات الواردة في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، بما في ذلك الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً. وأبجرت الشعبة تحليلاً معمقاً لهذه المسائل، وقدمت منظورات جديدة بشأن كيفية التعامل معها من خلال وجهات نظر مبتكرة ومقترحات سياساتية جديدة. وأشار ما لا يقل عن ١١ دولة عضواً (هدف فترة السنتين: ١١) إلى جدوى ما يجريه الأونكتاد من أبحاث وتحليلات في عملياتها لوضع السياسات الوطنية. وأفاد ممثلون عن بنغلاديش وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وليسوتو بأن تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٦ مفيد جداً. وأدرج واضعو سياسات من بلدان من الجنوب الأفريقي، منها جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وملاوي وموريشيوس وموزامبيق، النتائج المعروضة في إصدار عام ٢٠١٧ من التقرير في بيان بشأن السياسات اعتمدته حلقة العمل الإقليمية الثانية المتعلقة بإحداث تحول في الجنوب الأفريقي، والتي انعقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

(ج) تعزيز إدماج السياسات والأولويات التجارية في الخطط الإنمائية الوطنية لأقل البلدان نمواً

٣٢٨ - واصلت الشعبة عملها على تعزيز إدماج السياسات والأولويات التجارية في الخطط الإنمائية الوطنية لأقل البلدان نمواً. ونتيجة للمساعدة المقدمة من الأونكتاد، أحرز ١٥ بلداً من أقل البلدان نمواً (هدف فترة السنتين: ١٤) نمواً في تعزيز إدماج السياسات والأولويات التجارية في خططها الإنمائية الوطنية، ونفذت هذه البلدان مصفوفات العمل المحددة في الإطار المتكامل المعزز المعد من منظمة التجارة العالمية. وأحرزت إثيوبيا وبنن وبوركينا فاسو وجيبوتي وغامبيا ومالي والنيجر تقدماً كبيراً في إدماج المرور العابر والنقل وتيسير التجارة في خططها الإنمائية الوطنية. وقُدِّمت المساعدة في البحث وبناء القدرات بما يصبّ في صياغة سياسات تجارية جديدة إلى كمبوديا وميانمار؛ وطلبت هاتي نفس النوع من المساعدة؛ بينما طلبت مدغشقر المساعدة بشأن قواعد المنشأ. وبناء على طلب من منسق اللجنة الفرعية لمنظمة التجارة العالمية المعنية بأقل البلدان نمواً، قدمت مساعدة مكثفة إلى ١٠ وفود تمثل بلداناً من أقل البلدان نمواً في منظمة التجارة العالمية لمساعدتها على تحسين فهمها للمسائل التجارية، بما فيها الأولويات التجارية وقواعد المنشأ.

(د) تحسين قدرات البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلية والهشة والصغيرة على دعم تحولها الاقتصادي وجهود بناء قدرتها على التكيف

٣٢٩ - خلال فترة السنتين، استفادت ٦ بلدان نامية غير ساحلية ودول جزرية صغيرة نامية واقتصادات أخرى ضعيفة هيكلية وهشة وصغيرة (هدف فترة السنتين: ٥ بلدان) من خدمات تحليل واستشارة وأشكال أخرى من المساعدة مقدمة الأونكتاد فيما يتعلق بتحقيق التقدم في التحول الهيكلي. وقدم الأونكتاد أيضاً الدعم الفني إلى المداولات الحكومية الدولية وعمليات اتخاذ القرارات الحكومية الدولية بشأن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك في المفاوضات على قرارات الجمعية العامة ومافيكيانو نيروبي واستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل إسطنبول، وإلى دورات مجلس التجارة والتنمية. وخلال فترة السنتين، قدمت الشعبة المساعدة التقنية إلى ٦ بلدان من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية في بناء القدرات في قطاع مصائد الأسماك، بطرق منها وضع دليل للتدريب وإجراء أنشطة لبناء القدرات لفائدة أكثر من ٤٠٠ عامل في مجال تنمية مصائد الأسماك. واستفادت ٨ بلدان على وشك رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً، وهي بوتان وتوفالو وتيمور - ليشتي وجزر سليمان وسان تومي وبرينسيبي وفانواتو وكيريباس ونيبال، من مساعدة الأونكتاد لها في جهودها لتحقيق التقدم في التحول الاقتصادي الهيكلي وإدارة التحدي المتمثل في تحقيق الانتقال السلس من مرحلة وضعها كبلدان من أقل البلدان نمواً.

## الباب ١٣ مركز التجارة الدولية

### أبرز نتائج البرنامج

تمثل فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ فترة مواءمة استراتيجية مركز التجارة الدولية للوفاء بالمطلوب لإنجاز ١٠ أهداف من أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على الهدف ٨: العمل اللائق للجميع والنمو الاقتصادي؛ والهدف ١: القضاء على الفقر؛ والهدف ٥: تحقيق المساواة بين الجنسين؛ والهدف ١٧: تسخير الشراكات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولضمان القدرة التامة على تلبية ما تقتضيه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، عمل المركز على ما يلي: تعزيز مساهمته في تنفيذ الأهداف ٢ و ٤ و ٩ و ١٠ و ١٢ و ١٦ من أهداف التنمية المستدامة؛ ومواءمة برامجه مع أهداف التنمية المستدامة عن طريق نظريات التغيير الموضوعية حديثاً؛ والنهوض بإعادة التنظيم المؤسسية. وبحلول نهاية فترة السنتين، كان المركز قد حقق نتائج ونواتج المستهدفة أو تجاوزها بكثير، حيث بلغ عدد مستخدمي أدواته لتحليل الأسواق المسجلين أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ مستخدم. وإضافة إلى ذلك، استخدم فعليا بوابات المركز الإلكترونية للمعلومات التحليلية للتجارة والأسواق أكثر من ٣٩٠ ٠٠٠ مستخدم خلال فترة السنتين، مما أسفر عن زيادة الوعي بمسائل التجارة الدولية. وعلى مستوى وضع السياسات، أسهم المركز في أكثر من ١٢٠ عملية صياغة أو تحسين لاستراتيجيات أو سياسات، معظمها في منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وإضافة إلى ذلك، حسّنت أكثر من ٣٥٠ مؤسسة منفردة لدعم التجارة والاستثمار من الأداء نتيجة المساعدة المقدمة من المركز. وأبلغ أكثر من ٩٠٠ ١٧ مشروع من المشاريع التجارية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، معظمها من منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، عن تحسّن قدرتها التنافسية على الصعيد الدولي بفضل الدعم المقدم من المركز، ونسبة ٤٥ في المائة من تلك المشاريع التجارية تملكها نساء.

### التحديات والدروس المستفادة

أدّى مركز التجارة الدولية عمله خلال فترة السنتين في ظروف اشتدت فيها صعوبة توفير التمويل. ويعزى ذلك أساساً إلى تغيير أولويات بعض الممولين الرئيسيين الذين لم يفوا بتعهداتهم بالتبرع للمركز لاضطرارهم لتغيير وجهة الموارد لمواجهة أزمة اللاجئين. وتسبب ذلك في خلق ضغوط أمام تحقيق الأهداف التي التزم بها المركز.

وأبرز تقرير المركز التجميعي السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٦ ضرورة تحسين عملية حشد الدعم من الشركاء داخل البلدان، ولا سيما عند بداية تنفيذ المشاريع. وكانت عملية جمع البيانات عن النتائج أيضاً بحاجة للتعزيز حتى تعطي صورة كاملة عن أداء المشاريع. وفي إصدار عام ٢٠١٧ من ذلك التقرير، أبرز المركز التحديات المطروحة في مجالي رصد المشاريع وتقييمها، وضرورة النظر بشكل كامل في المسائل الجنسانية وتوثيقها انطلاقاً من مرحلة تخطيط المشروع.

٣٣٠ - النتائج الواردة أعلاه تقوم على تنفيذ نسبة ٩٨ في المائة من ١٢٩ ناتجا مقررًا يمكن قياسه كميًا في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، مقابل تنفيذ نسبة ٩٨ في المائة من النواتج في فترة السنتين السابقة. وقد ارتفع عدد النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة من صفر في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى ٤ نواتج في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٣٣١ - ويمكن الاطلاع في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (Sect. A/70/6 (13) و A/70/6 (Sect. 13)/Add.1/Rev.1) على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة.

### برنامج العمل

#### (أ) تعزيز إدماج قطاع الأعمال في الاقتصاد العالمي

٣٣٢ - زار مستخدمون للمعلومات التحليلية للأسواق المقدمة من المركز، يفوق عددهم التراكمي ٣٩٠.٠٠٠ مستخدم (هدف فترة السنتين: ١٧٥.٠٠٠)، قاعدة بيانات المركز مرات عديدة لتحسين وعيهم بمسائل التجارة الدولية. ولا تزال أدوات المركز التحليلية للأسواق تلبي الطلب المتزايد، ويتجاوز مجموع مستخدميها المسجلين ٧٠٠.٠٠٠ مستخدم. وساعد المركز، في ١٢٥ حالة (هدف فترة السنتين: ١٥٠)، بلدانا في صياغة سياسات و/أو وضع استراتيجيات و/أو تحسين أنظمة بإسهام من قطاع الأعمال. وساعد المركز أيضا بلدانا في وضع واعتماد توصيات سياسية تتعلق بتنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة، ودعم جهود السودان للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وإضافة إلى ذلك، قدم المركز الدعم في وضع خرائط طريق لقطاع جوز الهند في منطقة البحر الكاريبي، وساعد الحكومة في فيجي على وضع سياسات تتعلق بقطاعي الماشية والزراعة.

#### (ب) تحسين أداء مؤسسات الدعم التجاري لصالح المشاريع التجارية

٣٣٣ - خلال فترة السنتين، واصل المركز مساعدة مؤسسات دعم التجارة والاستثمار في البلدان ذات الأولوية، بناء على التقييمات التي تؤكد على الحاجة إلى بناء قدرات هذه المؤسسات وكفالة استمرارها في الأجل الطويل ليتحقق أقصى قدر من الآثار المضاعفة والمفاعيل. وفي حالات عديدة، قدّم المركز الخبرة التقنية لتمكين المؤسسات من تهيئة وإدارة خدمات للمستفيدين النهائيين المستهدفين في مجالات مثل التحقق من الجودة، والتسويق، واللوجستيات، وإدارة سلاسل الإمداد. وعلاوة على ذلك، ساعد المركز ٣٥٣ مؤسسة منفردة لدعم التجارة والاستثمار (هدف فترة السنتين: ٤٠٠) من أجل تحسين أدائها. وكما أُكِّد في التقرير التجميعي السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٧، فإن مؤسسات دعم التجارة والاستثمار بحاجة إلى تلقي الدعم على مدى أطول حتى تبني قدراتها. ولذلك، ونظرا للمتوفر من الموارد، يُعوّض عمق الدعم المقدم إلى كل مؤسسة بعينها عن النقص في عدد المؤسسات المتلقية للدعم. وقد اتخذ المركز قرارا استراتيجيا بزيادة الاستثمار في بناء قدرات فرادى المؤسسات، ولا سيما في قطاعات التصدير الناشئة.

## (ج) تحسين القدرة التنافسية الدولية للمشاريع التجارية

٣٣٤ - تخطى إنجاز المركز أهدافه المتعلقة بعدد المشاريع التجارية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة التي نجحت في أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة دوليا خلال فترة السنتين، حيث أبلغ أكثر من ٩٠٠ ١٧ مشروع من المشاريع التجارية (هدف فترة السنتين: ١٠٠٠) عن تحسّن قدرتها على المنافسة دوليا. ولم يُحرز تقدم في تحقيق نتائج على صعيد جميع سلاسل القيمة فحسب، بل أيضا في تحسين إدماج الأهداف الجنسانية في التدخلات. وعمّق المركز عمله على سلاسل القيمة للمشاريع التجارية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، مركزاً بشكل أكبر بكثير على المشاريع التي تملكها نساء. ونتيجة لذلك، فقد تم تجاوز هدف السنتين، حيث إن نسبة مساعدة المشاريع التجارية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة بلغت ٤٥ في المائة (هدف فترة السنتين: ٤٠ في المائة). وزاد المركز أيضا من تركيزه على دعم رواد الأعمال الشباب من الذكور والإناث، والمشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة التي توفر فرص عمل للشباب في قطاعات مثل زراعة البن وتجهيزه، وإنتاج المصنوعات اليدوية والمنسوجات والألبسة، وصناعة الأزياء والأعمال التجارية الزراعية. وإجمالا، أبلغ، خلال فترة السنتين، أكثر من ٨٠٠ ٣ مشروع من المشاريع التجارية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة (هدف فترة السنتين: ٤٠٠) بأنها أجرت معاملات تجارية دولية نتيجة للدعم المقدم من المركز، بما في ذلك معاملات أجريت في قطاع الأعمال التجارية الزراعية في فيجي، وفي قطاع صناعة الأزياء والمنسوجات في منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، وفي قطاع الأفوكادو الآخذ في التنامي في كينيا. ونسبة ٤٠ في المائة من هذه المشاريع التجارية تملكها نساء حسب ما أبلغ (هدف فترة السنتين: ٤٠ في المائة).

## الباب ١٤

## البيئة

## أبرز نتائج البرنامج

أحرز برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقدما كبيرا خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. فبحلول نهاية فترة السنتين، مكّن البرنامج ٥ بلدان أخرى من الحصول على تمويل مخصص لأغراض التكيف مع تغير المناخ من أجل تنفيذ تدابير تكيف قائمة على النظم الإيكولوجية، فأصبح العدد الإجمالي التراكمي للبلدان التي نفذت تدابير قائمة على النظم الإيكولوجية وتدابير تكيف أخرى ٤٧ بلدا. وإضافة إلى ذلك، قدم البرنامج الدعم، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إلى ٢٩ بلدا في جهودها للحد من مخاطر تعرضها لكوارث طبيعية وحوادث صناعية ونزاعات. وعلى الصعيد العالمي، أعدّ البرنامج مبادئ توجيهية وسياسات وأدلة بشأن ما للحلول القائمة على النظم الإيكولوجية من قيمة في الحد من أخطار الكوارث. وفي مجال الكفاءة في استخدام الموارد، اعتمدت مناطق وبلدان ومؤسسات محلية أخرى، بلغ عددها ٢٥ منطقة وبلدا ومؤسسة، خططا وطنية أو سياسات قطاعية أو خططا لبلديات أدمج فيها الاقتصاد الأخضر أو الإنتاج والاستهلاك المستدامان، أو أنها شرعت في تنفيذ سياسات ذات صلة. وقد زاد خلال فترة السنتين الأخذ بالأدوات والممارسات الإدارية للاستهلاك والإنتاج المستدامين والاقتصاد الأخضر في السياسات القطاعية والأعمال التجارية والعمليات المالية، حيث قامت ٩٠ جهة أخرى من الجهات المعنية بالإبلاغ عن تحسّن ممارساتها



الإدارية أو استراتيجياتها القطاعية نتيجة مشاركتها في أنشطة البرنامج. وفي عام ٢٠١٧، استفادت ٨٧ حكومة أخرى من الدعم التقني المقدم من البرنامج ومن أدوات ومبادئه التوجيهية في التعامل مع المواد الكيميائية ذات الأولوية. ويونيب لايف (UNEP Live) الذي أنشأته المنظمة لجمع البيانات والمعلومات عن المسائل البيئية، والذي يعمل أيضا كمنبر إعلامي للبرنامج، أصبحت له تغطية كاملة في جميع البلدان، مما جعل المعلومات البيئية متاحة على الإنترنت في صيغ قابلة للمقارنة.

### التحديات والدروس المستفادة

يلزم زيادة التركيز على حشد الموارد، وبناء القدرات التقنية للمؤسسات الوطنية، ودعم البرامج القطرية. وينبغي أن يكون هناك مزيد من البرامج الإقليمية التي تقدم الدعم الشامل، والمنابر التي تتيح التبادل فيما بين مجموعة واسعة من الجهات المعنية، وينبغي كذلك زيادة التركيز على النهج الإقليمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن الضروري أن يتسق تخطيط المشاريع اتساقا وثيقا مع أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تشكل المؤشرات ذات الصلة بالأعمال التجارية المبنية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المنطلق لإرساء ممارسات الإبلاغ القائم على المشاريع، ورصد التقدم الذي يحرزه البرنامج في الوفاء بالإنجازات المتوقعة. وينبغي توفير المواد التقنية والمبادئ التوجيهية ومنابر إدارة المعارف من أجل تعزيز قدرة البلدان على تهيئة المعلومات والمعارف البيئية والاطلاع عليها وتحليلها واستخدامها والموافاة بها. ولا بد من إحراز تقدم أسرع في تصنيف المؤشرات الجنسانية ذات الصلة بالبيئة.

٣٣٥ - النتائج الواردة أعلاه تقوم على تنفيذ نسبة ٩٨ في المائة من ٢٦٣ ناتجا مقررا يمكن قياسه كميا في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، مقابل تنفيذ نسبة ٩٥ في المائة من النواتج في فترة السنتين السابقة. وقد ارتفع عدد النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة من ناتج واحد في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى ١٠ نواتج في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٣٣٦ - ويمكن الاطلاع في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (Sect. A/70/6) (14. و A/70/6 (Sect. 14)/Corr.1) على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة.

### التوجيه التنفيذي والإدارة

#### ١ - مكتب المدير التنفيذي

(أ) تنفيذ برنامج البيئة للبرامج والنواتج المتعلقة بالقضايا البيئية التي تعتبرها الحكومات والشركاء في منظومة الأمم المتحدة مفيدة

٣٣٧ - يتواصل بذل الجهود لضمان أن تكون نواتج برنامج البيئة وخدماته مفيدة في تلبية احتياجات وأولويات البلدان والشركاء في منظومة الأمم المتحدة. ويتبين من نتائج الاستقصاء المنجز في عام ٢٠١٧ أن ٨٥ في المائة من الإجابات عليه الواردة من الحكومات والمنظمات الشريكة والجهات المعنية أفادت بأن نواتج برنامج البيئة وخدماته مفيدة. ويشكل ذلك زيادة بنسبة ١٨ في المائة في معدل الإجابات الإيجابية (هدف فترة السنتين: ١٥ في المائة).

(ب) قيام برنامج البيئة بالتشجيع على زيادة الاتساق وأوجه التكامل في منظومة الأمم المتحدة بشأن القضايا البيئية

٣٣٨ - اتخذت كيانات منظومة الأمم المتحدة إجراءات مشتركة لتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة في عدد من المجالات خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بطرق منها دعم الإجراءات المنسقة والاتساق على نطاق المنظومة في مجال النفايات الإلكترونية. وعلاوة على ذلك، أُضيفت ٦ مواضيع مثيرة للاهتمام البيئي على الصعيد العالمي إلى تلك التي تعمل عليها منظومة الأمم المتحدة مجتمعةً، وبذلك بلغ العدد الإجمالي التراكمي للمواضيع ١٥ موضوعاً بينما هدف فترة السنتين هو ١١ موضوعاً. وانطلق إطار الاستراتيجيات البيئية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بوصفه إطاراً للتعاون على تحقيق قدر أكبر من التآزر والتعاون والاتساق في عمل كيانات منظومة الأمم المتحدة على مسائل البيئة دعماً للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء للوفاء بما يقتضيه البعد البيئي لخطة عام ٢٠٣٠. وأعرب فريق الإدارة البيئية في تقريره الأول، المعنون "التعاون على نطاق الأمم المتحدة في مجال البيئة"، عن تأييده لتبادل المعارف بشأن الإجراءات، والشراكات، والاتجاهات الاستراتيجية العامة المحددة المتعلقة بالبيئة التي اعتمدتها ٣١ وكالة، وأبرز الممارسات الجيدة، واستعان بالعروض الإيضاحية للبيانات، وحدّد الفرص المتاحة لمزيد من التعاون. وأعيد تنشيط التعاون المشترك بين الوكالات في مجال التنوع البيولوجي من أجل تسريع تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، ولتكوين فكرة شاملة للمنظومة عن إطار ما بعد عام ٢٠٢٠.

(ج) تعزيز استخدام العلوم الموثوق بها والمتسقة في التفاعل بين العلوم والسياسات

٣٣٩ - اتخذ برنامج البيئة عدداً من المبادرات لتعزيز استخدام العلوم الموثوق بها والمتسقة، بما في ذلك تنظيم منتدى برنامج البيئة الأول للعلوم والسياسات الذي عقد قبل انعقاد جمعية الأمم المتحدة للبيئة. واستقطب المنتدى علماء وواضعي سياسات بارزين، وصبّت نتائجه مباشرة في أعمال جمعية البيئة. ومن النتائج العلمية الرئيسية التي عُرضت في المنتدى التقييمات الإقليمية من التقييم السادس لمشروع توقعات البيئة العالمية، ووزعت جوائز عن الامتياز العلمي (بما في ذلك لفائدة النساء العاملات في مجال العلوم)، وحددت المسائل المستجدة. ومن مبادرات برنامج البيئة الأخرى الهادفة إلى تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات التي حققت نتائج يمكن قياسها المبادرات التالية: الشراكة المُقامة مع مؤسسات الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية بشأن المسائل المستجدة؛ وشبكة الخبراء لإعداد التقييمات عن العواصف الرملية والترايبية؛ وإنشاء فريق من الخبراء معني بفقدان التنوع البيولوجي. وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، أثبتت المبادرات التسع الهادفة لتعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات تحقيق نتائج إيجابية يمكن قياسها (هدف فترة السنتين: ٣٠).

(د) تعزيز مساءلة برنامج البيئة في سبيل بلوغ هدف منظمة تعتمد على النتائج

٣٤٠ - بتّ برنامج البيئة في نسبة ١٠٠ في المائة من التوصيات المقبولة بشأن مراجعة الحسابات والتحري، ونسبة ١٠٠ في المائة من التوصيات المقبولة الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات في عام ٢٠١٦، مثبتاً أن المنظمة عززت مساءلتها إزاء الإدارة القائمة على النتائج. ووافق مكتب خدمات الرقابة الداخلية على نسبة ٩٠ في المائة من الإجراءات التي اتخذها برنامج البيئة لتنفيذ توصيات المكتب.

وُنُفذت في عام ٢٠١٧ سياسة تفويض الصلاحيات، والإطار المتعلق بتنظيم وإدارة الأمانة العامة للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

(هـ) ضمان التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين

٣٤١ - خلال فترة السنتين، بلغ تمثيل الموظفين في الرتبة ف-٤ وما فوقها نسبة ٤١,٥ في المائة (هدف فترة السنتين: ٤٥ في المائة). وهذه النسبة المثوية لتمثيل المرأة منخفضة جدا رغم جميع الجهود المبذولة من برنامج البيئة لاستقطاب المزيد من الموظفين في الرتب المتوسطة والعليا، وإن كانت أعلى بكثير من نسبة ٣٦,٥ في المائة المسجلة في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وبلغت النسبة المثوية للوظائف في الفئة الفنية والفئات العليا التي يشغلها أفراد من البلدان الممثلة تمثيلا ناقصا ٢١ في المائة (هدف فترة السنتين: ٢٠ في المائة).

(و) الحفاظ على الكفاءة في تعيين الموظفين بما يتماشى مع نظم وقواعد الأمم المتحدة المتعلقة باختيار الموظفين

٣٤٢ - بلغ العدد الفعلي للأيام المستغرقة في ملء وظيفة شاغرة في فترة السنتين ٢٤٨ يوما (هدف فترة السنتين: ١٧٠ يوما). ويشمل هذا العدد جميع الوظائف لأنه ليس بوسع برنامج البيئة التمييز بين الوظائف الممولة من الميزانية العادية والوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية. غير أنه لا يوجد ما يدعو إلى افتراض وجود فرق في الوقت المستغرق في ملء وظيفة في أي من الفئتين.

(ز) ضمان الكفاءة في تقسيم الخدمات لاجتماعات هيئات الإدارة

٣٤٣ - قامت أمانة برنامج البيئة بنجاح بالتحضير لاجتماعات لجنة الممثلين الدائمين ولدورثين من دورات جمعية الأمم المتحدة للبيئة وبتقديم الخدمات لها ومتابعتها، وحققت الهدف الموضوع لها فيما يتعلق بتلقي الوثائق في حينه وهو ٨٥ في المائة. وحظي التنظيم الناجح للدورة الثالثة لجمعية البيئة التي عقدت في الفترة من ٤ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، والتي شكّلت إنجازا هاما خلال فترة السنتين، بالثناء على نطاق واسع، حيث اعتُبرت هذه الدورة أفضل دورة للجمعية حتى حينه. ونتيجة لكفاءة وفعالية أمانة برنامج البيئة خلال فترة السنتين تمكّنت الدول الأعضاء من التوصل إلى اتفاق بشأن عدد من المواضيع ذات الصلة، مثل: التصدي للتلوث؛ والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن إعلان سياسي؛ واتخاذ قرارات فنية ومواضيعية معدّها لها إعدادا جيدا من شأنها تحفيز جميع الأطراف على العمل على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. وبذلت جهود جديدة بالثناء لتحسين تقديم الخدمات وتعزيز قدرة خدمات المؤتمرات على تلبية الطلب، بطرق منها بالأخص إدخال تحسينات على الموقع الشبكي وزيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(ح) تُجرى التقييمات وفقا لسياسة وخطة التقييم وتُستخدم لتحسين الأداء

٣٤٤ - أُجْر عدد كبير من تقييمات المشاريع خلال فترة السنتين. واستخدمت التقييمات، التي جرت وفقا لسياسة وخطة التقييم، لتحسين الأداء عن طريق تنفيذ التوصيات والتعليقات المقدمة بشأن تخطيط المشاريع الجديدة. وبحلول الربع الثالث من فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، كانت نسبة ٧٥ في المائة من المشاريع تتجاوز تكلفتها مليون دولار قد أُنجِزت (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة)؛ وكانت نسبة

٥٠ في المائة من تقييمات البرامج الفرعية قد أُنجزت (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة)، ومنحت نسبة ٩١ في المائة من التقييمات الواردة تقدير "مُرْضي" أو تقديراً أفضل فيما يتعلق بجودة المشاريع (هدف فترة السنتين: ٧٠ في المائة)؛ وكانت نسبة ٧٦ في المائة من توصيات التقييمات قد قُبِلت وتُنفذت ضمن الإطار الزمني المحدد في خطة التنفيذ (هدف فترة السنتين: ٧٠ في المائة).

## ٢ - لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري

(أ) توسيع وتحديث التقييمات العلمية لحالات التعرض على الصعيدين الإقليمي والعالمي للإشعاع المؤيّن ولآثار الإشعاع على صحة الإنسان والبيئة

٣٤٥ - نشرت لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري، في تقريرها لعام ٢٠١٦، تقييمها للآثار الإشعاعية الناجمة عن توليد الطاقة الكهربائية، وشمل التقييم تحديثاً للمنهجية التي تتبعها اللجنة في تقدير احتمالات التعرض جزاءً تصريف المواد المشعة، واستعراضات لآثار التعرض لمجموعة مختارة من مصادر الانبعاثات الإشعاعية الداخلية. ونشرت اللجنة أيضاً ما تتبّعه من مبادئ وإجراءات ومعايير لضمان جودة تقييماتها للتعرض الوبائي للإشعاعات، ومعلومات عن مخاطر الإصابة بالسرطان الناجمة عن التعرّض لمعدلات منخفضة من الجرعات الإشعاعية من مصادر بيئية. ووقّرت هذه التقييمات معلومات هامة للمكلفين بضبط المخاطر ذات الصلة الناجمة عن التعرض للإشعاعات. وأُنجزت اللجنة أيضاً استعراضين للمؤلفات العلمية المنشورة في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى نهاية عام ٢٠١٦ والتي ربما تطلعن في الاستنتاجات الواردة في التقرير الذي أصدرته اللجنة في عام ٢٠١٣ بشأن فوكوشيما والمعنون "مصادر الإشعاع المؤيّن وآثاره ومخاطره"؛ غير أنه لم يتم الوقوف على أي طعون تُذكر. ونُشر الاستعراضان في شكل كتابين أبيضين باللغتين الإنكليزية واليابانية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وتشيرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وأعرب المتضررون من الحادث في اليابان عن تقديرهم لاستنتاجات اللجنة. والمبزر الإلكتروني المكرّس لجمع البيانات من الدول الأعضاء عن حالات التعرض الطبي للإشعاع، حتى يمكن تتبّع أنماط واتجاهات التعرض للإشعاع على نحو أكثر انتظاماً مما كان عليه الحال في الماضي، أصبح يُستخدم أيضاً لجمع البيانات عن حالات التعرض المهني للإشعاع.

(ب) زيادة وعي صنّاع القرار والأوساط العلمية والمجتمع المدني بالتقييمات العلمية التي تجريها اللجنة واستخدامها كأساس سليم لاتخاذ القرارات في المسائل المتصلة بالإشعاع

٣٤٦ - بعد نشر تقرير اللجنة في عام ٢٠١٣ عن حادث فوكوشيما دايشي، وأحد الكتابين الأبيضين في عام ٢٠١٦، نظمت الأمانة العامة عدة أنشطة توعوية خاصة في اليابان شملت مسؤولين على الصعيدين المحلي والوطني، وممثلين عن الأوساط الأكاديمية ومهنيون كانوا يعدّون مستخدمين محتملين لمنشورات اللجنة (منهم مهنيون في مجالي الطب والخدمات الاجتماعية وفي المجال الأكاديمي ومجال التدريس)، ووسائل الإعلام. والتعليقات التي وردت في الاستبيانات كانت إيجابية لدرجة كبيرة، وأشارت إفادات غير رسمية إلى أن "كل شخص في اليابان" سمع بعمل اللجنة. وكانت الانطباعات في تقارير وسائل الإعلام هي أيضاً إيجابية تجاه اللجنة وعملها. وعُرض الكتاب الأبيض المنشور في عام ٢٠١٧ على وزارة الخارجية اليابانية خلال اجتماع لرابطة الأبحاث الإشعاعية في اليابان عُقد في معرض ندوة ساتلية عقدتها الرابطة في إيواكي، وعلى السلطات في مقاطعة فوكوشيما في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. ولقيت الإحاطة المقدمة إلى الدول الأعضاء بشأن ولاية اللجنة وعملها في موقع فوكوشيما والنتائج التي

توصلت إليها قبولاً حسناً. ولقي الكتيب الذي نشره برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن مصادر الإشعاع وآثاره الذي ترجم إلى ١٠ لغات، بما في ذلك لغات الأمم المتحدة الرسمية الست، هو أيضاً قبولاً حسناً.

## البرنامج الفرعي ١

### تغير المناخ

(أ) تنفيذ نُهج التكيف، بما في ذلك نُهج قائم على النظم الإيكولوجية، وإدماجها في استراتيجيات التنمية القطاعية والوطنية الرئيسية بغية الحد من أوجه الضعف وتعزيز القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ

٣٤٧ - خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، واصل برنامج التكيف مع تغير المناخ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التركيز على تنفيذ خيارات التكيف القائمة على النظم الإيكولوجية، وإدماج هذه الخيارات في استراتيجيات التنمية القطاعية والوطنية الرئيسية. وبحلول نهاية فترة السنتين، كانت المنظمة قد مكّنت ٥ بلدان أخرى من الحصول على تمويل لأغراض التكيف لتستخدمه في تنفيذ نُهج قائم على النظم الإيكولوجية، بما في ذلك تمويل من موارد الصندوق الأخضر للمناخ، وبذلك أصبح المجموع التراكمي للبلدان التي تنفذ هذه التدابير ٤٧ بلداً (هدف فترة السنتين: ٣٢). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كانت بلدان، عددها ٢١ بلداً، قد أحرزت تقدماً في إدماج نُهج قائم على النظم الإيكولوجية ونُهج أخرى للتكيف في خططها الوطنية. وخلال فترة السنتين، مكّن برنامج البيئة بلدين آخرين من إدماج نُهج قائم على النظم الإيكولوجية ونُهج أخرى للتكيف في خططهما الوطنية، وبذلك أصبح المجموع التراكمي للبلدان التي اتخذت هذه التدابير ٢١ بلداً (هدف فترة السنتين: ٢٠).

(ب) تحسّن الكفاءة في استخدام الطاقة وحدوث زيادة في استخدام الطاقة المتجددة في البلدان للمساعدة على الحد من انبعاثات غازات الدفيئة والملوثات الأخرى في إطار أخذها بالتنمية المنخفضة الانبعاثات

٣٤٨ - يُسهم برنامج البيئة في تحقيق هدف مبادرة الطاقة المستدامة للجميع المتعلق بكفاءة الطاقة من خلال المنتدى العالمي لتسريع كفاءة استخدام الطاقة التابع للمبادرة. ويهدف برنامج البيئة من خلال الشراكات المُقامة مع جهات معنية متعددة إلى تقديم مساهمة حاسمة في تحقيق هدف المبادرة المتعلق بكفاءة الطاقة والمتمثل في مضاعفة المعدل العالمي لتحسّن كفاءة الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠. ويقدر أن حصة الطاقة المتجددة من توليد الكهرباء على الصعيد العالمي قد بلغت في نهاية عام ٢٠١٧ ما نسبته ٢٤,٥ في المائة (هدف فترة السنتين: ٢٣ في المائة). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كانت ٩ بلدان أخرى قد استوفت معايير كفاءة الطاقة لقطاعات محددة، وبذلك أصبح المجموع التراكمي للبلدان الملتزمة بتطبيق معايير كفاءة الطاقة، بدعم من برنامج البيئة، ما عدده ٦٥ بلداً مقابل هدف فترة السنتين وهو ٦٥ بلداً. وخلال فترة السنتين، نُفذ ٢٧ بلداً آخر، بمساعدة برنامج البيئة، برامج ومشاريع تتعلق بنقل التكنولوجيا المتقدمة في مجالي الطاقة المتجددة أو كفاءة الطاقة، وبذلك أصبح المجموع التراكمي للبلدان المنفذة لهذه البرامج والمشاريع ٣٧ بلداً (هدف فترة السنتين: ١٥). واعتمدت بلدان أو اتخذت ما عدده ١٣ سياسة أخرى وإجراءً آخر لخفض انبعاثات غازات الدفيئة وملوثات المناخ الأخرى نتيجة مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي يقودها برنامج البيئة، وبذلك أصبح المجموع التراكمي لهذه السياسات والإجراءات ٧٥ سياسة وإجراءً (هدف فترة السنتين: ٧٠). وفي كانون الأول/ديسمبر

٢٠١٧، كان برنامج البيئة قد دعم حشد ٤٧ مليون دولار إضافية لفائدة أنشطة تتعلق بالطاقة النظيفة، يمثل معظمها في مشاريع للطاقة الحرارية الأرضية في إثيوبيا وكينيا، وبذلك أصبح المجموع التراكمي للنفقات الرأسمالية لأغراض الطاقة النظيفة ٥٣٩ مليون دولار (هدف فترة السنتين: ٤٥٠ مليون دولار).

(ج) القيام، بالتعاون مع المنظمات الأخرى ووفقا لولاية كل منها، بدعم تنفيذ استراتيجيات لتحقيق المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، ونظم للمعلومات بشأن الضمانات، ووضع نظم لرصد الغابات ومستويات مرجعية بحيث تتطور إلى إجراءات قائمة على النتائج يمكن قياسها بالكامل والإبلاغ عنها والتحقق منها، وبحيث يمكن تقليل الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها

٣٤٩ - ازداد الزخم العالمي الذي يصب في صالح حفظ الغابات باعتماد إعلان نيويورك بشأن الغابات الذي يهدف إلى خفض معدل فقدان الغابات الطبيعية إلى النصف في عام ٢٠٢٠ ووضع حد للفقدان بحلول عام ٢٠٣٠. وتنفذ مبادرة الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية على نحو مشترك بين برنامج البيئة ومنظمة الأغذية والزراعة والبرنامج الإنمائي. وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، انتهت ٦ بلدان (هدف فترة السنتين: ١٢) من إعداد استراتيجياتها المندرجة في إطار المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، التي تنطوي على فوائد متعددة، منها نماذج للعمل للقطاع الخاص ولوضع الأدوات المالية ومدى جدواها للأسواق المحلية، مع إدراج المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية باعتبارها خيارا من خيارات التمويل.

## البرنامج الفرعي ٢

### الكوارث والنزاعات

(أ) تحسن قدرة البلدان على استخدام إدارة الموارد الطبيعية والإدارة البيئية لاتقاء أخطار الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان والحد منها

٣٥٠ - خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، قدم برنامج البيئة الدعم للجهود المبذولة من طرف ٢٩ بلدا للحد من مخاطر تعرضها لكوارث طبيعية وحوادث صناعية ونزاعات، وبذلك يكون قد تجاوز هدفه لفترة السنتين. وعلى الصعيد العالمي، أعد برنامج البيئة مبادئ توجيهية وسياسات وأدلة بشأن قيمة الحلول القائمة على النظم الإيكولوجية للحد من أخطار الكوارث، وأهمية إدماج المنظورات البيئية في سياسات الأمم المتحدة ودورها التدريبية وبرامجها. وبحلول نهاية عام ٢٠١٧، كانت أنشطة برنامج البيئة قد أثرت تأثيرا كبيرا في برامج ١٢ شريكا من شركاء الأمم المتحدة، و ١٤ سياسة من سياسات الأمم المتحدة الرئيسية، و ١٠ دورات تدريبية (هدف فترة السنتين: ٩ سياسات وبرامج ودورات تدريبية مستقلة). وعلى الصعيد الوطني، دعم برنامج البيئة الجهود المبذولة من طرف أفغانستان وجنوب السودان والسودان وهاتي للحد من المخاطر في سياق التعافي بعد الأزمات كما يتبين من التقدم المحرز في مقياس القدرات القطرية الذي يعمل به برنامج البيئة، وهو إطار القدرات القطرية.

(ب) تحسن قدرة البلدان على استخدام إدارة الموارد الطبيعية والإدارة البيئية لدعم التعافي المستدام من الكوارث والنزاعات

٣٥١ - يعمل برنامج البيئة على مساعدة البلدان على تحديد المخاطر البيئية وتقييم الأولويات البيئية أثناء التعرض للكوارث الطبيعية والحوادث الصناعية والنزاعات وبعد ذلك، ويوصي بإجراءات للتخفيف من الآثار البيئية للأزمات. وخلال فترة السنتين، ساعد برنامج البيئة ١٧ بلداً في تقييم مجموعة متنوعة من الكوارث الطبيعية والحوادث الصناعية والنزاعات، وفي مواجهتها والتعافي منها. وإضافة إلى ذلك، يتتبع برنامج البيئة مدى العمل بتوصياته في وضع وتنفيذ خطط التعافي بعد الأزمات. وفي الفترة ما بين تموز/يوليه ٢٠١٢ وتموز/يوليه ٢٠١٧، قدمت ٢٧ بعثة تقييم أوفدها برنامج البيئة توصيات هامة لمعالجة الأولويات البيئية في مرحلة ما بعد التعرض لأزمة ما. وتبين من أعمال الرصد المنجزة في سياق المتابعة أنه عُمل بتوصيات برنامج البيئة في ٢٠ حالة، وهو ما يعكس قدرته على التأثير في النتائج بنسبة ٧٤ في المائة من الوقت (هدف فترة السنتين: ٨٥ في المائة).

٣٥٢ - ويقدم برنامج البيئة أيضاً الدعم إلى البلدان الخارجة من أزمات في سعيها إلى وضع سياسات وخطط ومؤسسات فاصلة تتعلق بالبيئة في إطار عملية التعافي الأوسع. وفي عام ٢٠١٧، ساعد البرنامج عدداً من البلدان المتضررة من كوارث طبيعية أو كوارث من صنع الإنسان في تحسين قدرتها على استخدام الموارد الطبيعية والإدارة البيئية، وحسن قدرته على تتبع التقدم الذي تحرزه تلك البلدان، واستوفى ما مجموعه ١٣ خطوة تراكمية (من أصل ١٦ خطوة مطلوبة) استناداً إلى أطر القدرات القطرية، وبذلك يكون قد حقق ما يقدر بنسبة ٨١ في المائة من هدفه لفترة السنتين في هذا الصدد (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة).

### البرنامج الفرعي ٣

#### إدارة النظم الإيكولوجية

(أ) زيادة استخدام النهج القائم على النظم الإيكولوجية في البلدان للحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية والإنتاجية المستدامة للنظم الأرضية والمائية

٣٥٣ - خلال فترة السنتين، أحرز برنامج البيئة تقدماً جيداً في جهوده الهادفة إلى إدماج النهج القائم على النظم الإيكولوجية، وذلك رغم أن تزايد اتخاذ الإجراءات القطرية الروتينية بشأن الإدارة المتكاملة للنظم الإيكولوجية توقف خلال هذه الفترة. وأبدت بلدان أخرى، عددها ١٤ بلداً، استعدادها لأن تقوم، بمساعدة برنامج البيئة، بإدماج النهج القائم على النظم الإيكولوجية في جميع القطاعات، بما في ذلك أطر التخطيط والرصد والسياسات، وبذلك أصبح المجموع التراكمي للبلدان التي تستخدم هذا النهج ٣٩ بلداً (هدف فترة السنتين: ٢٠). وإضافة إلى ذلك، طرأت زيادة بنسبة ١٠ في المائة في نسبة أحواض الأنهار التي وافقت مجالس إدارة على اتباع النهج القائم على النظم الإيكولوجية فيها أو التي تقوم أطراف بتنفيذ هذا النهج فيها (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). ومنذ اعتماد مجلس إدارة برنامج البيئة القرار ٣/٢٧ في عام ٢٠١٣، عمل البرنامج مع ٣٠ بلداً فيما يتعلق بنوعية المياه ووضع مبادئ توجيهية والأخذ بها لكفالة سلامة المياه لأغراض الزراعة والشرب. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كانت بلدان يبلغ عددها ٢٣ بلداً قد اتخذت خطوات لتحسين نوعية المياه فيها والأطر المتصلة بذلك (هدف فترة السنتين: ٢٣). والنسبة المئوية للمساحات التي تدار باستخدام نهج قائم على النظم الإيكولوجية، بمساعدة

برنامج البيئة، تبلغ حاليا ١٥ في المائة من المساحة الإجمالية التي تغطيها البلدان (هدف فترة السنتين: ٢٠ في المائة). وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، أُصلح ما مجموعه ٥٧٢ هكتارا، مقابل هدف فترة السنتين وهو ٥ في المائة من المساحة المُدارة (ما يعادل ٥٠٠٠ هكتار).

(ب) زيادة اتباع النهج القائم على النظم الإيكولوجية في البلدان للحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية المستمدة من النظم الساحلية والبحرية

٣٥٤ - زادت خلال الفترة المشمولة بالتقرير وتيرة تزايد عدد خطط العمل الهادفة إلى معالجة القمامة البحرية والمياه المستعملة، وسينجم عن عمل عدد من البلدان والشركات حاليا على وضع خطط عمل تحقق عدد أكبر من هذه الخطط في المستقبل. وأحرزت البلدان المشاركة في برنامج البحار الإقليمية أيضا تقدما في تنفيذ النهج القائم على النظم الإيكولوجية. وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، اعتمد ٧٩ بلدا، بمساعدة برنامج البيئة، خطط عمل للحد من القمامة البحرية في النظم الساحلية والبحرية (هدف فترة السنتين: ٥٠ بلدا)؛ واعتمد ٧٤ بلدا وشركة خطط عمل للحد من المياه المستعملة غير المعالجة في النظم الساحلية والبحرية (هدف فترة السنتين: ٥٠ بلدا)؛ ونفذ ١٣ بلدا مشاركا في برنامج البحار الإقليمية النهج القائم على النظم الإيكولوجية؛ وطرأت زيادة تراكمية نسبتها ٦,٩ في المائة في المساحة المشمولة بإدارة قائمة على النظم الإيكولوجية (هدف فترة السنتين: ٥ في المائة).

(ج) دمج الخدمات والمنافع المستمدة من النظم الإيكولوجية مع التخطيط وضبط الحسابات في مجال التنمية وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتصلة بالنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي

٣٥٥ - خلال فترة السنتين، أحرز تقدم في دمج الخدمات والمنافع المستمدة من النظم الإيكولوجية مع التخطيط وضبط الحسابات في مجال التنمية، بما في ذلك تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتصلة بالنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. وعلاوة على ذلك، طرأت زيادة كبيرة في الاهتمام المنصب على التقييم الاقتصادي لخدمات النظم الإيكولوجية وضبط حساباتها الاقتصادية، وزاد امتثال البلدان في اعتماد السياسات والاستراتيجيات اللازمة بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي وقعت عليها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دمج ١٣ بلدا خدمات النظم الإيكولوجية ذات الأولوية في عملياتها الوطنية لضبط الحسابات، وبذلك أصبح المجموع التراكمي للبلدان المستخدمة لهذه الخدمات ١٨ بلدا. وقدم برنامج البيئة الدعم أيضا إلى الجهود المبذولة من أكثر من ٨٠ بلدا في وضع أطر سياسية، وخطط عمل استراتيجية، تمشيا مع المتفق عليه بموجب عدد من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وحتى حينه، دمج ٥٤ بلدا التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في اثنين على الأقل من أطرها السياسية واستراتيجياتها الوطنية.

#### البرنامج الفرعي ٤ الإدارة البيئية

(أ) تحقيق منظومة الأمم المتحدة وهيئات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، في إطار احترام ولاية كل كيان على حدة، قدرًا متزايدًا من الاتساق والتآزر في الإجراءات المتعلقة بالقضايا البيئية

٣٥٦ - يشمل عمل برنامج البيئة في مجال الإدارة البيئية العمل على تحقيق الاتساق والتآزر في القضايا البيئية على الصعيد الدولي. ويُعتبر أن لدى ما مجموعه ١٦ كيانا من منظومة الأمم المتحدة نظمًا كاملة



للإدارة البيئية أو لإدارة شؤون الاستدامة. واعتمد ١٦ كياناً آخر مُهجاً منهجية للإدارة البيئية. وفي سياق زيادة الاتساق والتآزر على نطاق المنظومة، اعتمدت وكالات الأمم المتحدة إطاراً للاستراتيجيات البيئية على نطاق المنظومة. وإضافة إلى ذلك، أنشئت في عام ٢٠١٧ فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة غير المشروع بالأحياء البرية ومنتجات الغابات التي يتولى برنامج البيئة رئاستها. خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، أُبلغ أن النتائج التالية تحققت في إطار ٥ مؤشرات أداء: (أ) زاد عدد المبادرات المشتركة الهادفة إلى معالجة القضايا البيئية بطريقة منسقة في منظومة الأمم المتحدة ومن طرف هيئات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ليصبح ٢٤ مبادرة (هدف فترة السنتين: ٢٢)؛ (ب) زاد عدد الترتيبات التعاونية مع أمانات مجموعة مختارة من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي أفضت إلى زيادة الاتساق والتآزر بين برنامج عمل برنامج البيئة وبرامج عمل تلك الأمانات ليصبح ٣٨ ترتيباً (هدف فترة السنتين: ٣٧)؛ (ج) زاد عدد الأدوات السياسية أو خطط العمل التي اعتمدها حكومات وهيئات من الأمم المتحدة وفقاً لخطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، والتي تتضمن أهدافاً بيئية ليصبح ١٢ أداة وخطة عمل (هدف فترة السنتين: ٥)؛ (د) زاد عدد وكالات الأمم المتحدة التي نفذت استراتيجيات لخفض الانبعاثات و/أو نظم للإدارة البيئية ليصبح ٣٤ وكالة (هدف فترة السنتين: ٣١)؛ (هـ) زاد عدد قضايا أو نهج السياسات البيئية الناشئة عن المشورة المقدمة من برنامج البيئة في مجال السياسات، المشار إليها في وثائق السياسات الصادرة عن وكالات وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ليصبح ٩ قضايا أو نهج (هدف فترة السنتين: ٨).

(ب) تعزيز قدرة البلدان على وضع وإنفاذ القوانين وتعزيز المؤسسات لتحقيق الغايات والأهداف البيئية المتفق عليها دولياً والامتثال للالتزامات ذات الصلة

٣٥٧ - يشكّل تعزيز القوانين والمؤسسات إحدى ركائز العمل الذي يقوم به برنامج البيئة في مجال الإدارة البيئية. وتركز المنظمة، في دعمها للجهود التي تبذلها البلدان لتحسين قدراتها على تحقيق الأهداف البيئية، على تنمية القدرات في مجالات القانون والامتثال والإنفاذ والمؤسسات. وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، عمل برنامج البيئة على تقديم الدعم إلى البلدان في وضع التشريعات البيئية العامة، وعمل على وجه التحديد على مسألة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية ومسألة التنوع البيولوجي. ودعم برنامج البيئة أيضاً وضع خطة عمل جوهانسبرغ المتعلقة بالثقف القضائي بشأن القانون البيئي في أفريقيا التي اعتمدها ٢٠ بلداً أفريقياً، وإنشاء محاكم بيئية في غانا. وإضافة إلى ذلك، قدم برنامج البيئة الدعم إلى البلدان في وضع التوجيهات بشأن الاستجابة السريعة التي اعتمدها عدد من البلدان، منها جمهورية تنزانيا المتحدة وفييت نام، لمساعدة مسؤولي إنفاذ القانون في عملية فرض تبعات قانونية على المخالفين. وخلال فترة السنتين، ساعد برنامج البيئة بلداناً، بناءً على طلبها، من حيث التدابير القانونية والمؤسسية اللازمة لوضع قوانين وطنية وإنفاذها وتحسين تنفيذ الغايات والأهداف البيئية المتفق عليها دولياً، وزاد بذلك عدد التدابير المتخذة من هذا القبيل ليصبح ٤٢ تدبيراً (هدف فترة السنتين: ٢٨). وزاد عدد البلدان التي أجرت استعراضاً للامتثال للالتزامات البيئية الدولية وإنفاذها، واعتمدت توصيات لتحسين الامتثال والإنفاذ، بمساعدة برنامج البيئة، ليصبح ١٤ بلداً (هدف فترة السنتين: ٦). وزاد عدد المبادرات والشراكات التي اتخذتها وأقامتها مجموعات رئيسية وجهات معنية، دعماً لتطوير القانون البيئي الوطني والدولي وتنفيذه، بمساعدة برنامج البيئة، ليصبح ١٣ مبادرة وشراكة (هدف فترة السنتين: ٩).

(ج) تزايد مراعاة البلدان لمبادئ الاستدامة البيئية في سياسات وخطط التنمية الوطنية والإقليمية

٣٥٨ - من أنشطة برنامج البيئة أيضا في مجال الإدارة البيئية تقديم الدعم إلى البلدان في إدماج الاستدامة البيئية في سياساتها وخططها الإنمائية الوطنية والإقليمية، وفي استراتيجياتها للحد من الفقر كوسيلة لتعزيز الجهود المبذولة للقضاء على الفقر. وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، اتخذ ١٩ بلدا، بمساعدة برنامج البيئة، إجراءات لإدراج القضايا البيئية في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الخاصة بها. وإضافة إلى ذلك، واصل برنامج البيئة، مع البرنامج الإنمائي، تعزيز الربط بين العمل على مسألتَي الفقر والبيئة على الصعيد القطري عن طريق مبادرة الفقر والبيئة المشتركة بين البرنامجين. وفي فترة السنتين، ساعد برنامج البيئة ٦ بلدان أخرى لتعتمد عمليات موزنة وإنفاق وطنية مدمج فيها أهداف تربط بين الفقر والبيئة. ودأب برنامج البيئة أيضا على تقديم إسهامات أساسية إلى مداولات الدول الأعضاء بشأن القضايا البيئية الرئيسية بتوفيره منابر دولية لتيسير النقاش والمفاوضات واتخاذ القرارات بشأن السياسات. ويهدف برنامج البيئة إلى زيادة الاتساق في عمليات اتخاذ القرارات الدولية في إطار متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بتقديمه الدعم لعقد منتديات بيئية على المستوى الوزاري أو على مستويات أخرى. وخلال فترة السنتين، قام ١٣٢ بلدا، بمساعدة برنامج البيئة وشركائه في مجال التنمية، بإدماج مبادئ الاستدامة البيئية في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الخاصة بها (هدف فترة السنتين: ١١). وإضافة إلى ذلك، ونتيجة للدعم المقدم من برنامج البيئة، ارتقى ١٦ بلدا بمستوى واحد على الأقل في إطار برنامج البيئة لقياس النتائج المتعلقة بتقييم التزام القطاع العام في مجال تعزيز وتنفيذ أدوات التخطيط المالي من أجل تحقيق النمو المراعي لمصالح الفقراء والاستدامة البيئية (هدف فترة السنتين: ٢٤). وعلاوة على ذلك، ونتيجة للدعم المقدم من برنامج البيئة، تضمنت ٢٤ سياسة و خطة لمنتديات دون إقليمية وإقليمية مبادئ الاستدامة البيئية (هدف فترة السنتين: ١٨).

## البرنامج الفرعي ٥

### المواد الكيميائية والنفايات

(أ) اكتساب البلدان على نحو متزايد للقدرة المؤسسية والأدوات السياسية اللازمة لإدارة المواد الكيميائية والنفايات بطريقة سليمة، بما في ذلك تنفيذ الأحكام ذات الصلة الواردة في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف

٣٥٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل برنامج البيئة مساعدة البلدان على تهيئة بيئة مواتية لإدارة المواد الكيميائية والنفايات بطريقة سليمة عن طريق دعمها في اعتماد الأدوات السياسية والأطر المؤسسية المناسبة. وطُرات زيادة في عدد البلدان التي اكتسبت، بدعم من البرنامج، القدرة المؤسسية الكافية، ووضعت الأدوات السياسية اللازمة لإدارة المواد الكيميائية والنفايات بطريقة سليمة، وأبلغت بأنها اعتمدت سياسات أساسية. وتعزى هذه الزيادة إلى تصديق عدد إضافي من البلدان على اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وبمساعدة برنامج البيئة، أصبح ١٢٨ بلدا من البلدان الموقعة على اتفاقية ميناماتا، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بعدد البلدان الموقعة على الاتفاقية المسجل في عام ٢٠١٣ وهو ٩٤ بلدا. ويواصل البرنامج دعم عمل البلدان على ضمان إدارة المواد الكيميائية بطريقة سليمة، حيث دعم خلال فترة السنتين ٧٥ بلدا آخر. وفي عام ٢٠١٧، دخلت اتفاقية ميناماتا، وتعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة للأوزون، حيز النفاذ. وبحلول نهاية فترة السنتين،

كانت بلدان، مجموعها ٥٧ بلدا، قد أبلغت بأنها تستخدم، بمساعدة البرنامج، حوافز اقتصادية وسوقية، وسياسات وممارسات للأعمال التجارية، تعزز إدارة المواد الكيميائية والنفايات بطريقة سليمة (هدف فترة السنتين: ٤٩). وعلاوة على ذلك، أبلغت ٥ بلدان أخرى بأنها تستخدم مخططات إبلاغ في القطاعات لتعزيز إدارة المواد الكيميائية والنفايات بطريقة سليمة، وبذلك أصبح المجموع التراكمي للبلدان التي تستخدم هذه المخططات ٣٥ بلدا (هدف فترة السنتين: ٣٥).

(ب) استخدام البلدان، بما في ذلك المجموعات الرئيسية والجهات المعنية، على نحو متزايد المعارف والأدوات العلمية والتقنية الضرورية لتطبيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتصلة بها

٣٦٠ - يدعم برنامج البيئة عمل الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في مواجهة مخاطر المواد الكيميائية ومعالجة الأولويات ذات الصلة. وإضافة إلى ذلك، ينظر برنامج البيئة في مدى اعتماد البلدان ما يناسب من استراتيجيات للحد من المخاطر، وعمليات جرد للمواد الكيميائية، وإجراءات للتخلص التدريجي من الرئيق والتعامل مع الملوثات العضوية الثابتة. وخلال فترة السنتين، قدم برنامج البيئة الدعم التقني، والأدوات، والمبادئ التوجيهية للتعامل مع المواد الكيميائية ذات الأولوية إلى ٨٧ حكومة، وبذلك أصبح المجموع التراكمي للحكومات المتلقية للمساعدة في هذا الشأن ٢٠١ حكومة (هدف فترة السنتين: ١٨٠). وقدم البرنامج أيضا أدوات لتقييم المخاطر وإدارتها إلى ١١ عملا تجاريا وقطاعا للمساعدة على معالجة مسائل المواد الكيميائية ذات الأولوية، وبذلك أصبح المجموع التراكمي للأعمال التجارية والقطاعات المتلقية لهذه المساعدة ١٠٤ أعمال تجارية وقطاعات (هدف فترة السنتين: ١٥٧). وتناولت ٥٩ منظمة أخرى من منظمات المجتمع المدني مسائل المواد الكيميائية ذات الأولوية بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية، باستخدام ما يتيح برنامج البيئة من أدوات لتقييم المخاطر وإدارتها، وبذلك أصبح المجموع التراكمي لمنظمات المجتمع المدني المتلقية لهذه المساعدة ١٤٩ منظمة (هدف فترة السنتين: ١٣٣).

(ج) استخدام البلدان، بما في ذلك المجموعات الرئيسية والجهات المعنية، على نحو متزايد المعارف والأدوات العلمية والتقنية الضرورية لتطبيق الإدارة السليمة للنفايات والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتصلة بها

٣٦١ - خلال فترة السنتين، دعم برنامج البيئة الجهود المبذولة من طرف الحكومات والمجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية لتحديد استراتيجيات وحلول سليمة لإدارة النفايات، بتطبيق مفاهيم من قبيل الاقتصاد الدائري، والإدارة الشمولية للنفايات، واستعمال النفايات كمورد. وتحويل النفايات الزراعية إلى طاقة في مختلف أنحاء العالم هو مثال جيد على تأثير برنامج البيئة من حيث مساعدة الجهات صاحبة المصلحة على العمل بالمزيد من التكنولوجيات السليمة بيئيا. وفي فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، استخدم ما مجموعه ٥٠ حكومة أدوات ومنهجيات أتاحها برنامج البيئة لمعالجة مسائل النفايات ذات الأولوية في إطار النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، بما يشمل التزامات هذه الحكومات بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة (هدف فترة السنتين: ٦٥). واستخدمت مزيد من الأعمال التجارية والقطاعات، بلغ عددها ٣٧ عملا تجاريا وقطاعا، أدوات ومنهجيات برنامج البيئة لمعالجة مسائل النفايات ذات الأولوية (هدف فترة السنتين: ٣٣)، وزُودت ١٢ منظمة أخرى من

منظمات المجتمع المدني بهذه الأدوات والمنهجيات لمعالجة مسائل النفايات ذات الأولوية، وبذلك أصبح المجموع التراكمي لمنظمات المجتمع المدني المتلقية لهذه المساعدة ٣٨ منظمة (هدف فترة السنتين: ٣٢).

## البرنامج الفرعي ٦

### الكفاءة في استخدام الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامان

(أ) قيام مقرري السياسات بوضع وتبادل وتطبيق التقييمات والبحوث والأدوات العلمية الشاملة لعدة قطاعات الرامية إلى التوصل إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بما يشمل الممارسات الحضرية، في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

٣٦٢ - خلال فترة السنتين، واصل برنامج البيئة دعم الجهود التي تبذلها البلدان لوضع نُهج وأدوات الاقتصاد الأخضر والاستهلاك والإنتاج المستدامين ودمجها في سياساتها وخططها. وبناء على الأداء المرجعي لعام ٢٠١٥ وهو ٣٨ منطقة وبلدا ومؤسسة محلية، قامت مناطق وبلدان ومؤسسات محلية أخرى، وعددها ٢٥ منطقة وبلدا ومؤسسة، في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، باعتماد خطط وطنية أو سياسات قطاعية أو خطط للبلديات مدمج فيها الاقتصاد الأخضر أو الإنتاج والاستهلاك المستدامان، وبذلك أصبح المجموع التراكمي للمناطق والبلدان والمؤسسات المحلية التي اعتمدت خططاً من هذا القبيل ٦٦ منطقة وبلدا ومؤسسة محلية (هدف فترة السنتين: ٦٥). واعتمد عدد من البلدان خطط عمل تتعلق بالإنتاج والاستهلاك المستدامين، وبدأ تنفيذها في ١٣ بلدا ومنطقة واحدة. وانطلاقاً من الأداء المرجعي لعام ٢٠١٥ وهو ٧٨٦ إشارة، أُشير إلى تقييمات برنامج البيئة، وتقارير من الفريق الدولي المعني بالموارد تتعلق بالاقتصاد الأخضر، في مزيد من التقارير بلغ عددها ٥٦٨ تقريراً في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، منها تقارير من الأوساط الأكاديمية والمؤسسات البحثية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والحكومات والأعمال التجارية، وبذلك أصبح المجموع التراكمي للإشارات من هذا القبيل في فترة السنتين ٦٦٤ ٤ إشارة (هدف فترة السنتين: ٢٥٠). وتدل الزيادة الكبيرة في عدد الإشارات إلى عمل البرنامج على الأهمية الكبيرة لتقييماته وخبرته المعيارية في الخطاب العالمي بشأن السياسات.

(ب) الأخذ بالأدوات والممارسات الإدارية للاستهلاك والإنتاج المستدامين والاقتصاد الأخضر في السياسات القطاعية والأعمال التجارية والعمليات المالية على نطاق سلاسل الإمداد العالمية، في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

٣٦٣ - ترتب على اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ تركيز الاهتمام على دور قطاع الأعمال التجارية والقطاع المالي في تعزيز اعتماد ممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين وممارسات الأعمال التجارية المراعية للبيئة. ويتجلى ذلك في تزايد عدد الدراسات المنجزة بقيادة برنامج البيئة أو بدعم منه، التي تستقصي الفرص المتاحة أمام الأعمال التجارية جراء اعتماد ممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وتوائم النظام المالي مع التنمية المستدامة، ومع مساهمة مباشرة الأعمال الحرة في النمو الأخضر، ومع تغير المناخ. وازداد اعتماد الأدوات والممارسات الإدارية للاستهلاك والإنتاج المستدامين والاقتصاد الأخضر في السياسات القطاعية والأعمال التجارية والعمليات المالية على مدى فترة السنتين، حيث أبلغت مزيد من الجهات المعنية، بلغ عددها ٩٠ جهة، عن تحسن الممارسات الإدارية أو الاستراتيجية القطاعية نتيجة مشاركتها في أنشطة برنامج البيئة، وبذلك أصبح المجموع التراكمي للبلدان والمؤسسات والأعمال التجارية التي حسنت الممارسات الإدارية أو الاستراتيجية القطاعية ٣١٢ بلدا ومؤسسة وعمالاً تجارياً (هدف فترة السنتين: ٢١٧).

(ج) تعزيز الظروف التي تمكن من التشجيع على تبني خيارات استهلاك وأنماط عيش أكثر استدامة ٣٦٤ - في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، أبلغت ١١٠ حكومات وشركات ومنظمات (هدف فترة السنتين: ١٠٢) عن حدوث تغييرات في سياساتها واستراتيجياتها في سبيل تبني أنماط استهلاك عيش أكثر استدامة. ويجري العمل على الصعيد الوطني على وضع وتنفيذ استراتيجيات للمشتريات العامة المستدامة لحفز العرض والطلب على المنتجات المستدامة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان عمل برنامج البيئة حافزا على بدء جهات معنية ما مجموعه ٥٩ مشروعا (هدف فترة السنتين: ٤٨) للتشجيع على تبني أنماط عيش أكثر استدامة.

## البرنامج الفرعي ٧ إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض

(أ) تيسير وضع السياسات العالمية والإقليمية والوطنية عن طريق إتاحة معلومات بيئية على منابر مفتوحة ٣٦٥ - أصدر التقرير عن التقييم السادس لمشروع توقعات البيئة العالمية، بما في ذلك مشروع التوقعات الجنسانية والبيئية العالمية الأول، خلال الدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠١٦. وحظي التقرير بالتغطية في جميع أنحاء العالم بما عدده ٥٦٧ مادة إعلامية صادرة عن وسائط إعلام كبرى في ٥٤ بلدا وبلغات بلغ عددها ١١ لغة. وأشار الإعلان الوزاري الذي اعتمد في المؤتمر الوزاري الثامن المعني بالحفاظ على البيئة في أوروبا إلى تقييم مشروع توقعات البيئة العالمية، وأقر بقيمة "يونيبي لايف" (UNEP Live) كمركز لتبادل المعارف على الصعيد العالمي. وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ارتفع عدد الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المسجلة لدى الأمم المتحدة ليصبح ٩ اتفاقات؛ وارتفع أيضا عدد المنتديات والمؤسسات الوطنية والإقليمية والعالمية المستخدمة للبيانات عن الاتجاهات البيئية التي يوفرها برنامج البيئة؛ واستخدمت وكالات من الأمم المتحدة واتفاقات بيئية متعددة الأطراف بلغ عددها ٢٤ وكالة واتفاقات البيانات عن الاتجاهات البيئية (هدف فترة السنتين: ١٥٠)؛ واستخدمت منتديات ومؤسسات وطنية وإقليمية وعالمية ذات صلة بلغ عددها ٤٣ منتدى ومؤسسة البيانات عن الاتجاهات البيئية للتأثير في السياسات (هدف فترة السنتين: ٢٠٠)؛ وزادت أيضا سبل الحصول على المعلومات البيئية وسهولة استخدامها عن طريق المنابر المفتوحة بنسبة ٨٦ في المائة (هدف فترة السنتين: ٨٠ في المائة)؛ وزاد عدد المبادرات والشراكات المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة ليصبح ٢٣ مبادرة وشراكة (هدف فترة السنتين: ١٠).

(ب) مراعاة القضايا البيئية المستجدة في عمليات التقييم العالمية والإقليمية والوطنية وتخطيط السياسات ٣٦٦ - استُرشد بالتقييم السريع للعواصف الرملية والترايبية، التي هي مسألة مستجدة في أنحاء مختلفة من العالم، في وضع قرارات الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع. وفي إطار القضايا المستجدة المسلط عليها الضوء خلال الفترة المشمولة بالتقرير في سلسلة "مسائل طلائعية" الجديدة التي يعدها برنامج البيئة، تصدرت الإشارات إلى الأمراض الحيوانية المصدر (وهي الأمراض المعدية التي تنتقل من الحيوانات الفقارية إلى البشر) وتُمية المحاصيل المرتبطة بتغير المناخ الإشارات في وسائط الإعلام، وطرأت زيادة هائلة في الاهتمام بنظام المنظمة للإنذار المبكر وبالقضايا البيئية المستجدة، مثل مقاومة الميكروبات للعقاقير المضادة لها. وخلال فترة السنتين، أقرت ١٢٥ جهة معنية باستيعاب السيناريوهات والإنذار المبكر فيما يتعلق بالقضايا البيئية المستجدة التي حددها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عمليات التقييم ووضع السياسات (هدف فترة السنتين: ١٢).

(ج) تعزيز قدرة البلدان على إعداد المعلومات والمعارف البيئية والحصول عليها وتحليلها واستخدامها وتعميمها، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالجوانب الجنسانية

٣٦٧ - خلال فترة السنتين، أسهم تقديم التقارير عن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف إسهاما مباشرا في جهود تتبّع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولتيسير وتبسيط التزامات تقديم التقارير، أصبحت بوابة متاحة على منبر "يونيبي لايف" (UNEP Live) مبيّنة فيها أوجه الاندماج فيما بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ورُصدت مؤشرات إضافية لتتبّع مدى تيسر استعمال البوابة وفائدتها، ومدى توفر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، بما في ذلك إقامة شراكات بشأن المؤشرات لدعم عمليات التقييم. وبحلول عام ٢٠١٧، كان قد أصبح ممكنا الحصول على المعلومات البيئية الكاملة عن جميع البلدان في صيغ قابلة للمقارنة على منبر "يونيبي لايف". وخلال فترة السنتين، قام ١٤ بلدا، بمساعدة برنامج البيئة، بإعداد معلومات بيئية في صيغ قابلة للمقارنة وتحليلها وإدارتها واستخدامها، بالتركيز على الأدوات المراعية للاعتبارات الجنسانية، وأتاحت تلك البلدان هذه المعلومات والمعارف للجمهور ولقرري السياسات (هدف فترة السنتين: ١٢)؛ ووفّر ما مجموعه ٢٠٠ بلد بيانات موثوقة أُعدت على الصعيد الوطني، وأتاحت هذه البلدان الاطلاع على المعلومات البيئية القطرية الخاصة بها في صيغ قابلة للمقارنة على منابر عامة (هدف فترة السنتين: ٢٠٠)؛ وأقرت مجموعات رئيسية وجهات معنية، وعددها ٣٨ مجموعة وجهة، بمشاركتها في إعداد معلومات بيئية متوفرة على المنابر العامة وإتاحة إمكانية الاطلاع عليها واستخدامها (هدف فترة السنتين: ٤٥).

## الباب ١٥

### المستوطنات البشرية

#### أبرز نتائج البرنامج

أتاحت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والخطة الحضرية الجديدة فرصا مميزة لربط التوسع الحضري وعمل موئل الأمم المتحدة بخطة التنمية بشكل أوسع، بما يسهم في ترابط الأنشطة الدعوية والتوعوية. وزاد الوعي بما للسياسات الحضرية الوطنية من أهمية في التنمية الحضرية المستدامة، وأصبح مسلما بأنها إحدى العناصر الأساسية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. وطُرأت زيادة ملحوظة في إقرار الشركاء بدور الموئل في قيادة وتنسيق حلول التنمية الحضرية المستدامة وتعبئة الشراكات من أجل التنفيذ. وخلال فترة السنتين، عزّز الموئل عمله مع الحكومات المركزية وحكومات الأقاليم على توطيد الحكومة اللامركزية والإدارة الحضرية الشاملة للجميع من خلال إنشاء آليات للحوار المؤسسي حتى يتسنى دعم تقوية الحكومات المحلية والإقليمية بواسطة التوزيع العادل للمسؤوليات والموارد، مع التشديد في الوقت نفسه على دور الحكومات المحلية بوصفها جهات رئيسية مؤثرة في التنمية. وقاد الموئل عدة عمليات مرتبطة بتحسين رصد الظروف والاتجاهات الحضرية على كل من الصعيد العالمي والوطني والمحلي. وإضافة إلى ذلك، تمكّن الموئل من تعزيز إطار الرصد العالمي، بما في ذلك على الصعيد المحلي. ويمكن استعمال إطار الرصد العالمي، الذي هو إطار شامل، في أعمال الرصد والإبلاغ المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة. والإطار العالمي الذي يتوافق مع التعهّد بعدم ترك أي أحد خلف الركب الذي يرد في خطة عام ٢٠٣٠ يُمكن الحكومات المحلية والوطنية من وضع سياسات قائمة على الأدلة.

### التحديات والدروس المستفادة

حدّد الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بتقييم فعالية موئل الأمم المتحدة وتعزيزها أن ثمة حاجة إلى تحسين التنسيق والاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن أنشطة التوسع الحضري المستدام. وهذه فرصة لمنح الموئل مركزاً أفضل باعتباره الجهة الرئيسية العاملة على مطابقة الخطتين العالميتين مع الظروف الإقليمية، بحيث يُعاد تأكيد ولايته المتعلقة بالحوكمة اللامركزية والشاملة للجميع. وزاد عدد من منتجات الاتصالات المبتكرة التي أُطلقت خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ من اهتمام الجمهور ووسائل الإعلام بالخطّة العالمية. وإضافة إلى ذلك، لا يمكن تجاهل الصلة بين مناسبات رئيسية، بما في ذلك عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) في كيتو في عام ٢٠١٦ وصدور تقرير عام ٢٠١٦ عن مدن العالم، وينبغي الاستفادة من هذه الصلة في المستقبل. ويتبيّن من الدروس المستفادة خلال فترة السنتين أن من الضروري إعطاء مهلة كافية للتخطيط، حيث أن فرصاً ضاعت بسبب عدم فعل ذلك، وأنه يلزم نظاماً للرصد يكون أكثر دقة لجمع بيانات شاملة ومصنفة، وينبغي رصد أموال لهذا النظام. وثمة ما يمكن تحسينه في مجال مشاركة الشركاء في وضع البرامج والمشاريع في مرحلة مبكرة.

٣٦٨ - النتائج الواردة أعلاه تقوم على تنفيذ نسبة ٨٩ في المائة من ٤١٨ ناتجاً مقراً يمكن قياسه كمياً في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، مقابل تنفيذ نسبة ٩١ في المائة من النواتج في فترة السنتين السابقة. والعاملان الرئيسيان اللذان أثرا في معدل تنفيذ النواتج المقررة هما عدم توفر مستوى التمويل المتوقع من مصادر خارجة عن الميزانية والتأخر في تلقي تمويل المشاريع من هذه المصادر (انظر الفقرة أعلاه ٧٢).

٣٦٩ - وانخفض عدد النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة من ١٢ ناتجاً في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى ناتجين في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٣٧٠ - ويمكن الاطلاع في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/6 (Sect. 15)) على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة.

### التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) تعزيز الاتساق بين السياسات في إدارة أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال المستوطنات البشرية

٣٧١ - خلال فترة السنتين، عمل موئل الأمم المتحدة مع ٤٠ وكالة وصندوقاً وبرنامجاً بشأن اتساق السياسات وتنسيقها. وكفل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق اتباع نهج منسق على نطاق المنظومة لضمان اتساق السياسات، والتعاون، في إعداد الخطّة الحضرية الجديدة، والوثيقة الختامية لمؤتمر الموئل الثالث، وتنفيذ أبعاد خطة عام ٢٠٣٠ المتعلقة بالمدن والمستوطنات البشرية. وإضافة إلى ذلك، قاد الموئل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، التي تضم ممثلي ٢٤ وكالة وصندوقاً وبرنامجاً، في صياغة كتاب أبيض معنون "التوسع الحضري والتنمية المستدامة: مساهمة منظومة الأمم المتحدة في خطة حضرية جديدة". ويتناول الكتاب التحديات التي تواجه أنماط التوسع الحضري في الوقت الحاضر، والفرص التي يتيحها.

(ب) تحسين استخدام معلومات الأداء المستمدة من التقييمات للتأثير على اتخاذ القرارات وتحسين الأداء في مجال الإدارة

٣٧٢ - تعطي النتائج المستخلصة من استقصاء أُجري على الإنترنت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ صورة متفاوتة. فقد أشار نحو نصف مديري البرامج والمشاريع (هدف فترة السنتين: ٧٠ في المائة) إلى أن المعلومات المستمدة من التقييمات تساعدهم على تحسين إدارة المشاريع وإنجازها ووضع المشاريع الجديدة. وازداد الطلب على التقييمات بعد دخول الأمر التوجيهي، القاضي بتقييم جميع المشاريع التي تتجاوز تكلفتها مليون دولار، حيز النفاذ خلال فترة السنتين. وبحلول نهاية عام ٢٠١٧، كانت نسبة ٧٤ في المائة من التوصيات الصادرة عن التقييمات التي قُبلت قد نُفذت في غضون الإطار الزمني المقرر (هدف فترة السنتين: ٩٠ في المائة). وبزيادة عدد التقييمات المنجزة، زاد أيضا عدد التوصيات، مما أدى إلى تحقيق معدل منخفض نسبيا في تنفيذ هذه التوصيات.

(ج) تعزيز مشاركة جميع الشركاء في جدول أعمال الموئل ومنظومة الأمم المتحدة في التنمية الحضرية المستدامة

٣٧٣ - ارتفع عدد الشركاء في جدول أعمال الموئل المساهمين في الحوارات السياسية وتنفيذ المشاريع ليصبح ١٤٣٩ شريكا (هدف فترة السنتين: ١٣٠٠). وباعتبار هؤلاء الشركاء شركاء منفذين على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، فقد أسهموا أيضا في تنفيذ البرامج المعيارية والتنفيذية للموئل في ميادين التنمية والسلام والعمل الإنساني. وزاد عدد المشاريع والبرامج المشتركة المنجزة مع الشركاء في جدول أعمال الموئل ووكالات الأمم المتحدة بشأن التنمية الحضرية المستدامة ليصل إلى ٧٩ مشروعا وبرنامجا بحلول نهاية عام ٢٠١٧ (هدف فترة السنتين: ٤٠). وساهمت تدخلات الشركاء في إحداث تغييرات مفضية إلى التحول الجذري في حياة الناس.

(د) زيادة وعي الجمهور ووسائل الإعلام بشأن التنمية الحضرية المستدامة

٣٧٤ - نتيجة عقد مؤتمر الموئل الثالث، تجاوزت النتائج المتعلقة بوسائل الإعلام خلال فترة السنتين الإنجازات المتوقعة بكثير. وبلغ عدد المقالات الإخبارية الرقمية التي ذكرت الموئل على وجه التحديد ٩٢٦٠ مقالة (هدف فترة السنتين: ٣٠٠٠)؛ وتم تجاوز أهداف فترة السنتين المتعلقة بوسائل التواصل الاجتماعي، ويرجع ذلك أساسا إلى تزايد الوعي العالمي نتيجة عقد مؤتمر الموئل الثالث ونشر تقرير عام ٢٠١٦ عن مدن العالم. وارتفع عدد مرات الإبداء عن الإعجاب على موقعي تويتر وفيسبوك خلال فترة السنتين من ٦٠٠٠٠ في نهاية عام ٢٠١٥ ليلبلغ ١٣٧٦٣١ (هدف فترة السنتين: ٨٠٠٠٠). وأسهم تحديث استراتيجية للاتصالات وإدخال تحسينات هامة على النواتج الرقمية (على سبيل المثال: برمجيات تطبيقات التقرير عن مدن العالم) في تعميم بعض أكثر أعمال الموئل تعقيدا.

(هـ) تعزيز الشفافية والإدارة الأخلاقية

٣٧٥ - أفضى تركيز الموئل على تعزيز الشفافية والإدارة الأخلاقية إلى وضع مخططات جديدة لجميع ما كان قائما من تقارير لضمان استمرار حصول الشركاء على المعلومات الراهنة عن عمل الوكالة. ويشمل ذلك معلومات المبادرة الدولية للشفافية في المعونة المنشورة على موقع الوكالة الشبكي المفتوح (open.unhabitat.org). وركز الموئل أيضا على تعزيز تقديم الشركاء المنفذين للتقارير، بما في ذلك موافقة



الإدارة العليا على سياسة محسنة بشأن الشركاء المنفذين. وإضافة إلى ذلك، أحرز الموئل تقدماً في وضع سياسة جديدة بشأن الشراكات مع الشركاء المنفذين بناء على الممارسات الجيدة المستمدة من وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

## البرنامج الفرعي ١

### التشريعات والأراضي والحوكمة في المناطق الحضرية

(أ) زيادة قدرة الحكومات المحلية والوطنية وغيرها من الشركاء في جدول أعمال الموئل على تنفيذ التشريعات الحضرية في مجالات التوسع الحضري وزيادة الكثافة في المناطق الحضرية والتخطيط والتمويل الحضريين

٣٧٦ - واصل الموئل تعزيز قدرة الحكومات المحلية والوطنية وغيرها من الشركاء في جدول أعمال الموئل على تنفيذ التشريعات الحضرية في مجالات التوسع الحضري وزيادة الكثافة في المناطق الحضرية والتخطيط والتمويل الحضريين. وخلال فترة السنتين، ارتفع عدد العمليات الاستشارية لإصلاح القوانين المنجزة لدعم الحكومات الشريكة من ٢٣ عملية في نهاية عام ٢٠١٥ إلى ٣٠ عملية بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (هدف فترة السنتين: ٣٠). ونُظر أيضاً في الإصلاح التنظيمي، بما في ذلك: بدء إصلاحات في مجالات السكن والأراضي وحقوق الملكية في أفغانستان؛ ودعم استعراض لفعالية قانون مراقبة التخطيط والإعمار في الكاميرون؛ وتقديم المساعدة إلى الحكومات الوطنية والمحلية والشركاء في التنمية في تحديد ووضع أطر قانونية ومؤسسية لمراقبة التخطيط المكاني والإعمار في هايتي.

(ب) زيادة قدرة الحكومات المحلية والوطنية الشريكة وغيرها من الشركاء في جدول أعمال الموئل على تنفيذ برامج لتعزيز ضمان الحياة لفائدة الجميع، بمن فيهم المتهمون إلى الفئات الضعيفة والنساء والشباب وأبناء الشعوب الأصلية

٣٧٧ - عززت قدرة الحكومات المحلية والوطنية الشريكة وغيرها من الشركاء في جدول أعمال الموئل على تنفيذ برامج لتعزيز ضمان الحياة لفائدة الجميع، وبالأخص لفائدة النساء والمنتسبين إلى الفئات الضعيفة الأخرى. وبحلول نهاية فترة السنتين، كان عدد الحكومات المحلية الشريكة (المدن/البلديات)، والحكومات الوطنية الشريكة، والشركاء الآخرين في جدول أعمال الموئل قد ارتفع إلى ٨ حكومات محلية و ٨ حكومات وطنية و ١٦ شريكا آخر بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (هدف فترة السنتين: ٨، ٨، ١٥). وصنّف تقييم مستقل أُجري لتقييم أداء البرنامج العالمي للموئل في تعزيز ضمان حياة الأراضي العمل الجاري على أنه "مرض، وينحو إلى أن يكون مرضياً جداً". وصنّف كذلك تقييم عام ٢٠١٦ لاتفاق التعاون المبرم بين الموئل والسويد الذي تنفذه الوكالة السويدية للتنمية الدولية عمل وحدة الأراضي والشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي التابعة للموئل على أنه عمل "مرض جداً".

(ج) زيادة قدرة الحكومات المحلية والوطنية الشريكة وغيرها من الشركاء في جدول أعمال الموئل على وضع واعتماد سياسات وخطط واستراتيجيات تعزز الحوكمة اللامركزية والإدارة والسلامة الحضريتين الشاملتين للجميع، أو على تكييف سياسات وخطط واستراتيجيات من هذا القبيل

٣٧٨ - عزّز الموئل عمله على توطيد الحوكمة اللامركزية والإدارة الحضرية الشاملة للجميع خلال فترة السنتين عن طريق إقامة آليات للحوار المؤسسي لدعم تقوية الحكومات المحلية والإقليمية من خلال التوزيع

العادل للمسؤوليات والموارد. وارتفع عدد الشراكات مع الحكومات الوطنية إلى ٢٠ شراكة، بينما ارتفع عدد الشراكات مع السلطات المحلية الشريكة إلى ٥٠ شراكة، بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (هدف فترة السنتين: ٢٠، ٥٠). وارتفع عدد الشركاء في جدول أعمال المؤهل الذين شاركوا في إنشاء منابر للحوار المنظم بين مختلف الإدارات والجهات التي تؤثر في إدارة المدينة إلى ٤٠ شريكا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (هدف فترة السنتين: ٤٠). وأقر في الخطة الحضرية الجديدة بأن الحكومة الحضرية والحكومة اللامركزية والإدارة الشاملة للجميع تشكّل القوى الرئيسية المحركة لتنفيذ الخطة؛ وقد طرأت زيادة في إدراك دور الحكومات المحلية والإقليمية بوصفها جهات رئيسية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وفي الوعي بذلك على الصعيد العالمي.

## البرنامج الفرعي ٢

### التخطيط والتصميم الحضريان

(أ) تحسين السياسات الحضرية أو الأطر المكانية الوطنية التي تعتمد عليها السلطات الحضرية والإقليمية والوطنية الشريكة من أجل إقامة مدنٍ مركزة ومتكاملة ومترابطة وشاملة من الناحية الاجتماعية

٣٧٩ - خلال فترة السنتين، دعم المؤهل وشركاؤه وضع أو اعتماد سياسات حضرية أو أطر مكانية وطنية لدعم إقامة مدنٍ مركزة ومتكاملة ومترابطة وشاملة من الناحية الاجتماعية. وإضافة إلى ذلك، استهل المؤهل سياسات حضرية أو أطر مكانية وطنية في البلدان الثمانية التالية: الأرجنتين والأردن وتونس والسودان وكوبا ولبنان وليبيريا والمغرب، ولا تزال العملية جارية في بلدان أخرى عديدة، منها أنغولا وزامبيا والكاميرون ومصر. وبواسطة العديد من المناسبات المنظمة أثناء مؤتمر المؤهل الثالث والمؤتمر الدولي الثاني بشأن السياسات الحضرية الوطنية (باريس، أيار/مايو ٢٠١٧)، زاد المؤهل الوعي بما للسياسات الحضرية الوطنية من أهمية في التنمية الحضرية المستدامة. ويدعم المؤهل العديد من البلدان في ما تبذله من جهود لوضع هذه السياسات وتنفيذها.

(ب) تحسين السياسات والخطط والتصاميم التي تعتمد عليها المدن الشريكة من أجل إقامة مدن وأحياء مركزة ومتكاملة ومترابطة وشاملة من الناحية الاجتماعية

٣٨٠ - خلال فترة السنتين، أحرز المؤهل تقدما مطردا نحو تحسين السياسات والخطط والتصاميم التي تدعم إقامة مدن وأحياء مركزة ومتكاملة ومترابطة. وزاد عدد الشركاء الذين اعتمدوا سياسات وخططا وتصاميم لذلك الغرض من ٣٠ شريكا في عام ٢٠١٥ إلى ٥١ شريكا بحلول نهاية عام ٢٠١٧ (هدف فترة السنتين: ٥٠). وأطلق مختبر الوكالة للتخطيط والتصميم الحضريين منهجيته المتعلقة بالتنمية والتخطيط الحضريين المستدامين والمتكاملين التي استحدثت نهجا ثلاثي المحاور يعتبر التخطيط الحضري وتمويل البلديات ووضع إطار تشريعي وسائل تدفع بالتنفيذ. وأحرز المؤهل أيضا تقدما ملحوظا في إقامة شراكات جديدة بشأن الأماكن العامة.

(ج) تحسين السياسات والخطط والاستراتيجيات التي يعتمد عليها الشركاء من سلطات المدن والسلطات الإقليمية والوطنية للإسهام في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه

٣٨١ - خلال فترة السنتين، ارتفع عدد المدن الشريكة والسلطات الوطنية التي اعتمدت سياسات أو خططاً أو استراتيجيات تساهم في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه إلى ٢٢ مدينة

و ١٠ سلطات وطنية (هدف فترة السنتين: ٢٠، ٩). وفي إطار مشروع الاستراتيجيات الحضرية للتنمية المنخفضة الانبعاثات، وافقت ٦ مدن شريكة على استراتيجيات من هذا القبيل أو أدمجتها في خططها الرسمية. وعلى الصعيد الوطني، دعم الموئل الجهود المبذولة من طرف بلدين لوضع الصيغة النهائية لخطتي مساهمتهما المعتمتين المقررتين وطنيا في هذا الصدد. ووسعت مبادرة المدن وتغير المناخ من وجودها في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بحيث تعمل مدن كنعان (هايتي) ويلموتان (بليز) ومونتيجو باي (جامايكا) وأربع مدن في كولومبيا على وضع خطط متعلقة بتغير المناخ أو على إدماج تغير المناخ في خططها الرسمية.

### البرنامج الفرعي ٣ الاقتصاد الحضري

(أ) تحسين قدرة المدن الشريكة على اعتماد استراتيجيات داعمة للنمو الاقتصادي الشامل للجميع ٣٨٢ - بحلول نهاية عام ٢٠١٧، كان عدد المدن/البلدات الشريكة التي حددت أولويات على أساس تقييمات الاقتصاد المحلي المفصلة ما مجموعه ١٥ مدينة/بلدة (هدف فترة السنتين: ١٣)، بينما كانت ١٣ مدينة شريكة (هدف فترة السنتين: ٨) قد أعدت خططاً/استراتيجيات للتنمية الاقتصادية المحلية على أساس تقييمات الاقتصاد المحلي، وقد بلغ تنفيذها مراحل مختلفة. وفي كالوبيي بكينيا، قُدمت المساعدة التقنية لإنجاز تقييم اقتصادي للمنطقة بهدف تعزيز النمو والتنمية الاقتصاديين الشاملين للجميع. وفي الفلبين، صاغت السلطات المحلية في بوتان وزامبوانغا خططاً للتنمية الاقتصادية المحلية لفائدة النساء والشباب والرجال. وفي الصومال، قُدم الدعم التقني في قطاعات اقتصادية رئيسية بما يدعم الاستثمار الذي يعزز توفير فرص العمل وسبل كسب الرزق، ومشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات. وفي بريدة والدمام في المملكة العربية السعودية، أُعدَّ توصيفان مفصّلان للمدينتين، بما في ذلك توصيات لتوجيه التنمية الحضرية لتكون مستدامة ومنتجة وشاملة للجميع وقادرة على الصمود.

(ب) تحسين قدرة المدن الشريكة على اعتماد سياسات أو برامج حضرية تدعم تحسين العمالة واستدامة سبل كسب الرزق مع التركيز على شباب المناطق الحضرية ونسائها

٣٨٣ - خلال فترة السنتين، أسهمت مشاورات أجريت، في إطار مؤتمر الموئل الثالث، مع منظمات شبابية من خلال منتديات ومناسبات محلية ووطنية وإقليمية في اعتماد الخطة الحضرية الجديدة. وفي عام ٢٠١٦، شكّل تجمع المفكرين الحضريين الذي عقد في نيروبي، والاجتماع الإقليمي لأفريقيا المتعلق بمؤتمر الموئل الثالث الذي عقد في أبوجا، والدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الموئل الثالث التي عقدت في سورابايا بإندونيسيا، والمشاروات التي أجريت مع الشباب المهمشين في المرحلة التمهيديّة لعقد مؤتمر الموئل الثالث، إسهامات رئيسية في إعلان العمل الشبابي لمؤتمر الموئل الثالث الذي اعتمد في المؤتمر الشبابي للإسكان. ويتوخى الإعلان التزام السلطات المحلية بدعم الشباب في إطار الخطة الحضرية الجديدة وتعزيز الشراكة معهم. وأعدت الدول الأعضاء ومكتب مبعوث الأمين العام المعني بالشباب خطة بشأن الشباب والسلام والأمن لضمان إسماع صوت الشباب في حالات النزاع. فعلى سبيل المثال، تحسّنت في رواندا فرص عمل الشباب وسبل كسبهم الرزق بنقل نموذج "المركز الشبابي الجامع" إلى مدن جديدة، وبدء تطبيقه في ٢٩ من أصل ٣٠ دائرة على نحو مصمم خصيصاً.

(ج) تحسين قدرة المدن الشريكة على تنفيذ خطط أو استراتيجيات لتعزيز تمويل المناطق الحضرية والبلديات

٣٨٤ - تحققت إنجازات رئيسية على المستوى التنفيذي خلال فترة السنتين. ففي أفغانستان، قُدِّم الدعم التقني والاستشاري في كابل وإلى مدن أخرى من خلال برنامج "مدن للجميع". ومن خلال هذا البرنامج، جُمعت عينات من أسعار الأراضي من كل دائرة، ووُضع توزيع للمناطق بحسب قيمة الأراضي فيها استناداً إلى نطاقات أسعار الأراضي، وأُعِدَّت لكل دائرة في كابل خرائط للمناطق بحسب قيمة الأراضي. وفي الصومال، واصل الموئل مساعدة السلطات الحكومية المحلية في صوماليالاند وبونتلاند. وشملت التدخلات ما يلي: تحسين سبل إدرار الإيرادات والقدرة على إدارتها؛ وتعزيز إعداد السياسات؛ ومواءمة أنشطة التنمية والقدرات مع الأنظمة المالية الوطنية؛ وتبسيط نظم إدارة المعلومات أفقياً ورأسياً. وفي كينيا، واصل الموئل تقديم الدعم في مجال بناء القدرات إلى محافظة كيامبو من أجل تقييم مواطن قوتها وضعفها والفرص المتاحة لها والتحديات المطروحة أمامها في مجال إدرار الإيرادات وإدارتها، بما في ذلك توصيته بأن تجري حكومة المحافظة إصلاحات إدارية لأتمتة نظمها لإعداد الفواتير والحسابات، واعتماد نظام ضريبي تدريجي وطريقة لتقسيم المناطق لجباية الضرائب على الأراضي حسب المعدلات المحددة لها، وإنشاء مؤسسة لتنمية الأصول للإدارة القطرية.

#### البرنامج الفرعي ٤ الخدمات الأساسية الحضرية

(أ) تحسين السياسات والمبادئ التوجيهية التي تنفذها السلطات المحلية والإقليمية والوطنية الشريكة من أجل تحقيق المساواة في فرص الحصول على الخدمات الأساسية الحضرية المستدامة

٣٨٥ - ارتفع عدد السلطات المحلية التي تنفذ أطراً تشريعية لزيادة فرص الحصول على الخدمات الأساسية الحضرية من ١٧٠ سلطة في عام ٢٠١٥ إلى ١٩١ سلطة في عام ٢٠١٧ (هدف فترة السنتين: ١٧٥). وكان ذلك نتيجة اعتماد حكومة محافظة كيامبو، بدعم من الموئل وشركة إريكسون للاتصالات، استخدام حلول النقل الذكية للتنقل الحضري. وخلال عملية تخطيط "أسبوع تصميم الأماكن العامة" في كيمبالا، عملت هيئة العاصمة كامبالا مع الموئل على إيجاد سبل لتحسين استخدام الأماكن العامة ووسائل النقل غير الآلية. ونتيجة لشراكات الجهات المشغلة لمرافق المياه التي أقيمت في أمريكا اللاتينية بدعم من تحالف الموئل العالمي لشراكات الجهات المشغلة لمرافق المياه، ارتفع عدد السلطات الإقليمية المنفذة لتلك الأطر التشريعية من ٧ سلطات في عام ٢٠١٥ إلى ٨ سلطات في عام ٢٠١٧ (هدف فترة السنتين: ٨). وأدى الدعم المقدم مباشرة من التحالف بهدف إقامة شراكات من شركات الجهات المشغلة لمرافق المياه في أنغولا وبيرو إلى زيادة عدد السلطات الوطنية المنفذة للبرامج من هذا القبيل من ٣٠ سلطة في عام ٢٠١٥ إلى ٣٣ سلطة في عام ٢٠١٧ (هدف فترة السنتين: ٣٢).

(ب) تعزيز البيئة المواتية لتشجيع الاستثمار في الخدمات الأساسية الحضرية في البلدان الشريكة مع التركيز على الفقراء في المناطق الحضرية

٣٨٦ - ارتفع مقدار الاستثمار في الخدمات الأساسية الحضرية، المتأني بحفز من برامج الموئل في البلدان الشريكة، من ٥٣,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٥ إلى ٦٠ مليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠١٧ (هدف فترة السنتين: ٦٥ مليون دولار). ومن خلال الصندوق الاستثماري للخدمات الأساسية الحضرية، استطاع الموئل تسخير أموال في إطار الشراكة مع مصارف إنمائية إقليمية، منها مصرف التنمية الأفريقي ومصرف

التنمية الآسيوي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والمصرف الأوروبي للاستثمار. وكفلت هذه الشراكات ربط التهج والحدول الابتكارية المعروضة من خلال أنشطة المؤئل في مجالي المياه والصرف الصحي بأنشطة الاستثمارات الواسعة النطاق. ونجم أيضا عن التعاون بين المؤئل والمصارف الإنمائية الإقليمية في أنشطة رئيسية لبناء القدرات سابقة للاستثمار تحسّن كبير في تخطيط المشاريع، وفي احتزال عملية إعداد المشاريع ومدة تقييم مشاريع البنى التحتية المدعومة من المصارف احتزالا كبيرا.

#### (ج) التوسع في تغطية الخدمات الأساسية الحضرية المستدامة لفائدة مجتمعات محلية مستهدفة

٣٨٧ - ارتفع عدد الأشخاص المستفيدين من تحسّن فرص الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي من ١,٦ مليون شخص في عام ٢٠١٥ إلى ١,٩٣ مليون شخص في نهاية عام ٢٠١٧ (هدف فترة السنتين: ٢ مليون دولار). وتعزى هذه الزيادة أساسا إلى أنشطة برنامج الصندوق العالمي للمرافق الصحية في ملاوي (مدينة مزوزو وبلدة كارونغا) ونيبال. وإضافة إلى ذلك، ارتفع عدد الأشخاص في المجتمعات المحلية المستهدفة المتاحة لهم وسائل نقل مستدامة بفضل تدخلات المؤئل ليلبلغ ٢٥١ ٥٠٠ شخص في نهاية عام ٢٠١٧ (هدف فترة السنتين: ٢٥٠ ٠٠٠). وفي عام ٢٠١٧، استفاد ١٠ ٠٠٠ مقيم من تجرب نظام لتشارك الدراجات في إطار شراكة بين المؤئل ونادي حيدر أباد للدراجات وهيئة حيدر أباد لقطار المترو. واستفاد ٣٦ ٠٠٠ طالب وموظف من توسع برنامج تشارك الدراجات في جامعة نيروبي. ونتيجة دورات المؤئل التدريبية المتعلقة بسبل الحصول على الطاقة الحديثة وبالمباني الخضراء وتكنولوجيات الطاقة المتجددة، ارتفع عدد الأشخاص في المجتمعات المحلية المستهدفة المتاحة لهم سبل الحصول على إمدادات طاقة مستدامة ليلبلغ ٢٥ ٠٠٠ شخص خلال فترة السنتين (هدف فترة السنتين: ١٠ ٠٠٠).

### البرنامج الفرعي ٥

#### الإسكان وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة

(أ) تحسّن سياسات الإسكان أو استراتيجياته أو برامجه تمشيا مع مبادئ استراتيجية الإسكان العالمية، وتعزيز إعمال الحق في السكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب

٣٨٨ - يُشكّل نهج "الإسكان في الصميم" نقلة نوعية تشد الحاجة إليها في مجال التخطيط الحضري والسياسات والتدابير الحضرية، وبموجبه يُعدّ الإسكان الركن الأساسي من أركان التنمية الحضرية المستدامة والإدماج الاجتماعي والاقتصادي في المدن. ودُمج هذا النهج الجديد في الخطة الحضرية الجديدة المعتمدة في مؤتمر المؤئل الثالث، التي تشير ٥٣ مادة فيها مباشرة إلى أهمية سياسات الإسكان ومبادرات تحسين أحوال الأحياء الفقيرة لتكون مدّنا حقّا مدنا للجميع. وخلال فترة السنتين، ارتفع عدد البلدان الشريكة التي نفذت سياسات أو استراتيجيات أو برامج إسكان محسّنة تمشيا مع مبادئ استراتيجية الإسكان العالمية من ٣٢ بلدا في عام ٢٠١٥ إلى ٣٥ بلدا (هدف فترة السنتين: ٣٥). وبدعم مباشر من المؤئل، واستنادا إلى مبدئي "الإسكان في العالم" و "الإسكان في الصميم" المفاهيميين والتنفيذيين، أنجزت ٤ حكومات تقييمات للإسكان (أفغانستان وأنغولا وسري لانكا وغيانا)، وأعدّت حكومتان إطارا لسياسات الإسكان (أفغانستان وليسوتو)، وحدّثت حكومتان سياساتهما السارية (سري لانكا وزامبيا)، وأعدّت حكومة واحدة استراتيجية كاملة للتنفيذ (ليسوتو)، ونشرت حكومة واحدة موجزا وطنيا عن الإسكان (أفغانستان).

(ب) تجويد السياسات أو الاستراتيجيات أو البرامج الرامية إلى تحسين أحوال الأحياء الفقيرة ومنع نشوئها

٣٨٩ - واصل الموئل، من خلال برنامجه التشاركي لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة، تقديم الدعم إلى ٤٨ بلدا (هدف فترة السنتين: ٤٨)، بما يشمل ١٦٠ مدينة، في تنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج محسنة لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة ومنع نشوئها. ويعمل ما مجموعه ٣٦ بلدا شريكا (هدف فترة السنتين: ٣٦) على صياغة استراتيجيات محسنة لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة ومنع نشوئها لدعم تحسين الظروف المعيشية في الأحياء الفقيرة. ففي بوروندي على سبيل المثال، كانت عملية تخطيط العمل التشاركي وإعداد المشاريع التجريبية مصدر تشجيع للجهات المعنية لمناقشة التغييرات اللازمة على مستوى السياسات والمؤسسات والأطر القانونية والتنظيمية لمعالجة مسألتي تحسين الأحياء الفقيرة وانتشارها. ونتيجة لهذا التحليل، أطلقت حكومة بوروندي صندوقا لتعزيز السكن الحضري.

(ج) تعزيز قدرة ساكني الأحياء الفقيرة على حشد التأييد لقضاياهم وعلى إقامة شراكات مع السلطات الوطنية والمحلية التي تنفذ سياسات أو برامج تتعلق بتيسير الحصول على السكن اللائق وتحسين مستوى المعيشة في الأحياء الفقيرة

٣٩٠ - في معظم البلدان الشريكة في البرنامج التشاركي لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة، شارك ممثل مجتمعي واحد على الأقل في اجتماعات اللجنة التوجيهية على الصعيد الوطني. ولدى مجتمعات محلية من أكثر من ٢٠ بلدا (هدف فترة السنتين: ٢) ممثلون لها في الأفرقة القطرية لهذا البرنامج. وشاركت ٨ بلدان مباشرة في التنفيذ الفعلي لمشروع الطور الثالث التجريبي والمشاريع المجتمعية التي أطلقت في إطار هذا البرنامج. وأصبح وضع مجتمعات محلية من ٥ بلدان قانونياً، وهي تغطي الآن باعتراف السلطات المحلية بها رسمياً. وارتفع عدد المجتمعات المحلية في البلدان الشريكة الشقيقة من قيادة وتنفيذ المبادرات التشاركية لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة ومنع نشوئها من ٢٦ مجتمعا محليا في عام ٢٠١٥ إلى ٣٦ مجتمعا محليا بحلول نهاية عام ٢٠١٧ (هدف فترة السنتين: ٣٦). وقدمت المنظمات المجتمعية موارد ومساهمات عينية إضافية. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية على سبيل المثال، تحسنت جزاء تنفيذ مشروع للمرافق العامة حالة الصرف الصحي لفائدة المجتمع المحلي والتجارة المحلية. وفي غانا، أنشئ صندوق في مجتمع غا ماشي المحلي للمساعدة في إقامة مرافق مجتمعية وتحسينها.

## البرنامج الفرعي ٦

### الحد من الأخطار والإصلاح

(أ) تحسين سياسات الحد من الأخطار في المناطق الحضرية واستراتيجياته وبرامجه التي تُعتمد لزيادة قدرة المدن وغيرها من المستوطنات البشرية على الصمود

٣٩١ - خلال فترة السنتين، أُحرز تقدم في تحسين سياسات الحد من الأخطار في المناطق الحضرية واستراتيجياته وبرامجه التي تُعتمد لزيادة قدرة المدن وغيرها من المستوطنات البشرية على الصمود. وارتفع عدد الحكومات المحلية والإقليمية والحكومات الوطنية الشريكة التي أدرجت مسألة الحد من الأخطار في المناطق الحضرية وإدارتها في خططها من ١٠٠ حكومة محلية وإقليمية و ٧ حكومات وطنية في عام ٢٠١٥ إلى ١٣٥ حكومة محلية وإقليمية و ١٤ حكومة وطنية بحلول نهاية عام ٢٠١٧، وبذلك تحقق هدفا فترة السنتين. ويعزى هذا الإنجاز إلى تأثير ما يقوم به الموئل من أدوار في التنسيق على الصعيد

العالمي، بما يشمل: حملة "جعل المدن قادرة على الصمود"؛ ومبادرة ميدلين للتعاون بشأن الصمود الحضري؛ وبرنامج العمل المشترك لائتلاف المدن؛ والائتلاف العالمي من أجل مواجهة الأزمات الحضرية؛ وأنشطة الدعوة المتواصلة، لا سيما في إطار برنامج توصيف قدرات المدن على الصمود. وأسهمت إحدى المنشورات الرئيسية للموئل، وهي منشور الاتجاهات في الصمود الحضري لعام ٢٠١٧ الذي يتضمن دراسات حالات إفرادية، في التوعية بمسألة الصمود وضرورة التصرف. ويشكّل هذا المنشور وأنشطة دعوية أخرى نقطة انطلاق للعديد من الحكومات. وخلال فترة السنتين، نفذت ١٣ مدينة مشاركة في برنامج توصيف قدرات المدن على الصمود سياسات واستراتيجيات وبرامج للحد من الأخطار وبناء القدرة على الصمود من خلال أداة توصيف قدرات المدن على الصمود أو مواد توجيهية أخرى.

(ب) تحسين التدخلات الرامية إلى معافاة المستوطنات وإعادة إعمارها من أجل تحقيق الاستدامة الطويلة الأجل في المدن والمستوطنات البشرية الأخرى

٣٩٢ - خلال فترة السنتين، واصل الموئل زيادة تركيز دوائر العمل الإنساني الدولية على حالات الطوارئ في المناطق الحضرية، بما في ذلك وضع نُهج جديدة للتعافي منها والتصدي لها. ودعّم الموئل أيضاً تعافي مستوطنات في أفغانستان والجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والصومال والعراق ونيبال وهايتي. وعلاوة على ذلك، قاد الموئل و/أو دعّم عمليات تقييم للاحتياجات بعد التعرض لكوارث في إكوادور وسري لانكا وهايتي، مقدماً رؤى هامة بشأن المسائل الحضرية ونُهج التعافي الشمولية التي تقودها المجتمعات المحلية. ووُضعت توصيفات للمدن تتضمن تفاصيل عن مدى القدرة على تأدية الوظائف ومستويات الضرر في كل مدينة متضررة من أزمة. وتُحسّن هذه التوصيفات قدرة الحكومات والجهات المانحة والجهات المعنية الأخرى على فهم أنماط النشاط المعقدة في كل مدينة، وتُوفّر منطلقاً يُبنى عليه المزيد من التخطيط الاستراتيجي للتدخلات في البيئات الحضرية. وعلى وجه التحديد، اعتبر خبراء من جميع أرجاء المجتمع الدولي أن آخر توصيف لمدينة الموصل بالعراق هو تحليل قيّم للغاية من شأنه تأدية دور مهم في إنجاز تدخلات مستقبلية في الموصل، ويمكن أن يصبح نموذجاً معترفاً به دولياً للتقييمات والتدخلات في المستقبل.

(ج) تحسين برامج إصلاح المأوى والبنى التحتية ذات الصلة ضمن الاستجابة للأزمات بما يساهم في تحقيق استدامة المدن والمستوطنات البشرية الأخرى وزيادة قدرتها على الصمود

٣٩٣ - الهدف من نسبة متزايدة من برامج إصلاح المأوى التي ينفذها الموئل هو إقامة مساكن قادرة على مواجهة الكوارث. وقد ازدادت النسبة المئوية لبرامج إصلاح المأوى التي تساهم في إقامة مساكن دائمة قادرة على مواجهة الكوارث من ٤٥ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٦٠ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠١٧ (هدف فترة السنتين: ٥٠ في المائة). والموئل، من خلال عضويته في المجموعة المعنية بالمأوى من الفريق الاستشاري الاستراتيجي العالمي، يُمارس تأثيره كلما فُعّلت هذه المجموعة أو آلية شبيهة بها للتصدي لطارئ ما. ونُهج الموئل المستدامة معيّنة في مجمل هذه المجموعة، وأعداد هائلة من الوكالات المنقّدة تتبّعها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعّم الموئل حلولاً مستدامة في مجالي المأوى والتخطيط في بنغلاديش والعراق وشمال كينيا ولبنان، تُعالم النازحين واللاجئين بكرامة وتُوفّر حلولاً جيدة لمساكنهم. ففي شمال كينيا، يجري تجريب مستوطنة كاليبوي لللاجئين بوصفها نهجاً جديداً لإقامة "المخيمات" بالتعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين)، بتطبيق حلول للتخطيط الحضري وتوفير المأوى الدائمة.

## البرنامج الفرعي ٧ البحوث وتنمية القدرات

### (أ) تحسين رصد الظروف والاتجاهات الحضرية

٣٩٤ - خلال فترة السنتين، قاد موئل الأمم المتحدة عدة عمليات مرتبطة بتحسين رصد الظروف والاتجاهات الحضرية على كل من الصعيد العالمي والوطني والمحلي. وأعدّ الموئل أيضاً أدلة ومواد وأدوات جديدة ومناسبة تلبي احتياجات الرصد العالمي للمسائل الحضرية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. وبحلول نهاية عام ٢٠١٧، كان ٥٢ مكتباً إحصائياً وطنياً قد أعدّ تقارير عن مؤشر واحد على الأقل من مؤشرات المستوطنات البشرية الثمانية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة (هدف فترة السنتين: ٣٥). والطلب المتزايد والملح على إعداد التقارير عالمياً عن المؤشرات الحضرية المرتبطة بالهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة على مستوى المدن، التي دخلت حيز النفاذ في أوائل عام ٢٠١٦، كان دافعاً لمواصلة توسيع المراسد الحضرية الموجودة وتعزيزها وإقامة أخرى جديدة. وبلغ عدد المراسد الحضرية العاملة ٣٢٦ مرصداً بحلول نهاية عام ٢٠١٧ (هدف فترة السنتين: ٣٢٥)، وكان الكثير منها يرصد المؤشرات المرتبطة بالهدف ١١ باستخدام الأدوات التي تتيحها مبادرة الموئل لازدهار المدن. ونتيجة للجهود المبذولة، أصبح لدى البلدان والمدن الشريكة بيانات وأهداف مرجعية، وأصبح بوسعها إنشاء آليات وطنية ومحلية للرصد. وأعدت نماذج تدريبية وبيانات وصفية لأغراض المؤشرات المرتبطة بالهدف ١١ وعمّمت على المسؤولين الوزاريين، وصناع القرار على مستوى المدن، والخبراء الحضريين، والمهنيين العاملين في مجال إدارة بيانات المناطق الحضرية، مما زاد من تعزّز قدرة المراسد الحضرية المحلية على رصد الظروف الحضرية على الصعيد المحلي وإعداد التقارير عنها.

### (ب) تحسين المعرفة بمسائل التوسع الحضري المستدام على كل من الصعيد المحلي والوطني والعالمي

٣٩٥ - بحلول نهاية فترة السنتين، كان ما مجموعه ٣٧٥ حكومة محلية (هدف فترة السنتين: ٣٥٠) و ٢٥ حكومة وطنية (هدف فترة السنتين: ٣٠) قد استخدمت منشورات الموئل الرئيسية وقواعد بياناته لأفضل الممارسات لأغراض صياغة السياسات. ومبادرة الموئل لازدهار المدن مبادرة عالمية تمكّن سلطات المدن والجهات المعنية المحلية والوطنية من تحديد الفرص المتاحة والمجالات التي من شأن إجراء تدخلات فيها أن يزيد من ازدهار مدنها. ففي إثيوبيا على سبيل المثال، استُعين بالمبادرة لدمج رصد الأداء مع مسائل وطنية محددة، كالجوع في المدن والحوكمة والقدرة على الصمود. وفي كولومبيا، استخدمت الحكومة صيغة معدلة مستقلة من المبادرة في منطقة بوغوتا الحضرية الكبرى، حيث صُنفت بحسب الدوائر المعلومات الجمعية باستخدام الأداة. وفي وسط الصين، يعمل مركز مدينة ووهان للبحث في مجالي استخدام الأراضي والتخطيط المكاني مع الموئل على تنفيذ المبادرة في هذه المدينة، مقترنةً بعنصر تصنيف بحسب الدوائر يكون محكماً، حتى يتسنى تحديد أهم إجراءات التخطيط الحضري وأقدها على إحداث التحول الجذري التي يمكن استخدامها في تحسين قيم الرفاه في المدينة.

### (ج) زيادة قدرة السلطات الوطنية والمحلية والشركاء على وضع سياسات أو برامج تقوم على الأدلة

٣٩٦ - بحلول نهاية عام ٢٠١٧، كان ١٨١ من رؤساء البلديات، وكبار المسؤولين التنفيذيين، والمسؤولين والمهنيين من حكومات محلية ووطنية ومنظمات غير حكومية (هدف فترة السنتين: ٢٠) قد عززوا قدراتهم في مجال رصد المؤشرات الحضرية ووضع سياسات قائمة على الأدلة، بدعم من مبادرة ازدهار المدن ومن ممارسات واعدة في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة ورصد الهدف ١١ من أهداف التنمية



المستدامة. فعلى سبيل المثال، قررت مدينتان، هما كابل وكان ثو في فييت نام، الاستعانة بالمبادرة كأداة رئيسية للرصد الحضري المستدام، بما في ذلك إمكانية إعداد التقارير بشأن الهدف ١١. وكانت ٥ مدن في أمريكا اللاتينية قيد التحضير لإجراء استعراض وعملية لتحديد المؤشرات، بما يصب في إقامة نظام لرصد توطين وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في مدنها.

## الباب ١٦

### المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية

#### أبرز نتائج البرنامج

واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تعزيز المعارف اللازمة لوضع تدابير تصدي استراتيجية ولتعزيز الأطر الضابطة بشأن المخدرات والجريمة عن طريق تقديمه المساعدة التقنية والتدريب والخدمات الاستشارية طوال فترة السنتين. واستُرشد في برامج التعاون التقني بأهداف التنمية المستدامة، وإعلان الدوحة بشأن إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ومشاركة الجمهور، والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية التي عقدت في عام ٢٠١٦.

ومن أبرز الإنجازات في فترة السنتين الاتفاق التاريخي المبرم مع كولومبيا لتشجيع ودعم توطيد السلام عن طريق تنفيذ ورصد السياسات العمومية للحد من زراعة المحاصيل غير المشروعة، واستراتيجية التنمية العمرانية. وإضافة إلى ذلك، تمت تصديقات جديدة على الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية لمكافحة الإرهاب، ويوشك التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أن يصبح عالميا، بما في ذلك إحراز تقدم نحو الإتمام الناجح للدورة الأولى لآلية استعراض التنفيذ وفيما يتعلق بالدورة الثانية لهذه الآلية. وتلقت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ولجنة المخدرات دعما متواصلا شمل الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية ومتابعة هذه الدورة. ونُشر خلال فترة السنتين الإصداران السنويان من تقرير المخدرات العالمي والتقرير عن جرائم الحياة البرية في العالم، وكذلك التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص الذي ينشر كل سنتين. ومن خلال توفير تغطية تقييمية كبيرة لمشاريع المكتب وبرامجه، قدمت وظيفة التقييم معلومات مستقلة تُعد أساسية لضمان المساءلة عن الموارد المقدمة من الدول الأعضاء.

#### التحديات والدروس المستفادة

ظل الأمن وانعدام الاستقرار السياسي يشكّلان أحد التحديات الكبرى أمام تواصل تقديم المساعدة التقنية في عدد من البلدان والمناطق. وللتخفيف من آثار هذه الحالة، حدّد المكتب أماكن أو طرائق بديلة لتقديم المساعدة التقنية. ورغم أن استعراض الأقران الفني لوظيفة التقييم يعكس تقدما مثيرا للإعجاب منذ عام ٢٠١٠، يتبيّن من التوصيات أن الضرورة تقتضي المزيد من الاستثمارات لتعزيز المساءلة داخل المكتب ولضمان استمرارية النتائج المحقّقة.

٣٩٧ - النتائج الواردة أعلاه تقوم على تنفيذ نسبة ٩١ في المائة من ٤٨٩ ١ ناتجا مقررًا يمكن قياسه كميًا في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، مقابل تنفيذ نسبة ٩٥ في المائة من النواتج في فترة السنتين السابقة. وازداد عدد النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة من ٢٩ ناتجا في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى ٣٦ ناتجا في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

٣٩٨ - ويمكن الاطلاع في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/6 (Sect. 16)) على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة.

### التوجيه التنفيذي والإدارة

#### (أ) إدارة برنامج العمل على نحو فعال

٣٩٩ - خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، نفذ مكتب المدير العام/المدير التنفيذي ٩٤ في المائة من النواتج المقررة الممكن قياسها كميًا (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة) في المواعيد المحددة أو قبلها. وإضافة إلى ذلك، أُنجزت ٩٣ في المائة من قرارات اللجنة التنفيذية (هدف فترة السنتين: ٩٨ في المائة) المتعلقة بفترة السنتين. وكفل المكتب أيضا التنسيق بين السياسات والشعب فيما يتعلق بعدة مناسبات، منها الدورتان التاسعة والخمسون والستون للجنة المخدرات، والدورة الاستثنائية الثلاثون للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، والدورتان الخامسة والعشرون والسادسة والعشرون للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية؛ والدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ والدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وكذلك الإدماج الفعلي لخطة عام ٢٠٣٠ في أعمال المكتب.

٤٠٠ - وظل مكتب المدير العام/المدير التنفيذي يقوم بدور جهة التنسيق المؤسسية للإدارة المركزية للمخاطر، ونسق أعمال وضع أداة لرصد المخاطر تتعلق بتنفيذ الاسترداد الكامل للتكاليف. وإضافة إلى ذلك، دعم هذا المكتب عمل مكتب الأمم المتحدة في فيينا/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في رصد وتنفيذ توصيات هيئات الأمم المتحدة للرقابة/التقييم.

#### (ب) تحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين

٤٠١ - حقق المكتب تحسنا بنسبة ١٣ في المائة في توازن التمثيل الجغرافي (هدف فترة السنتين: ٢٠ في المائة). وكان تمثيل المرأة في صفوف الموظفين أقل من النسبة المستهدفة له لفترة السنتين وهي ٤٥ في المائة، رغم أن نسبة النساء ازدادت خلال فترة السنتين.

#### (ج) تعيين الموظفين وتنسيبهم في الوقت المناسب

٤٠٢ - لا يرقى متوسط عدد الأيام التي بقيت فيها وظيفة من الفئة الفنية شاغرة إلى العدد المستهدف. ويجري بذل المزيد من الجهود لتسريع وتيرة تعيين الموظفين (هدف فترة السنتين: ١٢٠ يوما).

(د) تحسين اتساق السياسات في إدارة الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال مكافحة المخدرات والجريمة والإرهاب

٤٠٣ - انطوى بدء تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستهدفة الذي يتناول على وجه التحديد ضرورة إقامة الشراكات، على تحول جذري في النهج المتبع، مما يقتضى مستوى غير مسبوق من التعاون فيما بين الوكالات. ومن هذا المنطلق، عمل المكتب على تعزيز العمل مع المنظمات الأخرى التي تجمعها اتفاقات، وعلى إبرام اتفاقات مع غيرها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عزز المكتب قدرته على الاستجابة في حالات الأزمات الناشئة بالتنسيق مع المنظمات الشريكة. فعلى سبيل المثال، يواصل المكتب العمل مع الموئل لتعزيز التنسيق فيما بين الوكالات في مجال الجريمة في المناطق الحضرية والإدارة الرشيدة في إطار أعمال الخطة الحضرية الجديدة. وسيواصل المكتب تعزيز التعاون الوثيق مع المنظمات الأخرى من أجل تعزيز العمل المشترك في مجالات خطة عام ٢٠٣٠، وتحديدا في مجالات سيادة القانون ومنع الجريمة والصحة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبرم المكتب ١٠ مذكرات تفاهم مع كيانات مختلفة في مجالات عمل هامة ذات صلة بالولايات المنوطة به (هدف فترة السنتين: ١٠).

(هـ) إضفاء الطابع المؤسسي على ثقافة التقييم

٤٠٤ - واصلت وظيفة التقييم إجراء التقييمات وتقديم نتائجها إلى المدير التنفيذي والدول الأعضاء، والإسهام في إطار المكتب للمساءلة والتعلم. ومن خلال توفير تغطية تقييمية كبيرة لمشاريع المكتب وبرامجه، قدمت وظيفة التقييم معلومات مستقلة تُعدّ أساسية لضمان المساءلة عن الموارد التي ائتمنته عليها الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، دفعت عمليات التقييم ونتائجها إلى إنحاز أنشطة تعلم مؤسسي ليُصبح المكتب أكثر كفاءة وفعالية. وإضافة إلى ذلك، أتاحت عمليات التقييم فرصا لتبادل المعارف والتحاور فيما بين الإدارة والجهات المعنية الرئيسية. وخلال فترة السنتين، قامت وظيفة التقييم بما عدده ١٥ عملية تواصل (هدف فترة السنتين: ١٥) مع المدير التنفيذي والإدارة العليا والدول الأعضاء وجهات معنية داخلية وخارجية. وأجرت وظيفة التقييم أيضا تحليلا تجميعيا رفيع المستوى لجميع تقارير التقييم من كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، مع التركيز على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. والنتيجة المتوخاة هي أن يُستعان بذلك التحليل كمرجع تستمر على أساسه المناقشة مع الجهات المعنية الداخلية والخارجية وهيئات الرقابة، بهدف زيادة تعزيز الشفافية والمساءلة.

(و) إجراء تقييمات متعمقة مستقلة تقوم على معايير جودة عالية وتستند إلى الأدلة

٤٠٥ - بسبب مواجهة نقص في الموارد البشرية والمالية خلال فترة السنتين، قرّرت وظيفة التقييم الاستثمار في تطوير وتحديث عدة أدوات للتقييم من أجل زيادة الكفاءة في إدارة التقييمات، وتجاوزت بذلك الهدف المحدد لفترة السنتين (هدف فترة السنتين: ٢). فقد نُفّح دليل التقييم تنقيحا تاما، بحيث أصبح مواكبا للمستجدات الدولية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وبناء القدرات الوطنية في مجال التقييم، بما يضمن أن تُراعى التقييمات الاعتبارات الجنسانية. ونفّحت وظيفة التقييم كذلك مبادئها التوجيهية ونماذجها، وأعدت أدوات لدعم عمل مديري المشاريع في التخطيط للتقييمات، بما في ذلك "مصفوفة التقييم"، لتيسير الميزنة لأغراض التقييم بما أن استخدام وحدة التطبيق الحاسوبي الحالية الخاصة بالتقييم سيتوقف بسبب بدء العمل بنظام أوموجا. واستثمرت وظيفة التقييم أيضا في إعداد تطبيق حاسوبي للتقييم لمحمل المنظومة على شبكة الإنترنت اسمه "Unite evaluation" وقد يكون مفيدا في

وظائف التقييم في الأمم المتحدة في المستقبل، وتولّت قيادة عملية الإعداد هاته. واستنادا إلى نتائج تحليل لمكامن القوة والضعف والفرص والمخاطر، نفّحت وظيفة التقييم أيضا أدواتها للتواصل حتى تتعرّز الكفاءة في تعميم نتائج التقييمات والمنتجات والخدمات.

#### (ز) تحسين المساءلة والتعلّم والإنجاز، وصياغة السياسات من خلال نتائج التقييم

٤٠٦ - أنجزت ٥ تقييمات استراتيجية خلال فترة السنتين (هدف فترة السنتين: ٨). وفي عام ٢٠١٦، كان مقررا إنجاز ٥ تقييمات استراتيجية، لكن أرجأ مديرو المشاريع المعنية إنجاز اثنين من هذه التقييمات. وأنجزت ٣ تقييمات، وهي التقييم التجميعي لبرنامج الرصد العالمي للمخدرات الاصطناعية: التحليل والإبلاغ والاتجاهات، وبرنامج الدعم العلمي والدعم في مجال الأدلة الجنائية؛ والتقييم النهائي لمشروع الوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية بين متعاطي المخدرات في البلدان الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي؛ والتقييم النهائي للبرنامج المعنون "النظر إلى ما هو أبعد: نحو شراكة أقوى مع منظمات المجتمع المدني بشأن المخدرات والجريمة". وفي عام ٢٠١٧، أنجز، إضافة إلى تقييمين قيد الإنجاز، تقييم منتصف المدة للبرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، والبرنامج العالمي لمكافحة تهريب المهاجرين، والبرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب. وتعاقبت وظيفة التقييم كذلك مع شركة خارجية لتقوم بالتحقق من جودة جميع التقييمات، بما في ذلك إجراء تقييم كامل لمؤشرات الأداء المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وقد قدمت الشركة تقييما مستقلا وشفافا بشأن الجودة، وإمكانات تحسين الأداء، وأفضل الممارسات في تنفيذ توصيات التقييمات.

### البرنامج الفرعي ١

#### مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية

(أ) زيادة المساعدة التقنية المقدمة، بناء على طلب الدول الأعضاء، لتشجيع التصديق على اتفاقيات الرقابة الدولية على المخدرات واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، ولدعم الدول الأعضاء في التحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مشكلة المخدرات العالمية ودعم الدول الأعضاء في تنفيذ القرارات المنبثقة من الدورة الاستثنائية

٤٠٧ - في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، أصبحت الدول الأعضاء المذكورة أدناه أطرافا في الصكوك التالية: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية: ٣ دول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفيجي واليابان) (هدف فترة السنتين: ٣)؛ وبرتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص: ٣ دول (فيجي وملديف واليابان) (هدف فترة السنتين: ٣)؛ وبرتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو: ٤ دول (أفغانستان وفيجي وكوت ديفوار واليابان) (هدف فترة السنتين: ٣)؛ وبرتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة: دولة واحدة (فيجي) (هدف فترة السنتين: ٦). وقدم المكتب أيضا المشورة قبل التصديق على الصكوك إلى أفغانستان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفيجي وكوت ديفوار وملديف واليابان. وإضافة إلى ذلك، قدم المكتب المشورة والمساعدة التقنية قبل التصديق على الصكوك إلى البلدان التي طلبتهما لمواءمة التشريعات. ولم تتم أي تصديقات جديدة على اتفاقيات الرقابة الدولية على المخدرات (هدف فترة السنتين: ٣).

(ب) زيادة التعاون الإقليمي والدولي في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار غير المشروع، والاتجار غير المشروع بالمخدرات بمساعدة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفقاً لولايتيه

٤٠٨ - خلال فترة السنتين، بادر المكتب بعقد اجتماعات وتشجيع الحوار فيما بين الوكالات الحكومية، وقدم المساعدة التقنية المباشرة لدعم التنسيق التنفيذي فيما بين الوكالات الوطنية وفيما بينها ونظيراتها الإقليمية. وتعكس النتائج إقامة حلقات وصل جديدة للتعاون، وتعزيز المناير والشبكات القائمة. ودعم المكتب ٥ مبادرات إقليمية (هدف فترة السنتين: ٥) لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع من خلال اتفاقات تعاون، وعمل على صون وتدعيم ٥٨ آلية (هدف فترة السنتين: ٥٨) لتعزيز التعاون وتيسير التبادل فيما بين وكالات العدالة الجنائية. وخلال فترة السنتين، عُقدت ١٠ اجتماعات تنسيق (هدف فترة السنتين: ١٠)، إما شخصياً أو عن طريق التداول عن بعد، مع أعضاء فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وأصدر هذا الفريق ورقّي سياسات إضافية خلال فترة السنتين (هدف فترة السنتين: ٦).

(ج) زيادة قدرة الدول الأعضاء التي تطلب المساعدة على أن تتخذ، بمساعدة من المكتب، إجراءات فعالة ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية، في مجالات منها الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وغسل الأموال، والاتجار بالأشخاص، والاتجار بالأعضاء البشرية وتهريب المهاجرين، وكذلك الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية، والقضايا المستجدة في مجال المخدرات وجرائم محددة

٤٠٩ - خلال فترة السنتين، قُدّمت المساعدة إلى أكثر من ١٠٠ دولة لتعزيز المؤسسات وبناء القدرات في مجالات الاتجار غير المشروع، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية، ومراقبة الأسلحة النارية، والاتجار غير المشروع بالمخدرات (هدف فترة السنتين: ٥٠). واستفادت العديد من الدول من المساعدة المقدمة من المكتب في اعتماد أو تكييف أو مراجعة التشريعات المحلية تنفيذاً لأحكام الصكوك القانونية المتعلقة بالمخدرات والجريمة، وطلبت ١٠ دول على وجه التحديد المساعدة فيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها (هدف فترة السنتين: ١٠)، بينما طلبت ١٠ دول المساعدة فيما يتعلق بأنواع مختلفة من الجرائم الجسيمة، بما في ذلك مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (هدف فترة السنتين: ١٠). وإضافة إلى ذلك، أعدّ المكتب ٨ أدوات وممارسات جيدة لمنع ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتعزيز التعاون الدولي (هدف فترة السنتين: ٨).

## البرنامج الفرعي ٢

### الوقاية، والعلاج وإعادة الإدماج، والتنمية البديلة

(أ) زيادة تطبيق التدابير الرامية إلى مساعدة الأفراد في المجتمع على الحد من أوجه التعرض لتعاطي المخدرات والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولا سيما منع انتقال الفيروس من الأم إلى طفلها، وذلك بدعم من المكتب، وبناءً على طلب الدول الأعضاء

٤١٠ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كان المكتب قد قدّم خدمات قائمة على أدلة إلى ١٣٥ بلداً (هدف فترة السنتين: ١٣٦) فيما يتعلق بتعاطي المخدرات في المجتمع. وقُدّمت هذه المساعدة في ٢٦ بلداً (هدف فترة السنتين: ٢٦) لتنفيذ أنشطة قائمة على أدلة للوقاية من تعاطي المخدرات؛ و/أو أنشطة تتعلق بعلاج إدمان المخدرات وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع في ٤٥ بلداً (هدف فترة

السنتين: ٤٦)؛ و/أو لوضع واعتماد وتنفيذ استراتيجيات وبرامج متعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من حيث علاقته بمتعاطي المخدرات، بمن فيهم متعاطو المخدرات بالحقن، بما يتسق مع المعاهدات الدولية ذات الصلة وبناء على الأدلة العلمية، في ٦٤ بلدا (هدف فترة السنتين: ٦٤).

(ب) زيادة قدرة الدول الأعضاء التي تطلب المساعدة على أن تحدد، بمساعدة من المكتب، من تعرض نزلاء مرافق نظام العدالة الجنائية لتعاطي المخدرات ولفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٤١١ - خلال فترة السنتين، عزّز المكتب المعني بالمخدرات والجريمة قدرة الدول الأعضاء، التي طلبت المساعدة، على الحد من تعرض نزلاء مرافق نظام العدالة الجنائية لتعاطي المخدرات ولفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ٦٥ بلدا. وقُدِّمت هذه المساعدة إلى ١٤ بلدا (هدف فترة السنتين: ١١) في وضع و/أو توسيع نطاق السياسات والبرامج في ما يتصل بإدمان المخدرات في مرافق نظام العدالة الجنائية؛ وإلى ٥١ بلدا (هدف فترة السنتين: ٥١) في وضع واعتماد وتنفيذ سياسات وبرامج للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاج المصابين ورعايتهم ودعمهم في مرافق نظام العدالة الجنائية، بما ينسجم مع المعاهدات الدولية ذات الصلة ويستند إلى أدلة علمية بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج المصابين به ورعايتهم في السجون وغيرها من الأماكن المغلقة. وبذلك تحقّق أحد هديّ فترة السنتين وتمّ تجاوز الآخر.

(ج) زيادة قدرات الدول الأعضاء التي تطلب المساعدة، على أن تُعيّن، بمساعدة من المكتب، الأشخاص، ولا سيما الأمهات والأطفال، الذين قد يكونون عرضة للاتجار بهم أو سبق الاتجار بهم، لجعلهم أقل عرضة لتعاطي المخدرات ولفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٤١٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم المكتب المساعدة لزيادة قدرة ٢٢ دولة عضوا طلبت المساعدة على إعانة الأشخاص، ولا سيما الأمهات والأطفال، الذين قد يكونون عرضة للاتجار بهم أو سبق الاتجار بهم، على التغلب على تعاطي المخدرات، ومعالجة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (هدف فترة السنتين: ٢٢).

(د) زيادة قدرة الدول الأعضاء التي تطلب المساعدة على القيام، بمساعدة من المكتب، بوضع استراتيجيات مستدامة لمراقبة المحاصيل وتنفيذها ورصدها وتقييمها من خلال التنمية البديلة، بما في ذلك التنمية البديلة الوقائية، عند الاقتضاء

٤١٣ - استفادت البلدان الأعضاء بطرق مختلفة من التوجيهات المقدمة إليها من المكتب فيما يتعلق بتنفيذ تدابير التنمية البديلة. فهذه التوجيهات لم تساعد البلدان الأعضاء في جهودها المبذولة لتنفيذ الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية فحسب، بل كان لها أيضا دور هام على الصعيد الميداني. ففي ميانمار على سبيل المثال، بلغ مشروع زرع أشجار البنّ المعمّرة طورَ جني أول غلّة، ويعمل المشروع حاليا على إنشاء تعاونية للمزارعين. وبصفة عامة، تُركّز المشاريع في الميدان على الزُّروع المعمّرة لأمد طويل بدلا من الزُّروع السنوية، وقد شُرع في إدخال أنشطة ميدانية مراعية للبيئة. وقُدِّمت المساعدة التقنية إلى ٧ بلدان (هدف فترة السنتين: ١٠).

(هـ) تحسين قدرات الدول الأعضاء، بناء على طلبها وبمساعدة من المكتب، على تطبيق مجموعة الأدوات التحليلية الخاصة بجرائم الحياة البرية والغابات التي وضعها الاتحاد الدولي لمكافحة الجريمة ضد النباتات والحيوانات البرية

٤١٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم المكتب المساعدة إلى ٨ بلدان (هدف فترة السنتين: ٦ بلدان) في تطبيق مجموعة الأدوات التحليلية الخاصة بجرائم الحياة البرية والغابات. وقام المكتب ببعثات تحليلية في البوسنة والهرسك، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ومدغشقر، وموزامبيق. وقُدمت تقارير التقييم النهائية المتعلقة بمجموعة الأدوات إلى الجهات المعنية الوطنية في جمهورية تنزانيا المتحدة والمكسيك وموزامبيق، بما في ذلك توصيات مستندة إلى أدلة وخطط عمل وطنية. وقدم المكتب أيضا المساعدة التقنية فيما يتعلق بمتابعة وتنفيذ خطط العمل الخاصة ببيرو وغابون وفييت نام لدعم جهود هذه البلدان في تحسين إنفاذ القانون وتدابير تصدي العدالة الجنائية لجرائم الحياة البرية والغابات فيها.

(و) تحسين قدرة الدول الأعضاء، بناء على طلبها وبمساعدة من المكتب، على توفير أسباب المعيشة المستدامة (المساعدة الاجتماعية الأساسية) إلى الفئات السكانية المعرضة لإدمان المخدرات والجريمة نتيجة التهميش الاجتماعي والاقتصادي

٤١٥ - توقّف خلال فترة السنتين عمل البرنامج الفرعي على معالجة مسألة تقديم المساعدة الاجتماعية الأساسية إلى الفئات السكانية الهشة بسبب نقص التمويل (هدف فترة السنتين: ٥).

### البرنامج الفرعي ٣ مكافحة الفساد

(أ) تقلّص المكتب مساعدة تقنية إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، لدعم عمليات التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أو الانضمام إليها

٤١٦ - نتيجة المساعدة المتواصلة المقدمة من المكتب، صدقت الدول الخمس التالية على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أو قبلتها أو انضمت إليها (هدف فترة السنتين: ٦): الكرسي الرسولي، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦؛ بوتان، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦؛ بلير، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛ اليابان، ١١ تموز/يوليه ٢٠١٧؛ نيوي، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. ويبلغ عدد الدول الأطراف في الاتفاقية في الوقت الراهن ١٨٣ دولة.

(ب) تعزيز الدعم المقدم من المكتب إلى مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وإلى هيئاته الفرعية من أجل تيسير عملية اتخاذ القرارات وتوجيه السياسات

٤١٧ - قُدمت خدمات تقنية وموضوعية إلى دورات فريق استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب المشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والفريق الحكومي الدولي العامل المعني بمنع الفساد، والفريق العامل الحكومي الدولي المعني باسترداد الموجودات. وعقد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد دورته السابعة في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وحضر المؤتمر نحو ٨٠٠ ١ مشارك من ١٥٨ دولة طرفا، وممثلون لعدد من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وأُعريت نسبة ٨٥ في المائة

(هدف فترة السنتين: ٨٥ في المائة) من المشاركين في مؤتمر الدول الأطراف وهيئاته الفرعية عن الرضا التام عن نوعية وتوقيت الخدمات التقنية والموضوعية المقدمة من الأمانة العامة.

٤١٨ - ودورة العمل الأولى لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على وشك الانتهاء. فخلال فترة السنتين، فُرج من إعداد الصيغة النهائية لما عدده ١٦٢ موجزا تنفيذيا، وأنجز ١٣٧ تقريراً من تقارير الاستعراضات القطرية (هدف فترة السنتين: ١٨٠). وعُزيت حالات التأخر التي شهدتها عملية الاستعراض إلى الطابع الحكومي الدولي لآلية الاستعراض. فالمدة المستغرقة في كل استعراض تتوقف على قدرة الدولة الطرف قيد الاستعراض والدول الأطراف المُنجزَة للاستعراض، وعلى المتوفر للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة من موارد لدعم الدول الأطراف خلال عملية الاستعراض. وفي الدورة الثانية لآلية الاستعراض، عُقدت مناسبات تدريبية تحضيرية عديدة لفائدة جهات تنسيق الاستعراضات والخبراء الحكوميين. وأنجزت ٤ موجزات تنفيذية وتقريران من تقارير الاستعراضات القطرية.

(ج) تحسين قدرات الدول الأعضاء، بناء على طلبها وبمساعدة من المكتب، على منع الفساد ومكافحته تمشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتصدي لجرائم الاحتيال الاقتصادي والجرائم المتصلة بانتحال الهوية

٤١٩ - خلال فترة السنتين، قدم المكتب مشورة موسعة في مجال السياسات والتشريعات، وتدريباً محدد الأهداف لبناء القدرات في مجال منع الفساد ومكافحته لفائدة مؤسسات متخصصة متنوعة. وقُدّمت المشورة في مجال التشريعات (فيما يتعلق بأكثر من ٣٥ قانوناً/مدونة لقواعد السلوك) إلى ٢٨ بلداً لضمان الامتثال لاتفاقية مكافحة الفساد (هدف فترة السنتين: ٣٠). وإضافة إلى الدعم التشريعي، تلقى ٣٣ بلداً المساعدة في إعداد سياسات/استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد و/أو خطط عمل/تقييمات للأولويات (هدف فترة السنتين: ٢٠). وفي هذا الصدد، تلقى ١٤ بلداً الدعم بشأن الاستراتيجيات/السياسات الوطنية، بينما تلقى ١٩ بلداً آخر الدعم في وضع خطط العمل. ونظم المكتب أو دعم أكثر من ١٤٠ دورة تدريبية وحلقة عمل على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي لبناء قدرة مؤسسات متخصصة على النجاح في منع الفساد وكشفه والتحقيق فيه ومحاكمة مرتكبيه وإدارة الأصول واستردادها والانخراط في أنشطة تعزز التعاون الدولي.

## البرنامج الفرعي ٤

### منع الإرهاب

(أ) تعزيز المساعدة التقنية التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بناء على طلب الدول الأعضاء، للإسهام في التصديق على الصكوك القانونية الدولية لمنع الإرهاب ومكافحته

٤٢٠ - خلال فترة السنتين، اتّبع المكتب نهجاً استباقياً في تشجيع التصديق على ١٩ صكاً من الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالإرهاب، مما أسفر عن زيادة العدد التراكمي لتصديقات الدول الأعضاء التي تلقت مساعدة من المكتب ليلبلغ ٦٩٥ تصديقا (هدف فترة السنتين: ٦٧٠). وقدم المكتب المساعدة أيضاً إلى الدول الأعضاء في مواءمة تشريعاتها الوطنية مع المعايير القانونية الدولية. وقُدّمت خدمات استشارية في مجال التشريعات، تعلّقت باستعراض وصياغة القوانين الوطنية لمكافحة الإرهاب، إلى دول أعضاء عديدة، وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، مما أفضى إلى تنقيح أو اعتماد



بلدان تلقت المساعدة ما عدده ٢٤ تشريعا (هدف فترة السنتين: ٢٠). وواصل المكتب دعم الجهود المبذولة من طرف الدول الأعضاء للتصدي بفعالية للتحديات الإرهابية المستجدة، بما في ذلك المقاتلون الإرهابيون الأجانب، بمن فيهم العائدون من المقاتلين، واستخدام الإنترنت في تجنيد الإرهابيين والتخريض، ومكافحة تمويل الإرهاب، ومنع التطرف في السجون وتجنيد الأطفال واستغلالهم من قبل الجماعات المتطرفة العنيفة والإرهابية.

#### (ب) تحسين قدرة الدول الأعضاء على منع الإرهاب وفقا لسيادة القانون

٤٢١ - خلال فترة السنتين، واصل المكتب تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء لتعزيز قدرة نظم العدالة الجنائية فيها على منع الإرهاب ومكافحته. وفي هذا الصدد، نُظِّمَت ٢٥٠ حلقة عمل قُدِّمَت المساعدة من خلالها إلى ٩١ بلدا (هدف فترة السنتين: ٩٠)، وتلقى ٦ ٣٩٤ مسؤولا من مسؤولي العدالة الجنائية التدريب (هدف فترة السنتين: ٤ ٠٠٠). وكثَّف المكتب أيضا جهوده المهادفة إلى تعزيز التعاون الدولي فيما بين الدول الأعضاء في المسائل المرتبطة بالإرهاب، وقدم تدريباً في هذا الصدد إلى ٨٩٨ مسؤولاً (هدف فترة السنتين: ٣٥٠). وإضافة إلى ذلك، أسهم المكتب في تعزيز ١٣ استراتيجية وطنية واستراتيجية إقليمية واحدة (هدف فترة السنتين: ١٠) لمنع الإرهاب ومكافحته، ووضع عدة برامج جديدة للمساعدة التقنية لفائدة دول، منها دول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والخليج، وجنوب آسيا وجنوب شرقها، وغرب أفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأوليت أهمية متزايدة إلى مسألة تقديم المساعدة التقنية لإقامة سبل للتآزر مع الكيانات الأخرى من منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المكتب الجديد لمكافحة الإرهاب.

### البرنامج الفرعي ٥

#### العدالة

(أ) زيادة المساعدة المقدمة من المكتب لدعم وضع المعايير والقواعد الدولية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية وتحديثها

٤٢٢ - خلال فترة السنتين، لم توضع أو تُحدَّث أي معايير أو قواعد ذات صلة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية لأن المكتب لم يتلقَ أي طلب من الدول الأعضاء أو الهيئات الحكومية الدولية لدعم وضع معايير وقواعد جديدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية و/أو تحديث واستعراض المعايير والقواعد الموجودة. ودعم قسم العدالة في المكتب جهود عدد من البلدان في تحديث سياساتها وقوانينها المتعلقة بمنع الجريمة وبالعدالة الجنائية حتى تُدرج فيها المعايير والقواعد القائمة ذات الصلة والمنطبقة، وكذلك في اعتماد بعض القرارات المتعلقة بمنع الجريمة وبالعدالة الجنائية.

(ب) وضع وتنفيذ مبادرات لإصلاح نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية في إطار ولاية المكتب، وذلك وفقا للمعايير والقواعد الدولية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

٤٢٣ - عزَّز المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير قدرة أكثر من ٥٠ دولة (هدف فترة السنتين: ٥) على تحسين نظم العدالة الجنائية فيها وفقا لمعايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، وللصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة. وساعد المكتب الدول الأعضاء، على وجه الخصوص،

في وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وتدابير تتعلق بمنع الجريمة وبالعدالة الجنائية استناداً إلى تقييمات المكتب وما يقدمه من مشورة ودعم برنامجي، وباستخدام أدوات ومنهجيته في التدريب.

## البرنامج الفرعي ٦

### البحوث وتحليل الاتجاهات والأدلة الجنائية

(أ) تعزيز إمكانية الحصول على المزيد من المعارف أجل صياغة استجابات استراتيجية لمعالجة المسائل القائمة والناشئة في مجالي المخدرات والجريمة

٤٢٤ - خلال فترة السنتين، نشر المكتب إصدارين من تقرير المخدرات العالمي تَضَمَّنَا أحدث المعلومات عن العرض والطلب فيما يخص المواد الأفيونية والكوكايين والحشيش والمنشطات الأمفيتامينية والمؤثرات النفسانية الجديدة، وعن تأثيرها على الصحة. وتناول تقرير عام ٢٠١٦ أيضاً التفاعل بين مشكلة المخدرات العالمية وجميع جوانب التنمية المستدامة. وتضمن تقرير عام ٢٠١٧ كتباً مواضيعياً بشأن مشكلة المخدرات والجريمة المنظمة. وإضافة إلى ذلك، نشر المكتب، في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، تقريرين عن الاتجاهات العالمية، وهما: *التقرير عن جرائم الحياة البرية في العالم*، الذي عُرضت فيه الأبعاد العالمية للجرائم التي تستهدف الحياة البرية والغابات؛ و*التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص*، وهو دراسة لحركة الاتجار بالبشر واتجاهاته وأنماطه في جميع أنحاء العالم. ولقيت التقارير البحثية قبولا حسنا وزاد عدد الإشارات إلى الأعمال الصادرة عن المكتب في المنشورات البحثية ليلعب ٥٠٨ ٥ إشارة (هدف فترة السنتين: ٢٥٠٠). ونسبة ٧٠ في المائة من قراء التقارير البحثية العالمية قالوا في ردّهم على استبيان عبر الإنترنت أنهم وجدوا المعلومات مفيدة (هدف فترة السنتين: ٧٠ في المائة).

(ب) زيادة القدرة على إنتاج وتحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بالاتجاهات، بما في ذلك اتجاهات المسائل المستجدة فيما يتعلق بالمخدرات والجرائم محدّدة

٤٢٥ - خلال فترة السنتين، ركّز المكتب على المساعدة التقنية واجتماعات أفرقة الخبراء والدورات التدريبية في مجال إحصاءات الجريمة واستقصاءات الإيقاع الإجرامي بالضحايا، في ضوء التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية المعتمد مؤخراً، والمؤشرات العالمية اللازمة لإعداد التقارير عن عدد من الغايات المدرجة في أهداف التنمية المستدامة. وبلغ مجموع عدد البلدان المتلقية للمساعدة التقنية بشأن إحصاءات المخدرات والجريمة خلال فترة السنتين ١٠٥ بلدان (هدف فترة السنتين: ٣٠). وفي أيار/مايو ٢٠١٦، عُقد اجتماع عالمي لمنسقي دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية حضره ممثلون عن ٤٢ بلداً من جميع مناطق العالم. وعُقدت حلقات عمل وطنية بشأن إحصاءات الجريمة، واستقصاءات الإيقاع الإجرامي بالضحايا، وتطبيق التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية، ورصد أهداف التنمية المستدامة، في الإمارات العربية المتحدة وبنما في عام ٢٠١٦، وفي أوغندا وجامايكا وغواتيمالا وقيرغيزستان وكوستاريكا وكينيا وميانمار في عام ٢٠١٧.

(ج) تحسين القدرات العلمية والقدرات المتوفرة في مجال الأدلة الجنائية بهدف استيفاء المعايير المهنية المناسبة، بما في ذلك زيادة استخدام المعلومات العلمية والبيانات المختبرية في أنشطة التعاون بين الوكالات وفي العمليات الاستراتيجية وصنع السياسات واتخاذ القرارات

٤٢٦ - خلال فترة السنتين، استمر بذل الجهود لكفالة دمج الخدمات المختبرية والخبرة العلمية في الأطر الوطنية لإدارة مراقبة المخدرات ومنع الجريمة لتكون الأعمال العلمية والمختبرية ذات قيمة وحسنة المردودية قياساً إلى تكلفتها ولتكون مستدامة وينجم عنها أقصى أثر ممكن. وفي سياق التوصيات التنفيذية الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، نفذ البرنامج أنشطة ذات أهمية بالنسبة لأوساط علم الأدلة الجنائية في العالم تتعلق بالتعامل مع مسألة المؤثرات النفسانية الجديدة.

٤٢٧ - وواصلت مختبرات الكشف عن تعاطي المخدرات في العالم المشاركة في برنامج العمليات التعاونية الدولية التابع للمكتب، وهو برنامج يساعد المختبرات على رصد أداؤها باستمرار على نطاق عالمي. وخلال فترة السنتين، شارك ١٣٥ مختبراً في الجولات الأربع الأخيرة المتعاقبة لهذا البرنامج (هدف فترة السنتين: ١٢٥). ويعكس استمرار مشاركة المختبرات في العالم في برنامج العمليات التعاونية الدولية الأهمية التي يكتسبها عملها وضمان جودة المختبرات.

## البرنامج الفرعي ٧

### دعم السياسات

(أ) زيادة الوعي العام بالمسائل ذات الصلة بالمخدرات والجريمة والإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وبصكوك الأمم المتحدة القانونية ومعاييرها وقواعدها ذات الصلة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية

٤٢٨ - ارتفع المتوسط الشهري لعدد فرادى زوّار الموقع الشبكي للمكتب ارتفاعاً كبيراً، حيث زاد من ٢٦٠ ٠٠٠ زائر في عام ٢٠١٥ إلى ٥٠٠ ٠٠٠ زائر (هدف فترة السنتين: ٢٧٠ ٠٠٠) بحلول نهاية فترة السنتين. والتفسير الجزئي لمرّد ذلك هو جهود الإعلام الموسّعة المبذولة عبر وسائط التواصل الاجتماعي، والعدد المتزايد من المتابعين الذين وصلتهم روابط مباشرة إلى محتوى الموقع الشبكي. ولا يزال عدد المتابعين لوسائط التواصل الاجتماعي على استمراره في الارتفاع، حيث بلغ عدد المتابعين على موقع فيسبوك على سبيل المثال ١٨٠ ٠٠٠ متابع (هدف فترة السنتين: ١٥٠ ٠٠٠)، بينما بلغ عدد المتابعين على موقع تويتر ٩٤ ٠٠٠ متابع (هدف فترة السنتين: ٨٠ ٠٠٠). وتعتبر وسائط التواصل الاجتماعي أدوات تواصل أساسية يصل المكتب عبرها إلى الجماهير في العالم. ويتبنّى من طريقة جديدة، اعتمدت لتعكس على نحو أدقّ عدد المنشورات التي يجري تنزيلها شهرياً، أنه تمّ تنزيل ٧٠ ٥٠٠ منشور شهرياً (هدف فترة السنتين: ١٥٠ ٠٠٠). وفي فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، أطلق المكتب الحملة العالمية الجديدة "اسمعي أولاً" التي تستهدف الآباء والأمهات والمعلمين وواضعي السياسات وتتعلق بمنع تعاطي المخدرات في أوساط الشباب. ووضع المكتب أيضاً تصوراً لحملة متعددة السنوات تتعلق باليوم الدولي لمكافحة الفساد تحت شعار "متحدون ضد الفساد"، وقام بإعدادها. ورسائل ووسائط التواصل الاجتماعي التي أُعدّت لهذا اليوم في عام ٢٠١٧ تم تبادلها على نطاق واسع من خلال التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ومن خلال العمل المشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالأخص،

وأبدي ١٦٥ مليون انطباع على هذه الوسائط بشأنها على نطاق العالم، وشكّلت أكبر عملية تواصل على الإنترنت قام بها المكتب حتى حينه.

(ب) النهوض بقدرة الدول الأعضاء على تنفيذ الاتفاقيات والمعايير والقواعد الدولية ذات الصلة في ظل ولاية المكتب، بما في ذلك عن طريق إبرام شراكات مع كيانات المجتمع المدني ذات الصلة

٤٢٩ - تولت شعبة الإدارة المسؤولية عن العلاقات مع الجهات المانحة وعن سير العمل المتعلق بالتبرعات والتعهدات بالتبرع. وبلغ إجمالي إيرادات فترة السنتين ٦٠١ مليون دولار (هدف فترة السنتين: ٥٧٠ مليون دولار). وأوفدت بعثات لحشد الموارد إلى عدة دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي وإلى مؤسسات هذا الاتحاد، وإلى كندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وسُعي إلى إقامة شراكات جديدة تتجاوز الجهات المانحة التقليدية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، حيث تحققت أمثلة ناجحة في الهند التي وطّدت فيها اتفاق للتعاون مع القطاع الخاص معايير النزاهة وعزز بناء الثقة وتنسيق الإجراءات فيما بين كيانات القطاع العام والخاص لترسيخ تنفيذ القوانين الوطنية المتعلقة بالرشوة العابرة للحدود الوطنية. وتمكّن صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للتبرعات لضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، من جمع تبرعات بسيطة من الأفراد، بما في ذلك تلقّيه أكثر من ٦٠ ٠٠٠ دولار، وأقام شراكة مع منبر للتمويل الجماعي لتمويل إطلاق اليوم السنوي الأول للتبرع للقضاء على الاتجار بالأشخاص، الذي احتُفل به في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٧، وهو التاريخ الذي يُحتفل فيه باليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

## البرنامج الفرعي ٨

### التعاون التقني والدعم الميداني

(أ) تصميم برامج متكاملة بمشاركة البلدان المستفيدة وتنفيذها بالتشاور الوثيق مع الكيانات الإقليمية والبلدان الشريكة، حسب الاقتضاء

٤٣٠ - خلال فترة السنتين، أطلق المكتب ثلاثة برامج إقليمية متكاملة جديدة تتعلق بمكافحة المخدرات والجريمة لفائدة الدول العربية ودول في شرق أفريقيا وغربها. وفي غرب آسيا ووسطها، بدأ خلال فترة السنتين تنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة. وفي عام ٢٠١٦، أعدّ برنامج قطري شامل جديد لإندونيسيا لدعم جهود حكومتها الساعية إلى تعزيز قدرتها على التعامل مع التحديات الوطنية المتعلقة بالمخدرات والجريمة. واتبعت جميع البرامج الجديدة نهجاً متكاملًا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة وأطر عمل أخرى من مختلف مجالات ولاية المكتب. وفي عام ٢٠١٧، بدأ العمل على تخطيط برنامج إقليمي جديد لفائدة جنوب آسيا سيُطلق في عام ٢٠١٨. وإجمالاً، نُفذ ١٨ برنامجاً (هدف فترة السنتين: ١٨). وخلال فترة السنتين، أبدت ٨٥ في المائة من الدول الأعضاء رضاها عن الخدمات المقدمة من المكتب (هدف فترة السنتين: ٨٥ في المائة).

(ب) تعزيز شفافية المكاتب الميدانية التابعة للمكتب وفعاليتها ومساءلتها والإدارة الرشيدة فيها

٤٣١ - تؤكد النتائج التي توصلت إليها التقييمات المستقلة للمشاريع، المنجزة في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، استجابة المشاريع إلى الأولويات القطرية والإقليمية، وإيجابية الآثار على المستوى الفردي والمؤسسي والسياساتي. إذ لم يتلقَ أي ميدان رأياً سلبياً أو مشفوعاً بتحفظات من مراجعي الحسابات خلال فترة

السنتين (هدف فترة السنتين: صفر)، ونُفذت في المكاتب الميدانية ٣٠ في المائة من التوصيات الصادرة عن التقييمات والمقبولة كلية (هدف فترة السنتين: ٣٠ في المائة).

## البرنامج الفرعي ٩

### تقديم خدمات الأمانة والدعم الفني إلى هيئات الإدارة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

(أ) زيادة الدعم المقدم من المكتب للإسهام في عمليات اتخاذ القرارات وتوجيه السياسات في هيئات الأمم المتحدة المعنية بتقرير السياسات ذات الصلة بمسائل المخدرات والجريمة والإرهاب

٤٣٢ - أعدت الأمانة العامة عدداً غير مسبوق من الاجتماعات والوثائق خلال فترة السنتين، ولا سيما في الفترتين التمهيدية واللاحقة للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية التي عقدت في عام ٢٠١٦، بما في ذلك اجتماعات التفاوض على الوثيقة الختامية التي اتفقت عليها الجمعية العامة بتوافق الآراء (القرار د إ-١/٣٠)، واجتماعات متابعة الدورة الاستثنائية، مثل المناقشات المواضيعية بشأن تنفيذ أكثر من ١٠٠ توصية تنفيذية ترد في الوثيقة الختامية. وأعربت الدول الأعضاء عن امتنانها للدعم المقدم في جميع مراحل العملية. وعززت الأمانة العامة أيضاً التعاون بين لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية وكيانات أخرى من الأمم المتحدة عن طريق تنظيم مناسبات مشتركة مع لجان فنية أخرى تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومن خلال إشراك ممثلين من كيانات أخرى من الأمم المتحدة في المناقشات المواضيعية ذات الصلة بمتابعة الدورة الاستثنائية. وبلغت النسبة المئوية لأعضاء اللجنتين الذين ردوا على الاستقصاء وأعربوا عن رضاهم التام عن نوعية وتوقيت الخدمات التقنية والموضوعية المقدمة من الأمانة العامة التي صبت في عمل اللجنتين ٩٢ في المائة (هدف فترة السنتين: ٨٥ في المائة).

(ب) تمكين الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات من رصد وتعزيز الامتثال للاتفاقيات الدولية المتعلقة بمراقبة المخدرات

٤٣٣ - في الاستقصاءات التي أجريت في صفوف أعضاء هذه الهيئة بعد كل دورة لها في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، أعرب الأعضاء عن رضاهم التام عن نوعية وتوقيت الخدمات الموضوعية المقدمة من الأمانة العامة. وبذلك تحقّق هدف فترة السنتين (٨٥ في المائة). وإضافة إلى ذلك، نُفذت في فترة السنتين نسبة ٩٦ في المائة من جميع قرارات الهيئة، وهو ما يمثل زيادة بالمقارنة مع فترة السنتين السابقة (هدف فترة السنتين: ٨٥ في المائة).

(ج) تعزيز الدعم المقدم من المكتب إلى مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية من أجل تيسير اتخاذ القرارات وتوجيه السياسات

٤٣٤ - لم يعقد أي مؤتمر خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ وبالتالي لم يُحدد هدف لفترة السنتين في هذا الصدد.

## الباب ١٧ هيئة الأمم المتحدة للمرأة

### أبرز نتائج البرنامج

أسهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تعزيز المنظورات الجنسانية في نتائج المناسبات الحكومية الدولية، بما فيها مناسبات كبرى مثل مؤتمر قمة الأمم المتحدة للاجئين والمهاجرين المنعقد في عام ٢٠١٦ ومؤتمر المؤئل الثالث. فقد قدمت الهيئة الدعم في وضع المعايير لفائدة العمل الذي تقوم به لجنة وضع المرأة التي اعتمدت استنتاجات تطلعية اتُفق عليها، وشجعت الهيئة تعزيز تعميم المنظورات الجنسانية في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والجمعية العامة، وفي أعمال أمانتي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ونسقت الهيئة تقارير أكثر من ٩٠ في المائة من كيانات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بخطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لتعزيز التركيز في أعمالها على المساواة بين الجنسين. ونسبة التقييمات التي ترى أن الأداء يفي بالمتطلبات أو يفوقها زادت بأكثر من الضعف منذ عام ٢٠١٣. ودعمت الهيئة أيضا ٤٠ إدارة ومكتبا في الأمانة العامة في وضع استراتيجيات شاملة للتكافؤ بين الجنسين. وظلت الأنشطة التنفيذية التي تقوم بها الهيئة تعطي الأولوية لتنمية القدرات في ٩١ بلدا، حيث خُصصت للعمل في هذا المجال نسبة ٥٧ في المائة من التمويل. ودعمت الهيئة أيضا الجهود التالية: جهود ٩١ بلدا لتعزيز تولي المرأة أدوارا قيادية ومشاركتها؛ وجهود ٧٤ بلدا لتحسين النتائج الاقتصادية التي تصب في مصلحة المرأة، ولا سيما النساء الأشد فقرا وإقصاءا؛ وجهود ٩١ بلدا في العمل على إنهاء العنف ضد المرأة؛ وجهود ٥٨ بلدا لتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام والعمل الإنساني؛ وجهود ٨٢ بلدا في دمج الأولويات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في عمليات التخطيط الوطنية.

### التحديات والدروس المستفادة

لا تزال هيئة المرأة تواجه عقبات بسبب النقص في الموارد الذي يعرقل التوسع في البرامج واستمراريتها. وسيكون من الضروري تأمين التمويل الكافي من الدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى لتنفيذ المبادرات الكفيلة بإحداث التحولات الجذرية اللازمة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المتوخى منها لصالح النساء والفتيات. وإضافة إلى ذلك، تقتضي الضرورة بذل جهود أكبر لكفالة إدراج منظورات المساواة بين الجنسين على نحو منهجي في العمليات والنتائج القطاعية. وستواصل هيئة المرأة التركيز على دعم تنفيذ منهاج عمل بيجين وخطة عام ٢٠٣٠ والنتائج الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة، بسبل منها على الأخص الاستفادة من الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها لجنة وضع المرأة.

٤٣٥ - النتائج الواردة أعلاه تقوم على تنفيذ نسبة ٩٩ في المائة من ١٦٣ ناتجا مقرر يمكن قياسه كميًا في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، مقابل تنفيذ نسبة ٩٦ في المائة من النواتج في فترة السنتين السابقة. وقد نفذ ناتج إضافي واحد بمبادرة من الأمانة العامة خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بينما لم ينفذ أي ناتج في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٤٣٦ - ويمكن الاطلاع في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/6 (Sect. 17)) و A/70/6 (Sect. 17)/Corr.1) على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة.

## التوجيه التنفيذي والإدارة

### (أ) إدارة برنامج العمل على نحو فعال

٤٣٧ - خلال فترة السنتين، سخرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ولايتها الثلاثية المحاور وهي تقاسم الدعم في وضع المعايير، وتولي التنسيق في منظومة الأمم المتحدة، وإنجاز الأنشطة التنفيذية بما يُحقق نتائج مُحدثة لتحولات جذرية تصبّ في مصلحة النساء والفتيات، ويكفل أن تحقق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأكملها ما فيه مصلحتهن. ودعمت الهيئة تعزيز أطر العمل المعيارية العالمية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ونجحت في الدعوة إلى التركيز الشديد على المرأة والمساواة بين الجنسين في جميع أعمال الأمم المتحدة، بما في ذلك في مجال العمل الإنساني والسلام والأمن. وحققت الهيئة نتائج هامة في جميع المجالات ذات الأولوية لديها، ودعمت الدول الأعضاء في جهودها الهادفة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كانت نسبة ٩٩ في المائة (هدف فترة السنتين: ٨٠ في المائة) من النواتج البرنامجية قد أُنجزت.

### (ب) تقاسم الوثائق ذات الصلة بجودة عالية وفي موعدها لتُنظر فيها مجالس الإدارة

٤٣٨ - سعت هيئة المرأة إلى التوسع والتعمق في القواعد والمعايير المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كهدف في حد ذاته، وكخطوة ضرورية لإعمال حقوق الإنسان وتحقيق السلام والأمن والتنمية. وقد أنجزت الهيئة ما تقتضيه ولايتها المعيارية عن طريق تقديم الدعم الموضوعي إلى لجنة وضع المرأة والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن، وهي الجهات التي تقدم إليها الهيئة دوريا تقارير عن البنود من جدول الأعمال المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وعن طريق تعزيز العمل مع الهيئات الحكومية الدولية القطاعية لتزويد مما توليه من اهتمام إلى المساواة بين الجنسين في مداولاتها ونتائجها. ودعمت الوثائق التي أعدتها الهيئة عمل مجلسها التنفيذي وعززته. ونجحت هذه الجهود في توجيه مزيد من الاهتمام إلى خطة المساواة بين الجنسين في العمليات الحكومية الدولية، وساعدت في الوصل بين العمل المعياري وتنفيذه، بحيث يعزز أحدهما الآخر. وخلال فترة السنتين، قُدمت ١٠٠ في المائة من الوثائق (هدف فترة السنتين: ٩٠ في المائة) في الوقت المحدد لتُنظر فيها مجالس الإدارة.

## البرنامج الفرعي ١

### الدعم الحكومي الدولي والتنسيق والشراكات الاستراتيجية

(أ) تعزيز الدعم المقدم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أنشطة الهيئات الحكومية الدولية، وبخاصة لجنة وضع المرأة، من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك إدماج المنظورات الجنسانية في مجالات نشاطها

٤٣٩ - خلال فترة السنتين، نظمت هيئة المرأة ٤٦ نشاطا (هدف فترة السنتين: ٣٢) دعما لمشاركة الدول الأعضاء في مداولات الهيئات الحكومية الدولية، وأعدت ٩٥ في المائة من وثائق لجنة وضع المرأة (هدف فترة السنتين: ٩٠ في المائة) في غضون المواعيد المحددة. كما قدمت هيئة المرأة الدعم التقني

والموضوعي والدعم في مجال بناء القدرات إلى لجنة وضع المرأة، الأمر الذي كان له دور أساسي في تمكين هذه اللجنة من اعتماد استنتاجات متفق عليها في دورتيها الستين والحادية والستين. وقامت هيئة المرأة أيضاً بأنشطة دعوية من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المجالات القطاعية والمواضيعية من خلال عقد اجتماعات للجهات المعنية وتبادل المعارف دعماً لإعلان نيويورك من أجل اللاجئتين والمهاجرتين، والخطة الحضريّة الجديدة، وأول خطة عمل جنسانية تتعلق بتغير المناخ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، وأول خطة عمل جنسانية تتعلق بالتصحر في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ووسّعت ٤ هيئات حكومية دولية من اهتمامها ليشمل إدماج المنظورات الجنسانية في مجالات نشاطها، نتيجة للجهود المبذولة من هيئة المرأة (هدف فترة الستين: ٤).

(ب) زيادة دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة لمشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال لجنة وضع المرأة وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦

٤٤٠ - خلال فترة الستين، نفذت هيئة المرأة ٣٦ نشاطاً (هدف فترة الستين: ١٨) لتعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال لجنة وضع المرأة. وإضافة إلى ذلك، شارك ٤٢٠٩ ممثلين من ٥٤٧ منظمة غير حكومية في الدورة الستين للجنة وضع المرأة، وشارك ٣٩٤١ ممثلاً من ٥٨٨ منظمة غير حكومية في الدورة الحادية والستين. وعلاوة على ذلك، قدمت منظمات غير حكومية ١٧٩ بياناً خطياً إلى الدورة الستين، و ١٣١ بياناً خطياً إلى الدورة الحادية والستين. ونتيجة للجهود المبذولة من هيئة المرأة، والتزام رئيس لجنة وضع المرأة بتعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية، أدلى بالمزيد من البيانات الشفوية، وزاد عدد ممثلي المنظمات غير الحكومية الذي تكلموا في الحلقات التحوارية مقارنة بالدورات السابقة. وشاركت منظمات غير حكومية أيضاً في الجلسات التحوارية الرفيعة المستوى فيما بين الوزراء. وشارك رئيس اللجنة وأعضاء مكتبها في العديد من المناسبات التي عقدتها منظمات غير حكومية وهيئة المرأة، بما في ذلك إحاطات ومناسبات جانبية ومنتدى الشباب. وفي إطار جهد مشترك هدفه تشجيع الدول الأعضاء على زيادة عدد ممثلي المنظمات غير الحكومية في وفودها الوطنية، وجّهت المديرية التنفيذية لهيئة المرأة ورئيس اللجنة رسائل إلى الدول الأعضاء لحثها على ضمّ ممثلين للمنظمات غير الحكومية كأعضاء في وفودها.

(ج) تعزيز قدرة كيانات منظومة الأمم المتحدة على تعميم مراعاة المنظورات الجنسانية واتخاذ تدابير موجهة لتمكين المرأة في سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها على نحو متسق

٤٤١ - في فترة الستين ٢٠١٦-٢٠١٧، دعمت هيئة المرأة ٤٠ مبادرة لكيانات الأمم المتحدة (هدف فترة الستين: ٤٠)، ومنها: وضع سياسات مراعية للاعتبارات الجنسانية وإنشاء وحدات نموذجية إلكترونية بشأن المؤشرات الجنسانية ومعايير الترميز؛ وعقد حلقات عمل لبناء القدرات لفائدة كيانات منظومة الأمم المتحدة، وإدارات ومكاتب الأمانة العامة، تتعلق بخطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وتعميم مراعاة المنظورات الجنسانية في مسائل مثل تدهور الأراضي، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، بالشراسة مع كيانات أخرى من الأمم المتحدة. وعملت هيئة المرأة أيضاً خلال فترة الستين مع عدد من الآليات المشتركة بين الوكالات، ومنها الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، لكفالة إدماج المنظورات الجنسانية في أنشطة ونتائج العمليات الحكومية الدولية والعمليات المشتركة بين الوكالات. ودعت هيئة المرأة بقوة إلى إدراج المساواة



بين المرأة والرجل، باعتبارها أحد المبادئ التوجيهية، في الإطار الاستراتيجي والتنفيذي المنقح لشراكة الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما يتوافق مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ ودعمت أيضا ١٠ تدابير متعلقة بسياسات الموارد البشرية (هدف فترة السنتين: ١٠)، بما في ذلك وضع استراتيجية الأمين العام لتكافؤ الجنسين على نطاق المنظومة.

#### (د) تعزيز القدرة على إقامة شراكات من أجل التعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٤٤٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت هيئة المرأة ما مجموعه ١٥ نشاطا (هدف فترة السنتين: ١٥) لدعم الجهات المعنية في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأقامت شراكات مع ٦٠ مؤسسة إعلامية عن طريق اتفاق "حز الخطى للنهوض بالمساواة بين الجنسين" الإعلامي للنهوض بالقضايا الجنسانية في إطار أهداف التنمية المستدامة. وكان لهيئة المرأة تأثير في انخراط صناع قرار رئيسيين في حكومات وشركات وجامعات من جميع أنحاء العالم في العمل على إحداث التغيير انطلاقا من القمة من خلال الحركة التي أطلقتها الهيئة وهي "الرجل نصير المرأة"، ومبادرة حفز التغيير ونموذج رواد حفز التغيير. وحشدت تبرعات خلال فترة السنتين تقدر بمبلغ ٦٧٥ مليون دولار (هدف فترة السنتين: ٧٥٠ مليون دولار). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نوّعت هيئة المرأة مصادر تمويلها بزيادة التعاون مع القطاع الخاص واللجان الوطنية. وارتفعت مساهمة اللجان الوطنية بنسبة ١٥ في المائة مقارنة بفترة السنتين السابقة، فقد بلغت ٣٠ مليون دولار (تقدير أولي). وتعمل هيئة المرأة على تعزيز الشراكات وزيادة البرمجة المشتركة من خلال مبادرات برنامجها الرئيسي. وخلال فترة السنتين، حُشد ما مجموعه ٣٢ مليون دولار (تقدير أولي) لفائدة هذه المبادرات.

### البرنامج الفرعي ٢

#### الأنشطة السياسية والبرنامجية

(أ) تعزيز الدعم في مجال السياسات من أجل التنفيذ الكامل والفعال لمنهاج عمل بيجين، ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وصكوك الأمم المتحدة ومعاييرها وقراراتها الأخرى التي تسهم في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والنهوض بها

٤٤٣ - خلال فترة السنتين، وجهت هيئة المرأة وظائف محوري السياسات والمعارف فيها للعمل على توفير الأدلة، وتسليط الضوء على المجالات الرئيسية المطلوب العمل عليها، وتحديد الاستراتيجيات والتوصيات الرئيسية دعما لوضع خطة سياسات شاملة تتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وتسريع تنفيذ الالتزامات القائمة. ومن أهم الأهداف المرحلية ما يلي: اتخاذ تدابير ناجحة للقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، والتعجيل بتمكين المرأة اقتصاديا، وتعزيز تويّ المرأة أدوارا قيادية ومشاركتها، وتوظيف مشاركة المرأة في مجال السلام والأمن، ودعم تعزيز الحوكمة والسياسات والمؤسسات وعمليات التخطيط والميزنة الوطنية من أجل الإسراع في تنفيذ منهاج عمل بيجين، وتنفيذ الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، واتخاذ تدابير مراعية للاعتبارات الجنسانية في إطار جميع الأهداف. وحققت هيئة المرأة تقدما فعليا في مجال التنفيذ من خلال أعمالها التنفيذية على الصعيدين الإقليمي والقطري في المجالات المذكورة أعلاه، ومن خلال عملها على تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

(ب) تحسين قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تقديم الدعم بفعالية، بناء على طلب الدول الأعضاء، للآليات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين، ومؤسسات تقديم الخدمات، ومنظمات المجتمع المدني، بغية الدفع قدماً بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وحماية حقوق الإنسان الواجبة لها

٤٤٤ - تمشيا مع التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧ بشأن تعزيز الروابط التنفيذية والمعارية لتحقيق قدر أكبر من الاستفادة، واصلت هيئة المرأة التركيز في المقام الأول على تعزيز أنشطة تنمية القدرات، حيث خصصت ٥٧ في المائة من الأموال لدعم مبادرات في ٩٣ بلدا (هدف فترة السنتين: ٩٣). وانطوى النهج الذي اتبعته الهيئة في تنمية القدرات على ما يلي: تنمية قدرات المؤسسات على جميع المستويات لتعزيز مراعاة الاعتبارات الجنسانية في الحوكمة والخدمات؛ وتقديم المساعدة التقنية إلى الوزارات لإدماج المنظورات الجنسانية في السياسات والخطط والميزانيات؛ وتنمية قدرة الآليات والمنظمات النسائية الوطنية من خلال التدريب، ونشر خبرات محددة، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ولا يزال عمل الهيئة متسقا اتساقا جيدا مع الأولويات الوطنية، وما زال الدور الذي يقوم به مدافعوها عن المساواة بين الجنسين يشكل أحد العوامل الرئيسية المساعدة على النجاح. وقد تحققت نتائج عديدة من خلال تيسير مشاركة المجتمع المدني. وتواصل الهيئة توسيع نطاق وصولها لتصل إلى فئات جديدة، وذلك عن طريق الترويج للمنظورات الجنسانية في مختلف حركات المجتمع المدني، بما في ذلك الحركات الشبابية.

(ج) زيادة القدرة على قيادة وتنسيق منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري في ما تقدمه من دعم إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في تنفيذ التزاماتها بالقضاء على التمييز ضد النساء والفتيات وتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين

٤٤٥ - خلال فترة السنتين، قادت هيئة المرأة آليات التنسيق المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في ٦٤ بلدا (هدف فترة السنتين: ٦٢) وشاركت في صياغة وتنفيذ أطر إنمائية في ٥٠ بلدا (هدف فترة السنتين: ٥٠). وقادت الهيئة أيضا عملية وضع الأدوات المعرفية الأساسية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، مثل الكتاب المرجعي لتعميم المنظور الجنساني في البرمجة المشتركة للأمم المتحدة على الصعيد القطري، والدليل الجديد لموارد لأفرقة المواضيع المعنية بالمسائل الجنسانية. وبمساعدة الهيئة، طبق ٣٠ فريقا قطريا مؤشرات أداء تتعلق بالمساواة بين الجنسين في التقييمات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (هدف فترة السنتين: ٢٥). ومنذ إنشاء الهيئة وإنشائها بدور داخل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، ارتفعت النسبة المئوية لأطر العمل للمساعدة الإنمائية التي تتضمن نتائج جنسانية ضمن نتائجها من ٤٧ إلى ٦٢ إطارا. وتشكل المسائل الجنسانية أيضا مجال التركيز الأعلى للبرامج المشتركة (١٠٩ برامج من أصل ٣٧١ برنامجا). وفي إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وضعت هيئة المرأة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصيغة النهائية لسجل الأداء في مجال التوازن بين الجنسين المعد من أجل أفرقة الأمم المتحدة القطرية في إطار خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأخضعت هذا السجل لمزيد من الاختبار.

## الباب ١٨

## التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

## أبرز نتائج البرنامج

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، هيأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بنجاح منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة ليعمل كمنبر لتبادل الآراء ومتابعة تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهذا المنبر يُتيح للبلدان الأفريقية آليةً منظمّة لتصبّ في عمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وفي توحيد الخطاب، واتّساق عملية إعداد التقارير، والرصد الفعال للخطين. وخلال اجتماع عام ٢٠١٧ لمنتدى أفريقيا الإقليمي الذي عقد في أديس أبابا في أيار/مايو ٢٠١٧، كان بوسع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تدعو إلى التوصل إلى توافق في الآراء فيما بين الدول الأعضاء، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والجموعات الرئيسية بشأن الخيارات السياسية الهادفة لتعزيز التنفيذ والمتابعة المتكاملين لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ باعتبارهما من الخيارات والقرارات السياسية، وتمكّنت اللجنة من تحقيق هذا التوافق في الآراء. واستفادت عملية المفاوضات بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية استفادة كبيرة من العمل التحليلي الذي أنجزته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومن إسهاماتها التقنية في اجتماعات المنتدى التفاوضي، بطرق منها تحليل لطرائق المفاوضات على التعريفات الذي أسهم في اتخاذ مؤتمر القمة التاسع والعشرين للاتحاد الأفريقي قراره باعتماد مستوى نسبته ٩٠ في المائة في تحرير التعريفات الجمركية، إضافة إلى قوائم للعناصر الحساسة وقوائم للعناصر المستبعدة لتيسير الأمر على البلدان التي قد تواجه صعوبات خلال عملية التحرير. وأدّت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا دوراً هاماً في إعداد اتفاق نموذجي ليكون بمثابة منطلق للمفاوضات بشأن منطقة التجارة الحرة القارية. وأقامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي اتحاداً من أجل وقف التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا. ويشمل ذلك جميع الجهات الرئيسية في القارة الأفريقية وخارجها. ومن دواعي الرضا أيضاً أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي أتاهاا للقارة الأفريقية بذلك منبرا مفتوحا أمام جميع المعنيين ليجتمعوا ويتبادلوا الأفكار بشأن كيفية تنفيذ توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة، بطرق منها التحديد الواضح لأدوار ومسؤوليات جميع الأطراف المعنية.

## التحديات والدروس المستفادة

أثّرت الحالة السياسية الهشة في بعض البلدان في أفريقيا في عمل اللجنة خلال فترة السنتين. فقصور البيانات بسبب ضعف النظم الإحصائية الوطنية ومحدودية إيلاء الأولوية للإحصاءات يطرح تحدياً في إحراز تقدم في إعداد التقارير عن النتائج قياساً إلى ما هو محدد في الخطط الإنمائية الوطنية وغيرها من الأطر الإنمائية الدولية والإقليمية. وزادت اللجنة من أنشطة الدعوة لدى الدول الأعضاء من أجل إيلاء الأولوية لتمويل الإحصاءات، ولدى الشركاء في التنمية من أجل تنسيق وزيادة الدعم المقدم لإعداد البيانات والتحليلات في أفريقيا، حيث إن الحاجة إلى ذلك شديدة.

ولا تزال العوائق المالية التي تعيق تنفيذ الأنشطة المقررة تطرح تحدياً كبيراً. وإضافة إلى ذلك، يشكّل ضعف التوافق والمرونة في أنشطة اللجنة وميزانياتها، بالاقتران مع زيادة الطلب على الدعم من

الدول الأعضاء من أجل تنفيذ ومتابعة الخطة العالمية والخطة القارية، أي خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، تحدياً قد يقوض التقدم العام. ونشرُ نظام أوموجا وتطبيقه نجم عنهما تغيير جذري على مستوى العمل، مما تسبّب في التأخر في تنفيذ بعض النواتج الرئيسية. فهذه من العمليات المكلفة من حيث الوقت والنفقة إذا لم تُدر على نحو فعال.

ويتمثل أحد الدروس الرئيسية المستفادة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في أن تنفيذ المشاريع بواسطة أفرقة وطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة هو أمر أساسي لضمان أن تلتزم الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية بدعم سياسات إنمائية أكثر شمولاً في أفريقيا، وأن تمسك بزمّام أمور هذه السياسات، وأن تكون راضية بها، فرضاها أمر فاصل. ومن الدروس الأخرى المستفادة أن التعاون الوثيق مع الشركاء الرئيسيين أمر ضروري لتحقيق نواتج وأهداف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٤٤٦ - النتائج الواردة أعلاه تقوم على تنفيذ نسبة ٩٦ في المائة من ٥٦٦ ناتجاً مقررًا يمكن قياسه كمياً في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، مقابل تنفيذ نسبة ٩٨ في المائة من النواتج في فترة السنتين السابقة. وانخفض عدد النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة من ١٩ ناتجاً في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى ٥ نواتج في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٤٤٧ - ويمكن الاطلاع في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/6 (Sect. 18)) و A/70/6 (Sect. 18)/Corr.1 على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة.

## الباب ١٨ ألف - اللجنة الإقليمية التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) تعزيز تنسيق وتخطيط ورصد برنامج العمل والموارد المخصصة له

٤٤٨ - استمر مكتب الأمين التنفيذي بنجاح في الدعوة إلى اعتماد سياسات تدعم إحداث التحول وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا في عدد من المنابر الإقليمية والعالمية. ونجحت أمانة مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في التقيد بجميع المواعيد النهائية المحددة لتحضير معظم الوثائق الرسمية للدورة الخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا والاجتماع العاشر لمؤتمر الوزراء الأفريقيين الذي عقد في آذار/مارس ٢٠١٧. وأتاحت جلسة الإحاطة الفصلية السابعة عشرة المعقودة مع السفراء الأفريقيين فرصة لقادة اللجنة ليقدموا معلومات عن أنشطتها الموضوعية الجارية والدعم التقني الجاري تقديمه إلى الدول الأعضاء. ومن أبرز ما شهدته الفترة المشمولة بالتقرير انطلاق الفريق الرفيع المستوى المعني بالهجرة ليعمل على أن تتصدّر قضايا الهجرة جدول أعمال السياسات من خلال التواصل مع الجهات المعنية والشريكة الرئيسية. وإضافة إلى ذلك، بُذلت عن طريق مكتب دعم الأمانة المشتركة جهود كبيرة لتعزيز المنبر المنفرد للإبلاغ بشأن إدراج أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في خطط التنمية الوطنية. وأسفر منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة عن اتفاق جماعي بتقديم إسهام لمنطقة أفريقيا يكون موحدًا ومفيدًا ليصبّ في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٧. وشكّلت الرسائل السياساتية الرئيسية الصادرة عن منتدى أفريقيا جزءاً كبيراً من تواصل البلدان الأفريقية مع المنتدى السياسي الرفيع المستوى على الصعيد العالمي.

## (ب) تعزيز الشراكات الاستراتيجية والتقنية الجديدة والقائمة

٤٤٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبرمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأدارت ما مجموعه ٨٥ شراكة جديدة إضافة إلى الشراكات التي كانت قائمة وعددها ٢٣٠ شراكة (هدف فترة السنتين: ٢٨٠). ودعماً لرؤية اللجنة في أن تصبح المركز الفكري الأول فيما يتعلق بمسائل تنمية أفريقيا، بُذلت جهود كبيرة لإقامة شراكات مع مؤسسات بحثية هامة من داخل القارة وخارجها.

## (ج) توسيع قاعدة الموارد الخارجة عن الميزانية من خلال توفير تمويل إضافي من خارج الميزانية يمكن التنبؤ به

٤٥٠ - حشدت اللجنة موارد خارجة عن الميزانية بلغ مجموعها ١٩ مليون دولار (هدف فترة السنتين: ٥١,٧ مليون دولار) لدعم الأنشطة المعيارية والتنفيذية للجنة.

## (د) تقليل احتمال تعرض اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للمخاطر والمسؤوليات القانونية والمطالبات

٤٥١ - أُحرز تقدم في تقليل احتمال تعرض اللجنة للمخاطر والمسؤوليات القانونية والمطالبات كما يتضح من عدد الاتفاقات والصكوك القانونية المستعرضة خلال فترة السنتين. فقد استعرضت اللجنة ما مجموعه ٢٢٦ اتفاقاً وصكاً قانونياً، وفُصل في أكثر من ٩٣ في المائة منها واعتُبر مفروغاً منها لتوافقها مع معايير الحد من المخاطر المعمول بها و/أو اعتُبر أنها تتضمن ما هو ضروري من شروط الحد من المخاطر. وعلاوة على ذلك، سوّت اللجنة مطالبات بلغ مجموع قيمتها ٢٥٠.٠٠٠ دولار، وهو ما يمثل وفورات بنسبة ١٠٠ في المائة مقارنة بالمبالغ الأصلية المطالب بها. وإضافة إلى ذلك، تمكّنت اللجنة، بالعمل بشكل وثيق مع فريق الموارد البشرية، من تقليص عدد قضايا التحرش وإساءة استعمال السلطة المرفوعة، ونجم كذلك عن أنشطة التدريب تقلّص عدد القضايا التي، لولا التدريب، لكانت رُفعت إلى محكمة الأمم المتحدة للمنازعات، حيث سوّي معظمها عن طريق الوساطة.

## (هـ) إنجاز عناصر الاتصالات والمنشورات والخدمات المعرفية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في

## البرامج الفرعية للجنة الاقتصادية لأفريقيا بفعالية وفي مواعيدها

٤٥٢ - خلال فترة السنتين، غطّت شعبة الإعلام وإدارة المعارف جميع المناسبات الرئيسية، بما في ذلك المناسبات المتواصلة (كالاتحادات المشتركة بين لجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين)، وأتاحت نشرات وتنبهات صحفية على صفحة المركز الإعلامي على الموقع الشبكي للجنة. وإضافة إلى ذلك، نُشرت إحالات إلى مجمل المحتوى المنشور على منابر وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة باللجنة، ووُزعت نشرات صحفية على قائمة من الكيانات الإعلامية الوطنية والإقليمية والدولية. وقدمت الشعبة أيضاً الدعم الاستراتيجي إلى مختلف الشعب الفنية، بما في ذلك تحديد عاملين بارزين في وسائل الإعلام لحضور مناسبات وتغطيتها، ومنها مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين والمؤتمر الاقتصادي الأفريقي. وأُنجز المحتوى الشبكي المحمّل وأُصدر المحتوى الفرنسي خلال فترة السنتين في حينه (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وأفضت إعادة تصميم المكتبة، بما في ذلك قاعات المحاضرات، والمكان المخصص للمعارض، وأماكن عامة أخرى، إلى زيادة تيسر الوصول إلى خزانة معارف اللجنة (repository.uneca.org). وخلال فترة السنتين، تلقى الموقع الشبكي للجنة أكثر من مليون زيارة، وحظي بأكثر من ١٠٠٠ تغريدة ومنشور في مدونة وإشارة وإعجاب على وسائل التواصل الاجتماعي.

(و) اعتماد وتنفيذ استراتيجيات التغيير التنظيمي التي تقع ضمن اختصاص شعبة الإعلام وإدارة المعارف (الاتصالات، والمنشورات، وإدارة المعارف، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)

٤٥٣ - خلال فترة السنتين، واصلت اللجنة العمل بصورة منهجية على تعزيز مشاريع البنى التحتية للإعلام. فقد أطلقت منابر جديدة ومحسّنة متعددة اللغات من أجل مبادرة الاطلاع على المعارف العلمية والاجتماعية الاقتصادية، وخزانة معارف اللجنة؛ وأضيفت اللغة العربية لتكون لغة أحدث واجهة لغوية يتم إتاحتها. وإضافة إلى ذلك، نجحت اللجنة للمرة الأولى في حفز بروز محتوى من المقالات الافتتاحية والإعلانية يعكس القضايا والمواضيع الرئيسية، عن طريق إبرام عقد لخدمات البث. وفي هذا الصدد كذلك، نُشرت في ٤٨ بلدا من جميع أنحاء أفريقيا، من خلال عقد مبرم مع كيانات إعلامية، أنباءً عن المناسبات المعقودة خلال أسبوع التنمية الأفريقية. وتمكنت اللجنة عن طريق العقد المحدد الخدمات من الترويج لمسائل هامة مدرجة في جدول أعمالها، منها مراعاة البيئة في التصنيع وتغيير المناخ ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ونُشرت جميع المواد على الإنترنت وتواصل انتشارها من هناك (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). والبروز على وسائط الإعلام الذي عرفته اللجنة خلال فترة السنتين لم يسبق له مثيل، وروج لدورها على نحو أكبر قياسا بالسنوات السابقة.

(ز) حصول أجهزة تقرير السياسات على دعم فعلي بالاتصالات والوثائق والمعارف وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٤٥٤ - قدّمت اللجنة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دون انقطاع، بما في ذلك تقديم خدمات الإنترنت والبريد الإلكتروني وتبادل الملفات والخدمات الصوتية والتداول بالفيديو والبث الانسيابي المرئي واستضافة التطبيقات والخدمات الأمنية إلى جميع المستخدمين الذين تغطيهم اللجنة، وإلى المؤتمرات والاجتماعات الكبرى. وخلال فترة السنتين: تمّت فهرسة أكثر من ٢٠٠٠ من المواد الجديدة المجمعة؛ ونُقلت سجلات بليوغرافية من مركز المكتبة الحاسوبية على الإنترنت؛ وأصدرت منشورات؛ وجُهزت منشورات دورية وُزجت لإدخالها في نظام اللجنة المتكامل لإدارة المكتبة. وسُجّلت زيادة كبيرة في حركة زيارة منابر اللجنة على الإنترنت وعلى وسائط التواصل الاجتماعي، مما زاد من تهمين الخطة الأفريقية الهادفة إلى إحداث التحول من خلال تعزيز بروز ما هو رئيسي من أبحاثها ومن توصياتها السياسية، وبالتأثير في الخطاب المتعلق بوضع السياسات في جميع أنحاء القارة. وفي هذا الصدد، سُجّل أن عدد متابعي حساب اللجنة على موقع تويتر بلغ ١٢٧٠٦٧ متابعاً (كان يبلغ ٦٣٤٠٨ متابعين في عام ٢٠١٦ و ٦٣٦٥٩ متابعاً في عام ٢٠١٧)، أي أنه أصبح ضعف العدد المسجل في فترة السنتين السابقة. وعلى موقع فيسبوك، بلغ العدد المجمّع لمستخدمي جميع الحسابات المواضيعية غير الخاملة ذات الصلة باللجنة ٣٩١٢٥ مستخدماً. وإضافة إلى ذلك، استقطبت قناة اللجنة على موقع يوتيوب، بمحتواها المتعدد الوسائط، أكثر من ٥٢٠٤٥ مشاهدة للمحتوى المحمّل والمعاد تعميمه. وتلقت اللجنة تعليقات إيجابية من ٨٦,٢ في المائة من المجيبين على استبيان عنها يتلقون خدماتها.

(ح) زيادة تقليص البصمة الكربونية فيما يتعلق بالطباعة والنشر

٤٥٥ - في مجال الطباعة والمنشورات، حققت اللجنة هدف فترة السنتين بحصولها على شهادة مجدّدة من الشهادة ١٤٠٠١:٢٠٠٤ الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس بعد خضوعها لعملية مراقبة مكثفة أجرتها شركة SGS التي يوجد مقرها في نيروبي. وتجرى عملية تجديد الشهادة مرة كل ثلاث

سنوات، والهدف منها التحقق من أن اللجنة تُطبّق وتُتبع مقاييس الشهادة ٢٠٠٤:١٤٠٠١ الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس. ونتيجة لما تبذله اللجنة من جهود للحد من الانبعاثات في عملياتها للطباعة، حصلت على تنويه من شركة كوداك التي منحها جائزة Sonora Plate Green Leaf للحد من الأثر البيئي. وقد أطلقت شركة كوداك هذه الجائزة كمكافأة من يتفوق من عملائها في الريادة في مجال المبادرات البيئية. وإضافة إلى ذلك، نُوه بالجنة أيضا لتركيزها على التقليل إلى أدنى حد ممكن من استهلاك الطاقة والمياه والمواد الاستهلاكية الأخرى.

## البرنامج الفرعي ١ سياسات الاقتصاد الكلي

(أ) تحسين قدرة الدول الأعضاء على تحليل الاتجاهات الإنمائية وتفسيرها وعلى وضع وتنفيذ سياسات اقتصاد كلي وخطط إنمائية تعزز النمو الشامل والتحول الهيكلي

٤٥٦ - ساعد البرنامج الفرعي الدول الأعضاء، بواسطة الأبحاث الجيدة، على تحليل الاتجاهات الإنمائية وتفسيرها وعلى وضع وتنفيذ سياسات اقتصاد كلي خلال فترة السنتين. وقدم تقرير الاقتصادي عن أفريقيا (عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧) مواد مرجعية قائمة على الأدلة ليستعين بها واضعو السياسات والجهات المعنية الأخرى، وتعلق بالتصنيع في أفريقيا الموجه صوب تحقيق التحول الهيكلي المستدام والشامل للجميع في القارة. ووضعت شعبة التخطيط الاستراتيجي والجودة التشغيلية نموذجا أوليا للتوقعات عُمم على ٤ بلدان، ويتعلق بمجالات منها تدريب الموظفين الحكوميين في إثيوبيا وبوروندي، وكذلك في جيبوتي ومصر حيث خضع النموذج لمناقشات مستفيضة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُشر تقرير عام ٢٠١٦ عن الانتقال من مرحلة الأهداف الإنمائية للألفية إلى مرحلة خطة عام ٢٠٦٣/أهداف التنمية المستدامة، وتقرير عام ٢٠١٧ عن التنمية المستدامة في أفريقيا، ووزع التقريران في أكثر من ٧ مدن في أفريقيا والعالم. وإضافة إلى ذلك، ومن أجل تيسير المواءمة وتعزيز الإدراج المتسق لأهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ في خطط التنمية الوطنية، وتبّع الأداء المحرز في الأهداف والخطة، أعدت في إطار هذا البرنامج الفرعي برمجيات متكاملة للتخطيط والإبلاغ جُربت في إثيوبيا وأوغندا وزامبيا وسيراليون وغامبيا والكونغو. واعتبر ١٧ بلدا أفريقيا أن أدوات اللجنة للتخطيط ومنتجاتها المعرفية ومساعدتها التقنية ”مفيدة“ أو ”مفيدة جدا“ (هدف فترة السنتين: ١٢). وزاد عدد الإشارات إلى التقرير الاقتصادي عن أفريقيا في الوثائق الرسمية من ١٠٠ إشارة في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى ١٠١ إشارة في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (هدف فترة السنتين: ١١٠).

(ب) زيادة قدرة الدول الأعضاء على تسريع وتيرة تنمية القطاع الخاص وعلى تعبئة موارد محلية وخارجية لتحقيق نمو وتنمية مجدان تحولاً

٤٥٧ - أثرت شعبة سياسات الاقتصاد الكلي في السياسات المتعلقة بتنمية القطاع الخاص وتعبئة الموارد المحلية والخارجية لصالح التنمية من خلال منتجاتها المعرفية وعملها الدعوي المنجز خلال فترة السنتين. وأتاح اجتماع المائدة المستديرة الذي عقده محافظو المصرف المركزي الأفريقي في موضوع ”السياسات النقدية والمتعلقة بسعر الصرف وعبء الديون على أفريقيا وقدرتها على تحمله“ منبرا لإعمال الفكر في تعزيز فعالية عملهم على إنجاز ما يصب في صالح خطة القارة الإنمائية. وبدأ عدد من البلدان في أفريقيا تنفيذ السياسات المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة التي أوصي بها في سياق تقرير الفريق الرفيع

المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة. وإضافة إلى ذلك، يقوم عدد من البلدان الأفريقية في الوقت الحالي بتبادل المعلومات الضريبية بصورة تلقائية فيما بينها في إطار مشروع من تيسير المنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب. وأصبح أيضا عدد من البلدان الأفريقية منخرطا في الإطار الجامع المتعلق بتأكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح الذي تُعقد اجتماعاته برعاية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وخلال فترة السنتين، استعان ٢١ بلدا (هدف فترة السنتين: ١٢) بأبحاث اللجنة وعملها الدعوي من أجل تشجيع تنمية القطاع الخاص، واعتمد ١٨ بلدا (هدف فترة السنتين: ١٢) سياسات تتعلق بتعبئة الموارد المحلية و/أو الخارجية.

(ج) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على اعتماد ممارسات ومعايير جيدة في مجال الحوكمة الاقتصادية من أجل تحسين إدارة القطاع الخاص وتقليل الخدمات

٤٥٨ - واصلت اللجنة خلال فترة السنتين ممارسة تأثيرها الإيجابي في الدول الأعضاء من خلال عملها في مجال الحوكمة في القارة، بما في ذلك نشرها الإصدار الرابع من التقرير عن الحوكمة في أفريقيا. وقامت الشعبة بدور رائد في قيادة مناقشات مختلفة وتوفير خيارات سياسية/استراتيجية مفيدة لمكافحة الفساد. وقدمت اللجنة عروضاً بشأن دورها في تعزيز الإدارة الاقتصادية وإدارة الشركات في القارة الأفريقية وبشأن قياس الفساد، بما في ذلك مقترحات بوضع مقياس للفساد متمحور على أفريقيا. وإضافة إلى ذلك، شاركت اللجنة بصفة في مختلف الجلسات المنفصلة التي نظرت في طرائق واستراتيجيات تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣. وخلال فترة السنتين، زاد عدد البلدان الأفريقية المستعينة بأبحاث اللجنة وعملها الدعوي لتحسين الإدارة والتنظيم الاقتصاديين ليلبلغ ٢٨ بلدا (هدف فترة السنتين: ٢٥).

## البرنامج الفرعي ٢

### التكامل الإقليمي والتجارة

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على وضع سياسات وبرامج وتنفيذها لتسريع وتيرة التصنيع، مع التركيز على البنى التحتية الإقليمية والطاقة والسلاسل الإقليمية المضيفة للقيمة والأمن الغذائي والزراعة

٤٥٩ - خلال فترة السنتين، عززت اللجنة القاعدة المعرفية والمهارات لما عدده ٢٠ دولة أفريقية عضوا فيما يتعلق بالمسائل الزراعية (هدف فترة السنتين: ٢٠)، وزادت من قدرتها على وضع وتنفيذ سياسات تشجع السلاسل الإقليمية المضيفة للقيمة والأعمال التجارية الزراعية. وأعدت اللجنة أيضا أبحاثا ودراسات حالات فردية تتعلق بتحليل السلاسل المضيفة للقيمة، ودرّبت مسؤولين حكوميين في هذا الموضوع. وساعدت اللجنة ١٦ بلدا (هدف فترة السنتين: ١٥) في مجال التنمية الصناعية من خلال إنجاز دراسات للسياسات وإعداد موجزات ووضع عدد بشأن التنمية الصناعية وتطوير البنى التحتية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، شاركت اللجنة في إعداد وتنفيذ برنامج لدرجة الماجستير في السياسات الصناعية مع جامعة جوهانسبرغ. وسيدرس هذا البرنامج بالاشتراك مع المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط.



(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج في مجالي التجارة الأفريقية الداخلية والتجارة الدولية، وتهيئة بيئة تفضي إلى اجتذاب الاستثمارات

٤٦٠ - خلال فترة السنتين، قدمت اللجنة الدعم التقني والتدريب إلى أكثر من ٤٥ دولة عضوا وجماعة اقتصادية إقليمية وإلى مفوضية الاتحاد الأفريقي (هدف فترة السنتين: ٤١) في المفاوضات بشأن إقامة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وقدمت اللجنة أيضا مشروع النص الذي استُخدم كمنطلق للمفاوضات بشأن منطقة التجارة الحرة القارية. وأسهم الدعم المقدم من اللجنة، الذي استفادت منه جميع الدول الأعضاء، في الإتمام الناجح للمفاوضات بشأن إبرام الاتفاق الرئيسي المنشئ لمنطقة التجارة الحرة واتفاق التجارة في الخدمات. ودعمت اللجنة جهود ٩ بلدان أخرى في تعزيز قدراتها على المشاركة في مناطق التجارة الحرة الإقليمية ليصل العدد الإجمالي للبلدان المتلقية للدعم ٢٠ بلدا (هدف فترة السنتين: ٢٠). وفيما يتعلق بمسائل الاستثمار، ساعدت اللجنة ١١ دولة عضوا في وضع سياسات للاستثمار، وكذلك خلال المناقشات المتعلقة بتقويم اتفاقات الاستثمار الدولية. وعملت اللجنة، بالتعاون مع الأونكتاد، مع ٤ بلدان على إعداد أدلة عن الاستثمار تُقدم للمستثمرين العالميين معلومات عن فرص الاستثمار المتاحة في هذه البلدان (هدف فترة السنتين: ٨).

(ج) تحسين قدرة الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج للأراضي تؤمن تكافؤ الحقوق الجنسانية في الأراضي واستخدامها وإدارتها على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة لأغراض التنمية المستدامة

٤٦١ - نتيجة للعمل الذي قامت به اللجنة خلال فترة السنتين، نفذ ٢١ بلدا وجماعة اقتصادية إقليمية واحدة (هدف فترة السنتين: ٢٢) برامج لإدارة الأراضي معدة وفقا لإطار اللجنة ومبادئها التوجيهية بشأن السياسات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا، ومبادئ منظمة الأغذية والزراعة التوجيهية الطوعية بشأن تخطيط استخدام الأراضي. وإضافة إلى ذلك، واصلت جماعة اقتصادية إقليمية واحدة تنفيذ برنامج شامل لإدارة الأراضي يُسهم في تعميم إدراج مسائل إدارة الأراضي في برامج الدول الأعضاء في الجماعة.

### البرنامج الفرعي ٣ الابتكارات والتكنولوجيات وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تعزيز التكنولوجيات الجديدة والابتكارات وتسخيرها لأغراض التنمية

٤٦٢ - خلال فترة السنتين، نُفذت ١٠ مبادرات تهدف إلى تسخير التكنولوجيات الجديدة والابتكارات لأغراض التنمية (هدف فترة السنتين: ١٠)، ومنها ما يلي: اجتماع لخبراء كبار بشأن موضوع "المدن بوصفها مراكز ابتكار تصبّ في إحداث التحول في أفريقيا"؛ واجتماع استعراضي إقليمي أفريقي بشأن نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات؛ وتدريب جماعي إقليمي على تشجيع الابتكارات الهندسية لتحسين نتائج الرعاية الصحية في أفريقيا. ودعمت اللجنة أيضا جهود ٥ بلدان أخرى (هدف فترة السنتين: ٥) لتعتمد سياسات أو أطرا تنظيمية لتسخير التكنولوجيات الجديدة والابتكارات بناء على أبحاث وأعمال دعوية وطنية أو على أبحاث اللجنة وعملها الدعوي.

(ب) تعزيز قدرات الدول الأعضاء على صياغة وتنفيذ إصلاحات سياسية تركز على القطاعات الأكثر ابتكاراً لتعزيز خضرة الاقتصاد في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

٤٦٣ - خلال فترة السنتين، استفادت ٨ بلدان (هدف فترة السنتين: ٥) من الدعم المقدم من الشعبة، سواء في مجال صياغة السياسات أو مجال إنجاز الدراسات البحثية للحالات الفردية التي تصبّ في صياغة السياسات. والبلدان المشمولة هي إثيوبيا وبوتسوانا وبوركينا فاسو وتونس وزامبيا وزمبابوي وغابون وموزامبيق. وأسهم إعداد وتعميم الخدمات التقنية والاستشارية والتدريب والمنتجات المعرفية المتعلقة ببناء القدرات في الإنجازات المشار إليها أعلاه.

(ج) تعزيز قدرة الدول الأعضاء وسائر الجهات المعنية على صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وأطر تنظيمية لإدارة الموارد المعدنية على نحو يتسق مع الرؤية الأفريقية للتعدين

٤٦٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استفادت ٢١ دولة عضواً (هدف فترة السنتين: ١٠) من برامج بناء القدرات المقدمة من المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن من أجل صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وأطر تنظيمية لإدارة الموارد المعدنية، تمسّياً مع الرؤية الأفريقية للتعدين. وهذه البلدان هي إثيوبيا وإريتريا وتشاد وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وزامبيا وزمبابوي وسيراليون وغامبيا وغانا وغينيا وغينيا - بيساو وكينيا وليسوتو ومالي وملاوي وموزامبيق وناميبيا والنيجر ونيجيريا. ونتيجة لذلك، قامت أيضاً بعض البلدان، وهي تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وسيراليون وكينيا وليبيريا، باستقصاء واتخاذ تدابير لاستعراض قوانينها للتعدين، بما في ذلك إعادة التفاوض على العقود.

(د) تحسين قدرة الدول الأعضاء وسائر الجهات المعنية على تطبيق نهج التكيف مع تغير المناخ وإدراجها في سياساتها واستراتيجياتها وبرامجها الإنمائية القطاعية والوطنية الرئيسية للحد من مواطن ضعفها وتعزيز قدرتها على تحمل الصدمات

٤٦٥ - خلال فترة السنتين، أسهم ما قدمته اللجنة من خدمات تقنية واستشارية وحلقات عمل تدريبية ومنتجات معرفية في دعم جهود ١٢ بلداً (إثيوبيا وأوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وسيشيل وغامبيا وغينيا - بيساو وكابو فيردي والكاميرون وكينيا وليبيريا) في تطبيق نهج التكيف مع تغير المناخ وإدراجها في سياساتها (هدف فترة السنتين: ١٢). وأسهمت الدورات التدريبية وبرامج الزمالات والمشاريع الميدانية في تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى على تطبيق نهج التكيف مع تغير المناخ وإدراجه في السياسات والاستراتيجيات والبرامج الإنمائية القطاعية والوطنية الرئيسية.

## البرنامج الفرعي ٤

### الإحصاءات

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على اعتماد جمع إحصاءات ومؤشرات رسمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعي والديمقراطي والبيئي وتصنيفها وتخزينها وتحليلها ونشرها واستخدامها، وذلك لإنتاج بيانات عالية الجودة تشمل بيانات مفصلة حسب نوع الجنس لكي يطلع عليها صانعو السياسات والجمهور بصفة عامة

٤٦٦ - خلال فترة السنتين، دعمت اللجنة ٣٤ بلدا (هدف فترة السنتين: ٢٤) في تنفيذ استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات وفقا للمعايير والممارسات الإحصائية الدولية. وأعدت وثيقة عن العناصر الدنيا المطلوب أن تتضمنها خطة عمل معدة لتنفيذ نظام عام ٢٠٠٨ للحسابات القومية، لمساعدة البلدان في وضع خطط عمل؛ ومعظم البلدان التي لديها خطط اتخذت إجراءات متابعة. وسعياً لتحسين مشاركة البلدان الأفريقية في جولة عام ٢٠٢٠ من البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن، أُعدّ في إطار هذا البرنامج الفرعي جدول زمني لجولة عام ٢٠٢٠، بما يشمل تنقيح المبادئ والتوصيات. وساعد برنامج أفريقيا للتسجيل بتحسين نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية البلدان على تقييم نظمها للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية على نحو أكثر منهجية وشمولا. واستُرشد في عملية التقييم بالأدوات والمبادئ التوجيهية التي وضعتها اللجنة وشركاؤها. وخلال فترة السنتين، اعتمدت ٧٢ استراتيجية ومبدأ توجيهيا بشأن الإحصاءات (هدف فترة السنتين: ٦٤) في ٣٩ بلدا، بطرق منها وضع خطط عمل لتحسين نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية في إطار برنامج أفريقيا للتسجيل بتحسين نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية ونظام عام ٢٠٠٨ للحسابات القومية.

(ب) تحسين توافر إحصاءات جيدة ومتسقة من أجل التنمية في مستودع بيانات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٤٦٧ - خلال فترة السنتين، نُشر مستودع بيانات اللجنة على الإنترنت ليستعمله المستخدمون الداخليون، ومُحمّل على شبكة الإنترنت العالمية ليستعمله الجمهور عامة. وتتضمن قاعدة البيانات هذه أكثر من ٢٥٠ مؤشرا أساسيا لنشر بيانات منسقة عن البلدان الأفريقية. ومن المواضيع التي تغطيها قاعدة البيانات الإحصاءات الاجتماعية والديمقراطية والاقتصادية والبيئية. وبوسع مستودع البيانات أيضا توليد بيانات تلقائيا من أجل المنشورات الإحصائية، بما فيها الحولية الإحصائية الأفريقية، والإصدارات الشهرية على شبكة الإنترنت للعجالات الإحصائية الأفريقية، وسلسلة كتب الجيب الإحصائية الأفريقية. وإضافة إلى ذلك، سُجلت ٣ نقاط بيانية على الأقل لجميع البلدان في سياق أكثر من ١٠ مؤشرات. وأسهم عمل اللجنة في زيادة عدد البلدان التي يوجد لها ٥ نقاط بيانية و ١٠ مؤشرات ليصبح ٥١ بلدا (هدف فترة السنتين: ٣٠). وزاد كذلك عدد عمليات التنزيل من قواعد البيانات الإحصائية للجنة ليلبلغ ١٧٠٠ عملية تنزيل خلال فترة السنتين (هدف فترة السنتين: ٢٠٠٠).

## البرنامج الفرعي ٥ تنمية القدرات

(أ) تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على تنفيذ ورصد وتقييم أولويات وبرامج الأجهزة والمؤسسات التابعة له

٤٦٨ - خلال فترة السنتين، دعمت اللجنة تنفيذ ٢٠ مشروعا وبرنامجا (هدف فترة السنتين: ٢٠) لتعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على تنفيذ ورصد وتقييم أولويات وبرامج الأجهزة والمؤسسات التابعة له. ومن الدعم المقدم من اللجنة في هذا الصدد ما يلي: (أ) الدعم التقني المقدم إلى المنظمات الحكومية الدولية من خلال آليات التنسيق دون الإقليمي؛ (ب) وإنجاز دراسة عن مخاطر الاستثمار في البنى التحتية، أتاحت اكتساب فهم أعمق لطبيعة المخاطر في أفريقيا وسبل تخفيفها؛ (ج) وإعداد مفهوم يُؤطر لإشراك منظمات المجتمع المدني؛ (د) وإنجاز دراسة تحليلية وتقرير لشرح المسائل المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في سياق التصنيع المفضي إلى التحول؛ (هـ) وقيام برنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا بوضع قانون نموذجي لمعالجة شواغل القطاع الخاص المتعلقة بالاستثمار. وفيما يتعلق برضا المستخدمين، أعربت ١٤ دولة عضوا عن رضاها عن الدعم المقدم من اللجنة (هدف فترة السنتين: ١٠) في مجال تقديم الخدمات إلى العملية الحكومية الدولية، وعن نوعية التقارير وتنفيذ التوصيات المنبثقة عنها. وحققت اللجنة أيضا هدفها المتمثل في زيادة الدعم المقدم من الدول الأعضاء لوضع خطة لما بعد البرنامج العشري لبناء القدرات فيما يتعلق بشراكة الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي (هدف فترة السنتين: ٥). وفي هذا الصدد، أنجز ما يلي في إطار هذا البرنامج الفرعي: (أ) مساعدة مفوضية الاتحاد الأفريقي في صياغة خطتها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣؛ (ب) وإنجاز آخر استعراض يُجرى كل ثلاث سنوات للبرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، وخطة الانتقال إلى العمل بالشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المُقامة بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧؛ (ج) وتعزيز معارف الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتصنيع المفضي إلى التحول، وبالتكامل الإقليمي، والمسائل المرتبطة بمنطقة التجارة الحرة القارية؛ (د) وإعداد تقرير عن إعادة مواءمة المجموعات المواضيعية لآلية التنسيق الإقليمي الخاصة بأفريقيا مع خطة عام ٢٠٦٣ وعملية إعداد البرامج المشتركة؛ (هـ) وتقديم معلومات إلى بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وزامبيا بشأن القانون النموذجي الذي وضعه برنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا لتعزيز الاستثمار في البنى التحتية العابرة للحدود.

(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء ومؤسسات عموم أفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية على صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى النهوض بخطة التنمية في أفريقيا في سياق خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية الدولية لما بعد عام ٢٠١٥ (بالصيغة التي تعتمد عليها الجمعية العامة وعند اعتمادها لها)

٤٦٩ - خلال الفترة قيد الاستعراض، تلقت ٢٣ دولة عضوا وجماعة اقتصادية إقليمية ومنظمة حكومية دولية الدعم (هدف فترة السنتين: ٢٠) عن طريق أنشطة تنمية للقدرات في مجال صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج تدعم خطة التنمية في أفريقيا. وكانت أمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكوت ديفوار وليبيريا ومصر ونيجيريا من المستفيدين من الدعم المقدم.

## البرنامج الفرعي ٦

### الشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على تنفيذ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والإبلاغ عن التقدم المحرز في هذا المجال ومعالجة القضايا الناشئة التي تؤثر على النساء والفتيات

٤٧٠ - خلال فترة السنتين، أبلغ ٣٠ بلداً وجماعة اقتصادية إقليمية (هدف فترة السنتين: ٢٠) بإحراز تقدم في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأحرز هذا التقدم بالأخص في رصد اللّبنات الثلاث التي يقيسها المؤشر الأفريقي للمساواة الجنسانية والإنمائية وهي الركيزة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفي تقديم التقارير بشأنها. وقامت البلدان المُشاركة في المرحلتين الثالثة والرابعة من عملية الرصد في إطار ذلك المؤشر (بما فيها تشاد وجنوب أفريقيا ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، وسوازيلند وسيراليون وسيشيل وغينيا وغينيا - بيساو وموريتانيا وموريشيوس وناميبيا) بجمع المعلومات وبالإبلاغ بها بواسطة تقاريرها القطرية عن التقدم المحرز في مجال حقوق المرأة وعن أوجه انعدام المساواة بين الجنسين في كل من المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وأسهم المركز الأفريقي للمساواة الجنسانية في تقييم الحالة فيما يخص المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن طريق إعداد وثائق معلومات أساسية تقنية، ومنها سلسلة التوقعات الجنسانية المعدة في إطار مؤشر المؤشر الأفريقي للمساواة الجنسانية والإنمائية، لفائدة البلدان الأربعة عشر التالية: بوتسوانا وبوروندي وتوغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي وزامبيا والسنغال وغامبيا وكابو فيردي وكوت ديفوار والكونغو وكينيا ومالي وملاوي. وأثناء حلقة عمل تعلقت بالإحصاءات الجنسانية جرت في أوغندا، وحضرها ممثلون عن المكاتب الإحصائية الوطنية لأكثر من ٢٠ بلداً أفريقياً، أعربت بلدان، ولا سيما أوغندا والكاميرون ومصر، عن تقديرها للعمل الذي يقوم به المركز الأفريقي للمساواة الجنسانية في مجال إعداد الإحصاءات الجنسانية، وعن رغبتها في مواصلة العمل مع المركز لإعداد إحصاءات موثوقة ومحدّثة يمكن تصنيفها حسب المناطق دون الإقليمية التي تنتمي إليها الدول الأعضاء على أساس أن يُمسك وطنياً بزمam عملية الإعداد.

(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على تعميم مراعاة الشؤون الجنسانية والنسائية في السياسات والبرامج الوطنية

٤٧١ - خلال فترة السنتين، عزّز المركز الأفريقي للمساواة الجنسانية قدرات ٢٠ دولة عضواً في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني بثلاث سبل، وهي: (أ) إعداد منتجات معرفية بشأن الحماية الاجتماعية (في تشاد والسنغال وكينيا وموريتانيا وناميبيا) ومباشرة الإناء للأعمال الحرة (في أنغولا وبوركينا فاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزمبابوي والكاميرون وكينيا ومالي ومصر)؛ (ب) وتقديم الدعم التقني والخدمات الاستشارية إلى أكثر من ١٥ دولة عضواً في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياساتها للاقتصاد الكلي (ومنها أوغندا وبوركينا فاسو والسنغال والسودان وغامبيا والكاميرون وكوت ديفوار وكينيا ومدغشقر وملاوي والنيجر)؛ (ج) وتنظيم حلقات عمل وطنية وحلقات لتدريب المدربين، وتعميم التحليلات الجنسانية المنجزة استناداً إلى المؤشر الأفريقي للمساواة الجنسانية والإنمائية لفائدة الدول الأعضاء في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وخلال دورتي اللجنة المعنية بالمساواة الجنسانية والتنمية الاجتماعية، قدّم المركز الأفريقي مساعدة تقنية إلى ٤٠ بلداً مشاركاً تتناول مسائل

مباشرة المرأة للأعمال الحرة بناء على الدراسات التي أجريت في أنغولا وبوركينا فاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزمبابوي والكاميرون وكينيا ومالي ومصر. وأفضى ذلك إلى تلقي طلب محدد من مصر لعقد حلقة عمل وطنية في القاهرة بشأن مباشرة المرأة للأعمال الحرة، مما أسفر عن إصدار مجموعة من التوصيات التي اقترحت سبلا مختلفة لوضع برنامج وطني لدعم النساء صاحبات الأعمال الحرة بالاستعانة بمجموعات عناصر دعم متعددة، منها التدريب على المهارات، والتمويل، والتشريعات، وعناصر أخرى ذات صلة لدعم صاحبات الأعمال الحرة. وبفضل هذه المبادرة للمركز الأفريقي، برز المجلس القومي للمرأة بوصفه الهيئة المتولّية التنسيق في مصر فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة. وقام المركز الأفريقي أيضا بدور محوري في تحفيز الدول الأعضاء في إطار جهودها لتحديد الجدوى من نواتجها وميزانياتها على الصعيد الجنساني. وخلال الجلسات العامة للجنة المعنية بالمسائل الجنسانية والتنمية الاجتماعية والجلسات الموازية، رحبت ٤٨ دولة عضوا بالدعم المقدم من المركز في فترة السنتين السابقة، ولا سيما الدعم المتعلق بإعداد الإحصاءات الجنسانية، والأبحاث السياسية في مجال الحماية الاجتماعية، ومباشرة النساء الأعمال الحرة، والتطبيق الناجح لمؤشر المساواة بين الجنسين في إطار خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

## البرنامج الفرعي ٧

### الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية

#### العنصر ١

#### الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية على إنتاج ونشر إحصاءات جيدة النوعية تصدر في أوانها لأغراض التخطيط ووضع السياسات وتحسين الإدارة الاقتصادية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي على أساس الأدلة

٤٧٢ - ساهم المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا في تحسين قدرات الدول الأعضاء في المجالات المرتبطة بما يلي: (أ) التحول إلى التصنيع في شمال أفريقيا بتسخير التجارة، في سياق إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية والاتفاقات التجارية الهامة؛ (ب) والتوزيع الإقليمي للسياسات الصناعية وتحقيق النمو الشامل للجميع في شمال أفريقيا، بالتركيز على تونس والجزائر والمغرب؛ (ج) وعمالة الشباب والتنمية المستدامة في شمال أفريقيا. وإضافة إلى ذلك، أُنجزت في إطار إعداد ١٠ موجزات قطرية (هدف فترة السنتين: ٨) أنشطة عديدة مثل: إيفاد بعثات إلى البلدان لتعزيز الشراكات مع المؤسسات الوطنية، كإدارات الشؤون الاقتصادية والمالية والتنمية والمعاهد الإحصائية الوطنية؛ وجمع البيانات من المصادر الأولية؛ وتقييم الاحتياجات الراهنة في مجال تنمية القدرات على تحسين توفر البيانات الإحصائية ونوعيتها وتحليلها.

(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على معالجة قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المنطقة الإقليمية ودون الإقليمية بالتعاون مع اتحاد المغرب العربي وتعزيز التعاون والحوار بين الدول الأعضاء على صعيد المنطقة دون الإقليمية

٤٧٣ - أسفرت المبادرات والبرامج الساعية إلى دعم اتحاد المغرب العربي والدول الأعضاء فيه، والتي تم تقييمها وتكييفها مع السياق الاجتماعي الاقتصادي الجديد في المنطقة دون الإقليمية، عن إطلاق

مبادرتين دون إقليمييتين رئيسيتين (هدف فترة السنتين: ٤). وحسّن اتحاد المغرب العربي قدرته على تقييم الأثر الناجم عن دخول منطقة الاتحاد الأفريقي للتجارة الحرة القارية حيز النفاذ والتي من المنتظر أن تطلق العنان لكامل إمكانات القارة بتزايد التبادل التجاري فيما بين البلدان الأفريقية، بما في ذلك تقييم أثر تحرير التجارة في اقتصادات بلدان شمال أفريقيا، ولا سيما في القطاع الصناعي. واستفاد اتحاد أرباب العمل المغاربي من خبرة اللجنة في مجال التنمية المستدامة، مما أفضى إلى وضع تصور لموقف الاتحاد الرسمي إزاء التدابير المتعلقة بالمناخ.

## العنصر ٢

### الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية على إنتاج ونشر بيانات جيدة النوعية تصدر في أوانها من أجل التخطيط ووضع السياسات وتحسين الإدارة الاقتصادية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي على أساس الأدلة

٤٧٤ - خلال فترة السنتين، ركّز المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا على تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إنتاج ونشر إحصاءات جيدة النوعية تصدر في أوانها دعماً للأنشطة الإنمائية الوطنية ودون الإقليمية. وباستخدام بيانات إحصائية جيدة صادرة في أوانها قدمتها الدول الأعضاء، أعدّ المكتب دون الإقليمي ٨ موجزات قطرية (هدف فترة السنتين: ٨) للبلدان التالية: بوركينا فاسو وتوغو وسيراليون وغامبيا وغانا وغينيا - بيساو وكابو فيردي ونيجيريا. وإضافة إلى ذلك، قدّم المكتب دون الإقليمي، في إطار جهوده لتعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تجميع وإتاحة المعلومات الإنمائية المتعلقة بموجزاتها الاقتصادية والاجتماعية، دعماً كبيراً لجهود حكومات السنغال وغينيا وغينيا - بيساو وكوت ديفوار والنيجر في صياغة خطط إنمائية لها طويلة الأجل وذات إطار زمني يتراوح من ٢٥ إلى ٣٠ عاماً، ودعّم كذلك جهودها في سياق خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠. وإضافة إلى ذلك، ركّز المكتب دون الإقليمي على مواءمة منهجيات الدول الأعضاء في التنبؤ ومجموعات بياناتها في إطار الجهود الهادفة إلى بناء قدرة النظم الإحصائية الوطنية على إنشاء آليات لتدفق الإحصاءات من المصادر الوطنية، وتوجيه عملية إعداد الموجزات القطرية والإقليمية. وفيما يتعلق ببرنامج أفريقيا للتسجيل بتحسين نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، على وجه التحديد، تمكّن المكتب دون الإقليمي من خلال دوره التنسيق من خوطو خطوات كبيرة، حيث ساهم في تحسين نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية في ٦ بلدان أفريقية أخرى.

(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية على الإسراع بتنفيذ المبادرات دون الإقليمية دعماً لجهودها الإنمائية

٤٧٥ - خلال فترة السنتين، نفذت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا جميع المبادرات دون الإقليمية المقررة المتفق عليها (هدف فترة السنتين: ١٠)، بدعم من المكتب دون الإقليمي. ومن مختلف التقارير المعدّة خلال فترة السنتين منشورات غير متكررة تتعلق بما للتعريفية الجمركية الخارجية الموحدة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتفاقات الشراكات

الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي من أثر في التحول الهيكلي للاقتصادات والتكامل الإقليمي في غرب أفريقيا، والتقدم المحرز في غرب أفريقيا صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف المحددة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٥ وتقييم قدرات النظم الإحصائية الوطنية. وانخرط المكتب دون الإقليمي في حوارات سياسية في ما لا يقل عن ٦ من الدول الأعضاء التي يغطيها. وعلى وجه التحديد، ساعد عقد عدد من الاجتماعات الرفيعة المستوى وبدء البرامج القطرية في ما يلي: إثارة النقاش بشأن مصادر الطاقة غير المستغلة في نيجيريا؛ وتقديم توصيات بشأن التكامل الإقليمي والاندماج الاجتماعي في غانا؛ وتسهيل الضوء على الفجوات التي لا تزال قائمة بين استجابات الدول وحلول الجهات الدولية لمسائل الأمن والتنمية في منطقة الساحل، وذلك بالأخص خلال الاجتماع الإقليمي الرفيع المستوى المنعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ في النيجر. وإضافة إلى ذلك، أفضى تعزيز التعاون بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية للدول العربية/منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل إلى تقديم المكتب دون الإقليمي إسهامات من اللجنة في إعداد نسخة منقحة من استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل ووضع صيغة نهائية لها. وكانت الإسهامات في شكل أنشطة/مبادرات نُفذت في البلدان العشرة المشاركة في الاستراتيجية المتكاملة (بوركينا فاسو وتشاد والسنغال وغامبيا وغينيا والكاميرون ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا).

### العنصر ٣

#### الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية على إنتاج ونشر بيانات جيدة النوعية تصدر في أوانها من أجل التخطيط ووضع السياسات وتحسين الإدارة الاقتصادية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي على أساس الأدلة

٤٧٦ - خلال فترة السنتين، واصل المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا مساعدة الدول الأعضاء في إنتاج ونشر بيانات جيدة النوعية تصدر في أوانها من أجل التخطيط ووضع السياسات على أساس الأدلة. وفي هذا الصدد، أُبجرت ٨ موجزات قطرية (هدف فترة السنتين: ٨) لنشر تحليلات وتوصيات بشأن السياسات تتعلق ببلدان ومناطق بعينها وتصبّ في إحداث التحول الاقتصادي. وفي إطار متابعة نتائج تلك الموجزات القطرية والتحديات السياسية المحلية التي تم الوقوف عليها، نُظمت حوارات سياسية رفيعة المستوى في تشاد وغابون والكاميرون والكونغو. ولإدماج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ في خطط التنمية الوطنية، ساعد المكتب دون الإقليمي حكومتي الكاميرون والكونغو، بتقديمه دورات تدريبية وحلقات عمل، على تحديد التحديات، والتوعية ببنية خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، لتعزيز فهم الصلات بين هاتين الخطتين والأولويات الوطنية، ولتزويدهما بطرق وأدوات عملية لإدماج هاتين الخطتين الدوليتين في خططهما واستراتيجياتهما الإنمائية الوطنية.

(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على الإسراع بتنفيذ المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية

٤٧٧ - واصل المكتب دون الإقليمي بذل الجهود لدعم الجماعات الاقتصادية الإقليمية في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، بما في ذلك بذله الجهود لتعزيز التكامل الإقليمي، مما أسهم في اعتماد رؤساء دول المنطقة قرارا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ يتعلق بحرية تنقل الأشخاص في الدول الأعضاء في



الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا. وإضافة إلى ذلك، اعتمدت الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بدعم من اللجنة، صكوكا هامة للتجارة الحرة تتعلق تحديدًا بشهادة المنشأ المشتركة بين الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وقائمة المستندات المطلوبة لطلب التعريفية الجمركية التفضيلية المشتركة بين الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، واستمارة التحقق من المنشأ، وإجراءات طلب التعريفية الجمركية التفضيلية، مما من شأنه أن ييسر وضع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية موضع النفاذ. وأفضت الجهود المبذولة لترشيد وزيادة التركيز البرنامجي لآلية التنسيق دون الإقليمية لتقديم الدعم على نطاق منظومة الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بما يتسق مع أولويات واحتياجات الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في وسط أفريقيا، إلى اعتماد ١٢ برنامجا رائدا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ في ٤ مجالات نتائج، وهي: (أ) إحداث التحول الهيكلي المفوضي إلى التنمية الاقتصادية المستدامة الشاملة للجميع؛ (ب) وتوفير إمكانية الوصول إلى الأسواق والاندماج في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة؛ (ج) وتحسين الظروف الإنسانية والاجتماعية؛ (د) وتعزيز الحوكمة والسلام والأمن.

#### العنصر ٤

##### الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في منطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية على إنتاج ونشر إحصاءات جيدة النوعية تصدر في أوانها من أجل التخطيط ووضع السياسات وتحسين الإدارة الاقتصادية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي على أساس الأدلة

٤٧٨ - أعد المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا ونشر ٤ موجزات قطرية (هدف فترة السنتين: ٨) لأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وكينيا. وعُزز، خلال إعداد الموجزات القطرية، التعاون المؤسسي مع وزارات التخطيط والمكاتب الإحصائية الوطنية في الدول الأعضاء المختارة.

(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية في شرق أفريقيا على تنفيذ مبادرات دون إقليمية دعما لأولوياتها الإنمائية

٤٧٩ - خلال فترة السنتين، نُفذت مبادرات دون إقليمية في مجالات ذات صلة بـ "الاقتصاد الأزرق" والسياحة المستدامة والطاقة. وهذه المبادرات، التي نُفذت تلبيةً للأولويات التي أعرب عنها عملاء المكتب دون الإقليمي، فعلت أيضا خطة أعمال آلية التنسيق دون الإقليمية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧.

## العنصر ٥

### الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على إنتاج ونشر إحصاءات جيدة النوعية تصدر في أوانها من أجل التخطيط ووضع السياسات وتحسين الإدارة الاقتصادية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي على أساس الأدلة

٤٨٠ - خلال فترة السنتين، واصل المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إنتاج ونشر إحصاءات جيدة النوعية تصدر في أوانها دعماً للأولويات الإنمائية الوطنية ودون الإقليمية، بطرق منها على الأخص إعداد موجزات قطرية وإنجاز مبادرات تهدف إلى تعزيز القدرات الإحصائية في المنطقة دون الإقليمية. وإضافة إلى إنجاز الموجزات القطرية لعام ٢٠١٥ لخمسة بلدان (بوتسوانا وزامبيا وزمبابوي وليسوتو وناميبيا) التي طبعت وصدرت في آذار/مارس ٢٠١٦ خلال المؤتمر السنوي لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، شرع المكتب دون الإقليمي منذئذ في عملية إعداد الموجزات القطرية لعام ٢٠١٦ للدول الأعضاء الست المتبقية التي يغطيها المكتب، وهي: أنغولا وجنوب أفريقيا وسوازيلند وملاوي وموريشيوس وموزامبيق. وخلال الفترة قيد الاستعراض، بدأ المكتب بعثات ميدانية المهدف منها جمع الإحصاءات، وما يرتبط بها من معلومات، عن التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على الصعيدين القطري ودون الإقليمي لاستخدامها في إعداد الموجزات القطرية، التي هي بمثابة أداة تسخرها اللجنة لإعداد ونشر التحليلات والتوصيات السياسية القطرية والإقليمية لتدعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية لتعزيز النمو المستدام والتنمية الاجتماعية، وتوطيد التكامل الإقليمي، وتيسير التخطيط الإنمائي والإدارة الاقتصادية، والتخفيف من المخاطر المحتمل أن تنطوي عليها السياسات.

(ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء في منطقة الجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على الإسراع بتنفيذ المبادرات دون الإقليمية دعماً لجهودها الإنمائية

٤٨١ - بدعم من المكتب دون الإقليمي، نفذت الدول الأعضاء والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بنجاح خلال فترة السنتين ما يصل إلى ١٠ مبادرات متفق عليها إقليمياً (هدف فترة السنتين: ١٠). ومن هذه المبادرات ما يلي: (أ) قيام الرابطة الأفريقية للإدارة العامة والتنظيم، بفضل الدعم التقني المقدم، بالاتفاق على تدخلات محددة لإحداث تحول في قطاع الإدارة العامة والتنظيم في أفريقيا، الذي هو أساسي لتحقيق خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وذلك في المؤتمر السنوي السابع والثلاثين للرابطة الذي عقد في آذار/مارس ٢٠١٦ في لوساكّا؛ (ب) والقيام، بفضل الخدمات الاستشارية المقدمة، بصياغة خطة عمل محددة التكاليف (٢٠١٥-٢٠٣٠) لتنفيذ استراتيجية وخريطة طريق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المتعلقة بالتصنيع (٢٠١٥-٢٠٦٣)، التي أقرتها في آذار/مارس ٢٠١٧ فرقة عمل وزارية ومجلس وزراء الجماعة؛ (ج) وتيسير المكتب، بتقدمه المساعدة التقنية إلى المبادرة دون الإقليمية بشأن الصكوك القانونية، اتفاق الاتحاد الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على إطار

تنسيقي يتعلق بالتصديق على الصكوك القانونية وتوطينها وتنفيذها؛ (د) وإنشاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي "مرصد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" ليكون منبرا محوريا لجمع المؤشرات والأرقام القياسية والمعلومات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووضع معايير لقياسها ونشرها، بهدف تعزيز الدور الذي تقوم به هذه التكنولوجيات في حفز التكامل الإقليمي في الدول الأعضاء في الجماعة؛ (هـ) وتقديم الدعم التقني إلى منتدى تيسير التجارة واللوجستيات الذي نظمته رابطة إدارة المرافئ في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في لوساكا، في حزيران/يونيه ٢٠١٧، والذي أعربت فيه حكومة زامبيا بوضوح عن عزمها إجراء تقييم شامل يغطي عدة قطاعات الهدف منه التأكد من اتساق السياسات بما يتيح تعزيز تيسير التجارة.

## البرنامج الفرعي ٨

### التخطيط والإدارة في مجال التنمية

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على التخطيط الإنمائي الموجه نحو تحقيق النتائج، بما في ذلك وضع وتخطيط السياسات القطاعية والتخطيط الحضري والإقليمي والتخطيط اللامركزي

٤٨٢ - درّب المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط ٥٩٥ موظفا عموميا (١٦١ منهم إناث: ٢٧ في المائة) خلال فترة السنتين. فقد تلقى المشاركون من ٥١ من الدول الأعضاء الأفريقية التدريب على صياغة خطط التنمية المستدامة والشاملة للجميع وعلى تحليلها وتنفيذها ورصدها وتقييمها في سياق خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠. وتحقق الهدف المتمثل في زيادة عدد البلدان والمناطق دون الإقليمية التي تعتمد نهجا وسياسات مناسبة في مجال التخطيط الإنمائي، تمشيا مع التوصيات المقدمة من المعهد الأفريقي، حيث أصبح هذا العدد يبلغ ٣٩ بلدا بعد أن كان ١٨ بلدا (هدف فترة السنتين: ٢٥ بلدا). وزاد كذلك عدد إدارات ومؤسسات القطاع العام الوطنية أو دون الإقليمية التي بدأت تستخدم سياسات وأدوات جديدة للتخطيط الإنمائي نتيجة عمل المعهد الأفريقي ليبلغ ٣٩ بلدا بعد أن كان ٣٠ بلدا (هدف فترة السنتين: ٣٥). وإضافة إلى ذلك، كملت أنشطة داعمة أخرى، كالمحاضرات العمومية والحلقات الدراسية التطويرية الشهرية واجتماع فريق الخبراء والحوارات الرفيعة المستوى وبرامج البحث والزمرات المقدمة طوال السنة، الجهود المبذولة لتنمية القدرات.

(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع وتطبيق نهج أفضل من أجل صياغة السياسات الاقتصادية وإدارتها ورصدها وتقييمها

٤٨٣ - خلال فترة السنتين، تلقى ما مجموعه ٦٣٩ موظفا عموميا من الرتب المتوسطة والعليا، ومنهم ٢٥٣ أنثى (٤٠ في المائة)، من ٥٣ من الدول الأعضاء الأفريقية، التدريب في مجالات لها أهمية بالغة في إدارة السياسات الاقتصادية المفوضية إلى تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع. واعتمدت ٣٩ دولة على الأقل من الدول الأعضاء الأفريقية (بعد أن كان هذا العدد يبلغ ١٨ دولة) نهجا جديدة أو محسنة في صياغة السياسات الاقتصادية وإدارتها بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية والتوصيات المُوافى بها عن طريق مجموعة متعددة الجوانب من الأنشطة التي نظمها المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط (هدف فترة السنتين: ٢٥ بلدا).

## البرنامج الفرعي ٩ سياسات التنمية الاجتماعية

(أ) زيادة قدرة الدول الأعضاء على إدراج شواغل التنمية الاجتماعية في السياسات والاستراتيجيات، مع التركيز بوجه خاص على قضايا العمالة، والحماية الاجتماعية، والسكان، والشباب، والشيخوخة، بما في ذلك أبعادها الجنسانية

٤٨٤ - خلال فترة السنتين، عمل ٣٤ بلدا من جميع المناطق دون الإقليمية<sup>(٣)</sup> (هدف فترة السنتين: ١٥) بمهمة مع شعبة سياسات التنمية الاجتماعية على تطبيق مؤشر التنمية الاجتماعية في أفريقيا في عملية تقييم ورصد الإقصاء الاجتماعي. ووردت طلبات محددة من بوتسوانا وغابون وكابو فيردي وكينيا والمغرب تطلب المساعدة التقنية بشأن استخدام البيانات الوطنية في صياغة السياسات وتنفيذها. ففي بوتسوانا وكينيا والمغرب، نُظمت حلقات عمل لبناء قدرات الموظفين الحكوميين فيما يتعلق بإجراءات وتطبيق مؤشر التنمية، واستخدام البيانات دون الوطنية لرصد الإقصاء الاجتماعي وتحسين تحديد الأهداف من السياسات الاجتماعية. وقد قرّر المغرب استخدام مؤشر التنمية كأداة سياسية مكتملة في احتساب الإقصاء الاجتماعي، ورصد أهداف التنمية المستدامة. وتعكس هذه الأنشطة مجتمعة مستوى التأثير الممارس الذي يتجاوز بكثير الأهداف الميمنة ضمن الإنجازات المتوقعة.

٤٨٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انكبّ ١٦ بلدا على النظر في اعتماد سياسات متعلقة بالشباب مبنية على أدلة سليمة، ومستمدة من دراسات حالات فردية جرت في سيراليون وكينيا وموزامبيق، لتسخير العائد الديمغرافي (هدف فترة السنتين: ١٢). وأعدت الشعبة دليلا عمليا لتستخدمه جميع الدول الأعضاء في إدماج القضايا السكانية في التخطيط الإنمائي.

(ب) زيادة قدرة الدول الأعضاء على تحسين أو إصلاح السياسات والبرامج الحضرية التي تدعم التنمية الشاملة للجميع، مع التركيز بوجه خاص على زيادة فرص العمل والفرص الاقتصادية وتحسين سبل كسب الرزق، بما في ذلك إدماج السياسات الحضرية في برامج التنمية الوطنية

٤٨٦ - عزّز العمل المنجز، في إطار هذا البرنامج الفرعي، في أوغندا وتشاد وزامبيا والكاميرون والمغرب قاعدة المعارف، وزاد الالتزام بإدماج التوسع العمراني إدماجا استراتيجيا في التنمية الوطنية والتخطيط القطاعي. وإضافة إلى ذلك، أسهمت الشعبة أيضا في صياغة خطة التنمية الوطنية السابعة لزامبيا، والسياسة الحضرية الوطنية لأوغندا التي انطلق العمل بها حديثا. وقرّر كذلك أكثر من ٢٠ بلدا<sup>(٤)</sup>، نتيجة للتقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠١٧، إدراج بنود تتعلق بالتوسع العمراني في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وطلبت هذه البلدان المزيد من المساعدة التقنية بشأن الترابط بين التوسع العمراني والتصنيع والسياسات المفضية إلى إحداث التحول الهيكلي. ولاقت دورة تعلم إلكتروني، تلقاها ١٥٦ فردا من واضعي السياسات ومتخذي القرارات في مجالي التوسع العمراني والتصنيع، تقديرا كبيرا لأهميتها وفائدتها،

(٣) تونس والسودان ومصر والمغرب وموريتانيا (شمال أفريقيا)؛ وتشاد وسان تومي وبرينسيبي وغابون والكاميرون (وسط أفريقيا)؛ وأوغندا وبوروندي وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي ورواندا وكينيا ومدغشقر (شرق أفريقيا)؛ وبنن وبوركينا فاسو وتوغو والسنغال وسيراليون وغامبيا وغانا وكابو فيردي (غرب أفريقيا)؛ وأنغولا وبوتسوانا وزامبيا وزمبابوي وليسوتو ومللاوي وموريشيوس وناميبيا (الجنوب الأفريقي).

(٤) الدورة العشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية لغرب أفريقيا، واغادوغو، ١٨ و ١٩ أيار/مايو ٢٠١٧.

وأسفرت عن تلقي طلبات للحصول على المزيد من التدريب. ودُعّم تطبيق البيانات الحضرية في السياسات بدليل منهجي استُرشد في إعداده بأكثر من ٣٠ بلداً، وهو يتيح منطلقاً لمتابعة واستعراض الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة في أفريقيا.

## الباب ١٩

### التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

#### أبرز نتائج البرنامج

يهدف التصدي للتحديات الإقليمية ودعم التكامل المتوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، واصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ العمل باعتبارها المنبر الحكومي الدولي الأشمل في المنطقة، وتشجيع إيجاد الحلول المبتكرة وتبادل المعارف والممارسات الجيدة. وكي تدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومتابعتها واستعراضها، وقّرت اللجنة ما يلزم من بحث وتحليل وتعاون تقني لثوضع وتنفذ، من بين أمور أخرى، سياسات مبنية على الأدلة فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي، وتمويل التنمية، والتجارة والاستثمار، والتكنولوجيا والابتكار، والنقل والترايط، والبيئة، وإدارة الموارد الطبيعية، والتنمية الحضرية، والقضايا الاجتماعية، والإحصاءات، والطاقة. وفي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، قدمت اللجنة الدعم إلى الدول الأعضاء في تحديد الأولويات الإقليمية وبلورة المواقف والشرارات لإحراز تقدم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على نحو متكامل ومتوازن، بواسطة عملها على وضع المعايير وإنجاز التحليلات وبناء القدرات. وخلال فترة السنتين، كُرس المنتدى السنوي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة آلية إقليمية مخصصة للمتابعة والاستعراض، واعتمدت الدول الأعضاء خريطة طريق إقليمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأكدت الدول الأعضاء في اللجنة من جديد التزامها بإزاء التعاون والتكامل الاقتصاديين الإقليميين بإصدارها إعلاناً وزارياً أقرت فيه بأوجه التآزر بين التعاون والتكامل الاقتصاديين الإقليميين وخطة عام ٢٠٣٠.

#### التحديات والدروس المستفادة

كثيراً ما يقف قصور الأطر والقدرات المؤسسية وتفاوت مستويات التّماء عقبة أمام تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، مما يؤثر في فعالية وضع وتنفيذ سياسات مبنية على الأدلة. وللتصدي لهذه التحديات، يتعين مواصلة تعزيز الآليات الكفيلة بترسيخ التعاون والتكامل الاقتصاديين الإقليميين، والتنسيق بين السياسات، واتباع النهج المتعددة القطاعات. ويتطلب تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ خبرات متنوعة وهيكل مؤسسي متكامل على كل من الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني. وسيكون لتنوع القدرات التقنية والمؤسسية للدول الأعضاء تأثير في تنفيذ الأطر وخطة العمل المتفق عليها عالمياً وإقليمياً. ومن العوامل الهامة في تقديم المساعدة الإنجاز المتكامل لعمل اللجنة الحكومي الدولي وعملها التحليلي وعملها على بناء القدرات بالتعاون مع الشركاء في التنمية.

٤٨٧ - النتائج الواردة أعلاه تقوم على تنفيذ نسبة ٩٩ في المائة من ٦٩٢ ناتجاً مقررًا يمكن قياسه كمياً، مقابل تنفيذ نسبة ٩٧ في المائة من النواتج في فترة السنتين السابقة. وقد انخفض عدد النواتج

الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة من ١١٦ ناتجا في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى ٥ نواتج في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

٤٨٨ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة بالرجوع إلى الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/6 (Sect.19)) وإلى التغييرات الموحدة المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين بصيغتها الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/71/85).

### التوجيه التنفيذي والإدارة

#### (أ) إدارة برنامج العمل على نحو فعال

٤٨٩ - بحلول نهاية عام ٢٠١٧، كانت ٩٩ في المائة من النواتج التشريعية قد أُجريت في الآجال المحددة (هدف فترة السنتين: ٩٣ في المائة). وقد أسفر هذا العمل عن إتاحة منبر لوضعي السياسات من الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين لمناقشة السياسات المتعلقة بالمسائل الإقليمية المستجدة والحرحة التي يمكن الاسترشاد بها في المناقشات العالمية، ولنقل المناقشات العالمية إلى السياق الإقليمي. ودُعمت هذه الحوارات الإقليمية ودون الإقليمية بتوفير تحليلات مبنية على البحث الجيد والأدلة، وتلتها أنشطة لبناء القدرات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في سبيل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

#### (ب) تحديد المسائل الحرجة والمستجدة المتصلة بالخطة الإنمائية للمنطقة

٤٩٠ - اعتمدت اللجنة، في دورتيها الثانية والسبعين والثالثة والسبعين، ما مجموعه ٧٦ مقرا و ٢١ قرارا ستكون لها آثار بعيدة المدى. وعلى وجه التحديد، يتضمن قرار اللجنة ٦/٧٢ بشأن الالتزام بالتنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وقرارها ٩/٧٣ بشأن خريطة طريق إقليمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ولايات حدتها الدول الأعضاء لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وإجمالا، كانت الهيئات الحكومية الدولية قد قدمت بحلول نهاية عام ٢٠١٧ ما مجموعه ٢٣٠ توصية بشأن المسائل المستجدة التي تتطلب الاهتمام (هدف فترة السنتين: ١١٠ توصيات).

#### (ج) تعزيز اتساق السياسات في التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

٤٩١ - في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، تعزز اتساق السياسات وتنسيقها فيما بين وكالات الأمم المتحدة والشركاء في التنمية بعد إعادة تنظيم الأفرقة العاملة المواضيعية لآلية التنسيق الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ. ووُضعت اختصاصات جديدة، ثوائم العمل المشترك على وضع المشاريع والسياسات مع خطة عام ٢٠٣٠، للأفرقة العاملة المواضيعية المعنية بالنمو المقتصد في استهلاك الموارد، والمجتمعات المستدامة، والتنمية الشاملة للجميع والقضاء على الفقر، والحد من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهدف التعليم من خطة عام ٢٠٣٠، ولفريق عامل مواضيعي جديد معني بالإحصاءات. وأنجز ٦٣ ناتجا مشتركا (تقارير تحليلية واجتماعات إقليمية) (هدف فترة السنتين: ٣٠). فعلى سبيل المثال، أنجز الفريق العامل المواضيعي المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الذي تشترك في رئاسته اللجنة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، أعمالا تحليلية تتعلق بآليات التمويل والاستثمار لفائدة

تحقيق المساواة بين الجنسين، وبتمكين المرأة اقتصادياً في عالم العمل المتغير. ودعّمت التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن المنتديات الإقليمية، التي نظمها الفريق العامل المواضيعي، تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، واستُرشد بها في الدورتين السنتين والحادية والسنتين للجنة وضع المرأة. ومن الإنجازات الرئيسية لآلية التنسيق الإقليمي اعتماداً خطة العمل المشتركة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، وخطة العمل الاستراتيجية المشتركة بين هذه الرابطة والأمم المتحدة المتعلقة بإدارة الكوارث، وخطة العمل المشتركة بين هذه الرابطة والأمم المتحدة المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

(د) تعزيز ظهور الدور الذي تؤديه اللجنة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنصفة والشاملة للجميع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

٤٩٢ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كان عدد الإشارات إلى أنشطة اللجنة وسياساتها في المنابر الإعلامية الكبرى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ قد بلغ ٦٤٣ إشارة (هدف فترة السنتين: ١٦٠) و ٤٨٨ منها كانت إشارات إلى ٢٩ مقالة رأي كتبها الأمين التنفيذي ونُشرت في منابر إعلامية رفيعة إقليمية ووطنية (هدف فترة السنتين: ٥٠).

(هـ) تقاسم الوثائق المعدة للتجهيز إلى قسم خدمات المؤتمرات والوثائق في المواعيد المحددة

٤٩٣ - بحلول نهاية عام ٢٠١٧، كانت نسبة ٥٢,٦ في المائة من وثائق ما قبل الدورات قد قدمت في غضون المهلة المحددة في ١٠ أسابيع (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). ويعزى انخفاض معدل التنفيذ إلى مشاورات داخلية بشأن تحضير الوثائق، لأنه تعيّن على اللجنة وهيئاتها الفرعية، خلال فترة السنتين، أن توائم أولوياتها تبعاً للولايات الجديدة المنبثقة من خطة عام ٢٠٣٠. ونفذت اللجنة عدة تدابير لتحقيق هدف فترة السنتين، مما أدى إلى تحسّن معدل التنفيذ، حيث ارتفع من ٤٠ في المائة في نهاية الربع الثاني إلى ٥٠,٧ في المائة في نهاية الربع الثالث ثم ٥٢,٦ في المائة في نهاية فترة السنتين. والأهم من ذلك، ارتفع معدل التنفيذ من ٣٥,١٣ في المائة بالنسبة للدورة الثانية والسبعين للجنة في عام ٢٠١٦ إلى ٨١,٣٩ في المائة بالنسبة للدورة الثالثة والسبعين في عام ٢٠١٧.

## البرنامج الفرعي ١

### سياسات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر وتمويل التنمية

(أ) تعزيز فهم واضعي السياسات وغيرهم من الفئات المستهدفة للسياسات التي تعزز النمو الاقتصادي وتحد من الفقر وتضيّق فجوات التنمية في المنطقة

٤٩٤ - أثارت اجتماعات أفرقة الخبراء التي عقدت خلال فترة السنتين قدراً كبيراً من النقاش التقني، ولاقت تعليقات إيجابية بشأن المواد التي أعدها اللجنة. وبلغ عدد المقالات الاستعراضية وإشارات الحكومات والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام ذات الصلة بدراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، وبالتقرير عن البلدان ذات الاحتياجات الخاصة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ما مجموعه ٧٦٧ مقالة وإشارة (هدف فترة السنتين: ٨٥٠). وينبغي الانتباه إلى أنه احتُسبت فقط الإشارات الواردة في المنابر الإعلامية المستعملة للغة الإنكليزية، وأنه لا يجري رصد الإشارات إلى صحيفة التنمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. والأهم من ذلك أن هذه النتيجة تحققت رغم انخفاض عدد الأماكن التي أُصدرت فيها

المنشورات بنسبة تفوق ٣٠ في المائة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ مقارنة بفترة السنتين السابقة. وشملت التغطية منابر إعلامية عالمية رفيعة، مثل هيئة الإذاعة البريطانية وشبكة بلومبرغ وشبكة "سي إن إن" والفائنانشال تايمز ووكالة رويترز، ووسائل إعلام وطنية من داخل المنطقة وخارجها.

(ب) زيادة مراعاة وجهات النظر الإقليمية في محافل التنمية العالمية وتدعيم التعاون الاقتصادي والمالي من أجل تعزيز التنمية المنصفة والمستدامة والشاملة للجميع والراسخة

٤٩٥ - نظمت اللجنة حوارية متابعة رفيعة المستوى بشأن تمويل التنمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وكان الهدف من الحوارين هو تعزيز فهم الدول الأعضاء لسبل التنفيذ في المنطقة للنواتج المتوخاة من تمويل التنمية المبينة في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، دعماً لخطة عام ٢٠٣٠، وتحديد مجالات سياسات ليجري التعاون الإقليمي فيها. وقدمت جمهورية كوريا الوثيقة الختامية لأحد الحوارين إلى اللجنة في دورتها الثانية والسبعين، بينما قدمت سري لانكا الوثيقة الختامية للحوار الآخر إلى اللجنة في دورتها الثالثة والسبعين. وفي المؤتمر الوزاري الثاني المعني بالتعاون والتكامل الاقتصادي الإقليميين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تمحورت المناقشات حول الكيفية التي يمكن بها للمنطقة أن تسعى إلى إرساء التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليميين بما يدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وصدر إعلان وزاري في هذا الموضوع (هدف فترة السنتين: ٣ وثائق ختامية وقرارات).

(ج) تحسين قدرة الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، على وضع وتنفيذ سياسات التنمية لإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك المساواة بين الجنسين

٤٩٦ - أدرجت معظم البلدان في المنطقة، بما فيها البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، أهداف التنمية المستدامة في استراتيجياتها الإنمائية. وأبدت الحكومات روح التزام قوي بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياق تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، وبرنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، ومسار ساموا في عام ٢٠١٦. وإجمالاً، أشار ٨٦ في المائة من المشاركين في أنشطة اللجنة (هدف فترة السنتين: ٨٥ في المائة) إلى أن الأنشطة الهادفة إلى تعزيز تنمية القدرات اللازمة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ مكنتهم من وضع وتنفيذ سياسات سليمة في مجال التنمية الاقتصادية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومن اكتساب فهم أكبر للتحديات التي تُواجه في سدّ النقص في البنى التحتية في أقل البلدان نمواً وفي تأمين التمويل الاستثماري اللازم.

(د) تحسين قدرة الدول الأعضاء على صياغة وتنفيذ سياسات وتدابير التنمية الريفية التي تعزز الزراعة المستدامة والأمن الغذائي لصالح النساء والرجال والفتيات والفتيان على نحو منصف

٤٩٧ - في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، واصل مركز تسخير الزراعة المستدامة من أجل التخفيف من وطأة الفقر إنجاز أبحاثه التحليلية وأنشطته لبناء القدرات، وحواره المتعلق بالسياسات، وأنجز أنشطة مختلفة لتشجيع تبادل المعارف والتواصل. وزادت هذه الأنشطة من الوعي بالخيارات السياسية المبتكرة والمستجدة، وأسهمت في تحسين القدرات المؤسسية على وضع السياسات المبنية على الأدلة في مجال الزراعة المستدامة، في الدول الأعضاء، بما في ذلك سياسات وتدابير لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ومنهجيات لرصد التقدم المحرز. وتناولت مواضيع أخرى تعزيز قدرة القطاع الزراعي على الصمود في وجه



الكوارث الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ، والأدوات السوقية الكفيلة بتعزيز الزراعة المستدامة، والتقييم الريفي التشاركي، وانخراط المعنيين في وضع الاستراتيجيات المحلية. وأشار ٩٥ في المائة من المشاركين المُستقصى رأيهم إلى أنهم استخدموا المعارف والمهارات التي اكتسبوها من عمل اللجنة في تعزيز الزراعة المستدامة والأمن الغذائي (هدف فترة السنتين: ٨٥ في المائة).

## البرنامج الفرعي ٢

### التجارة والاستثمار

(أ) تعزيز إلمام الدول الأعضاء في اللجنة بالاتجاهات والقضايا الناشئة وخيارات السياسات المستندة إلى الأدلة في ميدان التجارة والاستثمار وما يتصل به من مجالات تنمية المشاريع والابتكار وتطوير التكنولوجيا ونقلها، تحقيقاً للتنمية الشاملة للجميع والمستدامة

٤٩٨ - أسفرت نواتج اللجنة المتعلقة بالتجارة والاستثمار عن اهتمام كبير في المطبوعات ووسائط الإعلام المتصلة بالسياسات وفي أوساط واضعي السياسات، حيث ارتفع عدد مقالات الاستعراض والإحالات المرجعية إلى منشورات اللجنة ليلبلغ ٦١ مقالة وإحالة (هدف فترة السنتين: ٣٥) وعدد عمليات التنزيل ليلبلغ ٢ ٥٨٢ عملية تنزيل (هدف فترة السنتين: ٤٠ ٠٠٠). والفجوة بين عدد عمليات التنزيل الفعلية والهدف لفترة السنتين، الذي لم تتسنى مراجعته إلى هدف أكثر واقعية هو ١ ٧٠٠ عملية تنزيل، تُعزى، في ظل بدء العمل بالموقع الشبكي للجنة، إلى إدخال مجموعة من الأدوات الإحصائية التي تميز بين عمليات البحث والتنزيل البشرية والأنشطة الآلية وأنشطة محركات البحث. ومن الأدوات التحليلية الرئيسية تقرير التجارة والاستثمار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الذي تناول سبل تعزيز دور التجارة والاستثمار باعتبارهما وسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وسلسلة دراسات اللجنة بشأن التجارة والاستثمار والابتكار وسلسلة أوراق عملها، وسلسلة معارفها المتعمقة عن التجارة، وقاعدة بيانات اللجنة والبنك الدولي المتعلقة بتكاليف التجارة. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت شبكة آسيا والمحيط الهادئ للبحث والتدريب المعنية بالتجارة النهوض بالعمل التحليلي اللازم لإعداد سياسات أكثر استنارة وتحسين فهم خيارات السياسة العامة في مجالات السياسات التجارية، في حين واصلت شبكة الأمم المتحدة لخبراء التجارة اللاورقية في آسيا والمحيط الهادئ تعزيز المعارف المتعلقة بالتجارة اللاورقية عبر الحدود وتيسير التجارة بشكل عام.

(ب) تعزيز آليات التعاون الإقليمي في مجالات التجارة والاستثمار وتنمية المشاريع والابتكار ونقل التكنولوجيا لأغراض التنمية الشاملة للجميع والمستدامة

٤٩٩ - اعتمدت الدول الأعضاء في اللجنة، في دورتها الثانية والسبعين، الاتفاق الإطاري المتعلق بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي الدورة الرابعة للمجلس الوزاري للاتفاق التجاري لآسيا والمحيط الهادئ، المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وُقِّع بروتوكول ملحق بذلك الاتفاق. ويتضمن البروتوكول قوائم وطنية منقحة للامتيازات التعريفية وقواعد المنشأ الخاصة بالاتفاق التجاري لآسيا والمحيط الهادئ. واعتبرت ٣٧ دولة عضواً في اللجنة أن آليات التعاون الإقليمي التي ترعاها اللجنة في مجالات التجارة والاستثمار وتنمية المشاريع مفيدة (هدف فترة السنتين: ٢٠). واعتبرت ٤٢ دولة عضواً أن آليات التعاون الإقليمي التي يروج لها مركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا ومركز الميكنة الزراعية المستدامة مفيدة في تشجيع الابتكار وتطوير التكنولوجيا ونقلها (هدف فترة السنتين: ١٠). وبموجب

الاتفاق التجاري لآسيا والمحيط الهادئ، بلغ متوسط الهامش التفضيلي ٣٢,٥ في المائة (هدف فترة السنتين: ٣٥ في المائة)، وبلغ عدد المنتجات التي منحت أفضليات ١٠ ٦٧٧ منتجا (هدف فترة السنتين: ١٠ ٠٠٠).

(ج) زيادة قدرة الدول الأعضاء في اللجنة على صياغة وتنفيذ السياسات المتعلقة بالتجارة والاستثمار، والابتكار، وتنمية المشاريع، ونقل التكنولوجيا من أجل التنمية الشاملة للجميع والمستدامة، بما في ذلك السياسات المراعية للمنظور الجنساني

٥٠٠ - دربت اللجنة أكثر من ١ ٩٠٠ مشارك في أكثر من ٥٠ نشاطا لبناء القدرات في مجال وضع السياسات المتعلقة بالتجارة والاستثمار. وفي المتوسط، أشار ٩١,٢ في المائة من المشاركين (هدف فترة السنتين: ٨٥ في المائة) إلى أن قدرتهم على صياغة أو تنفيذ سياسات تتعلق بالتجارة والاستثمار وتنمية المشاريع قد زادت. وبالإضافة إلى ذلك، أشار ٩٦,٧ في المائة من المشاركين (هدف فترة السنتين: ٨٠ في المائة) في الأنشطة التي نظمها مركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا ومركز الميكنة الزراعية المستدامة إلى أن قدرتهم على صياغة و/أو تنفيذ سياسات تشجع الابتكار ونقل التكنولوجيا، بما في ذلك في مجال الميكنة الزراعية، قد زادت. وساهمت النواتج التحليلية، بما فيها تلك التي تدعمها اللجنة في إطار شبكة آسيا والمحيط الهادئ للبحث والتدريب المعنية بالتجارة وشبكة الأمم المتحدة لخبراء التجارة اللاورقية في آسيا والمحيط الهادئ، في بناء القدرات من أجل تصميم وتنفيذ السياسات والاتفاقات الدولية على نحو أكثر فعالية.

### البرنامج الفرعي ٣

#### النقل

(أ) زيادة قدرة الدول الأعضاء في اللجنة على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج النقل التي تدعم التنمية الشاملة للجميع والمنصفة والمستدامة، وتراعي المنظور الجنساني

٥٠١ - أفضت الأنشطة التي نفذتها اللجنة فيما يتعلق بتنمية النقل الحضري المستدام والنقل الذكي والسلامة على الطرق والنقل في المناطق الريفية إلى صياغة وتنفيذ ٩٥ مبادرة سياساتية مبلغ عنها في البلدان الأعضاء، بما في ذلك التخطيط لنظم النقل العام الحضري وإنشائها، والتدابير الرامية إلى تحسين السلامة على الطرق، بما يشمل سلامة البنى التحتية وسلامة مستخدمي الطرق المعرضين للخطر، وتحسين الوصول إلى المناطق الريفية (هدف فترة السنتين: ٩٥ مبادرة). ومن الإنجازات الأخرى اعتماد الأهداف والغايات المنقّحة المتعلقة بالسلامة على الطرق في منطقة آسيا والمحيط الهادئ للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، والتطبيق التجريبي لمؤشر النقل الحضري المستدام، وإعداد أطر السياسات المتعلقة بنشر واستخدام نظم النقل الذكي في المناطق الحضرية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالإطار التنظيمي لاستخدام نظم النقل الذكي في المنطقة ولتطوير الوصول المستدام إلى المناطق الريفية. وصدر عددان من نشرة النقل والاتصالات لآسيا والمحيط الهادئ تناولوا الاستفادة من النقل المستدام في المناطق الريفية وأهداف التنمية المستدامة واشتملا على أوراق بحثية ودراسات لحالات فردية بشأن الاستفادة من النقل في المناطق الريفية.

(ب) زيادة قدرة الدول الأعضاء في اللجنة على تخطيط وإنشاء وتنفيذ وصلات النقل الدولي المتنوع الوسائط، بما في ذلك شبكة الطرق السريعة الآسيوية وشبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا، والنقل البحري بين الجزر، والموانئ الجافة التي لها أهمية دولية

٥٠٢ - واصلت اللجنة العمل فيما يتعلق بالشبكات الثلاث الخاصة بالطرق السريعة الآسيوية وبالسكك الحديدية العابرة لآسيا وبالموانئ الجافة ذات الأهمية الدولية، وذلك ابتغاء تهيئة الظروف اللازمة لإقامة نظام متكامل للنقل المتنوع الوسائط ولإمداد اللوجستي على نطاق المنطقة برمتها. ودخل الاتفاق الحكومي الدولي بشأن الموانئ الجافة حيز التنفيذ في عام ٢٠١٦، كما اعتمد في عام ٢٠١٧ الإطار الإقليمي لتخطيط وتصميم وإنشاء وتشغيل الموانئ الجافة ذات الأهمية الدولية. واستعرضت البلدان الأعضاء مسارات شبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا وشبكة الطرق السريعة الآسيوية من خلال مجموعات العمل التي عقدتها اللجنة. وأُخذ في عام ٢٠١٦ قرار اللجنة ٥/٧٢ بشأن تعزيز التعاون الإقليمي في تسخير الربط بين شبكات النقل لأغراض التنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، بلغ عدد المشاريع والبرامج الوطنية الرامية إلى تطوير البنى التحتية الإقليمية للنقل ٨٣ مشروعاً وبرنامجاً (هدف فترة السنتين: ٧٣)، وبلغ عدد الدول الأعضاء في اللجنة الموقعة على الاتفاقات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية أو الأطراف فيها ٨٢ دولة عضواً (هدف فترة السنتين: ٧٥).

(ج) زيادة قدرة الدول الأعضاء في اللجنة وقدرة القطاع الخاص على بدء وإنفاذ تدابير لتحسين كفاءة عمليات النقل واللوجستيات الدولية

٥٠٣ - واصلت اللجنة مساعدة الدول الأعضاء على تحسين كفاءة عمليات النقل واللوجستيات الدولية وتطوير الربط بشبكات النقل المستخدمة. وأسفر المؤتمر الوزاري المعني بالنقل، المعقد في موسكو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، عن توقيع الاتفاق الحكومي الدولي بشأن النقل الدولي البري على طول شبكة الطرق الرئيسية الآسيوية بين الاتحاد الروسي والصين ومنغوليا؛ وعن اعتماد أربعة نماذج لتيسير النقل (الاتفاق النموذجي دون الإقليمي بشأن تيسير النقل، والاتفاق النموذجي الثنائي بشأن النقل البري الدولي، والتصريح النموذجي المتعدد الأطراف للنقل البري الدولي، والنموذج الموحد لنظم المعلومات اللوجستية)؛ وعن إنشاء لجنة التنسيق الإقليمية المعنية بالنقل بين آسيا وأوروبا. وبالإضافة إلى ذلك، بلغ عدد التدابير الرامية إلى إزالة الاختناقات وتسهيل مرور الأشخاص والبضائع ووسائل النقل بكفاءة على طرق النقل وفي المعابر الحدودية ٣٤ تدبيراً في عام ٢٠١٧ (هدف فترة السنتين: ٣٤)، في حين اتخذ ١٨ بلداً تدابير لتحسين أداء الخدمات اللوجستية (هدف فترة السنتين: ١٨).

#### البرنامج الفرعي ٤

##### البيئة والتنمية

(أ) تعزيز فهم المسؤولين الحكوميين المحليين والوطنيين وأصحاب المصلحة الآخرين لوسائل مواءمة وضع السياسات المتعلقة بالبيئة والتنمية وإدارة الموارد المائية وسياسات التنمية الحضرية، بما في ذلك أبعادها الجنسانية، مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة

٥٠٤ - أتاح العمل التحليلي الذي قامت به اللجنة أساساً مهماً للعمل الموجه نحو السياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي لدعم تنفيذ الخطط الإنمائية الدولية، بما فيها خطة عام ٢٠٣٠ والخطة

الحضرية الجديدة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وتم رصد ما لا يقل عن ١٠ إحالات مرجعية إلى منشورات اللجنة وموجزاتها عن السياسات ومشاريعها وأنشطتها ذات الصلة بالموضوع، وذلك في وثائق السياسات والإعلانات والبيانات (هدف فترة السنتين: ١٠ إشارات)، بما في ذلك التقرير المعنون "اتفاق أهداف التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ" والتقرير المعنون "القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي تشهد تغيراً" الذين أعدتهما اللجنة، والتقريرين عن تنمية المياه في العالم لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ اللذين ساهمت فيهما اللجنة.

(ب) تحسين قدرات الحكومات المحلية والوطنية وأصحاب المصلحة الرئيسيين على تفعيل وضع السياسات المتعلقة بالبيئة والتنمية وإدارة الموارد المائية وسياسات التنمية الحضرية، بما في ذلك أبعادها الجنسانية، في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة

٥٥ - نفذت اللجنة سلسلة من أنشطة تنمية القدرات والمشاريع الميدانية، مما أسفر عن ١١ مبادرة أعدتها الحكومات وأصحاب المصلحة الرئيسيون لتفعيل وضع السياسات المتعلقة بالبيئة والتنمية وإدارة الموارد المائية وسياسات التنمية الحضرية (هدف فترة السنتين: ١٠). ومن هذه المبادرات تلك المتعلقة بالنهج المتكاملة للتخطيط المتعلق بالهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة بشأن المياه والصرف الصحي، وترقية المراكز المتكاملة لاستخلاص الموارد وتقاسم الدروس بشأنها وإنشائها، وإعداد إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً من أجل الإدارة المستدامة للنفايات وإنشاء مرفق الاستجابة السريعة لتسهيل إعداد التقارير الوطنية الطوعية عن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. ومن هذه المبادرات أيضاً وضع منهجية لتجميع التوقعات الوطنية بشأن الاستدامة. وقدمت اللجنة، على سبيل المثال، دعماً مباشراً لحكومة منغوليا في إعداد توقعاتها بشأن الاستدامة.

(ج) تعزيز أطر وشبكات التعاون الإقليمي للحكومات المحلية والوطنية وأصحاب المصلحة الرئيسيين فيما يتعلق بوضع سياسات البيئة والتنمية وإدارة الموارد المائية وسياسات التنمية الحضرية، بما في ذلك أبعادها الجنسانية

٥٦ - نفذت اللجنة ١٠ مبادرات (هدف فترة السنتين: ١٠) لإنشاء أو تعزيز أطر وشبكات التعاون الإقليمي المتصلة بوضع سياسات البيئة والتنمية وإدارة الموارد المائية وسياسات التنمية الحضرية، بما في ذلك أبعادها الجنسانية. واعتمدت خريطة الطريق الإقليمية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وذلك في منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧. وأنشأت اللجنة بنجاح قاعدة معارف أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمسائل الحضرية من أجل تبادل أفضل الممارسات وتشجيع التعاون فيما بين الحكومات المحلية للمدن في المنطقة. وأعاد المنتدى الدولي المعني بالسياسات الحضرية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الذي شاركت اللجنة في تنظيمه، تأكيد التزام المدن بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، مسترشدة في ذلك بالمبادئ الرئيسية، ومنها مبدأ التعاون الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ في عام ٢٠١٦ نظام مراكز التنسيق الوطنية المعنية بأهداف التنمية المستدامة. وحدد الإعلان الوزاري الذي اعتمد في الدورة السابعة للمؤتمر الوزاري المعني بالبيئة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ المجالات ذات الأولوية، كما قدم مقترحات ملموسة لتعزيز التعاون الإقليمي بشأن البيئة والتنمية.

## البرنامج الفرعي ٥

### تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها

(أ) تعزيز التعاون الإقليمي في مجال موصولية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتطبيقات الفضائية، والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها من أجل تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة

٥٠٧ - عزز عمل اللجنة خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ التعاون الإقليمي في مجال موصولية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتطبيقات الفضائية، والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها. وعلى وجه الخصوص، اعتمدت الدول الأعضاء في عام ٢٠١٦ الخطة الرئيسية لطريق المعلومات الفائق السرعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وإطار التعاون الإقليمي فيما يتعلق بطريق المعلومات الفائق السرعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ابتغاء توجيه المنطقة في عملها بشأن تعزيز التوصيل بالنطاق العريض حتى عام ٢٠١٨. وبالإضافة إلى ذلك، أيدت الدول الأعضاء مقترح اللجنة الداعي إلى إنشاء شبكة القدرة على مواجهة الكوارث في آسيا والمحيط الهادئ بغية تيسير اتباع نهج منسق في بناء القدرة على مواجهة الكوارث في المنطقة. وفي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، بلغ عدد الدول الأعضاء في اللجنة التي أشارت إلى أنها استفادت من آليات التعاون الإقليمي التي تروج لها اللجنة والمتعلقة بموصولية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتطبيقات الفضائية والحد من أخطار الكوارث وإدارتها ٢٨ دولة عضوا (هدف فترة السنتين: ١٥).

(ب) تحسين المعرفة والوعي لدى الدول الأعضاء بالاستراتيجيات والسياسات الفعالة في مجال موصولية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتطبيقات الفضائية والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، بما في ذلك أبعادها الجنسانية، من أجل تحقيق التنمية الشاملة للجميع والعادلة والمستدامة والراسخة

٥٠٨ - نتيجة لعمل اللجنة خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، أشارت ٨٨ في المائة من الدول الأعضاء إلى أن وعيها ودرايتها بالاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتطبيقات الفضائية والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، بما في ذلك أبعادها الجنسانية، قد ازداد (هدف فترة السنتين: ٧٥ في المائة). وقد زاد تقرير آسيا والمحيط الهادئ عن الكوارث لعام ٢٠١٧ الوعي والدراية بالمخاطر في المنطقة، ولا سيما في البلدان المعرضة لمخاطر شديدة وذات القدرات الضعيفة، وبأدوات السياسات المحتملة للتخفيف من تلك المخاطر. وعلى وجه الخصوص، جرت توعية واضعي السياسات بالمخاطر الجديدة الناتجة عن التحولات الجغرافية التي تشهدها المخاطر العابرة للحدود، مثل الأعاصير المدارية وحالات الجفاف والفيضانات. وزادت أيضا الورقة التقنية المعنونة "حالة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠١٦: إمطة اللثام عن فجوة النطاق العريض" الوعي بالتحديات والخيارات السياسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا أدل على ذلك من عدد الاقتباسات من تلك الورقة وعدد عمليات تنزيلها. وتم تسجيل ما مجموعه ٢ ٨٥٤ عملية تنزيل منشورات اللجنة بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتطبيقات الفضائية والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها (هدف فترة السنتين: ٨٠٠).

(ج) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستخدام التطبيقات الفضائية واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، لتحقيق تنمية منصفة ومستدامة وشاملة للجميع ورأسخة

٥٠٩ - اتسع نطاق أنشطة مركز التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في آسيا والمحيط الهادئ من أجل تعزيز ليس فقط قدرات المسؤولين الحكوميين والطلاب والشباب، بل أيضا قدرات المشتغلات بالأعمال الحرة. وبالتعاون مع شركاء التنفيذ من الحكومات ومن المجتمع المدني، جرت مواءمة برامج المركز مع برامج بناء قدرات البلدان، بما يراعي سياقات كل منها على حدة. وقدم المركز أيضا الدعم إلى الدول الأعضاء في إعداد خبراء وطنيين لكي يتسنى الوصول إلى المستفيدين من برامج التدريب، على الصعيدين الوطني والمحلي. وأشار ٩١ في المائة من المشاركين في أنشطة المركز إلى أن قدرتهم على تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية قد ازدادت بفضل مشاركتهم في تلك الأنشطة (هدف فترة السنتين: ٨٥ في المائة). وبلغ عدد المبادرات التي تعكس أو تتضمن الوحدات التدريبية و/أو المناهج التي وضعها المركز ٤٧٦ مبادرة خلال فترة السنتين (هدف فترة السنتين: ٢٠٥).

## البرنامج الفرعي ٦

### التنمية الاجتماعية

(أ) تعزيز المعارف والقدرات والتعاون الإقليمي لمعالجة الاتجاهات السكانية والإنمائية، بما في ذلك أبعادها الجنسانية، في آسيا والمحيط الهادئ

٥١٠ - كان للمنتجات التحليلية والترويجية للجنة بشأن اتخاذ إجراءات لمعالجة التفاوت والاستثمار في تحقيق الإنصاف تأثير على الإصلاح التشريعي وأفضت إلى الالتزام بتحقيق تنمية أكثر شمولاً واستدامة. واتخذت الدول الأعضاء أربع مبادرات، استناداً إلى الأطر الإقليمية، من أجل تعزيز السياسات والبرامج السكانية والإنمائية، بما يشمل أبعادها الجنسانية (هدف فترة السنتين: ٤). وأشار ٩٥ في المائة من المجهيين على الاستقصاء إلى أن معارفهم قد تحسنت بفضل المنتجات التحليلية للجنة بشأن الاتجاهات والسياسات السكانية والإنمائية، بما يشمل أبعادها الجنسانية (هدف فترة السنتين: ٨٠ في المائة). وصاغت المنطقة، من خلال المنبر الحكومي الدولي للجنة، منظورها وأولوياتها فيما يتعلق بالمفاوضات المقبلة بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وتحقيق التعهدات المتفق عليها دولياً بشأن الشيخوخة. ونتيجة لعمل اللجنة، أشار ٩٠ في المائة من المشاركين إلى أن معارفهم ومهاراتهم المتعلقة بشيخوخة السكان والهجرة والتنمية قد تحسنت (هدف فترة السنتين: ٨٠ في المائة).

(ب) تعزيز المعارف والقدرات والتعاون الإقليمي من أجل تعزيز نظم الحماية الاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك البلدان الصحي والجنساني

٥١١ - عززت اللجنة، من خلال ما قامت به من عمل تحليلي وما قدمته من مساعدة تقنية إلى الدول الأعضاء، القدرات والمعارف والتعاون الإقليمي من أجل توسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع. وأشار ٩٢ في المائة من المجهيين على الاستقصاء إلى أن معارفهم قد تعززت بفضل المنتجات التحليلية للجنة بشأن السياسات والممارسات الجيدة في مجال الحماية الاجتماعية، بما يشمل أبعادها

الجنسانية (هدف فترة السنتين: ٨٠ في المائة). وأشار ٨٩ في المائة من المشاركين إلى أن معارفهم ومهاراتهم قد تحسنت بفضل الاجتماعات وحلقات العمل التي نظمتها اللجنة بشأن نظم الحماية الاجتماعية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه وتقديم خدمات الرعاية والدعم اللازمة بشأنه، بما في ذلك أبعادها الجنسانية (هدف فترة السنتين: ٨٠ في المائة). واتخذت الدول الأعضاء في اللجنة وأصحاب المصلحة ٤ مبادرات لتعزيز نظم الحماية الاجتماعية وزيادة فرص الحصول على الأدوية ووسائل التشخيص واللقاحات (هدف فترة السنتين: ٣).

(ج) تعزيز المعارف والقدرات والتعاون الإقليمي من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في آسيا والمحيط الهادئ

٥١٢ - عززت اللجنة، بإتاحتها منبرا حكوميا دوليا وبالعامل التحليلي والمساعدة التقنية، التعاون الإقليمي وقوّت معارف الكيانات الحكومية وقدراتها فيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الخطط الإنمائية الوطنية. وأشار ٩٥ في المائة من المجهين على الاستقصاء إلى أن النواتج التحليلية للجنة قد عززت معارفهم بشأن التمويل التحويلي لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتسخير الحكومة الإلكترونية لأغراض تمكين المرأة، والتمكين الاقتصادي للمرأة في عالم العمل المتسم بالتغير، وتعزيز قدرة المرأة على مباشرة الأعمال الحرة في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والميزنة المراجعة للمنظور الجنساني (هدف فترة السنتين: ٨٠ في المائة). وعلاوة على ذلك، أشار ٩٩ في المائة من المشاركين إلى أن معارفهم ومهاراتهم قد تعززت بفضل الاجتماعات وحلقات العمل التي نظمتها اللجنة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هدف فترة السنتين: ٨٠ في المائة). واتخذت الدول الأعضاء ثلاث مبادرات، استنادا إلى الأطر التي أعدتها اللجنة، اتباع مراعاة الشواغل الجنسانية في السياسات وعمليات التخطيط والميزانية الوطنية على نحو كامل، من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة (هدف فترة السنتين: ٣).

(د) تعزيز المعارف والقدرات والتعاون الإقليمي للنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في آسيا والمحيط الهادئ

٥١٣ - أسفر عمل اللجنة في مجال الإعاقة عن تنفيذ الدول الأعضاء ست مبادرات لتعزيز الأطر الإقليمية ودون الإقليمية من أجل النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما يشمل وضع القوانين والسياسات المحلية، وتعميم مراعاة مسائل الإعاقة في خطط العمل الوطنية ودون الإقليمية، والتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (هدف فترة السنتين: ٤). وعززت اللجنة معارف الدول الأعضاء وقدراتها التقنية، وذلك من خلال تقديمها الدعم إلى الفريق العامل المعني بعقد الأشخاص ذوي الإعاقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتوفيرها الخدمات الاستشارية، وتعميمها أفضل الممارسات والمنتجات التحليلية، وتعميمها مراعاة مسائل الإعاقة، وإجرائها استعراض منتصف المدة لاستراتيجية إنشيو من أجل إحقاق الحق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة في آسيا والمحيط الهادئ. وأشار ٩٤ في المائة من المجهين على الاستقصاء (هدف فترة السنتين: ٨٠ في المائة) و ٩٠ في المائة من المشاركين (هدف فترة السنتين: ٨٠ في المائة) إلى أن معارفهم ومهاراتهم المتعلقة بمسائل الإعاقة قد تعززت بفضل عمل اللجنة التحليلي وعملها في مجال بناء القدرات، على التوالي.

## البرنامج الفرعي ٧ الإحصاءات

(أ) زيادة وعي الدول الأعضاء بالخيارات الفعالة للسياسات والاستراتيجيات من أجل التنمية الشاملة للجميع والمستدامة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، في آسيا والمحيط الهادئ، من خلال زيادة توافر المنتجات والخدمات الإحصائية ذات الصلة

٥١٤ - قدمت منتجات اللجنة وخدماتها الإحصائية، بما في ذلك قاعدة البيانات والحولية الإحصائية، معلومات أساسية مهمة عن حالة خط الأساس والتقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من أجل زيادة الوعي بالخيارات الفعالة للسياسات والاستراتيجيات من أجل تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع. ووجهت هذه المنتجات أيضا وضع خطط العمل الإحصائية والاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات من خلال تحسين فهم ما هو متاح من بيانات وفهم الفجوات والاحتياجات من القدرات. ونتيجة لهذه الأنشطة، أشار ٩٥ في المائة من المشاركين المستقصى رأيهم إلى أن المنتجات والخدمات الإحصائية قد زادت وعيهم بالخيارات الفعالة للسياسات والاستراتيجيات من أجل تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع، بما في ذلك المساواة بين الجنسين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (هدف فترة السنتين: ٦٥ في المائة). وشهدت عمليات تنزيل المنتجات الإحصائية على الإنترنت زيادة ملحوظة عن خط الأساس لفترة السنتين، من ٥ ٠٠٠ عملية تنزيل إلى حوالي ٧ ٤٥٠ عملية تنزيل شهريا (هدف فترة السنتين: ٧ ٠٠٠).

(ب) زيادة قدرة الدول الأعضاء في آسيا والمحيط الهادئ على إنتاج الإحصاءات ونشرها واستخدامها وفقا للمعايير المتفق عليها دوليا والممارسات السليمة، دعما لإحراز تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، في آسيا والمحيط الهادئ

٥١٥ - استرشادا بالرؤية وإطار العمل الجماعين، غُذِلت مبادرات بناء القدرات الإقليمية في مجالات الإحصاءات الاقتصادية، والإحصاءات السكانية والاجتماعية، والتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، والإحصاءات الجنسانية، والإحصاءات البيئية، والإحصاءات والتحديثات المتعلقة بالكوارث، كما تمت وأعيد تنظيمها للمساهمة بشكل مباشر في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وأشار ٩٥ في المائة من المشاركين (هدف فترة السنتين: ٧٠ في المائة) في أنشطة اللجنة إلى أن ما اكتسبوه من معارف قد حسّن قدرتهم على إنتاج الإحصاءات أو نشرها أو استخدامها وفقا للمعايير المتفق عليها دوليا والممارسات السليمة. وأشار ٧٩ في المائة من المشاركين (هدف فترة السنتين: ٧٠ في المائة) في الدورات التدريبية التي نظمها المعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ إلى أن قدرتهم على إنتاج البيانات والإحصاءات أو نشرها أو استخدامها وفقا للمعايير والممارسات الجيدة المتفق عليها دوليا قد ازدادت أكثر.



## البرنامج الفرعي ٨ الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية

### العنصر ١

#### الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية في منطقة المحيط الهادئ

(أ) تعزيز قدرة البلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ على تخطيط وتنفيذ السياسات التي تدعم التكامل المتوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، بما في ذلك الاعتبارات الجنسانية

٥١٦ - في منطقة المحيط الهادئ، أيدت اللجنة الربط بين الأولويات الوطنية للتنمية المستدامة بالأطر المالية، وأسهمت في تعميق فهم تمويل التنمية. وشمل ذلك اعتماد نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في مجال الحسابات القومية في العديد من البلدان. واضطلعت اللجنة بدور محوري في إنشاء إطار للتصدي لآثار تغير المناخ على التنقل البشري، بما يشمل تنقل اليد العاملة. وعملت اللجنة على تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في منطقة المحيط الهادئ، بوسائل منها العمل على وضع قانون نموذجي إقليمي لتيسير تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على الصعيد الوطني. وأشارت ١٢ دولة عضوا (هدف فترة السنتين: ١٢) إلى أنها تعتبر أنشطة اللجنة مجدية ومفيدة في دعم التكامل المتوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، بما يشمل الاعتبارات الجنسانية. وأظهرت سبع وثائق تخطيط وطنية (هدف فترة السنتين: ٤) تحسن التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة، لا سيما فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين.

(ب) زيادة فعالية الترتيبات الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ التي تهدف إلى معالجة الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية للتنمية المستدامة، بسبل من بينها تبادل المعارف والتعاون فيما بين بلدان الجنوب

٥١٧ - ازداد عدد مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب في منطقة المحيط الهادئ التي تيسرها اللجنة أو تُجرى عن طريقها ليلبلغ ٢٢ مبادرة (هدف فترة السنتين: ١٢)، ولا سيما في إطار فرقة العمل الإقليمية المعنية بأهداف الإنمائية المستدامة وفيما يتعلق بالتعاون الإقليمي بشأن الهجرة في علاقتها بتغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، اعتبر ٨٠ في المائة من صناع القرار على الصعيد الوطني (هدف فترة السنتين: ٨٠ في المائة) نواتج اللجنة المتعلقة بتقاسم المعارف مجدية ومفيدة لهم في دعم المشاركة الفعالة في المنتدىات والعمليات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة. وأسهمت اللجنة، من خلال قيادتها الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لوضع خريطة الطريق المعنية بأهداف التنمية المستدامة في منطقة المحيط الهادئ، إسهاما مباشرا في زيادة فعالية الترتيبات الإقليمية التي تدعم أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ مسار ساموا. واتفق قادة منطقة المحيط الهادئ على المؤشرات الإقليمية التي ستزيد برمجة المنظمات دون الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة اتساقا وإخضاعا للمساءلة.

## العنصر ٢

## الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية في شرق وشمال شرق آسيا

(أ) زيادة مشاركة واضعي السياسات من الدول الأعضاء في اللجنة في شرق وشمال شرق آسيا في التعاون الإقليمي بوصفه نهجا للتصدي للتحديات الإنمائية الرئيسية، بما في ذلك التحديات المرتبطة بالاقتصاد الأخضر (في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر)، وبالحفاظ على الطبيعة وحفظ الموارد البحرية، والتلوث الجوي عبر الحدود، والتنمية الشاملة للجميع من خلال الاستفادة من مهارات ومعارف كبار السن والمرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، وتيسير التجارة والنقل، والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، ومعالجة الأبعاد الجنسانية في جميع المجالات ومن أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا

٥١٨ - أحرزت اللجنة تقدما كبيرا في إشراك واضعي السياسات في الدول الأعضاء في شرق وشمال شرق آسيا في التعاون الإقليمي بوصفه نهجا للتصدي للتحديات الإنمائية الرئيسية. وفي مجال الاقتصاد الأخضر، وافقت الدول الأعضاء، من خلال البرنامج الفرعي للتعاون البيئي في شمال شرق آسيا، على الخطة الاستراتيجية للتعاون للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ في ستة مجالات برنامجية تشمل تلوث الجو، والمناطق المحمية البحرية، والحفاظ على الطبيعة، والمدن منخفضة الكربون. ودعما لتيسير التجارة، أتاحت اللجنة لحكومات الدول الأعضاء ولأصحاب المصلحة منتدى منتظما للتقييم المشترك والحوار. وشارك عدد من المشاركين إجمالية ٢٤٨ مشاركا (هدف فترة السنتين: ٤٠) في المناقشات المتعلقة بالتصدي للتحديات الإنمائية الرئيسية. وأشار ٨٥ في المائة من المشاركين (هدف فترة السنتين: ٧٠) إلى أن أنشطة اللجنة قد حسنت فهمهم للتعاون الإقليمي بوصفه نهجا للسعي إلى تحقيق أولويات التنمية للمنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك معالجة أبعادها الجنسانية.

(ب) تعزيز تبادل المعارف وتقوية الشراكات في ما بين الدول الأعضاء في اللجنة والمجتمع المدني وسائر شركاء التنمية ذوي الصلة في شرق وشمال شرق آسيا لمعالجة المسائل ذات الأولوية مع التركيز بوجه خاص على الاقتصاد الأخضر (في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر)، والحفاظ على الطبيعة وحفظ الموارد البحرية، والتلوث الجوي عبر الحدود، والتنمية الشاملة للجميع من خلال الاستفادة من مهارات ومعارف كبار السن والمرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، وتيسير التجارة والنقل، والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، ومعالجة الأبعاد الجنسانية في جميع المجالات ومن أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا

٥١٩ - أحرزت اللجنة تقدما كبيرا في تعزيز تبادل المعارف والشراكات في ما بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني وسائر شركاء التنمية ذوي الصلة في شرق وشمال شرق آسيا. وبغية تعزيز الربط بشبكات النقل، أتاحت اللجنة منتدى لأصحاب المصلحة على الصعيد دون الإقليمي من أجل مناقشة سبل التنسيق بين شتى المبادرات الوطنية وتقاسم المعارف بشأن برامج النقل المستدام. وتعاونت اللجنة أيضا مع شركاء جدد في مجال تبادل المعارف بشأن التعاون الإنمائي في شمال شرق آسيا. وأشار ٨٥ في المائة من المشاركين (هدف فترة السنتين: ٧٠) إلى أن أنشطة اللجنة قد زادت إمكانية وصولهم إلى المعارف والمعلومات ذات الصلة بمعالجة المسائل ذات الأولوية في شرق وشمال شرق آسيا، بما فيها أبعادها الجنسانية. وتعاونت ٨ مؤسسات شريكة من شرق وشمال شرق آسيا (هدف فترة السنتين: ٤) فيما تيسره اللجنة من أنشطة تبادل المعارف وإقامة الشراكات.

## العنصر ٣

## الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية في شمال ووسط آسيا

(أ) زيادة قدرة دول شمال ووسط آسيا الأعضاء في اللجنة على صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج للتنمية الشاملة للجميع والمنصفة والمستدامة تعالج الأولويات الإنمائية للمنطقة دون الإقليمية وتراعي المنظور الجنساني

٥٢٠ - عززت اللجنة قدرات دول شمال ووسط آسيا الأعضاء فيها في مجال صنع السياسات وتنسيقها من خلال تنظيم حلقات دراسية دون إقليمية لبناء القدرات، والقيام بعمل تحليلي بشأن مجالات منها على سبيل المثال قضايا الهجرة، والإحصاءات، وموصلية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحد من مخاطر الكوارث والإدماج المالي ابتغاء تنويع الاقتصاد. وفي عام ٢٠١٦، اعتمد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا إعلان غانجا بشأن تعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز التعاون، الذي أعطى للبرنامج مكانة استراتيجية جديدة باعتباره منبرا لتعزيز تنسيق السياسات وتحقيق التجانس بين البلدان الأعضاء من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأشارت نسبة إجمالية من المشاركين قدرها ٨٥ في المائة (هدف فترة السنتين: ٨٥ في المائة) إلى أن قدرتهم على صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج للتنمية الشاملة للجميع والمنصفة والمستدامة تعالج الأولويات الإنمائية للمنطقة دون الإقليمية وتراعي المنظور الجنساني قد تعززت بفضل مبادرات اللجنة.

(ب) تعزيز تبادل المعارف وتقوية الشراكات في ما بين دول شمال ووسط آسيا الأعضاء في اللجنة، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني، وسائر شركاء التنمية ذوي الصلة لمعالجة المسائل ذات الأولوية من أجل تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمنصفة والمستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا

٥٢١ - قامت اللجنة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بتنظيم كل من المنتدى الاقتصادي المعني بتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عن طريق التعاون، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، والدورة الحادية عشرة لمجلس إدارة البرنامج الخاص، في غانجا، بأذربيجان. وشارك في الاجتماعات أكثر من ٨٠ مشاركا، بمن فيهم ممثلون حكوميون رفيعو المستوى. واتخذ مجلس الإدارة عدة قرارات وإعلان غانجا بشأن تعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عن طريق تعزيز التعاون استنادا إلى التوصيات المنبثقة عن المنتدى الاقتصادي. وأشارت ٨٣ في المائة من دول شمال ووسط آسيا الأعضاء في اللجنة إلى أن التعاون في معالجة المجالات الرئيسية ذات الأولوية للمنطقة دون الإقليمية دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، قد ازداد (هدف فترة السنتين: ٨٠ في المائة). وبالإضافة إلى ذلك، شاركت ١٠ مؤسسات شريكة (فترة السنتين: ٨) من الدول الأعضاء في اللجنة في أنشطة تبادل المعارف التي تيسرها اللجنة.

## العنصر ٤

### الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية في جنوب وجنوب غرب آسيا

(أ) تحسّن الفهم والقدرة لدى واضعي السياسات من دول جنوب وجنوب غرب آسيا الأعضاء في اللجنة على وضع وتنفيذ سياسات لتعزيز التعاون الإقليمي من أجل معالجة الأولويات الإنمائية الرئيسية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها تلك المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مع الإشارة بوجه خاص إلى البلدان ذات الاحتياجات الخاصة

٥٢٢ - بغية الاستفادة إلى أقصى حد من عدة منتديات حكومية دولية عالية التأثير ومن أعمالها التحليلية، أبرزت اللجنة مدى أهمية أهداف التنمية المستدامة للمنطقة دون الإقليمية، وكذلك أهمية زيادة أوجه التآزر بين الأهداف المترابطة وتحسين اتساق السياسات وتنسيقها ورعاية شراكات أقوى وعميق التعاون والتكامل الإقليميين. وأكدت اللجنة توصيات سياساتية استشارية وقدمت الدعم للدول الأعضاء في تحديد ما يخص المنطقة دون الإقليمية من أولويات وما تواجهه من تحديات في مجال التنفيذ، وفي تعميم تلك التوصيات في المنتديات الإقليمية الرئيسية. وأشار أكثر من ٨٥ في المائة من المشاركين (هدف فترة السنتين: ٧٥ في المائة) إلى تحسّن فهمهم للتعاون الإقليمي وقدرتهم على انتهاز التعاون الإقليمي بوصفه نهجاً للسعي إلى تحقيق أولويات التنمية للمنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك معالجة أبعادها الجنسانية. وأشارت الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية ١٥ مرة (هدف فترة السنتين: ١٠) إلى تدابير السياسات الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي في بيانات السياسة العامة الصادرة عنها.

(ب) تعزيز تبادل المعارف وتقوية الشراكات في ما بين الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني، وسائر شركاء التنمية ذوي الصلة لمعالجة الأولويات الإنمائية الرئيسية وسد الفجوات الإنمائية من خلال التعاون الإقليمي في جنوب وجنوب غرب آسيا، وذلك دعماً لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها البعد الجنساني

٥٢٣ - وجّهت اللجنة رسائل رئيسية بشأن الأولويات القصوى في مجال والتحديات الخاصة بالمنطقة دون الإقليمية فيما يتعلق بدعم تنفيذ لخطة عام ٢٠٣٠ على نحو يشمل الجميع، وكفلت إدراج المنظورات والتحليلات دون الإقليمية في منشورات اللجنة. وأشار أكثر من ٨٤ في المائة من المشاركين (هدف فترة السنتين: ٧٠ في المائة) إلى أنهم يرون أن الأنشطة التي نظمتها اللجنة قد زادت إمكانية وصولهم إلى المعارف والمعلومات المتعلقة بدورهم في التعاون الإقليمي. وخلال فترة السنتين، بلغ عدد الإشارات إلى نواتج اللجنة ومقترحاتها وأنشطتها الرئيسية في جنوب وجنوب غرب آسيا وعدد مرات الاستشهاد بها في وسائل الإعلام وعدد عمليات التنزيل أكثر من ١٨٠ إشارة واستشهاد وعمليات تنزيل (هدف فترة السنتين: ١٢٠).

## العنصر ٥

### الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية في جنوب شرق آسيا

(أ) تعزيز قدرة دول جنوب شرق آسيا الأعضاء في اللجنة على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج للتنمية الشاملة للجميع والمنصفة والمستدامة تعالج التحديات الإنمائية الرئيسية التي تواجهها تلك الدول، مع التركيز بوجه خاص على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، في إطار الشراكة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة

٥٢٤ - واصلت فييت نام وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وميانمار الاندماج في الجماعة الاقتصادية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وتقليل الفجوات الإنمائية تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة. وهي أيضاً بصدد إدماج أهداف التنمية المستدامة في سياساتها الوطنية، بمشاركة كاملة من القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين. وأشار ٨٣ في المائة من المشاركين في أنشطة اللجنة في المنطقة دون الإقليمية إلى تحسن قدرتهم على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج للتنمية الشاملة للجميع والمنصفة والمستدامة تعالج التحديات الإنمائية الرئيسية التي تواجهها تلك الدول، بما في ذلك أوجه عدم المساواة بين الجنسين والفقر (الهدف المحدد لفترة السنتين: ٧٠ في المائة).

(ب) تعزيز الشراكات وتبادل المعارف فيما بين الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني وشركاء التنمية الآخرين ذوي الصلة في منطقة جنوب شرق آسيا في المجالات ذات الأولوية دعماً لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها المساواة بين الجنسين

٥٢٥ - قدمت اللجنة الدعم للمبادرات التعاونية بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني وغيره من شركاء التنمية وسهّلت ذلك، في مجالات تشمل مثلاً نمذجة أهداف التنمية المستدامة، وزيادة أوجه التآزر بين أهداف التنمية المستدامة وبرنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية. وقدمت اللجنة، من خلال شتى أشكال المشاركة، الدعم لمساعدة واضعي السياسات على التغلب على القيود المؤسسية من أجل تيسير التعاون بين القطاعات، وهو مبدأ أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما يشمل أهداف التنمية المستدامة. وإجمالاً، نجحت اللجنة في تيسير ست مبادرات تعاونية (هدف فترة السنتين: ٦) تشمل الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين لمعالجة المجالات ذات الأولوية في المنطقة دون الإقليمية.

## البرنامج الفرعي ٩

### الطاقة

(أ) تعزيز فهم المسؤولين الحكوميين على الصعيد الوطني وسائر أصحاب المصلحة للخيارات المتاحة في مجال السياسات والاستراتيجيات من أجل تحسين أمن الطاقة واستخدام الطاقة المستدام

٥٢٦ - بغية تعزيز فهم المسؤولين الحكوميين على الصعيد الوطني وسائر أصحاب المصلحة للخيارات المتاحة في مجال السياسات والاستراتيجيات من أجل تحسين أمن الطاقة واستخدام الطاقة المستدام، نظمت اللجنة شتى الأنشطة، بما فيها إجراء عمليات حوار بين أصحاب المصلحة المتعددين لدعم تنفيذ الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة بوسائل تشمل مثلاً العمل على دعم شراكات بين القطاعين العام والخاص المعنية بالتنمية الريفية والداعمة للفقراء من أجل توسيع نطاق الوصول إلى خدمات الطاقة.

ووردت ٧٢ مقالة استعراض وإحالة مرجعية إلى منشورات اللجنة وموادها وأنشطتها ذات الصلة في المؤلفات المتعلقة بالسياسات ووسائل الإعلام الرئيسية (هدف فترة السنتين: ٣٠)، بما في ذلك المنشوران المعنونان "نحو مستقبل مستدام: الربط بشبكات الطاقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ" و "تقرير عام ٢٠١٦ عن الاتجاهات الإقليمية بشأن تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ". وقد أطلقت البوابة الإلكترونية لبيانات الطاقة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ لتزويد الدول الأعضاء بأساس إعلامي قوي لوضع السياسات القائم على الأدلة؛ وسُجلت أكثر من ١٧ ٠٠٠ زيارة فردية لتلك البوابة (هدف فترة السنتين: ١٢٠).

(ب) تعزيز أطر وشبكات التعاون الإقليمي بين الحكومات الوطنية وأصحاب المصلحة الرئيسيين فيما يتعلق بالسياسات والاستراتيجيات المتصلة بأمن الطاقة واستخدام الطاقة المستدام، بما يشمل أبعادها الجنسانية

٥٢٧ - تعاونت اللجنة مع الحكومات والمنظمات الدولية على إعداد مبادرات لتعزيز قدرات الدول الأعضاء بما يمكن من الانتقال إلى نظام للطاقة المستدامة عن طريق التعاون الإقليمي. ومن شأن مبادرات التعاون الإقليمي هذه أن تتيح فرصا لتحديد الاستجابات السياساتية السليمة استنادا إلى التحديات الخاصة بكل بلد. وفي عام ٢٠١٦، أسفرت جهود اللجنة عن ثمانية من هذه المبادرات (هدف فترة السنتين: ٥)، وبخاصة خطة عمل مجموعة العشرين المعنية بالحصول على الطاقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ونداء باكو للعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالطاقة، وتبادل مذكرات التفاهم مع منظمة التنمية والتعاون في مجال الترابط الطاقوي العالمي، وتقرير منتدى الحصول على الطاقة - تزويد منطقة آسيا والمحيط الهادئ بالطاقة لأغراض تنميتها، الذي صدر خلال أسبوع الطاقة الدولي في سنغافورة. وسيتسنى للدول الأعضاء في اللجنة مواصلة الاستفادة من هذه المبادرات الرامية إلى تعزيز قدرتها على إجراء عمليات التحول نحو نظام للطاقة المستدامة.

## الباب ٢٠

### التنمية الاقتصادية في أوروبا

#### أبرز نتائج البرنامج

قدمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بوصفها منتدى حكوميا دوليا إقليميا، الدعم لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين من خلال الحوار بشأن السياسات والعمل المعياري والتعاون التقني. ومن أبرز نتائج اللجنة ما يلي: بدء نفاذ التعديل الثاني لاتفاقية اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي الذي زاد تعزيز الإطار القانوني لتقييم الأثر البيئي في المنطقة (الأهداف ٣ و ٦ و ٧ و ١٥ من أهداف التنمية المستدامة)؛ واعتماد المواصفات المنطبقة عالميا المتعلقة بتطبيق تصنيف الأمم المتحدة الإطاري لموارد الطاقة الحرارية الأرضية والطاقة الأحيائية الذي قدم الدعم للبلدان في سعيها إلى إنتاج الطاقة المستدامة واستهلاكها (الهدف ٧)؛ وبدء نفاذ التعديلات على اتفاقية السير على الطرق (١٩٦٨) الذي مهد السبيل لبدء استخدام تكنولوجيات القيادة الآلية في المركبات الجديدة بما يمثل متطلبات السلامة المحددة في ضوابط الأمم المتحدة المتعلقة بالمركبات (الهدف ١١)؛ وإعداد لائحة جديدة بشأن نظم المكالمات المتعلقة

بالحوادث الطارئة، التي واءمت النظم الموجودة داخل المركبات من أجل الاتصال تلقائيا بخدمات الطوارئ في حالة وقوع حادث من حوادث السير. وحُسنّت السلامة على الطرق بتقليل وقت الاستجابة تصديا لحالات الطوارئ، وهي من الركائز الخمس لعقد العمل العالمي من أجل السلامة على الطرق (الهدف ١١).

### التحديات والدروس المستفادة

تتيح خطة عام ٢٠٣٠ إطارا شاملا للتعاون الإنمائي. واللجنة في موقع جيد يؤهلها لدعم الدول الأعضاء مباشرة في تحقيق ١٠ من بين ١٧ هدفا من أهداف التنمية المستدامة. ومن الصعوبات التي ووجهت تحويل نتائج ما أجرته اللجنة من حوار بشأن السياسات وما أنجزته من عمل معياري إلى إجراءات تُتخذ على الصعيد الوطني، مما تطلب تقديم المزيد من المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء. وقد كان للاتجاه السلبي الذي سُجل في موارد الميزانية العادية للجنة على مدى فترات السنتين الثلاث السابقة وإلغاء تسع وظائف من الميزانية العادية في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ أثر على قدرة اللجنة على مساعدة الدول الأعضاء. ويتطلب التغلب على هذه الصعوبات تعبئة قدر مهم من الموارد الخارجة عن الميزانية في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ من أجل دعم خطة عام ٢٠٣٠، وهو ما قد يجعل التنبؤ بمستوى المساعدة المطلوبة أمرا مستعصيا.

٥٢٨ - تستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ٩٤ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي البالغ عددها ٣٢٥٩ ناتجا، مقابل ٩٣ في المائة منها في فترة السنتين السابقة. وقد انخفض عدد النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة من ٣٠ ناتجا في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى ٨ ناتج في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

٥٢٩ - ويمكن الاطلاع في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/6 (Sect. 20)) على ما اعتمد من إنجازات متوقعة ومؤشرات إنجاز.

### التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل وتنفيذه بشكل فعال

٥٣٠ - أنجزت اللجنة ٩٤ في المائة من مجموع نواتجها الصادر بها تكليف (هدف فترة السنتين: ٩٥ في المائة) ضمن المواعيد الزمنية المحددة. وفي إطار متابعة ما أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية من تقييم لبرنامج اللجنة ومن مراجعة لمجموعة مختارة من برامجها الفرعية، نفذت اللجنة معظم الإجراءات المتفق عليها في ردود الإدارة. وابتغاء تحديد السبل الفعالة لتعبئة الموارد من خارج الميزانية من أجل إنجاز الأعمال المنوطة باللجنة، بما فيها الأعمال ذات الصلة بخطة عام ٢٠٣٠، اعتمدت اللجنة استراتيجية لتعبئة الموارد وخطة عمل متصلة بها. واعتمدت اللجنة إطارا للتعاون مع قطاع الأعمال بغية توجيه الجهود الرامية إلى الاشتراك مع القطاع الخاص من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وابتغاء ضمان الفعالية في تخزين واستخدام المعارف التقنية التي تولدها المنظمة، اعتمدت اللجنة استراتيجية لإدارة المعارف وخطة تنفيذ متصلة بها. ونقحت اللجنة أيضا الأمر التوجيهي بشأن إبرام الاتفاقات وإدارة الموارد الخارجة عن الميزانية، وذلك لتعزيز الحوكمة والمساءلة فيما يتعلق بإدارة الأموال الخارجة عن الميزانية.

## (ب) تعزيز اتساق وتنسيق تنفيذ البرنامج على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري

٥٣١ - نُفذت ست مبادرات (هدف فترة السنتين: ٥) من أجل زيادة الاتساق والتنسيق على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري. وانهقد المنتدى الإقليمي للتنمية المستدامة في أيار/مايو ٢٠١٦ ونيسان/أبريل ٢٠١٧ لمتابعة أهداف التنمية المستدامة. وأسفر العمل المشترك مع منظومة الأمم المتحدة الإقليمية في أوروبا وآسيا الوسطى عن إعداد تقارير مشتركة بين الوكالات بشأن التحول من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة وبشأن إجراءات تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وبدأت الممارسة المتمثلة في عقد اجتماعات مشتركة بين آلية التنسيق الإقليمي ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية لأوروبا وآسيا الوسطى في عام ٢٠١٦، ثم استمرت طوال عام ٢٠١٧، وهو ما كفّل اتباع كيانات الأمم المتحدة في المنطقة نهجاً متكاملًا ومتسقًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. واعتمدت سياسة اللجنة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. وشاركت اللجنة في تعميم المبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢ في خمس بلدان، كما ساهمت في تنفيذ خطط عمل مشتركة في ١٧ من البلدان المستفيدة من البرنامج.

## (ج) زيادة الوعي بعمل اللجنة لدى الدول الأعضاء

٥٣٢ - خلال فترة السنتين، بلغ عدد زيارات صفحات الموقع الشبكي للجنة ٢٤ مليون زيارة، وهو عدد مقيس من خلال تحليلات محرك البحث غوغل. وهذه النتيجة غير قابلة للمقارنة مع الهدف المحدد لفترة السنتين، بسبب حدوث تغيير في منهجية قياس الدخول إلى الموقع الشبكي. وواصلت اللجنة زيادة المحتوى وتنفيذ عمليات تحديث تقنية للموقع الشبكي. وازداد استخدام المواقع الشبكية للتحليلات الجماعية السريع المتعلقة باللجنة وصفحاتها على وسائل التواصل الاجتماعي باعتبارها مصادر بديلة للمعلومات العامة على شبكة الإنترنت بنسبة ١٥ في المائة، مما ساهم في زيادة الوعي بعمل اللجنة.

## (د) تعزيز تعميم المنظور الجنساني في عمل اللجان القطاعية للجنة

٥٣٣ - تم تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، تمشيا مع سياسة اللجنة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ وخطة عملها للمسائل الجنسانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ونوقشت مسألة تعميم مراعاة المنظور الجنساني باعتباره بندا من بنود جدول أعمال ثلاث هيئات قطاعية (هدف فترة السنتين: ٣)، وهي: اللجنة المعنية بالابتكار والقدرة على المنافسة والشراكات بين القطاعين العام والخاص (عقد دورات في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧)؛ والفرقة العاملة المعنية بالسياسات التنظيمية للتعاون وتوحيد المقاييس (عقد دورات في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧)، وهي هيئة فرعية تابعة للجنة التوجيهية المعنية بالقدرة والمعايير في مجال التجارة؛ ولجنة السياسات البيئية (عقد دورتين في عام ٢٠١٧). واتفق المشاركون على أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الحوار الدولي بشأن السياسات، وعمليات تقييم السياسات الوطنية، والبيئات المالية والتنظيمية، وبناء القدرات، وجمع البيانات، ووضع المعايير المراعية للاعتبارات الجنسانية. وفي ضوء اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، شددوا على أن المساواة بين الجنسين هي هدف في حد ذاته ووسيلة لتحقيق التنمية المستدامة على السواء.



## البرنامج الفرعي ١ البيئة

### (أ) تحسين قدرة الجهات التي تستهدفها اللجنة على مواجهة التحديات البيئية

٥٣٤ - حسنت قدرة الجهات التي تستهدفها اللجنة على مواجهة التحديات البيئية، فيما يتعلق بمجال الاقتصاد الأخضر ونوعية الهواء. واتخذت تلك الجهات تدابير جديدة، بما يتفق وهدف فترة السنتين. وصدّق المؤتمر الوزاري المعني بالحفاظ على البيئة في أوروبا، المعقود في باتومي، جورجيا، في حزيران/يونيه ٢٠١٦، على الإطار الاستراتيجي للبلدان الأوروبية المتعلق بخضرة الاقتصاد وأطلق مبادرة باتومي بشأن الاقتصاد الأخضر دعماً للجهود التي تبذلها البلدان للتحويل إلى الاقتصاد الأخضر وتحقيق ما يتصل به من أهداف التنمية المستدامة. وبحلول نهاية عام ٢٠١٧، قطعت ٢٦ بلداً و ١٣ منظمة على نفسها ١٢١ تعهدات في إطار هذه المبادرة. وأيد المؤتمر أيضاً إجراءات باتومي من أجل هواء أنقى تدعم جهود البلدان الرامية إلى تحسين نوعية الهواء وحماية الصحة العامة والنظم الإيكولوجية. وقطع ٢٧ بلداً و ٤ منظمات على نفسها ما مجموعه ١٠٨ تعهدات تتعلق بإجراءات باتومي من أجل هواء أنقى.

### (ب) تعزيز تنفيذ الالتزامات البيئية المتعددة الأطراف للجنة وتوسيع نطاق تغطيتها الجغرافية

٥٣٥ - بلغت النسبة المئوية للأطراف التي أبلغت عن إحراز التقدم في تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف للجنة ٩٣ في المائة (هدف فترة السنتين: ٨٥)، وبلغ العدد الإجمالي للأطراف في هذه الاتفاقات ٣١٩ طرفاً (هدف فترة السنتين: ٣١٠) خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وشملت هذه النتيجة ما يلي: ٥١ طرفاً في اتفاقية التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود؛ و ٤١ طرفاً في الاتفاقية المتعلقة بالآثار العابرة الحدود للحوادث الصناعية؛ و ٤١ طرفاً في الاتفاقية المتعلقة بحماية واستخدام البحري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية و ٢٦ طرفاً في البروتوكول المتعلق بالماء والصحة؛ و ٤٥ طرفاً في اتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي و ٣٢ طرفاً في بروتوكول التقييم البيئي الاستراتيجي؛ و ٤٧ طرفاً في الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها و ٣٦ طرفاً في البروتوكول بشأن سجلات إطلاق الملوثات ونقلها. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ ١٥ من غير الأطراف من المنطقة و ٥٩ من غير الأطراف خارج المنطقة عن إحراز التقدم في تنفيذ الاتفاقات.

### (ج) تعزيز القدرات الوطنية المتعلقة بِنظم الرصد والتقييم في مجال البيئة في بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى وجنوب شرق أوروبا

٥٣٦ - عززت أغلبية البلدان السبعة عشر المستفيدة قدرتها الوطنية في مجال الرصد البيئي وأحرزت تقدماً في تحسين نُظم تقييم الأثر البيئي. ونُفذت ٥٤ في المائة من توصيات اللجنة بشأن الرصد البيئي (هدف فترة السنتين: ٥٠)، وفقاً لردود البلدان على دراسة استقصائية وبحث إلكتروني أجرتهما اللجنة في عام ٢٠١٦. وشاركت خمسة بلدان في تجريب إطار تقييم نظام المعلومات البيئية المشترك الذي أُعدّ في عام ٢٠١٧ وبدء تطبيقه في نهاية العام. وقام خمسة عشر بلداً بتحسين إمكانية الوصول الإلكتروني إلى المؤشرات البيئية ومجموعات البيانات المرتبطة بها بما يتمشى والمبادئ التوجيهية للجنة. وقام ١٤ بلداً بتحسين المنهجيات الوطنية فيما يتعلق بمعظم مؤشرات اللجنة. وعملت سبعة بلدان فيما يتعلق بمشاريع

لتعزيز التعاون بين المؤسسات المعنية بالرصد والتقييم. وقامت ثمانية بلدان بتحسين الإطار التشريعي ذي الصلة. وأبلغت عشرة بلدان عن حدوث تحسن في شبكات المياه والنفايات ورصد الهواء، وشملت التحسينات تحديث المنهجيات وإضافة بارامترات جديدة للرصد من أجل إدخال محطات جديدة للرصد.

#### (د) تحسين الأداء البيئي للبلدان المهتمة بالأمر

٥٣٧ - لم يكن التقدم المحرز في الأداء البيئي للبلدان التي تم استعراضها خلال فترة السنتين متساوياً، حيث نُفذت ٥٣ في المائة من توصيات عمليات استعراض الأداء البيئي التي أجرتها اللجنة (هدف فترة السنتين: ٦٥ في المائة). ونفذت طاجيكستان ٧٥ في المائة من توصيات المرحلة الثانية من استعراض الأداء البيئي، على النحو المحدد في استعراضه الثالث في عام ٢٠١٦. وأبلغ هذا البلد عن التنفيذ الكامل أو الجزئي لما عدده ٣٦ توصية من أصل ٤٨ توصية وأظهر تحسناً في أدائه البيئي. ونفذت البوسنة والهرسك ٢٦,٣ في المائة من التوصيات، على النحو المحدد في استعراضها الثالث في عام ٢٠١٧، مما يشير إلى حدوث تحسن محدود في الأداء البيئي لهذا البلد الذي لم ينفذ سوى ١٠ توصيات من أصل ٣٨ توصية. ونفذت ألبانيا ٥١ في المائة من التوصيات، على النحو المحدد في استعراضها الثالث في عام ٢٠١٧، حيث حسنت أدائها البيئي بتنفيذها ٢٤ توصية من أصل ٤٧ توصية. وعموماً، فإن التوصيات التي تتطلب موارد مالية كبيرة أو تشمل مجالات خبرة كثيرة أو تعني العديد من الجهات الفاعلة عادة ما تتطلب وقتاً أطول لتنفيذها.

### البرنامج الفرعي ٢

#### النقل

(أ) تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي للنقل البري الدولي (الطرق والسكك الحديدية والطرق المائية الداخلية والنقل المتنوع الوسائط)، والبنى التحتية للنقل، وتيسير عبور الحدود، ونقل البضائع الخطرة، وتصنيع المركبات، وتوفير الخدمات الأخرى ذات الصلة بالنقل

٥٣٨ - ظلت حصة الصكوك القانونية السارية مقارنة بالعدد الإجمالي للصكوك القانونية للجنة المتفق عليها في مجال النقل عند نسبة ٨٦ في المائة (هدف فترة السنتين: ٨٨)، وذلك رغم ازدياد العدد الإجمالي للأطراف المتعاقدة بنسبة ٢٣ طرفاً متعاقداً نتيجة للجهود التي بذلتها اللجنة لمساعدة الدول الأعضاء. واعتمدت سبع أنظمة جديدة و ١٩٦ تعديلاً على اللوائح القائمة (هدف فترة السنتين: ١٠٠) من أجل تحسين سلامة المركبات والأداء البيئي، بما في ذلك لوائح الأمم المتحدة بشأن مركبات النقل البري الهادئة واللوائح التقنية العالمية لتشغيل المركبات المزودة بمحرك وعجلتين أو ثلاث عجلات (انبعاثات علبه المرافق وأنظمة التشخيص الذاتي للمركبات). وتم تعديل ستة صكوك قانونية دولية (هدف فترة السنتين: ٦) لكي تتماشى مع النسخة المنقحة التاسعة عشرة من توصيات الأمم المتحدة المتعلقة بنقل البضائع الخطرة، بما في ذلك جميع الصكوك القانونية الرئيسية التي تنظم النقل الدولي للبضائع الخطرة عبر الطرق البرية والسكك الحديدية وعن طريق الممرات المائية الداخلية وكذلك عن طريق الجو والبحر.

(ب) توسيع نطاق التغطية الجغرافية لصكوك الأمم المتحدة القانونية وتوصياتها المتعلقة بالنقل التي تديرها اللجنة، وتحسين فعالية تنفيذ هذه الصكوك والتوصيات

٥٣٩ - بفضل المساعدة التي قدمتها اللجنة إلى الدول الأعضاء، زاد عدد الأطراف المتعاقدة في الصكوك القانونية الثمانية والخمسين المتعلقة بوسائل النقل، التي تديرها اللجنة، من ١٧٠٩ صكا في عام ٢٠١٥ إلى ١٧٣٢ صكا في عام ٢٠١٧ (هدف فترة السنتين: ١٧١٠). وكانت الأطراف الثلاثة والعشرون الجديدة هي الاتحاد الروس، وإستونيا، وأوكرانيا، وبولندا، وتركمانستان، وتركيا، وجمهورية مولدوفا (الانضمام إلى صكين)، وجورجيا (الانضمام إلى صكين)، وسان مارينو، وسلوفينيا (الانضمام إلى صكين)، وصربيا، والصين، والعراق، وفرنسا، وقبرص (الانضمام إلى ٣ صكوك)، وكرواتيا، والمملكة العربية السعودية، والهند. واستمرت الصكوك القانونية المتعلقة بالنقل الخاصة باللجنة في اجتذاب أطراف متعاقدة جديدة، وكان عدد حالات الانضمام في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ تقريبا ضعف ما كان عليه في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ومن أجل توسيع نطاق التغطية الجغرافية لصكوك اللجنة القانونية المتعلقة بالنقل، عززت اللجنة التعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى، ولا سيما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وارتفع عدد آليات الرصد إلى ثماني آليات (هدف فترة السنتين: ٨)، بفضل بدء العمل بتقارير رصد التقدم المحرز في التنفيذ الكامل لمشروع النظام الإلكتروني للنقل البري الدولي.

(ج) تعزيز القدرات في الدول الأعضاء في اللجنة، ولا سيما في البلدان النامية غير الساحلية، لإقامة بنى أساسية للنقل في البلدان الأوروبية وعبر القارة، ولاتخاذ تدابير لتيسير النقل

٥٤٠ - ارتفع عدد الأطراف المتعاقدة في اتفاقات النقل الرئيسية الأربعة الخاصة باللجنة إلى ١١٦ طرفا متعاقدا في عام ٢٠١٧ (هدف فترة السنتين: ١١٦)، وذلك بانضمام بولندا إلى الاتفاق الأوروبي بشأن الطرق المائية الداخلية الرئيسية ذات الأهمية الدولية. وشارك في هذا العام عدد متزايد من البلدان في مشاريع البنى التحتية للنقل دون الإقليمية: فقد اجتذبت المرحلة الثالثة من مشروع فريق البحث الدولي لوضعي النماذج الاقتصادية ٣٢ بلدا؛ وشارك ٢٥ بلدا في مشروع طريق السيارات العابرة لأوروبا من الشمال إلى الجنوب ومشروع السكة الحديدية العابرة لأوروبا (هدف فترة السنتين: ٥٥). وعززت المشاريع الثلاثة قدرة البلدان المشاركة على تطوير وتحسين البنى التحتية للنقل وربطها؛ فازدادت بذلك أهميتها للبلدان المشاركة والبلدان المشاركة المحتملة.

(د) تعزيز القدرة على تنفيذ الصكوك القانونية والقواعد والمعايير ذات الصلة الصادرة عن اللجنة، ولا سيما في بلدان أوروبا الشرقية وجنوب شرق أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى

٥٤١ - نظمت اللجنة ٣٦ دورة تدريبية وحلقة دراسية وحلقة عمل (هدف فترة السنتين: ٢٩) لمساعدة بلدان أوروبا الشرقية وجنوب شرق أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى على تطوير نظم النقل المستدامة لإتاحة الوصول والربط بالشبكات بطريقة فعالة وآمنة وأمنة ومراعية للبيئة. وساهمت هذه الأنشطة في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الانضمام إلى الصكوك القانونية للأمم المتحدة وقواعدها ومعاييرها المتعلقة بالنقل الداخلي وعلى تنفيذها بكفاءة، وهو ما يتضح من ازدياد عدد الأطراف المتعاقدة في الصكوك القانونية المتعلقة بالنقل الخاصة باللجنة بحوالي ٢٣ طرفا متعاقدا خلال فترة السنتين. وارتفع عدد البلدان التي حددت أهدافا لتحسين السلامة على الطرق إلى ٤٥ بلدا (هدف فترة السنتين: ٤٠).

### البرنامج الفرعي ٣ الإحصاءات

#### (أ) تبسيط العمل الإحصائي الدولي

٥٤٢ - ساهمت ٢٦ منظمة دولية في العمل الإحصائي لمؤتمر الإحصائيين الأوروبيين الذي ينسق الأنشطة الإحصائية في منطقة اللجنة (هدف فترة السنتين: ٢٥). وبغية تحسين التنسيق فيما بين الوكالات وإزالة التداخلات والفجوات في الأنشطة الإحصائية، استعرضت اللجنة الأعمال الإحصائية الدولية المتعمقة في ستة مجالات إحصائية (هدف فترة السنتين: ٥): (أ) الشراكات الاستراتيجية؛ (ب) تنوع منهجية التعداد؛ (ج) استخدام المعلومات الجغرافية المكانية؛ (د) قياس الحوكمة؛ (هـ) تكامل البيانات؛ (و) تبادل البيانات الاقتصادية وتقاسمها. ونتيجة لذلك، أنشئت ثلاث فرق عمل لمتابعة العمل المتعلق بالشراكات الاستراتيجية، ووضع توجيهات بشأن التعدادات المستندة إلى السجلات والتعدادات المجمعة، والنهوض بتبادل البيانات الاقتصادية وتقاسمها.

#### (ب) تحديث المعايير والتوصيات القائمة لتعزيز قابلية الإحصاءات للمقارنة دولياً ووضع معايير وتوصيات جديدة

٥٤٣ - أقر أكثر من ٦٠ دولة من الدول الأعضاء في مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين ١٠ توصيات منهجية (هدف فترة السنتين: ٦) بشأن ما يلي: (أ) رأس المال البشري؛ (ب) الهجرة الدائرية؛ (ج) الإحصاءات المتصلة بالشيخوخة؛ (د) التشريعات الإحصائية لبلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى؛ (هـ) قياس الفقر؛ (و) خارطة الطريق بشأن الإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة؛ (ز) مجموعة من المؤشرات المتعلقة بتغير المناخ؛ (ح) قيمة الإحصاءات الرسمية؛ (ط) تقدير قيمة العمل المنزلي غير مدفوع الأجر؛ (ي) التبليغ عن التوقعات السكانية. وعلى سبيل المتابعة، يقوم العديد من الدول الأعضاء بتطبيق تجريبي لمؤشرات المناخ، وقياس قيمة الإحصاءات الرسمية وتجميع الحسابات الفرعية المتعلقة بالتعليم والتدريب. وبدأ مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين عملاً إضافياً بشأن الأطر القانونية للإحصاءات الرسمية في المنطقة، وذلك بشأن تصنيف مقاييس الفقر والإرشادات المنهجية لمؤشرات المناخ. ونفذت اللجنة أعمالاً منهجية، من خلال صياغة مبادئ توجيهية جديدة وجمع الممارسات الجيدة في ٢٨ من أصل ٥٥ مجالا إحصائياً (هدف فترة السنتين: ٢٧) لتصنيف الأنشطة الإحصائية الدولية.

#### (ج) تحسين القدرات الوطنية على تنفيذ المعايير والتوصيات الدولية في مجال الإحصاءات الرسمية، بما في ذلك ما يتعلق منها بالأهداف الإنمائية الدولية والمؤشرات المراجعة للاعتبارات الجنسانية

٥٤٤ - نفذت اللجنة ١٣ حلقة تدريبية دون إقليمية ووطنية واضطلعت بعدد من البعثات الاستشارية وحلقات العمل الوطنية لتحسين القدرات الإحصائية للبلدان التي هي بصدد تطوير نظمها الإحصائية، من أجل رصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإعداد حسابات قومية، وتوفير مؤشرات تراعي الاعتبارات الجنسانية، وسد الثغرات في التقييمات العالمية للنظم الإحصائية الوطنية. وكما يتبين من الدراسات الاستقصائية، فقد اعتبر ٨٨ في المائة من الخبراء المشاركين في حلقات العمل التدريبية التي نظمتها اللجنة في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ التدريب ذا جودة عالية ومفيداً لعملهم (هدف فترة السنتين: ٨٥ في المائة). ووضعت ست دول أعضاء استراتيجية وطنية للتطوير المستدام للإحصاءات تمشياً مع توصيات التقييمات العالمية لنظمها الإحصائية (هدف فترة السنتين: ٦ دول أعضاء).

(د) تحسين إتاحة الإحصاءات في قاعدة بيانات اللجنة وزيادة الاستعانة بها، ولا سيما المتصلة منها بالأهداف الإنمائية الدولية، والمساواة بين الجنسين، والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية، والتنمية المستدامة، دعماً لوضع سياسات تستند إلى الأدلة في الدول الأعضاء في اللجنة

٥٤٥ - خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، ازدادت عمليات تنزيل البيانات الإحصائية من قاعدة البيانات الإحصائية للجنة بنسبة تقدر بنحو ٣٢ في المائة مقارنة بالفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وازدادت أيضاً حصة عمليات التنزيل بواسطة الأجهزة المحمولة. ويقدر أن إجمالي عمليات التنزيل قد وصل إلى أكثر من ٦٥٠.٠٠٠ عملية تنزيل في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، وهو ما يتجاوز هدف فترة السنتين المحدد في ٦٠٠.٠٠٠ عملية تنزيل. وكانت جداول النظرة القطرية العامة من بين البيانات الأكثر استخداماً إلى جانب المؤشرات الجنسانية. وأظهرت استقصاءات رضا المستخدمين التي أجريت في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ أن ٨٨ في المائة من المستخدمين كانوا راضين عن جودة البيانات وتغطيتها وتوقيتها (هدف فترة السنتين: ٨٠ في المائة). وقد اجتذبت التحسينات التي أدخلت على توقيت البيانات وموثوقيتها بالإضافة إلى إتاحة الإحصاءات السريعة والخرائط والرسوم البيانية وتصنيفات البلدان مستخدمين جددًا.

#### البرنامج الفرعي ٤ التعاون والتكامل الاقتصادي

(أ) تحسين الحوار بشأن تهيئة بيئة للسياسات، وللمسائل المالية والتنظيمية، بما يُفضي إلى النمو الاقتصادي المطرد والتنمية الابتكارية وزيادة القدرة التنافسية

٥٤٦ - أعدت سبع مجموعات من توصيات السياسة العامة والممارسات الجيدة والمعايير (هدف فترة السنتين: ٥) بشأن: (أ) التعجيل باعتماد الابتكارات؛ (ب) استعراض تسخير الابتكار لأغراض التنمية المستدامة في بيلاروس؛ (ج) الحوكمة الرشيدة في الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تعطي الأولوية للناس من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ (د) الممارسات الجيدة وخيارات السياسات بشأن الاستثمار المؤثر - تمويل الابتكار المسخّر لتحقيق التنمية المستدامة؛ (هـ) عدم التسامح إطلاقاً مع الفساد في المشتريات في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ (و) استعراض تسخير الابتكار لأغراض التنمية المستدامة في قيرغيزستان؛ (ز) استعراض تسخير الابتكار لأغراض التنمية المستدامة في منطقة آسيا الوسطى. وتبادل ما يربو على ٧٥٠ من واضعي السياسات والخبراء الوطنيين والدوليين من القطاعين العام والخاص في جميع أنحاء منطقة اللجنة تجاربهم خلال دورات لجنة الابتكار والقدرة على المنافسة والشراكات بين القطاعين العام والخاص وهيئاتها الفرعية. وقد أدت هذه الأنشطة، علاوة على عمليتي استعراض تسخير الابتكار لأغراض تحقيق التنمية المستدامة في بيلاروسيا وقيرغيزستان، إلى وضع توصيات السياسة العامة المذكورة أعلاه.

(ب) تعزيز تنفيذ توصيات اللجنة بشأن تهيئة بيئة للسياسات، وللمسائل المالية والتنظيمية، بما يُفضي إلى النمو الاقتصادي المطرد والتنمية الابتكارية وزيادة القدرة التنافسية

٥٤٧ - تظهر التعليقات الواردة من الدول الأعضاء في حلقات العمل الوطنية والحلقات الدراسية الاستشارية المتعلقة بالسياسات أن ١٣ تديرًا جديدًا (هدف فترة السنتين: ١٢) لتنفيذ ما صدر عن

اللجنة من توصيات السياسة العامة وما حددته من أفضل ممارساتها وما أعدته من مشروع معايير متعلقة بالابتكار والشراكات بين القطاعين العام والخاص قد اتخذت في أرمينيا، وأوكرانيا، وبولندا، وبييلاروس، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والصين، وكازاخستان. ومن التدابير الجديدة إدخال تحسينات على الأطر القانونية الوطنية ووضع استراتيجيات وبرامج سياسية جديدة ومحسنة بشأن الابتكار والشراكات بين القطاعين العام والخاص وإنشاء مؤسسات جديدة، لا سيما وحدات الشراكات الوطنية بين القطاعين العام والخاص. وأحرز مزيد من التقدم في إدماج جوانب التنمية المستدامة في السياسات والبرامج الوطنية المتعلقة بالابتكار والشراكة بين القطاعين العام والخاص تمشيا مع توصيات اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك، شرعت البرازيل والمملكة العربية السعودية في تنفيذ المبادئ التوجيهية للجنة بشأن عدم التسامح إطلاقاً مع الفساد في المشتريات في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وقد نتجت هذه التدابير عن إجراءات المتابعة الوطنية بشأن ما صدر عن اللجنة من توصيات واردة في عمليات استعراض تسخير الابتكار لأغراض تحقيق التنمية المستدامة وما أجراه مجلسها الاستشاري المعني بالأعمال التجارية للشراكات بين القطاعين العام والخاص من بعثات استشارية.

(ج) تعزيز القدرات الوطنية للبلدان المنطقة فيما يتعلق بتشجيع الممارسات الجيدة وتنفيذ توصيات اللجنة المتصلة بتهيئة بيئة للسياسات، وللمسائل المالية والتنظيمية، بما يُفضي إلى النمو الاقتصادي المطرد والتنمية الابتكارية وزيادة القدرة التنافسية

٥٤٨ - خلال فترة السنتين، نظم ١٤ نشاطاً شارك فيها ما يزيد على ٢٢٥٠ مشاركاً لتعزيز القدرات الوطنية فيما يتعلق بتشجيع الممارسات الجيدة وتنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة بشأن الابتكار والشراكات بين القطاعين العام والخاص (هدف فترة السنتين: ١٣). ومن بين تلك الأنشطة تسعة أنشطة وطنية نُظمت في الاتحاد الروسي وأرمينيا وأوكرانيا وبولندا وبييلاروس والصين وقيرغيزستان وكازاخستان، وذلك بالتعاون الوثيق مع الشركاء الحكوميين الوطنيين والمنظمات الحكومية الدولية. واتخذت خمسة أنشطة صبغة دولية، واستفاد منها واضعو السياسات والخبراء من عدة دول أعضاء في اللجنة، وكذلك من جنوب شرق وشرق آسيا. وقد نُظمت تلك الأنشطة على نحو يتوخى المضي في بناء القدرة على وضع أطر للسياسات وتنفيذ برامج لتيسير استخدام الابتكار والشراكات بين القطاعين العام والخاص للنهوض بأولويات التنمية الوطنية.

## البرنامج الفرعي ٥ الطاقة المستدامة

(أ) تحسين الحوار المتعلق بالسياسة العامة والتعاون بين جميع أصحاب المصلحة بشأن مسائل الطاقة المستدامة، لا سيما الكفاءة في استخدام الطاقة، وإنتاج الكهرباء بطريقة أنظف من أنواع الوقود الأحفوري، ومصادر الطاقة المتجددة، وغاز الميثان الناتج عن مناجم الفحم، وتصنيف الموارد المعدنية، والغاز الطبيعي، وأمن الطاقة

٥٤٩ - وافقت لجنة الطاقة المستدامة التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا على ١٤ توصية بشأن الطاقة المستدامة (هدف فترة السنتين: ٨). وأدرجت ١٠ من تلك التوصيات في خطط عمل الهيئات الفرعية الست التابعة للجنة، تيسيراً لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ التوصيات. ونتيجة للجهود التي تبذلها اللجنة لتسهيل تنفيذ تدابير الطاقة المستدامة، شرعت أذربيجان وأوكرانيا وجورجيا وكازاخستان في وضع خطط

وطنية للطاقة تدمج الشواغل المتعلقة بالطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة، فيما بدأت بولندا عمل مركز عالمي للتفوق معني بغاز الميثان الناتج عن مناجم الفحم. واتخذت أيرلندا خطوات لإنشاء مراكز تدريب في مجتمعات محلية أيرلندية مختارة، بما يتمشى والمبادئ التوجيهية الإطارية للجنة بشأن معايير الكفاءة في استخدام الطاقة في المباني. واعتمد الاتحاد الروسي الوثيقة التوفيقية بين التصنيف النفطي للاتحاد الروسي وتصنيف الأمم المتحدة الإطاري لموارد الطاقة الأحفورية والمعدنية. وهذه نتيجة تحقق الهدف المحدد لفترة السنتين، المتمثل في اتخاذ ستة تدابير.

(ب) *زيادة الوعي بدور الكفاءة في استخدام الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة في تحقيق تنمية الطاقة المستدامة*

٥٥٠ - أُحرز مزيد من التقدم في التوعية بدور الكفاءة في استخدام الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة في تحقيق تنمية الطاقة المستدامة. وُحددت ثمان من أفضل الممارسات المتعلقة بالكفاءة في استخدام الطاقة (هدف فترة السنتين: ٨) في ورقة المعلومات الأساسية التي أعدت للدورة الثالثة لفريق الخبراء المعني بالكفاءة في استخدام الطاقة المعنونة "الحوار التنظيمي والسياساتي الذي يعالج الحواجز التي تحول دون تحسين الكفاءة في استخدام الطاقة" (ECE/ENERGY/GE.6/2016/6). وجرى تحليل سياسات وممارسات الطاقة المتجددة في بعض الدول الأعضاء في اللجنة (ألمانيا وتركيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) وعُرض أربع من أفضل الممارسات (هدف فترة السنتين: ٤) في الوثيقة التي أعدت للدورة ذاتها لفريق الخبراء، المعنونة "العوامل المحركة الرئيسية للطاقة المتجددة في سياق نظم الطاقة المستقبلية - دراسات حالة فردية" (ECE/ENERGY/GE.7/2016/5). وناقش أفضل الممارسات هذه فريقا الخبراء المعنيين بالكفاءة في استخدام الطاقة وبمصادر الطاقة المتجددة في المنتدىين الدوليين المعنيين بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة المعقودين في باكو (٢٠١٦) وفي أستانا (٢٠١٧). وشجعت هذه الاجتماعات، التي شارك فيها أكثر من ١٠٠٠ مشارك، الأمانة على مواصلة تيسير تبادل أفضل الممارسات بشأن الكفاءة في استخدام الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة فيما بين الدول الأعضاء.

(ج) *تعزيز تنفيذ توصيات اللجنة/مبادئها التوجيهية وأفضل ممارساتها وغيرها من الصكوك المعيارية المتعلقة بتنمية الطاقة المستدامة*

٥٥١ - أُحرز تقدم في تعزيز قدرة البلدان على تنفيذ تصنيف الأمم المتحدة الإطاري لموارد الطاقة الأحفورية والمعدنية، من خلال تنظيم ثمان حلقات عمل لبناء القدرات وتعميم المبادئ التوجيهية المتعلقة بالاعتبارات الاجتماعية والبيئية. ونتيجة لذلك، أجرى ما مجموعه ١٧ بلدا دراسات لحالات فردية بغرض تطبيق التصنيف الإطاري، ليصل بذلك العدد الإجمالي للبلدان التي تطبقه إلى ٣١ بلدا (هدف فترة السنتين: ٢٠)، بما يشمل البلدان الواقعة خارج منطقة اللجنة. وأحرز مزيد من التقدم في مساعدة البلدان على اكتساب المعارف بشأن أفضل الممارسات فيما يتعلق بغاز الميثان الناتج عن مناجم الفحم. وأصدر الدليل التوجيهي المنقح لأفضل الممارسات المتعلقة بنزع غاز الميثان واستخدامه بفعالية في مناجم الفحم وتعميم ذلك الدليل خلال ١٠ أنشطة (هدف فترة السنتين: ٧)، بما في ذلك ٥ حلقات عمل في: بولندا (٢١١ مشاركا)؛ وسويسرا (٤٠ مشاركا)، الصين (١٤٧ مشاركا)، وكازاخستان (٣٧ مشاركا)، والهند (٢٧٣ مشاركا). ونتيجة لذلك، أعدت ١٩ دراسة لحالات فردية وطنية بشأن غاز الميثان الناتج عن مناجم الفحم. وافتتح مركزان دوليان للتميز معنيان بغاز الميثان الناتج عن مناجم الفحم في بولندا والصين.

## البرنامج الفرعي ٦ التجارة

(أ) زيادة توافق الآراء بشأن أفضل الممارسات وتعزيز تنفيذ توصيات اللجنة وقواعدها ومعاييرها ومبادئها التوجيهية وأدواتها لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية

٥٥٢ - قدمت اللجنة الدعم للدول الأعضاء في تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة من خلال اعتماد توصيات رئيسية بشأن الشراكة، وقياس الكفاءة، والتنفيذ من خلال منفذ وحيد، ومواءمة المستندات ومعايير التجارة الإلكترونية، مثل مكثبات البيانات وقوائم الرموز والرسائل الإلكترونية. وبلغ عدد التوصيات أو المعايير أو المبادئ التوجيهية الجديدة أو المنقحة الصادرة عن اللجنة والمعتمدة من الدول الأعضاء ٥١ توصية (هدف فترة السنتين: ٢٢). وتدعم توصيات اللجنة أيضا أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تلك المتعلقة بمصائد الأسماك المستدامة (الهدف ١٤)، والتنفيذ من خلال منفذ وحيد (الهدفان ٨ و ١٧) ومعايير البريد الإلكتروني، ولا سيما فيما يتصل بالفوترة الإلكترونية (الهدف ١٧). وشجعت اللجنة هذه الأدوات من خلال التعاون الفعال مع عدة هيئات منها المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، واتحاد النقل الجوي الدولي، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الجمارك العالمية، ومنظمة التجارة العالمية. واستفادت ألبانيا وقيرغيزستان من مساعدة اللجنة لتعزيز قدرتهما على تنفيذ تدابير تيسير التجارة. وسُجل خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ أكثر من ٢,٥ مليون زيارة لصفحات أدوات اللجنة المتعلقة بتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية، مما يدل على أهمية هذه الأدوات (هدف فترة السنتين: ٩,٠ مليون).

(ب) زيادة توافق الآراء بشأن أفضل الممارسات وتعزيز تنفيذ توصيات اللجنة وقواعدها ومعاييرها ومبادئها التوجيهية وأدواتها المتعلقة بالتعاون التنظيمي

٥٥٣ - في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بلغ عدد ما اعتمدته اللجنة من توصيات جديدة (٤ توصيات) ضعف الهدف المحدد لفترة السنتين. ومن هذه التوصيات التوصية المتعلقة بالمعايير واللوائح الخاصة بالتنمية المستدامة التي ستعزز مساهمة المعايير والأطر التنظيمية الطوعية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الدول الأعضاء التوصية المتعلقة بتطبيق أدوات الإدارة للتعامل بالمخاطر في مراقبة السوق المحددة الأهداف والصيغ المنقحة من التوصيات المتعلقة بإنشاء وتعزيز الاتفاقات الدولية بشأن تقييم الامتثال والإقرار بإجراءات ونتائج تقييم الامتثال. وتدعم التوصيات جهود الحكومات الرامية إلى وضع وتعزيز وتنفيذ إجراءات تقييم الامتثال وتشجيع ثقافة الوقاية من الحوادث على أساس التقييم المنظم للمخاطر، مما سيساعد الحكومات على تجنب وضع إجراءات غير مبررة بأسباب تتعلق بالسلامة والصحة العامة.

(ج) زيادة توافق الآراء بشأن أفضل الممارسات وتعزيز تنفيذ توصيات اللجنة وقواعدها ومعاييرها ومبادئها التوجيهية وأدواتها المتعلقة بمعايير الجودة الزراعية

٥٥٤ - بلغ عدد معايير الجودة الزراعية المعتمدة والمنقحة ٣٩ معيارا (هدف فترة السنتين: ٢٥). وارتفع العدد الإجمالي لعمليات التنفيذ من جانب الدول الأعضاء إلى ١ ٥٠٠ عملية تنفيذ (هدف فترة السنتين: ١ ٠٠٠) بفضل جهود التنسيق التي يبذلها الاتحاد الأوروبي وبفضل اعتماد عدة دول منها الاتحاد الروسي وسلوفينيا والصين وطاجيكستان وفيت نام وقيرغيزستان المعايير المتعلقة بالمكسرات،



والفواكه المجففة، واللحوم، وبذور البطاطس. وعززت الجهود المتزايدة التي تبذلها اللجنة لبناء القدرات، مقتزنة بمواد توجيهية ومبادرات جديدة بشأن تخفيض فاقد الأغذية، وإمكانية اقتفاء الأثر، ووضع مدونة للممارسات الجيدة، وجودة خط الأساس للأسواق المحلية وأسواق التصدير وجودة الأغذية، جدوى واستعمال توصيات اللجنة بشأن جودة المنتجات الزراعية والإنتاج والاستهلاك المستدامين، داخل منطقة اللجنة وخارجها. ويدل ما فُتح من الملفات المعدّة في صيغة PDF (٣٧٩ ٧٥ ملفاً)، وهو العدد الذي تجاوز الهدف المحدد المتمثل في ٤٥٠٠٠ ملف، يدل على زيادة جدوى واستخدام المعايير بوصفها أداة لتعزيز إنتاج الأغذية عالية الجودة وبيعها.

(د) تعزيز القدرات الوطنية في الدول الأعضاء من أجل تنفيذ توصيات اللجنة وقواعدها ومعاييرها ومبادئها التوجيهية وأدواتها

٥٥٥ - في إطار متابعة الدراسات القطرية الخاصة باللجنة بشأن الحواجز التنظيمية والإجرائية التي تعوق التجارة، نفذت حكومات ألبانيا وبيلاروس وجمهورية مولدوفا وقيرغيزستان وكازاخستان ستة إجراءات (هدف فترة السنتين: ٤) لتنفيذ توصيات اللجنة وقواعدها ومعاييرها ومبادئها التوجيهية وأدواتها في أربعة مجالات، وهي: تيسير التجارة؛ وتوحيد المعايير؛ والتعاون التنظيمي؛ وضمان الجودة. واستندت الإجراءات التي اتخذتها الحكومات إلى التوصيات المستندة إلى الأدلة والموجهة نحو تحقيق النتائج الواردة في دراسات اللجنة، التي أعدت بالتشاور مع أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص وُضمت بحيث تلائم السياقات الوطنية، وذلك لتمكين الحكومات من إيجاد أوجه التآزر عند تنفيذ المعايير والقواعد الدولية في المجالات الأربعة. وساعدت اللجنة الحكومات في تنفيذ إجراءاتها، بوسائل تشمل مشاريع بناء القدرات التي وُضمت بالتعاون مع أصحاب المصلحة الوطنيين من أجل دعم التنفيذ الناجح لتوصيات الدراسات المتفق عليها.

## البرنامج الفرعي ٧

### الغابات والأخشاب

(أ) تحسين رصد قطاع الغابات وتقييمه بهدف دعم الإدارة المستدامة للغابات

٥٥٦ - قدم ٧٠ في المائة من الدول الأعضاء في اللجنة (تقدم أكثر من ٨٠ في المائة من البيانات المطلوبة) ردوداً مرضية على استبيان قطاع الغابات المشترك بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (هدف فترة السنتين: ٧٠ في المائة). وتحققت الأهداف المحددة فيما يتعلق بمعدلات الردود المرضية للدول الأعضاء بشأن المؤشرات النوعية والكمية للإدارة المستدامة للغابات (٦٩ في المائة و ٧٠ في المائة، على التوالي). ومع ذلك، ينبغي اعتبار هذه النتائج مؤقتة لأن الاستبيانات الأوروبية والتعاونية المقبلة في مجال موارد الغابات، التي تغطي هذه المؤشرات، ستصدر في عام ٢٠١٨، على النحو المتفق عليه بين اللجنة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمبادرة الأوروبية للغابات في عام ٢٠١٦. ولذلك استند الإبلاغ عن الإدارة المستدامة للغابات في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى استبيانات طوعية ومجزأة (استبيانات مشتركة متعلقة بالطاقة المستمدة من الأخشاب و بالملكية الخاصة للغابات) كانت أكثر تركيزاً ولم تُغطَّ النطاق الواسع للإدارة المستدامة للغابات. وستكون الاستبيانات التعاونية المقبلة المتعلقة بموارد الغابات أكثر شمولاً.

(ب) زيادة القدرات الوطنية لبلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى وجنوب شرق أوروبا في مجال الإدارة المستدامة للغابات

٥٥٧ - عُقدت في الفترة المشمولة بالتقرير ثماني حلقات عمل لبناء القدرات بناء على طلب الدول الأعضاء (هدف فترة السنتين: ٦): ست حلقات عمل بشأن المعايير والمؤشرات المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات في القوقاز وآسيا الوسطى وحلقا عمل بشأن الطاقة المستمدة من الأخشاب وبشأن توقعات قطاع الغابات. واستنادا إلى نتائج تقييم حلقات العمل، اعتبر ٨٩ في المائة من المشاركين حلقات العمل مفيدة لعملهم. وأشارت عدة بلدان إلى ضرورة مواصلة مثل هذه الأنشطة في المستقبل. وتناولت حلقات العمل مجالات تتطلب اهتماما خاصا في منطقة اللجنة واشتملت على وحدات تتعلق بالاقتصاد الأخضر، ووضع السياسات، والمعايير والمؤشرات المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات، وتوقعات قطاع الغابات، والطاقة المستمدة من الأخشاب. ويسرت تلك الأنشطة تبادل أفضل الممارسات، وأبرزت أمثلة جيدة من بلدان أخرى.

### البرنامج الفرعي ٨ الإسكان وإدارة الأراضي والسكان

(أ) تعزيز القدرة على صياغة السياسات وتنفيذها في مجال الإسكان والتخطيط الحضري وإدارة الأراضي

٥٥٨ - خلال فترة السنتين، شارك بلدان في الموجزات القطرية المتعلقة بالإسكان وإدارة الأراضي التي تعدها اللجنة (أرمينيا (الموجز القطري الثاني) وكازاخستان)، وبذلك بلغ المجموع التراكمي ٢٨ بلدا (هدف فترة السنتين: ٢٧). وتضمن الموجزان القطريان توصيات محددة بشأن تحسين السياسات والتشريعات الوطنية في مجال الإسكان في أرمينيا وكازاخستان. وأصدرت اللجنة توجيهات لتنفيذ ميثاق جنيف للإسكان المستدام ابتغاء دعم الدول الأعضاء في تطبيقها لمبادئ الميثاق وفي سعيها إلى اتباع سياسات وإجراءات لتنفيذ الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة. واعتمدت الدول الأعضاء في اللجنة، في عام ٢٠١٧، إعلان جنيف الوزاري بشأن الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة. وجدد الإعلان الوزاري التزام الدول الأعضاء بتعزيز أوجه التآزر والتعاون الحكومي الدولي والتعاون الشامل لعدة قطاعات وبالتشجيع على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، والخطة الحضرية الجديدة، وميثاق جنيف للإسكان المستدام، وغير ذلك من الالتزامات العالمية والإقليمية ذات الصلة.

(ب) تعزيز تنفيذ المبادئ التوجيهية للجنة بشأن الإسكان والتخطيط الحضري وإدارة الأراضي

٥٥٩ - ساهمت ٢٩ من البعثات الاستشارية وحلقات العمل والحلقات الدراسية التي نظمتها اللجنة في زيادة المعارف وتحسين تنفيذ السياسات المستدامة المتعلقة بالإسكان والتخطيط الحضري وإدارة الأراضي. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت اللجنة مبادئ توجيهية لإعداد خطط العمل الوطنية بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في الموجز القطري بشأن الإسكان وإدارة الأراضي، وقدمت المشورة إلى الدول الأعضاء بشأن استخدامها. وعلى سبيل المتابعة، اعتمدت صربيا خطة عمل وطنية وقامت أرمينيا بتحديث قانونها بشأن إدارة المباني متعددة الشقق على أساس تنفيذ التوصيات الواردة في موجزهما القطريين. وتعزيزا للحصول على مساكن مناسبة وآمنة وبأسعار معقولة للجميع وفقا للهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة،

أنشأت ألبانيا وإستونيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية مراكز للتدريب في مجال إدارة الإسكان، تمشيا مع توجيهات اللجنة المتعلقة بتنفيذ ميثاق جنيف للإسكان المستدام. وفيما يتعلق بعدد الدول الأعضاء التي تطبّق في سياساتها الوطنية المبادئ التوجيهية للجنة بشأن الإسكان والتخطيط الحضري وإدارة الأراضي، تحقق هدف فترة السنتين المحدد في ٢٩ دولة عضوا.

(ج) تعزيز صياغة السياسات الوطنية القائمة على الأدلة بشأن شيخوخة السكان والعلاقات بين الأجيال والعلاقات بين الجنسين وتنفيذ هذه السياسات

٥٦٠ - أُنجز الهدف المتمثل في وضع ما لا يقل عن ثلاث دول أعضاء في اللجنة سياسات جديدة بشأن الشيخوخة امتثالا لاستراتيجية التنفيذ الإقليمية لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام ٢٠٠٢. واعتمدت النرويج في عام ٢٠١٦ استراتيجية المجتمع المراعي لكبار السن. وعرضت جمهورية مولدوفا خطة عمل لتنفيذ خريطة الطريق لتعميم مراعاة مسائل الشيخوخة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. واعتمدت سلوفينيا الاستراتيجية الشاملة لمجتمع مديد العمر، مع التركيز على العمالة والمعيشة المستقلة والصحية والمأمونة للجميع. وقد أبلغت هذه الإصلاحات إلى الفريق العامل المعني بالشيخوخة. وتقاسمت بلدان أخرى، خلال المؤتمر الوزاري المعني بالشيخوخة المنعقد في لشبونة في عام ٢٠١٧، معلومات عما أحزته من تقدم. وأجري في أرمينيا تقييم للأقران لتنفيذ خريطة الطريق. وأتاحت النتائج المستمدة من مؤشر الشيخوخة النشطة والبيانات المستقاة من برنامج الأجيال والمنظور الجنساني أدلة بشأن وضع السياسات المتعلقة بالشيخوخة. ونُشر خلال فترة السنتين ثلاثة تقارير موجزة جديدة عن السياسات المتعلقة بالشيخوخة.

## الباب ٢١

### التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

#### أبرز نتائج البرنامج

واصلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الترويج للمضي قدما في وضع نموذج إنمائي جديد من أجل تحقيق المساواة والاستدامة البيئية، والدعوة إلى ضرورة إجراء تغيير هيكلي تدريجي يدمج مزيدا من المعارف في عملية الإنتاج، ويكفل الإدماج الاجتماعي ويكافح الآثار السلبية لتغير المناخ. وقدمت اللجنة لمحة تحليلية مكملّة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من المنظور الإقليمي، وذلك من خلال عرضها للوثيقة المعنونة "آفاق ٢٠٣٠: المساواة في صلب التنمية المستدامة" في الدورة السادسة والثلاثين للجنة، المعقودة في مدينة مكسيكو في أيار/مايو ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، ففي نيسان/أبريل ٢٠١٧، عقدت اللجنة في مدينة مكسيكو أول دورة لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، وهو منتدى إقليمي لأصحاب المصلحة المتعددين لمتابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأسفر أكثر من ٣٧٠ نشاطا تدريبيا وبعثة للتعاون التقني عن اعتماد بلدان المنطقة أكثر من ٦٠ إجراء أو سياسة عامة أو برنامجا تمشيا مع توصيات اللجنة. وعززت اللجنة قدرات الخبراء التقنيين وواضعي السياسات بعقد ١٠٠ من اجتماعات أفرقة الخبراء وبتعميم البيانات والإحصاءات. وقامت اللجنة بإدارة وتحديث أكثر من ٣٠ برنامجا وقاعدة بيانات، وعقدت أكثر من ٦٠ دورة تدريبية وحلقة عمل شارك

فيها أكثر من ٢ ٩٠٠ مشارك، وأُثِّرت المناقشة العالمية بأكثر من ٢٥٠ منشوراً، بما في ذلك المنشورات الرئيسية السنوية الستة الخاصة باللجنة.

### التحديات والدروس المستفادة

رغم أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة تعكس بوضوح مدى اتساع نطاق التحديات العالمية وإلحاحها وأنها ستكون محور سياسات التنمية، ما زال يتعين وضع إطار تحليلي لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ تلك الخطة والأهداف. ولا يمكن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بفعالية دون إعداد أدوات تنفيذ محددة وتوطيدها، وهو أمر لا يزال يتعين إنجازه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العمل الجماعي والتنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين أمر أساسي في التصدي للقضايا البيئية وخفض الانبعاثات. وثمة حاجة إلى توسيع نطاق التقليد البنوي المتمثل في التركيز أكثر على الأبعاد البيئية والعالمية للتنمية الاقتصادية.

٥٦١ - بلغ معدل تنفيذ ٥٨٣ ناتجاً من النواتج الصادر بها تكليف والقابلة للقياس الكمي ٩٧ في المائة، وهو نفس المعدل المسجل في فترة السنتين السابقة. وازداد عدد النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة من ١٥ ناتجاً في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى ١٨ ناتجاً في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

٥٦٢ - ويمكن الاطلاع في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/6 (Sect. 21)) على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة.

### التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل بفعالية

٥٦٣ - واصلت اللجنة تبسيط العمليات وتعزيز المساءلة من خلال التنفيذ الكامل لنظام أوموجا، بوصفه النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد، وتحقيق استقراره. وقد تم بنجاح تنفيذ ٩٧ في المائة من مجموع النواتج (هدف فترة السنتين: ٩٧ في المائة). وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، استُخدمت ١٠٠ في المائة (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة) من الموارد المتاحة. وواصلت اللجنة تنفيذ ثمانية من مشاريع حساب التنمية القائمة وشرعت في تنفيذ خمسة مشاريع جديدة وأغلقت ثلاثة مشاريع. وأُجريت بنجاح ١٢ عملية تقييم داخلي، بما يشمل ١١ عملية تقييم لمشاريع حساب التنمية واستعراض واحد لبرنامج التعاون الثنائي بين اللجنة وألمانيا.

(ب) زيادة الالتزام بتقاسم الوثائق الحكومية الدولية في الوقت المقرر

٥٦٤ - قُدمت جميع الوثائق الحكومية الدولية (هدف فترة السنتين: ٨٥ في المائة) قبل ستة أسابيع من موعد انعقاد الاجتماعات، وفقاً لمتطلبات الجمعية العامة، بما في ذلك الوثيقة الرئيسية المقدمة في الدورة السادسة والثلاثين للجنة.

## (ج) تحديد المسائل المستجدة المتصلة بالخطة الإنمائية للمنطقة

٥٦٥ - واصلت اللجنة العمل بوصفها جهة محفزة ورائدة في تسليط الضوء على القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المدرجة في الخطة الإنمائية للمنطقة. وفي ١٧ حالة (هدف فترة السنتين: ٨)، عرضت الأمانة قضايا مستجدة مهمة تتصل بالخطة الإنمائية للمنطقة على الدول الأعضاء في الاجتماعات المقررة رفيعة المستوى، بما في ذلك الدورة السادسة والثلاثون للجنة، ومؤتمر القمة الرابع لرؤساء الدول والحكومات لجامعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والحلقة الدراسية بشأن التخطيط والإدارة العامتين في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، والدورة الأولى لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة.

## (د) تعزيز اتساق السياسات في مجال إدارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها الأمم المتحدة

٥٦٦ - نفذت اللجنة ١٢ نشاطا مشتركا (هدف فترة السنتين: ٧) مع كيانات أخرى، بهدف تعزيز اتساق السياسات في إدارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للمنظمة. ونظمت اللجنة، بالاشتراك مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وحكومتَي إسبانيا وكولومبيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مؤتمر أمريكا اللاتينية للتعلم بشأن التنفيذ الشامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتوخى المؤتمر تعزيز اتساق فيما بين الوكالات ابتغاء دعم تكامل السياسات وتُحج أصحاب المصلحة المتعددين المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في بلدان المنطقة.

## (هـ) زيادة معرفة الجمهور بدور اللجنة في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال الأنشطة الإعلامية

٥٦٧ - استخدمت اللجنة وسائط الإعلام التقليدية وشبكات التواصل الاجتماعي الجديدة لنشر المعلومات عن أنشطتها ومنتجاتها. وأسفرت التغطية الإعلامية الواسعة بمناسبة إصدار التقارير الرئيسية للجنة وعقد المؤتمرات وتنظيم الأنشطة الإقليمية، بما في ذلك الدورة الأولى لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة واجتماعات أخرى رفيعة المستوى، مثل اجتماعات شتى الأجهزة الفرعية التابعة للجنة، أسفرت عن أكثر من ٢٩ ٠٠٠ قصاصة (هدف فترة السنتين: ٢٠٠ ٤) في وسائط الإعلام في المنطقة. وقدمت مواد التوعية التي تصدرها اللجنة باللغات الإنكليزية والبرتغالية والإسبانية معلومات ذات قيمة إخبارية تروج لعلامة اللجنة ومهمتها بوصفها مركز تفكير أساسي يتناول قضايا التنمية في المنطقة. وسجل الموقع الشبكي للجنة ٢٩٠ ٥٠٠ زيارة (هدف فترة السنتين: ٣,٧ مليون)، وسجلت اللجنة ٨٨٧ ٦٣٦ متابعا (هدف فترة السنتين: ٤٠٠ ٠٠٠) على مواقع تويتر وفيسبوك وغوغل+ و ٦٠٨ ٢٧٠٩ مشاهدة (هدف فترة السنتين: ١,٨ مليون) على موقعي فليكر ويوتيوب.

## البرنامج الفرعي ١

### الصلات بالاقتصاد العالمي، والتكامل والتعاون الإقليميين

(أ) تحسين قدرة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على المشاركة بفعالية في سلاسل الأنشطة العالمية والإقليمية المولدة للقيمة

٥٦٨ - قامت ثنائي مؤسسات وطنية (هدف السنتين: ٨) بوضع أو اعتماد سياسات في مجال التجارة والتكامل، بما يتماشى وتوصيات اللجنة. وقامت المؤسسات الوطنية في غواتيمالا وهندوراس بتقييم التأثير الناجم عن توطيد الاتحاد الجمركي، وقامت الإكوادور وجماعة دول الأنديز بتقييم صادراتهما وتنويع إنتاجهما عن طريق تحليل السلاسل المولدة للقيمة الخاصة بهما. ونتيجة لثلاث حلقات عمل لبناء القدرات عقدت في منطقة أمريكا الوسطى، زادت بنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس قدرتها على تنفيذ تدابير تيسير التجارة. واستفادت أيضا بلدان المنطقة من منشورات اللجنة ذات الصلة، التي تناولت العلاقات الاقتصادية بين أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والصين. وأقر ٩٣ في المائة من المستفيدين (هدف فترة السنتين: ٩١ في المائة) من المنشور الرئيسي المعنون "توقعات التجارة الدولية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" بأنهم استفادوا مما ورد فيه من تحليل ومن توصيات السياسة العامة بشأن التجارة وتنمية الصادرات.

(ب) تعزيز قدرة الجهات الإقليمية المعنية على تقييم أثر السياسات التجارية وما يمكن أن تسهم به في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك الحد من الفقر، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وإيجاد فرص العمل، وتداول المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، والحد من آثار تغير المناخ

٥٦٩ - أقرت ١٤ مؤسسة (هدف فترة السنتين: ١٤) بالاستفادة من خدمات التعاون التقني التي أتاحها اللجنة بهدف تحسين قدراتها فيما يتعلق بالتجارة والتنمية المستدامة. ومن الأمثلة على ذلك إعداد برنامج نموذجي معني بالبصمة البيئية للبن باستخدام منهجية الاتحاد الأوروبي في هندوراس، ومساعدة كوستاريكا على تصميم سياسات تعزز روابط الإنتاج بين قطاع التصدير وبقية القطاعات الاقتصادية.

## البرنامج الفرعي ٢

### الإنتاج والابتكار

(أ) تعزيز قدرة حكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على صياغة سياسات واستراتيجيات لتغيير هياكل الإنتاج من خلال الابتكار وإشاعة التكنولوجيا في أنماط الإنتاج، وإقامة صلات تربط بين الأنشطة والشركات والقطاعات

٥٧٠ - اعتمدت البلدان ثنائي سياسات أو تدابير (هدف فترة السنتين: ٨) بغية تعزيز القدرة التنافسية لهياكل الإنتاج. ففي إكوادور، دعمت نواتج اللجنة السياسة الزراعية، والسياسة الصناعية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥، والاستراتيجية الوطنية لتغيير أنماط الإنتاج. وأسفرت المساعدة التي قدمتها اللجنة، على سبيل المثال، عما يلي: إعداد برامج استراتيجية تخصصية ذكية ووضع استراتيجية استثمارية لقطاع خدمات التكنولوجيا القابلة للتصدير في شيلي؛ ووضع الخطة الرقمية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ في الجمهورية الدومينيكية؛ وتنفيذ إطار قانوني جديد لتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأرجنتين. وأقرت

١١ جهة حكومية (هدف فترة السنتين: ١١) بأنها استفادت من خدمات التعاون التقني التي قدمتها اللجنة أو من النواتج التحليلية الرامية إلى تعزيز القدرة التنافسية لمؤسساتها التجارية.

(ب) تعزيز المعارف والقدرات لدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتحسين تنويع هياكل الإنتاج، وتقليص الفجوة الإنتاجية التي تفصل بينها وبين الاقتصادات المتقدمة، وتشجيع الابتكار، والأخذ بالتكنولوجيات الجديدة في عمليتي الإنتاج والإدارة

٥٧١ - شجعت اللجنة إدماج التكنولوجيات الجديدة في الإنتاج والإدارة عن طريق تعزيز المعارف والقدرات المؤسسية في المنطقة. وفي المتوسط، خلال فترة السنتين، أقر ٩٣ في المائة من المشاركين في حلقات العمل (هدف فترة السنتين: ٩٣ في المائة) بأنهم استفادوا من خدمات التعاون التقني التي قدمتها اللجنة لتحسين قدراتهم. وقدّر ما مجموعه ٩٣,٣ في المائة من المشاركين في الحلقة الدراسية الإقليمية السابعة عن الزراعة وتغير المناخ أن المواضيع التي تم تناولها كانت "مفيدة" أو "مفيدة جداً" لعمالهم. وحصلت المدرسة الصيفية المعنية بالتنمية والتكنولوجيات الجديدة والابتكار، التي حضرها ١٧ ممثلاً عن ثمانية بلدان، على معدل تقييم يبلغ أربعة نقاط من أصل خمسة فيما يتعلق بمحتوياتها الدراسية وفائدتها لمهامهم المهنية. وفيما يتعلق بالمشور المعنون "الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، أعرب ٨٨,٤ في المائة من القراء (هدف فترة السنتين: ٨٨ في المائة) عن "موافقتهم" أو "موافقتهم بشدة" على أنهم استفادوا مما ورد فيه من تحليل ومن توصيات السياسة العامة.

### البرنامج الفرعي ٣

#### سياسات الاقتصاد الكلي والنمو

(أ) ازدياد الوعي في أوساط واضعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالقضايا الجارية والناشئة في مجال الاقتصاد الكلي في ظل بيئة يشوبها الغموض الشديد

٥٧٢ - قدمت شعبة التنمية الاقتصادية، من خلال منشوراتها الرئيسية وتقاريرها غير المتكررة، تحليلات مفيدة وحسنة التوقيت لاتجاهات الاقتصاد الكلي والقضايا الناشئة لفائدة واضعي السياسات في المنطقة. ومما يدل على الأثر الإيجابي الناتج عن ذلك أن ٨٧ في المائة من القراء (هدف فترة السنتين: ٨٢ في المائة) الذين ردوا على الاستقصاءات اعتبروا بأنهم أو مؤسساتهم قد استفادوا من تحليل قضايا الاقتصاد الكلي الوارد في تلك المنشورات. وفي الوقت نفسه، بلغ عدد الإحالات المرجعية إلى منشورات الشعبة ١٣ إحالة على الأقل (هدف فترة السنتين: ١١) في التقارير الحكومية الرسمية خلال فترة السنتين، مما يبرز المساهمة الإيجابية لتلك المنشورات في ازدياد الوعي بقضايا الاقتصاد الكلي وفهمها في المنطقة.

(ب) ازدياد قدرة واضعي السياسات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تقييم وتصميم سياسات الاقتصاد الكلي وتنفيذها على أساس التحليل المقارن للسياسات، بحيث تعزز النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وتقلل المشاشة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي

٥٧٣ - نفذت الشعبة حلقات دراسية وقدمت مساعدة تقنية زادت قدرة واضعي السياسات في المنطقة على تقييم السياسات الرامية إلى التصدي لتحديات الاقتصاد الكلي وتصميمها وتنفيذها. وعلى وجه الخصوص، اعتبر ٩٩ في المائة من المشاركين (هدف فترة السنتين: ٨٦ في المائة) في الحلقات الدراسية

واجتماعات الخبراء التي نظمتها الشعبة أن التوصيات المتعلقة بالسياسات بشأن قضايا الاقتصاد الكلي "مفيدة" أو "مفيدة جدا" لعملهم. وبالإضافة إلى ذلك، كانت ١٢ من السياسات أو التدابير (هدف فترة السنتين: ١٢) التي اتخذتها الحكومات في المنطقة تتمشى مع توصيات اللجنة واستفاد الكثير منها من المساعدة التقنية المحددة التي قدمتها اللجنة. وفي مجال الشؤون المالية، حددت سياسات أو تدابير أو إجراءات في الأرجنتين، وإكوادور، وبنما (إجراء)، وشيلي، والمكسيك (إجراء). وفيما يتعلق بـ سياسات سوق العمل، حددت إجراءات في إكوادور، والجمهورية الدومينيكية (إجراء)، وشيلي، وكولومبيا.

#### البرنامج الفرعي ٤ تمويل التنمية

(أ) تحسين قدرة المؤسسات وواضعي السياسات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على وضع وتنفيذ سياسات وأدوات مالية تستهدف إيجاد وتخصيص الموارد المحلية وحشد الموارد الخارجية من أجل التنمية، في المجالات الإنتاجية والاجتماعية

٥٧٤ - نتيجة للجهود التي تبذلها شعبة تمويل التنمية لتحسين قدرات بلدان المنطقة على وضع وتنفيذ سياسات وأدوات مالية من أجل التنمية، نظر واضعو السياسات في مصارف التنمية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص في الأرجنتين، وإكوادور، والبرازيل، وبيرو، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك في اتخاذ خمسة تدابير للسياسة العامة (هدف فترة السنتين: ٥). ومن الأمثلة على ذلك تحسين التعاون بين مصارف التنمية والمصارف التجارية وتحسين وتوسيع نطاق التوعية المالية. وساهمت الشعبة، من خلال منشوراتها، في زيادة المعارف فيما يتعلق بمواضيع تمويل التنمية مثل تعميم استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الخدمات المالية وممارسات الأعمال المصرفية الإنمائية الابتكارية. وأبلغ ٧٧ في المائة (هدف فترة السنتين: ٧٧ في المائة) من القراء بأن منشورات اللجنة إما "مفيدة" أو "مفيدة جدا" لعملهم.

(ب) تعزيز قدرة واضعي السياسات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وغيرهم من الجهات المعنية على الإسهام في المناقشة المتعلقة بإعادة تشكيل الهياكل المالية العالمية والإقليمية مع الإشارة بوجه خاص إلى البلدان المتوسطة الدخل، والمساعدة الإنمائية الرسمية، وآليات التمويل المبتكرة

٥٧٥ - نتيجة للمساعدة التقنية المقدمة إلى كوستاريكا، اتبع ما لا يقل عن خمسة وزارات (هدف فترة السنتين: ٥) (وزارة التخطيط، ووزارة التعليم العام، ووزارة الاقتصاد والصناعة والتجارة، ووزارة المالية، ووزارة العمل والضمان الاجتماعي) نهج سد الفجوة الهيكلية الذي وضعتة اللجنة باعتباره وسيلة بديلة لتحليل العقبات الهيكلية التي تعوق النمو المستدام والمنصف والشامل للجميع في البلدان المتوسطة الدخل. وتستخدم تلك الوزارات نتائج تحليل سد الفجوة الهيكلية ابتغاء تعزيز الحوار الوطني والإقليمي بشأن الجانب المتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية من البُنيان المالي الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن وزارة التخطيط ووزارة العلاقات الخارجية في كوستاريكا تعلمان على تعزيز نتائج التحليل في مفاوضاتهما بشأن التعاون الدولي.



## البرنامج الفرعي ٥

### التنمية والمساواة على الصعيد الاجتماعي

(أ) تعزيز قدرة الحكومات المركزية أو الحكومات دون الوطنية في المنطقة على وضع السياسات والخطط والبرامج التي تعالج الثغرات الهيكلية والناشئة في المساواة والتي تؤثر في فئات اقتصادية - اجتماعية وفئات مختلفة من السكان، وذلك باتباع نهج قائم على حقوق الإنسان والمساواة والاستدامة

٥٧٦ - اعتمدت حكومات المنطقة ما مجموعه ١٠ سياسات أو خطط أو برامج اجتماعية (هدف فترة الستين: ١٠) تعالج الثغرات الهيكلية والناشئة في مجال المساواة، وذلك تمشيا مع توصيات اللجنة. وقد كان للمساعدة التقنية التي قدمتها اللجنة أثر إيجابي على السياسات والخطط والبرامج التالية: الخطة الوطنية للتنمية الاجتماعية في السلفادور، وبرنامج تيكوبورا للحد من الفقر في باراغواي، وبرنامج التطبيب عن بُعد في أوروغواي، والسياسات الوطنية والإقليمية للمجلس الوطني للثقافة والفنون في شيلي، والمجلس الاستشاري للسياسة الرقمية للتعليم في شيلي، وبرنامج المنازل الموصولة بشبكة الإنترنت في كوستاريكا، واستراتيجية القضاء على الفقر في السلفادور، والمشروع التجريبي للنموذج التنبيئي لعمل الأطفال في الأرجنتين وبيرو وجامايكا. وأقر ٨٢ في المائة من القراء المشاركين في الاستقصاءات (هدف فترة الستين: ٧٧ في المائة) بالاستفادة من التحليل ومن التوصيات الواردة في المنشور المعنون "المشهد الاجتماعي في أمريكا اللاتينية".

(ب) تعزيز القدرة التقنية لدى المؤسسات المعنية بالسياسات الاجتماعية لتحسين الأثر الاجتماعي للإجراءات العامة وتعزيز كفاءة هذه الإجراءات

٥٧٧ - طلبت سبع مؤسسات (هدف فترة الستين: ٦) الحصول على المساعدة التقنية لتحسين قدراتها على وضع السياسات الاجتماعية وتنفيذها. وأقر ١٣ من أصحاب المصلحة في المنطقة (هدف فترة الستين: ١٣) بأنهم استفادوا من المساعدة التقنية في تحسين الإجراءات الاجتماعية الرامية إلى تقليص الفجوات في مجال المساواة. وشكرت أمانة الشؤون التقنية والتخطيط في السلفادور اللجنة على مساعدتها في تصميم استراتيجية القضاء على الفقر. وأقرت أمانة العمل الاجتماعي التابعة لرئاسة باراغواي بدعم اللجنة الذي لا يقدر بثمن في مساعدة الحكومة على تحقيق أهدافها، مما أدى إلى تحسين نوعية الحياة للأشخاص الذين يعيشون في فقر.

## البرنامج الفرعي ٦

### تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التنمية الإقليمية

(أ) تعزيز قدرة بلدان المنطقة على تنفيذ سياسات المساواة بين الجنسين، تمشيا مع توافق الآراء على الصعيد الإقليمي المنبثق عن المؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وعن الاتفاقات الدولية الأخرى

٥٧٨ - نتيجة للمساعدة التقنية التي قدمتها اللجنة، نُفذت ثمانية من إجراءات السياسات العامة (هدف فترة الستين: ٨) في المجالات ذات الأولوية التي يغطيها مرصد المساواة بين الجنسين. ووضعت البرازيل قانونا يزيد عدد أيام إجازة الأبوة لمعالجة مسألة تقاسم عبء الرعاية؛ وأنشأت الأرجنتين البرنامج الوطني للطفولة المبكرة لتشجيع أماكن الرعاية وتيسير وصول المرأة إلى سوق العمل؛ وعززت كوبا المسؤولية

الأسرية المشتركة فيما يتعلق برعاية الأولاد القاصرين؛ واعتمدت باراغواي الخطة الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠؛ وبدأت البرازيل العمل بالخطة الوطنية للمرأة والسلام والأمن؛ وعززت بيرو تشريعاتها المتعلقة بمكافحة العنف الجنساني؛ واعتمدت غواتيمالا قانون الهجرة الذي يشكل تقدماً كبيراً في الاعتراف بالنساء المهاجرات؛ وبدأت شيلي عمل موقع شبكي جديد معني بالإحصاءات الجنسانية، تم إنشاؤه باستخدام الإطار المفاهيمي لمركز المساواة بين الجنسين.

(ب) تعزيز قدرة بلدان المنطقة على تنفيذ الاتفاقات الصادرة عن الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لا سيما فيما يتصل بالتمكين الاقتصادي للمرأة

٥٧٩ - نُفذت ثمانية من إجراءات السياسة العامة (هدف فترة السنتين: ٨) استجابة لاعتماد استراتيجية مونتيفيديو لتنفيذ الخطة الإقليمية للشؤون الجنسانية ضمن إطار تحقيق التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، حيث أصدرت باراغواي قانوناً لتعزيز وضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للمرأة الريفية؛ ووضعت السلفادور سياسة للقضاء على عدم المساواة بين الجنسين في النظام التعليمي؛ وصدقت سورينام على الاتفاقية بشأن مساواة العمال والعاملات في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية، ١٩٥١ (رقم ١٠٠)، والاتفاقية بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة، ١٩٥٨ (رقم ١١١)، الخاصتان بمنظمة العمل الدولية؛ وسنّت هندوراس قانون تفتيش العمل لضمان عمل المرأة أثناء الحمل والرضاعة؛ واعتمدت المكسيك إصلاحات قانونية لإقرار اعتبار التمييز في الأجور نوعاً من أنواع العنف الاقتصادي؛ وأنشأت الأرجنتين المعهد الوطني للمرأة؛ وقضت شيلي على التمييز بين الجنسين في صفوف جيشها. وعلاوة على ذلك، أقر ستة من أصحاب المصلحة (هدف فترة السنتين: ٦) في الأرجنتين وباراغواي والسلفادور وشيلي والمكسيك بأنهم استفادوا من المساعدة التقنية التي قدمتها اللجنة لدعم تنفيذ استراتيجية مونتيفيديو في مجالات مثل خطط المساواة، واستقصاءات استخدام الوقت، والمؤشرات الجنسانية، وسياسات التنمية الحضرية والرعاية.

## البرنامج الفرعي ٧ السكان والتنمية

(أ) زيادة قدرة الجهات المعنية بقضايا السكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على رصد الاتجاهات السكانية والتصدي للقضايا السكانية والإيمائية لأغراض وضع السياسات والبرامج الاجتماعية - الديمغرافية

٥٨٠ - استخدم ٥٠ من أصحاب المصلحة (هدف فترة السنتين: ٥٠) المعارف الديمغرافية والمعلومات عن السكان والتنمية التي أنتجتها اللجنة. واستخدمت المكاتب الإحصائية الوطنية في أوروغواي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وشيلي، وغواتيمالا، وكوبا، وهائتي وهندوراس منهجيات وأدوات اللجنة في التحضير لتعدادات السكان والمساكن وإجراءها وتقييمها. واستفادت وزارات الصحة من الدعم في مجال الصحة الجنسية والإنجابية. وشارك أكثر من ١٧٥ خبيراً من ١٩ بلداً في حلقات عمل زادت قدراتهم في مجال إدماج القضايا السكانية في السياسات العامة ودعم رصد الاتفاقات الدولية، كما طور ٧٩ مسؤولاً قدراتهم فيما يتعلق بأساليب تجهيز البيانات. وأقر ما مجموعه ٧٤,٢ في المائة من المستفيدين (هدف فترة السنتين: ٧٤ في المائة) بأنهم استفادوا من التعاون

التقني الذي أتاحته اللجنة في رصد الاتجاهات السكانية والتصدي للقضايا السكانية والإنمائية لأغراض وضع السياسات والبرامج الاجتماعية - الديمغرافية.

(ب) زيادة القدرة التقنية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على رصد وتنفيذ توصيات وأهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والخطة الإقليمية للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على النحو المتفق عليه في توافق آراء مونتيفيديو بشأن السكان والتنمية، والاتفاقات الدولية الأخرى ذات الصلة بتلك المسائل

٥٨١ - نتيجة للمساعدة التقنية المقدمة في إطار البرنامج الفرعي، اعتمدت ٥٠ حكومة (هدف فترة السنتين: ٥٠) سياسات أو تدابير أو إجراءات لرصد وتنفيذ توصيات وأهداف الخطّة الإقليمية والاتفاقات الدولية. وأحرزت إكوادور وباراغواي والبرازيل وغواتيمالا وفنزويلا (جمهورية - البوليغرافية) وكولومبيا والمكسيك تقدماً في تحسين الصحة الجنسية والإنجابية. ونفذت الأرجنتين وإكوادور وبيرو ونيكاراغوا وهندوراس برامج للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المنقولة جنسياً. ونفذت هندوراس والمكسيك تدابير تتعلق بمنع حمل المراهقات، ونفذت أوروغواي وبيرو وشيلي وغواتيمالا وفنزويلا (جمهورية - البوليغرافية) والمكسيك وهندوراس تدابير تتعلق بحقوق الشعوب الأصلية والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي والتفاعل بين الثقافات. وبالإضافة إلى ذلك، سنّ عددٌ من البلدان، بما فيها الأرجنتين وبليز وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وشيلي وكوستاريكا، تشريعات وسياسات وبرامج لصالح كبار السن. وأدجحت شيلي وكوستاريكا توصيات بشأن الإعاقة في قوانينهما وسياساتهما وبرامجهما.

## البرنامج الفرعي ٨

### التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية

(أ) زيادة قدرات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على إدراج معايير الاستدامة في سياسات وتدابير التنمية، وبخاصة ما يتعلق من ذلك بالتنمية المستدامة وتدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدة آثاره والمستوطنات البشرية

٥٨٢ - نتيجة لما قدم من مساعدة تقنية، اعتمد ١٣ سياسة أو تدبيراً (هدف فترة السنتين: ١٢) بشأن التنمية المستدامة وتغير المناخ والمستوطنات البشرية. وأجري استعراضان لأداء البيئة في بيرو وشيلي. وأعدت شيلي وفنزويلا (جمهورية - البوليغرافية) وكوستاريكا مقترحات لقياس الإنفاق العام في مجال البيئة. وحددت أوروغواي سياستها الوطنية المتعلقة بتغير المناخ. وأدرجت كولومبيا معدل انبعاث غازات الاحتباس الحراري في إصلاحها الضريبي المقترح. وحددت باراغواي وكوستاريكا وكولومبيا التزاماتها للحد من انبعاثات غاز الاحتباس الحراري، وتقوم إكوادور بتنفيذ تصنيف أوجه الإنفاق على السياسة البيئية. واستفادت الجمهورية الدومينيكية وغواتيمالا من توصيات اللجنة بشأن تدابير السياسة المالية العامة. واقترح منتدى التشاور والتنسيق فيما بين الوزراء والسلطات رفيعة المستوى المعنيين بقطاع الإسكان والتنمية الحضرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالاشتراك مع اللجنة، إطار عمل إقليمي. وأقر ٨٩ في المائة (هدف فترة السنتين: ٧٠ في المائة) من المستفيدين من أنشطة البرنامج الفرعي بأنهم استفادوا من التحليل المتعلق بالتنمية المستدامة وتغير المناخ والمستوطنات البشرية.

(ب) تعزيز قدرة حكومات المنطقة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة على متابعة تنفيذ الاتفاقات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة وتغير المناخ والمستوطنات البشرية، وعلى إحراز تقدم في ذلك الصدد

٥٨٣ - أحرز ١٢ من الحكومات وأصحاب المصلحة (هدف فترة السنتين: ١٢) تقدماً في تنفيذ الاتفاقات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة. وقُدمت المساعدة التقنية إلى إكوادور وباراغواي والجمهورية الدومينيكية وكوستاريكا وكولومبيا لتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. واستفادت كوستاريكا من أنشطة بناء القدرات فيما يتعلق بالمبدأ ١٠ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية. وفي اجتماع لجنة التفاوض بشأن الاتفاق الإقليمي بشأن الاطلاع على المعلومات والمشاركة والعدالة في المسائل البيئية (المبدأ ١٠ من إعلان ريو) في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أُحرز تقدم في التفاوض على عدة مواد وبشأن الاطلاع على المعلومات والمشاركة والعدالة في المسائل البيئية. وانضمت سانت لوسيا إلى لجنة التفاوض. وساعدت شعبة التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية في صياغة إعلان تولوكا، الذي اعتمد في الاجتماع الإقليمي لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي كان بمثابة مساهمة إقليمية في المؤتمر. واعتمدت خطة عمل إقليمية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة ٢٠١٦-٢٠٣٦ في أحدث اجتماع للجمعية العامة للوزراء والسلطات رفيعة المستوى لقطاع الإسكان والتنمية الحضرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. واستفادت بنما والسلفادور والمكسيك من خبرة بيرو في تنفيذ اتفاق باريس فيما يتعلق بالاستثمار العام.

## البرنامج الفرعي ٩

### الموارد الطبيعية والبنى التحتية

(أ) تعزيز قدرة المؤسسات في بلدان المنطقة على صوغ وتنفيذ السياسات العامة والأطر التنظيمية لزيادة الكفاءة في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وفي توفير المرافق العامة وخدمات البنى التحتية

٥٨٤ - نتيجة للمساعدة التقنية المقدمة من شعبة الموارد الطبيعية وخدمات الهياكل الأساسية، اعتمدت بلدان المنطقة ١١ سياسة أو تدبيراً أو إجراء (هدف فترة السنتين: ١١): خطة الإدارة المتكاملة لتغير المناخ في موانئ كولومبيا، التي تم إعدادها بالاشتراك مع اللجنة؛ والإجراءان المتخذان من لجنة التجارة الاتحادية في هايتي للذان ركزا على تنفيذ السياسات العامة لفائدة تحديث النقل البري؛ والسياسة العامة للنقل واللوجستيات والنقل والموانئ في السلفادور؛ والخطة الوطنية للطاقة في إكوادور؛ والقانون المتعلق بالتنقل والنقل البري والسلامة على الطرق في الجمهورية الدومينيكية؛ والسياسة الوطنية للوجستيات والتنقل في بليز؛ والمساعدة التقنية الجارية فيما يتعلق بقوانين المياه في كوستاريكا والمكسيك وبالملاحة الداخلية في بيرو. وأقر تسعة من أصحاب المصلحة (هدف فترة السنتين: ٩)، بما في ذلك الوكالة الوطنية للنقل المائي في البرازيل ووزارة الكهرباء والطاقة المتجددة في إكوادور، بالاستفادة من خدمات التعاون التقني التي قدمتها اللجنة لتحسين أعمالهم.

(ب) تعزيز مواءمة السياسات وتنسيقها وتبادل أفضل الممارسات على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي فيما يتعلق بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وتوفير المرافق العامة وخدمات البنى التحتية

٥٨٥ - اتخذ ٢٨ من المؤسسات العامة وغير الحكومية والأكاديمية (هدف فترة السنتين: ٢٨) إجراءات لمواءمة أو تنسيق سياسات إدارة الموارد الطبيعية، كما قبلت توصيات اللجنة بشأن القضايا المتعلقة بالأمن المائي، والإدارة المستدامة للموارد المائية، والمصفوفة الإقليمية للطاقة، وحوكمة النقل والتكامل اللوجستي. ومن المؤسسات التي تنفذ هذه التوصيات الجامعات واللجان القطاعية والهيئات الرقابية والآليات الإقليمية. وتنسق الشعبة مع بلدان المنطقة لوضع استراتيجيات وسياسات طويلة الأجل لتعزيز دور الدولة فيما يتعلق باستخدام الموارد الطبيعية لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والمؤسسية.

## البرنامج الفرعي ١٠

### تخطيط الإدارة العامة

(أ) تعزيز القدرات في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المسائل المتعلقة بالتخطيط والإدارة العامة من أجل التنمية من منظور إقليمي ومع مراعاة الفوارق بين الجنسين

٥٨٦ - أدت المساعدة التقنية المقدمة في إطار البرنامج الفرعي إلى دعم البلدان في تخطيطها وإدارتها العامة إلى الشروع في ١٠ عمليات تخطيط وطنية أو تحسينها (هدف فترة السنتين: ١٠) في الوكالات العامة في الأرجنتين والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وكوستاريكا والمكسيك وهندوراس. وقُدم الدعم التقني إلى السلطات المعنية بالتخطيط في وضع استراتيجية وطنية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في غواتيمالا وهندوراس. وفي كوستاريكا، قُدمت المساعدة لوضع استراتيجية "العدالة المفتوحة" الخاصة بالسلطة القضائية. ونُظم ما مجموعه ٢٢ دورة دولية و ١٩ دورة وطنية و ٥ دورات للتعليم عن بعد/عبر الإنترنت. وأشار أكثر من ٤٥٠ من المشاركين (هدف فترة السنتين: ٤٠٠) في الدورات الدولية ممن شملتهم الاستقصاءات إلى أنهم استفادوا من أنشطة التدريب. وأقر ٨٤ في المائة (هدف فترة السنتين: ٨٣ في المائة) من قراء المنشورات الذين شملتهم الاستقصاءات أنهم استفادوا أو سيستفيدون من المنشورات باعتبارها مراجع أو دعماً في تنفيذ السياسة العامة.

(ب) تحسين التنسيق وتبادل أفضل الممارسات والتعاون فيما بين الحكومات في المنطقة وغيرها من الجهات المعنية في المسائل المتعلقة بالخطط والاستراتيجيات الإنمائية

٥٨٧ - قدمت اللجنة الدعم للهيئات الحكومية الدولية في المنطقة في مجال التخطيط والإدارة العامة لتحسين التنسيق وتبادل أفضل الممارسات بين حكومات المنطقة، مما أسفر عن مشاركة ٢٠ وكالة ومؤسسة عامة (هدف فترة السنتين: ١٦) في الحلقات الدراسية والشبكات التي يدعمها البرنامج الفرعي. وشمل ذلك الإدارات والسلطات الوطنية المعنية بالتخطيط في إكوادور وغواتيمالا وكولومبيا، ومكتب التخطيط والميزانية في أوروغواي، ومعهد التخطيط في جامايكا، ووزارتا التخطيط والتنمية الاقتصادية في بليز وكوستاريكا. وشاركت وكالات ومؤسسات أخرى في شبكات مثل شبكة أمريكا اللاتينية للسياسات العامة للتنمية الإقليمية، وشبكة التخطيط، وشبكة مديري نظم الاستثمار العام الوطنية، وشراكة الحكومة المفتوحة. وأقر ٨٩ في المائة من المشاركين (هدف فترة السنتين: ٨٠ في المائة) في المنتديات التي يدعمها البرنامج الفرعي أنهم استفادوا من أنشطته، مما ساعدهم على تحسين مهاراتهم وكفاءاتهم.

## البرنامج الفرعي ١١ الإحصاءات

(أ) إحراز تقدم في تنفيذ الخطة الاستراتيجية العشرية التي أعدها المؤتمر الإحصائي للأمريكتين

٥٨٨ - أحرز مزيد من التقدم في تنفيذ الخطة الاستراتيجية العشرية للمؤتمر الإحصائي للأمريكتين؛ وشملت الإجراءات المتخذة ٧٠ في المائة (هدف فترة السنتين: ٧٠ في المائة) من الأهداف المحددة المبينة في الخطة. وأعدت الأفرقة العاملة الأربعة عشر التي أنشئت في الاجتماع الخامس عشر للجنة التنفيذية للمؤتمر الإحصائي للأمريكتين سبعة من المنتجات والأنشطة المتنوعة (هدف فترة السنتين: ٧) التي تمت مواءمتها جيدا مع الخطة الاستراتيجية. وبالإضافة إلى ذلك، كانت المنطقة أول من نفذ آلية تنسيق لمناقشة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها، كما وضعت إطار إقليمي للمؤشرات. وقدمت شعبة الإحصاءات الدعم لتنفيذ هذه الأنشطة، مما أدى إلى تغطية شاملة لعدد من المجالات المواضيعية، وزيادة عدد المنتجات التي أعدتها الأفرقة العاملة، وتحسين التعاون الإحصائي وزيادة تنسيقه فيما بين البلدان ومع المنظمات الإقليمية والدولية.

(ب) تعزيز القدرة التقنية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على رصد الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وعلى صياغة السياسات القائمة على الأدلة

٥٨٩ - خلال فترة السنتين، نتيجة للمساعدة التقنية المقدمة، أحرز ١٢ بلدا تقدما كبيرا نحو الامتثال لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والحسابات التابعة والتوصيات المتعلقة بالإحصاءات البيئية، وبذلك بلغ معدل التنفيذ ٥٥ في المائة (هدف فترة السنتين: ٥٥ في المائة). وأُخذت عشرة من الإجراءات ذات الصلة بالموضوع (هدف فترة السنتين: ١٠). فعلى سبيل المثال، عززت الأرجنتين وباراغواي وكوبا حساباتها القومية؛ وحسنت كوراساو حساب الناتج المحلي الإجمالي السنوي بالأسعار الثابتة؛ ونفذت الجمهورية الدومينيكية دراسة استقصائية معنية بالعمالة المستمرة؛ ونشرت أوروغواي ميزان مدفوعاتها الجديد. واستمر تحديث البوابة الإحصائية الإلكترونية للجنة بإضافة بيانات وصفية ومرافق جديدة إليها، وسجلت أكثر من ٦ ملايين عملية تنزيل (هدف فترة السنتين: ١,٣ مليون). وسجلت/حولية الإحصائية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٢١٣ ٧٦ عملية تنزيل.

## البرنامج الفرعي ١٢

الأنشطة دون الإقليمية في أمريكا الوسطى وكوبا والجمهورية الدومينيكية وهايتي والمكسيك

(أ) تعزيز القدرة المؤسسية للبلدان في المنطقة دون الإقليمية على معالجة المسائل الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما ما يتعلق منها بالمساواة المتعددة الأبعاد (وتشمل الشؤون الجنسانية والعرقية والإقليم) والحد من الفقر

٥٩٠ - نظرت ٢٠ مؤسسة (هدف فترة السنتين: ١٢) في تحليل اللجنة وتوصياتها بشأن سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونظرت البنوك المركزية في الجمهورية الدومينيكية والسلفادور وكوستاريكا والمكسيك وهندوراس في التوصيات المتعلقة بمحصول المنتجين في المناطق الريفية على التمويل. وأعدت البنوك المركزية في بنما والجمهورية الدومينيكية وكوستاريكا ونيكاراغوا مصفوفات للمدخلات والمخرجات. وأقر ١٧ من أصحاب المصلحة الرئيسيين (هدف فترة السنتين: ١٤) بأنهم استفادوا من المساعدة في

وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية: فقد وضعت هاييتي مؤشرا للأداء الاقتصادي؛ وعززت أربع من وزارات الاقتصاد السلاسل المولدة للقيمة على الصعيد الوطني؛ وأجرت نيكاراغوا دراسة استقصائية لدخل الأسر المعيشية وإنفاقها؛ واستفادت بنما من المساعدة في مجال التنبؤ بمتغيرات الاقتصاد الكلي؛ واستفادت ولاية أوكاكا من المساعدة في مجال حقوق المهاجرين؛ وتلقت السلفادور من المساعدة في مجال التنمية الاجتماعية؛ وتلقت مدينة سالتيو بالمكسيك المساعدة في مجال منع العنف الجنساني في وسائل النقل العام؛ واستفادت خمس مؤسسات من المساعدة في مجال التصدي للتحديات التي تواجه تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

(ب) تعزيز القدرة التقنية لدى بلدان المنطقة دون الإقليمية على تصميم وتقييم السياسات والتدابير في مجالات التنمية الاقتصادية والتغيير الهيكلي والتجارة والتكامل والتنمية المستدامة، بما في ذلك الطاقة والزراعة وتغير المناخ

٥٩١ - استخدمت ٣٠ مؤسسة (هدف فترة السنتين: ٢٠) تحليل اللجنة في صياغة السياسات والتدابير: حيث استخدمت غواتيمالا وكوستاريكا منهجية اللجنة لتعزيز السلاسل المولدة للقيمة؛ وأدجت منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى توصيات اللجنة في جهودها الرامية إلى دمج مصادر الطاقة المتجددة المتقطعة في شبكات الكهرباء الوطنية؛ وقامت السلطات المعنية بالطاقة والبيئة في بنما والجمهورية الدومينيكية بتقييم آثار تغير المناخ على الموارد المائية؛ وأخذت الجمهورية الدومينيكية مساهمات اللجنة بعين الاعتبار عند إطلاق شبكتها الوطنية للكتلة الأحيائية. وأقر ٢٤ من أصحاب المصلحة (هدف فترة السنتين: ٢٤) في بنما والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا أنهم استفادوا من خدمات اللجنة في مجالي التنمية الاقتصادية والتغيير الهيكلي. ومن بين أصحاب المصلحة أولئك الأمانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى ومجلس الوزراء المعنيين بالتكامل الاقتصادي في منطقة أمريكا الوسطى، اللذان استفادا من الدعم في مجال تقييم الآثار الاقتصادية المترتبة على إنشاء الاتحاد الجمركي بين غواتيمالا وهندوراس.

### البرنامج الفرعي ١٣

#### الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي

(أ) تحسين قدرة بلدان المنطقة دون الإقليمية على معالجة مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

٥٩٢ - وضعت بلدان منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية ١٢ سياسة أو تدبيرا أو اعتمدها (هدف فترة السنتين: ١٢). وأدى الدعم الذي قدمته اللجنة إلى وضع سياسات الطاقة الوطنية في جزر غرينادين وجزر كايمان وسانت فنسنت وسانت لوسيا واعتماد استراتيجيات لتمويل مشاريع الكفاءة في استخدام الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة في دومينيكا وسانت لوسيا ومارتينيك. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت اللجنة مرفقا وطنيا لجمع البيانات ضمن مجموعة أدواتها المتعلقة بمجتمع المعرفة، واعتمدتها الدول الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي ومنظمات إقليمية. ووضعت سياسة وطنية لليخوت في سانت كيتس ونيفيس، وقدمت حكومة غرينادا استراتيجية لتنمية قطاعات خدمات محددة. وأقرت تسع مؤسسات حكومية (هدف فترة السنتين: ٩) بأنها استفادت من منتجات اللجنة وخدماتها الرامية إلى تعزيز التنمية.

(ب) تحسين قدرة المؤسسات في بلدان المنطقة دون الإقليمية على متابعة الاتفاقات الدولية الرئيسية في كل من الميدان الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

٥٩٣ - نتيجة لتدخلات اللجنة، اعتمدت ١٤ سياسة أو تدبيراً أو حدثت (هدف فترة السنتين: ١١) لمتابعة الاتفاقات الدولية الرئيسية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وضمن إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطط الدول الجزرية الصغيرة النامية، اعتمدت اللجنة الاستشارية التقنية لآلية التنسيق الإقليمية المعنية بتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، في اجتماعها السابع، توصيات اللجنة المتعلقة بإجراء تحليل متعمق لأساليب تعزيز آلية التنسيق. ومن أجل دعم الدول الأعضاء في التزامها ببناء القدرة على مواجهة الكوارث من خلال تحسين التأهب للتصدي للكوارث، كما هو موضح في إطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠، نفذت اللجنة العديد من الدورات التدريبية الوطنية والإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونتيجة لذلك، بُنيت قدرات ١٣ بلداً في مجال إجراء عمليات التقييم بعد وقوع الكوارث باستخدام منهجية تقييم الخسائر التي وضعتها اللجنة.

(ج) النهوض بالتحاور والتعاون والتعاضد على المستوى دون الإقليمي في منطقة البحر الكاريبي من أجل معالجة مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

٥٩٤ - شاركت ١٣ مؤسسة كاريبية (هدف فترة السنتين: ١٠) بفعالية في آليات الحوار والتعاون الإقليمية التي نسقتها اللجنة خلال فترة السنتين. وفي الدورة السادسة والعشرين للجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي، يسرت اللجنة مناقشات الجماعة الكاريبية وأمانة الكومنولث والمصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي بشأن اقتراح تخفيف عبء الديون، وهي المشاورات التي أسفرت عن تحديد استراتيجيات حل مشكلة مديونية منطقة البحر الكاريبي. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، جمعت لجنة الرصد التابعة للجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي ممثلين عن ٦ مؤسسات و ١٦ حكومة لاستكشاف سبل مبتكرة لتعزيز النمو والتنمية في منطقة البحر الكاريبي. وشارك في الاجتماع التقني لدراسة الاستقلالية الاقتصادية للمرأة في منطقة البحر الكاريبي سبعة أعضاء في اللجنة وممثلون عن منظومة الأمم المتحدة وثلاث منظمات أكاديمية وغير حكومية. وشكلت ست مؤسسات المجموعة الأساسية المكونة لفرقة العمل التي أنشئت لتعزيز مبادرة "مقايضة الديون لأغراض التكيف مع تغير المناخ" الخاصة باللجنة.

#### البرنامج الفرعي ١٤

##### دعم العمليات والمنظمات الهادفة إلى تحقيق التكامل والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

(أ) تحسين قدرة الآليات الإقليمية ودون الإقليمية على تعميق عمليات التكامل وتعزيز التقارب فيما بينها

٥٩٥ - استُخدمت ستة إسهامات تقنية وموضوعية (هدف فترة السنتين: ٦) قدمتها اللجنة لتيسير النقاش الإقليمي بشأن التنمية المستدامة. وقدمت اللجنة الدعم التقني في شكل خطط عمل سنوية وإسهامات تقنية لاجتماعات المنسقين ووزراء الخارجية الوطنيين، وكذلك في شكل منشورات. وقدمت اللجنة الدعم أيضاً إلى اتحاد أمم أمريكا الجنوبية من خلال نشر وثيقة معنونة "اتحاد أمم أمريكا الجنوبية: تعزيز تكامل أمريكا الجنوبية من خلال التنمية والتعاون المستدامين". ولتعزيز عمليات التكامل، قدمت اللجنة الدعم لثماني مبادرات مشتركة (هدف فترة السنتين: ٨). وقدمت أمانة اللجنة الدعم التقني بشأن ثلاث قضايا رئيسية إلى السلفادور بصفتها الرئيس المؤقت لمبادرة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة



البحر الكاريبي المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية في إطار خطة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي: الأمن الغذائي والتغذية في إطار خطة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية والقضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٢٥؛ والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ والصلة بين هذين الموضوعين ومتابعة خطة عام ٢٠٣٠.

(ب) تعزيز الحوار السياسي في إطار الخطط الإقليمية ودون الإقليمية مع الأطراف الثالثة والجهات الفاعلة من خارج المنطقة

٥٩٦ - قدمت اللجنة أربعة إسهامات تقنية وموضوعية (هدف فترة السنتين: ٤) لتيسير الحوار الإقليمي مع الأطراف الثالثة. وقدمت اللجنة الدعم لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن استكشاف تعاونها مع جمهورية كوريا بشأن استراتيجيات الابتكار وتدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبشأن العلاقات التجارية مع الاتحاد الروسي. وبالإضافة إلى ذلك، قامت اللجنة والمؤسسة المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بإعداد المنشور المشترك المعنون "موقف الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: الدفعة الكبرى في مجال البيئة"، الذي قُدم خلال اجتماع وزراء الخارجية واجتماع كبار المسؤولين في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي. وطلبت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الحصول على دعم في استكشاف سبل تعاونها مع أوروبا والصين وتركيا. وعُرضت أربعة مواقف متفق عليها إقليمياً (هدف فترة السنتين: ٤) في المحافل أو مؤتمرات القمة العالمية، وذلك بدعم تقني من اللجنة.

## الباب ٢٢

### التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

#### أبرز نتائج البرنامج

ساهمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في تعزيز مشاركة الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومتابعتها واستعراضها. وبالإضافة إلى الدعم التقني المباشر المقدم على الصعيد القطري وتنمية القدرات والجهود الرامية إلى بناء المعارف، أتاح المنتدى العربي للتنمية المستدامة (لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧) للحكومات وأصحاب المصلحة الرئيسيين منبرا إقليمياً للتعلم من الأقران وللحوار بشأن الأولويات الإنمائية. ومن خلال الشراكات الاستراتيجية مع جامعة الدول العربية، ساهمت اللجنة في الاهتمام المتزايد للدول العربية بالإبلاغ عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما يتضح من الزيادة الكبيرة في عمليات الاستعراض الوطنية الطوعية. ومن الأمثلة على ذلك استفادة الأردن وتونس والكويت من مشروع تعزيز قدرة الحكومات على الاستجابة لاحتياجات الشباب. وعالج فريق رفيع المستوى مسألة التدفقات المالية غير المشروعة والآثار السلبية لحركة تلك التدفقات عبر الحدود. وقامت اللجنة بمواءمة خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مع عمل المؤسسات الوطنية، مما أدى إلى تحريب أول إطار عربي للمساءلة في الأردن.

وُدُعيت اللجنة، تقديرا لتميزها في مجال البحوث، إلى عرض عملها في العديد من المنتديات والمنشورات الرئيسية.

### التحديات والدروس المستفادة

ما زال التحدي الرئيسي الذي تواجهه اللجنة هو عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة. ورغم ازدياد صعوبة المشاركة في مبادرات التنمية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل الموجهة نحو تحقيق النتائج في البلدان التي تشهد ظروفًا أمنية غير مستقرة، فقد بدأت اللجنة مشاريع للانخراط في الحوار الإنمائي في الجمهورية العربية السورية وليبيا واليمن. وواجهت اللجنة أيضًا صعوبات في عقد الاجتماعات في بيروت، نظرًا لقيود السفر التي تفرضها عدة دول أعضاء، مما زاد تكاليف العمليات بشكل غير متوقع. ورغم هذه العقبات، تعلمت اللجنة أن تكون مرنة وقادرة على التكيف مع الظروف المتغيرة. وستواصل اللجنة، على الرغم من هذه العقبات، التفوق في إنجاز البرامج وستضع خططًا تتعلق بنوع التدخل السريع الذي يتطلبه الوضع السياسي الراهن.

٥٩٧ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ٩٩ في المائة من النواتج الصادر بها تكليف والقبالة للقياس الكمي البالغ عددها ٤٤٢ ناتجًا، مقابل تنفيذ ٩٩ في المائة منها في فترة السنتين السابقتين. وازداد عدد النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة من ٤٦ ناتجًا في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى ٦٢ ناتجًا في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر الفقرة ٧٩ أعلاه).

٥٩٨ - ويمكن الاطلاع في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/6 (Sect. 22)) على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة.

### التوجيه التنفيذي والإدارة

#### (أ) إدارة برنامج عمل اللجنة بفعالية

٥٩٩ - عملت اللجنة على تحسين فعاليتها في إدارة برنامج عملها. وواصلت استراتيجية التقييم التي وضعتها اللجنة توجيه عمليات تقييم خمسة من مشاريع حساب التنمية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وقد أثبتت خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في إجراء تلك التقييمات. وجرى تقييم تنظيم الدورة التاسعة والعشرين للجنة بنجاح، وذلك بجمع آراء الدول الأعضاء بشأن عمل اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك، نجحت اللجنة في استخدام النظم والمبادرات الإدارية التي بدأ العمل بها حديثًا، مثل نظام أوموجا وخريطة الطريق الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة. ونفذت اللجنة ٩٨ في المائة من نواتج البرنامج، متجاوزة بذلك الهدف المحدد لفترة السنتين.

#### (ب) تحسين الالتزام بتقديم الوثائق في موعدها

٦٠٠ - انتهت اللجنة من إعداد وثائق الهيئات التداولية قبل مواعيد عقد الاجتماعات بوقت طويل. فعلى سبيل المثال، وُزعت وثائق الدورة التاسعة والعشرين للجنة، في المتوسط، قبل انعقاد الدورة بأربعة أسابيع. وأعرب المندوبون عن ارتياحهم لإصدار الوثائق في الوقت المناسب من خلال استمارة التقييم

التي مثلت؛ وحظي حسن توقيت توزيع الوثائق بتقييم قدره ٤,٢٩ نقطة من أصل خمس نقاط، مع تقديم ٨٥ في المائة من جميع وثائق الهيئات التداولية إلى الدول الأعضاء بحلول الموعد النهائي المحدد في ستة أسابيع. وقد تعزز ذلك بتحديث الموقع الشبكي للجنة وزيادة الاعتماد على الوسائل الإلكترونية في تسليم الوثائق.

#### (ج) تحديد القضايا الناشئة التي تتطلب اهتماما من الدول الأعضاء ومعالجتها

٦٠١ - واصلت اللجنة مواصلة عملها مع الأولويات الإقليمية والعالمية الناشئة والاستجابة للتوصيات التي قدمها أعضاؤها خلال الاجتماعات الحكومية الدولية. وفي هذا السياق، عالجت اللجنة القضايا الناشئة الرئيسية في المنطقة في دورتها التاسعة والعشرين، المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في الدوحة بشأن موضوع "تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في المنطقة العربية". وتوجت المناقشات باعتماد إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تتيح خريطة طريق للدول العربية لتنفيذ تلك الخطة. وفي عام ٢٠١٦، كُلفت اللجنة، بتفويض صريح وضمني، بمساعدة الدول الأعضاء فيها على دمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وتقديم الدعم التقني لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال الاستفادة الفعالة من وسائل التنفيذ، وتسهيل المتابعة والاستعراض الفعاليين. وفي هذا الصدد، نجحت اللجنة في إثارة القضايا ذات الأهمية الكبرى في المنطقة أكثر من ثماني مرات، وهو ما يتجاوز الهدف المحدد لفترة السنتين.

#### (د) تعزيز اتساق السياسات في إدارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة

٦٠٢ - واصلت اللجنة الاضطلاع بدور الجهة الداعية لعقد اجتماعات آلية التنسيق الإقليمية للدول العربية. وهذه الآلية متدنى هام لتعزيز اتساق السياسات فيما بين كيانات الأمم المتحدة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، عقدت الآلية اجتماعها الثاني والعشرين الذي ركز على ضمان التنسيق الفعال في دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وعلى الأنشطة ذات الأولوية للتنسيق الإقليمي في أربعة مجالات من العمل، وهي: منتجات البحوث والمعارف؛ والمشاورات والاجتماعات الإقليمية؛ وخدمات بناء القدرات وتقديم المشورة؛ والدعوة والتوعية. ووافقت الآلية أيضا على إعداد جدول زمني للأنشطة التي خطط لها أعضاؤها فيما يتعلق بخطة عام ٢٠٣٠. وبالإضافة إلى ذلك، عقد كل من الفريق العامل المعني بخطة عام ٢٠٣٠ والفريق العامل المعني بالهجرة الدولية وفرقة العمل المعنية ببيانات أهداف التنمية المستدامة، التابعة للآلية، اجتماعا واحدا. وفي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، زادت اللجنة عدد مبادرات التنسيق الجارية في المنطقة إلى ما مجموعه ١١ مبادرة (هدف فترة السنتين: ٦).

#### (هـ) زيادة الوعي العام بالجهود التي تبذلها اللجنة لتحقيق الأولويات الإقليمية ومعالجة القضايا الناشئة

٦٠٣ - واصلت اللجنة بذل جهودها الرامية إلى توسيع نطاق تأثيرها من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل. وكان الموقع الشبكي الجديد للجنة محوريا في دعم تلك الجهود، حيث أصبحت المعلومات في متناول المستخدمين النهائيين بشكل أكبر. وواصلت اللجنة أيضا تواصلها من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. وبلغ عدد تسجيلات الإعجاب بالمشورات في صفحة اللجنة على فيسبوك في عام ٢٠١٦ ما مجموعه ٢٩٨ ٠٠٠ إعجاب، وبلغ العدد الإجمالي لعدد المشاهدات لصفحتها على تويتر ٤٤٦ ٥٠٠ مشاهدة. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت اللجنة أنشطتها في مجال التوعية بتوفير الخدمات الإعلامية لعدد

كبير من الأنشطة والاجتماعات، وذلك من خلال تنظيم المؤتمرات الصحفية وغيرها من الأنشطة الإعلامية. ومن المؤشرات الأخرى على فعالية اللجنة في التواصل واهتمام أصحاب المصلحة بعملها عدد عمليات تنزيل المنشورات وغيرها من أشكال الوثائق، الذي ما فتئ يزداد باطراد خلال فترتي السنتين الماضيتين. وزادت اللجنة التغطية الإعلامية لأعمالها بمقدار ٤٥٠ تغطية، وبذلك بلغ عدد التغطيات ١٤٥٠ تغطية (هدف فترة السنتين: ١٣٠).

(و) إقامة شركات جديدة وتعزيز الشركات القائمة (بغرض توسيع النطاق المشمول بالأنشطة التي تضطلع بها اللجنة وزيادة الأثر الناجم عنها)

٦٠٤ - واصلت اللجنة التواصل مع مجموعة واسعة من الشركاء الحكوميين والحكوميين الدوليين وغير الحكوميين على المستويين العالمي والإقليمي من خلال الاتفاقات الرسمية وغير الرسمية على السواء. ووقعت اللجنة خلال فترة السنتين ما مجموعه ٢٣ اتفاقاً (هدف فترة السنتين: ١٠)، بما يشمل مذكرات التفاهم ورسائل التفاهم والاتفاقات المتعلقة بالمساهمة والاتفاقات المالية. ومن أصل تلك الاتفاقات، وقعت اللجنة ١١ اتفاقاً مع شركاء جدد، وبذلك تحقق هدف فترة السنتين. وأتاحت هذه الاتفاقيات للجنة التعامل مع شركاء لم يكن لديها معهم أي تعاون رسمي فيما سبق، مما أدى إلى زيادة جهودها التعاونية المعيارية والتقنية، من حيث آفاقها ونطاقها.

## البرنامج الفرعي ١

### الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة

(أ) تعميم البلدان الأعضاء لمراعاة الأهداف المناسبة ذات الصلة بالتنمية المستدامة ضمن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعددة القطاعات من أجل تحقيق الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية، بما في ذلك أدوات القياس والرصد والإبلاغ

٦٠٥ - وُضعت ثلاث آليات متعددة القطاعات لمتابعة أهداف التنمية المستدامة (هدف فترة السنتين: ٣). وشملت هذه الآليات المجلس الوزاري العربي للمياه، الذي يجمع بيانات عن المؤشرات الإقليمية المتعلقة بالمياه من أفرقة الرصد الوطنية في إطار مبادرة أهداف التنمية المستدامة التي تقودها اللجنة، والمجلس الوزاري العربي للكهرباء، الذي قاد اعتماد الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة. وعملت اللجنة أيضاً على وضع ثلاث منهجيات تتعلق بتتبع التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (هدف فترة السنتين: ٣)، شملت صياغة إطار توجيهي للبعد البيئي لأهداف التنمية المستدامة وضمان التعاون بين وكالات المياه والوكالات الإحصائية لتنسيق المؤشرات والمنهجيات. ووضعت اللجنة، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، منصة على الإنترنت لتجميع المعارف وتبادل أفضل الممارسات.

(ب) اعتماد البلدان الأعضاء برامج وقرارات بشأن التعاون الإقليمي في مجالات الموارد المائية المشتركة وشبكات الطاقة والاستدامة البيئية من أجل تحسين الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة

٦٠٦ - اعتُمدت خلال فترة السنتين تسعة قرارات حكومية دولية متعلقة بتعزيز التعاون الإقليمي (هدف فترة السنتين: ٢٠)، وأُعدت ثلاثة منصات لتحسين التعاون (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١)، ووضعت البلدان الأعضاء خمس أدوات موحدة (هدف فترة السنتين: ٣). ومن الإجراءات المحددة المتخذة في هذا الصدد ما يلي: إقرار جامعة الدول العربية ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة مشروع

اللجنة بشأن تعزيز الأمن الغذائي والمائي؛ واعتبار المجلس الوزاري العربي للمياه اللجنة جهةً لتنسيق القرارات المتعلقة بإنشاء فرقة عمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وإقراره إعداد مبادئ توجيهية إقليمية بشأن الموارد المائية المشتركة ومشروع اللجنة بشأن تعزيز الأمن الغذائي والمائي في المنطقة العربية. وعلاوة على ذلك، طُلب إلى اللجنة أن تنظم المنتدى العربي الرابع للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة: الاستثمار والتشغيل والتكنولوجيا.

(ج) وضع البلدان الأعضاء سياسات واستراتيجيات وأطرًا منسقة للتخفيف من آثار تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من مخاطر الكوارث، من أجل تعزيز القدرة على التكيف والتصدي للآثار الناجمة عن الأزمات الطبيعية والأزمات التي يتسبب فيها الإنسان

٦٠٧ - تقوم اللجنة وجامعة الدول العربية، بالشراكة مع ١١ مؤسسة أخرى، بتنفيذ المبادرة الإقليمية لتقييم آثار تغير المناخ على الموارد المائية وجوانب الضعف الاجتماعي - الاقتصادي في المنطقة العربية.

٦٠٨ - واعتمدت الدول الأعضاء خمسة قرارات تتعلق بتغير المناخ في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ مقابل هدف فترة السنتين المحدد في ١٣ قرارًا. وشملت هذه القرارات ما يلي: قرار يعتمد تقرير تقييم تغير المناخ العربي الذي أُعد في إطار المبادرة الإقليمية لتقييم آثار تغير المناخ على الموارد المائية وجوانب الضعف الاجتماعي - الاقتصادي في المنطقة العربية؛ وقرار بشأن التقدم المحرز في إنشاء المركز الإقليمي للمعارف المتعلقة بالمناخ والمياه؛ وقرار يكلف اللجنة بالاستمرار في إتاحة التدريب للمفاوضين العرب المعنيين بمجال المناخ. وأصدر المجلس الوزاري العربي للكهرباء توصيات طلب فيها إلى اللجنة أن تواصل تقديم معلومات عن نتائج مؤتمرات تغير المناخ وتأثيرها على قطاعات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في المنطقة العربية.

## البرنامج الفرعي ٢

### التنمية الاجتماعية

(أ) وضع البلدان الأعضاء سياسات وبرامج اجتماعية قائمة على احترام الحقوق وتعزيز التماسك الاجتماعي والإدماج الاجتماعي والحماية الاجتماعية وتوفير الخدمات الاجتماعية الكافية للجميع

٦٠٩ - استمر الدعم الذي تقدمه اللجنة للتأثير على التدابير التي تعزز الإدماج الاجتماعي. وسنَّ الأردن والسودان قوانين أكثر شمولاً تتعلق بمسائل الإعاقة، واستعرض السودان والمغرب عمليتا تقييم مسائل الإعاقة الخاصة بهما واتخذ المغرب خطوات لتعزيز تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من استخدام الوسائل الرقمية. وأقر الأردن المبادئ التوجيهية للسياسة العامة بشأن إصلاح مناهج التعليم لتحسين معالجة مسألة بطالة الشباب، وحددت تونس ولبنان والمغرب عددًا من المجالات السكانية ذات الأولوية. وعلاوة على ذلك، وبدعم من اللجنة وأصحاب المصلحة الآخرين، اعتمدت البلدان الأعضاء الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة ٢٠٣٠. وقد زادت هذه الإجراءات كلها عدد التدابير المؤاتية للإدماج الاجتماعي من ٢٤ تدبيرًا في عام ٢٠١٥ إلى ٣٤ تدبيرًا في عام ٢٠١٧، وهو ما يتجاوز الهدف المحدد لفترة السنتين. وفيما يتعلق بالحماية الاجتماعية، أظهر طلبان جديداً للحصول على مساعدة اللجنة تنامي ما تقدمه اللجنة من إسهام في هذا المجال، بحيث ازداد عدد التدابير ذات الصلة من ٦ تدابير في عام ٢٠١٥ إلى ٨ تدابير في عام ٢٠١٧، وهو ما حقق الهدف المحدد لفترة السنتين.

(ب) مشاركة البلدان الأعضاء في عملية إقليمية تحقق توافقاً للآراء بشأن الهجرة الدولية يؤدي إلى وضع وتنفيذ سياسات تزيد الأثر الإيجابي للهجرة الدولية إلى أقصى حد وتعزز التنسيق والتعاون داخل المنطقة

٦١٠ - عززت اللجنة مشاركة البلدان الأعضاء في عمليتين إقليميتين لبناء توافق الآراء بشأن الهجرة الدولية. وتجلى ذلك في الموقف الموحد للدول العربية بشأن القضايا المتعلقة بالتحركات الكبيرة للمهاجرين واللاجئين في وثيقة ختامية تسترشد بإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين لعام ٢٠١٦ والتوصيات المتعلقة بالأولويات والتحديات الإقليمية في مجال الهجرة، التي تسترشد بالمفاوضات حول الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وزاد ذلك عدد الحالات التي عززت فيها اللجنة الحوار بشأن الهجرة الدولية من حالتين في عام ٢٠١٥ إلى أربع حالات في نهاية عام ٢٠١٧، وهو ما حقق هدف فترة السنتين. وزادت الجهود التي بذلتها اللجنة عدد السياسات التي تعكس الوعي بالفرص والتحديات المتعلقة بالهجرة الدولية من ثلاثة سياسات في عام ٢٠١٥ إلى ست سياسات في نهاية عام ٢٠١٧، وهو ما يتجاوز هدف فترة السنتين.

(ج) اعتماد البلدان الأعضاء لنهج قائم على المشاركة إزاء وضع وتنفيذ سياسة اجتماعية عن طريق بناء توافق الآراء وتمكين المجتمع المدني وإشراك المجموعات المدنية والأطراف الأخرى صاحبة المصلحة في المناقشة بالقيم والأدوات اللازمة لبناء مجتمع عادل

٦١١ - لقد ازداد بشكل مطرد إدراك البلدان الأعضاء في اللجنة أهمية النهج التشاركية، وتحقيق توافق الآراء، والمشاركة في الحياة المدنية فيما يتعلق بوضع سياسات عادلة ومستدامة. وتجلى ذلك في المشاركة المكثفة للجهات الفاعلة المدنية مع المسؤولين الحكوميين وأصحاب المصلحة الآخرين، في الحوار بشأن السياسات، بتيسير من اللجنة، وهو ما أخذ في نهاية المطاف شكل رسائل وتوصيات رئيسية وفي إنتاج عدد من موارد المعرفة التي من شأنها أن تساعد واضعي السياسات على معالجة القضايا المتعلقة بعدم المساواة والظلم ومشاركة الشباب. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد الحالات التي شارك فيها شتى أصحاب المصلحة في مثل هذه الحوارات من ١٤ حالة في عام ٢٠١٥ إلى ٢٠ حالة بحلول عام ٢٠١٧، وهو ما يتجاوز هدف فترة السنتين. وتجلى هذا التقدم المحرز أكثر في زيادة عدد الحكومات والمنظمات غير الحكومية التي تستخدم أدوات بناء القدرات التي أعدتها اللجنة بشأن التنمية التشاركية، والحكومة الديمقراطية، وسياسات المشاركة في الحماية الاجتماعية، والعدالة الاجتماعية والمساواة، من ٢٠ حكومة ومنظمة في عام ٢٠١٥ إلى ٢٧ حكومة ومنظمة في عام ٢٠١٧، وهو ما يتجاوز هدف فترة السنتين.

(د) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الاستجابة بفعالية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والمشاركة في الأنشطة الرامية إلى تنفيذها

٦١٢ - ساهمت اللجنة في تعزيز مشاركة الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومتابعتها واستعراضها. وبالإضافة إلى الدعم التقني المباشر على المستوى القطري، أتاحت جهود تنمية القدرات وتنمية المعارف التي بذلها المنتدى العربي للتنمية المستدامة (عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧) للحكومات ولأصحاب المصلحة الرئيسيين منبرا إقليميا للتعلم من الأقران والحوار بشأن أولويات التنمية. ومن خلال الشراكات الاستراتيجية مع جامعة الدول العربية، ساهمت اللجنة في ازدياد اهتمام الدول العربية بالإبلاغ عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما يتضح من الزيادة الكبيرة في عمليات الاستعراض الوطنية الطوعية.

### البرنامج الفرعي ٣ التنمية والتكامل الاقتصاديان

(أ) قيام البلدان الأعضاء بإصلاح المؤسسات الاقتصادية ووضع وتنفيذ سياسات قائمة على مبادئ الإدارة السليمة من أجل تمكين التخطيط الاقتصادي ووضع السياسات دعماً لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة للجميع

٦١٣ - من خلال عدد من التغييرات السياسية المتعلقة بتحسين الحوكمة الاقتصادية وبدعم من اللجنة، سجلت أربعة بلدان (الأردن والإمارات العربية المتحدة والمغرب وموريتانيا) تحسناً في مؤشر سهولة مزاوله الأعمال الذي يحسبه البنك الدولي. وقدمت اللجنة الدعم لهذه العملية من خلال إعداد أدوات النمذجة الاقتصادية (نموذج التوازن العام القابل للحوسبة ونموذج الأجيال المتداخلة) للعديد من البلدان في المنطقة العربية، بما يشمل مصفوفة الحسابات الاجتماعية ونموذج التوازن العام القابل للحوسبة في ٢٠ قطاعاً من قطاعات الاقتصاد في الأردن والمغرب؛ ومصفوفة الحسابات الاجتماعية وصيغ ثابتة وديناميكية من نموذج التوازن العام القابل للحوسبة لتونس وموريتانيا؛ ونموذج التوازن العام القابل للحوسبة لرصد الأداء الاقتصادي للإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

(ب) قيام البلدان الأعضاء بوضع وتنفيذ خطط وسياسات اقتصادية تخدم مصالح الفقراء وتستند إلى الحقوق والأدلة وتفضي إلى استئصال الفقر والحد من التفاوت في الدخل

٦١٤ - ابتغاء دعم الدول الأعضاء في اعتماد أساليب جديدة لرصد الفقر، تعاونت شعبة التنمية والتكامل الاقتصادي مع الدول الأعضاء في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ من خلال تنظيم دورتين تدريبيتين سنويتين، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، بشأن قياس الفقر ووضع سياسات مرتكزة على الأدلة والأخذ بسياسات تخدم مصالح الفقراء. وعلى الصعيد القطري، تلقت اللجنة طلبات مقدمة من الأردن والعراق وموريتانيا تتعلق بإعداد تدابير مقاييس الفقر على الصعيد الوطني بما يتمشى وإطار قياس الفقر المتعدد الأبعاد الذي اقترحه اللجنة.

٦١٥ - وابتغاء تقديم اقتراحات عملية لتعزيز الجهود العربية الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، أعدت اللجنة، بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية، تحليلاً وتقريراً عن هذه القضايا، بما يشمل التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة التي اتفقت عليها الدول الأعضاء بشأن اعتماد المزيد من السياسات التي تخدم مصالح الفقراء وتعزيز تنفيذها على المستويين الوطني والإقليمي. وفي اجتماع المجلس الوزاري للشؤون الاجتماعية التابع لجامعة الدول العربية، اعتمدت التوصيات الواردة في ذلك التقرير.

(ج) قيام المؤسسات التي تُعنى بوضع السياسات الوطنية بإعداد أدوات قائمة على الأدلة لتوفير وظائف لائقة وتنافسية للرجال والنساء

٦١٦ - خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، نظمت اللجنة مناسبة رئيسية لبناء القدرات مع منظمة العمل الدولية في مركز التدريب الدولي في تورينو بإيطاليا، وشارك فيها ٢٣ ممثلاً عن البلدان العربية. وقدمت اللجنة أيضاً الدعم لثلاثة بلدان أعضاء في إعداد استراتيجياتها وسياساتها القائمة على المعارف (هدف فترة السنتين: ٤)، بما في ذلك إجراء دراسة بشأن السيناريوهات الاقتصادية الاستراتيجية للأردن وتقديم الدعم التقني لعملية التخطيط الاستراتيجي في السودان.

(د) وضع البلدان الأعضاء والمؤسسات الإقليمية سياسات وآليات تنفيذية ترمي إلى تحقيق التقارب بين السياسات الاقتصادية

٦١٧ - وجهت اللجنة جهودها وأبحاثها نحو التمويل الإنمائي للتكامل الإقليمي الاقتصادي من خلال تقديم الدعم التقني للبلدان الأعضاء بشأن التفاوض على المعاهدات الضريبية وإبرامها وبشأن أنشطة أخرى لتعزيز قدرات البلدان الأعضاء على تطوير السياسات وآليات التنفيذ الرامية إلى تحقيق التقارب بين السياسات الاقتصادية.

٦١٨ - واعتمد بلدان، هما الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، سكان متقاربين يتعلقان بضريبة القيمة المضافة (هدف فترة السنتين: ٤). وقدمت اللجنة أيضا الدعم إلى أربعة بلدان (تونس والسودان ومصر والمغرب) في إعداد مقترحاتها للانضمام إلى الاتحاد الجمركي العربي.

(هـ) وضع البلدان الأعضاء والمؤسسات الإقليمية خططاً وسياسات تتعلق بالهيكل الأساسية العابرة للحدود، ولا سيما في مجال تيسير النقل والتجارة

٦١٩ - قدمت اللجنة، بمواصلتها إجراء المتابعة المستمرة وتقديمها الدعم التقني للبلدان الأعضاء من خلال اجتماعات أفرقة الخبراء بشأن تيسير النقل والتجارة والاجتماعات الحكومية الدولية المتعلقة بالنقل والتجارة، ومتابعتها عن كثب مسألة الانضمام إلى معاهدات اللجنة للنقل الدولي، وبناءها القدرات فيما يتعلق بالاتحاد الجمركي العربي، قدمت الدعم لتسع دول (الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والسودان، وعمان، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر) في تحسين مؤشرات الأداء اللوجستي (هدف فترة السنتين: ٤). وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت أو وضعت ست دول أعضاء (الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية) خططاً أو برامج تتضمن التدابير الجديدة الواردة في الاتفاق بشأن تيسير التجارة الذي وضعته منظمة التجارة العالمية (هدف فترة السنتين: ٤). وقدمت اللجنة الدعم لحكومة الكويت في الانضمام إلى مذكرة التفاهم بشأن التعاون بين الدول العربية.

#### البرنامج الفرعي ٤

##### تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية والتكامل الإقليمي

(أ) قيام البلدان الأعضاء بوضع أو تحديث الاستراتيجيات والسياسات التي تكفل الاستفادة من الموارد البشرية والابتكار والتكنولوجيا الحديثة من أجل جعل الاقتصاد القائم على المعرفة ومجتمع المعلومات النموذج الجديد للعمالة والنمو الاقتصادي المستدام ضمن إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٦٢٠ - قدمت اللجنة المساعدة لثمانية بلدان أعضاء في وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات ترمي إلى إقامة اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة ومجتمع معلومات (هدف فترة السنتين: ٨). واعتمدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مصر الاستراتيجية الوطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، التي تندرج في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠. وفي الأردن، وضع المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا سياسة العلوم والتكنولوجيا والابتكار للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ واعتمدها. وينفذ المركز المغربي للابتكار وريادة الأعمال الاجتماعية مبادرة مخصصة للابتكار في إطار الاستراتيجية الوطنية لتطوير البحث العلمي في أفق ٢٠٢٥. وأدرجت وزارة الاقتصاد والتخطيط في المملكة العربية السعودية، في خطة التنمية الوطنية



العاشرة الخاصة بها، عنصرا محددًا يتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار ويرمي إلى توطين وتطوير تكنولوجيات استراتيجية متقدمة. ووضعت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة استراتيجية الابتكار الوطنية للنهوض بالابتكار في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمواطنيها. واعتمد مجلس البحث العلمي في عُمان الاستراتيجية الوطنية للابتكار في عام ٢٠١٧. وتعاونت اللجنة مع مدينة أفريقيا التكنولوجية في السودان على مراجعة المنظومة الوطنية للابتكار وإنشاء المكتب الوطني لنقل التكنولوجيا. وتعاونت اللجنة مع جامعة العلوم والتكنولوجيا والطب في موريتانيا على مراجعة نظام الابتكار الوطني وإنشاء المكتب الوطني لنقل التكنولوجيا.

٦٢١ - وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت اللجنة ثمانية بلدان (هدف فترة السنتين: ٨) في إعداد حلول للنهوض بالابتكار التكنولوجي الذي يعزز النمو الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، وضع المغرب استراتيجية المغرب الرقمي ٢٠٢٠، وأنشأت تونس المنتدى الوطني لحكومة الإنترنت، واستعرض الأردن تشريعه المتعلق بالفضاء الإلكتروني، ووضعت عُمان خطتها الوطنية لبدء عمل أكاديمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية لقادة القطاع الحكومي في منطقة اللجنة.

(ب) تنسيق الدول الأعضاء عملية تنفيذ السياسة المتوائمة والأطر القانونية والتنظيمية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز تطوير البرامج والخدمات الإقليمية تمشيا مع خطة عمل أديس أبابا

٦٢٢ - ساعدت اللجنة تسع دول (تونس، ودولة فلسطين، والسودان، وعُمان، ولبنان، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا) (هدف فترة السنتين: ٩) في إنشاء مكاتب نقل التكنولوجيا الوطنية. وساهمت اللجنة في إطلاق مبادرات وطنية بشأن حوكمة الإنترنت في تونس ولبنان. وقادت اللجنة تنفيذ المبادرة المشتركة بين جامعة الدول العربية واللجنة لتطوير عملية المنتدى العربي لحكومة الإنترنت، التي أسفرت عن نتيجتين رئيسيتين: وضع ميثاق جديد للعملية العربية لمنتدى حوكمة الإنترنت وخريطة الطريق الإقليمية العربية الثانية لحكومة الإنترنت.

(ج) قيام المؤسسات الحكومية بنشر السياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الحكومة الإلكترونية القائمة على مبادئ الحوكمة الرشيدة، مع التركيز على مفهوم الحكومة المفتوحة بوجه عام وعلى المشاركة الإلكترونية بوجه خاص

٦٢٣ - وضعت اللجنة مؤشر نضج الخدمات الحكومية الإلكترونية والمتنقلة، الذي اعتمدته المنتدى العربي لحكومة الإنترنت، من أجل تقييم استخدام خدمات الحكومة الإلكترونية في المنطقة العربية. وقدمت اللجنة الدعم لإنشاء المجلس العربي للحكومة الإلكترونية لتعزيز تبادل المعارف بين الدول العربية بشأن موضوعات الحكومة الإلكترونية. وعُقدت سنويا اجتماعات اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالابتكار والتكنولوجيا لأغراض أهداف التنمية المستدامة، التابعة للجنة. وقدمت اللجنة الدعم لستة مبادرات ركزت على الحكومة المفتوحة (هدف فترة السنتين: ٤). فعلى سبيل المثال، أنشأ المركز القومي للمعلومات في السودان، بمساعدة اللجنة، بوابة الحكومة الإلكترونية؛ وقامت وزارة النقل والاتصالات في قطر بوضع برنامج "قطر الذكية" لتنفيذ خدمات جديدة للحكومة الإلكترونية؛ وأنشأ مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في لبنان بوابة جديدة أطلق عليها اسم "دولي" وتشمل خدمات جديدة للحكومة الإلكترونية؛ وأطلقت وزارة التخطيط والتعاون الدولي في الأردن خطة العمل الثالثة للحكومة المفتوحة في عام ٢٠١٦.

## البرنامج الفرعي ٥

### استخدام الإحصاءات لوضع سياسات تستند إلى الأدلة

(أ) تطبيق المكاتب الإحصائية الوطنية منهجيات تتوافق مع الممارسات الجيدة والمعايير والتوصيات الدولية

٦٢٤ - اعتمدت جميع الدول الأعضاء في اللجنة البالغ عددها ١٨ دولة إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وهي على الأقل في المرحلة الأساسية لتنفيذ نظام الحسابات القومية. وتلقت اللجنة إجمالاً ٣٩ طلباً للحصول على المساعدة خلال فترة السنتين، متجاوزة بذلك هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، المحدد في ٣٥ طلباً.

(ب) زيادة استفادة الجهات صاحبة المصلحة من الإحصاءات والدراسات المنهجية الجيدة التي أنتجتها وعممتها اللجنة

٦٢٥ - سُجل ما مجموعه ٥٢٠ استفساراً في نظام قاعدة البيانات والمنشورات الإلكترونية خلال ربع منتقى من فترة السنتين. وفي حين أن البيانات الكاملة ليست متاحة بعد لتوفير حساب نهائي، فإنه يُقدر أن نظام قاعدة البيانات والمنشورات الإلكترونية قد سجلت ٢٧٥ من حالات الاستشهاد والإحالة، وذلك في الربع الرابع من فترة السنتين.

(ج) اعتماد المؤسسات الإحصائية الوطنية والإقليمية اتفاقات ومبادئ توجيهية لمواءمة الإحصاءات الرسمية وجعلها قابلة للمقارنة، بما يشمل المنهجيات والعمليات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة

٦٢٦ - يسرت شعبة الإحصاءات إنشاء فريقين استشاريين تقنيين، أحدهما معني بالإحصاءات الاقتصادية والآخر معني بالإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية. وقام الفريقان الاستشاريان التقنيان بالمتابعة المنهجية لاحتياجات النظم الإحصائية الوطنية في المنطقة العربية. واعتمدت أربع استراتيجيات (هدف فترة السنتين: ٣) لمواءمة الإحصاءات في المنطقة بين اللجنة والمكاتب الإحصائية الوطنية في الأردن ودولة فلسطين ومصر والمغرب. وازداد عدد المبادئ التوجيهية ليبلغ أربعة مبادئ توجيهية (هدف فترة السنتين: ٣)، وشمل ذلك منهاجاً تدريبياً ومجموعة أدوات بشأن الإحصاءات الجنسانية، ومجموعة أساسية من المؤشرات الاجتماعية الديموغرافية، ومبادئ توجيهية بشأن الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات؛ ومبادئ توجيهية متعلقة بالنظام المصرفي الإسلامي؛ ومجموعة أدوات تدريبية بشأن الإحصاءات البيئية.

## البرنامج الفرعي ٦

### النهوض بالمرأة

(أ) وضع وتنفيذ البلدان الأعضاء لاستراتيجيات وخطط شاملة تراعي الاعتبارات الجنسانية وتهدف إلى القضاء على التمييز بين الجنسين وانتهاك حقوق المرأة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي

٦٢٧ - بدعم ومساعدة من اللجنة، تقدم العمل المتعلق بوضع استراتيجيات تراعي الاعتبارات الجنسانية (هدف فترة السنتين: ٣). وشمل ذلك العمل تحديداً ما يلي: (أ) التدريب على وضع وإعداد استراتيجيات

بشأن المرأة والسلام والأمن في الإمارات العربية المتحدة؛ (ب) إقرار لبنان للجولة الثانية من استراتيجيته المتعلقة بالمرأة (٢٠٢١-٢٠١١)؛ (ج) مساعدة الجمهورية العربية السورية في استعراض استراتيجيتها المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ووضع اللمسات الأخيرة عليها. وقدمت اللجنة الدعم للمضي قدماً في خطط العمل الوطنية المراعية للاعتبارات الجنسانية في فلسطين، التي وضعت اللمسات الأخيرة على مشروع خطة عملها الوطنية الخاصة بالمرأة والسلام والأمن بمساعدة اللجنة؛ وفي لبنان، الذي انتهى من مراجعة خطة العمل الوطنية الخاصة بالتهوض بالمرأة (٢٠١٦-٢٠١٨) في نوفمبر ٢٠١٦؛ وفي السودان، الذي أقر الصيغة النهائية لمشروع خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن.

(ب) تعاون البلدان الأعضاء على وضع وتنفيذ أطر إقليمية تتمشى مع الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية ذات الصلة بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين

٦٢٨ - عملت اللجنة مع البلدان الأعضاء فيما يتعلق بمجموعة واسعة من المبادرات لوضع استراتيجيات وطنية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعقدت ثلاث حلقات عمل إقليمية لأعضاء اللجنة الفرعية الجديدة المعنية بالمساواة الجنسانية وأهداف التنمية المستدامة، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وجامعة الدول العربية، بشأن إدماج المساواة الجنسانية في أهداف التنمية المستدامة وتحديد مدى استجابات الاستراتيجيات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة. ونفذت أيضاً حلقة عمل دون إقليمية لتعزيز المعرفة بالهدف ٥-٥ من أهداف التنمية المستدامة. وأنشأت اللجنة، باعتبارها صوت المنطقة ومركزاً للمعارف المتعلقة بمساواة بين الجنسين، شبكة إلكترونية لتعزيز التعلم المتبادل ونشر المعلومات بين جميع الجهات الفاعلة المعنية بهذا المجال. وسيتيح هذا المنبر لممثلي الحكومات وموظفي الأمم المتحدة وغيرهم إمكانية الوصول إلى الموارد المتعلقة بالمساواة الجنسانية وقواعد البيانات والروابط الخارجية والمعلومات المتعلقة بالأنشطة المقبلة. وعملت اللجنة أيضاً على إقامة شبكة بين الدول الأعضاء لتبادل المعارف وقصص النجاح والدروس المستفادة في المجالات والقضايا المتعلقة بتعزيز وضع المرأة في تلك الدول.

(ج) إنشاء البلدان الأعضاء آليات مؤسسية تكفل المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات صنع القرار

٦٢٩ - عملت اللجنة مع منظمات المجتمع المدني في لبنان واليمن لبناء قدراتها في مجال الترويج لمشاركتها السياسية وصنع القرار. وعلاوة على ذلك، نُظمت أربع حملات لإذكاء وعي البلدان الأعضاء خلال الأنشطة المتعلقة بالاحتفال باليوم الدولي للمرأة (عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧) وبإنجاز حملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني (هدف فترة السنتين: ٥). ونظمت اللجنة مناقشتين لمجموعتي تركيز، الأولى بشأن وضع استراتيجية مكافحة العنف ضد المرأة في وزارة شؤون المرأة في لبنان، والثانية بشأن وضع خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في لبنان. أما في الجمهورية العربية السورية، فنظمت اللجنة حلقة عمل تدريبية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تتعلق بخطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

## البرنامج الفرعي ٧ تخفيف أثر النزاعات والتنمية

(أ) وضع المؤسسات العامة استراتيجيات وسياسات للحكومة تهدف إلى رفع مستوى أدائها وزيادة قدراتها على تقديم الخدمات، بما في ذلك تطوير قدرات الرصد والتحليل التي تقودها البلدان وتنوّل زمامها، ولا سيما في البلدان المتأثرة بالأزمات وأقل البلدان نمواً

٦٣٠ - واصلت اللجنة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقديم الدعم لإصلاح القطاع العام في العراق. ونظمت حلقة عمل لتنمية القدرات في عام ٢٠١٦ في العراق. وفي المجموع، أشار ٦٣ في المائة من المشاركين في حلقة العمل إلى حاجتهم إلى مزيد من التدريب/حلقات العمل بشأن التخطيط لأهداف التنمية المستدامة. ونظمت اللجنة حلقة عمل بشأن تعزيز الكفاءات في إطار الخدمة المدنية، مما أدى إلى إنشاء شبكة دون إقليمية للوزارات والمجالس والمراكز والمكاتب المعنية بإصلاح الإدارة العامة وتنمية الموارد البشرية، وإلى إعداد مجموعة من الخبرات وفرص تبادل المعارف المتعلقة بالكفاءات الأساسية. وطلّب إلى اللجنة مواصلة تطوير المبادرة بوضع إطار عمل للكفاءات الأساسية العربية وطريقة للتدريب وتقديمها إلى الشبكة المعنية لإقرارها وتنفيذها على المستوى الوطني. وقِيَم ٨٦ في المائة من المشاركين في اجتماع فريق الخبراء المعني بـ "بناء الدولة والتنمية المؤسسية في حالات ما بعد النزاع: الفرص والتحديات في ليبيا واليمن" الاجتماع على أنه ممتاز أو جيد جداً. واعتبر ٩١ في المائة منهم هذا الموضوع مهماً لمجال عملهم. وأعرب ٨١ في المائة منهم عن تقديرهم لما أتيح لهم من فرصة لتبادل الخبرات (هدف فترة السنتين: ٧٥ في المائة). وطلب المشاركون إلى اللجنة أن تنظم حلقات عمل محددة بشأن إصلاح قطاع الأمن، والتطوير المؤسسي وبناء الدولة، والحوار الوطني والمصالحة، والخيارات الاقتصادية للإعمار في مرحلة ما بعد النزاع، والعدالة الانتقالية، والمساواة بين الجنسين.

(ب) مواجهة البلدان الأعضاء تحديات التنمية المرتبطة بالتحويلات في المنطقة عن طريق صياغة استراتيجيات وسياسات إنمائية مناسبة تقودها البلدان وتنوّل زمامها

٦٣١ - أفاد ٨٠ في المائة من ممثلي الحكومات في الدورة الوزارية لعام ٢٠١٦ للجنة (هدف فترة السنتين: ٧٥ في المائة) بأنهم استفادوا من نواتج البحوث الواردة في البرنامج الفرعي. وقدم البرنامج الفرعي الدعم لمعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في تنظيم الاجتماع والمؤتمر السنوي لشبكة منتدى معاهد التدريب في مجال الحوكمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشأن الحوكمة والمهاشة والتنمية المستدامة، الذي عقد في باريس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وتنظيم الجمعية العامة السنوية للمنتدى في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦). وقُدمت للجنة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة إحاطة بشأن التحديات الطويلة الأجل المرتبطة بالنزاع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. ومن خلال الاجتماعات الثنائية وحلقات العمل مع الوزراء المعنيين، وكذلك من خلال المناقشات مع الكيانات الإنمائية المتعددة الأطراف والجهات المانحة، وضعت اللجنة اللمسات الأخيرة على برنامج مدته ثلاث سنوات مكرّس لتعزيز المؤسسات من أجل تحقيق الانتعاش والمصالحة في اليمن، وهو البرنامج الذي حظي بموافقة وزارة التخطيط اليمنية.

(ج) قيام المؤسسات العامة بوضع أو تنفيذ استراتيجيات للتخفيف من الأثر السلبي المباشر للاحتلال الإسرائيلي والأزمات، ومن عواقبه غير المباشرة على التنمية في المنطقة

٦٣٢ - ٨٠ في المائة من ممثلي الحكومات في الدورة الوزارية لعام ٢٠١٦ نواتج البرنامج الفرعي بأنها جيدة جدا أو ممتازة. وشملت النواتج ما يلي: (أ) النتائج المؤقتة لدراسة أجرتها اللجنة بشأن مسألة السياسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني ومسألة الفصل العنصري؛ (ب) الرؤية والنهج اللذين تقترحهما اللجنة لتقييم وحساب التكلفة التراكمية والإجمالية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني؛ (ج) استراتيجية الاتصالات التي تقترحها اللجنة لدعم الشعب الفلسطيني. وقد وصف ١٠٠ في المائة من المشاركين النوعية الشاملة للدورة بأنها جيدة أو ممتازة، بينما اعتبر ٩٢,٨ في المائة منهم أن أنشطة اللجنة جيدة. وتم تجاوز الهدف المحدد لفترة السنتين في هذا الصدد.

## الباب ٢٣

### البرنامج العادي للتعاون التقني

#### أبرز نتائج البرنامج

واصل البرنامج العادي للتعاون التقني تيسير الاستجابة السريعة من جانب الكيانات المنفذة في الأمانة العامة للأمم المتحدة لطلبات المساعدة العاجلة الواردة من الدول الأعضاء، وذلك من خلال توفير الخدمات الاستشارية والأنشطة التدريبية المصممة وفق الاحتياجات. وتهدف الخدمات التي تقدمها الكيانات على الصعيدين العالمي والإقليمي معا إلى نقل المعرفة من خلال مجموعة متنوعة من مبادرات تنمية القدرات، على سبيل المساهمة في تعزيز المهارات والخبرات والقدرات المؤسسية وتقوية القدرات الوطنية في مجال وضع السياسات.

ومن محاور التركيز الهامة للبرنامج تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، والخطة الحضرية الجديدة وغيرها من الاتفاقات والأطر الإنمائية العالمية، من خلال مساعدة البلدان على اعتماد نهج جديدة وتحولية وابتكارية لإدماج الاستدامة في التخطيط الإنمائي والسياسات والميزانيات والقوانين والمؤسسات وأطر الرصد والمساءلة على الصعيد الوطني.

ولا يزال اتسام البرنامج بطابع مرن وقابل للاستجابة ذا قيمة كبرى في دعم البلدان في التصدي للأحداث غير المتوقعة وغير المنظورة، بما في ذلك الضغوط الاقتصادية والمناخية العالمية والإقليمية. وهو ما أدى إلى زيادة الطلب على الدعم والإجراءات الفعالة من جانب الدول الأعضاء.

#### التحديات والدروس المستفادة

يشكل دعم تنمية القدرات من أجل تعزيز القدرات الوطنية على قياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة ورصده وتقييمه والإبلاغ عنه أمرا حاسما لإنجاز خطة عام ٢٠٣٠. وما زالت ضرورة مراعاة الحكومات لأوجه الترابط والتفاعل بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة لدى وضع خططها الوطنية تشكل تحديا رئيسيا. ولمواجهة هذا التحدي، ينبغي مواصلة التشجيع على اتباع نهج شامل لعدة قطاعات في وضع السياسات في البلدان المستفيدة من البرنامج. وظلت

النزاعات الطويلة الأمد وعدم الاستقرار السياسي يشكلان تحدياً تواجهه أنشطة بناء القدرات في بعض البلدان الأفريقية، وفي البلدان العربية وآسيا الوسطى. وترتبط معظم التحديات بعدم الاستقرار في تلك المناطق وبنشر عملية الانتقال والإصلاح.

## ألف - الخدمات الاستشارية القطاعية

### ١ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

#### البرنامج الفرعي ١

#### السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي

(أ) تعزيز القدرات على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج اجتماعية تدمج الاتجاهات الاقتصادية والبيئية

(ب) تعزيز القدرات وتدعيم الآليات من أجل تحقيق التكامل والإدماج الاجتماعي للفئات الاجتماعية

٦٣٣ - تم تدريب ما مجموعه ٥٢٠ موظفا وطنيا (هدف فترة السنتين: ٥٠٠) على وضع وتنفيذ سياسات وخطط اجتماعية تمشيا مع المعايير الدولية ذات الصلة والأهداف الإنمائية المتفق عليها. وفي إطار هدف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المتعلق بـ "ضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب"، ركزت تنمية القدرات على السياسات الاجتماعية الشاملة للجميع التي تأخذ بعين الاعتبار أصوات وتطلعات الفئات الاجتماعية التي غالبا ما لا تُشمل في التنمية، ومنها مثلا الشعوب الأصلية والأشخاص ذوو الإعاقة والشباب والمسنون والتعاونيات.

٦٣٤ - وأظهر استعراض البيانات المقدمة من الدول الأعضاء في اللجنة الثالثة للجمعية العامة خلال الدورتين الحادية والسبعين والثانية والسبعين للجمعية العامة أن ٨٠ دولة من الدول الأعضاء (هدف فترة السنتين: ٨٠) أبلغت عن إحراز تقدّم في مجال التكامل وتعزيز الإدماج الاجتماعي. وأسفرت أربعة عشرة بعثة استشارية عن التعاون في عمليات جمع المعلومات وتقديم التوصيات الرامية إلى تعزيز السياسات والبرامج التي تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة والشباب والمسنين والأسر.

٦٣٥ - وكان من بين الإنجازات إعداد قيرغيزستان برنامجا مركبا معنيا بكبار السن، كجزء من برنامجها الرامي إلى دعم الفئات الاجتماعية الضعيفة، في إطار الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، ووضع البوسنة والهرسك الصيغة النهائية لاستراتيجية وطنية بشأن كبار السن، وتنقيح أوغندا لسياستها الوطنية لعام ٢٠٠٦ بشأن الإعاقة لجعلها متماشية مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وخطة عام ٢٠٣٠.

## البرنامج الفرعي ٢ التنمية المستدامة

(أ) تحسين القدرة على تعزيز وتنفيذ السياسات والأطر/الآليات اللازمة لدعم تعميم مراعاة اعتبارات التنمية المستدامة من خلال زيادة إدماج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة ومن أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥

(ب) تعزيز القدرات على وضع وتنفيذ ورصد الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة

٦٣٦ - قدمت الشعبة الدعم إلى ٧٧٨ خبيراً وطنياً (٣٢ في المائة منهم من النساء) من البلدان النامية (هدف فترة السنتين: ٤٠٠ مشارك) فيما يتعلق بالمشاركة في حلقات العمل الوطنية والإقليمية والأقاليمية لبناء القدرات. وشملت حلقات العمل تلك إما أهدافاً محددة للتنمية المستدامة (الهدف ٦، المياه؛ والهدف ٩، إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود؛ والهدف ١١، استدامة المدن؛ والهدف ١٣، تغير المناخ) أو المسائل الشاملة لعدة قطاعات لمجموعات محددة من البلدان (البلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية). ونتيجة لذلك، أصبحت الآن البلدان المستفيدة من البرنامج مؤهلة بشكل أفضل لدمج أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠ في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية. وانصب التركيز الخاص لشعبة التنمية المستدامة على قدرة الدول الأعضاء على إعداد وتقديم استعراضات وطنية طوعية إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وخلال فترة السنتين، قدم ٦٤ بلداً استعراضات وطنية طوعية (الهدف: ٤٠ بلداً). وتتضمن التقارير المتعلقة بالاستعراضات الوطنية الطوعية الأطر الوطنية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

## البرنامج الفرعي ٣ الإحصاءات

(أ) تعزيز قدرة الإحصائيين الحكوميين والنظم الإحصائية الوطنية على القيام بصورة منتظمة بجمع الإحصاءات الرسمية ومؤشرات التنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية والبيئية وتصنيفها وتخزينها وتحليلها ونشرها، وذلك لإنتاج بيانات عالية الجودة تشمل بيانات مصنفة قدر الإمكان حسب نوع الجنس والموقع وما إلى ذلك، ليستفيد بها واضعو السياسات الوطنية وغيرهم من المستخدمين على الصعيدين الوطني والدولي

(ب) تعزيز القدرة الوطنية على إنتاج ونشر المعلومات المتعلقة برسم الخرائط والمعلومات الجغرافية المكانية ذات الصلة بالسياسات، تمشياً مع المعايير الدولية

٦٣٧ - استجابة لخطة عام ٢٠٣٠، ركزت أنشطة البرنامج الفرعي على بناء وتعزيز القدرات المؤسسية والتقنية للنظم الوطنية للإحصاءات والمعلومات الجغرافية المكانية عن طريق معالجة ثغرات في البيانات بعينها. وشكّل الإطار العالمي لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة تحدياً هائلاً لمنتجي الإحصاءات الرسمية، ولا سيما في البلدان النامية، التي لديها حاجة ملحة إلى تكييف وتطوير نظمها الوطنية للإحصاءات والمعلومات الجغرافية المكانية من أجل تلبية الاحتياجات من البيانات، وهي احتياجات تتزايد وتتغير ويتسع نطاقها، وإعداد عمليات مبسطة لضمان إنتاج الإحصاءات والمعلومات الرسمية في الوقت المطلوب. وتلقت البلدان النامية في كل منطقة الدعم في إطار هذا المسعى.

٦٣٨ - ونفذت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ٢٤ حلقة عمل وحلقة دراسية وأتاحت ٥٩ فرصة فردية للزمالات في ١٥ مناسبة إقليمية ودولية. وتلقى ما مجموعه ١٤٤ ١ من خبراء الإحصاءات وخبراء المعلومات الجغرافية المكانية الحكوميين من ١٣٩ بلدا تدريباً وتبادلاً للخبرات في مجالات الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة وإدارة المعلومات الجغرافية المكانية.

٦٣٩ - وتم تحقيق الهدف المحدد لفترة السنتين، المتمثل في تقديم المساعدة لـ ٧٢ في المائة من البلدان، وأشار ٩٠ في المائة من المتدربين الوطنيين الأفراد إلى أنهم اكتسبوا معارف كبيرة في مجال إنتاج وتحليل ونشر البيانات الإحصائية والمعلومات الجغرافية المكانية. وأكد ٧٥ في المائة من المشاركين أنهم نفذوا التوصيات المتعلقة بمنهجيات المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية في عملهم الحالي (هدف فترة السنتين: ٧٨ و ٥٩ في المائة، على التوالي).

#### البرنامج الفرعي ٤

##### السياسات والتحليل في مجال التنمية

(أ) تعزيز القدرات الوطنية للهيئات المالية وهيئات التخطيط والمصارف المركزية لتصميم وتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة الرامية إلى تحقيق أهداف خطة التنمية لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥

(ب) تعزيز قدرة أقل البلدان نمواً على مواجهة القيود، بحيث يمكنها الاستفادة من تدابير الدعم الدولي والاستعداد للخروج من فئة أقل البلدان نمواً، وتعزيز التقدم المحرز في التنمية الكفيل بالتعجيل بالخروج من فئة أقل البلدان نمواً ضمن السياق الأوسع لخطة التنمية لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ وبرنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً

(ج) تعزيز القدرات الوطنية في تقييم تكاليف وفوائد مختلف الخيارات السياسية وزيادة أوجه التآزر والاتساق بين مختلف السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية والاجتماعية وسياسات الطاقة من أجل تحقيق أهداف خطة التنمية لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥

٦٤٠ - واصلت شعبة السياسات الإنمائية والتحليل الإنمائي التركيز على بناء القدرات من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وأدرجت البلدان المستفيدة التوصيات وتقنيات النمذجة في استراتيجياتها الإنمائية أو في وثائق مماثلة (أو كانت على استعداد لذلك).

٦٤١ - وأجريت دراسة حول تأثير مبادرة الحزام والطريق في الصين على التنمية المستدامة في ستة بلدان، وسيتم إعداد ورقة بحث لتقييم أثر الاقتصاد الكلي وتحديد الخيارات السياسية. وعلاوة على ذلك، قدمت المساعدة إلى ٢٠ مسؤولاً من بنغلاديش في وضع نموذج للاقتصاد الكلي.

٦٤٢ - وجُهزت عشرة من أقل البلدان نمواً بأدوات لتحسين فهم تدابير الدعم الدولي. واستخدمت بوتان، على سبيل المثال، إحدى الدراسات بغية الاستفادة منها في خططها الوطنية الخمسية، والتي بدورها ستشكل الأساس للخروج السلس من فئة أقل البلدان نمواً. وأجريت أيضاً دراسات في أوغندا ونيبال. وستستفيد من هذا التدريب أيضاً سبعة بلدان أخرى من أقل البلدان نمواً.

٦٤٣ - وقُدِّمت المساعدة لخمسة عشرة هيئة وطنية من ثلاثة بلدان في استخدام تقنيات النمذجة/المنهجية، ونُظِّمت حلقات عمل تدريبية لتعزيز قدرتها وتحديد أوجه الترابط/المعاوضة بين السياسات/القطاعات.



## البرنامج الفرعي ٥ الإدارة العامة وإدارة التنمية

- (أ) تعزيز القدرات المؤسسية والموارد البشرية لدى القطاع العام في البلدان النامية، بما في ذلك تعزيز القيادة من أجل تحقيق الفعالية والكفاءة وسرعة الاستجابة في تقديم الخدمات، والكفاءة المهنية، والسلوك الأخلاقي، والالتزام بخدمة الجمهور
- (ب) تعزيز قدرة البلدان النامية على تكييف استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحسين أداء المؤسسات العامة من خلال الحكومة الإلكترونية
- (ج) تعزيز قدرات إشراك المواطنين في الحوكمة والإدارة العامة وإدارة التنمية في البلدان النامية بهدف تقديم الخدمات بنشاط وشفافية وبروح المسؤولية

٦٤٤ - سجلت شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية ١٠ تأكيدات رسمية للالتزام (هدف فترة السنتين: ١٢) بإدماج الاستراتيجيات والمنهجيات في السياسات والبرامج والأطر التشريعية. وخلال فترة السنتين، ظلت واحدة من الوظائف الثلاث لمستشار أقليمي شاغرة، وذلك بسبب مجالات الأولوية التي استجذبت في الشعبة. ويوشك إنجاز التوظيف لشغل هذه الوظيفة أن يكتمل. واستنادا إلى تقييمات حلقات العمل، رأى أكثر من ٩٠ في المائة من المشاركين (هدف فترة السنتين: ٧٢ في المائة) أن التدريب مجد ومفيد. ومن المتوقع أن يطبق هؤلاء المشاركون المنهجيات وأفضل الممارسات في مجال الإدارة العامة والحوكمة.

٦٤٥ - واعتمد ١٨ بلدا ناميا (هدف فترة السنتين: ١٦) تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين أداء المؤسسات العامة من خلال الحكومة الإلكترونية. وعلاوة على ذلك، رأى أكثر من ٩٥ في المائة من المشاركين (هدف فترة السنتين: ٧٠ في المائة) أن التدريب على بناء القدرات في مجالي إشراك المواطنين والحوكمة مفيد لتطبيقهم المنهجيات وأفضل الممارسات مستقبلا.

## البرنامج الفرعي ٦ الإدارة المستدامة للغابات

- (أ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات من أجل تحقيق إدارة مستدامة للغابات
- (ب) تحسين التعاون والتنسيق الوطنيين والإقليميين والدوليين في مجال الغابات من خلال تشجيع اتخاذ إجراءات أكثر فعالية بشأن الإدارة المستدامة للغابات من جانب أو في ما بين الحكومات والمجموعات الرئيسية والمنظمات والصكوك والعمليات، بما في ذلك أنشطة الشراكة التعاونية في مجال الغابات

٦٤٦ - عزز منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات قدرات ١٠ بلدان في مجال الحصول على التمويل للغابات. وقُدّم دعم لبناء القدرات إلى ١٠ بلدان (من بين ١٧ طلبا قطريا تم تلقيها خلال الفترة المعنية) ودُرب أكثر من ٣٠٠ ممثل قطري على وضع مقترحات مشاريع للحصول على التمويل للغابات من آليات التمويل متعددة الأطراف، وذلك لتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات.

٦٤٧ - ووُضع بلدان استراتيجيات وطنية لتمويل الغابات وأقاما شراكات وطنية ذات منفعة متبادلة في مجال الغابات وأنشئت مبادرات مشتركة مع أحد عشر شريكا أو حوفظ عليها (هدف فترة السنتين: ١٨)،

بما يشمل الأعضاء الرئيسيين في الشراكة التعاونية في مجال الغابات (منظمة الأغذية والزراعة، والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، ومرفق البيئة العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ، ومصرف التنمية الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، وبرنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية).

## البرنامج الفرعي ٧ تمويل التنمية

(أ) تعزيز القدرة على التفاوض بشأن المعاهدات الضريبية وإدارتها وتفسيرها، استناداً إلى اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية (اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية)، بغرض تشجيع الاستثمار مع القيام في الوقت نفسه بمكافحة التهريب من الضرائب

(ب) تعزيز القدرة على زيادة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال تعزيز القدرة على حماية وتوسيع الوعاء الضريبي في البلدان النامية

٦٤٨ - أوفد مكتب تمويل التنمية بعثات للتعاون التقني بشأن معاهدات الازدواج الضريبي إلى ستة بلدان نامية، بمشاركة ما مجموعه ١٢٠ من موظفي الضرائب وأنجز حلقتي عمل بشأن تسعير التحويلات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، استفاد منها حوالي ٧٠ مسؤولاً في مجال الضرائب من ٢٣ بلداً أفريقيًا.

٦٤٩ - وفي كلا المجالين، وافق أكثر من ٩٠ في المائة من موظفي الضرائب الذين استطلع رأيهم من خلال الاستبيانات على أن الأنشطة ذات الصلة زادت مهاراتهم الفنية في القضايا المشمولة وأنهم سيكونون قادرين على استخدام المعارف والمهارات المكتسبة في عملهم اليومي لحماية الوعاء الضريبي في بلدانهم بفعالية. وتم التفاوض على ١٢ من معاهدات الازدواج الضريبي وفقاً لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية (هدف فترة السنتين: ١٢)، ولا سيما فيما يتعلق بفرض الضرائب على الخدمات والمنشآت الدائمة، وتم تنفيذ ما مجموعه تسعة تدابير (هدف فترة السنتين: ٧)، بما يشمل تشريعات ملائمة تعكس الأحكام ذات الصلة المدرجة في معاهدات الازدواج الضريبي، علاوة على الأحكام الإدارية المناسبة، ابتغاء تحقيق الهدف الشامل المتمثل في مكافحة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح. وتم تحقيق هذه النتائج، التي فاقت التوقعات، برصد احتياجات موظفي الضرائب عن كثب من خلال الإبقاء على قناة اتصال مع السلطات المعنية في البلدان النامية واعتماد نهج للتنفيذ يعزز أدوات وأساليب تنمية القدرات العملية ويوطد التعاون وتبادل الخبرات بين بلدان الجنوب.

## ٢ - التجارة والتنمية

## البرنامج الفرعي ١

## العولمة والترابط والتنمية

(أ) تعزيز فهم المسؤولين الحكوميين للمسائل الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي والآثار المترتبة على مختلف السياسات القطاعية والاستراتيجية الإنمائية الوطنية وأوجه الترابط القائمة بينها

(ب) زيادة الوعي والمعرفة بالخيارات المتعلقة بالسياسات والآثار المترتبة عليها

## البرنامج الفرعي ٢

## الاستثمار والمشاريع

(أ) تعزيز فهم المسؤولين الحكوميين للمسائل الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي والآثار المترتبة على مختلف السياسات القطاعية والاستراتيجية الإنمائية الوطنية وأوجه الترابط القائمة بينها

(ب) زيادة الوعي والمعرفة بالخيارات المتعلقة بالسياسة العامة والآثار المترتبة عليها، بما في ذلك في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية

## البرنامج الفرعي ٣

## التجارة الدولية

(أ) تعزيز فهم المسؤولين الحكوميين للمسائل الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي والآثار المترتبة على مختلف السياسات القطاعية والاستراتيجية الإنمائية الوطنية وأوجه الترابط القائمة بينها

(ب) زيادة الوعي والمعرفة بالتجارة الشاملة وخيارات السياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة وآثارها

## البرنامج الفرعي ٤

## التكنولوجيا واللوجستيات

(أ) تعزيز فهم المسؤولين الحكوميين للمسائل الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي والآثار المترتبة على مختلف السياسات القطاعية والاستراتيجية الإنمائية الوطنية وأوجه الترابط القائمة بينها

(ب) زيادة الوعي والمعرفة بالخيارات المتعلقة بالسياسات والآثار المترتبة عليها

٦٥٠ - تتطابق المنجزات المتوقعة الأولى للبرامج الفرعية من ١ إلى ٤. أما الإنجازات المتوقعة الثانية للبرامج الفرعية الأربعة فهي متشابهة، ولكنها ليست متطابقة. وقد تم توحيد بيانات النتائج الخاصة بهذه البرامج الفرعية الأربعة في الفقرات أدناه.

٦٥١ - وتتيح الدورات المشار إليها في الفقرة ١٦٦ منتدى فعالا لمعالجة التحديات والسياسات الإنمائية التي تعزز النمو الاقتصادي. واستنادا إلى تقييمات المشاركين، رأى أكثر من ٨٥ في المائة من المسؤولين الحكوميين المستفيدين من التدريب (هدف فترة السنتين: ٧٣ في المائة) أن الدورات المذكورة في الفقرة ١٦٦ قد أسهمت إسهاما كبيرا في فهمهم القضايا الرئيسية الواردة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي.

٦٥٢ - وبعد دورة عقدت مؤخرا في سنغافورة، "وافق" جميع المشاركين الخمسة والعشرين أو "وافقوا بشدة" على أنهم فهمهم للقضايا الرئيسية الواردة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي قد تحسن بشكل كبير.

٦٥٣ - وفي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، استفاد ١١٠ مشاركون يمثلون ٦٨ بلدا من ١٦٦ من الأنشطة والخدمات الاستشارية والتدريب الواردة في الفقرة ١٦٦. وكان ما مجموعه ٥١,٨ في المائة من المشاركين من النساء.

٦٥٤ - واستمرت الخدمات الاستشارية المقدمة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ تركز أساسا على ربط التجارة والتنمية بعملية وضع السياسات عموما، وذلك استنادا إلى أعمال الأونكتاد. واستمر الرضى على الخدمات الاستشارية المقدمة عموما، حيث تمكنت البلدان من إدراج اعتبارات التجارة في مجموعة من السياسات، بما فيها السياسات الوطنية (المتصلة بالخدمات) والسياسات الإقليمية (المتصلة بالتكامل) والسياسات العالمية (المتصلة بصياغة مواقف للإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتنمية المستدامة).

٦٥٥ - وعموما، تمت تلبية أكثر من ٤٠ طلبا فرديا للحصول على خدمات استشارية، وأكد المستفيدون كلهم فائدة هذه الخدمات (هدف المحدد السنتين: ٣٨).

## البرنامج الفرعي ٥

### أفريقيا وأقل البلدان نموا والبرامج الخاصة

(أ) دمج السياسات والأولويات التجارية على نحو أفضل في الخطط الإنمائية الوطنية، بوسائل منها تنفيذ الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نموا

(ب) زيادة الوعي والمعرفة بالخيارات المتعلقة بالسياسات والآثار المترتبة عليها

٦٥٦ - في إطار متابعة تجارب الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري التي اكتملت في فترة السنتين السابقة، نُظمت حلقة عمل دون إقليمية لمناقشة التنفيذ المشترك لمصفوفات الإجراءات في بنن وبوركينا فاسو ومالي والنيجر. وأدى هذا النشاط إلى صياغة وثيقة مشروع دون إقليمية وُضعت صيغتها النهائية في عام ٢٠١٧ واعتمدتها الحكومات الوطنية المعنية باعتبارها جزءا من خططها الإنمائية الوطنية. وبطريقة مماثلة، نُظمت حلقتا عمل بين إثيوبيا وجيبوتي من أجل التنفيذ المشترك لمصفوفات الإجراءات الواردة في الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري من أجل تحسين الأداء اللوجستي لمقطع ممر جيبوتي - إثيوبيا الذي يربط أديس أبابا بمدينة جيبوتي وموانئ مدينة جيبوتي. أما في حلقة العمل الثانية، فقد تمت دراسة تضمنت إجراءات مشتركة لصياغة وثيقة المشروع وأقرتها الحكومتان. وأُنجزت الصيغة النهائية لوثيقة المشروع في متهم عام ٢٠١٧.

٦٥٧ - ونُفذ مشروعان ميدانيان في بوركينا فاسو وغامبيا لمساعدتهما في صياغة وتنفيذ خطة متوسطة الأجل بشأن تيسير التجارة وتنويع الصادرات، لبوركينا فاسو، وبشأن استراتيجية تجارية وصناعية، لغامبيا. واستمر خلال فترة السنتين تنفيذ المشروع الوطني لمساعدة بنن في وضع سياسة تجارية جديدة.

٦٥٨ - وبالإضافة إلى ذلك، قُدمت خدمات استشارية واسعة النطاق إلى كمبوديا في وضع سياسة تجارية جديدة. وعُرضت مسودة وثيقة السياسة التجارية ونوقشت في حلقة عمل في آذار/مارس ٢٠١٧. وقُدمت المساعدة إلى ميانمار بمذكرة استشارية عن الآثار التجارية لاتفاق التجارة الحرة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأوروبي بشأن دخول ميانمار الأسواق.

٦٥٩ - وقُدمت خدمات استشارية ونظمت حلقتا عمل لمدوبين عن أقل البلدان نموا في جنيف، وذلك للترويج لمشاركة أفضل في مفاوضات منظمة التجارة العالمية المفضية إلى المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، الذي عُقد في بوينس آيرس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٦٦٠ - ورَكَزَت الخدمات الاستشارية المقدّمة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بشكل أساسي على ربط التجارة والتنمية بعملية وضع السياسات المتعلقة بالقضايا التجارية ذات الصلة. وإجمالاً، أحرز أكثر من ١٦ بلدا تقدما في إدراج قضايا التجارة في خططها الإنمائية.

### ٣ - المستوطنات البشرية

#### البرنامج الفرعي ١

#### التعاون الإقليمي والتقني

(أ) تعزيز قدرات المدن الشريكة والسلطات الإقليمية والوطنية على اعتماد سياسات واستراتيجيات محسّنة تسهم في التخفيف من أثر تغير المناخ والتكيف معه والحد من المخاطر

(ب) تحسين قدرات المدن الشريكة والسلطات الإقليمية والوطنية على تنفيذ السياسات والاستراتيجيات أو البرامج المتعلقة بتحسين أحوال الأحياء الفقيرة ومنع نشوئها والتنمية الحضرية

(ج) زيادة قدرة المدن الشريكة والسلطات الإقليمية والوطنية على تعزيز اللامركزية في الحكم وتحسين المعارف بشأن المسائل المتعلقة بالتحضر المستدام

٦٦١ - قدم موئل الأمم المتحدة خدمات تقنية ودعم تقني للسلطات الوطنية والمدن المستفيدة من البرنامج، مما أسفر عن سياسات منقحة بشأن تغير المناخ ومنهجيات للتنمية الحضرية الخضراء. واستفاد أكثر من تسعة كيانات، مقارنة بهدف فترة السنتين المحدد في ثمانية، على المستويين المحلي والوطني معاً، من التعاون التقني الذي قدمه موئل الأمم المتحدة، بما في ذلك بلديتا تشنغندو وجينغمن، بالصين، والسلطات الوطنية في بلدان مثل الأردن وبوركينا فاسو والجمهورية العربية السورية وجنوب السودان والعراق ومالي ومدغشقر، كما استفادت تلك الكيانات من العمل مع شركاء التنمية الآخرين، مثل شركة مأوى أفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي. ومن خلال المشاورات وحلقات العمل التي شاركت فيها السلطات الوطنية والمحلية في البلدان المستفيدة من البرنامج، حُددت أوجه تآزر جديدة لتسهيل استعراض السياسات والمنهجيات الموجودة سابقاً ابتغاء إدراج وجهات نظر جديدة.

٦٦٢ - وعلاوة على ذلك، ساهم موئل الأمم المتحدة بشكل كبير، بفضل وضع برنامج تحديد سمات قدرة المدن على التكيف وأداة تخطيط العمل فيما يتعلق بقدرة المدن على التكيف، في زيادة عدد المدن الشريكة والحكومات الإقليمية والوطنية التي أدرجت الحد من المخاطر الحضرية وإدارتها في خططها. وبفضل التزامات تشغيلية في ١٢ مدينة ضمن إطار العمل المتعلق بتحديد سمات قدرة المدن على التكيف، وبإشراك ١١ مدينة إضافية في أداة تخطيط العمل فيما يتعلق بقدرة المدن على التكيف (بشكل

رئيسي في أفريقيا)، تم تجاوز الهدف المقرر لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وهو ١٦ كياناً؛ ومن المتوقع أن يستمر هذا العدد في الازدياد بالنظر إلى ما وُعد به في البرامج والأنشطة ذات الصلة. وساهم موئل الأمم المتحدة أيضاً في تحسين المعارف وتعزيز قدرات الحكومة الوطنية والإقليمية من خلال تشجيع تبادل الممارسات الجيدة على الصعيدين الدولي والوطني. وفي حين أن تجريب مكونات المبادئ التوجيهية بشأن اللامركزية والحصول على الخدمات الأساسية لا يزال موضع اهتمام من الكيانات الحكومية المحلية، فقد استفاد ما يربو على ٥٠٠ مشارك من أكثر من ٣٠ منطقة مختلفة من التدريب وتبادل المعارف اللذين يركزان على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة من خلال شبكات مثل المؤتمر الدولي المعني بالتوسع الحضري المستدام في كندا والصين وأفريقيا، ومن خلال مناسبات رئيسية مثل المنتدى الدولي الرفيع المستوى المعني بالتنمية الحضرية المستدامة الذي عقد في الصين (بمشاركة أكثر من ٢٠ بلداً) والاحتفال باليوم العالمي للمدن لعام ٢٠١٧ (بمشاركة أكثر من ٤٠ بلداً).

#### ٤ - المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية

##### البرنامج الفرعي ١

##### العدالة والتعاون التقني والدعم الميداني

(أ) تعزيز القدرات الوطنية اللازمة لتنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والفساد والإرهاب، والتقيد بمعايير الأمم المتحدة وقواعدها المتصلة بمنع الجريمة وبالعدالة الجنائية

(ب) تعزيز معارف ومهارات مقرري السياسات ومسؤولي العدالة الجنائية فيما يتصل بتنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والفساد والإرهاب، والتقيد بمعايير الأمم المتحدة وقواعدها المتصلة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية

٦٦٣ - ساعدت شعبة العمليات ٤٨ بلداً (هدف فترة السنتين: ٥١) فيما يتعلق بما يلي: (أ) تنفيذ الصكوك الدولية المتعلقة بمكافحة المخدرات والجريمة؛ (ب) تعزيز وإصلاح نظم العدالة الجنائية الخاصة بتلك البلدان؛ (ج) وضع خطط عمل وطنية وإقليمية جديدة لمكافحة المخدرات والجريمة.

٦٦٤ - ونظمت الشعبة ١٦ حلقة عمل/دورة تدريبية وحصلت على ردود فعل إيجابية من ٨٠ في المائة من المشاركين (هدف فترة السنتين: ٧٨ في المائة). واستجاب البرنامج للعديد من الطلبات الواردة من أفريقيا وأمريكا اللاتينية للحصول على المساعدة التقنية في مجال إصلاح السجون. وحفزت حلقة العمل الإقليمية بشأن قواعد نيلسون مانديلا وقواعد بانكوك، التي عقدت في سانتا كروز، بوليفيا، إنشاء شبكة لمديري إدارات السجون من البلدان المشاركة (إكوادور وبوليفيا وبيرو وكولومبيا) من أجل تبادل الخبرات وأفضل الممارسات. أما في بيلاروس، فقدّم البرنامج الدعم للحكومة في إنشاء مركز معلومات لمتعاطي المخدرات بالحقن ولأسرهم. وهذا هو أول مرفق في البلد مخصص لهذه الفئة. وهو يعزز الحصول على خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج والرعاية. ودعمًا لتصدي صربيا لأزمة اللاجئين، قدم البرنامج التدريب للمعلمين الموجودين في مراكز اللجوء والعبور في مجال الوقاية من تعاطي المخدرات.

## ٥ - حقوق الإنسان

### البرنامج الفرعي ٣

#### الخدمات الاستشارية والتعاون التقني والأنشطة الميدانية

(أ) تعزيز وعي ومعارف ومهارات صانعي السياسات والمسؤولين العموميين، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بشأن معايير وآليات حقوق الإنسان الدولية وبشأن ما يترتب على أعمالهم من آثار في مجال حقوق الإنسان

(ب) تعزيز التعاون بين الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية، كلٌّ في منطقتها، في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان التي تستلزم اتباع نهج إقليمي أو اتخاذ مبادرة إقليمية

٦٦٥ - عملت مفوضية حقوق الإنسان على ضمان تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان على أرض الواقع، من خلال أشكال وجودها الميداني ومن خلال التعاون مع الآليات الإقليمية بتنظيم ما مجموعه ٦٥ حلقة دراسية وحلقة عمل ودورة تدريبية، وتقديم المشورة الفنية والاستراتيجية. وساهمت المفوضية أيضا في استمرار فعالية وأهمية برامج التعاون التقني بكفالة تحديد الممارسات الجيدة والدروس المستخلصة وتبادلها وتحديثها.

٦٦٦ - وأسفرت المشاورات الإقليمية التي عُقدت في أفريقيا، والأمريكتين، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا وآسيا الوسطى عن تعزيز التعاون بين الآليات الإقليمية والآليات الدولية لحقوق الإنسان.

٦٦٧ - ويسرت أنشطة التعاون التقني التي اضطلعت بها المفوضية التفاعل فيما بين المؤسسات الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني وعززت إقامة علاقة بناءة فيما بينها.

٦٦٨ - وفيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ١٥٧/٥٠، نظمت المفوضية ٤ عناصر لغوية من برنامج الزمالات للشعوب الأصلية، الأمر الذي أتاح لأفراد من الشعوب الأصلية فرصة اكتساب وتبادل المعارف والمهارات في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الدولي.

## ٦ - المساعدة الإنسانية

### البرنامج الفرعي ١

#### تنسيق العمل الإنساني والاستجابة في حالات الطوارئ

(أ) التخطيط للطوارئ بفعالية على الصعيدين الدولي والوطني مع التركيز أساسا على الأزمات ذات البعد الإقليمي

٦٦٩ - قُدم الدعم لتخطيط الطوارئ على أساس المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للبلدان التي تواجه أزمات ذات بعد إقليمي، ولا سيما تلك التي تواجه مخاطر ظاهرة النينيو/النينيا المناخية. وقدم المستشار المواضيعي المعني بالتأهب لحالات الطوارئ الدعم للمبعوث الخاص للأمين العام المعني بظاهرة النينيو والمناخ، بوسائل تشمل وضع خطة عمل لمنع تحول حوادث ظاهرة النينيو/النينيا إلى كوارث في المستقبل. وقام أيضا الفريق المرجعي التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعني بالإنذار المبكر والتأهب بإعداد إجراءات تشغيلية موحدة مشتركة بين الوكالات لضمان اتخاذ الجهات الفاعلة في مجال التنمية وفي مجال العمل الإنساني إجراءات مبكرة بشأن العلامات المنذرة باحتمال وقوع حوادث النينيو/النينيا.

٦٧٠ - واستُخدم تقرير اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنون "تقرير الإنذار المبكر والإجراءات المبكرة والتأهب"، الذي استند إلى المخاطر المتوقعة والقدرات الحالية وحالة التأهب في البلدان، وذلك لتعزيز اتخاذ القرارات بشأن الوقاية والتأهب والتخطيط لحالات الطوارئ. وساعد التحليل أيضاً على ضمان إبلاغ المنسقين المقيمين ودعمهم في العمل بشأن المخاطر الناشئة. وواصلت المكاتب الإقليمية التابعة لمكتب تنسيق المساعدة الإنسانية، بدعم من المستشار المواضيعي، استعراض خطط الطوارئ تمهيداً مع منح التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ وتقديم تعليقات بشأن تلك الخطط. ووُضعت بذلك ٩٤ خطة طوارئ مشتركة بين الوكالات (هدف فترة السنتين: ٩٣) واستُكملت بحلول نهاية عام ٢٠١٧.

## البرنامج الفرعي ٢

### خدمات الدعم في حالات الطوارئ

(أ) تعزيز قدرات الاستجابة والتأهب لدى الآليات والشراكات الوطنية والدولية المعنية بإدارة حالات الطوارئ/الكوارث بهدف الاستجابة بفعالية في حالات الكوارث والطوارئ

٦٧١ - خلال فترة السنتين، أجريت ست دورات تدريبية وطنية وإقليمية (هدف فترة السنتين: ٦)، وهي: (أ) الدورة التدريبية الإقليمية بشأن التنسيق الإنساني المدني - العسكري في منطقة المحيط الهادئ؛ (ب) برنامج فعالية التأهب والاستجابة في منطقة الجنوب الأفريقي؛ (ج) دورة الأمم المتحدة التدريبية في مجال تقييم الكوارث وتنسيق مواجهتها لمنطقة وسط أفريقيا؛ (د) اجتماع التأهب المعقود مع الأردن وإسرائيل والسلطة الفلسطينية؛ (هـ) وضع دليل للتنفيذ بشأن الحد من أخطار الكوارث بالوسائل التكنولوجية؛ (و) منتدى الطوارئ البيئية. وإجمالاً، تم تدريب أكثر من ٢٥٠ من المتدخلين في حالات الطوارئ الوطنيين والإقليميين على شتى أدوات الاستجابة وآلياتها.

٦٧٢ - واضطلعت سبعة بلدان بمشاريع مشتركة للتخطيط لحالات الطوارئ، سواء كانت مشاريع وطنية أو مشتركة بين الوكالات (هدف فترة السنتين: ٦). وتم تعزيز ٢٨ شبكة وشراكة تقنية من خلال أسبوع شراكات وشبكات العمل الإنساني في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ (هدف فترة السنتين: ٦). وهذا الأسبوع مناسبة سنوية للشراكات تتيح منتدى للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني للاجتماع ومعالجة القضايا الإنسانية الأساسية. وشارك فيه ٣٠٠ ١ من الشركاء في العمل الإنساني في عام ٢٠١٧.



## باء - الخدمات الاستشارية الإقليمية ودون الإقليمية

### ١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

#### البرنامج الفرعي ١

#### سياسات الاقتصاد الكلي

(أ) تعزيز قدرة واضعي السياسات الوطنيين على تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات ملائمة للاقتصاد الكلي تكون متناسبة مع جميع القطاعات وتساهم في تحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة

(ب) زيادة الوعي والمعرفة بالخيارات المتعلقة بالسياسات والآثار المترتبة عليها

٦٧٣ - استخدم أصحاب المصلحة المقدمون لطلبات، ابتغاء زيادة وعيهم ومعرفتهم بخيارات الاقتصاد الكلي المناسبة لهم وما يترتب عليها من آثار، الخدمات الاستشارية المقدمة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لواضعي السياسات من أجل تحسين وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات مستدامة ومنصفة وموجهة نحو تحقيق النمو، وذلك في سياق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣. وأفادت ١٥ دولة من الدول الأعضاء (هدف فترة السنتين: ١١) عن إحراز تقدم في وضع وتنفيذ سياسات وبرامج الاقتصاد الكلي، نتيجة الدعم المقدم من اللجنة.

٦٧٤ - وتلقى ١١ من أصحاب المصلحة (هدف فترة السنتين: ١١) الدعم التقني في صياغة الرؤى الوطنية وخطط التنمية التي تحدد سياسات وبرامج الاقتصاد الكلي. وأكدت ١٥ جهة مستفيدة من الخدمات الاستشارية (هدف فترة السنتين: ١١) فائدة المشورة المقدمة في مجال السياسات.

#### البرنامج الفرعي ٢

#### التكامل الإقليمي والتجارة

(أ) تحسين القدرات على صياغة وتنفيذ وإدارة السياسات والاتفاقات الصناعية وروابطها باستراتيجيات تنمية الصادرات بهدف زيادة فعالية المشاركة في الاقتصاد العالمي والتحول الاقتصادي

(ب) تعزيز قدرات واضعي السياسات على تقييم أثر السياسات الصناعية في المجالات الأخرى من مجالات التنمية، ولا سيما على النمو الاقتصادي والتنمية والتكامل الإقليمي

٦٧٥ - يستخدم ٣٣ بلدا (هدف فترة السنتين: ١١) المعلومات والإسهامات التي حصلت عليها عن طريق الخدمات الاستشارية الإقليمية المقدمة من اللجنة في تصميم أو تنفيذ سياساتها الصناعية أو في مجال تنمية الصادرات. ونتيجة لذلك، استخدمت ٣٣ من الدول الأعضاء الإسهامات المقدمة من اللجنة في وضع أو تنفيذ السياسات الصناعية لتلك الدول وسياساتها المتعلقة بتنمية الصادرات. واستفادت الدول الأعضاء الثلاثة والثلاثون من الخدمات الاستشارية المقدمة من اللجنة لتحسين القدرات على وضع وتنفيذ وإدارة سياسات صناعية واتفاقات تجارية.

٦٧٦ - ونظمت اللجنة أيضا دورات تدريبية وجلسات حوار بشأن السياسات، اكتسبت خلالها الدول الأعضاء مهارات ومعارف بشأن القضايا المتعلقة بالاتفاقات التجارية أو الاستثمار في البنى التحتية. وفي الاستقصاءات التي أجريت في أعقاب تلك الأنشطة، أفاد ما مجموعه ٤٥ دولة عضوا (هدف فترة السنتين: ١١) بأن المعارف المكتسبة كانت مفيدة جدا في مجالي البنى التحتية والتجارة.

### البرنامج الفرعي ٣

#### الابتكارات والتكنولوجيات وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا

- (أ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية على وضع وتنفيذ ورصد السياسات والاستراتيجيات المعنية بالتنمية المستدامة، مع التركيز بوجه خاص على دعم تنمية وإدارة الموارد الطبيعية
- (ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ إصلاحات السياسات والتفاوض بشأن عقود استغلال الموارد الطبيعية لتمكين الدول الأعضاء من الاستفادة بدرجة أكبر من قطاع التعدين
- ٦٧٧ - اعتمدت سياسة واحدة وتلقت سبعة برامج مساعدة من اللجنة بشأن التنمية المتكاملة للموارد الطبيعية في إطار تعزيز التكامل الإقليمي (هدف فترة السنتين: ١١). واكتسبت ٤٠ دولة عضوا معارف ومهارات في التنمية والإدارة المتكاملين للموارد الطبيعية، بما فيها موارد الطاقة.
- ٦٧٨ - واعتمد بلد واحد سياسة لإدارة الموارد الطبيعية والمعدنية تمشيا مع سياسة الرؤية الأفريقية في مجال التعدين (هدف فترة السنتين: ١١). واكتسب ما مجموعه ٣٦ دولة عضوا معارف ومهارات في التنمية والإدارة المتكاملين للموارد الطبيعية، بما فيها موارد الطاقة (هدف فترة السنتين: ١١) من خلال التدريب وحلقات العمل واجتماعات أفرقة الخبراء.

### البرنامج الفرعي ٤

#### التخطيط الإنمائي والإدارة

- (أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع خطط وسياسات ومُهج إنمائية أفضل
- (ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في اللجنة على وضع وتحليل وإدارة السياسات الاقتصادية بصورة أفضل
- ٦٧٩ - قدمت اللجنة الدعم لوضع سياسات استراتيجية، وقُدِّم بالخصوص الدعم التقني أثناء وضع خطط التنمية الوطنية والإقليمية وإقرارها. ونتيجة لذلك، اعتمدت ثمانية بلدان (هدف فترة السنتين: ١١) سياسات وتدابير في مجال التخطيط الإنمائي أو هي بصدد تنفيذ أنشطة تتعلق به، وذلك تمشيا مع توصيات اللجنة. واعتمد ما مجموعه ١٣ بلدا (هدف فترة السنتين: ١١) مُهجاً جديدة لتخطيط التنمية في مجالات وضع السياسات وإدارتها واتخذت تدابير مناسبة، تمشيا مع المبادئ التوجيهية والتوصيات الواردة في البرنامج الفرعي.
- ٦٨٠ - وطبق ٢٠ بلدا مُهجاً جديدة لتخطيط التنمية في مجالي التخطيط والتحليل، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومنذ اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، لاحظت اللجنة زيادة في الطلب في هذا الصدد، ولا سيما في مجالات تعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة، وتحديث أدوات التخطيط ونمذجة السياسات، وتعزيز نظم الإحصاءات الوطنية وأطر المساءلة في التخطيط القومي.
- ٦٨١ - ونفذت اللجنة أيضاً، استكمالاً لخدماتها الاستشارية، تدريباً في مسائل تخطيط التنمية. وأعربت ٣٤ دولة عضوا عن آراء تقييمية إيجابية بشأن استخدامها للبرامج والمواد التدريبية المتعلقة بتخطيط التنمية التي تتيحها اللجنة.

## ٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

### البرنامج الفرعي ١

#### سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية الشاملة للجميع

(أ) تعزيز فهم واضعي السياسات وغيرهم من الفئات المستهدفة للسياسات التي تعزز النمو الاقتصادي وتحد من الفقر وتضييق فجوات الإنمائية في المنطقة

(ب) تحسين قدرة الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، على تصميم وتنفيذ سياسات التنمية لإنجاز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (عندما توافق عليها الجمعية العامة وبالصيغة التي تعتمدهما) وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك المساواة بين الجنسين

(ج) تحسين قدرة الدول الأعضاء على صياغة وتنفيذ سياسات وتدابير التنمية الريفية التي تعزز الزراعة المستدامة والأمن الغذائي لصالح النساء والرجال والفتيات والفتيان على نحو منصف

٦٨٢ - عززت المواد التقنية التي أنتجتها اللجنة فهم واضعي السياسات لطرائق تكييف سياسات الاقتصاد الكلي مع احتياجاتهم الخاصة واستخدام الضرائب التصاعدية وشبكات الأمان الاجتماعي لمعالجة مسألة عدم المساواة. وقامت البلدان أيضاً بإدراج أهداف التنمية المستدامة في خططها الإنمائية الوطنية وربطها بالميزانيات الوطنية. وأشارت الدول الأعضاء إلى نتائج دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ في بياناتها المتعلقة بالسياسات وفي المنتديات الحكومية الدولية. وبلغ عدد الإحالات إلى منشورات اللجنة ٧٤٩ إحالة (هدف فترة السنتين: ٨٥٠). وقد تحققت هذه النتيجة على الرغم من تقليص عدد المواقع التي نُشرت فيها دراسة الحالة تلك بأكثر من ٣٠ في المائة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

٦٨٣ - وساهمت حلقات العمل المعنية ببناء القدرات التي نظمتها اللجنة في تحسين وضع السياسات الوطنية وتعزيز القدرات المؤسسية على وضع وتنفيذ السياسات وبرامج العمل العالمية. وإجمالاً، أشار ٨٦ في المائة من المشاركين (هدف فترة السنتين: ٨٥ في المائة) إلى أنه أصبح بإمكانهم وضع وتنفيذ سياسات إنمائية.

٦٨٤ - وعززت الخدمات الاستشارية بشأن الخروج من فئة أقل البلدان نمواً ونمذجة أهداف التنمية المستدامة وسياسات الاقتصاد الكلي قدرات واضعي السياسات على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ويتضح ذلك من إشارة ٩٥ في المائة من المشاركين المستطلع رأيهم (هدف فترة السنتين: ٨٥) إلى أنهم استخدموا المعارف والمهارات المكتسبة من اللجنة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

## البرنامج الفرعي ٢ التجارة والاستثمار

- (أ) تعزيز معرفة الدول الأعضاء في اللجنة بالانجازات والقضايا الناشئة وخيارات السياسات المستندة إلى الأدلة في مجالات التجارة والاستثمار وما يتصل بها من مجالات تنمية المشاريع والابتكار وتطوير التكنولوجيا ونقلها، لتحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة
- (ب) زيادة قدرة الدول الأعضاء في اللجنة على صياغة وتنفيذ السياسات المتعلقة بالتجارة والاستثمار والابتكار وتنمية المشاريع ونقل التكنولوجيا من أجل التنمية الشاملة والمستدامة، بما في ذلك السياسات التي تراعي المنظور الجنساني

٦٨٥ - زادت مواد تدريبية بشأن تحليل الاحتياجات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، إلى جانب خدمات التدريب والخدمات الاستشارية بشأن وضع سياسات واستراتيجيات فعالة معنية بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار، معرفة واضعي السياسات، بما يمكنهم من وضع السياسات والاستراتيجيات ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت المواد التقنية المتعلقة بمفاوضات التجارة في الخدمات، التي أنتجتها اللجنة لفائدة أفغانستان وسري لانكا ونيبال والهند، على تعزيز معارف ومهارات واضعي السياسات لوضع سياسات فعالة ومتسقة بشأن التجارة والاستثمار وتنمية المشاريع ونقل التكنولوجيا. وبلغ عدد الإحالات إلى منشورات اللجنة بشأن التجارة والاستثمار ٦١ إحالة (هدف فترة السنتين: ٣٥) وبلغ عدد عميات تنزيل منشورات اللجنة ٥٨٢ ٢ عملية تنزيل (هدف فترة السنتين: ٤٠ ٠٠٠).

٦٨٦ - وفي إطار تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والسعي إلى تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، عززت أنشطة بناء القدرات والخدمات الاستشارية الإقليمية بشأن السياسات القائمة على الأدلة في مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر والعلوم والتكنولوجيا والابتكار والمفاوضات التجارية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي نظمتها اللجنة استجابة لطلبات الحكومات، عززت قدرة الدول الأعضاء على وضع وتصميم وتنفيذ سياسات قائمة على الأدلة بشأن التجارة والاستثمار. وأشار أكثر من ٩١ في المائة من المشاركين في الدورات التدريبية التي نظمتها اللجنة (هدف فترة السنتين: ٨٥ في المائة) إلى أن قدرتهم على وضع أو تنفيذ سياسات تتعلق بالتجارة والاستثمار وتنمية المشاريع قد زادت بفضل تدخلات اللجنة.

### البرنامج الفرعي ٣ النقل

- (أ) زيادة قدرة الدول الأعضاء في اللجنة على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج نقل تدعم التنمية الشاملة للجميع والعادلة والمستدامة والمراعية للمنظور الجنساني
- (ب) زيادة قدرة الدول الأعضاء في اللجنة على تخطيط وإنشاء وتنفيذ وصلات النقل الدولي المتنوع الوسائط، بما في ذلك شبكة الطرق السريعة الآسيوية والسكك الحديدية العابرة لآسيا، والنقل البحري بين الجزر، والموانئ الجافة التي لها أهمية دولية
- (ج) زيادة قدرة الدول الأعضاء في اللجنة وقدرة القطاع الخاص على بدء وإنفاذ تدابير لتحسين كفاءة عمليات النقل واللوجستيات الدولية
- ٦٨٧ - أسهمت أنشطة بناء القدرات، التي نظمتها اللجنة استجابة لطلبات الحكومات في مجالات تطوير النقل الحضري المستدام والنقل الذكي والسلامة على الطرق والنقل الريفي، في صياغة ٩٥ مبادرة متعلقة بالسياسات (هدف فترة السنتين: ٩٥) في البلدان الأعضاء. ويسرت هذه المبادرات المتعلقة بالسياسات تخطيط وتطوير أنظمة وإجراءات النقل العام في المناطق الحضرية لتحسين السلامة على الطرق، بما في ذلك سلامة البنى التحتية وسلامة مستخدمي الطرق المعرضين للخطر، وتيسير الوصول إلى المناطق الريفية.
- ٦٨٨ - واستمر تقديم الخدمات الاستشارية وتنفيذ برامج التدريب المخطط لها بما يلائم الاحتياجات في مجال الربط بشبكات النقل لمساعدة الدول الأعضاء في المنطقة على تحسين الربط بشبكات النقل على طول شبكة الطرق السريعة الآسيوية بين الصين ومنغوليا والاتحاد الروسي. وبلغ عدد المشاريع والبرامج الرامية إلى تحسين البنى التحتية للنقل في المنطقة ٨٣ مشروعاً وبرنامجاً (هدف فترة السنتين: ٧٣). وعلاوة على ذلك، بلغ عدد الاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية ٨٢ اتفاقاً (هدف فترة السنتين: ٧٥).
- ٦٨٩ - وقُدمت خدمات استشارية لتعزيز قدرة واضعي السياسات على وضع وتنفيذ تدابير لتحسين الكفاءة في عمليات النقل الدولي ولوجستياته. ونفذت ٣٤ مبادرة (هدف فترة السنتين: ٣٤) لإزالة الاختناقات غير المادية التي تعيق حرية حركة البضائع. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذ ١٨ بلداً (هدف فترة السنتين: ١٨) تدابير لتحسين أداء الخدمات اللوجستية.

### البرنامج الفرعي ٤ البيئة والتنمية

- (أ) تحسين فهم المسؤولين الحكوميين المحليين والوطنيين وأصحاب المصلحة الآخرين لوسائل التوفيق بين وضع سياسات البيئة والتنمية وأمن الطاقة وإدارة الموارد المائية وسياسات التنمية الحضرية، بما في ذلك أبعادها الجنسانية، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (عندما توافق عليها الجمعية العامة والصيغة التي تعتمد)، وأهداف التنمية المستدامة
- (ب) تحسين قدرة الحكومات المحلية والوطنية وأصحاب المصلحة الرئيسيين على وضع السياسات في مجال البيئة والتنمية والسياسات المتعلقة بأمن الطاقة وإدارة الموارد المائية والتنمية الحضرية، بما في

ذلك أبعادها الجنسانية، في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (عندما توافق عليها الجمعية العامة وبالصيغة التي تعتمدها) وأهداف التنمية المستدامة

٦٩٠ - زادت المواد التقنية المتعلقة بأمن الطاقة وإدارة الموارد المائية وسياسات التنمية الحضرية فهم المسؤولين الحكوميين وعززت أكثر القدرات المؤسسية من أجل تطبيق استراتيجيات التنمية المستدامة وسياساتها وأدواتها، كما يتضح من إجراء أكثر من ١٠ إحالات إلى منشورات اللجنة (هدف فترة السنتين: ١٥). وقُدِّم إلى مؤتمر قمة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، المعقود في آب/أغسطس ٢٠١٧، التقرير المعنون "أوجه التكامل بين الرؤية الجماعية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥ وخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: إطار عمل"، الذي تضمن معلومات موجزة عن سبعة مبادرات رئيسية محددة لدعم بلدان الرابطة في نقل رؤيتها الجماعية لعام ٢٠٢٥ وخطة عام ٢٠٣٠ من مجرد طموح سياسي إلى حيز التطبيق الفعلي، وهو التقرير الذي حظي بتأييد الدول الأعضاء في الرابطة. ويبين التقرير الشراكات بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة المؤسسية الأخرى في ما يعدُّ من منتجات معرفية ومشورة تقنية دعماً لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والروابط مع رؤية التنمية الإقليمية. ولقي هذا التقرير استحساناً من قادة الرابطة، الذين أشادوا كثيراً بما له من قيمة مضافة.

٦٩١ - وعززت حلقات العمل التدريبية والخدمات الاستشارية التي نظمتها اللجنة بشأن أمن الطاقة والبيئة ووضع سياسات التنمية وإدارة الموارد المائية والتنمية الحضرية وإدراج أهداف التنمية المستدامة، عززت قدرة الحكومات المحلية والوطنية على تفعيل السياسات ذات الصلة، كما يتضح من وضع الحكومات لما عدده ١٩ سياسة واستراتيجية ومبادرة (هدف فترة السنتين: ١٥).

## البرنامج الفرعي ٥

### تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها

(أ) تحسين المعرفة والوعي لدى الدول الأعضاء بالاستراتيجيات والسياسات الفعالة في مجال موصولة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتطبيقات الفضائية والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، بما في ذلك أبعادها الجنسانية، من أجل تحقيق التنمية الشاملة للجميع والعدالة والمستدامة والقادرة على التكيف

(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستخدام التطبيقات الفضائية واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، لتحقيق تنمية شاملة للجميع ومنصفة ومستدامة وقادرة على التكيف

٦٩٢ - عززت حلقات العمل المتعلقة ببناء القدرات والمنتجات المعرفية التي أتاحتها اللجنة للمسؤولين الحكوميين معرفتهم ووعيهم بموصولة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتطبيقات الفضائية وإدارة مخاطر الكوارث لتحقيق التنمية المستدامة. وأشارت ٨٨ في المائة من الدول الأعضاء إلى أن معرفتها بالاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتطبيقات الفضائية والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها قد تعززت (هدف فترة السنتين: ٧٠ في المائة). وبلغ عدد عمليات تنزيل منشورات اللجنة بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتطبيقات الفضائية والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها ٢ ٨٥٤ عملية (هدف فترة السنتين: ٨٠٠).

٦٩٣ - وعززت أنشطة بناء القدرات المخطط لها بما يلائم الاحتياجات والخدمات الاستشارية الإقليمية بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتطبيقات الفضائية وإدارة مخاطر الكوارث التي نظمتها اللجنة قدرة الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على إجراء تقييم فعال لمواطن الضعف إزاء المخاطر ووضع استراتيجيات وخطط مستنيرة لمواجهة مخاطر الكوارث. وأشار ٩١ في المائة (هدف فترة السنتين: ٨٥ في المائة) من المسؤولين الحكوميين الذين شاركوا في التدريب المحدد الأهداف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتطبيقات الفضائية وإدارة مخاطر الكوارث إلى أنهم أصبحوا أكثر قدرة على تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي إطار خطة العمل الاستراتيجية المشتركة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة في مجال إدارة الكوارث، أدرجت أغلبية الدول الأعضاء الإحصاءات المتعلقة بالكوارث في نظمها الإحصائية الوطنية. وبلغ عدد المبادرات التي تعكس أو تتضمن نماذج و/أو مناهج تدريبية مشتركة أعدها مركز التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في آسيا والمحيط الهادئ ٤٧٦ مبادرة خلال فترة السنتين (هدف فترة السنتين: ٢٠٥).

## البرنامج الفرعي ٦

### التنمية الاجتماعية

- (أ) تعزيز المعارف والقدرات والتعاون الإقليمي لمعالجة الاتجاهات السكانية والإنمائية، بما في ذلك أبعادها الجنسانية، في آسيا والمحيط الهادئ
- (ب) تعزيز المعارف والقدرات والتعاون الإقليمي من أجل تعزيز نظم الحماية الاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك بُعدا الرعاية الصحية والشؤون الجنسانية
- (ج) تعزيز المعارف والقدرات والتعاون الإقليمي من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في آسيا والمحيط الهادئ
- (د) تعزيز المعارف والقدرات والتعاون الإقليمي من أجل النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في آسيا والمحيط الهادئ

٦٩٤ - لقد ثبت أن البحوث المبتكرة والحديثة التي أجرتها اللجنة تكتسي أهمية حاسمة في تعزيز المعارف والقدرات والتعاون الإقليمي في مجال التنمية الاجتماعية. وأفضت منتجات التحليل والدعوة وأدوات التعلم الإلكتروني المتعلقة بالحماية الاجتماعية واتجاهات التنمية الاجتماعية، بما في ذلك الفقر وعدم المساواة والهجرة وشيخوخة السكان وتمكين الشباب إلى إشارة ٩٥ في المائة من المجيبين على الاستقصاءات (هدف فترة السنتين: ٨٠ في المائة) قد تحسنت بفعل المنتجات التحليلية الصادرة عن اللجنة بشأن الاتجاهات السكانية والإنمائية.

٦٩٥ - وعززت المعارف والقدرات فيما يتعلق بتعزيز نظم الحماية الاجتماعية، بما يشمل أبعادها الجنسانية، ويتضح ذلك من إشارة ٨٩ في المائة من المجيبين على الاستقصاءات (هدف فترة السنتين: ٨٠ في المائة) إلى أن معارفهم ومهاراتهم قد تحسنت من خلال أنشطة اللجنة.

٦٩٦ - ونتيجة لمبادرات بناء القدرات والخدمات الاستشارية التي نفذتها اللجنة، اتخذت ثلاث مبادرات (هدف فترة السنتين: ٣) لإدماج الشواغل الجنسانية إدماجاً كاملاً في العمليات الوطنية المتعلقة بالسياسات والتخطيط والميزنة، بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين.

٦٩٧ - وزادت حلقات العمل المتعلقة ببناء القدرات معرفة الدول الأعضاء ووعيها بالميزنة المراعية للمنظور الجنساني وتمكين المرأة اقتصادياً وإدماج الشواغل الجنسانية في عمليات التخطيط والميزنة على الصعيد الوطني. وابتغاء النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك في القوانين والسياسات المحلية، اتخذت الدول الأعضاء ست مبادرات (هدف فترة السنتين: ٤).

## البرنامج الفرعي ٧

### الإحصاءات

(أ) زيادة وعي الدول الأعضاء بالخيارات الفعالة للسياسات والاستراتيجيات من أجل التنمية الشاملة للجميع والمستدامة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، في آسيا والمحيط الهادئ، من خلال زيادة توافر المنتجات والخدمات الإحصائية ذات الصلة

(ب) زيادة قدرة الدول الأعضاء في آسيا والمحيط الهادئ على إنتاج الإحصاءات ونشرها واستخدامها وفقاً للمعايير المتفق عليها دولياً والممارسات السليمة، دعماً لإحراز تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، في آسيا والمحيط الهادئ

٦٩٨ - عززت المواد التقنية التي أنتجتها اللجنة بشأن الإحصاءات وعي الدول الأعضاء وفهمها للخيارات الاستراتيجية والسياساتية الفعالة، بما في ذلك فهمها للبيانات المتاحة والثغرات والاحتياجات من القدرات في أكثر من ١٧ بلداً. وإجمالاً، أشار ٩٥ في المائة من المشاركين المستطلع رأيهم (هدف فترة السنتين: ٦٥ في المائة) إلى أن المنتجات والخدمات الإحصائية التي أتاحها اللجنة زادت وعيهم بالخيارات الاستراتيجية والسياساتية الفعالة المتعلقة بالتنمية الشاملة للجميع والمستدامة. وبلغ عدد عمليات تنزيل المنتجات الإحصائية عبر الإنترنت ٤٥٠ ٧ عملية تنزيل (هدف فترة السنتين: ٧٠٠٠).

٦٩٩ - وأسفرت حلقات العمل التدريبية بشأن الإحصاءات الاقتصادية والبيئية والسكانية والاجتماعية والبيانات الضخمة إلى زيادة قدرة الدول الأعضاء على إنتاج الإحصاءات ونشرها واستخدامها وفقاً للمعايير والممارسات الجيدة المتفق عليها دولياً دعماً لخطة عام ٢٠٣٠. وأدى وضع اللجنة نهجاً مبتكرة لقياس التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإنشائها مركزها الإقليمي للبيانات المعنية بأهداف التنمية المستدامة إلى زيادة قدرة المشاركين على استخدام نهج وأدوات مبتكرة لتحليل البيانات، كما يتضح من إشارة أكثر من ٩٥ في المائة من المشاركين (هدف فترة السنتين: ٧٠ في المائة) الذين استفادوا من أنشطة اللجنة إلى أن معرفتهم وقدرتهم على إنتاج الإحصاءات ونشرها واستخدامها قد زادت. وأفاد ٧٩ في المائة من المشاركين (هدف فترة السنتين: ٧٠ في المائة) في الدورات التدريبية التي نظمتها اللجنة بأن ذلك التدريب قد زاد معارفهم وقدراتهم.



## البرنامج الفرعي ٨ الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

- (أ) تعزيز القدرات في المناطق دون الإقليمية على تخطيط وتنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية شاملة للجميع ومنصفة ومستدامة، بما يشمل الاعتبارات الجنسانية
- (ب) تعزيز فعالية المناطق دون الإقليمية في تبادل المعارف وتعزيز الشراكات فيما بين الدول الأعضاء في اللجنة، والمجتمع المدني، وسائر شركاء التنمية ذوي الصلة، من أجل معالجة المسائل ذات الأولوية لتحقيق تنمية شاملة ومنصفة ومستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً

٧٠٠ - عزز التدريب المخطط له بما يلائم الاحتياجات والخدمات الاستشارية قدرات المسؤولين الحكوميين على معالجة الأولويات دون الإقليمية وتنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية مستدامة. وفي منطقة المحيط الهادئ، عززت القدرات المتعلقة بإعداد مشاريع صكوك تتعلق بالإعاقة واستعراض التشريعات، مما أدى إلى عرض مشاريع قوانين على البرلمانات في الوقت المناسب. وفي شرق وشمال شرق آسيا، عززت القدرة على معالجة قضايا التجارة والربط بشبكات النقل من خلال تبادل المعارف وإقامة الشراكات بين الدول الأعضاء. وعززت قدرات المسؤولين الحكوميين في شمال ووسط آسيا على التنفيذ المشترك لمبادرات البنى التحتية المتصلة بالنقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال الحلقات الدراسية. وعززت أيضاً قدرة بلدان جنوب آسيا على تحسين الربط بشبكات النقل وتمكين المرأة. وفي المتوسط، اعتبر ٨٥ في المائة من المشاركين (هدف فترة السنتين: ٧٥ في المائة) أن الأنشطة المنظمة كانت مجدية ومفيدة.

٧٠١ - وعزز تبادل المعارف وإقامة الشراكات مع شركاء التنمية ووكالات الأمم المتحدة لمعالجة القضايا الرئيسية التي تواجه المنطقة من خلال التعاون بين بلدان الجنوب وإنتاج المواد المنشورات التقنية المتعلقة بالتجارة وتغير المناخ والإدماج الاجتماعي والنقل، مما ساهم في تعزيز معرفة المسؤولين الحكوميين وأصحاب المصلحة الآخرين في المنطقة بهذه القضايا، حيث أشار ٨٥ في المائة من المجهيين على الاستقصاءات (هدف فترة السنتين: ٦٠ في المائة) إلى أنهم وجدوا أنشطة اللجنة مفيدة. وعلاوة على ذلك، شاركت ١٨ مؤسسة (هدف فترة السنتين: ٨) في أنشطة تبادل المعارف.

### ٣ - التنمية الاقتصادية في أوروبا

#### البرنامج الفرعي ١ البيئة

- (أ) تحسين إدارة المياه العابرة للحدود والبيئة لدى بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى، وبلدان جنوب شرق أوروبا

٧٠٢ - بدعم من اللجنة الاقتصادية لأوروبا، نُفذت ستة اتفاقات/برامج عمل (هدف فترة السنتين: ٦) في أحواض الأنهار، على النحو المخطط له. ففيما يتعلق بحوض نهر كورا، وُضعت الصيغة النهائية لمسودة اتفاق يضفي الطابع الرسمي على التعاون في مجال المياه بين أذربيجان وجورجيا. وفيما يتعلق بحوض درين، يجري تنفيذ مشروع لتشجيع الإدارة المشتركة لموارد المياه المشتركة وتحسين التنسيق بين الهيئات الحكومية الدولية المشتركة المعنية بالأحواض الفرعية، وبدأ العمل على إنجاز تحليل تشخيصي لمسألة المياه العابرة

للحدود. وصدقت أوكرانيا على معاهدة التعاون بشأن الحفظ والتنمية المستدامة في حوض نهر دنيستر، وبدأ العمل المتعلق بمشروع الإدارة المتكاملة لموارد المياه في ذلك الحوض. وشمل التقدم المحرز فيما يتعلق بجوحي نهر تشو وتالاس وضع الصيغة النهائية للتحليل التشخيصي لمسألة المياه العابرة للحدود وموافقة الدولتين اللتين يوجد فيهما الحوضان عليه. وأنشأت اللجنة المعنية بمياه نهر تشو وتالاس فريقاً عاملاً دائماً معنياً بالتكيف مع تغيير المناخ. أما فيما يتعلق بحوض بيانج، فنُظمت بعثة مشتركة بين أفغانستان وطاجيكستان وأعدت مسودة مذكرة تفاهم بشأن التعاون البيئي ويجري التفاوض بشأنها حالياً. وركز فريق العامل الحكومي الدولي الإقليمي لبلدان آسيا الوسطى، الذي أنشئ في عام ٢٠١٦ لدعم التعاون في مجال جودة المياه، عمله على تعزيز القدرات الوطنية في مجال مراقبة جودة المياه وإدارتها.

## البرنامج الفرعي ٢

### النقل

(أ) تعزيز القدرات الوطنية بحيث تؤدي إلى تحسين البنى التحتية للنقل، وتيسير عبور الحدود، والسلامة على الطرق وأمنها

(ب) تعزيز التعاون الإقليمي بشأن البنى التحتية للنقل وتيسير عبور الحدود

(ج) تعزيز القدرات الوطنية اللازمة للتطوير الاستراتيجي للسلامة على الطرق

٧٠٣ - ساهم البرنامج الفرعي في تعزيز القدرات الوطنية لبلدان جنوب شرق أوروبا وأوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى على الانضمام إلى صكوك الأمم المتحدة القانونية المتعلقة بالنقل وتنفيذها وعلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالنقل من خلال مشاريع التعاون التقني والخدمات الاستشارية وحلقات العمل لبناء القدرات. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد الأطراف المتعاقدة في صكوك الأمم المتحدة القانونية المتعلقة بالنقل التي تديرها اللجنة إلى ١٧٣٢ طرفاً في عام ٢٠١٧ (هدف فترة السنتين: ١٧١٠)، بما في ذلك ١١ بلداً في جنوب شرق أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى (الاتحاد الروسي (الانضمام إلى صك واحد)، وإستونيا (الانضمام إلى صك واحد)، وأوكرانيا (الانضمام إلى صك واحد)، وبولندا (الانضمام إلى صك واحد)، وتركمانستان (الانضمام إلى صك واحد)، وتركيا (الانضمام إلى صك واحد)، وجمهورية مولدوفا (الانضمام إلى صكين)، وجورجيا (الانضمام إلى صكين)، وسلوفينيا (الانضمام إلى صكين)، وصربيا (الانضمام إلى صك واحد)، وكرواتيا (الانضمام إلى صك واحد)). وبالإضافة إلى ذلك، مكنت حلقات العمل الدول الأعضاء من إقامة صلة بين تنفيذ صكوك الأمم المتحدة القانونية المتعلقة بالنقل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالنقل. وقدمت مشاريع السلامة على الطرق وحلقات العمل والبعثات الاستشارية الخاصة باللجنة الدعم إلى الدول الأعضاء في وضع استراتيجية وطنية للسلامة على الطرق وتحسين اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة بشأن أهداف السلامة على الطرق. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد البلدان التي لديها أهداف وطنية محددة إلى ٤٥ بلداً (هدف فترة السنتين: ٤٣). وشاركت ٥٧ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (هدف فترة السنتين: ٥٥) بفعالية في المشاريع دون الإقليمية الخاصة باللجنة (بشأن خطوط النقل الأوروبية - الآسيوية، والطريق السيارات العابر لأوروبا، والسكة الحديدية العابرة لأوروبا)، مما عزز قدرة البلدان المشاركة على إنشاء بنية تحتية قادرة على مواجهة الكوارث وتحسين الربط بشبكات النقل.

### البرنامج الفرعي ٣ الإحصاءات

- (أ) تحسن القدرة على إنتاج ونشر المؤشرات الإحصائية من أجل رصد أهداف التنمية المستدامة
- (ب) زيادة مقدرة البلدان ذات النظم الإحصائية الأقل تطوراً على معالجة الثغرات في القدرات على جمع المعلومات الإحصائية وتجهيزها ونشرها امثالاً للمعايير الدولية والتوصيات وأفضل الممارسات؛ بما في ذلك المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية التي وضعتها الأمم المتحدة
- ٧٠٤ - لم تُقَم بلدانٌ في أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى بعدُ بنشر أي بيانات عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة على مواقعها الشبكية بسبب تأخر المنظمات الدولية المسؤولة عن وضع منهجيات المؤشرات في إعداد صيغتها النهائية. ونشرت ثلاثة بلدان (أرمينيا وأوزبكستان وبيلاروس) بعض المعلومات عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، من قبيل المقترحات المتعلقة بالمؤشرات الوطنية، أخذاً في الحسبان التوصيات الواردة في خريطة الطريق التي وضعتها اللجنة فيما يتعلق بتلك الأهداف (هدف فترة السنتين: ٤). وأدرجت تسعة بلدان (أذربيجان، وأرمينيا، وأوكرانيا، وبيلاروس، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان) توصيات صادرة عن عمليات التقييم العالمية في الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات (هدف فترة السنتين: ٩). وخلال فترة السنتين، اكتمل إنجاز عمليات التقييم العالمية للنظم الإحصائية الوطنية في أذربيجان وأوكرانيا وكازاخستان، وبدأت عملية تقييم عالمية تتعلق بجمهورية مولدوفا.
- ٧٠٥ - وقدم ١٥ عشر بلدا تقارير شاملة توثق عمليات إنتاج الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (هدف فترة السنتين: ١٧). ويستمر التواصل مع البلدين المتبقين (أوزبكستان وتركمانستان)، دعماً لمشاركتهم في هذا الصدد.
- ٧٠٦ - وعززت اجتماعات الفريق العامل المعني بإحصاءات برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى، التي عقدتها اللجنة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، قدرة تلك البلدان على رصد التنمية المستدامة، وإعداد السجلات الإحصائية للأعمال التجارية، واستخدام الموارد الإدارية للبرنامج من أجل إنتاج الإحصاءات الرسمية.

### البرنامج الفرعي ٤ التعاون والتكامل الاقتصاديان

- (أ) تعزيز المعرفة بأفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بمسائل التعاون والتكامل الاقتصاديين، ولا سيما تلك التي يشملها برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى
- (ب) تقوية المؤسسات الإقليمية والأطر القانونية الإقليمية في المجالات التي يشملها برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى
- ٧٠٧ - أسفر محفلان اقتصاديان سنويان عقدهما البرنامج الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى (غانجا، بأذربيجان، في عام ٢٠١٦؛ ودوشانبي، بطاجيكستان، في عام ٢٠١٧) عن مجموعتين من التوصيات بشأن تعزيز التعاون دون الإقليمي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وحددت دراسة عن أهداف التنمية المستدامة في البلدان المشاركة في البرنامج الخاص ثغرات في التعاون دون الإقليمي من

أجل تنفيذ الأهداف ذات الصلة. واستناداً إلى تلك الدراسة، حددت الأفرقة العاملة التابعة للبرنامج الخاص الأهداف والغايات الرئيسية التي يتعين العمل على تحقيقها في المستقبل. وساهمت دراسة عن تسخير الابتكار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان المشاركة في البرنامج الخاص في وضع الاستراتيجية الإقليمية للابتكار في منطقة اللجنة. واستخدم ٨٥ في المائة من البلدان المشاركة في البرنامج الخاص المعلومات، التي أتيحت بفضل البعثات الاستشارية للجنة وأنشطتها الرامية إلى بناء القدرات، في تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي، كما أقر بذلك مجلس إدارة البرنامج الخاص في دورته السنوية المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (هدف فترة السنتين: ٨٥ في المائة). وأقرت خمسة من المؤسسات الإقليمية وشركاء الإطار بأن التعاون التقني في سياق البرنامج الخاص قد زاد من فعالية عملهم (هدف فترة السنتين: ٥). وأتيح التدريب للرئيس الجديد للصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال (تركمانستان) في مجال قيادة أنشطة الصندوق، مما أدى إلى تحسين إدارة المعلومات عن إدارة المياه في حوض بحر آرال.

## البرنامج الفرعي ٥ الطاقة المستدامة

(أ) تعزيز القدرات التقنية للجهات المعنية في مجال الطاقة المستدامة، ولا سيما الكفاءة في استخدام الطاقة، وإنتاج الكهرباء بطريقة أنظف من مختلف أنواع الوقود الأحفوري، والطاقة المتجددة، وتصنيف الموارد المتعلقة بالطاقة، والغاز الطبيعي

(ب) تعزيز قدرات الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا على وضع القواعد والمعايير المتعلقة بالطاقة المستدامة

٧٠٨ - كان عمل البرنامج الفرعي متوافقاً تماماً مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبخاصة مع الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة. وساهم البرنامج الفرعي، من خلال خدماته الاستشارية وأنشطته المتعلقة ببناء القدرات، في تحسين قدرات أصحاب المصلحة الوطنيين فيما يتعلق بالكفاءة في استخدام الطاقة، وإنتاج الكهرباء بطريقة أنظف من مختلف أنواع الوقود الأحفوري، والطاقة المتجددة، وتصنيف الموارد المتعلقة بالطاقة في شرق وجنوب شرق أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى. وأكدت ١٥ مؤسسة (الوزارات/الوكالات المعنية بالطاقة ومؤسسات بحوث الطاقة) (هدف فترة السنتين: ١٥) أن أنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها اللجنة عززت معارفها بشأن الطاقة المستدامة وأسهمت في تعزيز التعاون في مجال الطاقة العابر للحدود. ونفذ ١٥ بلداً معايير اللجنة وأفضل ممارساتها بشأن الطاقة المستدامة، بما في ذلك الممارسات العالمية بشأن منهجيات جمع بيانات الطاقة لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة، والتوصيات المتعلقة بتحسين بيئة الاستثمار في الطاقة المتجددة، والتوصيات المتعلقة بالكفاءة العالية، والتكنولوجيات المبتكرة ومنخفضة الانبعاثات لمحطات توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الفحم (هدف فترة السنتين: ١٤). وفي إطار برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى، حسّنت الدورتان العشرون والحادية والعشرون للفريق العامل المعني بالمياه والطاقة والبيئة فهم المشاركين أوجه الترابط بين الهدفين ٦ و ٧ من أهداف التنمية المستدامة وعززت التعاون دون الإقليمي في آسيا الوسطى. وأسهمت أربعة أنشطة لبناء القدرات بشأن تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد في نشر الإطار وتحسين فهمه على الصعيد العالمي (هدف فترة السنتين: ٤).

## البرنامج الفرعي ٦ التجارة

(أ) تدعيم القدرات الوطنية على تعزيز تيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية

(ب) تعزيز التعاون الإقليمي في تيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية

٧٠٩ - تمت مواصلة جهود بناء القدرات مع دخول الاتفاق بشأن تيسير التجارة الخاص بمنظمة التجارة العالمية ومع أهداف التنمية المستدامة حيز التنفيذ. وبدعم من اللجنة، عززت ستة بلدان آليات تيسير التجارة الوطنية التي ساهمت في تحسين تنفيذ تيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية (هدف فترة السنتين: ٦). وأفضى إجراء تقييمين للتأهب الوطني لتنفيذ الاتفاق بشأن تيسير التجارة (أذربيجان وكازاخستان) وإعداد استراتيجيات وطنية لتيسير التجارة وتنفيذ أنشطة محددة الأهداف لبناء القدرات لفائدة أوكرانيا إلى تعزيز القدرات الوطنية فيما يتعلق بتنفيذ تدابير الاتفاق بشأن تيسير التجارة (هدف فترة السنتين: ٣). وبالإضافة إلى ذلك، حصلت أذربيجان وأوكرانيا وقيرغيزستان على مساعدة بشأن التنفيذ من خلال منقذ وحيد وغيرها من تدابير تيسير التجارة، مثل دعم هيئات تيسير التجارة الوطنية وتنفيذ الإصلاحات الوطنية في مجال التجارة. وقدم البرنامج الفرعي الدعم لثلاث شبكات دون إقليمية بشأن تيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية والتنفيذ من خلال منقذ وحيد (اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، وبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود) (هدف فترة السنتين: ٣). وقد أسفرت حلقتان دراسيتان دون إقليميتين للبلدان المشاركة في البرنامج الخاص ببلدان غربي البلقان عن إدراج أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالتجارة في خططها الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة. وزادت الاستراتيجية الإقليمية لتيسير التجارة الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود التعاون بين بلدان المنظمة زيادة كبيرة. وعزز المنتدى الإقليمي للسياسات التجارية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى، المعقود في أشغابات في عام ٢٠١٦، التعاون بين البلدان المشاركة في البرنامج الخاص بشأن السياسة التجارية ومنظمة التجارة العالمية وحسّن فهم صناعات القرار لعملية منظمة التجارة العالمية (الهدف ١٧-١٠ من أهداف التنمية المستدامة).

## البرنامج الفرعي ٧ الغابات والأراضي والإسكان

(أ) تعزيز القدرات الوطنية لبلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا على الاضطلاع بعمليات الإعداد والتنفيذ المستندة إلى الأدلة في مجال الإدارة المستدامة للغابات

(ب) تعزيز القدرات الوطنية لبلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا على الاضطلاع بعمليات إعداد وتنفيذ السياسات المستندة إلى الأدلة في مجالات الإسكان والتخطيط الحضري وإدارة الأراضي

٧١٠ - ركزت أنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها اللجنة على تحسين تقارير الدول الأعضاء بشأن الغابات، والمنتجات الخرجية والطاقة المستمدة من الأخشاب، وتطوير أدوات الإدارة المستدامة للغابات، وتعزيز القدرات الوطنية في مجالات إصدار رخص استغلال الغابات، وتعزيز الوظائف الخضراء، وتقديم الدعم لملاك الغابات.

٧١١ - ونتيجة لذلك، قدمت ٣٩ دولة عضوا بيانات مُرضية عن الإدارة المستدامة للغابات (هدف فترة السنتين: ٣٦) استجابة لاستبيانات اللجنة بشأن الطاقة المستمدة من الأخشاب وملكية الغابات. وأفادت ١٧ دولة عضوا في اللجنة أنها تنفذ خطة عمل روفانييمي لقطاع الغابات في الاقتصاد الأخضر (هدف فترة السنتين: ١٥).

٧١٢ - وحسّن ٢٥ بلدا سياساتها الوطنية المتعلقة بالإسكان والتنمية الحضرية وإدارة الأراضي استنادا إلى المبادئ التوجيهية الصادرة عن اللجنة (هدف فترة السنتين: ٢٤). وساهم تقييم سياسات الإسكان الوطنية في كازاخستان في تحسين فهم الثغرات في سياسات الإسكان. وتضمنت خطط العمل الوطنية لأرمينيا وجمهورية مولدوفا وصربيا تدابير مقترحة بشأن الإسكان والتنمية الحضرية. وحسّن تقييم إمكانات التنمية الحضرية الذكية المتاحة للمدن في فوزنسنيك، بأوكرانيا، المعارف الوطنية بشأن الإدارة الحضرية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. واستفاد ٢٥ بلدا من أفضل الممارسات في مجال الإسكان المستدام والتنمية الحضرية وإدارة الأراضي (هدف فترة السنتين: ٢٥).

#### ٤ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

##### البرنامج الفرعي ١

##### الصلات مع الاقتصاد العالمي، والتكامل والتعاون الإقليميان

(أ) تحسين قدرة واضعي السياسات في الدول الأعضاء باللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على صياغة السياسات التجارية واستراتيجيات تنمية الصادرات وتنفيذها وتقييمها لتصبح المشاركة في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيدين العالمي والإقليمي أكثر فعالية وإنصافا

(ب) تعزيز قدرة قطاعات التصدير الوطنية في البلدان الأعضاء في اللجنة على تلبية المتطلبات واستغلال الفرص الناشئة عن الجوانب البيئية من خطة التنمية المستدامة الجديدة

(ج) تعزيز القدرات الحكومية في البلدان الأعضاء في اللجنة على وضع وتنفيذ سياسات فعالة لتعزيز التجارة الشاملة للجميع مع التركيز على المصدرين الصغار ومتوسطي الحجم، والعمالة، والمساواة بين الجنسين، والحد من الفقر

٧١٣ - خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، استخدمت ثمانية بلدان (هدف فترة السنتين: ٨) المعلومات والإسهامات التي قدمتها اللجنة عن طريق أنشطة التعاون التقني. ونفذت كل من إكوادور وبيرو والسلفادور وكولومبيا ونيكاراغوا وهندوراس أنشطة في مجالات الابتكار في صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتجارة الاجتماعية المستدامة بيئيا، وقيمت غواتيمالا وهندوراس الأثر الناجم عن تعزيز الاتحاد الجمركي. ووضعت مؤسسات وطنية في ١٢ بلدا (هدف فترة السنتين: ٨) سياسات بشأن التجارة الشاملة للجميع. وقيمت إكوادور وبوليفيا وبيرو وكولومبيا صادراتها وتنوع إنتاجها عن طريق تحليل سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة الخاصة بها. واستفادت بنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس من حلقات العمل لبناء القدرات، التي زادت قدرتها على تنفيذ تدابير تيسير التجارة تمشيا مع الاتفاق بشأن تيسير التجارة الخاص بمنظمة التجارة العالمية. وحسّنت ١٤ مؤسسة عامة وخاصة من البلدان الأعضاء (هدف فترة السنتين: ١٧) قدراتها في مجال تلبية المتطلبات واستغلال الفرص الناشئة

عن الجوانب البيئية من خطة التنمية المستدامة الجديدة. وشمل ذلك إقامة حوار بين القطاعين العام والخاص في إكوادور لتحليل البصمة البيئية لصادرات التونة وتنفيذ برنامج تجريبي من قبل مؤسسات من ١١ بلدا منتجا للبن من خلال شبكة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للبصمة البيئية للبن، التي تنسقها اللجنة، وذلك بالتعاون مع المؤسسة الإقليمية لتشجيع تنافسية المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم في أمريكا الوسطى.

## البرنامج الفرعي ٢ الإنتاج والابتكار

(أ) تعزيز قدرة بلدان المنطقة على صياغة الاستراتيجيات والسياسات وتنفيذها وتقييمها بهدف زيادة الإنتاجية والابتكار في اقتصاداتها

(ب) تحسين قدرة بلدان المنطقة على تصميم سياسات عامة ونظم قانونية متعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات وحوكمة الشركات من شأنها أن تحسن أداء الشركات واستدامتها، وذلك بهدف تعزيز مساهمة القطاع الإنتاجي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

٧١٤ - خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، استفاد ١٢ بلدا (هدف فترة السنتين: ٧) من خدمات التعاون التقني التي تقدمها اللجنة، مما عزز الإنتاجية والابتكار في اقتصادات تلك البلدان. وفي إكوادور، عززت السياسة الزراعية، والسياسة الصناعية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥، والاستراتيجية الوطنية لتغيير أنماط الإنتاج؛ وفي شيلي، وضعت مؤسسة تطوير الإنتاج ووكالة تشجيع الاستثمار في شيلي (Invest Chile) برامج استراتيجية ذكية متخصصة واستراتيجية استثمارية لقطاع خدمات التكنولوجيا القابلة للتصدير. وفي الجمهورية الدومينيكية، استفاد البلد من الخدمات الاستشارية في إعداد خطته الرقمية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. أما البرازيل، فاستفادت في إعداد استراتيجيتها الرقمية بوثائق السياسات الخاصة باللجنة. وفي الأرجنتين، نفذت الأمانة المعنية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الإقليمية قانونا إطاريا جديدا لتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لتوصيات اللجنة. وعززت إكوادور والبرازيل وبنما وبوليفيا وفنزويلا وكوستاريكا قدراتها فيما يتعلق بسياسات الابتكار والتطوير التكنولوجي من خلال دورة تدريبية عقدتها اللجنة في عام ٢٠١٦. وفي إطار الحوار الإقليمي بشأن النطاق العريض، أدرجت الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبوليفيا، وبيرو، وشيلي، وكوستاريكا، وكولومبيا والمكسيك موضوعات جديدة ذات أولوية تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناقشات الوطنية المتعلقة بالسياسات. وبسبب التحول في قواعد حوكمة الشركات في العديد من البلدان المستفيدة (البرازيل وبيرو وشيلي وكولومبيا والمكسيك) خلال فترة السنتين، كان لا بد من إعادة توجيه الأنشطة نحو فهم ومراجعة معايير ومؤشرات حوكمة الشركات داخل البلدان. ونُفذ بنجاح تقييم دقيق للإطار القانوني لحوكمة الشركات لعمليات الدمج والاستحواذ في سبعة من بلدان أمريكا اللاتينية (الأرجنتين وإكوادور والبرازيل وبيرو وشيلي وكولومبيا والمكسيك)، وبذلك تم تجاوز هدف فترة السنتين المحدد في أربعة بلدان.

### البرنامج الفرعي ٣ سياسات الاقتصاد الكلي والنمو

- (أ) تعزيز قدرات واضعي السياسات الوطنيين في البلدان الأعضاء على تصميم وتنفيذ سياسات وتدابير مالية وفي مجال الاقتصاد الكلي تهدف لتحقيق نمو مستقر بينما تعمل على موازنة التقلبات الاقتصادية الدورية مع الأولويات الإنمائية على المدى المتوسط والبعيد
- (ب) تعزيز قدرات بلدان المنطقة على صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات والأنظمة والتدابير التي تعزز النمو الشامل لجميع على المدى الطويل وتحقيق التقدم على مستوى المتغيرات الاجتماعية الرئيسية

٧١٥ - خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، أشار واضعو السياسات من ستة بلدان (هدف فترة السنتين: ٦) إلى أن الخدمات الاستشارية التي تقدمها اللجنة في تصميم سياسات تعزز النمو المستدام مفيدة. وقدم الدعم لبيرو في وضع سياسات وطنية مستدامة تتعلق باللوجستيات والتنقل؛ وتلقت فنزويلا وكولومبيا توجيهات بشأن إعادة فتح الحدود المشتركة بينهما؛ وتلقت الجمهورية الدومينيكية وكولومبيا الدعم في تعزيز سياسات التأمين ضد البطالة، مع التركيز على التدريب المهني وبناء القدرات؛ واستفادت بنما من "منتدى تمويل أهداف التنمية المستدامة والتعاون الضريبي والشفافية: تحقيق التوازن بين البلدان النامية" الذي عقدته اللجنة؛ وحسّنت شيلي تحليل متطلباتها الحالية والمستقبلية من المهارات وعملت على إنشاء برنامج تدريبي للأشخاص ذوي الإعاقة. وأشار ٩٩ في المائة من المستفيدين (هدف فترة السنتين: ٨٢ في المائة) إلى أن خدمات التعاون التقني التي قدمتها اللجنة من خلال الحلقات الدراسية الإقليمية الرئيسية واجتماعات الخبراء بشأن تحديات التنمية المستدامة وتمويل التنمية والسياسات المالية الإقليمية وتعزيز النمو في المنطقة كانت "مفيدة" أو "مفيدة جدا" لعملهم. وخلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، استفادت سبعة بلدان (هدف فترة السنتين: ٧) من مشورة وتوصيات اللجنة المتعلقة بتعزيز النمو الشامل للجميع. وفي الأرجنتين وإكوادور وبنما وشيلي والمكسيك، نُفذت سياسات أو تدابير أو إجراءات متوائمة مع نهج اللجنة في المسائل المالية. وتم تحديد إجراءات تتعلق بسياسات سوق العمل في إكوادور والجمهورية الدومينيكية وشيلي وكولومبيا.

### البرنامج الفرعي ٤ التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية

- (أ) تعزيز المعارف والقدرات التقنية المتاحة للحكومات الوطنية ودون الوطنية على وضع وتنفيذ وتقييم سياسات وخطط وبرامج تُعنى بالحد من الفقر وتوفير الحماية الاجتماعية، وتسد الثغرات الهيكلية والثغرات الناشئة في المجال الاجتماعي وتعالج عدم المساواة بين الجنسين
- (ب) تعزيز القدرة التقنية لدى مؤسسات السياسة الاجتماعية على تحسين تحليل المشاكل الاجتماعية وتحسين الأثر الاجتماعي للأنشطة المضطلع بها من أجل الصالح العام وتعزيز فعالية هذه الأنشطة

٧١٦ - خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، أحدثت المساعدة التقنية المقدمة من اللجنة أثرا إيجابيا على ١٠ سياسات أو خطط أو برامج اجتماعية (هدف فترة السنتين: ٨) تتصدى للثغرات الهيكلية والثغرات الناشئة المتصلة بعدم المساواة. وشمل ذلك ما يلي: الخطة الوطنية للتنمية الاجتماعية في السلفادور؛ وبرنامج تيكوبورا لمكافحة الفقر في باراغواي؛ وبرنامج التطبيب عن بُعد في أوروغواي؛ والسياسات الوطنية



والإقليمية للمجلس الوطني للثقافة والفنون والمجلس الاستشاري للسياسة الرقمية للتعليم في شيلي؛ وبرنامج المنازل الموصولة بشبكة الإنترنت في كوستاريكا؛ واستراتيجية القضاء على الفقر في السلفادور؛ والمشروع التجريبي للنموذج التنبئي لعمل الأطفال في الأرجنتين وبيرو وجامايكا. وأشار ٩٢ في المائة من المستفيدين (هدف فترة السنتين: ٦٨ في المائة) من خدمات التعاون التقني المقدمة من اللجنة إلى أنهم حسّنوا معارفهم ومهاراتهم في وضع وتنفيذ سياسات وبرامج إنمائية موجهة نحو تحقيق المساواة. وعززت سبع مؤسسات أخرى (هدف فترة السنتين: ٥) قدراتها على وضع وتنفيذ سياسات اجتماعية لتحسين تحليل المشاكل الاجتماعية وتحسين الأثر الاجتماعي للأنشطة المضطلع بها من أجل الصالح العام وتعزيز فعالية هذه الأنشطة.

## البرنامج الفرعي ٥ السكان والتنمية

(أ) تعزيز القدرات التقنية للجهات المعنية بقضايا السكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على رصد الاتجاهات السكانية والتصدي للقضايا السكانية والإنمائية لاستخدامها في السياسات والبرامج الاجتماعية - الديموغرافية

(ب) زيادة القدرة التقنية لدى بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على رصد التقدم المحرز في تنفيذ توصيات وأهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتوافق آراء مونتيفيديو بشأن السكان والتنمية وغيرهما من الاتفاقات الدولية ذات الصلة بهذه القضايا

٧١٧ - خلال فترة السنتين، استخدمت تسعة مكاتب إحصائية وطنية (هدف فترة السنتين: ٧) (أوروغواي، وبوليفيا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وشيلي، وغواتيمالا، وكوبا، وهايتي، وهندوراس) منهجيات وأدوات اللجنة في إعداد وإجراء وتقييم تعدادات السكان والمساكن. ونتيجة للمساعدة التقنية المقدمة من اللجنة، اتخذت ١١ مؤسسة من ١١ بلدا في المنطقة (هدف فترة السنتين: ١٠) إجراءات باعتماد سياسات أو تدابير أو إجراءات بشأن إدراج النهج العرقي والنهج القائم على الحقوق في رصد وتنفيذ توصيات وأهداف البرنامج الإقليمي والاتفاقات الدولية. ونفذت هندوراس والمكسيك تدابير تتعلق بمنع حمل المراهقات، ونفذت أوروغواي وبيرو وشيلي وغواتيمالا وفنزويلا والمكسيك وهندوراس تدابير تتعلق بحقوق الشعوب الأصلية والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي والتفاعل بين الثقافات. وبالإضافة إلى ذلك، سنت عدة بلدان تشريعات أو سياسات أو برامج لصالح المسنين، بما في ذلك الأرجنتين وبلير وبوليفيا وشيلي وكوستاريكا، فيما أدرجت شيلي وكوستاريكا توصيات اللجنة في القوانين والسياسات والبرامج الوطنية المتعلقة بالإعاقة.

## البرنامج الفرعي ٦

### التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية

(أ) زيادة قدرة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على دمج معايير الاستدامة في السياسات والتدابير الإنمائية، ولا سيما فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، والمستوطنات البشرية

(ب) تعزيز قدرة حكومات المنطقة وغيرها من أصحاب المصلحة على متابعة تنفيذ الاتفاقات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة وتغير المناخ والمستوطنات البشرية وإحراز تقدم في تلك المجالات

٧١٨ - خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، أحرزت أربع حكومات (هدف فترة السنتين: ٢) تقدما في تتبع النفقات البيئية العامة تمشيا مع التوصيات والمقترحات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن اللجنة، ومنها حكومات شيلي وفنزويلا وكوستاريكا. في إكوادور، تقوم وزارة المالية حاليا بتنفيذ سياسة تتعلق بتصنيف أوجه الإنفاق على جودة البيئة. وعززت ست حكومات (هدف فترة السنتين: ٤) قدراتها على تقييم الأداء البيئي أو تنفيذ المحاسبة البيئية والاقتصادية من خلال المساعدة التقنية المقدمة من اللجنة. واستفادت بيرو وشيلي من استعراض للأداء البيئي؛ وأدرجت كولومبيا معدل انبعاث غازات الاحتباس الحراري في إصلاحها الضريبي المقترح الأخير، وفقا لما اقترحت عليه اللجنة؛ وحددت باراغواي وكوستاريكا وكولومبيا مساهماتها الوطنية للحد من انبعاثات غاز الاحتباس الحراري. وعززت أربع حكومات أخرى (هدف فترة السنتين: ٤) حقوق الحصول على المعلومات المتعلقة بالمسائل البيئية على الصعيد الوطني ووطدت التعاون الإقليمي نتيجة لأنشطة بناء القدرات التي اضطلعت بها اللجنة: حيث انضمت دومينيكا وغرينادا وسانت كيتس ونيفس إلى الدول الموقعة على الإعلان المتعلق بتطبيق المبدأ ١٠ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وانضمت سانت لوسيا إلى لجنة التفاوض الخاصة بشأن تطبيق المبدأ ١٠، مما أدى إلى إحراز تقدم كبير في الحصول على المعلومات المتعلقة بالمسائل البيئية. وأخيرا، أقر ٨٩ في المائة من المستفيدين من حلقات العمل (الهدف لفترة السنتين: ٦٥ في المائة) بأنهم استفادوا من التدريب الذي أتاحته اللجنة بشأن التنمية المستدامة وتغير المناخ والمستوطنات البشرية.

## البرنامج الفرعي ٧

### الموارد الطبيعية والبنى التحتية

(أ) تعزيز قدرة حكومات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تقييم وتنفيذ السياسات والأدوات من أجل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية

(ب) تعزيز قدرة أصحاب المصلحة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على صياغة سياسات واستراتيجيات شاملة للجميع ومستدامة في مجالات خدمات البنى التحتية واللوجستيات والتنقل، مع مراعاة التكامل الإقليمي

٧١٩ - خلال فترة السنتين، استفادت ثمانية بلدان (هدف فترة السنتين: ٩)، وهي باراغواي والبرازيل وبليز وبوليفيا وبيرو وترينيداد وتوباغو وكوستاريكا وهايتي، من توصيات اللجنة بشأن الحوار الشامل لعدة قطاعات بشأن الصلة بين اللوجستيات والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وعززت البرازيل وبيرو

قدراتهما في مجال تقييم الملاحة الداخلية، وعززت كوستاريكا حوكمة النقل والتكامل اللوجستي، وذلك من أجل الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. ونتيجة للتعاون التقني للجنة، اعتمد سياساتها أو تدايرها أو إجراءاتها ما لا يقل عن ١٥ بلدا في المنطقة (هدف فترة السنتين: ٧): حيث نفذت هايتي سياسات عامة لتحديث النقل البري؛ وحسّنت السلفادور سياساتها العامة في مجالات النقل، واللوجستيات، والنقل، والموانئ؛ ووضعت إكوادور سياسة وطنية في مجال الطاقة؛ وسنّت الجمهورية الدومينيكية قانونا بشأن التنقل والنقل البري والسلامة على الطرق؛ ووضعت بليز سياسة وطنية للوجستيات والتنقل؛ وعززت كوستاريكا والمكسيك قانوني المياه الخاصين بهما؛ وأخيرا، تلقت ثمانية بلدان أخرى على الأقل تدريباً تقنياً على منهجية موحدة لقياس الاستثمار العام والخاص في البنى التحتية على الصعيدين الوطني ودون الوطني، أعدتها اللجنة ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومؤسسة تنمية الأنديز. ونتيجة لذلك، عززت البلدان المستفيدة إلى حد كبير قدراتها وحسّنت إجراءاتها داخل البلد من أجل تحديث وإتاحة قاعدة البيانات الإقليمية للاستثمارات في البنى التحتية (INFRA LATAM). وأخيرا، أحرزت ستة من البلدان الأعضاء في الأمانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى (هدف فترة السنتين: ٦) تقدماً في تنفيذ سياسات النقل واللوجستيات على الصعيد دون الإقليمي، وذلك استجابة لتوصيات اللجنة.

## البرنامج الفرعي ٨

### الإحصاءات

- (أ) تعزيز القدرة التقنية للبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على رصد الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وعلى صياغة سياسات قائمة على الأدلة
- (ب) تعزيز القدرات التقنية للبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تنفيذ نظام الحسابات القومية وتعزيز تكامل النظم الإحصائية الوطنية على الصعيد الإقليمي

٢٢٠ - خلال فترة السنتين، حققت تسعة بلدان (هدف فترة السنتين: ٨) تقدماً في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ ونظام المحاسبة البيئية لعام ٢٠١٢. وتلقى موظفون فنيون وظيفيون من المكاتب الإحصائية الوطنية والبنوك المركزية من الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل الدعم في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وقُدِّمت المساعدة التقنية إلى أوروغواي وباراغواي والبرازيل وجامايكا وكولومبيا وكوراساو في تنفيذ نظام المحاسبة البيئية لعام ٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك، نُفذت في شيلي دورة دراسية عن الحسابات القومية استفاد منها ١٢ مشاركاً من الموظفين الفنيين الوطنيين من المصارف المركزية والمكاتب الإحصائية الوطنية في إكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وكولومبيا. وعمل ١٤ بلداً (هدف فترة السنتين: ١١) على مراعاة توصيات اللجنة في إعداد الإحصاءات لرصد الاتجاهات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وكنتيجة مباشرة للدعم التقني الذي قدمته اللجنة في قياس التنوع البيولوجي ومؤشرات النظم الإيكولوجية، عززت شيلي قدراتها البشرية واستراتيجيتها الوطنية للتنوع البيولوجي لتشمل ستة مؤشرات جديدة للتنوع البيولوجي تتعلق بالهدفين ١٤ و ١٥ من أهداف التنمية المستدامة، مما أفضى إلى التعاون مع المكسيك في إطار التعاون بين بلدان الجنوب. وعلاوة على ذلك، تلقت إكوادور وباراغواي وبوليفيا وشيلي وغواتيمالا وفنزويلا وكوستاريكا والمكسيك مساعدة تقنية في مجال إعداد استقصاءات الأسر المعيشية وتحليل البيانات ذات الصلة، واستفاد عدد من البلدان الأعضاء

في الأمانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى من حلقة عمل إقليمية بشأن قياس مؤشرات الفقر وعدم المساواة، مع إدماج توصيات اللجنة في استراتيجياتها الوطنية المتعلقة بالمنهجيات.

٧٢١ - وفي المتوسط، اعتبر ٨٨ في المائة (هدف فترة السنتين: ٨٠ في المائة) من المشاركين في حلقة العمل الإقليمية بشأن تسخير الحسابات البيئية لتحليل السياسات هذا النشاط بأنه "جيد" أو "جيد جداً".

## البرنامج الفرعي ٩

### الأنشطة دون الإقليمية في أمريكا الوسطى وكوبا والجمهورية الدومينيكية وهايتي والمكسيك

(أ) تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية ودون الإقليمية على تصميم وتقييم وتعزيز وتنفيذ السياسات والأطر/الآليات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتكامل، والتنمية المنتجة، مع التركيز بوجه خاص على التغير الهيكلي والمساواة المتعددة الأبعاد

(ب) تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية ودون الإقليمية على تصميم وتقييم وتشجيع وتنفيذ سياسات وأطر/آليات بشأن الطاقة والتكامل في مجال الطاقة، والتكيف على نحو شامل للجميع ومستدام مع تغير المناخ، مع الانتقال بشكل مناسب إلى اقتصادات منخفضة الكربون، وتعزيز المنافع المشتركة بين أهداف قطاعات التنمية المستدامة، بما في ذلك التنمية الزراعية والأمن الغذائي

٧٢٢ - خلال فترة السنتين، طبقت سبع مؤسسات (هدف فترة السنتين: ٧) توصيات اللجنة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكامل والتنمية الإنتاجية. وحقت السلفادور تقدماً في إعداد قواعد التطبيق الإداري لقانونها الخاص بالحماية الاجتماعية والتنمية؛ وأحرزت المكسيك تقدماً في عملية صياغة الدستور ومناقشته والموافقة عليه من منظور حقوق الإنسان؛ وأحرزت كوبا تقدماً في منهجية سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة؛ وحقق مجلس وزراء المالية في أمريكا الوسطى تقدماً فيما يتعلق بالمضاعفات المالية؛ وأحرزت هندوراس تقدماً في إعداد استعراضها الوطني الطوعي بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ وأحرز كل من غواتيمالا وهندوراس تقدماً في تأثيرات الاقتصاد الكلي المرتبطة بالتكامل العميق. وطبقت سبع مؤسسات (هدف فترة السنتين: ٧) توصيات اللجنة بشأن الطاقة وتغير المناخ، كما يلي: توصية بلدان مشروع أمريكا الوسطى للتكامل والتنمية بوضع الخطة الإقليمية لكفاءة استخدام الطاقة؛ وتوصية هندوراس وكوستاريكا بإعداد سيناريوهات بشأن تأثير المناخ على صحة الإنسان؛ وتوصية كوستاريكا بتبادل المعارف وبناء القدرات من أجل تحديد متغيرات تغير المناخ ووضع نظام معلومات لإدارة المخاطر فيما يتعلق بالقطاع الزراعي؛ وتوصية كوستاريكا ونيكاراغوا باستعراض جداول التسعير الكهرباء وإعداد مقترحات بشأن وضع جدول جديد للتعريفات الجمركية؛ وتوصية السلفادور باستعراض واستكمال آلية المعادلة المتعلقة بأسعار الوقود. واستفاد ما مجموعه ٣٥١ مشاركاً (من بينهم ١٤٩ امرأة) من دورات تدريبية بشأن مخاطر تغير المناخ، بما في ذلك الآثار على الصحة، والتأثيرات المحتملة لتغير المناخ على قطاع البن في أمريكا الوسطى. واعتبر ٩٤ في المائة من المقيمين على الاستقصاءات (هدف فترة السنتين: ٨٥ في المائة) تلك الأنشطة "ممتازة" أو "جيدة جداً" أو "جيدة".

## البرنامج الفرعي ١٠

### الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي

(أ) تحسين قدرة بلدان المنطقة دون الإقليمية على معالجة مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

٧٢٣ - خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، طبقت ثمانية بلدان (هدف فترة السنتين: ٧) توصيات اللجنة المتعلقة بصياغة السياسات أو اعتماد تدابير لمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وبطلب من الحكومات الوطنية، أجريت تقييمات للكوارث باستخدام منهجية اللجنة لتقييم الأضرار والخسائر في أنغويلا، وجزر البهاما، وجزر فيرجن البريطانية، وسانت مارتن، وجزر تركس وكايكوس. واستفادت إكوادور من التدريب والمشورة في مجال السياسات بشأن هذه المنهجية في أعقاب زلزال عام ٢٠١٦؛ واستُخدم التقييم الناتج عن ذلك باعتباره آلية رئيسية يُسترشد بها في تمويل عملية الانتعاش في البلد. وتلقت سانت كيتس ونيفيس مساعدة تقنية في صياغة خطة تنفيذ لتطوير قطاع اليخوت، مما أسهم إسهاما إيجابيا في تنمية هذا القطاع. وقبلت غرينادا ما قدمته لها اللجنة من مشورة في مجال السياسات بشأن تحديد القطاعات الفرعية للخدمات غير السياحية وفي وضع إطار واستراتيجية للسياسات العامة لتيسير تنوع الاقتصاد والنمو الاقتصادي المستدام. واستنادا إلى تلك التوصيات، تقوم غرينادا حاليا بصياغة تدابير تتعلق بسياسات موحدة. ونُظمت أنشطة لبناء القدرات لموظفين فنيين وطنيين في باراغواي والبرازيل وبنما وبيرو بشأن منهجية تقييم الأضرار والخسائر. وفي أعقاب أنشطة بناء القدرات، اعتبر ٩١ في المائة من المشاركين المستطلع رأيهم (هدف فترة السنتين: ٨٠ في المائة) أن الخدمات المقدمة "مفيدة جدا" أو "مفيدة" وأقروا بأنهم استفادوا من خدمات التعاون التقني المقدمة من اللجنة.

## ٥ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

### البرنامج الفرعي ١

#### الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة

(أ) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على اعتماد استراتيجيات وخطط وسياسات لدعم الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية

(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تحسين التعاون والتنسيق في مجال الغذاء/البيئة، والمياه، وقضايا الطاقة

(ج) تعزيز السياسات والاستراتيجيات والأطر المتعلقة بتخفيف الآثار المترتبة عن تغير المناخ والتكيف معه والحد من مخاطر الكوارث

٧٢٤ - استفادت أربعة بلدان أعضاء من أنشطة الإسكوا في إطار البرنامج الفرعي. وساهمت الإسكوا فيما يلي: (أ) صياغة استراتيجية لإنشاء نظام وطني لبناني لنقل التكنولوجيا في الصناعات المتعلقة بالنفط والغاز؛ (ب) إعداد وصياغة قوانين بشأن كفاءة استخدام الطاقة في السودان؛ (ج) دعم وزارة الكهرباء في الجمهورية العربية السورية في تقييم الأنشطة وتحديد أولوياتها ووضع خطة عمل للمضي قدما في إعادة هيكلة قطاع الكهرباء. وأتاحت الإسكوا أيضا التدريب على أساليب نظام المعلومات الجغرافية لخراط الموارد المائية في محافظات عُمان.

٧٢٥ - وعُززت ثلاثة مجالات فيما يتعلق بالبيئة والمياه والطاقة. وقامت الشبكة العربية للإدارة المتكاملة للموارد المائية بتنفيذ أنشطة ذات تركيز إقليمي في مجال حوكمة شؤون المياه، والنزاهة في تدبير شؤون المياه، والدبلوماسية المائية. وقُدِّم الدعم الاستشاري للاتحاد العربي للكهرباء من أجل تعزيز القدرات وتقليل الخسائر الفنية للشبكة والترويج لاعتماد اتفاقات شراء الطاقة من أجل استخدام تطبيقات الطاقة المتجددة على نطاق واسع. وساعدت الإسكوا الدول الأعضاء في تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية العربية للاستهلاك والإنتاج المستدامين من خلال تحديد أفضل البلدان أداءً في مجالات الاستهلاك والإنتاج المستدامين ذات الأولوية في المنطقة العربية.

٧٢٦ - وواصلت الإسكوا أيضاً بناء قدرات المفاوضين العرب بشأن تغير المناخ. ووضعت ١٣ دولة من الدول الأعضاء خططاً للتنمية الوطنية المستدامة، بما في ذلك الأهداف/الخطط المتعلقة بقضايا تغير المناخ والمساهمات المزمعة المحددة على المستوى الوطني.

## البرنامج الفرعي ٢ التنمية الاجتماعية

(أ) تعزيز قدرة الحكومات على وضع سياسات متكاملة قائمة على أعمال الحقوق من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع

(ب) تعزيز قدرة الحكومات على تعميم مراعاة قضايا الهجرة في التخطيط الإنمائي

(ج) تعزيز قدرة الحكومات على اعتماد آليات تشاركية وكفالة المشاركة المدنية في الحوار بشأن السياسات وعمليات الإصلاح

٧٢٧ - بدعم من الإسكوا، أصدر الأردن والسودان في عام ٢٠١٧ قانونين جديدين لشؤون الإعاقة. وشرع المغرب في وضع استراتيجية حكومية جديدة لتحسين وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الموارد الإلكترونية.

٧٢٨ - وبالشراكة مع جامعة الدول العربية، شاركت الإسكوا في عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة، بما في ذلك الاجتماع الاستثنائي للعملية المعنية بالتحضير للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بشأن معالجة التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين، الذي أسفر عن موقف مشترك للدول العربية في شكل وثيقة ختامية أُدمجت في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين.

٧٢٩ - وساهم عمل الإسكوا في تحسين/تشجيع تنقل اليد العاملة وحماية العمال المهاجرين في إحداث العديد من التغييرات على مستوى السياسات في ثلاث دول أعضاء في الإسكوا، وهي البحرين وقطر والمغرب.

٧٣٠ - وخلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، التزم ممثلون عن ستة بلدان أعضاء (الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية) ومنظمتان غير حكوميتين من عُمان ولبنان باعتماد نهج التنمية التشاركية الخاص باللجنة والمشاركة في الحوارات السياسية بشأن إدراج قضايا العدالة الاجتماعية والمساواة في خطط التنمية وبرامجها. واعتمد الأردن مجموعة الأدوات الجديدة التي أعدتها اللجنة لتعزيز القدرات المتعلقة بمشاركة الشباب العربي في الحياة العامة وفي عملية صنع القرار، واتخذ خطوات لتنفيذ مجموعة الأدوات تلك على المستوى الوطني. وبسبب هذه الإجراءات، بلغ عدد الالتزامات ثمانية التزامات في نهاية عام ٢٠١٧، وهو ما يتجاوز هدف فترة السنتين المحدد في أربعة التزامات.

### البرنامج الفرعي ٣ التنمية والتكامل الاقتصاديان

- (أ) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء في المنطقة على وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات مناسبة في مجال الاقتصاد الكلي لأغراض تحقيق نمو اقتصادي مستدام في إطار احترام التنوع وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية
- (ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على مواصلة تنفيذ اتفاقات النقل الدولية المبرمة في إطار الإسكوا من أجل تعزيز التكامل الإقليمي، وكذلك تنفيذ شتى العناصر الأخرى للنظام المتكامل للنقل في المشرق العربي بما في ذلك الأطر المؤسسية وتيسير النقل والتجارة وسلامة المرور على الطرق
- (ج) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء في المنطقة على وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات مناسبة في مجال الاقتصاد الكلي لأغراض تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وإيجاد فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر
- (د) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على فهم التحديات التي تواجه التكامل في المنطقة واعتماد سياسات الاقتصاد الكلي المناسبة دعماً لعملية التكامل والنمو الاقتصادي الإقليميين
- ٧٣١ - قامت الإسكوا بتجميع مؤشر مركّب بشأن العدالة الاقتصادية في المنطقة العربية. ويهدف المؤشر إلى قياس مستوى العدالة الاقتصادية في المنطقة العربية بتحديد عناصره من منظور وضع السياسات. وقد اعتمد المؤشر في عدد من البلدان، من بينها البحرين وعمان ولبنان.
- ٧٣٢ - وبدعم من الإسكوا، أنشأت المملكة العربية السعودية لجنة لتيسير التجارة والنقل، ونفذ العراق نظام التنفيذ من خلال منقذ وحيد باعتباره أداة لإصلاح تيسير التجارة.
- ٧٣٣ - وأصدرت جامعة الدول العربية والإسكوا واليونيسيف ومبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية التقرير العربي عن الفقر المتعدد الأبعاد خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. واعتمد المجلس الوزاري للشؤون الاجتماعية التابع لجامعة الدول العربية، في اجتماعه المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، التوصيات الواردة في التقرير. وقد أتاح هذا العمل سبلاً واعدة للقضاء على الفقر في المنطقة، بما في ذلك التطوير المستمر للاستراتيجية العربية للحد من الفقر. وفي هذا الصدد، ساعدت الإسكوا الأردن والعراق وموريتانيا على وضع تدابير وطنية للحد من الفقر تمشياً مع الإطار المقترح لقياس الفقر المتعدد الأبعاد.
- ٧٣٤ - وقدمت الإسكوا أيضاً المساعدة إلى الحكومة التونسية في تحليل الآثار المالية والاقتصادية المترتبة على جدولها الجديد للتعريفات الجمركية وإلى إدارة الجمارك اللبنانية فيما يتعلق بالسنياريوهات البديلة المتعلقة بإعمال تعريفات خارجية موحدة. وهو ما شجع الحكومتين على إعادة النظر في سياسات التعريفات الجمركية الخاصة بهما.

#### البرنامج الفرعي ٤

#### تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية والتكامل الإقليمي

(أ) تسخير البلدان الأعضاء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكارات لتعزيز أثرها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية

(ب) تنفيذ البلدان الأعضاء سياسات منسقة و/أو أطر قانونية وتنظيمية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٧٣٥ - ركزت أنشطة الإسكوا المتعلقة بالخدمات الاستشارية وخدمات بناء القدرات على مساعدة البلدان الأعضاء في الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى تسخير الابتكار لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٧٣٦ - وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، قدمت الإسكوا المساعدة، في شكل خدمات استشارية وحلقات عمل لبناء القدرات، في صياغة سياسات الحكومة الإلكترونية، وصياغة واستعراض تشريعات الفضاء الإلكتروني، وقياس نضج خدمات الحكومة الإلكترونية والخدمات الحكومية النقالة، ووضع أطر عمل وطنية بشأن جودة الخدمات الإلكترونية.

٧٣٧ - وساعدت الإسكوا أيضا الدول الأعضاء فيها على تطوير وتعزيز نظم الابتكار الوطنية الخاصة بها عن طريق إنشاء حاضنات التكنولوجيا ومكاتب نقل التكنولوجيا.

٧٣٨ - وإجمالا، تم تنفيذ هذه الأنشطة في ١١ بلدا عضوا (الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجمهورية العربية السورية، وفلسطين، والسودان، والعراق، ولبنان، والمغرب، وموريتانيا).

٧٣٩ - وساعدت الإسكوا البلدان الأعضاء فيها على تنفيذ سياسات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلى سبيل المثال، يقوم الأردن بتنفيذ خريطة طريق وطنية مقترحة لوضع استراتيجية رقمية وطنية ويقوم المغرب بإعداد خطة عمل وطنية في مجال إمكانية استخدام الوسائل الرقمية.

٧٤٠ - وأنشأت الإسكوا المجلس العربي للحكومة الإلكترونية لتعزيز تبادل المعارف. وعقدت عدة اجتماعات في الإمارات العربية المتحدة ولبنان.



## البرنامج الفرعي ٥

### استخدام الإحصاءات في وضع سياسات تستند إلى الأدلة

(أ) تطبيق المكاتب الإحصائية الوطنية منهجيات تتوافق مع أفضل الممارسات والمعايير والتوصيات الدولية

(ب) زيادة استفادة الجهات صاحبة المصلحة من الإحصاءات والدراسات المنهجية الجيدة التي أنتجها البرنامج الفرعي وعممها في شكل يسهل الاطلاع عليه

(ج) اعتماد المؤسسات الإحصائية الوطنية والإقليمية لاتفاقيات ومبادئ توجيهية لتنسيق الإحصاءات الرسمية وجعلها قابلة للمقارنة

٧٤١ - قدمت الإسكوا الدعم للتعاون التقني الثنائي والمتعدد الأطراف دعماً لتنفيذ المنهجيات الإحصائية الموحدة ومواصلة بناء قدرات الدول الأعضاء في إتاحة إحصاءات قابلة للمقارنة دولياً. وكان التركيز على تنفيذ نظام الحسابات القومية؛ وقبول/اعتماد إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة؛ واتباع نهج منسق لجولة عام ٢٠٢٠ من تعدادات السكان والمساكن. وأصدرت جميع بلدان الإسكوا الثمانية عشر مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وفقاً للإطار العالمي والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. وبإمكان كل واحد من البلدان الثمانية عشر أيضاً أن يقدم على الأقل تقديرات أساسية للحسابات القومية. وطلب سبعة عشر بلداً من البلدان الأعضاء في الإسكوا الحصول على مساعدة اللجنة في التحضير لجولة عام ٢٠٢٠ من التعدادات.

٧٤٢ - وقد تجاوز عدد الاستفسارات المقدمة للبوابة الإلكترونية للإحصاءات (<http://data.escwa.org>)، التي تستند إلى بيانات إحصائية مستقاة من المصادر الوطنية، ١ ٢٠٠ استفساراً (هدف فترة السنتين: ٥٠٠). ومكنت وحدة مُحوسَبة لإدارة البيانات من تنظيف البيانات والتحقق منها وترتيبها بشكل أفضل.

٧٤٣ - وقدمت الإسكوا، بالتعاون مع الشركاء الدوليين (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) والشركاء الإقليميين، الدعم لتقييم النظم الإحصائية وصياغة الاستراتيجيات الوطنية في خمسة بلدان (الأردن وفلسطين والسودان ومصر والمغرب) (هدف فترة السنتين: ٣)، وبدأت العمل التحضيري المتعلق بذلك في بلدان أخرى، بما فيها بلدان تشهد نزاعات.

## البرنامج الفرعي ٦ النهوض بالمرأة

(أ) تعزيز التأزر والتعاون على الصعيد الإقليمي فيما بين البلدان الأعضاء من أجل الاستجابة لمتطلبات الصكوك الدولية والاتفاقات العالمية ذات الصلة عن طريق الأطر الإقليمية ودون الإقليمية (المجال ذو الأولوية: العدالة الاجتماعية)

(ب) دعم قدرات البلدان الأعضاء على وضع استراتيجيات وسياسات وتشريعات وطنية وتطويرها وتنفيذها من أجل القضاء على التمييز بين الجنسين في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (المجال ذو الأولوية: اتساق السياسات)

(ج) تعزيز إمكانية وصول المرأة إلى جميع مستويات عمليات صنع القرار وتمثيل المرأة في هياكل الحكم، وبخاصة في أوقات النزاع والاحتلال (المجال ذو الأولوية: المشاركة والمواطنة)

٧٤٤ - بمساعدة الإسكوا، أنشئت ثلاث شبكات معنية بقضايا المرأة والمساواة بين الجنسين، وهي: (أ) الشبكة الإلكترونية لتعزيز التعلم المتبادل ونشر المعلومات الجنسانية فيما بين الحكومات وموظفي الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني؛ (ب) الفريق العامل العربي المعني بالمسائل الجنسانية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، المنبثق عن الدورة السابعة للجنة المرأة، الذي سيعمل من خلاله مركز المرأة في الإسكوا مع البلدان العربية على وضع استراتيجيات وطنية بشأن الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة؛ (ج) شبكة الدول الأعضاء في الإسكوا لتبادل المعارف وقصص النجاح والدروس المستفادة لتعزيز وضع المرأة في تلك الدول. وقد نجحت الإسكوا في زيادة عدد الاستراتيجيات المراعية للاعتبارات الجنسانية من خلال تفعيل مفهوم العدالة بين الجنسين واستنادا إلى الطلب القطري. وساعد مركز المرأة في الإسكوا الإمارات العربية المتحدة بإتاحة التدريب على تصميم وإعداد استراتيجيتها المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وقدمت الدعم للبنان في إقرار الجولة الثانية من استراتيجيتها المتعلقة بالمرأة وساعدت الجمهورية العربية السورية في وضع الصيغة النهائية لاستراتيجيتها المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وأخيرا، قدمت الإسكوا الدعم لإنشاء لجنتين وطنيتين: لجنة صياغة داخل وزارة الدولة لشؤون المرأة في لبنان لصياغة استراتيجية البلد بشأن العنف ضد المرأة وخطة عمله الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن؛ ولجنة استشارية تابعة لوزارة الرعاية والضمان الاجتماعي في السودان لتنفيذ خطة عمله الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

## البرنامج الفرعي ٧ تخفيف حدة النزاعات والتنمية

- (أ) تعزيز قدرة المؤسسات العامة على وضع استراتيجيات وسياسات الحوكمة على نحو يتسم بالكفاءة في أداء المهام الحكومية في تلبية الاحتياجات الناشئة
- (ب) مشاركة الدول الأعضاء في حوار حول السياسات من أجل وضع استراتيجيات، تقودها البلدان وتتولى زمامها وتنفيذها على الصعيد الوطني، تتصدى لتحديات التحول السياسي
- (ج) قيام الدول الأعضاء بوضع استراتيجيات للتخفيف من الآثار السلبية للاحتلال، وتداعيات النزاع، وكذلك الآثار غير المباشرة على التنمية البشرية في المنطقة
- ٧٤٥ - تم الاستجابة لتسعة طلبات من البلدان الأعضاء (هدف فترة السنتين: ٦). قُدمت ثلاثة طلبات من وزراء التخطيط والإصلاح الإداري في العراق للحصول على خدمات استشارية إقليمية تتعلق بما يلي: (أ) إدماج التحديات التي يواجهها المشردون داخليا في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية للبلد، مع التركيز على التماسك الاجتماعي والمصالحة؛ (ب) بدء مشروع تجريبي في المناطق المحررة من تنظيم الدولة الإسلامية تتعلق بالتنمية البشرية والمصالحة؛ (ج) زيادة تطوير الكفاءات الأساسية داخل قطاع الخدمة المدنية العراقي.
- ٧٤٦ - في فلسطين، كان هناك تركيز على دمج خطط التنمية الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة، مما أسفر عن ثلاثة مسارات للتعاون طويل الأجل: الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، التنمية البشرية والتطوير المؤسسي من أجل تحسين الخدمات الأساسية.
- ٧٤٧ - وفي اليمن، تناولت المناقشات الثنائية والمجموعات المركزة وضع استراتيجية المشاركة الطويلة الأجل للبلد لدعم المؤسسات اليمنية من أجل التعافي في مرحلة ما بعد النزاع. وفي لبنان، ركز الدعم الفني على تطوير استراتيجية حوكمة وطنية لمنظمات المجتمع المدني والقطاع العام وأسفر عن صياغة خطة عمل وطنية.
- ٧٤٨ - وأنشئت شبكة دون إقليمية لكبار موظفي الخدمة المدنية العرب من ست دول أعضاء معنية بتعزيز الكفاءات الأساسية داخل القطاع العام. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب ٩٠ في المائة من ممثلي البلدان الأعضاء عن تقديرهم للدعم التقني المقدم.

## الباب ٢٤ حقوق الإنسان

### أبرز نتائج البرنامج

واصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان خلال فترة السنتين الاضطلاع بدور أساسي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وفي إطار المهمة الموكلة إلى المفوضية، ألا وهي تعميم مراعاة حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة، قدمت المفوضية الدعم لإجراء حوار على نطاق المنظومة بشأن حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، في مناسبات منها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٧، وكذلك لإعداد توجيهات جديدة بشأن

التحليل القطري المشترك وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وفي إطار برنامج بناء قدرات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات الذي أنشأته الجمعية العامة في قرارها ٢٦٨/٦٨، تم تدريب ما مجموعه ١٧٠ مسؤولاً من ٧٧ بلداً ليكونوا مدربين على الإبلاغ بشأن المعاهدات، مما أسهم في زيادة عدد التقارير الواردة من الدول الأطراف، والتي كان العديد منها قد تأخر عن الموعد المحدد لتقديمه. وقدمت المفوضية، من خلال وجودها الميداني في ٦٢ مكاناً، الدعم للتعاون التقني، ونسقت إنشاء ودعم ١١ من هيئات التحقيق، واحدة منها صادر بها تكليف من الجمعية العامة (الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائياً) و ١٠ منها صادر بها تكليف من مجلس حقوق الإنسان (٣ هيئات لبروندي، وهيئتان لجنوب السودان، وهيئة واحدة لكل من الجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار واليمن). وواصل مجلس حقوق الإنسان وآلياته العمل بفعالية من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان. وأنشأ المجلس ولايات جديدة للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة فيما يتعلق بالحقوق في التنمية، والميل الجنسي والهوية الجنسية، والجنس والجاذب ليصل عددهم الإجمالي إلى ٥٦ شخصاً.

#### التحديات والدروس المستفادة

ما زالت المفوضية تواجه تحديات في الاستجابة بشكل إيجابي لجميع طلبات المساعدة التي تتلقاها. وخلال فترة السنتين، واجه مجلس حقوق الإنسان عبء عمل لم يسبق له مثيل، حيث عقد ٢٩٥ اجتماعاً، بما في ذلك ٤٣ حلقة نقاش و ١٠٧ جلسات تحاور مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة أو آليات المجلس الأخرى، واعتماد ٢٨٨ من القرارات وبيانات الرئيس والمقررات. وفي نهاية عام ٢٠١٧، كان ثمة ٢٧٤ ١ بلاغاً مسجلاً في انتظار قرارات من الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وسُجل ٤٤٢ إجراءً عاجلاً لكي تنظر فيها اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري. وكثرة لجوء الأفراد الذين يزعمون حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان الواجبة لهم إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات أمر إيجابي، ولكن يجب أن تقابله موارد كافية لتجنب طول التأخير وكفالة المساءلة.

٧٤٩ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ٩١ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي وعددها ٢٨٤ ٨ ناتجاً، مقارنة بنسبة ٩١ في المائة في فترة السنتين السابقة. وقد انخفض عدد النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة من ٢٨٠ ناتجاً إضافياً في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى ٣ نواتج إضافية في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

٧٥٠ - ويمكن الاطلاع في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/6 (Sect. 24) و Corr.1/A/70/6 (Sect. 24)) على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة.

## التوجيه التنفيذي والإدارة

### (أ) إدارة برنامج العمل على نحو فعال

٧٥١ - واصلت المفوضية إدارة برنامج عملها بفعالية وتحقيق درجة عالية من الامتثال في إنجاز نواتجها: فمن بين ١٤٣ ٩ ناتجا في إطار البرنامج، نفذت نسبة ٩١ في المائة (هدف فترة السنتين: ٩٠ في المائة) وألغيت ٩ في المائة منها.

### (ب) تعيين الموظفين وتنسيبهم في الموعد المحدد

٧٥٢ - بلغ متوسط عدد الأيام التي تبقى فيها وظيفة من الفئة الفنية شاغرة ١٧٣ يوما (هدف فترة السنتين: ٥٥). والسبب الرئيسي لعدم تحقيق الهدف هو أنه كان يتعين على المديرين الامتثال لأمرين إداريين مختلفين بشأن نظام اختيار الموظفين والتنسيق مع شتى المحاورين في جنيف ونيويورك، بالنظر إلى استخدام نظامين متوازيين للتوظيف خلال فترة السنتين. واضطر المديرون إلى التركيز بشكل أساسي على فرص العمل فيما يتعلق بشبكة السياسة والسلام والعمل الإنساني في نظام إنسبير، وكذلك على الجدول الزمنية لإعادة الانتداب المنظم، التي كانت صارمة جدا ومتطلبة جدا لوقتهم وإسهامهم.

### (ج) تحديد مسائل حقوق الإنسان الناشئة التي تتطلب اهتماما من الدول الأعضاء

٧٥٣ - خلال فترة السنتين، بلغ عدد الإشارات إلى المسائل المثارة في تقرير المفوض السامي إلى مجلس حقوق الإنسان ٩٧ إشارة (هدف فترة السنتين: ٩٧)، مما يدل على استمرار اهتمام الدول الأعضاء بالمسائل المواضيعية والجغرافية التي أثارها المفوض السامي.

### (د) تعزيز اتساق السياسات في إدارة أنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان

٧٥٤ - ركزت المفوضية على العمل بشكل وثيق مع شركاء الأمم المتحدة بشأن وضع السياسات وتنفيذ ما اعتمد منها بالفعل، ولا سيما سياسة الأمين العام للأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان أولاً واستراتيجية الأمين العام لمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين، التي بدأت في آذار/مارس ٢٠١٧. ومنذ عام ٢٠١٦، تم تأطير جزء كبير من العمل المتعلق بالسياسات في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. فعلى سبيل المثال، اضطلعت المفوضية، في إطار هذا العمل، بدور القيادة المشتركة ضمن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في الجهود التي تبذل على نطاق منظومة الأمم المتحدة برمتها بشأن تعميم المساواة وعدم التمييز في الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة. وقد أسفرت هذه الجهود عن اعتماد إطار مشترك لمنظومة الأمم المتحدة للعمل بشأن المساواة وعدم التمييز، مما أدى في وقت لاحق إلى إصدار منشور رئيسي في عام ٢٠١٧ معنون "عدم ترك أي أحد خلف الركب: المساواة وعدم التمييز في صميم التنمية المستدامة: إطار عمل مشترك لمنظومة الأمم المتحدة". وكان عدد الوثائق المتصلة بسياسات وتنفيذ حقوق الإنسان التي اعتمدها الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والآليات المشتركة بين الوكالات بحلول نهاية فترة السنتين متمشيا مع الهدف المحدد (هدف فترة السنتين: ١٨).

## (هـ) تحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين

٧٥٥ - بلغ متوسط النسبة المئوية للتعيينات الجغرافية لفترة السنتين ٢٠١٥ في المائة، وهو أعلى من الهدف المحدد المتمثل في ٢٠ في المائة. وهذا يدل على جدية الجهود التي بذلتها الإدارة في اختيار المرشحين من الدول الأعضاء غير الممثلة والدول الأعضاء الممثلة تمثيلاً ناقصاً. وبُذلت جهود مماثلة لزيادة النسبة المئوية للنساء من الفئة الفنية.

## (و) تحسين الالتزام بمواعيد تقاسم الوثائق

٧٥٦ - بلغ معدل التقيد بالمواعيد النهائية لتقديم المفوضية جميع الوثائق التداولية المحددة لما قبل الدورات، للاجتماعات التي عقدت في جنيف في الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، نسبة ٨٨ في المائة. أما فيما يتعلق بالاجتماعات التي عُقدت في الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، فبلغ معدل التقيد بالمواعيد النهائية نسبة ٨٤ في المائة. وبذلك تم تجاوز هدف فترة السنتين المحدد في ٨٠ في المائة. وبُذلت جهود كبيرة لمواصلة السعي إلى بلوغ النقطة المرجعية البالغة ٩٠ في المائة، التي حددها الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢/٧١.

## (ز) نشر موظفي حقوق الإنسان خلال مهلة قصيرة للإسهام في منع استمرار انتهاكات حقوق الإنسان وكفالة المساءلة وفقاً لولاية المفوض السامي لحقوق الإنسان

٧٥٧ - نسّق قسم الاستجابة لحالات الطوارئ التابع للمفوضية إنشاء ودعم ١١ من هيئات التحقيق: هيئة واحدة صادر بها تكليف من الجمعية العامة (الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائياً) و ١٠ هيئات صادر بها تكليف من مجلس حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، نظم القسم ٢٦ من بعثات رصد حقوق الإنسان: ٢٣ عملية نشر ميداني وثلاث تمارين للرصد عن بُعد (تركيا وكشمير وفنزويلا). وبلغ العدد الإجمالي لعمليات النشر في فترة السنتين ٣٧ عملية، بما يتجاوز هدف فترة السنتين المحدد في ٢٤ عملية.

## (ح) زيادة الاطلاع على أنشطة مفوضية حقوق الإنسان والتوعية بها في أوساط أصحاب الحقوق

٧٥٨ - ظلت الأنشطة المتصلة بالإعلام التي تضطلع بها المفوضية ثابتة خلال فترة السنتين، حيث شهد عام ٢٠١٧ ثاني أعلى عدد سنوي إجمالي للمقالات التي تذكر المفوضية مسجّل في محرك البحث الإعلامي Factiva، وسُجلت زيادة كبيرة في عدد زيارات الموقع الشبكي، كما سُجل عدد كبير من التقارير الإخبارية التي أعيد نشرها في وسائل التواصل الاجتماعي. وهذا يدل على استمرار اهتمام الإعلام وعامة الناس بالرسائل المتعلقة بحقوق الإنسان فيما يتعلق بالقضايا المواضيعية والجغرافية والأزمات. وفي فترة السنتين، بلغ مجموع عدد المقالات الإعلامية التي تذكر المفوضية ٨٠٠ ٥٢ مقالة (أكثر من ضعف هدف فترة السنتين المحدد في ٢٥٠٠٠ مقالة). ويرجع ذلك في معظمه إلى استمرار الاستراتيجية الطويلة الأجل المتمثلة في التركيز بشكل أكبر على نوعية المنتجات الإعلامية وتوقيتها وصلتها بالموضوع. وفي فترة السنتين، بلغ مجموع عدد الزيارات للموقع الشبكي ٥٦٢ ٢٨٦ ٥٠ زيارة، مقابل هدف فترة السنتين المحدد في ٤٦٤ ٠٠٠ زيارة (تغير المؤشر بحيث أصبح القياس يشمل الزيارات لموقع المفوضية بأكمله ولم يعد الأمر يقتصر على صفحة المركز الإعلامي).

## البرنامج الفرعي ١ تعميم مراعاة حقوق الإنسان والحق في التنمية والبحث والتحليل

### (أ) تعميم مراعاة حقوق الإنسان

(أ) مواصلة تقليد الدعم لإدماج جميع حقوق الإنسان في مجالات عمل منظومة الأمم المتحدة، ومنها على سبيل المثال برامج وأنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والشؤون الإنسانية، والسلام والأمن، والحوكمة، وسيادة القانون

٧٥٩ - حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، واصلت ٤٥ من مشاريع الأمم المتحدة وأنشطتها (هدف فترة السنتين: ٤٥) إدماج حقوق الإنسان، على نحو ما دُعي إليه في مؤشر الإنجاز. وتواصل المفوضية قيادة الجهود المشتركة بين الوكالات لإدماج حقوق الإنسان في عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. فعلى سبيل المثال، ترأست المفوضية الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وساهمت بفعالية في أعمال الأفرقة العاملة والعمليات الرئيسية الأخرى. وعلاوة على ذلك، تدعم المفوضية بشكل فعال وتساهم بشكل مستمر في وضع توجيهات سياسية وأدوات تقنية لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، برعاية مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وشمل ذلك المشاركة في قيادة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات في إطار الفريق العامل المعني بالبرنامج في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لوضع توجيهات جديدة بشأن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والبرمجة القطرية المشتركة، مع جعل حقوق الإنسان في جوهرها.

(ب) تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على مواصلة إدماج جميع حقوق الإنسان في برامج وأنشطة كل منها، وعلى مساعدة البلدان، بطلب منها، على بناء وتقوية القدرات الوطنية على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

٧٦٠ - حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ساهم ٣٧ مشروعاً ونشاطاً (هدف فترة السنتين: ٣٧) في تعزيز قدرة كيانات منظومة الأمم المتحدة على إدماج جميع حقوق الإنسان في برامجها وأنشطتها وعلى مساعدة الدول، بما في ذلك من خلال المشاركة في عملية استعراض إطار عمل البنك الدولي البيئي والاجتماعي، ومن خلال التركيز على التأثير المحتمل لإطار العمل البيئي والاجتماعي على حقوق الإنسان، ومن خلال المشاركة الفعالة مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ابتغاء تحديد سبل المضي قدماً من أجل عمل في مجال المناخ قائم على الحقوق وشامل للجميع. وفي جمعية الصحة العالمية التاسعة والستين، أنشأت المفوضية ومنظمة الصحة العالمية فريقاً عاملاً رفيع المستوى من المناصرين العالميين لتوليد الدعم لتنفيذ مقاييس حقوق الإنسان في إطار الاستراتيجية العالمية بشأن صحة المرأة والطفل والمراهق (٢٠١٦ - ٢٠٣٠). وخلال عام ٢٠١٧، ساهمت المفوضية بفعالية في المناقشات داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن العدالة الانتقالية ومكافحة الإفلات من العقاب في تونس، وجنوب السودان، وسري لانكا، والعراق، وغامبيا، ونيبال، ودارفور، وكوسوفو.

(ج) توسيع نطاق المعارف في منظومة الأمم المتحدة برمتها ليشمل مسائل حقوق الإنسان ذات الصلة، مع أخذ مسألتي الإعاقة وتعميم مراعاة الشؤون الجنسانية في الحسبان

٧٦١ - بالتعاون مع مكتب تنسيق العمليات الإنمائية، عملت المفوضية على تعزيز القدرات القيادية في مجال حقوق الإنسان للمنسقين المقيمين بإتاحة مشاركتهم في منتدى الحدود (تموز/يوليه ٢٠١٦) وبالشروع في وضع استراتيجية لقيادة المنسقين المقيمين في مجال حقوق الإنسان. وسيشمل ذلك كلا من التعلم من الأقران وتنمية المهارات الفنية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت المفوضية الدعم للبرنامج التوجيهي السنوي للمنسقين المقيمين. وفي سياق الفريق العامل المعني بالقيادة، شاركت المفوضية في رئاسة عملية لتطوير نموذج قيادة الأمم المتحدة المبدئي، الذي أقره مجلس الرؤساء التنفيذيين في أواخر عام ٢٠١٦. وخلال عام ٢٠١٧، نُظِّم عدد من المعتكفات الإقليمية (في شيلي ولبنان) للمنسقين المقيمين بشأن تعزيز أوجه التآزر في تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان. وزادت المعتكفات من قدرة منسقين مقيمين من جميع أنحاء المنطقة على تحديد أوجه التآزر بين تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ توصيات حقوق الإنسان ومتابعتها وقدرتهم على استخدام أوجه التآزر تلك. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، تلقى ١٥ في المائة من المنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية والممثلين الخاصين للأمين العام ومسؤولي الأمم المتحدة على جميع المستويات (هدف فترة السنتين: ١٥ في المائة) التدريب والمشورة من المفوضية.

## (ب) الحق في التنمية

(أ) مواصلة إدماج تعزيز الحق في التنمية وحمايته في الشراكات العالمية من أجل التنمية، وإدراجها حسب الاقتضاء في السياسات والأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأطراف الفاعلة المعنية على جميع المستويات

٧٦٢ - شاركت المفوضية بفعالية في ١١ مشروعاً ونشاطاً عالمياً (هدف فترة السنتين: ١١) تتوخى إدماج الحق في التنمية، بما في ذلك في الشراكات العالمية من أجل التنمية. واحتُفل في عام ٢٠١٦ بالذكرى السنوية الثلاثين لإعلان الحق في التنمية بتنظيم عدة أنشطة جُدد فيها الالتزام السياسي بهذا الحق وأعاد فيها أصحاب المصلحة المعنيون بالموضوع تأكيده على أعلى المستويات. وركزت هذه الأنشطة الاحتفالية، التي شملت الجزء الرفيع المستوى من الجمعية العامة والفريق الرفيع المستوى المعني بتعميم مراعاة حقوق الإنسان والفريق المعني بالاحتفال بالذكرى السنوية للحق في التنمية التابع لمجلس حقوق الإنسان، على ما يضطلع به هذا الحق من دور في المشهد السياسي الإنمائي الدولي المتغير، في ضوء اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وقد أصدر المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بيانين مشتركين بهذه المناسبة. ونشرت المفوضية صحيفة وقائع ومذكرات إعلامية عديدة بشأن الحق في التنمية والقضايا ذات الصلة وأنتجت مقطعاً فيديوياً وأطلقت حملة في وسائل التواصل الاجتماعي لزيادة الوعي بالإعلان ولإعادة إبراز أهميته في السياق العالمي المعاصر.



## (ب) مواصلة تعزيز وحماية أعمال الحق في التنمية

٧٦٣ - نفذت المفوضية أربعة مشاريع وأنشطة، بما في ذلك المشاريع والأنشطة الصادر بها تكليف من مجلس حقوق الإنسان، دعماً لإعمال الحق في التنمية (هدف فترة السنتين: ٤). ونفذت أنشطة للدعوة مكثفة وفعالة من أجل إدماج جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، في صياغة ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، احتُفل في عام ٢٠١٦ بالذكرى السنوية الثلاثين لإعلان الحق في التنمية بتنظيم عدة أنشطة لجُدد فيها الالتزام السياسي بهذا الحق وأعاد فيها أصحاب المصلحة المعنيون بالموضوع تأكيدهم على أعلى المستويات. وعلى النحو المذكور أعلاه، شملت الأنشطة الاحتفالية الجزء الرفيع المستوى من الجمعية العامة والفريق الرفيع المستوى المعني بتنظيم هذه الأنشطة للاحتفال بالذكرى السنوية للحق في التنمية التابع لمجلس حقوق الإنسان، وهي أنشطة ركزت على ما يضطلع به هذا الحق من دور في المشهد السياسي الإنمائي الدولي المتغير، في ضوء اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس، وخطة عمل أديس أبابا. وقد أصدر المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بيانين مشتركين بهذه المناسبة. ونشرت المفوضية صحيفة وقائع وعدة مذكرات إعلامية.

## (ج) إدكاء الوعي بالحق في التنمية ومعرفة وفهمه على جميع الصعد

٧٦٤ - واصلت المفوضية بذل جهودها والاضطلاع بعدد من الأنشطة بغية تعزيز فهم الحق في التنمية على نطاق أوسع. ومن حيث الورقات التحليلية والمواد الإعلامية، أصدرت المفوضية صحيفة وقائع تتناول الأسئلة المتكررة بشأن الحق في التنمية باللغات العربية والصينية والإنكليزية (تصدر لاحقاً نسخ بلغات أخرى)؛ وأنجزت ست مذكرات إعلامية بمناسبة حلول الذكرى السنوية الثلاثين لإعلان الحق في التنمية تناولت هذا الحق وقضايا مواضيعية ذات صلة بالموضوع؛ وأنتجت مقطعاً فيديو بمناسبة حلول الذكرى السنوية الثلاثين لإعلان الحق في التنمية، تناولوا هذا الحق، وأطلقت حملة في وسائل التواصل الاجتماعي تزامناً مع الجزء الرفيع المستوى للاحتفال بتلك الذكرى. وبالإضافة إلى ذلك، قُدم فصل عن مساهمة المفوضية في تعزيز السلام استكشفت فيه الصلات بالحق في التنمية وبأهداف التنمية المستدامة، ليُنشر ضمن منشور مشترك بين الوكالات تصدره اليونسكو. وأُنجز هدف فترة السنتين المحدد في ١١ نشاطاً و/أو مادة إعلامية.

## (ج) البحث والتحليل

(أ) تعزيز الاحترام لمتنوع الجميع بكافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بسبل منها المساهمة في مكافحة التمييز ودعم جهود الدول الأعضاء في هذا الصدد

٧٦٥ - عزز البرنامج الفرعي الحماية القانونية والدعوة لإعمال جميع حقوق الإنسان، ومنها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على الصعيد القطري ومن خلال عدد من الأنشطة. ونظمت المفوضية العديد من الأنشطة الرئيسية والجانبية في سياق دورات مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة وعدة حلقات دراسية للخبراء بشأن القضايا المواضيعية ذات الأولوية، بما في ذلك مكافحة الإفلات من العقاب والمساءلة، والتمييز، والهجرة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقدمت المساعدة ومشورة الخبراء بشأن جميع حقوق الإنسان لأصحاب المصلحة على المستوى القطري. وأُنجز هدف فترة السنتين المحدد في ٦٧ مشروعاً ونشاطاً.

(ب) تعزيز الجهود التي تساهم في القضاء على جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بما في ذلك الأشكال المعاصرة من العنصرية

٧٦٦ - قدّمت المفوضية الدعم لآليات متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ديربان، ولا سيما للفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعلي لإعلان وبرنامج عمل ديربان، واللجنة المختصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بوضع معايير تكميلية للاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله، وفريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي. وفي الذكرى الخامسة عشرة لإعلان وبرنامج عمل ديربان، أظهرت مناقشة فريق مجلس حقوق الإنسان المعني بحالة التمييز العنصري في جميع أنحاء العالم أن العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب آخذة في الازدياد. وقد انتقد المفوض السامي باستمرار هذه الاتجاهات في جميع أنحاء العالم طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وحدّثت المفوضية قاعدة بياناتها بشأن التدابير العملية لمكافحة العنصرية والتمييز وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وهي مجموعة من الأدوات المتاحة للجمهور لدعم الجهود الوطنية في هذا المجال. وأُنجز هدف فترة السنتين المحدد في ٢٢ تدبيراً.

(ج) تعزيز مساهمة مفوضية حقوق الإنسان في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على نحو فعال

٧٦٧ - خلال فترة السنتين، نفذت المفوضية ٤٥ نشاطاً وتديراً (هدف فترة السنتين: ٤٥) للمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على نحو فعال. وباعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أقرت الدول الأعضاء خطة جديدة تستند بقوة إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان ويلتزم بتنفيذها على نحو يتوافق والقانون الدولي. وعلى مدى الفترة المشمولة بالتقرير، تم تأطير جزء كبير من العمل في سياق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. وقدّمت المفوضية أيضاً الدعم الفعال والمساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء خلال المفاوضات الحكومية الدولية وساهمت بمساهمات تقنية مكثفة في عمل فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفريق الدعم التقني.

(د) تعزيز النهوض بالمعارف والوعي والفهم فيما يتصل بالحماية القانونية والدعوة لإعمال جميع حقوق الإنسان بصورة تامة، بما في ذلك على الصعيد القطري وبوسائل منها بناء القدرات والتعاون الدولي

٧٦٨ - عزز البرنامج الفرعي الحماية القانونية والدعوة لإعمال جميع حقوق الإنسان، ومنها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على الصعيد القطري ومن خلال أكثر من ٣٧ نشاطاً (هدف فترة السنتين: ٣٧) خلال فترة السنتين. وقدّمت المساعدة التقنية ومشورة الخبراء بشأن جميع حقوق الإنسان لأصحاب المصلحة على المستوى القطري. ففي مجال حقوق المرأة، على سبيل المثال، عمقت المفوضية عملها مع السلطات القانونية لتعزيز وصول المرأة إلى العدالة في بنما وبوليفيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وعمان. وقدّمت المفوضية المشورة التقنية بشأن القوانين المتعلقة بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، بما في ذلك فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في تونس والسنغال وغامبيا وقيرغيزستان وكمبوديا وليبيريا وهندوراس. وعلى المستوى العالمي، عُرضت نتائج مشروع المفوضية المعني بالمساءلة والجبر على الدورة الثانية والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، بما يتضمن توصيات لتعزيز الآليات القضائية الحكومية لضمان المساءلة القانونية عن انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالأعمال التجارية.

(هـ) تقلبتم الأمم المتحدة المزيد من المساعدة الفعالة إلى الدول الأعضاء والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حيثما وُجدت، بناء على طلبها، من أجل تعزيز سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية الوطنية بغية تعزيز وحماية كافة حقوق الإنسان للجميع

٧٦٩ - أجرت المفوضية ٥٣ نشاطا (هدف فترة السنتين: ٥٣) للنهوض بسيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية بغرض تعزيز وحماية كل حقوق الإنسان للجميع، بما في ذلك على النحو الصادر به تكليف من مجلس حقوق الإنسان. ونظمت المفوضية المنتدى الأول لحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، الذي ركز على التحديات والفرص المتاحة للشباب في اتخاذ القرارات العامة. وقدم المنتدى توصيات لعرضها على مجلس حقوق الإنسان بغية اتخاذ مزيد من الإجراءات، بما في ذلك تهيئة بيئة مواتية لمشاركة الشباب وزيادة إشراكهم في السياسات الرامية إلى منع التطرف العنيف، بما يشمل حالات ما بعد النزاع. وقامت المفوضية، بالتعاون مع مركز كارتر، بقيادة مشروع مدته عامان يهدف إلى جمع الأوساط المعنية بالمراقبة الانتخابية وبحقوق الإنسان لتعزيز نهج قائم على حقوق الإنسان في الانتخابات والنهوض باستراتيجيات التعاون بين خبراء حقوق الإنسان والممارسين الانتخابيين، بوسائل تشمل زيادة استخدام مراقبي الانتخابات للفق القانوني الذي تنتجه آليات حقوق الإنسان. وبعد ثلاث حلقات عمل ركزت على الإجراءات الخاصة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات والاستعراض الدوري الشامل، أقر الاجتماع النهائي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ خطة عمل معنية بحقوق الإنسان والانتخابات وحدد السبل الرئيسية الكفيلة بضمان استمرار التعاون.

(و) تعزيز الخبرة المنهجية لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان ولتقلبتم المشورة والمساعدة للدول بناء على طلبها، لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة

٧٧٠ - واصلت المفوضية تعزيز الخبرة المنهجية من خلال وضع ٥١ مبدأ توجيهيا وأداة (هدف فترة السنتين: ٥١) لإعمال جميع حقوق الإنسان. وقدمت المفوضية المشورة والتدريب على الصعيد الوطني من خلال أنشطة من قبيل المشورة المخصصة بشأن منهجية رصد حقوق الإنسان. وركز عدد يناهز ٤٠٠ خدمة استشارية بشأن المنهجية قدمها البرنامج الفرعي أساسا على استخدام قاعدة بيانات حالة حقوق الإنسان والجوانب المتميزة من منهجية الرصد، التي تتراوح بين حماية المصادر وإدماج المسائل الجنسانية في التحقيقات؛ ودور المفوضية في دعم التحقيقات الوطنية؛ وتفسير ولايات التحقيق؛ واستخدام الصور الساتلية؛ وإجراء المقابلات واستمارات الموافقة المستنيرة. وقُدمت المشورة أساسا على مستوى أشكال الوجود الميداني، في حين شمل حوالي ١٥ في المائة من التدخلات أعمال التحقيق في المقر. وكان المستفيدون الرئيسيون من المشورة هي أشكال الوجود الميداني في أوكرانيا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان والصومال وليبيا وأعمال التحقيق المتعلقة بتلك البلدان.

(ز) تعزيز قدرات مفوضية حقوق الإنسان على توفير التدريب والمشورة لتعزيز التقيد بحقوق الإنسان، وذلك بغية حماية أصحاب الحقوق على الصعيد الوطني

٧٧١ - تحسنت مهارات الموظفين في مجال رصد حقوق الإنسان من خلال دورات تدريبية حصلت باستمرار على درجات تقييم عالية. وفي عام ٢٠١٦، أجرى قسم المنهجية والتعليم والتدريب تسع دورات تدريبية في المواقع (واحدة في المقر و ٨ في أشكال الوجود الميداني، ٦ منها في أفريقيا) حضرها ١٥٧ موظفا، ٤٠ في المائة منهم من النساء. وكان معظم المشاركين يوجدون في أشكال الوجود الميداني

للمفوضية (٩٤ في المائة من المشاركين). وفي عام ٢٠١٧، نفذ القسم تسع دورات تدريبية لفائدة ما مجموعه ١٥٣ مشاركا (٨٤ من الذكور و ٦٩ من الإناث)، وكان ١٨ منهم من موظفي مقر المفوضية (جنيف ونيويورك)؛ و ١٠٨ موظفين من المكاتب الميدانية، بما في ذلك بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛ و ٢٧ من موظفي حقوق الإنسان وأفراد الشرطة الوطنيين. وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت جلسات إحاطة بشأن قضايا حفظ السلام لفائدة أكثر من ٧٠ مشاركا، بما في ذلك كبار قادة البعثات والأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وموظفو كل من المفوضية وإدارة عمليات حفظ السلام. وأُحرز تقدم في إضفاء الطابع المهني على وظيفة الرصد بإتاحة التدريب المخصص لفرادى أشكال الوجود الميداني أو عمليات التحقيق (٨ من أصل ٩ دورات). وهو ما زاد تكييف الدورات التدريبية بحسب السياق إلى حده الأقصى، مما جعل التعلم أكثر قابلية للتطبيق الفوري على واقع البلد المعني. وكان تحليل ومناقشة حالات محددة مستقاة من أشكال الوجود الميداني من بين جوانب التدريب التي نالت أكبر قدر من الاستحسان (شمل ذلك، على سبيل المثال، نماذج من التقارير الداخلية والعامة الصادرة عن أشكال الوجود الميداني، ومقتطفات من الحالات مستقاة من قاعدة البيانات، ونماذج من تطبيق معايير التحقق أو تكييف الانتهاكات، والإحصاءات المتعلقة باستخدام قاعدة البيانات). وبعد التدريب المنظم في أوكرانيا وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال بفترة قصيرة، أصبح بالإمكان قياس التحسّن في استخدام قاعدة البيانات وجودة التقارير.

## البرنامج الفرعي ٢

### دعم الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان

(أ) حصول الهيئات المنشأة بمعاهدات على دعم كامل فيما تظطلع به من أعمال

٧٧٢ - قدمت شعبة معاهدات حقوق الإنسان الدعم للهيئات العشر المنشأة بموجب معاهدات في جميع جوانب عملها. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، قُدم ٩٣ في المائة من الوثائق (هدف فترة السنتين: ٧٠ في المائة) في الوقت المحدد لتنظر فيها الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وقدمت الشعبة المساعدة إلى ٨٠ نشاطا لبناء القدرات (هدف المحدد فترة السنتين: ١٥) على الصعيد الميداني نتيجة لتنفيذ البرنامج الجديد لبناء قدرات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، والذي أنشئ كجزء من نتائج عملية تعزيز الهيئات المنشأة بموجب معاهدات (انظر قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨).

(ب) دعم الهيئات المنشأة بمعاهدات في جهودها الرامية إلى تحسين وتعزيز أساليب عملها

٧٧٣ - أدت مواءمة أساليب العمل، ولا سيما مع اعتماد معظم الهيئات المنشأة بموجب معاهدات الإجراء المتعلق بإعداد قائمة بالمسائل قبل وضع التقارير، إلى زيادة عدد تقارير الدول المقدمة في الوقت المحدد، وإلى تيسير وتركيز الحوار مع الدول الأطراف بشأن القضايا المثيرة للقلق. ويسرت المفوضية استعراض الهيئات المنشأة بموجب معاهدات ما عدده ٣٢٧ من تقارير الدول الأطراف (هدف فترة السنتين: ٣٦٠). وفي عام ٢٠١٦، نظمت المفوضية الاجتماعات السنوية الثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين لرؤساء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، في نيويورك، مما سهل مناقشتهم شتى القضايا، بما في ذلك الأمور المتعلقة بتحسين إجراءات الإبلاغ في مجال حقوق الإنسان وتوحيد أساليب عمل اللجان.

(ج) دعم الدول الأطراف، بناء على طلبها، في إعداد تقاريرها الوطنية وتقديمها في موعدها إلى الهيئات المنشأة بمعاهدات

٧٧٤ - حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، قدمت ٤٠ حلقة عمل وحلقة دراسية بشأن توفير المساعدة في مجال التعاون التقني (هدف فترة السنتين: ١٨) الدعم إلى الدول الأطراف في إعداد تقاريرها وتقديمها إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. ودُرب ٣٠٠ من الموظفين الحكوميين من ١٠٨ بلدان كمدرسين في مجال تقديم التقارير عن المعاهدات. وقد أُعد عدد من الأدوات لدعم جهود الدول الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها التعاقدية. وباعتماد وتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨، نسق العمل المتعلق بأنشطة بناء القدرات فريقاً معني ببناء قدرات هيئات المعاهدات في المقر وموظفون مكرّسون لبناء قدرات هيئات المعاهدات في أشكال الوجود الإقليمي للمفوضية. وهو ما يمكن الشعبة من الاستجابة على نحو إيجابي للطلبات المتعلقة ببناء القدرات وبدء أنشطة التدريب متى وحيثما دعت الحاجة إليها، بما يدعم الجهود التي تبذلها الدول للوفاء بالتزاماتها التعاقدية دعماً مباشراً.

(د) زيادة الوعي والمعرفة والفهم فيما يتعلق بنواتج عمل الهيئات المنشأة بمعاهدات

٧٧٥ - خلال فترة السنتين، ومن أجل دعم عمل الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة، وبشكل أعم، من أجل تنفيذ التوصيات الصادرة عن جميع آليات حقوق الإنسان، استمر العمل على تحديث المؤشر العالمي لحقوق الإنسان، وهو أداة أصبحت مشهورة ومفيدة على حد سواء لجميع أصحاب المصلحة المعنيين بإعداد التقارير ومتابعة توصيات الهيئات المنشأة بمعاهدات والمسائل المواضيعية. وخلال هذه الفترة، تلقى موقع المؤشر أكثر من ٣٤٤ ٠٠٠ زيارة، واستخدمه أكثر من ٦٠ ٠٠٠ شخص وتلقى أكثر من ٣٤٠ ٠٠٠ مشاهدة، وهو ما يحقق الأهداف المحددة ذات الصلة أو يتجاوزها.

(هـ) تعزيز التعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين على جميع المستويات فيما يتعلق بعمل الهيئات المنشأة بمعاهدات، بما يتفق مع أساليب عمل تلك الهيئات وولاياتها

٧٧٦ - نظمت المفوضية ٤٥ نشاطاً (هدف فترة السنتين: ٤٥) من أجل بناء قدرات أصحاب المصلحة المعنيين على جميع المستويات للتعامل مع آليات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، واصلت الشعبة عقد اجتماعات مع ممثلي الدول الأطراف بشكل فردي من أجل توضيح إجراءات الحوار مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات ابتغاء النظر في التقارير، وكذلك مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

### البرنامج الفرعي ٣

#### الخدمات الاستشارية والتعاون التقني والأنشطة الميدانية

(أ) تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة لأي بلد من البلدان، بناء على طلبه، في جهود الرامية إلى ترجمة التزاماته الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان إلى قوانين وأنظمة وسياسات فعلية

٧٧٧ - قدمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المشورة القانونية بشأن ٢٢ مشروع قانون (هدف فترة السنتين: ٢٢) والمساعدة بشأن الأنشطة الرامية إلى إنشاء ١٩ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، وفقاً لمبادئ باريس، وإلى تعزيز ٥٧ من تلك المؤسسات. وقدمت المفوضية المشورة التقنية والخدمات

الاستشارية من خلال الدعم الفني إلى حلقات العمل والحلقات الدراسية والمشاورات بشأن المعايير الدولية التي تنظم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وكذلك بشأن أهداف التنمية المستدامة، وإلى التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ولجنته الفرعية المعنية بالاعتماد (حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، من بين المؤسسات المعتمدة البالغ عددها ١٢١ مؤسسة، منحت ٧٨ مؤسسة التصنيف "ألف") وشبكاتها الإقليمية. وكثفت المفوضية دعوتها لإلغاء عقوبة الإعدام في جميع أنحاء العالم والتصديق على البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، قدمت المفوضية الدعم لإطلاق حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى تقرير جرد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني التي ارتكبتها القوات الحكومية وغير الحكومية أثناء النزاعات المتعددة في جمهورية أفريقيا الوسطى بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٥، مما أدى إلى اتخاذ خطوات للشروع في عمليات العدالة الانتقالية.

(ب) تعزيز القدرات المؤسسية على الصعيد الوطني من خلال العمل مع الدول الطالبة لمواجهة التحديات التي تحول دون الأعمال التام لجميع حقوق الإنسان

٧٧٨- قدمت المفوضية المساعدة التقنية والتدريب وبناء القدرات للحكومات، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والسلطة القضائية، والمحامين، والبرلمانيين، والمجتمع المدني، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في المشاركة في عمليات استعراض الآليات الدولية لحقوق الإنسان ومتابعتها. وزادت المفوضية أيضاً فعاليتها في دعم آليات حقوق الإنسان ودعت ممثلي الدول إلى زيادة امتثال الدول الأعضاء للآليات الدولية لحقوق الإنسان، من خلال حلقات عمل إقليمية وعبر إقليمية نظمت لصالح المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والجهات الفاعلة في المجتمع المدني بشأن عمل آليات وهيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وآليات وهيئات حقوق الإنسان الإقليمية وبشأن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من التفاعل معها بفعالية. وتم إنشاء أو تعزيز ٧٦ مؤسسة (هدف فترة السنتين: ٨٠) في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الوطني من خلال ما تقدمه المفوضية من مساعدة وتدريب.

(ج) زيادة التوعية في مجال تقديم المساعدة المتفق عليها، بما في ذلك المساعدة المقدمة إلى الأماكن النائية في البلدان في شتى المناطق، من خلال الخدمات الاستشارية والتعاون التقني، وذلك من أجل تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها

٧٧٩- وقد أنجزت المفوضية هدفها لفترة السنتين المتعلق بتقديم المساعدة المتفق عليها. وواصلت المفوضية تقديم الدعم السياسي والتشغيلي إلى أشكال الوجود الميداني، بوسائل منها التوجيه فيما يتعلق بمجالات محددة من العمل الميداني، مثل التعاون التقني والحماية، وكذلك فيما يتعلق بأطر السياسات العامة لأداء أنواع مختلفة من أشكال الوجود الميداني. وقامت المفوضية، بمشاركة قوية من أشكال الوجود الميداني وبمشورة من مجلس إدارة صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، بمواصلة وضع توجيهات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، مما أدى إلى تعزيز قدرات أشكال الوجود الميداني على تصميم وتنفيذ أعمال التعاون التقني. وقدمت المفوضية الدعم لحلقات عمل تدريبية بشأن النهج القائم على حقوق الإنسان لتعميم اتباعه في البلدان بموجب المبادئ التوجيهية الجديدة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (في أوكرانيا ونيبال على سبيل المثال).

(د) تعزيز الدعم الذي تقدمه المفوضية للتحقيق والتوعية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك على الصعيد الوطني بناء على طلب الدول

٧٨٠ - تسعى المفوضية إلى كفالة أن تكون لدى السلطات الوطنية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني القدرة على معالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، وأن تكون على علم جيد بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان وبكيفية تحويلها إلى قوانين وأنظمة وسياسات. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بدأ تنفيذ ٢٥ برنامجاً من برامج التدريب والتثقيف ذات الطابع المؤسسي المتعلقة بحقوق الإنسان (هدف فترة السنتين: ٢٥) على الصعيدين الوطني والإقليمي. وأدّت المفوضية الوعي من خلال اجتماعات المائدة المستديرة والحلقات الدراسية بشأن القيمة المضافة المترتبة على وجود مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان توافق مبادئ باريس ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من حيث تكملة أنشطة الحكومة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

(هـ) تعزيز قدرة أفرقة الأمم المتحدة القطرية وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأنشطتها لبناء السلام على مساعدة البلدان، بناء على طلبها، في جهودها الرامية إلى وضع نظم وطنية لحماية حقوق الإنسان

٧٨١ - حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، نفذت أفرقة الأمم المتحدة القطرية وعناصر حقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام ٢٥ نشاطاً (هدف فترة السنتين: ٢٥) دعماً للنظم الوطنية لحماية حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، نسقت المفوضية خمسة اتفاقات متعلقة بالمساهمات أو مساهمات مباشرة مع الأفرقة القطرية المعنية بالأمر، وقدمت المساعدة التقنية والدعم الفني للتدريب على النهج القائم على حقوق الإنسان في البلدان التي عَمِم فيها اتباع ذلك النهج، بوسائل تشمل حلقات العمل التدريبية في أوكرانيا ونيبال. وكانت تلك هي أولى حلقات العمل التي تنظم في إطار المبادئ التوجيهية الجديدة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وواصلت المفوضية مساهمتها في تفعيل استراتيجية مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لنشر مستشارين في مجال حقوق الإنسان وكفلت تجهيز عمليات النشر الجديدة في سيراليون وموزامبيق على نحو فعال وفي الوقت المناسب.

(و) تعزيز دور مفوضية حقوق الإنسان في المساهمة في منع استمرار انتهاكات حقوق الإنسان وفقاً لولاية المفوض السامي لحقوق الإنسان

٧٨٢ - واصلت المفوضية دعم لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١١. وعلى الرغم من استمرار تعذر الوصول إلى الجمهورية العربية السورية، واصلت المفوضية رصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والإبلاغ عنها من قبل جميع أطراف النزاع في الجمهورية العربية السورية، وتقديم المشورة بشأن حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني للشركاء، وتوسيع نطاق أنشطة المفوضية في مجال بناء القدرات وزيادة جهود الدعوة من خلال فريقها الموحد المنتشر في أربعة مواقع مختلفة (بيروت؛ وغازي عنتاب في تركيا؛ وعمّان؛ وجنيف). ونسقت المفوضية إنشاء ودعم ١١ من هيئات التحقيق: واحدة صادر بها تكليف من الجمعية العامة (الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائياً) و ١٠ منها صادر بها تكليف من مجلس حقوق الإنسان (٣ هيئات لبوروندي،

وهيئتان لجنوب السودان، وهيئة واحدة لكل من الجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار واليمن). وبالإضافة إلى الأنشطة الصادر بها تكليف من مجلس حقوق الإنسان، نظمت المفوضية ٢٦ بعثة لرصد حقوق الإنسان: ثلاث عمليات للرصد عن بعد (في تركيا وفنزويلا وكشمير) و ٢٣ عملية نشر ميدانية. وتجاوزت المفوضية هدف فترة السنتين المحدد في ١١ نشاطا من هذا القبيل.

(ز) تقلصت المساعدة على نحو فعال وفي الوقت المناسب إلى الدول التي تطلب ذلك في مجال تنفيذ التوصيات التي وافقت عليها في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل، بسبب منها تقلصت المساعدة من صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية من أجل تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل

٧٨٣ - تقوم المفوضية بتعميم عملية الاستعراض الدوري الشامل في تخطيطها وبرمجتها وأنشطتها من أجل تعزيز دعمها للدول الأعضاء في تنفيذ التزاماتها وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان. وأوفدت المفوضية بعثات لتقييم المساعدة التقنية لدعم متابعة عمليات الاستعراض الدوري الشامل على المستوى القطري وعززت الشراكات الاستراتيجية لتقديم المزيد من الدعم الفعال لمتابعة عمليات الاستعراض الدوري الشامل على المستوى القطري (الأردن، وبابوا غينيا الجديدة، وتيمور - ليشتي، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وساموا، وفانواتو، وكيريباس، وكينيا، وموزامبيق، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)). وفي إطار صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية من أجل تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، نفذت المفوضية أكثر من ٣١ برنامجا ونشاطا للمساعدة (هدف فترة السنتين: ٣١).

#### البرنامج الفرعي ٤

##### دعم مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته

(أ) تزويد مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته بالدعم والمشورة المعززين على نحو سريع وفعال

٧٨٤ - بلغت النسبة المئوية للوثائق المقدمة في موعدها إلى مجلس حقوق الإنسان للنظر فيها ٧٧,٤ في المائة، وهو أعلى معدل حققته المفوضية على الإطلاق (هدف فترة السنتين: ٦١ في المائة). ويعزى هذا التحسن إلى التقيد بالمواعيد النهائية وزيادة الرقابة الداخلية ومتابعة التعاون بين أصحاب المصلحة. وقد جمعت التعليقات الواردة من الدول الأعضاء بشأن الدعم المقدم من المفوضية إلى مجلس حقوق الإنسان من خلال دراسة استقصائية. وقدم ٤٠ فقط من أصل ٤٧ عضوا في مجلس حقوق الإنسان تعليقاتهم. ومن بين أولئك المجيبين، أعرب ٩٤,٤ في المائة (هدف فترة السنتين: ٨٥,٧ في المائة) عن رضاهم عن الدعم المقدم.

(ب) تقلصت الدعم الكامل إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك توفير المساعدة للدول في الوقت المناسب وعلى نحو فعال، حسب الاقتضاء، في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل

٧٨٥ - شاركت في عملية الاستعراض جميع الدول التي كان من المقرر أن يُنظر في الاستعراض الدوري الشامل الخاص بها في عام ٢٠١٦ مشاركة فعالة. وبالإضافة إلى إعداد الوثائق المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل، واصلت المفوضية دعم الدول المقرر استعراضها، حيث قام صندوق التبرعات الاستثماري



من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل بتيسير مشاركة ٢٦ مندوبا في عام ٢٠١٦. ومن خلال صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية من أجل تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، قدمت المفوضية الدعم إلى ٢٦ بلدا. وتمشيا مع قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٥/٣٠، عُقد خلال الدورة السادسة والعشرين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل اجتماع بين الدورات لفريق الخبراء المعني بالتعاون الدولي والنظم الوطنية لمتابعة حقوق الإنسان، واستُكملت بجلسات لتبادل المعارف نظمها المفوضية لكي تتبادل فيها الدول الممارسات والخبرات الوطنية.

٧٨٦ - وفي عام ٢٠١٧، بدأت الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل. وشاركت جميع الدول موضوع الاستعراض في أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر مشاركة فعالة في هذه العملية. وبالإضافة إلى إعداد الوثائق المتعلقة بعمليات الاستعراض الدوري الشامل، يسرت المفوضية، من خلال صندوق التبرعات الاستئماني من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل، مشاركة ١٥ دولة في عام ٢٠١٧. ومن خلال صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية من أجل تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، قدمت المفوضية الدعم إلى ١٢ بلدا.

(ج) تعزيز الدعم لتحسين أثر أعمال الإجراءات الخاصة عن طريق تحليل الثغرات في مجال تطبيق الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وتشجيع التقيد بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتقديم المشورة في حينها فيما يتعلق بالتصدي للانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان

٧٨٧ - أنشأ مجلس حقوق الإنسان أربعة إجراءات خاصة مواضيعية جديدة، ليصل إجمالي عدد الولايات التي ساعدتها المفوضية إلى ٥٦ ولاية (٤٤ موضوعية و ١٢ خاصة بدول بعينها). وواصلت المفوضية دعم المكلفين بولايات في أنشطتهم المختلفة، بما في ذلك ١٨٣ زيارة قطرية و ١٠٦٠ بلاغا (منها ٨٧٨ بلاغا مشتركا)، شملت ما لا يقل عن ٣١٢٥ فردا، من بينهم ٨٧١ امرأة. وفيما يتعلق بزيادة عدد الخطط والأنشطة التي تدعمها المفوضية في متابعة التقارير والتوصيات الصادرة عن المكلفين بالولايات المواضيعية (هدف فترة السنتين: ١٤)، أصدر فرع الإجراءات الخاصة والمكلفون بولايات رسائل متابعة للحالات التي سبقت إحالتها إلى الدول والجهات الفاعلة من غير الدول والملاحظات على التقارير بشأن البلاغات؛ وأصدرت نشرات صحفية للمتابعة؛ وأجرت زيارات للمتابعة وأرسلت استبيانات وقدمت تقارير عن تنفيذ التوصيات في أعقاب الزيارات القطرية؛ وعقدت اجتماعات ومشاورات للخبراء. ومن الأمثلة على ذلك دعم المفوضية للفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، الذي انتخب نائبا للرئيس معنيا بأنشطة متابعة جميع الإجراءات التي اتخذها الفريق العامل في دورته المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، أرسل المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان رسالة مفتوحة للمتابعة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ إلى نائب الأمين العام بعد تقديم تقريره عن مسؤولية الأمم المتحدة عن تفشي الكوليرا في هايتي. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت لجنة التنسيق حلقة دراسية شبكية بالتعاون مع مكتب تنسيق العمليات الإنمائية بشأن متابعة التوصيات، وشارك فيها أكثر من ٥٠ مشاركا من الأمم المتحدة من جميع المناطق. وفي عام ٢٠١٧، سُجل عدد من الأمثلة للمتابعة من قبل المفوضية. ففي مالاي، على سبيل المثال، قدمت المفوضية الدعم لمراجعة قانون الأغذية والتغذية، عملا بتوصية من المقرر الخاص المعني بالحقوق في الغذاء، وبعد زيارة الخبير المستقل المعني بمسألة التمتع بحقوق الإنسان في حالة الأشخاص المصابين بالمهق، ساهمت المفوضية في البرنامج الشامل لمتابعة التوصيات الذي وضعته الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بعدد الردود والآراء التقييمية الواردة من الدول (هدف فترة السنتين: ٦٥٥)،

تم في عام ٢٠١٦ تلقي ما مجموعه ٤٠١ رداً، منها ٢٩١ رداً على البلاغات المحالة خلال السنة، بمعدل رد متوسطه ٥٥ في المائة، أي بزيادة بنسبة ١٣ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥. وخلال عام ٢٠١٧، تم تلقي ما مجموعه ٤٨٤ رداً، منها ٣٦٥ تتعلق بالبلاغات الموجهة خلال السنة. وبذلك تحسن بشكل كبير معدل الردود، بنسبة ٦٨ في المائة، أي بزيادة قدرها ١٣ في المائة مقارنة بالعام السابق.

(د) تعزيز الدعم المقدم لإجراء تقديم الشكاوى الذي أنشئ من أجل التصدي للأنماط الثابتة للانتهاكات الجسيمة والمؤيدة بأدلة موثوق بها لجميع حقوق الإنسان وجميع الحريات الأساسية، التي تقع في أي جزء من العالم وفي أي ظرف من الظروف

٧٨٨ - حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، تم تقديم ١٠٠ في المائة من الوثائق (هدف فترة السنتين: ٨٨ في المائة) في المواعيد الزمنية المحددة. وأسفر استمرار التبادل المنتظم للمعلومات بشأن إجراءات الشكاوى عن أثر إيجابي على البلاغات الواردة كما وكيفا، كما زاد انخراط أصحاب المصلحة في الإجراءات. وواصلت الدول تعزيز مشاركتها مع كل من الفريقين العاملين المعنيين بإجراء تقديم الشكاوى لمجلس حقوق الإنسان. وفاقحت معدلات الاستجابة للبلاغات ٩٠ في المائة. ونظرت الهيئات المنفذة في ٩٢ في المائة من البلاغات (هدف فترة السنتين: ٩٤ في المائة). ولا يزال هناك تراكم في البلاغات التي يتعين النظر فيها، ويعزى ذلك إلى عدم كفاية الموارد من الموظفين.

(هـ) تعزيز التعاون على جميع المستويات مع أصحاب المصلحة الذين بإمكانهم الاستفادة من عمل مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته و/أو المساهمة في هذا العمل

٧٨٩ - فيما يتعلق بتنفيذ توصيات آليات حقوق الإنسان، تواصل المفوضية السعي إلى إيجاد أوجه التآزر وتجنب الازدواجية في المتابعة، واستخدام مواردها المختلفة لبناء القدرات والتعاون التقني دعماً للمتابعة وضماناً لتحقيق النتائج بالتعاون مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. وقد أنجز ٨٢ نشاطاً، بما في ذلك الرسائل الموجهة إلى جميع المنسقين المقيمين بشأن أشكال التعامل المقبلة مع آليات حقوق الإنسان (بالاشتراك مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والاستعراض الدوري الشامل)؛ والأنشطة المنظمة بالتعاون مع الدول التي تركز على متابعة التوصيات (حلقات النقاش والأنشطة الجانبية في دورات مجلس حقوق الإنسان)؛ والبيانات المشتركة الصادرة عن الدول أو الإجراءات الخاصة بشأن المتابعة؛ والاجتماعات مع المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشأن المتابعة (هدف فترة السنتين: ٨٢).

## الباب ٢٥

### توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين

#### أبرز نتائج البرنامج

شاركت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في توفير الحماية والسعي إلى إيجاد حلول لمحنة ٦٧ مليوناً من اللاجئين والمشردين داخلياً واللاجئين العائدين والأشخاص عديمي الجنسية. وكان هذا العمل متعدد الأوجه، إذ شمل وضع الأطر القانونية فضلاً عن تقديم الإغاثة الضرورية لإنقاذ حياة الناس ومساعدة اللاجئين في إيجاد حلول إما من خلال العودة الطوعية أو الإدماج المحلي أو إعادة التوطين في بلد ثالث. وتُنفذ هذا العمل بالتعاون مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات

غير الحكومية، وبمشاركة السكان المتضررين والمجتمعات المضيفة مشاركة فعالة. وفي الوقت الحاضر، فإن ١٤٨ دولة هي أطراف في اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين و/أو بروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها. وأقرت الدول الأعضاء، في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين لعام ٢٠١٦، بأن تعزيز الاستجابة الدولية لحركات نزوح اللاجئين يتطلب إشراك مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة والموارد، وتعزيز التمكين الاجتماعي والاقتصادي للاجئين، واتخاذ إجراءات مبكرة لدعم البلدان والمجتمعات التي تستضيفهم. وفي عام ٢٠١٧، دعمت المفوضية الجهود التي تبذلها الحكومات والشركاء في ١٣ بلدا لبلورة استجابات شاملة لحالات اللجوء، وعززت التعاون مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية ومع البنك الدولي. وأحرز تقدم أيضا في إطار حملة "أنا أنتمي" التي تنظمها المفوضية على الصعيد العالمي للقضاء على انعدام الجنسية، مع منح الجنسية لآلاف الأشخاص.

### التحديات والدروس المستفادة

نتجت أكبر التحديات التي صودفت عن استمرار النزاعات وأعمال العنف في أنحاء كثيرة من العالم، مما أسفر عن موجات نزوح جديدة وتسبب في كثير من الأحيان في إعاقة وصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق والجمهورية العربية السورية. وبعض الأزمات، مثل الأزميتين في أفغانستان والصومال، قائمة منذ عقود ولا تزال تقتل مئات الآلاف من الناس من مساكنهم. بينما لا تظهر أي مؤشرات على انحسار أزمات رئيسية أخرى. فعلى سبيل المثال، يتعرض اللاجئون والمهاجرون على طول الطريق إلى أوروبا لأعمال العنف التي تهدد الحياة، وللاستغلال والاحتجاز والتعذيب. وفي اليمن، يحتاج ثلثا السكان إلى المساعدة الإنسانية، وفي جنوب السودان يوجد شخص مشرد من بين كل أربعة أشخاص، وتتواصل تدفقات اللاجئين إلى الخارج. وتتجاوز الاحتياجات في معظم البلدان التي تعمل المفوضية فيها إلى حد كبير الموارد المتاحة، مما يطرح صعوبة متكررة أمام العمليات في ترتيب أولويات تدخلاتها التي كثيرا ما تكون على نفس القدر من الأهمية.

٧٩٠ - وتستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ نسبة ١٠٠ في المائة من النواتج المقررة والقبالة للقياس الكمي البالغ عددها ٤٠٢ من النواتج، مقارنة بنسبة ١٠٠ في المائة في فترة السنتين السابقة. ولم تنفذ أي نواتج إضافية بمبادرة من الأمانة العامة خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ والفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

٧٩١ - ويمكن الاطلاع في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/6 (Sect. 25)) على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة.

### برنامج العمل

(أ) تحسين مجمل بيئة الحماية لفائدة اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية

٧٩٢ - شاركت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في توفير الحماية والسعي إلى إيجاد حلول لحنة ٦٧ مليوناً من اللاجئين والمشردين داخليا واللاجئين العائدين والأشخاص عديمي الجنسية. وكان هذا العمل متعدد الأوجه، إذ شمل وضع الأطر القانونية فضلا عن تقديم الإغاثة الضرورية لإنقاذ حياة الناس

ومساعدة اللاجئين في إيجاد حلول إما من خلال العودة الطوعية أو الإدماج المحلي أو إعادة التوطين في بلد ثالث. وتُنفذ هذا العمل بالتعاون الوثيق مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وبمشاركة السكان المتضررين والمجتمعات المضيفة مشاركة فعالة. وفي الوقت الحاضر، فإن ١٤٨ دولة هي أطراف في اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين و/أو بروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها. وأقرت الدول الأعضاء، في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين لعام ٢٠١٦، بأن تعزيز الاستجابة الدولية لحركات نزوح اللاجئين يتطلب إشراك مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة والموارد، وتعزيز التمكين الاجتماعي والاقتصادي للاجئين، واتخاذ إجراءات مبكرة لدعم البلدان والمجتمعات التي تستضيفهم. ويحدد الإعلان عناصر إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين بالنسبة للحركات الكبيرة للاجئين وحالات اللجوء التي طال أمدها، ويتوخى اعتماد اتفاق عالمي بشأن اللاجئين في عام ٢٠١٨. وفي نهاية عام ٢٠١٧، كانت المفوضية تدعم الجهود التي تبذلها الحكومات والشركاء في ١٣ بلدا لبلورة استجابات شاملة، وذلك بعد أن عززت التعاون مع الجهات الفاعلة الإنمائية، بما في ذلك منظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي. وأحرز تقدم أيضا في إطار حملة "أنا أنتمي" التي تنظمها المفوضية على الصعيد العالمي للقضاء على انعدام الجنسية، مع منح الجنسية لآلاف الأشخاص.

(ب) *معاملة اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية معاملة عادلة تتسم بالكفاءة لدى التماسهم الحماية، وتلقيهم للوثائق الكافية*

٧٩٣ - ظل عدد طلبات اللجوء مرتفعاً جداً، الأمر الذي يشكل ضغطاً على أنشطة المفوضية الرامية إلى تحديد وضع اللاجئين في جميع أنحاء العالم. وواصلت المفوضية القيام بأعمال تحديد وضع اللاجئين على أساس فردي بموجب ولايتها في أكثر من ٦٠ من البلدان والأقاليم التي لا توجد فيها إجراءات وطنية للجوء أو لا يمكن اعتبار أن تلك الإجراءات تؤدي وظيفتها بشكل كامل، والتي تكون فيها الوثائق التي تمنحها المفوضية أو الدولة لطالبي اللجوء واللاجئين وعملية تحديد وضع اللاجئين التي تضلع بها المفوضية داعمة للحصول على الحماية والحلول. ونفذت المفوضية، في العديد من البلدان، أعمال تحديد وضع اللاجئين على أساس فردي بالتعاون مع الحكومات أو قدمت الدعم إلى الحكومات في ضمان الجودة وبناء القدرات في مجال تحديد وضع اللاجئين. ولا يزال من بين الأولويات الهامة بذل الجهود لتعزيز أخذ الدول بزمام الأمور وبناء قدراتها على تحديد وضع اللاجئين بالنسبة لطالبي اللجوء على أراضيها.

(ج) *زيادة سلامة اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية من العنف والاستغلال، ولا سيما النساء والأطفال*

٧٩٤ - في عام ٢٠١٦، حسنت المفوضية تقديم الخدمات إلى ضحايا العنف الجنسي والجسدي في ٣٣ حالة من أصل ١٠١ من الحالات، بما فيها ٢٥ حالة لجوء، و ٧ حالات تتعلق بالمشردين داخلياً، وحالة واحدة تتعلق بالعائدين، وحافظت على مستويات الدعم الحالية في ٥٢ حالة. وفي عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، جرى تحسين منع العنف الجنسي والجسدي والتصدي له في حالات الطوارئ عن طريق إرسال موظفي حماية من كبار الموظفين ذوي الخبرة في قضايا العنف الجنسي والجسدي إلى ١٦ بلدا لفترة إجمالية مدتها ١١٣ شهرا في إطار مبادرة "توفير الأمان من المستهل". وحددت المفوضية سبلا لتوفير الحماية من العنف الجنسي والجسدي والتصدي له من خلال المساعدات النقدية. وتحسن إشراك المجتمع المحلي في منع العنف الجنسي والجسدي والحماية التي يكون محورها الناجون في ٣٥ من حالات اللجوء،

و ٦ حالات متعلقة بالمشردين داخليا، وحالتين تتعلقان بالعائدين، وحفوظ على مستوى الإشراك في ١٣ عملية متعلقة باللاجئين. وازدادت نسبة الأطفال اللاجئين غير المصحوبين بذويهم أو المفصولين عنهم الذين بدأت لهم عملية لتحديد المصالح الفضلى أو اكتملت في ٣٥ من حالات اللجوء وحفوظ عليها في ١٧ حالة. وعززت المفوضية أفرقة حماية الأطفال المسؤولة عن تقييم مصالح الطفل الفضلى وتحديد المصالح الفضلى، وذلك عن طريق التدريب ونشر الموظفين المخصصين لحماية الأطفال. وأدى قيام المفوضية بوضع إجراءات تشغيل موحدة وتحسينها دورا هاما في تحسين حماية الأطفال.

(د) تلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية وتوفير الخدمات الأساسية لهم دون تمييز، مع إيلاء اهتمام خاص للسن أو الجنس أو الحالة البدنية

٧٩٥ - قامت المفوضية، جنبا إلى جنب مع الشركاء وبالتعاون الوثيق مع المجتمعات المحلية المضيفة، بدعم الجهود التي تبذلها الحكومات لتلبية احتياجات اللاجئين فيما يتعلق بالحماية والمساعدة. ووفقا لأحدث البيانات التي جُمعت باستخدام نظام المعلومات الصحية التابع للمفوضية، سجلت ١٠٧ مواقع من أصل ١١٢ موقعا خاضعا للرصد (٩٦ في المائة) معدلات مقبولة لوفيات الأطفال دون سن الخامسة. وفي عام ٢٠١٦، ارتفعت معدلات التحاق الأطفال في سن الدراسة الابتدائية بالمدارس في ٦١ حالة من أصل ٩٦ من حالات اللجوء، وحفوظ على نفس المعدلات في ٩ حالات. وبعبارة أخرى، حفوظ على معدلات الالتحاق بالمدارس أو جرى تحسينها في ٧٣ في المائة من حالات اللجوء (مقابل ٥٩ في المائة في عام ٢٠١٥). وجرى تحسين إمكانية الحصول على التعليم الابتدائي من خلال تقديم المساعدة في التحاق ٢٥٠.٠٠٠ طفل من اللاجئين غير الملحقين بالمدارس. وأدخلت تحسينات من خلال زيادة جودة التعليم وتحسين استبقاء الأطفال في المدارس الابتدائية عن طريق دعم النهج المبتكرة للتعليم، بما في ذلك تعزيز تدريب المعلمين وتنمية قدراتهم وتوفير مواد التدريس والتعلم في بيئات تعلم آمنة، إلى جانب تقديم الدعم إلى الأسر. وطوال عام ٢٠١٦، وجهت المفوضية العمليات نحو إدماج اللاجئين في نظم التعليم الوطنية باعتباره أكثر النهج استدامة وإنصافا لضمان استمرار التعليم ومنح الشهادات.

(هـ) مشاركة اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية، رجالا ونساء، على قدم المساواة في مجتمعاتهم المحلية وتعزيز اعتمادهم على الذات

٧٩٦ - في عام ٢٠١٦، حسنت عمليات المفوضية مشاركة المرأة في هياكل القيادة/الإدارة في ٢٩ حالة لجوء، و ٣ حالات متعلقة بالمشردين داخليا، وحافظت على المستوى الحالي للمشاركة في ٤ حالات لجوء. وقدمت المفوضية أيضا التدريب للممثلين المنتخبين والمتطوعين من المجتمعات المحلية في مجال حماية الأطفال، والزواج القسري/المبكر، ومنع العنف الجنسي والجنساني. وفي عام ٢٠١٧، أطلقت مبادرة "أصوات اللاجئين" على الصعيد العالمي من أجل تعزيز مشاركة الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية مشاركة مجدية في وضع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين وبرنامج عمله. وجرى، في عام ٢٠١٧، إعداد برنامج تعلم متعلق بحماية المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين استنادا إلى مجموعة مواد تدريبية مشتركة بين المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة. وجرى إيفاد بعثات لتقديم الدعم التقني بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة إلى ثنائي عمليات قطرية. واسترشدت المفوضية بنتائج هذه البعثات في الجهود التي تبذلها من أجل إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مجالات الحماية والمساعدة. وجرى إيفاد سبع بعثات لدعم المساءلة أمام السكان المتضررين إلى العمليات الطارئة والعمليات الطويلة الأمد على حد سواء من أجل تقديم الدعم التشغيلي بشأن وضع آليات المساءلة وتنفيذها.

## (و) إحراز تقدم في إيجاد حلول دائمة للاجئين يدعمها تعاون دولي مستدام

٧٩٧ - في عام ٢٠١٦، عاد ما يقدر بـ ٢٠٠ ٥٥٢ شخص إلى بلدانهم الأصلية، بما في ذلك أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار والصومال والسودان. ويختلف الدور التشغيلي للمفوضية عند دعم عودة اللاجئين باختلاف السياق. ففي العمليات التي أمكن فيها أن يعود اللاجئين إلى ديارهم بأمان، عملت المفوضية مع الشركاء واللاجئين لتيسير عودة اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية وإعادة إدماجهم فيها على نحو مستدام. أما في العمليات التي لا تتسنى فيها العودة حالياً بسبب الأوضاع السائدة في البلدان الأصلية للاجئين، ركزت المفوضية على إرساء الأساس للعودة في المستقبل عن طريق جمع البيانات وتبادل المعلومات. وفي عام ٢٠١٦، عززت المفوضية بدرجة كبيرة قدرتها على إعادة التوطين على الصعيد العالمي من أجل الاستفادة من فرص إعادة التوطين المتزايدة. ونتيجة لذلك، بلغت طلبات إعادة التوطين على الصعيد العالمي أعلى مستوى لها منذ ٢٠ سنة في عام ٢٠١٦، حيث أحالت المفوضية ٢٠٠ ١٦٣ لاجئ وتمكن ٢٠٠ ١٢٦ لاجئ من المغادرة. لكن هذا الاتجاه انعكس في عام ٢٠١٧، حيث يتوقع أن يبلغ عدد طلبات إعادة التوطين حوالي ٧٥ ٠٠٠ طلب. وفي عام ٢٠١٧، شاركت المفوضية أمانة التحالف العالمي للإبلاغ عن التقدم المحرز في تعزيز بناء مجتمعات مسالمة ومنصفة وشاملة للجميع (الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة) في رئاسة التحالف في تشرين الأول/أكتوبر لتعزيز إدماج الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية في البرمجة وقياس الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ بشأنه.

## (ز) تعزيز الشراكة والقدرات في مجال الاستجابة للطوارئ لتلبية احتياجات اللاجئين والأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية

٧٩٨ - في عام ٢٠١٧، استفادت خمس حالات طوارئ داخل المفوضية من دعم مخصص وموارد إضافية واستقدام للموظفين لمواجهة حالات الطوارئ. وفي المجموع، تلقى الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية الدعم من خلال ١٢ إعلاناً فعالاً بشأن حالات طوارئ تغطي حوالي ٣٠ بلداً في إطار المستويات ١ و ٢ و ٣ من مستويات الطوارئ في المفوضية، و ٣ من حالات الطوارئ التي طال أمدها من المستوى ٣ على نطاق نظام اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وحافظ نظام إدارة المخزون على الصعيد العالمي على قدرته على توفير مواد الإغاثة الأساسية لنحو ٦٠٠ ٠٠٠ من الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية في حالات طوارئ متزامنة. وقُدمت مواد إغاثة أساسية تبلغ قيمتها ٥٥ مليون دولار إلى ٤٢ عملية، وكان أكبر خمسة مستفيدين هم بنغلاديش وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وأنغولا والعراق. وفي ٩٥ في المائة من حالات الطوارئ، جرت عملية التسليم الأولى في غضون ثلاثة أيام. وتُنفذ ما نسبته ٣٧ في المائة من ميزانية المفوضية من خلال شركاء في عام ٢٠١٦. وفي المجموع، تلقى ٨٥٥ من موظفي المفوضية وشركائها تدريباً على الاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ، بما في ذلك ٣٦١ مشاركاً في ١١ دورة تدريبية على حالات الطوارئ، و ١٢٠ مشاركاً في حلقة العمل لمديري حالات الطوارئ، و ١٥ مشاركاً في برنامج كبار المسؤولين عن حالات الطوارئ. وتُنفذ ما مجموعه ٣٦١ عملية نشر (١٧٧ من موظفي المفوضية و ١٨٤ من موظفي الشركاء) دعماً لعمليات الطوارئ.

## الباب ٢٦ اللاجئون الفلسطينيون

### أبرز نتائج البرنامج

خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وفي ظل بيئة إقليمية متقلبة، استمر تأثير العنف والضعف والتهميش على نطاق واسع على نحو ٥,٤ مليون لاجئ فلسطيني مسجل في بعض ميادين عمليات الأونروا في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة. وفي هذا السياق، واصلت الوكالة، تمشياً مع ولايتها التي أناطتها بها الجمعية العامة لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين وحمايتهم، تقديم خدمات التنمية البشرية في مجالات التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية وتحسين البنى التحتية والمخيمات والتمويل البالغ الصغر. وقامت الوكالة أيضاً بإيصال مساعدات إنسانية إلى أكثر من ١,٥ مليون لاجئ، معظمهم في الأرض الفلسطينية المحتلة والجمهورية العربية السورية. ومن أبرز ما حققه البرنامج حملات تحصين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة التي بلغت نسبة التغطية فيها ٩٩,٥ في المائة. وأحرز تقدم أيضاً فيما يتعلق بتنفيذ سياسات واستراتيجيات لإصلاح التعليم تهدف إلى إحداث تغيير جذري في جميع ميادين العمليات وتتعلم بالمعلمين والتعليم الشامل للجميع وحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، استفاد أكثر من ١١ ٠٠٠ أسرة من برامج إصلاح المأوى والبناء وإعادة البناء، بينما تحولت الوكالة، في مجال المساعدة الغذائية، من توفير الأغذية والنقود مباشرة إلى توفير القسائم الإلكترونية والنقدية دعماً لما عدده ٧٣٧ ١٥٦ لاجئاً. واضطلعت الأونروا أيضاً بأنشطة الدعوة لدى السلطات المختصة وغيرها من أصحاب المصلحة بشأن مسائل الحماية المتصلة، في جملة أمور، بشواغل إزاء حالة اللاجئين الفلسطينيين الفارين من النزاع المسلح في الجمهورية العربية السورية، وخطر النقل القسري للاجئين الفلسطينيين، والقيود المفروضة على تنقلهم، والقيام بعمليات إنفاذ القانون في الضفة الغربية، والحصار المفروض على غزة.

### التحديات والدروس المستفادة

طوال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الأونروا تواجه أوجه قصور مالية كبيرة أثرت على توفير الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية، إلى جانب البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الهشة المتصلة بالاحتلال في قطاع غزة والضفة الغربية، طرح صعوبات كبيرة على الصعيد الأمني واللوجستي، وفي إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، أمام تنفيذ البرامج. ونظراً للنقص في تمويل التدخل في حالات الطوارئ اضطرت الوكالة إلى تقليص ما يلي: (أ) المساعدة الغذائية وفرص الحصول على النقد مقابل العمل، مما يؤدي إلى خطر تفاقم انعدام الأمن الغذائي؛ (ب) التدريب المهني والدعم النفسي والاجتماعي (في إطار عمل الوكالة في حالات الطوارئ)، الأمر الذي يمكن أن يزيد من تقويض الفرص للاجئين الفلسطينيين؛ (ج) دعم الفئات الأكثر ضعفاً، بما في ذلك النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والناجين من عمليات هدم المنازل والإخلاء القسري.

٧٩٩ - ويمكن الاطلاع في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/6 (Sect. 26)) على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة.

## البرنامج الفرعي ١ التمتع بحياة مديدة وصحية

### (أ) حصول الجميع على الرعاية الصحية الأولية الشاملة والجيدة النوعية

٨٠٠ - على مدى أكثر من ستة عقود، ظل البرنامج الصحي للأونروا يقدم خدمات الرعاية الصحية الأولية الشاملة، الوقائية والعلاجية على حد سواء، إلى اللاجئين الفلسطينيين، ويساعدهم في الحصول على الرعاية الثانوية والثالثية. وخلال فترة السنتين، حافظ جميع المكاتب الميدانية التابعة للوكالة، باستثناء مكتبها في الجمهورية العربية السورية، على مستويات دون المعدل الذي تستهدفه منظمة الصحة العالمية ونسبته ٢٥ في المائة للوصفات الطبية بالمضادات الحيوية. وبالإضافة إلى ذلك، ففي جميع ميادين عمل الأونروا، انخفض متوسط عدد الاستشارات الطبية اليومية لكل طبيب وتحسنت إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية عموماً بفضل بناء أو إعادة بناء أو تحسين ٣٢ مرفقاً صحياً تابعاً للوكالة.

### (ب) حماية صحة الأسرة والنهوض بها

٨٠١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغت نسبة النساء الحوامل اللاتي خضعن لما لا يقل عن أربعة فحوص طبية قبل الولادة على نطاق الوكالة، باستثناء الجمهورية العربية السورية، ٩٠,٩ في المائة، مقابل النسبة المستهدفة لفترة السنتين وهي ٩٢ في المائة. غير أن النتائج التي حققتها الأونروا تجاوزت الهدف الذي توصي به منظمة الصحة العالمية، وهو ٨٥ في المائة. وتقدم هذه النتائج مؤشراً على جودة الرعاية المقدمة إلى النساء الحوامل من حيث إنها تبين أن الحد الأدنى لعدد الزيارات اللازمة للحصول على رعاية كافية قبل الولادة قد تحقق.

### (ج) الوقاية من الأمراض ومكافحتها

٨٠٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم الحفاظ على معدل مرتفع لتغطية التحصين بالنسبة للرضع دون سن ١٢ شهراً (٩٩,٥ في المائة) والأطفال البالغين ١٨ شهراً من العمر (٩٩,٢ في المائة)، وذلك مقابل الهدف الذي توصي به منظمة الصحة العالمية بنسبة ٩٥ في المائة (هدف فترة السنتين: ٩٩ في المائة). وقد حالت تغطية التحصين الشاملة تقريباً لأكثر من ثلاثة عقود دون حدوث حالات تفشي الأمراض التي يمكن الوقاية منها عن طريق تحصين الرضع والأطفال وعززت الحصانة لدى هذه الفئة الضعيفة من اللاجئين الفلسطينيين. وينفذ برنامج الأونروا للتحصين بالاشتراك مع البلدان المضيفة. ويعكس ارتفاع معدلات التغطية الالتزام القوي برفاه الأطفال من جانب طائفة واسعة من أصحاب المصلحة والمستفيدين.

٨٠٣ - وبحلول نهاية فترة السنتين، كانت نسبة ١٠٠ في المائة من أماكن الإيواء في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بالبلد المضيف في لبنان والأردن وغزة والضفة الغربية موصولة بشبكات المياه الرسمية. وبالإضافة إلى ذلك، كان ما نسبته ٩٢,٣ في المائة من أماكن الإيواء موصولاً بشبكات الصرف الصحي. وفي الجمهورية العربية السورية، كانت الأماكن المتاحة للإيواء في المخيمات موصولة بشبكات المياه والصرف الصحي؛ بيد أنه، نظراً للحالة الأمنية المستمرة وتقييد إمكانية الوصول، لم يتسن إجراء أي تقييم شامل.



## البرنامج الفرعي ٢ المعارف والمهارات المكتسبة

### (أ) حصول الجميع على التعليم الأساسي

٨٠٤ - تدير الأونروا ٧١١ مدرسة في ميادين عملياتها الخمسة، حيث تقدم التعليم الأساسي المجاني لأكثر من نصف مليون طفل فلسطيني لاجئ. وبلغ المعدل التراكمي النهائي للانقطاع عن الدراسة في مرحلة التعليم الابتدائي للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧ ما نسبته ١,٢٨ في المائة، باستثناء الجمهورية العربية السورية (هدف فترة السنتين: ١,٨ في المائة). وإذا أُدرجت الجمهورية العربية السورية، فإن المعدل يتحسن ليصبح ١,١٧ في المائة. وبلغ المعدل التراكمي النهائي السنوي لانقطاع التلاميذ في مرحلة التعليم الإعدادي عن الدراسة ما نسبته ٣,١١ في المائة، باستثناء الجمهورية العربية السورية (٢,٨٧ في المائة مع إدراج الجمهورية العربية السورية) (هدف فترة السنتين: ٥ في المائة). وظل معدل البقاء مستقرا نسبيا بالمقارنة مع السنة الدراسية ٢٠١٥/٢٠١٦. ومن المهم وضع النتائج على نطاق الوكالة في سياقها في ظل التحديات الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية المستمرة في العديد من ميادين عمليات الأونروا خلال فترة السنتين. وعلاوة على ذلك، اعتمدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير زيادة في الحد الأعلى من التلاميذ في الفصل الواحد ليصبح ٥٠ تلميذا (في الفصول المشيدة لهذا الغرض)، مما رفع النسبة المئوية للفصول التي تضم أكثر من ٤٠ تلميذا إلى ٤٣,٨٣ في المائة خلال السنة الدراسية ٢٠١٦/٢٠١٧ مقارنة بنسبة ٣٨,٨٨ في المائة خلال السنة الدراسية ٢٠١٥/٢٠١٦. وخلال فترة السنتين، كان هناك أيضا تحسن شامل في نتائج اختبارات رصد التحصيل الدراسي مقارنة بعام ٢٠١٣<sup>(٥)</sup>؛ ويشكل ذلك إنجازا، نظرا لاستمرار السياق الصعب، على النحو المبين أعلاه. وأخيرا، شُيدت ٥٣ مدرسة أو جرى تحسينها أو أعيد بناؤها خلال فترة السنتين.

### (ب) تحسين جودة التعليم ونواتجه وفق معايير محددة

٨٠٥ - في الوقت الذي اقترحت فيه الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ حُدد هدف بنسبة ٤٣ في المائة، مقارنة بنسبة أساسية قدرها ٤٢ في المائة، للمؤشر المتعلق بزيادة متوسط الدرجات التي يحصل عليها الطلاب في اختبارات رصد التحصيل الدراسي. ومن أجل قياس الأداء على نحو أكثر دقة، نقح برنامج الأونروا التعليمي تركيزه في مجال الرصد لكي يتتبع متوسط الدرجات في مهارات التفكير العالي المستوى ويبلغ عنها<sup>(٦)</sup>. ويرد في الجدول أدناه متوسط الدرجات في مهارات التفكير العالي المستوى في اختبار رصد التحصيل الدراسي لعام ٢٠١٦.

(٥) يُجرى اختبار رصد التحصيل الدراسي كل ثلاث سنوات.

(٦) مهارات التفكير العالي المستوى هي إحدى المستويات المعرفية الثلاثة التي تقيم من خلال اختبارات رصد التحصيل الدراسي، والمستويان الآخران هما: المعرفة والتطبيق.

الجدول ١٠  
متوسط الدرجات في مهارات التفكير العالي المستوى في اختبار رصد التحصيل الدراسي  
لعام ٢٠١٦

| المستوى/الموضوع/نوع جنس     | النسبة الأساسية المنقحة لعام ٢٠١٣ (بالنسبة المئوية) | الهدف المنقح لعام ٢٠١٦ (بالنسبة المئوية) | الإنجاز الفعلي في عام ٢٠١٦ (بالنسبة المئوية) |
|-----------------------------|-----------------------------------------------------|------------------------------------------|----------------------------------------------|
| الطلاب                      |                                                     |                                          |                                              |
| اللغة العربية للصف ٤ (ذكور) | ٣٨٠١                                                | ٣٨٠٧                                     | ٤٣٠٣                                         |
| اللغة العربية للصف ٤ (إناث) | ٥٩٠٩                                                | ٦٠٠٥                                     | ٦٠٠٤                                         |
| الرياضيات للصف ٤ (ذكور)     | ٢٨٠٠                                                | ٢٨٠٧                                     | ٢٤٠٣                                         |
| الرياضيات للصف ٤ (إناث)     | ٣٤٠٣                                                | ٣٥٠٠                                     | ٢٩٠٦                                         |
| اللغة العربية للصف ٨ (ذكور) | ٣١٠٣                                                | ٣١٠٧                                     | ٣٥                                           |
| اللغة العربية للصف ٨ (إناث) | ٥٢٠٢                                                | ٥٢٠٦                                     | ٥٧٠١                                         |
| الرياضيات للصف ٨ (ذكور)     | ٢٢                                                  | ٢٢٠٦                                     | ٣٠٠٩                                         |
| الرياضيات للصف ٨ (إناث)     | ٣٠٠٢                                                | ٣٠٠٨                                     | ٣٧٠٥                                         |

البرنامج الفرعي ٣  
توفير مستوى معيشي لائق

(أ) الحد من الفقر في صفوف أفقر اللاجئين الفلسطينيين

٨٠٦ - في عام ٢٠١٦، انتقل برنامج شبكة الأمان الاجتماعي التابع للأمم المتحدة من تقديم المساعدة الغذائية العينية إلى نهج قائم على التحويلات النقدية في الأردن ولبنان والضفة الغربية. وتعتبر طريقة التوزيع الجديدة أكثر فعالية في تقديم المساعدة الأساسية، فهي تخفض التكاليف الإدارية وتكاليف التوزيع المرتبطة بتقديم المساعدة العينية، وتعطي المتلقين قدرًا أكبر من حرية الاختيار وإمكانية الحصول على عدد أكبر من الخيارات الغذائية الصحية. ولا يزال المستفيدون في غزة يتلقون طرودًا غذائية.

٨٠٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان ما نسبته ٦٢,٤ في المائة من الأفراد المستهدفين الذين يعيشون في فقر مدقع من بين المستفيدين من برنامج شبكة الأمان الاجتماعي التابعة للأمم المتحدة (هدف فترة السنتين: ٦٢ في المائة). وفي المجموع، قدمت الأمم المتحدة الدعم إلى ما نسبته ١٤,١ في المائة من مجموع اللاجئين الفقراء في جميع ميادين عمليات الوكالة، وهو مستوى دعم يقل عن مستوى أهداف الأمم المتحدة الداخلية، ويعزى ذلك إلى ما يلي: (أ) ثغرات التمويل التي استلزمت، في عام ٢٠١٣، تجميد الحد الأقصى من الأفراد الذين يتلقون المساعدة في إطار البرنامج؛ (ب) حدوث زيادة في عدد اللاجئين الفلسطينيين المتضررين من الفقر في جميع ميادين عمل الوكالة الخمسة. وأسهم الانتقال من تقديم المساعدة الغذائية العينية إلى نهج قائم على التحويلات النقدية في ارتفاع مستوى المعيشة ارتفاعًا طفيفًا من خلال انخفاض فجوة الفقر المدقع للسكان المستفيدين من برنامج شبكة الأمان الاجتماعي في الأردن ولبنان والضفة الغربية<sup>(٧)</sup>. وفي لبنان، ازدادت قيمة المساعدة من ١٠ في المائة من خط الفقر المدقع إلى ١٣,٣ في المائة، أما في الأردن والضفة الغربية، فقد ارتفعت تلك القيمة من ١٤,٤ في المائة إلى

(٧) تشير فجوة الفقر المدقع إلى الفرق بين النفقات المتوقعة للأسرة وخط الفقر المدقع.

١٨,٤ في المائة ومن ١٨,٠ في المائة إلى ١٩,٩ في المائة، على التوالي. وكان الأثر الفوري للمساعدة التي يقدمها برنامج شبكة الأمان الاجتماعي هو التخفيف من حدة الفقر وانعدام الأمن الغذائي لدى ٣٨٣ ٢٥٥ فرداً في ميادين عمليات الأونروا الخمسة.

(ب) إتاحة فرص عمل طويلة الأجل للاجئين الفلسطينيين

٨٠٨ - تهدف استراتيجية الأونروا للتعليم والتدريب المهنيين والتقنيين، التي اعتمدت في تموز/يوليه ٢٠١٤، إلى ما يلي: (أ) كفالة تمتع شباب اللاجئين الفلسطينيين على نحو أفضل بالمهارات والقدرات ذات الصلة والتي تركز على السوق وتساهم في تحقيق سبل العيش المستدامة؛ (ب) تعزيز محتوى التعلم، مع تعزيز القدرات التعليمية في مراكز التدريب المهني الثمانية التابعة للوكالة.

٨٠٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استُحدث نظام إلكتروني لتسجيل الطلاب على نطاق الوكالة من أجل تعزيز إدارة البرامج القائمة على الأدلة والاستفادة من المعلومات الأكاديمية والمالية للطلبة في برنامج التعليم والتدريب المهنيين والتقنيين بدءاً من التسجيل الأولي وحتى تخرجهم. وبحلول نهاية عام ٢٠١٧، بلغ معدل توظيف الإناث بعد تخرجهن ٧٢,٢٧ في المائة (مقابل هدف فترة السنتين البالغ ٧٥ في المائة)، بينما بلغ معدل توظيف الذكور ٨٤,٧٩ في المائة (مقابل هدف فترة السنتين البالغ ٧٨ في المائة). ويقترب كلا المعدلين من أهداف فترة السنتين أو يتجاوزانها، على الرغم من صعوبة السياق الذي يعمل البرنامج في ظلّه وعدم القدرة على التنبؤ فيما يتعلق بالتغيرات في سوق العمل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنشئت ٩٤١ ٥ فرصة عمل مكافئة للعمالة على أساس الدوام الكامل في إطار تدخلات الأونروا لتحسين البنى التحتية والمخيمات<sup>(٨)</sup>.

(ج) تحسين البنى التحتية للمخيمات والمباني التي لا تستوفي المعايير

٨١٠ - خلال فترة السنتين، تم إصلاح أماكن الإيواء لـ ٧٩٨ أسرة في جميع ميادين عمل الوكالة (هدف فترة السنتين: ١٠٠٠). وبسبب النقص في التمويل كانت النتائج المحرزة تقل كثيراً عن الأهداف المحددة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعمت برمجة المشاريع وحالات الطوارئ في الأونروا إصلاح ٧٠٣ ١٠ ملاجئ في غزة و ٨٩١ ملجأً إضافياً في لبنان.

(د) زيادة الخدمات المالية الشاملة للجميع وإمكانية الحصول على تسهيلات الاقتراض والادخار

٨١١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عزز برنامج الأونروا للتمويل البالغ الصغر فرص توليد الدخل للاجئين الفلسطينيين والفئات الضعيفة والمهمشة عن طريق تقديم طائفة من المنتجات التي تدعم فرص إدراج الدخل و/أو تغطي نفقات الأسر المعيشية والتعليم والرعاية الصحية الأساسية. وأعطيت النساء الأولوية في الاستفادة من القروض، بالنظر إلى محدودية فرص العمل المتاحة لهن وإلى وضعهن باعتبارهن، في كثير من الأحيان، المسؤولات الرئيسيات عن تقديم الرعاية.

(٨) تمثل فرص العمل المكافئة للعمالة على أساس الدوام الكامل تقديراً لعدد الوظائف التي أنشأتها مبادرة ما ضمن إطار زمني محدد سلفاً. ويُحسب عدد فرص العمل المكافئة للعمالة على أساس الدوام الكامل بقسمة مجموع أيام عمل الفرد المولدة على عدد أيام العمل الفعلية خلال فترة المبادرة.

٨١٢ - ومن خلال سلسلة من الإصلاحات الداخلية التي ركزت على تعزيز الاستدامة والكفاءة التشغيلية، حقق برنامج التمويل البالغ الصغر إنجازا بارزا يتمثل في تحقيق معدل اكتفاء ذاتي تشغيلي<sup>(٩)</sup> بنسبة ١٢٩ في المائة. ومما يؤكد فعالية البرنامج أن مؤسسة ميكروفينانزا، وهي سلطة عالمية في مجال التمويل البالغ الصغر، منحت الوكالة في عام ٢٠١٧ تقييم A+ للأداء الاجتماعي في فلسطين، مما يضع برنامج الوكالة ضمن الخمسة في المائة التي تصدر قائمة برامج التمويل البالغ الصغر في العالم، بحسب تقييم مؤسسة ميكروفينانزا. والوكالة هي الجهة الوحيدة المانحة للتمويل البالغ الصغر التي تتلقى هذه الجائزة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلاوة على ذلك، واعترافا بتحقيق الوكالة أعلى معايير الأداء المالي والاجتماعي والإدارة والحوكمة والتزامها باتباع الممارسات السعوية المسؤولة التي تعزز نزاهة التمويل البالغ الصغر، كوسيلة للتخفيف من حدة الفقر، حصل برنامج الأونروا للتمويل البالغ الصغر على جائزة سنابل للشفافية لعام ٢٠١٦.

٨١٣ - وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بلغ مجموع قيمة القروض التي منحها برنامج الأونروا للتمويل البالغ الصغر ٥٥٣ ٤٨٨ ٧٧ دولارا، مقابل هدف فترة السنتين البالغ ١٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار، بينما بلغ العدد الإجمالي للقروض ٧٧ ٧٥٦ قرضا، مقابل هدف فترة السنتين البالغ ١٣٦ ٨٤٧ قرضا. ويعزى عدم تحقيق أهداف فترة السنتين إلى الحصار المفروض على غزة، والقيود الاقتصادية في الضفة الغربية والأردن، والنزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية، وهي أمور أثرت في مجمل بيئة المخاطر المالية، ومن ثم في جدوى القروض.

#### البرنامج الفرعي ٤ التمتع بكامل حقوق الإنسان

(أ) زيادة الوعي بحقوق اللاجئين الفلسطينيين واحترامها

٨١٤ - أحرزت الأونروا تقدما كبيرا في تعزيز معارف موظفي الوكالة وأصحاب المصلحة الخارجيين في مجال الحماية، مع تعزيز استجابتها في مجال الحماية في ضوء تزايد التحديات التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون في هذا المجال. وفي هذا الصدد، أنشئت شعبة للحماية في مقر الأونروا في عام ٢٠١٦، ويوجد في جميع المكاتب الميدانية أفرقة حماية جاهزة للعمل بكامل طاقتها. وواصلت الوكالة إذكاء الوعي بمسائل الحماية التي تؤثر في اللاجئين الفلسطينيين، وشاركت، سواء بمفردها أو بالشراكة مع جهات فاعلة أخرى، في أنشطة لدعوة السلطات المختصة والجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك النظام الدولي لحقوق الإنسان. وخلال فترة السنتين، نفذت الأونروا ٥٧٩ من أنشطة الدعوة، وشمل ذلك اجتماعات ثنائية، وإحاطات، وزيارات ميدانية، ومراسلات رسمية مع الجهات المسؤولة، وكذلك تقديم تقارير إلى آليات حقوق الإنسان ذات الصلة. وعلى وجه الخصوص، قدمت الوكالة في عام ٢٠١٧ ما مجموعه ١٦ تقريرا وإحاطة إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من نجاح الدعوة في بعض المناطق، لا يزال اللاجئون الفلسطينيون يواجهون بيئة صعبة للحماية، حيث أن النتائج في هذه المنطقة كثيرا ما تتوقف على عوامل خارجة عن سيطرة الوكالة، بما في ذلك ما إذا كانت الجهات المسؤولة تقبل توصيات الأونروا.

(٩) هو نسبة الإيرادات التشغيلية لمؤسسة التمويل البالغ الصغر مقابل مصروفاتها التشغيلية.

## (ب) تعزيز وحماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين وسلامتهم وكرامتهم

٨١٥ - في عام ٢٠١٦، بلغت درجة المواءمة بين برامج الأونروا ومعايير الحماية بالوكالة ٥٦ في المائة وفق عمليات مراجعة في مجال الحماية أجريت في جميع المكاتب الميدانية. وفي عام ٢٠١٧، تقرر أن تجري مراجعات الحماية مرة كل سنتين (بدلاً من كل سنة)، ابتداءً من عام ٢٠١٨، لإتاحة الوقت الكافي لإحراز تقدم في تعميم مراعاة معايير الحماية وقياس ذلك التقدم. وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع الصيغة النهائية لمنهجية جديدة صارمة لعمليات المراجعة في مجال الحماية. وتواصل الأونروا قياس معدل تنفيذ توصيات عمليات المراجعة في مجال الحماية، وبلغ هذا المعدل ٧٤ في المائة في عام ٢٠١٦، مما يدل على التقدم الكبير الذي أحرزته جميع البرامج في إدماج معايير الحماية للوكالة في تقديم الخدمات وخلال تقديمها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً، تم تدريب ٥٢٧ ٥ من موظفي الأونروا بشأن مختلف جوانب الحماية، مما يعزز قدراتهم على فهم الشواغل المتعلقة بالحماية والتصدي لها بفعالية.

## (ج) حماية مركز اللاجئين الفلسطينيين وأحقّيتهم في الحصول على خدمات الأونروا

٨١٦ - بلغت حالات التسجيل الجديدة التي تستوفي معايير الأونروا لتسجيل اللاجئين للأشخاص وأحفاد الأشخاص الذين كانت فلسطين هي موطن إقامتهم المعتاد خلال الفترة من ١ حزيران/يونيه ١٩٤٦ إلى ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، والذين فقدوا منازلهم وسبل عيشهم نتيجة لنزاع عام ١٩٤٨ نسبة اثنين وثمانين في المائة. ونتيجة لذلك، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعادت الوكالة أو رفضت ١٧ طلب تسجيل جديد للاجئين من أصل ٩٥ طلباً جرى استعراضها. وكان السبب الرئيسي في إعادة حالة أو رفضها هو عدم تقديم مقدم الطلب الوثائق اللازمة. وتتاح للأفراد الحائزين على الموافقة إمكانية الحصول الكامل على خدمات الوكالة كلاجئين مسجلين.

## الباب ٢٧

## المساعدة الإنسانية

## أبرز نتائج البرنامج

استجاب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لحالات طوارئ كبرى في العراق وجنوب السودان والجمهورية العربية السورية واليمن. واستجاب المكتب أيضاً لأزمات واسعة النطاق وطويلة الأمد، بما في ذلك في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال والسودان؛ ولأزميتين المتفاقمتين في نيجيريا وحوض بحيرة تشاد؛ ولأزمة الروهينغا في بنغلاديش وميانمار؛ وللاحتياجات الملحة الناشئة عن ظاهرة النينيو. وواصل منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية العمل مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من أجل زيادة مساءلة القيادة الإنسانية وتبسيط العمليات الإنسانية الميدانية، بسبل منها زيادة الصلات بين البرامج الإنسانية والإنمائية وتحسين التنسيق فيما بينها. وعقد المكتب أول مؤتمر قمة عالمي للعمل الإنساني في أيار/مايو ٢٠١٦. وقد خصص الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ مبلغ ٨٥٧ مليون دولار للاستجابة السريعة لحالات الطوارئ الناقصة التمويل. وقد اعتمد تسعة وثمانون بلداً أطراً وسياسات وبرامج وطنية إنمائية ترمي إلى تنفيذ استراتيجيات للحد من أخطار الكوارث، وأدرج ثلاثة وستون بلداً أنشطة الحد من مخاطر الكوارث في التخطيط لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث. وزار موقع الإغاثة ReliefWeb ومنصات

الاستجابة الإنسانية ١٣,٤ مليون زائر منفرد. وجرى إخطار فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والتنسيق في حالات الكوارث ونشره سريعا في ٢٥ بعثة استجابة للكوارث خلال فترة السنتين، ونفذ أنشطة عديدة ترمي إلى تعزيز التأهب على الصعيدين الوطني والإقليمي.

### التحديات والدروس المستفادة

ألفت الأزمات المستمرة الواسعة النطاق عبئا ثقيلا على المنظومة الدولية للعمل الإنساني، بعد أن أصبحت النزاعات المحرك الأساسي للاحتياجات الإنسانية. ويهدد تزايد حجم الأزمات الإنسانية في جميع أنحاء العالم وتعقيداتها وأثرها عقودا من جهود بناء السلام والتنمية، ويشكل تغير المناخ عاملا مضاعفا للمخاطر. وفي معظم السياقات، فإن النساء والفتيات يتضررن أكثر من غيرهن من حالات الطوارئ المطولة والكوارث المفاجئة، وكثيرا ما ترتكب أعمال العنف الجنسي والجنساني مع الإفلات من العقاب. ويجري التخفيف من هذه الصعوبات عن طريق زيادة عدد الشراكات والشبكات الوطنية والدولية التي يمكنها الاستجابة بفعالية للكوارث وحالات الطوارئ. وتتيح الدفعة الجديدة من أجل زيادة فعالية البرامج الإنمائية في الأزمات الإنسانية فرصة للحد من الاحتياجات والمخاطر ومواطن الضعف.

٨١٧ - وتستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ نسبة ١٠٠ في المائة من النواتج المقررة الممكن قياسها والبالغ عددها ٢٩٦ ناتجا، مقارنة بنسبة ٩٩ في المائة في فترة السنتين السابقة. وازداد عدد النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة من لا شيء في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى ٢٤ ناتجا في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

٨١٨ - ويمكن الاطلاع في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/6 (Sect. 27)) على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة.

### التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل ودعمه على نحو فعال في حدود الموارد البشرية والمالية المتاحة

٨١٩ - خلال فترة السنتين، أدير برنامج عمل المكتب وقدم له الدعم على نحو فعال في حدود الموارد البشرية والمالية المتاحة. وحقق المكتب هدفه المتمثل في إنجاز النواتج وتقديم الخدمات في غضون الوقت المحدد (٩٩ في المائة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، مقابل هدف فترة السنتين وهو ٩٨ في المائة). وشارك قدر الإمكان في صياغة وحدة الميزانية في نظام أوموجا والتنفيذ المتبقي لنظام أوموجا. وشرع المكتب في إصلاح داخلي، مع كفالة أن تتماشى جميع المبادرات الإدارية مع إصلاحات الأمين العام. وعلى الرغم من أن المكتب استغرق ما متوسطه ٢٠٦ أيام بدءا من تعميم الإعلان عن الوظيفة الشاغرة وحتى اختيار المرشح (هدف فترة السنتين: ١٢٠ يوما)، إلا أن من المتوقع أن يسهم إضفاء الطابع المركزي على عملية التوظيف واختيار الموظفين في تقصير المدة الزمنية لاستقدام الموظفين إلى حد كبير ابتداء من عام ٢٠١٨. وكانت عملية إعادة الهيكلة في عام ٢٠١٧ أيضا عاملا غير متكرر في حالات التأخير في استقدام الموظفين، لأن إصلاح المخطط والهيكلة التنظيميين للمكتب أثر في صنع القرارات الداخلية بشأن التعيين الخارجي.

## (ب) تحسين المساءلة في إطار المكتب

٨٢٠ - التعاون بين المكتب وهيئات الرقابة التابعة له هو تعاون مثمر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، خضع المكتب لسبع عمليات مراجعة حسابات قادها مكتب خدمات الرقابة الداخلية وعملية واحدة قادها مجلس مراجعي الحسابات، وأسهم في أربعة استعراضات لوحدة التفتيش المشتركة. وأجرى المكتب أيضاً تقييماً داخلياً خلال فترة السنتين وجمع نتائج التقييمات خلال السنوات الثلاث الماضية (٢٠١٦-٢٠١٤) وبلغ معدل تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات والتقييم في نهاية فترة السنتين نسبة ٥٥ في المائة (هدف فترة السنتين: ٩٠ في المائة)، مقارنة بنسبة ٣٩ في المائة حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وخضع المكتب لتغيير تنظيمي كبير في عام ٢٠١٧ ستسهم نتائجه في التمكن في عام ٢٠١٨ من إغلاق معظم التوصيات المتعلقة بالموارد البشرية وإعادة الهيكلة التنظيمية.

## (ج) إحراز تقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين

٨٢١ - وفي المكتب بمتطلبات ٨٧ في المائة من مؤشرات الأداء (هدف فترة السنتين: ٧٠ في المائة) في خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وخلال فترة السنتين، أقر المكتب تعليمات سياسية جديدة بشأن المساواة بين الجنسين (٢٠٢٠-٢٠١٦) توفر إطاراً مبتكراً وتقدمياً لعمل المكتب بشأن المساواة بين الجنسين. وتتسق هذه التعليمات السياسية تماماً مع خطة العمل وترسخها ثلاث ركائز رئيسية هي: المساءلة والقيادة والاستثمارات في برامج المساواة بين الجنسين. واستخدم المكتب أيضاً مؤشراً للمساواة بين الجنسين في نظم الميزانية وهو يواصل إحراز التقدم نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين على جميع المستويات. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كانت النساء يشغلن ٤٤ في المائة من وظائف الرتبة ف-٥ وما فوقها (هدف فترة السنتين: ٥٠ في المائة).

## البرنامج الفرعي ١ السياسة العامة والتحليل

(أ) تستنير قرارات الوكالات الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والشركاء الآخرين بتحليل سياسات المساعدة الإنسانية والحوار

٨٢٢ - قدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تحليلاً لسياسات المساعدة الإنسانية إلى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، وأجرى حواراً معها، وذلك عن طريق عدد من الوسائل، بما فيها الدراسات والموجزات السياسية. وناقشت الدول الأعضاء ثلاثين أولوية من أولويات سياسات المساعدة الإنسانية (هدف فترة السنتين: ٧) الواردة في تقرير الأمين العام عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، وجرت تلك المناقشات خلال المفاوضات التي جرت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بشأن قرارات عن هذه المسألة. ونفذت عشر توصيات منبثقة عن سياسات المساعدة الإنسانية والدراسات والتقارير البرنامجية خلال الفترة المشمولة بالتقرير (هدف فترة السنتين: ٩). وعلى وجه الخصوص، عززت المفوضية خطة العمل من أجل الإنسانية، التي تحدد رؤية وخريطة طريق لتحسين تلبية الاحتياجات الإنسانية، والتصدي للمخاطر وأوجه الضعف، وذلك من أجل إنقاذ مزيد من الأرواح والتعجيل بإحراز تقدم لفائدة الأشخاص الذين يعيشون في أزمات حتى يتمكنوا من الاستفادة من أهداف التنمية المستدامة. وقُدمت أيضاً توصيات في مجال الحماية في تقريرين قدمهما الأمين العام إلى مجلس الأمن بشأن حماية المدنيين، والرعاية الطبية في النزاعات المسلحة.

(ب) تحسين ما يقوم به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من تخطيط تنفيذي ورصد ومساءلة أثناء الكوارث وحالات الطوارئ، بما يشمل مرحلة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية المستدامة

٨٢٣ - خلال فترة السنتين، عزز المكتب أدوات التخطيط والرصد، مثل الاستعراضات العامة للاحتياجات الإنسانية، وخطط الاستجابة الإنسانية، وتقارير الرصد الدوري. وقد نُفذت بنجاح خلال الفترة المشمولة بالتقرير التوصية الوحيدة المتعلقة الواردة في التقييمات الإنسانية المشتركة بين الوكالات التي أجريت خلال فترة السنتين السابقة، وبلغ بذلك معدل الإنجاز نسبة ١٠٠ في المائة (هدف فترة السنتين: ٨٥ في المائة).

(ج) تحسين قدرات منسقي الأمم المتحدة على حماية المدنيين

٨٢٤ - في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، أدمجت الخطابات الرئيسية المتعلقة بحماية المدنيين وعمّمت ضمن رسائل الحماية، وقلّلت المعارف في هذا الشأن إلى المنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية في الميدان خلال تدريب رسمي، وكذلك خلال أحداث يغلب عليها الطابع غير الرسمي. واستُغلت جميع الفرص المتاحة، بما في ذلك حلقة العمل التعريفية للمنسقين المقيمين، ومعتكف منسقي الشؤون الإنسانية، واجتماعات الهيئة مع منسقي الشؤون الإنسانية المقبلين، والحلقات الدراسية الشبكية بشأن الأهمية المحورية للحماية في الاستجابة الإنسانية. وخضع ما مجموعه ١٢٠ من المنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية للتدريب (هدف فترة السنتين: ١٢٠) خلال فترة السنتين. وتشير التقارير الأخيرة والنتائج المستمدة من التقارير عن تقييم أداء منسقي الشؤون الإنسانية إلى أن تحسناً قد طرأ على قدرات القادة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية على الاضطلاع بمهمتي الحماية والدعوة.

## البرنامج الفرعي ٢

### تنسيق العمل الإنساني والاستجابة في حالات الطوارئ

(أ) اتخاذ قرارات حسنة التوقيت وقائمة على المبادئ تستند إلى تمكن وكفاءة وخبرة الاختصاصيين المشتركين بين الوكالات

٨٢٥ - حددت أغلبية أفرقة العمل الإنساني القطرية (٨٧ في المائة) الاحتياجات والأهداف ذات الأولوية من خلال خطة استجابة إنسانية متفق عليها (هدف فترة السنتين: ٩٠ في المائة). وجرى تحسين نوعية خطط الاستجابة الإنسانية وجدواها التنفيذية طوال فترة السنتين من أجل تعزيز دعم تحديد أولويات الاستجابة على أساس الاحتياجات، والتنفيذ المشترك، والتخطيط المتعدد السنوات، وإتاحة قدر من المرونة بحسب السياق، بالاستناد في ذلك كله إلى أفضل الممارسات المستخلصة من فترة السنتين السابقة. ويجري أيضاً تعميم نتائج مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني والصفقة الكبرى بشأن تمويل الأنشطة الإنسانية في جميع مراحل العملية. وبحلول نهاية عام ٢٠١٧، كان ما نسبته ٨٨ في المائة من منسقي الشؤون الإنسانية أعضاء في مجموعة منسقي الشؤون الإنسانية فيما بين الوكالات (هدف فترة السنتين: ٨٠ في المائة). ودعم المكتب أيضاً تطور نظام تنسيق العمل الإنساني في مجالي برمجة التحويلات النقدية والتنسيق بين المجموعات في العمليات الميدانية.



## (ب) زيادة التمويل الذي تقدمه الجهات المانحة إلى العمل الإنساني

٨٢٦ - في نهاية فترة السنتين، كان ما نسبته ٣١ في المائة من خطط الاستجابة الإنسانية (هدف فترة السنتين: ٣٠ في المائة) لحالات الطوارئ الطويلة الأمد ممولة بنسبة لا تقل عن ٧٠ في المائة. ومع أن عدة خطط استجابة إنسانية كانت ممولة بنسبة تزيد عن ٨٠ في المائة، فإن التمويل عبر القطاعات لا يزال موزعا على نحو غير متكافئ. وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، دعا الأمين العام العالم إلى تفادي حدوث أربع مجاعات محتملة، في شمال شرق نيجيريا والصومال وجنوب السودان واليمن. وحشد المجتمع الدولي التمويل بسرعة، وفي غضون أقل من شهر قُدم مبلغ بليون دولار، وتضاعف هذا المبلغ ثلاثة أضعاف ليصل تقريبا إلى ٣ بلايين دولار بعد شهرين. وفي نهاية عام ٢٠١٧، تجاوز المجموع ٥ بلايين دولار. وفي نهاية فترة السنتين، كانت ٨٠ دولة عضوا قد ساهمت في الاستجابة المشتركة بين الوكالات وآليات التمويل الجماعي (هدف فترة السنتين: ٨٠ دولة عضوا) وذلك في المقام الأول من خلال الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ والصناديق القطرية المشتركة. وساهمت الدول الأعضاء أيضا في الاستجابة المشتركة بين الوكالات من خلال أفرقة الأمم المتحدة المعنية بالتقييم والتنسيق في حالات الكوارث والفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ.

## (ج) الاستخدام الجيد التوقيت والمنسق للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في البلدان التي تواجه حالات طوارئ جديدة وطويلة الأمد

٨٢٧ - واصل الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ تقديم التمويل الجيد التوقيت والمنسق إلى البلدان التي تواجه حالات طوارئ جديدة وطويلة الأمد طوال فترة السنتين. وجهزت أمانة الصندوق ٨٣٦ مشروعا في ٥٣ بلدا بقيمة إجمالية قدرها ٨٥٧,١ مليون دولار. ومن بين هذه المشاريع، تم تمويل ٥٧٢ مشروعا من نافذة الصندوق للاستجابة السريعة لفائدة ٥١ بلدا بقيمة إجمالية قدرها ٥٦٢,١ مليون دولار. ومولت نافذة الصندوق لتمويل الطوارئ الناقصة التمويل بدورها ٢٦٤ مشروعا في ٢١ بلدا بقيمة ٢٩٤,٩ مليون دولار. وحصل ما نسبته ٦٩ في المائة من مقترحات المشاريع المقدمة في إطار نافذة الاستجابة السريعة على موافقة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ في غضون ثلاثة أيام من تاريخ تقديمها بصيغتها النهائية (هدف فترة السنتين: ٩٥ في المائة). وكان نظام إدارة المنح الخاص بالصندوق مفيدا بوجه خاص في ضمان سير العمل بسلاسة وبوصفه مصدرا لبيانات الأداء الموثوقة.

## (د) تحسين استجابة جميع وكالات الأمم المتحدة التنفيذية لحالات الطوارئ الإنسانية

٨٢٨ - وعلى الرغم من أن الآلية الاحتياطية في المكتب كانت لا تزال مثقلة بحالات الطوارئ المعلنة في فترة السنتين السابقة، فإن الاستجابة المنسقة في الوقت المناسب ظلت تمثل أولوية. وجرى إخطار فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والتنسيق في حالات الكوارث ونشره سريعا في ٢٥ بعثة استجابة للكوارث خلال فترة السنتين، ونفذ أنشطة عديدة ترمي إلى تعزيز التأهب على الصعيدين الوطني والإقليمي. وعلى الرغم من أن الزيادة في عدد حالات الطوارئ المؤسسية ولّد طلبا على ذوي الاختصاص، أوفدت جميع بعثات الفريق للاستجابة لحالات الطوارئ في غضون ٤٨ ساعة من تلقي الطلب، وفقا لإجراءات التشغيل الموحدة. وعلى الرغم من أن عمليات نشر موظفي التنسيق في بعض حالات الطوارئ الجديدة أو المتفاقمة تأخرت بسبب متطلبات تجهيز التأشيرات أو الحاجة إلى ذوي الاختصاص، تم نشر ٦٦ في المائة من الموظفين الاحتياطيين في غضون سبعة أيام (هدف فترة السنتين: ٩٠ في المائة).

### البرنامج الفرعي ٣ الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية

(أ) زيادة القدرات الوطنية على الحد من مخاطر الكوارث وتنفيذ إطار عمل الحد من أخطار الكوارث لفترة ما بعد عام ٢٠١٥ وتعزيز الالتزام بذلك

٨٢٩ - يزداد الالتزام بتنفيذ استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث ازديادا مطردا. وقد اعتمد تسعة وثمانون بلدا أطرا أو سياسات أو برامج وطنية إنمائية لتنفيذ استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث خلال فترة السنتين (هدف فترة السنتين: ٦٥). ويزداد عدد البلدان التي تتبع نهجا متعدد الأخطار إزاء الحد من مخاطر الكوارث، وربط المعرفة بالمجموعة الكاملة للأخطار بجميع جوانب إدارة مخاطر الكوارث. وأقرت معظم البلدان بأن تحسين التنسيق في تدفق المعلومات والتحذيرات المتعلقة بالكوارث على الصعيد الوطني يمكن أن يعزز الفعالية. وأبلغ ١٣٥ بلدا عن إحراز تقدم في تنفيذ إطار عمل الحد من أخطار الكوارث لفترة ما بعد عام ٢٠١٥ (هدف فترة السنتين: ١٠٠).

(ب) زيادة القدرات الوطنية على التخطيط لإعادة البناء بعد الكوارث على جميع المستويات

٨٣٠ - أدرج ثلاثة وستون بلدا (هدف فترة السنتين: ٣٥) أنشطة الحد من مخاطر الكوارث في التخطيط والعمليات المتعلقة بالإنعاش بعد الكوارث خلال فترة السنتين. وعُززت قدرات التخطيط للإنعاش بعد الكوارث، وأبلغت البلدان عن اتخاذ تدابير محددة لتعزيز القدرات في عمليتي الإنعاش والإصلاح في مرحلة ما بعد وقوع الكوارث. وكان أربعة وتسعون بلدا يستخدم قواعد بيانات للخسائر الناجمة عن الكوارث خلال فترة السنتين (هدف فترة السنتين: ٩٥). وقدم مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث الدعم لاستحداث واستخدام قواعد بيانات للخسائر الناجمة عن الكوارث في أكثر من ٣٠ بلدا، ونظم حلقات عمل مع المسؤولين الحكوميين وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل ترجمة المعرفة بالمخاطر إلى تمويل لجهود الحد من المخاطر، والتخطيط الإنمائي، واتخاذ القرارات الاستثمارية العامة.

(ج) زيادة حجم الاستثمارات من أجل تنفيذ برامج ومشاريع الحد من مخاطر الكوارث

٨٣١ - لا يزال كل من الزيادة في الاستثمارات التجارية المراعية للمخاطر وتحفيزها يمثلان أولوية من أولويات الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث. ونتيجة لذلك، مولت الحكومات والمجتمع الدولي ٣٨ برنامجا ومشروعا للحد من مخاطر الكوارث (هدف فترة السنتين: ٣٥). وواصل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث تعزيز شراكته الدينامية مع القطاع الخاص من خلال تحالف القطاع الخاص المعني بإيجاد مجتمعات قادرة على الصمود أمام الكوارث التابع له، وذلك من أجل إيجاد فهم للالتزامات الخفية المتصلة بمخاطر الكوارث التي تقع على عاتق المؤسسات التجارية، وقدم الدعم في صياغة وإطلاق استراتيجية لتنفيذ أعضاء التحالف إطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠.

## البرنامج الفرعي ٤ خدمات الدعم في حالات الطوارئ

(أ) الحشد السريع لآليات الدولية لمواجهة حالات الطوارئ من أجل تيسير تقديم المساعدات الإنسانية الدولية لضحايا الكوارث وحالات الطوارئ

٨٣٢ - جرى إخطار فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والتنسيق في حالات الكوارث ونشره سريعا في ٢٥ بعثة استجابة للكوارث خلال فترة السنتين، ونفذ أنشطة عديدة ترمي إلى تعزيز التأهب على الصعيدين الوطني والإقليمي. وعلى الرغم من أن الزيادة في عدد حالات الطوارئ المؤسسية ولّد طلبا على ذوي الاختصاص، أوفدت جميع بعثات الفريق للاستجابة لحالات الطوارئ في غضون ٤٨ ساعة من تلقي الطلب (هدف فترة السنتين: ٤٨)، وفقا لإجراءات التشغيل الموحدة. وعلى الرغم من أن عملية نشر موظفي التنسيق في بعض حالات الطوارئ الجديدة أو المتفاقمة تأخر بسبب متطلبات تجهيز التأشيرات، تم نشر ٦٦ في المائة من موظفي التنسيق في غضون سبعة أيام (هدف فترة السنتين: ٩٠ في المائة).

(ب) تعزيز قدرة الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية والوطنية على نشر قدرات استجابة للحالات الإنسانية تتسم بالفعالية وحسن التنسيق والقدرة على العمل في ما بينها ضمن أطر متفق عليها

٨٣٣ - يُستخدم نهج التأهب للاستجابة لحالات الطوارئ في ٤٥ بلدا (هدف فترة السنتين: ٤٢). ويقيم هذا الإنجاز الدليل على التآزر بين آليات وشبكات الاستجابة، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والتنسيق في حالات الكوارث، والمجلس الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ، والنظام العالمي للإنذار والتنسيق في حالات الكوارث، وشبكة مقدمي الاستجابة لحالات الطوارئ البيئية، وشبكة التنسيق المدني - العسكري. وتواصل فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والتنسيق في حالات الكوارث أيضا بفعالية مع شبكات الاستجابة الأخرى، بما في ذلك مبادرة الأفرقة الطبية الأجنبية.

## البرنامج الفرعي ٥ المعلومات وأنشطة الدعوة فيما يتصل بحالات الطوارئ الإنسانية

(أ) زيادة التوعية بالمبادئ والشواغل الإنسانية، ومراعاتها

٨٣٤ - خلال فترة السنتين، دأب المكتب على زيادة التوعية بالمبادئ والشواغل الإنسانية والدعوة إلى مراعاتها. وقد حقق هذا الهدف من خلال زيادة عدد المقالات الإعلامية في وسائط الإعلام المطبوعة التي تغطي مسائل المساعدة الإنسانية بمقدار ١٤ ٠٠٠ مقال، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٢٢ في المائة عن خط أساس عام ٢٠١٥ وتجاوزا للهدف المحدد، وهو ٧٢ ٠٠٠ مقال، بمقدار ٧ ٠٠٠ مقال. واستثمر المكتب أيضا موارد في المشاركة في وسائط التواصل الاجتماعي، وزاد عدد المتابعين الجدد بمقدار ١٣٤ ٢٠٨ متابعا خلال فترة السنتين. وفوق ذلك الهدف المحدد، وهو ١٢٠ ٠٠٠ متابع، بنسبة ٧٣ في المائة، الأمر الذي يعكس ما يوليه المكتب من أولوية لتحقيق زيادة الوعي من خلال هذه المنابر.

(ب) تحسين إمكانية الحصول على المعلومات ذات الصلة لكي يتمكن مجتمع العمل الإنساني من صنع القرار

٨٣٥ - خلال فترة السنتين، شهد عدد مستخدمي منصات المعلومات المتصلة بالعمل الإنساني التابعة للمكتب زيادة كبيرة. وفي عام ٢٠١٦، زار موقع الإغاثة ReliefWeb ٦ ملايين مستخدم، وفي عام ٢٠١٧، زاره أكثر من ٦,٨ ملايين مستخدم. وخلال فترة السنتين، أتاح موقع الإغاثة أكثر من ١٠٩ ٠٠٠ من التقارير والخرائط المتصلة بالعمل الإنساني وشرع في تغطية ١٧١ من الكوارث الطبيعية. وخلال الفترة نفسها، أصدر الموقع أيضا منتجات وخدمات جديدة، بما في ذلك تطبيقات الهواتف المحمولة، والصفحات المخصصة لمواضيع معينة، والعروض المرئية التفاعلية، والبث التدفقي للكوارث على تويتر، وموجزات البيانات. كما أتيح محتويات موقع الإغاثة في تطبيق Newsstand في Google Play وتطبيق Apple News، وكذلك في نسخة صغيرة الحجم مناسبة لعروض النطاقات الترددية المنخفضة (ReliefWeb Lite). ويشغل موقع الإغاثة الآن منصة المعلومات المتصلة بالعمل الإنساني باللغة الإسبانية، Redhum، التي أصبحت مدججة في موقع الإغاثة. وزار موقع الاستجابة الإنسانية حوالي ٩٠٠ ٠٠٠ زائر خلال فترة السنتين. وأخيرا، ظل موقع تبادل البيانات الإنسانية يشكل منبرا رئيسيا في دعم تبادل البيانات واستخدامها من جانب الوكالات الشريكة خلال الأزمات الإنسانية. وبحلول نهاية عام ٢٠١٧، قام أكثر من ٣٠٠ منظمة بتبادل ٦ ٥٠٠ مجموعة بيانات من خلال موقع تبادل البيانات الإنسانية، وتغطي تلك البيانات كل أزمة نشطة في جميع أنحاء العالم (هدف فترة السنتين: ٢٥,٨٤ مليون زائر لموقع الإغاثة والمنابر الشبكية للاستجابة الإنسانية).

## الباب ٢٨ الإعلام

### أبرز نتائج البرنامج

واصلت إدارة شؤون الإعلام إيصال مثل الأمم المتحدة وعملها إلى الجماهير العالمية. واضطلعت الإدارة بدور قيادي في تخطيط وتنسيق الاتصالات على نطاق المنظومة دعما للقضايا والأحداث الرئيسية للأمم المتحدة، بما في ذلك الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالتعامل مع حركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين، المعقد في عام ٢٠١٦، وأهداف التنمية المستدامة، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، والمؤتمر المعني بالمحيطات، المعقد في عام ٢٠١٧. وواصلت الإدارة التكيف مع بيئة الاتصالات السريعة التطور من خلال توسيع نطاق منتجاتها وأنشطتها عن طريق الإذاعة والتلفزيون والمطبوعات ووسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من الوسائط الرقمية. وخلال فترة السنتين، ازداد عدد متابعي أنشطة الإدارة عبر وسائل التواصل الاجتماعي على فيسبوك وتويتر وغوغل بلاس وويبو بنسبة كبيرة ليبلغ ٣٠ مليون متابع، وهو عدد يتجاوز الهدف المحدد لفترة السنتين. وتجاوز عدد مشاهدات الفيديو في منابر الإدارة المتعددة اللغات لتبادل تسجيلات الفيديو الهدف المتوقع بكثير ليبلغ ٤,٢ بليون مشاهدة. وازداد عدد المحطات الإذاعية والتلفزيونية التي تبث برامج الأمم المتحدة إلى ١ ٠٦٦ محطة تغطي ١٥٩ بلدا وإقليما. واجتذب الموقع الشبكي للأمم المتحدة ما متوسطه ٣,٧ ملايين زائر شهريا، وهو ما يتجاوز هدف فترة السنتين. وأدى إطلاق المكتبة الإلكترونية iLibrary وموقع التجارة الإلكترونية، shop.un.org، إلى زيادة فرص الاطلاع على منشورات الأمم المتحدة، وأسفر عن أكثر من ٣ ملايين من عمليات التنزيل وال شراء. وبالإضافة إلى ذلك، وصل عدد الشراكات مع الكيانات الخارجية إلى ٣ ٥٠٧ شراكات.

### التحديات والدروس المستفادة

في بيئة الاتصالات المتغيرة باستمرار، لا يزال من الضروري أن تكفل الإدارة القدر الكافي من التكنولوجيات الأساسية والدعم للخدمات الرقمية. ومع استمرار وصول وسائط التواصل الاجتماعي والوسائط الرقمية إلى فئات جديدة من الجمهور، استجابت الإدارة بإنشاء فريق مكرس متعدد اللغات معني بوسائط التواصل الاجتماعي من أجل تعزيز التنسيق، وإنتاج محتوى معد لوسائط التواصل الاجتماعي، وتعزيز نهج استراتيجي. ولاستيفاء شرط التكافؤ بين اللغات في حدود الموارد المتاحة، قامت الإدارة بتكييف تسلسل سير العمل وتجميع الموارد. وقامت أيضا بتكييف قالب منتجاتها الإخبارية وقنوات توزيعها وتحسين سبل استكشاف المحتوى، حيث يتابع مزيد من الناس الأخبار على الأجهزة المحمولة أو وسائط التواصل الاجتماعي. وتؤثر الطبيعة السريعة للاستهلاك الإعلامي والابتكارات التكنولوجية على قدرة الإدارة على التنبؤ بسلوك الجمهور ونموه.

٨٣٦ - وتستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ٩٧ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي البالغ عددها ١٧٥ ناتجا، وهو نفس معدل التنفيذ المسجل في فترة السنتين السابقة. وعلى غرار الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، نُفذ ناتج إضافي واحد بمبادرة من الأمانة العامة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

٨٣٧ - ويمكن الاطلاع في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/6 (Sect. 28)) على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة.

### التوجيه التنفيذي والإدارة

#### (أ) إدارة برنامج العمل على نحو فعال

٨٣٨ - ومن أجل دعم الإيصال الفعال لرسائلها، اعتمدت الإدارة على قدرات الرصد والتقييم المنتظمين. وشمل ذلك جمع تعليقات المستخدمين النهائيين، وتحليل وسائط الإعلام، وغيرها من أشكال جمع البيانات. وأتاح ذلك للإدارة قياس فائدة أنشطتها ومنتجاتها ومدى جدواها ونطاقها ورصد كيفية الاستفادة أصحاب المصلحة من خدماتها. وقدمت التحليلات نظرة متعمقة من أجل تحسين عملية صنع القرار وتعزيز الأداء. وعلاوة على ذلك، كفلت الإدارة الإبلاغ في الوقت المناسب عن نواتجها وخدماتها عن طريق تنسيق الجداول الزمنية للرصد والإبلاغ عن البيانات مسبقا مع جهات تنسيق البرنامج الفرعي. وحافظت الإدارة أيضا على ممارستها المتمثلة في توفير حلقات العمل التدريبية والدروس التوجيهية الدورية لفائدة جهات تنسيق البرنامج الفرعي بشأن عمليات جمع البيانات وإجراءات الرصد.

#### (ب) زيادة التقيد بمواعيد تسليم الوثائق

٨٣٩ - قدمت الإدارة جميع وثائقها الصادرة قبل الدورات، بما في ذلك تقارير الأمين العام ووثائق لجنة الإعلام واللجنة السياسية الخاصة ولجنة إنهاء الاستعمار، في المواعيد المحددة أو قبلها. وقد تحقق معدل الامتثال بنسبة ١٠٠ في المائة عن طريق الحفاظ على المواعيد المتفق عليها مسبقا مع جهات تنسيق البرنامج الفرعي.

(ج) تعزيز ثقافة الاتصال والتنسيق في مجال الإعلام داخل الأمانة العامة وفيما بين الشركاء في منظومة الأمم المتحدة

٨٤٠ - ظل فريق الأمم المتحدة للاتصالات، الذي هو شبكة على نطاق المنظومة ترأسها الإدارة، منبرا مركزيا لتعزيز الاتصالات. وعقد الفريق الاجتماعين السنويين لرؤسائه في فيينا في عام ٢٠١٦ وفي مدريد في عام ٢٠١٧. ووافق ٩٤ في المائة من المشاركين الذين أجابوا على الاستقصاء في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ (هدف فترة السنتين: ٨٨ في المائة) على أن هذين الاجتماعين مهمين بالنسبة لأنشطة منظماتهم. وأتاحت هذه الاجتماعات منتدى تطلعا لمناقشة وتخطيط استراتيجيات الاتصال بشأن المواضيع ذات الأولوية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة واللاجئون والمهاجرون، وغير ذلك من القضايا الرئيسية. وأثنى المشاركون على الفريق لما أتاحه من فرص عملية لتقاسم المعارف وإقامة الشبكات، كانت مفيدة لمنظماتهم.

### البرنامج الفرعي ١ خدمات الاتصال الاستراتيجي

(أ) تحسين نوعية التغطية الإعلامية بشأن الأولويات التي تحددها الدول الأعضاء

٨٤١ - شملت التوعية الإعلامية أنشطة متعلقة بتعزيز أهداف التنمية المستدامة (أنشئت أركان لوسائل الإعلام خاصة بأهداف التنمية المستدامة في مؤتمر دافوس، وفي منتدى الشباب، وفي المؤتمر المعني بالمحيطات، وأثناء انعقاد الدورة ٧٢ للجمعية العامة)، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، إضافة إلى نتائج الدورتين الثانية والعشرين والثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقودتين في مراكش، المغرب، وبون، ألمانيا، على التوالي؛ والاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالتعامل مع حركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين، المعقود في عام ٢٠١٦؛ والمؤتمر المعني بالمحيطات لعام ٢٠١٧. وجرى تحليل ما مجموعه ٢١٥٢ قصاصة إعلامية لأغراض الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة والمؤتمر المعني بالمحيطات. وحمل ما نسبته ٦٦ في المائة من القصاصات الإعلامية رسالة واحدة على الأقل من الرسائل الرئيسية للأمم المتحدة، وهو ما يتجاوز الهدف المحدد بنسبة ٥٥ في المائة ويبين أن المنظمة لا تزال محركا فعالا للتغطية الإعلامية بشأن المسائل الرئيسية ذات الأولوية. وشملت التقارير الرئيسية التي أطلقت في عام ٢٠١٧ *الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم*، ودراسة *الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم*، و*تقرير أهداف التنمية المستدامة*، و*تقرير الهجرة الدولية لعام ٢٠١٧*. وواصلت شعبة الاتصال الاستراتيجي تطوير أكثر من اثني عشرة قائمة لوسائل الإعلام الإلكترونية من أجل تحسين التوعية الإعلامية، بما في ذلك على الصعيد القطري، والتواصل مع الجمهور على نطاق أوسع.

(ب) تعزيز نطاق تغطية العناصر الشبكية للحملات الإعلامية المتعلقة بالمواضيع ذات الأولوية

٨٤٢ - ظل الاهتمام بأنشطة الأمم المتحدة على وسائل التواصل الاجتماعي يتزايد باطراد. فعدد متابعي الأمم المتحدة على المنابر الرئيسية (وهي فيسبوك وتويتر وويو وغوغل بلاس) يزيد الآن على ٣٠ مليون متابع، مما يحقق هدف فترة السنتين البالغ ٢٥ مليوناً من المعجبين والمتابعين ويتجاوزته. وأدى استخدام هذه المنبديات التفاعلية إلى توسيع رقعة انتشار رسائل الأمم المتحدة. وطوال العام، تواصلت الإدارة عبر حساباتها في وسائل التواصل الاجتماعي مع أعداد لم يسبق لها مثيل من الجماهير. فخلال

افتتاح الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ مثلا، ولدت هذه الحسابات ٣٤٣ ٦٨٢ ٥ تفاعلا زائدا عن المتوسط (بما في ذلك التعليقات والإعجاب وإعادة التغريد). واكتسبت الحسابات ١٧١ ٠٥٨ متابعا جديدا بالإضافة إلى الزيادة الشهرية المعتادة، وشاهد المنشورات ١٣٧ ٧٢٥ ١ مستخدما بالإضافة إلى المشاهدين المعتادين شهريا.

### (ج) تحسين الفهم على المستوى المحلي للأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة

٨٤٣ - ساعدت الشبكة العالمية لمراكز الأمم المتحدة للإعلام إلى حد كبير في زيادة الفهم على المستوى المحلي للأمم المتحدة، مع قيامها بتقديم الدعم في مجال الاتصالات إلى الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق أفرقة الأمم المتحدة للاتصالات على الصعيد المحلي. وجمعت مراكز الإعلام تعليقات حوالي ١٠ ٠٠٠ مشارك في الإحاطات الإعلامية. وبعد المشاركة في برنامج أحد مراكز الإعلام، وصف ضعف عدد المشاركين تقريبا رأيهم بالأمم المتحدة بأنه "إيجابي جدا"، وانخفض عدد المشاركين ذوي الآراء السلبية عن المنظمة بنسبة ٥٥ في المائة. وأشار ٩٣ في المائة من المشاركين إلى أن فهمهم للمنظمة قد تحسن (هدف فترة السنتين: ٧٥ في المائة). وتواصلت المراكز الإعلامية مع الجمهور المحلي باللغات المحلية من أجل زيادة الأثر والتواصل، وأنتجت ٢٠٠ ١٠ مادة إعلامية (هدف فترة السنتين: ٥٠٠ ٦) - ٧٩ لغة محلية، بما في ذلك ترجمة الرموز التصويرية لأهداف التنمية المستدامة إلى ٥٣ لغة محلية. وفي وسائل الإعلام الرقمية، واصلت المراكز الإعلامية تعريف جمهورها المستهدف بشكل فعال بالأمم المتحدة، ووصلت إلى ما متوسطه ١,٤ مليون زائر/مستخدم للموقع الشبكي (هدف فترة السنتين: ١,٥ مليون) و ٢,٩ مليون من المتابعين على تويتر والمعجبين على فيسبوك والمشاهدين على يوتيوب في الشهر.

## البرنامج الفرعي ٢

### الخدمات الإخبارية

(أ) زيادة استخدام الهيئات الإعلامية وغيرها من المستعملين للأخبار والمعلومات والمنتجات الإعلامية متعددة الوسائط المتعلقة بالأمم المتحدة، التي تصدر باللغات الرسمية الست جميعها

٨٤٤ - قامت شعبة الأخبار ووسائل الإعلام بمواءمة وتحسين منتجاتها وأساليب عملها لتحسين استجابتها لبيئة إعلامية سريعة التغير، مع الحفاظ على التركيز على وسائل الإعلام التقليدية. ووسع البرنامج الفرعي نطاق وصوله إلى فئات جديدة أصغر سنا من الجمهور، من خلال تقديم محتوى حسن التوقيت ومحدد الأهداف ومتعدد اللغات. وقد أسفرت هذه الجهود عن تحقيق نمو استثنائي في وسائل التواصل الاجتماعي وزيادة مطردة في جمهور القنوات التقليدية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تجاوز عدد تنزيلات المنتجات الإذاعية والتلفزيونية والصور الأهداف المحددة لها. وشمل ذلك حوالي ٧ ملايين عملية تنزيل للبرامج الإذاعية (هدف فترة السنتين: ٥,٥ ملايين)؛ و ١٤٨ ٠٠٠ عملية تنزيل للبرامج التلفزيونية (هدف فترة السنتين: ٩٢ ٠٠٠)؛ و ٣٧٩ ٥٠٠ عملية تنزيل صور عالية الوضوح (هدف فترة السنتين: ٢٧٥ ٠٠٠). وتجاوز متوسط عدد الزائرين للموقع الشبكي للأمم المتحدة ([www.un.org](http://www.un.org)) هدف فترة السنتين بنسبة ٤٢ في المائة. وسُجل أكبر قدر من النمو في منابر وسائل التواصل الاجتماعي. فقد نما عدد مشاهدات الفيديو عبر وسائل التواصل الاجتماعي بمعدل مذهل قدره ٧ ٠٠٠ في المائة، وبلغ استخدام الصور في وسائل التواصل الاجتماعي نحو ثلاثة أضعاف الهدف المحدد لفترة السنتين.

(ب) حصول المؤسسات الإخبارية وغيرها من المستعملين في الوقت المناسب على النشرات الصحفية التي تغطي الاجتماعات اليومية، ومجموعات التقارير التلفزيونية، والصور، والمنتجات الإعلامية الأخرى باللغات الرسمية الست جميعها

٨٤٥ - حققت الشعبة هدفها المتمثل في إنتاج وتوزيع ٨٨ في المائة من النواتج في المواعيد النهائية أو قبلها. وجرى توزيع ما نسبته ١٠٠ في المائة من التغطية المباشرة في قناة تلفزيون الأمم المتحدة، والتغطية بالصور، والتقارير الإخبارية عن الاجتماعات والمناسبات في المقر في اليوم نفسه. واستمر توزيع النشرات الصحفية أو نشرها على الموقع الشبكي في غضون ساعتين من انتهاء الاجتماعات.

### البرنامج الفرعي ٣

#### خدمات التوعية وتبادل المعارف

(أ) توسيع نطاق انتشار المعلومات المتعددة اللغات المتعلقة بالأمم المتحدة من خلال مختلف وسائط الإعلام والخدمات وعن طريق توسيع نطاق الشراكات مع الكيانات الأخرى

٨٤٦ - تواصلت شعبة الاتصال مع جماهير جديدة بإقامة شراكات مع ٣ ٥٠٧ من كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الخارجية (هدف فترة السنتين: ٨٢٠ و ٢٥٦ منظمة غير حكومية من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتعاونت مبادرة الأثر الأكاديمي للأمم المتحدة مع الشركاء الحاليين، وأبرمت اتفاقية شراكة جديدة مع شبكة مجمع الألفية والمركز المعني بالتثقيف من أجل التفاهم بين الثقافات في آسيا والمحيط الهادئ التابع لليونسكو. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مبادرة التواصل مع أوساط المبدعين وسّعت نطاق الشراكات مع قطاع الترفيه وأوساط المبدعين بشكل عام، بما في ذلك المهنيون العاملون في مجال الأفلام والتلفزيون والمحتوى الرقمي. وبلغ عدد زوار المواقع الشبكية للشعبة ضعف العدد المستهدف لفترة السنتين، حيث بلغ عدد الزوار شهريا ٤٣٥ ٣٠٠ زائر. وقد أطلق قسم البيع والتسويق المكتبة الإلكترونية iLibrary وموقع التجارة الإلكترونية، shop.un.org، مما أتاح إمكانية الاطلاع على الصعيد العالمي وبصورة مجمعة على المنشورات المطبوعة والرقمية، مما أسفر عن أكثر من ٣ ملايين من عمليات التنزيل والشراء، وهو ما يتمشى مع الهدف المحدد لفترة السنتين.

(ب) زيادة قيمة خدمات المكتبات والمعارف التي تتيح الحصول على المعلومات التي تدعم عمل المندوبين والموظفين

٨٤٧ - كانت نتائج الدراسة الاستقصائية السنوية عن رضا عملاء المكتبة إيجابية بنسبة ٩٩ في المائة، متجاوزة الهدف المحدد لفترة السنتين، وهو ٨٠,٥ في مقياس مؤلف من ١٠ نقاط. وزادت الزيارات إلى خدمات المكتبة على شبكة الإنترنت لتصل إلى ٣,٧ ملايين زيارة، مقارنة بالهدف البالغ ٢,٧ مليون زيارة، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى الإقبال على أدلة البحث والمنبر الإلكتروني "Ask Dag". ووصلت خدمات المكتبة إلى مزيد من الدول الأعضاء والإدارات التابعة للأمانة العامة، حيث قدمت المكتبة الخدمات إلى ٩٣ في المائة من البعثات الدائمة (هدف فترة السنتين: ٧٣ في المائة) و ٦٨ في المائة من وحدات الأمانة العامة (هدف فترة السنتين: ٥٠ في المائة). وظلت الشبكة الداخلية للأمم المتحدة، iSeek، توفر منبرا متينا لموظفي الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. وقد أجريت إعادة تصميم للموقع في عام ٢٠١٥، جرى بموجبها تبسيط الموقع ونقل المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية إلى موقع شبكي عام،



مما أدى بدرجة كبيرة إلى تقليص متوسط عدد الزيارات الشهرية، من ١,٢ مليون زيارة في عام ٢٠١٥ إلى ٤٢٢ ٠٠٠ زيارة في عام ٢٠١٧. ومنذ إعادة التصميم، ازداد متوسط عدد الزيارات الشهرية بنسبة ٥ في المائة في السنة، وهو أعلى من معدل النمو المتوقع بمقدار ٢ في المائة والمحدد في هدف فترة السنتين بمقدار ١,٣٥ مليون. وظل عدد المطلعين على بوابة المندوبين (deleGATE) مستقرا خلال الفترة نفسها، حيث بلغ متوسط الزيارات الشهرية ٥٥ ٠٠٠ زيارة.

## الباب ٢٩ ألف مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية

### أبرز نتائج البرنامج

تولى مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية القيادة والإشراف لضمان تقديم خدمات إدارية مركزة على العملاء في الوقت المناسب وتعزيز الكفاءة والشفافية واتخاذ قرارات مستنيرة. وفي السعي إلى النهوض بمبادرات الأمين العام، ساهم المكتب في وضع الاستراتيجية الجديدة لمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وقاد الجهود المبذولة لوضع سياسة جديدة ومعززة متعلقة بالمبلغين عن المخالفات. وقدم المكتب أيضا التوجيه والإرشاد الاستراتيجيين بشأن جميع المشاريع الجارية للتحويل في أساليب العمل. وواصل المكتب جهوده الرامية إلى تحسين الشفافية وتعزيز المساءلة بسبل منها الحفاظ على علاقة قوية مع هيئات الرقابة؛ وتقديم الدعم لعمل اللجنة الإدارية ومجلس الأداء الإداري؛ وتولي تنسيق إعداد اتفاقات كبار المديرين؛ والعمل كجهة لتنسيق الإدارة المركزية للمخاطر في الأمانة العامة. واضطلع المكتب بدور قيادي حاسم في ضمان نشر نظام أوموجا وتثبيته بنجاح على نطاق الأمانة العامة برمتها. وفي نهاية فترة السنتين، كان هناك أكثر من ٤٠ ٠٠٠ مستخدم لنظام أوموجا في أكثر من ٤٠٠ موقع. وقد مكن نظام أوموجا أيضا من توحيد إجراءات العمل وأتمتتها على نطاق العمليات العالمية للمنظمة، وأدمج أفضل الممارسات الدولية في المحاسبة والإبلاغ الماليين. وحظيت أمانة اللجنة الخامسة ولجنة البرنامج والتنسيق بمعدل رضا نسبته ٩٧ في المائة من الدول الأعضاء عن الخدمات التي قدمتها. وقامت وحدة التقييم الإداري بتيسير عمليات وقرارات التقييم الإداري في ٢٨٣١ حالة. وبلغ متوسط الوقت اللازم لقيام لجنة العقود في المقر باستعراض حالات الشراء خلال فترة السنتين ٣,٩ أيام، في حين أن الهدف هو ٧ أيام عمل.

### التحديات والدروس المستفادة

أدرجت الدروس المستفادة من عمليات النشر السابقة لنظام أوموجا في التحضيرات للمراحل المقبلة من المشروع. وكجزء من عملية تحقيق ثبات نظام أوموجا، حددت فرقة العمل المعنية باستعراض فترة ما بعد التنفيذ الفجوات المحتملة في عمليات التنفيذ وطلبت إدخال تحسينات. وتسبب التنفيذ المتزامن لمشاريع الأمين العام للتحويل في أساليب العمل (المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ونظام أوموجا، واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتنقل، ونموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي) في طلب كبير على خدمات المديرين والموظفين. ويرى المكتب أن المشاريع التحولية المتزامنة بهذا الحجم تتطلب تنسيقا دقيقا، ويجب أن تأخذ في الاعتبار الموارد المتاحة. ومن المهم أيضا الاستفادة من أوجه التآزر الممكنة بين المشاريع، ولا سيما في المراحل الثلاث التالية: (أ) الوضع

والإعداد؛ (ب) العمليات الحكومية الدولية؛ (ج) التنفيذ. ومن أجل تحسين الشفافية وتعزيز المساءلة، تعامل المكتب مع شبكة واسعة من الشركاء وجهات التنسيق لتنفيذ إدارة المخاطر في المؤسسة، والاستجابة للتوصيات الصادرة عن هيئات الرقابة، والإبلاغ عن أداء الأمانة العامة بواسطة تقرير أداء البرامج لفترة السنتين. ومن التحديات التي ما زالت قائمة تطوير المهارات اللازمة لدى جهات التنسيق ذات الصلة والحفاظ عليها، حيث إن معدل دورانها مرتفع. وتصديا لهذه الصعوبة، يواصل المكتب تقديم دورات تدريبية مباشرة وبالاتصال الحاسوبي المباشر في كل واحد من هذه المجالات.

٨٤٨ - وتستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ نسبة ٩٥ في المائة من النواتج المقررة والقابلة للقياس الكمي البالغ عددها ٩٦٩ ناتجا، مقارنة بنسبة ٩٤ في المائة في فترة السنتين السابقة. ولم تنفذ أي نواتج إضافية بمبادرة من الأمانة العامة خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ والفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

٨٤٩ - ويمكن الاطلاع في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/6 (Sect. 29A)) و (A/70/6 (Sect. 29A)/Corr.1) على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة.

### التوجيه التنفيذي والإدارة

#### (أ) إدارة برنامج العمل بفعالية

٨٥٠ - تولى مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية بنجاح دوره القيادي وقدم الإرشادات والدعم والتوجيه، حسب الاقتضاء، في النهوض بالمبادرات وإنجازها، بما في ذلك استراتيجية مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والسياسة الجديدة المتعلقة بالمبلغين عن المخالفات، ونظام أوموجا، والتنقل، ونموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، والمخطط العام لتحديد مباني المقر. وتم تنفيذ جميع النواتج والخدمات في الوقت المناسب. ومن أجل تفادي الازدواجية في التوقيت مع الدراسة الاستقصائية عن مدى اهتمام الموظفين التي قرر إجرائها المكتب التنفيذي للأمين العام، فضلا عن تجنب تحريف البيانات بشأن تقييمات المقيمين أثناء تنفيذ مرحلة تحقيق ثبات نظام أوموجا، فإن الدراسة الاستقصائية المقررة لآراء العملاء لم تجر خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وبالتالي فإن تقييمات العملاء لخدمات الإدارة غير متاحة لفترة السنتين.

#### (ب) تعزيز اتساق السياسات في إدارة أنشطة الأمم المتحدة

٨٥١ - لتيسير الاتصالات وتبادل المعلومات بين الإدارة العليا والمسؤولين الإداريين في جميع مراكز العمل، عقد المكتب اجتماعات منتظمة مع المسؤولين التنفيذيين والمديرين. وتحسّن اتساق السياسات في إدارة أنشطة الأمم المتحدة عن طريق آليات من قبيل التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة في اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجلس الرؤساء التنفيذيين وتقديم الدعم إلى لجنة الإدارة.

## العنصر ١ خدمات الإدارة

(أ) أداء الأمانة العامة لوظائفها بفعالية وكفاءة، مع الامتثال التام للولايات التشريعية والقواعد والأنظمة ذات الصلة

٨٥٢ - واصل مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية الحفاظ على علاقته القوية بهيئات الرقابة، وتنسيق ردود الإدارة بشأن تنفيذ توصيات هيئات الرقابة. ولم تثر أي من التوصيات الواردة في تقارير مراجعة الحسابات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة أية مسائل خطيرة فيما يخص نظم الرقابة الداخلية، وأصدر مجلس مراجعي الحسابات آراء غير مشفوعة بتحفظات (حسابات نظيفة) في جميع الحالات. وبالنسبة لمعدل تنفيذ توصيات هيئات الرقابة، حسبت الإدارة نسبة مئوية تراكمية مستمدة من تقارير الرقابة التالية: تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/330 (Part I)/Add.1)؛ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية للأمم المتحدة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (A/72/5 (Vol. I) و A/72/5 (Vol. I)/Corr.1، الفصلان ١ و ٢)؛ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات المتعلق بالمخطط العام لتجديد مباني المقر عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (A/72/5 (Vol. V)؛ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عن فترة الاثني عشر شهرا المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/5 (Vol. II)، الفصلان الأول والثاني). واستنادا إلى البيانات عن حالة تنفيذ توصيات الفترات السابقة الواردة في تلك التقارير، فإن المعدل التراكمي لتنفيذ الإدارة توصيات هيئات الرقابة بلغ ٨٠ في المائة في نهاية عام ٢٠١٧.

(ب) تعزيز المساءلة على نطاق الأمانة العامة

٨٥٣ - تم تقييم أداء كبار المديرين وفق المؤشرات المحددة في اتفاقاتهم السنوية لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، أُجري تحليل للأداء على المستوى الإجمالي مقارنة بدورات الاتفاقات السابقة. وتبين أنه على الرغم من أن الامتثال للأطر الزمنية لاستخدام الموظفين وتمثيل النساء في المناصب العليا لوظائف الفئة الفنية ما زالا من مجالات الضعف البنيوي، فإن الامتثال لمتطلبات إدارة الأداء والأنشطة التحضيرية لنظام أوموجا قد تحسنت. وقُدِّم تقرير الأمين العام عن أداء البرنامج إلى لجنة البرنامج والتنسيق في أوانه.

(ج) منح العقود والتصرف في الأصول بكفاءة وإنصاف ونزاهة وشفافية وفي امتثال تام للقواعد والأنظمة ذات الصلة

٨٥٤ - واصلت لجنة العقود في المقر ومجلس حصر الممتلكات في المقر استعراض منح العقود وحالات التصرف في الأصول بكفاءة وإنصاف ونزاهة وشفافية وفي امتثال للقواعد والأنظمة المالية ذات الصلة. وخلال الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، استعرضت لجنة العقود في المقر ٩٦٤ حالة. وكان متوسط الوقت اللازم للتجهيز ٣٩ أيام، وهو أقل كثيرا من هدف فترة السنتين البالغ ٧ أيام عمل. وخلال الفترة نفسها، استعرض مجلس حصر الممتلكات في المقر ٦٩٨ حالة (هدف فترة السنتين: ٥١٠ حالات). وبالإضافة إلى ذلك، نظمت أمانة لجنة العقود في المقر ٣٦ دورة تدريبية و ٧ بعثات مساعدة ميدانية من أجل تعزيز قدرة أعضاء اللجان المحلية للعقود على التدقيق.

## العنصر ٢

### مشروع التخطيط المركزي للموارد

(أ) أن تتسم جميع طرق أداء العمل المتعلقة بإدارة الموارد وأداء البرامج بالكفاءة والفعالية وأن تتضمن ضوابط داخلية مدججة وأن تمثل تماماً للأنظمة والقواعد والسياسات والإجراءات

٨٥٥ - تحققت أهداف فترة السنتين. وبلغت النسبة المئوية لطرق أداء العمل التي صُممت أو أعيد تنظيمها بحيث تمثل تماماً للأنظمة والقواعد والسياسات والإجراءات ١٠٠ في المائة. وصمم ما نسبته ٦١ في المائة من عمليات تسيير الأعمال وأصدر بغرض قبوله (ما مجموعه ١٩٥ عملية من أصل ٣٢١: ١٢٢ عملية لنظام أوموجا الأساس، و ٦٦ عملية للتوسعة ١، و ٧ عمليات للتوسعة ٢) وأنشئ ما نسبته ٦٣ في المائة من عمليات تسيير الأعمال واختير (٢٠٣ عمليات من أصل ٣٢١: ١٢٢ عملية لنظام أوموجا الأساس، و ٦٦ عملية للتوسعة ١، و ١٥ عملية للتوسعة ٢). وشمل التقدم المحرز النجاح في نشر وظيفة تقاسم الخدمات في جميع بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في تموز/يوليه ٢٠١٦؛ وتنفيذ وحدة جديدة لإعداد البيانات المالية بطريقة آلية في آب/أغسطس ٢٠١٦؛ وعمليات نشر المجموعة ٥ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، ونموذج البيانات المالية لثمانية كيانات غير متعلقة بحفظ السلام في شباط/فبراير ٢٠١٧، والتغييرات المدخلة على مجموعة عناصر الأجر للجنة الخدمة المدنية الدولية في كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ٢٠١٧، والمرحلة الأولى من إدارة سلسلة الإمدادات (وقف العمل بنظام غاليليو) في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ولا يزال العمل جارياً فيما يتعلق بالعمليات المتبقية للتوسعة ٢، إضافة إلى مواصلة التحسينات المتعلقة بالوظائف التي تم نشرها لنظام أوموجا الأساس والتوسعة ١.

(ب) تثبيت نظام أوموجا وتشغيله بفعالية

٨٥٦ - تجلّى تثبيت المجموعتين ٣ و ٤ خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ في انخفاض عدد الحالات التي تتطلب دعماً إنتاجياً، وازدياد الأدلة التي تشير إلى اعتماد المستخدمين لهذا النظام. وبناء على ذلك، فإن الهدف المتعلق بخفض عدد طلبات الدعم من قسم المساعدة بعد تثبيت النظام قد استوفي. وفي نهاية فترة السنتين، كان نظام أوموجا يدعم منظمة معقدة في أكثر من ٤٠٠ موقع عالمي، مع ما يفوق ٨٠٠ ١٥ مستخدم لنظام أوموجا وأكثر من ١٠٣ ٠٠٠ دور رصدت لها مخصصات بشكل تراكمي. وارتفع عدد المستخدمين، بمن فيهم مستخدمو الخدمة الذاتية للموظفين، ليصل إلى أكثر من ٤٢ ٤٠٠ مستخدم. وجرى تعزيز ترتيبات الدعم الإنتاجي بناءً على توصيات فرقة العمل المعنية باستعراض فترة ما بعد التنفيذ للمجموعتين ١ و ٢، وقد نجح نموذج دعم الإنتاج عموماً، ولكن مرحلة تثبيت المجموعتين ٣ و ٤ كانت أطول مما كان متوقعاً وأجهدت خبراء العمليات في فريق أوموجا وفي صفوف المسؤولين عن العمليات على السواء.

## العنصر ٣

### عنصر التقييم الإداري لإقامة العدل

(أ) تحسين توقيت القرارات التي تتخذها الإدارة فيما يتعلق بتقييم القرارات المطعون فيها

٨٥٧ - تلقت وحدة التقييم الإداري ٩٤٥ طلباً في عام ٢٠١٦، وهو عدد أكبر من عدد الطلبات الواردة في عام ٢٠١٥ وهو ٨٧٣ طلباً، ولكنه لا يزال ضمن متوسط عدد الحالات الواردة سنوياً منذ

عام ٢٠١٠ بمقدار ٩٢٩ حالة. وفي عام ٢٠١٧، زاد هذا العدد بشكل كبير ليصل إلى ١ ٨٨٨ طلباً، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى حالتين جماعيتين كبيرتين نشأتا عن التغييرات في جداول المرتبات وتسوية مقر العمل وعن تقليص حجم بعض بعثات حفظ السلام وإغلاقها. وطرح استمرار ارتفاع عدد الطلبات تحدياً أمام قدرة الوحدة على مواصلة التقيد بالمواعيد المحددة في استجابتها. وأنجزت التقييمات ضمن الأطر الزمنية المحددة في ٨٢ في المائة من الحالات المقدمة في عام ٢٠١٦ وفي ٦٣ في المائة من الحالات المقدمة والمقفلة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وتجدد الإشارة إلى أن ذلك يشمل عدداً كبيراً من الحالات التي تأخرت بسبب الجهود المبذولة لحلها بصورة غير رسمية، وقد تكلل كثير من تلك الجهود بالنجاح.

#### (ب) تحسين المساءلة في القرارات المتعلقة بالإدارة

٨٥٨ - خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، اندرج ما نسبته ١١ في المائة من القرارات في فئة القرارات غير السليمة أو غير الصحيحة في مختلف مكاتب الأمانة العامة وإداراتها، مقارنة بمهدف فترة السنتين البالغ ١٢ في المائة. وواصلت وحدة التقييم الإداري تحليل كل قرار يجري تقييمه من حيث ما إذا كان يتضمن عنصراً متصلاً بمساءلة المديرين. وهذا لا يشمل التسويات التي دفعت فيها المنظمة تعويضات للموظفين فحسب، بل جميع التسويات والقرارات التي أيدتها المحاكم، الأمر الذي يمكن أن يعرض المنظمة إلى مزيد من الدعاوى القضائية. وواصلت وحدة التقييم الإداري ممارستها المتمثلة في توضيح المساءلة والاعتبارات، وعند الاقتضاء، التوصيات لصانعي القرار.

#### (ج) تخفيض عدد القضايا المحالة إلى محكمة الأمم المتحدة للمنازعات

٨٥٩ - حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، قدم الموظفون طعوناً لدى محكمة المنازعات في حوالي ٢٣ في المائة من القضايا المرفوعة في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وهذه النسبة المئوية التي تقل عن خط الأساس لفترة السنتين تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لعام ٢٠١٧ نظراً لكون حجم القضايا أكبر بكثير. وجرى تسوية ٢٨ في المائة من القضايا المرفوعة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بطريقة غير رسمية في مرحلة التقييم الإداري، مما ساهم في الحد من عدد القضايا التي وصلت إلى الآليات الرسمية لتسوية المنازعات.

### العنصر ٤

#### الخدمات المقدمة إلى اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة وإلى لجنة البرنامج والتنسيق

(أ) تحسين التواصل بشأن الجوانب التنظيمية والإجرائية للاجتماعات، وتعزيز الدعم الفني والتقني وخدمات السكرتارية المقدم إلى الدول الأعضاء والمشاركين الآخرين في الاجتماعات

٨٦٠ - عُقدت اجتماعات اللجنة الخامسة ولجنة البرنامج والتنسيق وفقاً لبرنامجي عمل اللجنتين في المواعيد المقررة وبطريقة صحيحة من الناحية الإجرائية. وتم الوفاء بالأهداف المتعلقة بإعداد وتوزيع برنامجي العمل وتقديم التقارير النهائية. وأظهرت الدراسات الاستقصائية التي أجريت لتقييم خدمات أمانتي اللجنتين معدلات رضا بنسبة ٩٨,٥ و ٩٧,٩ في المائة في الدورتين السبعين والحادية والسبعين للجمعية العامة واللجنة الخامسة، و ٩٧,٩ في المائة و ٩٨,٤ في المائة بالنسبة للدورتين السادسة والخمسين والسابعة والخمسين للجنة البرنامج والتنسيق. ولم ترد أي شكاوى في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

## الباب ٢٩ باء مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

### أبرز نتائج البرنامج

أنجز مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات البيانات المالية المراعية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، للأمم المتحدة لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ ولعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، باستخدام نظام أوموجا. وتلقت هذه البيانات المالية رأياً غير مشفوع بتحفظات من مجلس مراجعي الحسابات. وواصل المكتب إحراز تقدم بشأن استدامة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية وتحسين سلامة البيانات المالية، التي أصبحت الآن شاملة ومفصلة، لا سيما فيما يخص العقارات والمعدات والمخزونات والأصول غير الملموسة. وبدأ المكتب العمل على تنفيذ مشروع بيانات الرقابة الداخلية على نطاق الأمانة العامة للأمم المتحدة، استناداً إلى الإطار المفاهيمي للجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريداوي. وحسن المكتب نظام تفويض السلطة لتمكين الإدارات والبعثات الميدانية المستفيدة من ممارسة السلطات المالية على نحو فعال. ويشمل ذلك أداة جديدة من أدوات تكنولوجيا المعلومات، وهي Unite delegation of authority، التي تستخدم نظام iNeed لتوجيه تفويض السلطة إلى الموظفين. وأشرك المكتب جميع الإدارات في تصميم الأداة الجديدة لصياغة الميزانية في نظام أوموجا لضمان أن تكون عملية صياغة الميزانية عملية ميسرة. وقدم المساعدة أيضاً إلى العملاء بشأن تطبيق السياسات المالية، بما في ذلك ما يتعلق باسترداد التكاليف وإدارة المنح والضوابط الداخلية.

### التحديات والدروس المستفادة

كان نشر نظام أوموجا على نطاق الأمانة العامة يمثل فرصة وتحدياً هامين بالنسبة للمكتب المسؤول عن أكثر من ٦٠ في المائة من جميع عمليات أوموجا. والمرحلة الأخيرة من نشر وحدة صياغة الميزانية في نظام أوموجا جارية ومن المتوقع أن توفر ما تشتهد الحاجة إليه من أوجه التآزر في صياغة الميزانية وعمليات التنفيذ. وتم التغلب على أحد التحديات الرئيسية في إصدار البيانات المالية باستخدام نظام أوموجا عن طريق المناقشة المتأنية والتوثيق لعملية إعداد البيانات المالية والدفعات والواجهات البينية ونقاط المراقبة الأساسية مع جميع أصحاب المصلحة.

٨٦١ - وتستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ٩٨ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي البالغ عددها ١٧٢٩ ناتجاً، مقابل تنفيذ ١٠٠ في المائة منها في فترة السنتين السابقة. ولم تنفذ أي نواتج إضافية بمبادرة من الأمانة العامة خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ أو الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

٨٦٢ - ويمكن الاطلاع في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/6 (Sect. 29B)) على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة.

## التوجيه التنفيذي والإدارة

### (أ) سلامة الإدارة والرقابة الماليّتين في المنظمة

٨٦٣ - أشار مراجعو الحسابات في ملاحظاتهم إلى مسائل طفيفة بوجه عام، وأوضحوا وجود ضوابط مالية داخلية فعالة. ولم ترد من مراجعي الحسابات ملاحظات سلبية خلال فترة السنتين (هدف فترة السنتين: صفر). وواصل مكتب المراقب المالي الاضطلاع بأنشطة الإدارة المالية الفعالة من خلال تتبع توصيات مراجعة الحسابات الصادرة عن هيئات الرقابة، ورصد ممارسة تفويض الصلاحيات المالية عن كتب للتأكد من إسناد هذه الصلاحيات لموظفين من ذوي الكفاءات والخبرات المطلوبة، والحرص على أن تكون تفويضات وكالات التنفيذ واتفاقات البلدان المضيفة والاتفاقات الإطارية التي تبرمها الأمم المتحدة مستوفية للمعايير المالية المطلوبة للموافقة عليها، وعلى أن تُنفذ وفقا للنظام المالي والقواعد المالية. ويقدم المكتب المشورة والمساعدة في الوقت المناسب للإدارات والمكاتب المستفيدة من خدماته بخصوص تطبيق النظام المالي والقواعد المالية.

### (ب) الإدارة الفعالة لبرنامج عمل مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، ودعمه بالموظفين والموارد المالية

٨٦٤ - قُدمت جميع طلبات الموافقة على المانحين والوكالات المنفذة والبلد المضيف والاتفاقات الإطارية إلى مكتب المراقب المالي لاستعراضها والموافقة عليها، وتم تجهيزها ووافق و/أو وُقّع عليها المراقب المالي في غضون ٦,٥ أيام عمل من تاريخ استلامها، شريطة أن تكون الطلبات كاملة ودقيقة ومتماشية مع الإطار التنظيمي للمنظمة وألا تتطلب إعادة صياغتها مع المكاتب/الإدارات التي قدمتها. أما الطلبات المستعجلة فقد تتم تسويتها في نفس اليوم الذي تقدّم فيه. وبذلك فقد تحقق هدف فترة السنتين البالغ ٦,٥ أيام.

### (ج) تحسين السياسات المالية

٨٦٥ - واصل المكتب تحسين الخدمات التي يقدمها إلى مكاتب الأمانة العامة والمكاتب الموجودة خارج المقر وبعثات حفظ السلام بشأن المسائل المالية. فعلى سبيل المثال، نفذ المكتب تفويضا عمليا للسلطة إلى مديري الشؤون الإدارية في المكاتب الموجودة خارج المقر ومديري/رؤساء دعم البعثات في بعثات حفظ السلام، مما يعني أن تفويض السلطة يصبح نافذا تلقائيا من تاريخ التعيين في الوظيفة. وقام المكتب أيضا باستحداث وإطلاق نظام Unite delegation of authority الموفر للورق والذي يستخدم iNeed. وهذا يمكّن الموظفين المأذون لهم من أن يؤكدوا عبر الإنترنت أنهم قرأوا وفهموا تفويض السلطة. ويواصل مكتب المراقب المالي تبسيط السياسات والمبادئ التوجيهية للجهات المستفيدة، استنادا إلى التعاون الوثيق مع الإدارات والمكاتب، مع التركيز على تحديد الفوائد المستمدة من المشروعين التحويليين الكبيرين، وهما المعايير المحاسبية الدولية ونظام أوموجا. وتُفتح الأمر الإداري بشأن تفويض السلطة بموجب النظام المالي والقواعد المالية وصدر بوصفه الوثيقة ST/AI/2016/7، وصدرت المبادئ التوجيهية المحدثة الواردة من المراقب المالي بشأن استرداد التكاليف، وتكاليف الدعم البرنامجي، والمسائل المالية الأخرى، ووزعت على العملاء ونشرت على موقع iSeek لتقدم لمحة عامة كاملة عن جميع السياسات المالية الصادرة عن المراقب المالي.

## العنصر ١

## تخطيط البرامج والميزنة

(أ) زيادة إسهام الدول الأعضاء في عملية صنع القرار بشأن المسائل المتعلقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين والميزانية البرنامجية وميزانيات المحكمتين الجنائيتين الدوليتين والآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

٨٦٦ - قدّمت شعبة تخطيط البرامج والميزانية ٩٦ في المائة من وثائقها (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة) و ١٠٠ في المائة من المعلومات التكميلية (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة) بحلول المواعيد النهائية لتقديم الوثائق. وانتهى إعداد عدد قليل من التقارير (٦ من أصل ١٦٠) بعد انقضاء الموعد النهائي المحدد بسبب أحداث لا تتحكم فيها الشعبة. وحصلت الشعبة على نتائج الدراسة الاستقصائية بشأن معدل رضا الدول الأعضاء عن الجودة، بما في ذلك توحيد الخطة البرنامجية لفترة السنتين. ومن بين الدول الأعضاء التي أجابت على الاستقصاء، أعرب ما نسبته ٨١ في المائة (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة) عن الرضا.

(ب) تحسين إدارة الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية وموارد المحاكم الجنائية وموارد الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

٨٦٧ - أدخلت الشعبة بعض التغييرات على إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وعوضاً عن استعراض وتوحيد المعلومات المقدمة من العملاء في عدة أشكال، حملت الشعبة الإدارات على تقديم الصيغ النهائية للزمة الميزانية والمعلومات التكميلية. وكان لهذا التغير أثر إيجابي على عملية إعداد الميزانية وأتاح للشعبة تكريس مزيد من الوقت لاستعراض الميزانية وتحليلها. ورحّبت الإدارات بالمبادرة، لأنها زادت من توليها إعداد الوثائق. وأعربت نسبة ٨٠ في المائة من المحييين على الدراسة الاستقصائية (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة) عن رضاها إزاء الخدمات المقدمة من الشعبة.

(ج) زيادة الشفافية والحوار مع الدول الأعضاء في عملية تقديم الخطة البرنامجية لفترة السنتين، والميزانية البرنامجية، وميزانيات المحكمتين الجنائيتين الدوليتين والآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، والأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة

٨٦٨ - استناداً إلى نتائج دراسة استقصائية، أشارت نسبة ٩٥ في المائة من الدول الأعضاء التي أجابت على الاستقصاء (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة) إلى أنها إما "راضية جداً" أو "راضية" عن أداء المكتب في ما يتعلق بالشفافية والحوار. وسواصل المكتب سعيه إلى تحسين أدائه في هذا الصدد.



## العنصر ٢

### الخدمات المالية المتصلة بعمليات حفظ السلام

(أ) تحسّين عملية تقاسم التقارير إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وإلى الجمعية العامة والبلدان المساهمة بأفراد شرطة وقوات لتمكينها من اتخاذ قرارات مستنيرة تماما بشأن المسائل المتصلة بحفظ السلام

٨٦٩ - حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، قُدمت ٩٤ في المائة (هدف فترة السنتين: ٩٧ في المائة) من جميع التقارير للدورات السبعين والحادية والسبعين والثانية والسبعين للجمعية العامة بحلول المواعيد النهائية لتقاسم الوثائق. وقُدمت خمسة تقارير من أصل ٧٨ تقريراً بعد التاريخ المستهدف بسبب ضرورة إجراء مشاورات مكثفة بشأن جوانب الدعم التشغيلي للبعثات، والمشاورات المطولة التي تم إجراؤها في ضوء قرار الإسراع في إغلاق وتصفية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

(ب) زيادة كفاءة عمليات حفظ السلام وفعاليتها

٨٧٠ - حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كانت مدة الالتزامات المستحقة عن تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكلة أقل من ثلاثة أشهر (هدف فترة السنتين: ٣ أشهر) بالنسبة لـ ١٤ عملية من عمليات حفظ السلام التي تسدد لها تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكلة. وسُددت تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكلة حتى آب/أغسطس ٢٠١٧ لبعثة واحدة (قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي). ويمثل هذا تحسناً بالمقارنة مع البيانات المقابلة المسجلة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

## العنصر ٣

### المحاسبة والاشتراكات والتقارير المالية

(أ) تحسّين سلامة البيانات المالية

٨٧١ - ورد رأي غير مشفوع بتحفظات بشأن بيانات الأمم المتحدة المالية لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. وكانت البيانات المالية لعام ٢٠١٦ هي ثالث مجموعة من البيانات المالية للأمم المتحدة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية. ولم تتضمن المراجعة المرحلية للحسابات التي أجريت بخصوص عام ٢٠١٧ أكثر من نتيجتين سلبيتين من نتائج مراجعة الحسابات (هدف فترة السنتين: ٤)، ونجري معالجتهما.

(ب) إنجاز المعاملات المالية في الوقت المناسب وبدقة

٨٧٢ - خصصت موارد عديدة للتحوّل إلى نظام أوموجا ودعم الإنتاج. ونتيجة لذلك، ورغم الجهود الكبيرة التي بذلها المكتب، انخفض الناتج. وقد بُذلت جهود كبيرة لتسوية البنود المفتوحة في الحسابات المصرفية وبيانات أرصدة المعايير المحاسبية الدولية، حيث أن المجموعة الكاملة من أدوات الإبلاغ المالي لم تطبق بعد في نظام أوموجا. وتسوى الحسابات المصرفية للأمم المتحدة يوميا باستخدام تسوية آلية تكملها تسوية يدوية للبنود التي لم تسو خلال العملية الآلية. وقامت شعبة الحسابات بتسوية ١٠٠ في المائة من الحسابات المصرفية بالمقر في ظرف ١٥ يوماً من انتهاء الشهر (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة) استناداً إلى بيانات مستمدة من عينات للفترة. وجُهزت شعبة الحسابات المدفوعات والمعاملات في غضون ٣٠ يوماً من استلام جميع الوثائق المطلوبة في ٩٠ في المائة من الحالات (هدف فترة السنتين: ٩٥ في المائة)، استناداً إلى بيانات العينات للفترة.

## (ج) زيادة فوائد وثائق التأمين للمنظمة

٨٧٣ - تم تجاوز هدف فترة السنتين المتمثل في إدخال اثنين من التحسينات أو التسويات المفيدة على شروط وثائق التأمين. وفي محاولة للعمل على نحو "أكثر ذكاء" وبكفاءة أكبر، دخلت دائرة التأمين والمدفوعات في المزيد من الصفقات المتعددة السنوات جرى بموجبها تحسين أحكام وشروط عدة وثائق تأمين، مما يزيد الفوائد والوفورات المالية بالنسبة للمنظمة. وأسفرت الجهود الحثيثة المبذولة لزيادة التواصل مع أسواق تأمين جديدة عن مشاركة بائعين جدد، وحققت المنظمة وفورات بنسبة ٢٣ في المائة في تجديد بوليصة التأمين ضد الأفعال الكيدية. وأنجزت دائرة التأمين والمدفوعات أول عملية وساطة لها. واستغرقت هذه العملية التجريبية عدة سنوات، وأدت إلى تغيير في الوسيط بالنسبة لبوليصة الطيران. وسيمكن هذا التغيير المنظمة من اجتذاب أسواق جديدة لهذه البوليصة وكفالة عدم تهاون الوسطاء الحاليين.

## (د) تقلص الوثائق اللازمة في حينها لتتخذ الدول الأعضاء قرارات مستنيرة بشأن المسائل المتصلة بجدول الأنصبة المقررة، وأساس تمويل أنشطة حفظ السلام، وحالة الاشتراكات

٨٧٤ - صدرت التقارير الشهرية عن حالة الاشتراكات عموماً في الوقت المناسب، وأعدت الصيغ النهائية لتقارير السنة المالية بالتزامن مع تاريخ إقفال الحسابات. وقدمت جميع وثائق ما قبل الدورات المتعلقة بجدول الأنصبة المقررة وتمويل عمليات حفظ السلام، في امتثال تام للمواعيد النهائية لتقديم الوثائق. وبناء على ذلك، تحققت أهداف فترة السنتين.

## العنصر ٤

## خدمات الخزانة

## (أ) مواصلة الإدارة الحصيفة للأموال تماشياً مع استراتيجية الاستثمار عن طريق ما يلي: '١' صون أصل الاستثمارات؛ و'٢' ضمان توافر سيولة كافية؛ و'٣' عائد الاستثمارات

٨٧٥ - تجاوز الأداء الأساس المرجعي لمجمع الاستثمار بدولار الولايات المتحدة، إذ بلغ معدل العائد ١,٠٧ في المائة مقارنة بالأساس المرجعي البالغ ٠,٦٠ في المائة. وتحقق ذلك مع تلبية احتياجات جميع العملاء من السيولة. وكانت الأموال متاحة للوفاء بالالتزامات بنسبة ١٠٠ في المائة من الوقت (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة) وسجلت جميع البنود المدرجة في حافظة الاستثمارات استلام أصل الدين والفائدة في الوقت المحدد (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وحقق مجمع الاستثمارات أداء يفوق أداء السوق مع مراعاة سياسات الخزانة المتبعة في الأمم المتحدة.

## (ب) زيادة كفاءة نظام الدفع الإلكتروني وحسن توقيته وأمنه

٨٧٦ - وقعت حالتان من حالات العجز النقدي، بمقدار ٦ ٠٠٠ دولار و ٢٠٠ ٠٠٠ دولار، وحالة دفع لرسم بمقدار ٧٤ ٠٠٠ دولار لاستعادة مبلغ قدره ١,٤٢ مليون دولار في حالة تخدير من عملية احتيال. وكان الهدف المحدد لفترة السنتين هو عدم وقوع أي حالة عجز نقدي. وحقق المكتب التنفيذ الكامل لهيكل المصرف الداخلي لنظام أوموجا الذي يتيح الرقابة والمتابعة المركزيتين لجميع الحسابات المصرفية للأمم المتحدة على أساس يومي، الأمر الذي يوفر للمنظمة صورة أوضح لاستخدام العملات الفعلية، والحالة النقدية، والتعرض للمخاطر المالية في المصارف في جميع أنحاء العالم. وتتيح هذه المعلومات

للمنظمة أن تكون أكثر فعالية في إدارة المخاطر المالية، من قبيل التعرض لخطر تقلب أسعار صرف العملات والمخاطر الائتمانية للطرف المقابل والخسائر بسبب انخفاض قيمة العملات. ويحد نموذج الدفع الجديد من الاعتماد على نظم الدفع التابعة للمصارف، وهو يعتمد على هيكل أساسي مركزي قائم على نظامي سويت و سبب لجميع المدفوعات. وكان للأمم المتحدة ٥٠٠ حساب مصرفي، وقلص هذا العدد بمقدار حوالي ٢٠٠ حساب نتيجة لتنفيذ نظام أوموجا.

## العنصر ٥

### عمليات المعلومات المالية

(أ) التشغيل التام لجميع النظم الحيوية لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

٨٧٧ - حققت دائرة عمليات المعلومات المالية هدف فترة السنتين المتمثل في إبقاء النظم المالية للمكتب تعمل بكامل طاقتها بنسبة ٩٩,٩ في المائة من الوقت. وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا لالتزام المكتب بتنفيذ نظام أوموجا، واصلت دائرة عمليات المعلومات المالية تعيين نحو ٢٠ في المائة من موظفيها مباشرة في فريق أوموجا بنفس وظائفهم، باعتبارهم موارد "حرة" تسهم في نظام أوموجا، مع مطالبتهم في نفس الوقت بمواصلة تقديم الدعم إلى جميع العمليات القائمة ودعم النظم لعمليات المقر. وبالإضافة إلى ذلك، تولت الدائرة دعم عدد من الوظائف عوضا عن فريق أوموجا مع تقدم المشروع إلى مرحلة التنفيذ التالية لنظام أوموجا (التوسعة ٢ لنظام أوموجا).

## الباب ٢٩ جيم

### مكتب إدارة الموارد البشرية

#### أبرز نتائج البرنامج

وضع مكتب إدارة الموارد البشرية منشورات إدارية جديدة، ونقح القائم منها، وذلك دعما لتنفيذ التغييرات المدخلة على مجموعة عناصر الأجر التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ٢٤٤/٧٠، بما فيها تلك المتعلقة بجدول المرتبات الموحد الجديد وما يتصل به من بدلات الإعالة؛ وبدلات التنقل، والخدمة في مراكز العمل التي لا يُسمح فيها باصطحاب الأسرة، والمشقة؛ ومستحقات الانتقال، بما في ذلك وقف بدل عدم نقل الأمتعة؛ والنظام المنقح لمنحة التعليم؛ والعتبة الجديدة لمنحة الإعادة إلى الوطن؛ واستحقاق الإجازة المعجلة لزيارة الوطن؛ والسن الإلزامية الجديدة لإنهاء الخدمة المنطبقة على جميع الموظفين اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وقام المكتب أيضا بتعديل النظامين الأساسي والإداري للموظفين فيما يتعلق بالنظام المنقح لمنحة التعليم ورفع السن الإلزامية لإنهاء الخدمة إلى ٦٥ عاما للموظفين المعيّنين قبل عام ٢٠١٤، بالصيغة التي وافقت عليها الجمعية العامة بقرارها ٢٥٤/٧٢. ووضع المكتب العديد من الآليات التي تعزز الإجراءات الوقائية للمنظمة وتضديها للاستغلال والانتهاك الجنسيين. ودعم المكتب تحقيق الإدارات والمكاتب معدل امتثال بنسبة ٩٠ في المائة في دورة الأداء المقيم إلكترونيا للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، أنجز المكتب أول دراسة استقصائية عن مدى اهتمام موظفي الأمم المتحدة، والتي جمعت ٦٢٢ ١٤ ردا من أصل ٨٠١ ٣٧ من المشاركين المدعوين (٣٧ في المائة). وقدم المكتب أيضا برنامجي تعلّم يرميان إلى تعزيز الإجراءات الوقائية للمنظمة وتضديها للاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب موظفي الأمم

المتحدة والتحرش والاعتداء الجنسيين في مكان العمل. ونقذ المكتب ما قرره الجمعية العامة بتقليص فترة نشر عروض العمل من ٦٠ إلى ٤٥ يوما في عام ٢٠١٦. ودعما لولاية المنظمة المتمثلة في ضمان المساواة بين الجنسين، أدى المكتب دورا أساسيا في صياغة استراتيجية التكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة ووضع الإطار المفاهيمي لها وتطويرها، وهو الآن بصدد دعم الإدارات والمكاتب في تحقيق التكافؤ بين الجنسين في الفئة الفنية والفئات العليا. وفيما يتعلق بولايتيه المتعلقة بواجب العناية، نفذ المكتب منهجية منتظمة لتقييم المخاطر الصحية لمراكز العمل، وهي تشمل طريقة لتخطيط الدعم الصحي، وأنشأ هيئة رقابية للسلامة والصحة المهنيين في الأمانة العامة.

### التحديات والدروس المستفادة

ثبت أن سياسات الموارد البشرية المفرطة التعقيد وإجراءاتها المركزية تشكل عائقا أمام تسريع عملية صنع القرارات والمساءلة في إدارة الموارد البشرية. ولمعالجة هذه المسألة، انتهى المكتب من تعيين السياسة القائمة/الإطار التنظيمي، وبدأ العمل على ترشيد وتبسيط جميع سياسات الموارد البشرية. وأكمل المكتب أيضا تحليل الإطار الحالي لتفويض السلطة ووضع إطارا مبسطا سيُدمج في نشرة منقحة ومنشور إداري لعام ٢٠١٨. ولا يزال إطار التوظيف بأكمله من المجالات التي تتطلب تحسينات إضافية من أجل الامتثال لمطلب ملء الوظائف الشاغرة في غضون ١٢٠ يوما وكفالة تنقل الموظفين على نحو يتماشى مع احتياجات المنظمة والطموحات الوظيفية للموظفين. وشرع المكتب في إجراء استعراض كامل لعملية التوظيف فيما يتصل بنظامي اختيار الموظفين والتنقل المنظم، بهدف العودة إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين بعملية توظيف منقحة تنسم بالمرونة وتدعم تنفيذ الولايات وتلي الأُولويات التنظيمية المختلفة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والتمثيل الجغرافي. ومن أجل تنفيذ الولايات المعقدة التي عهد بها إلى المنظمة، يلزم تبسيط التخطيط للقوة العاملة وإدارتها، بما في ذلك إدارة الأداء والتطوير الوظيفي على نحو فعال، بغية التصدي للتحديات التي تواجهها المنظمة. وفي هذا السياق، أنجز المكتب تقييما شاملا على نطاق الأمانة العامة للاحتياجات في مجال التعلم، مع التركيز على توفير المعلومات عن الاحتياجات الشاملة التي تدعم تنفيذ الولايات ووضع نهج جديد مرّن لإدارة الأداء يتضمن أولويات الإصلاح الإداري ويستفيد من نتائج التشخيص الداخلي لإدارة الأداء.

٨٧٨ - وتستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ نسبة ٩٥ في المائة من النواتج المقررة والقابلة للقياس الكمي البالغ عددها ٢٩٠ ناتجا، مقارنة بنسبة ٩٢ في المائة في فترة السنتين السابقة. وازداد عدد النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة من لا شيء في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى ٣٤ ناتجا في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

٨٧٩ - ويمكن الاطلاع في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/6 (Sect. 29C)) و A/70/6 (Sect. 29C)/Corr.1) على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة.

## التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) تحسّين إدارة الموارد البشرية، مع أخذ احتياجات المنظمة والموظفين في الاعتبار لتمكينها من الوفاء بالولايات التي تكلفها بها الدول الأعضاء

٨٨٠ - أصدر المكتب ٢٣ تحسّينا (هدف فترة السنتين: ١٤) لسياسات إدارة الموارد البشرية، بما في ذلك نشرات الأمين العام والتعليمات الإدارية والتعميمات الإعلامية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

(ب) إدارة برنامج العمل على نحو فعال

٨٨١ - يواصل مكتب الأمين العام المساعد لإدارة الموارد البشرية توفير القيادة والرقابة والرؤية للإدارة الاستراتيجية للموظفين وإصلاح ركيزة الموارد البشرية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أنجز المكتب النواتج الصادرة بها تكليف ضمن المواعيد الزمنية المحددة. وقُدمت نسبة ١٠٠ في المائة من تقارير المكتب إلى الهيئات التشريعية في الوقت المحدد. وبالبناء على جهود الإصلاح السابقة والحالية، سيشرع المكتب في وضع إطار معزز لإدارة الموارد البشرية، لتقديمه إلى الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها الثالثة والسبعين، ويقوم هذه الإطار على الركائز الثلاث التالية: (أ) إدارة المواهب؛ (ب) تقديم خدمات الموارد البشرية؛ (ج) دعم تشكيل ثقافة المنظمة.

## العنصر ١

### السياسة العامة

(أ) صوغ سياسات أفضل وأحدث في مجال الموارد البشرية، بما يشمل تنسيق السياسات عبر النظام الموحد للأمم المتحدة

٨٨٢ - قام قسم السياسات وشروط الخدمة بصياغة أو تنقيح منشورات إدارية وتعميمات إعلامية ذات صلة بمجموعة عناصر الأجر المنقحة التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ٢٤٤/٧٠. وشمل ذلك وقف بدل عدم نقل الأمتعة، واستحداث حافز جديد للتنقل (عوضا عن بدل التنقل السابق)، وبدل الخدمة في مراكز العمل التي لا يُسمح فيها باصطحاب الأسرة، وبدل المشقة، وجدول المرتبات الموحد الجديد وما يتصل به من بدلات الإعالة المنقحة، وإعانة الإيجار، واستحداث نظام جديد لمنحة التعليم، والسن الإلزامية الجديدة لإنهاء الخدمة بالنسبة لجميع الموظفين اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وشملت هذه العملية إجراء مشاورات مستفيضة مع صناديق وبرنامج الأمم المتحدة، بما في ذلك عقد اجتماعات شهرية لمناقشة الممارسات الفضلى والتحديات التشغيلية والسعي إلى مواءمة السياسات لتنفيذ مجموعة عناصر الأجر المنقحة المطبقة على الموظفين المعيّنين دوليا. وبالإضافة إلى ذلك، قُدمت بانتظام توضيحات بشأن تفسير وتنفيذ السياسات الخاصة بالموارد البشرية من أجل دعم التعديلات التقنية لنظام أوموجا التي كانت لازمة نتيجة للتغيرات المدخلة على مجموعة عناصر الأجر، مما يحد من مخاطر التضارب بين السياسات وتنفيذها في النظام. وفي إطار الجهود المبذولة لتبسيط الإطار التنظيمي القائم والحد من عدد المنشورات القائمة، بدأ القسم إجراء استعراض شامل في الجزء الأخير من عام ٢٠١٧ وحدد ٨٢ من المنشورات الإدارية القديمة، والتي ألغيت بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

(ب) تجهيز الطعون والقضايا التأديبية في الوقت المناسب

٨٨٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تقديم جميع ردود المدعى عليهم على الطعون في الوقت المناسب. واتخذت إجراءات في غضون ٩٠ يوما في ٩٩ في المائة (هدف فترة الستين: ٨٥ في المائة) من المسائل التأديبية المحالة إلى المكتب ليتخذ بصدها إجراءات.

العنصر ٢

التخطيط الاستراتيجي والتوظيف

(أ) تحسين نظام توظيف وتنسيب وترقية أفضل الموظفين تأهيلا وكفاءة، وتيسير تحقيق المزيد من التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين

٨٨٤ - زاد تمثيل المرأة في الأمانة العامة في وظائف الفئة الفنية والفئات العليا الممولة من الميزانية العادية من ٤٦,٧٥ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٤٨,٧٤ في المائة في عام ٢٠١٧. ولم يحرز التقدم الذي كان متوقعا في ما يتعلق بزيادة النسبة المئوية للمرشحين المختارين من الدول الأعضاء غير الممثلة والدول الأعضاء الممثلة تمثيلا ناقصا لشغل وظائف خاضعة لنظام النطاقات الجغرافية وبرنامج الفنيين الشباب متاح لمواطني الدول الأعضاء غير الممثلة والممثلة تمثيلا ناقصا. وعلى الرغم من الجهود المبذولة، فإن معدل تنسيب المرشحين الناجحين للوظائف برتبة ف-١ و ف-٢ في الأمانة العامة كان أقل من المتوقع، لأن عدد الوظائف الشاغرة في الرتبة ف-٢ كان أقل من المتوقع، ويعزى ذلك جزئيا إلى إلغاء عدد من وظائف الرتبة ف-٢ في الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وبلغ متوسط عدد الأيام المنقضية بين تواريخ صدور الإعلانات عن الوظائف الشاغرة وتواريخ اختيار موظفين ٢٠٧ أيام في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

(ب) توفير التقارير لمجلس الأمن والجمعية العامة وسائر الهيئات الحكومية الدولية لتمكينها من اتخاذ قرارات مستنيرة بشكل تام

٨٨٥ - أتيح للدول الأعضاء الاطلاع على جميع التقارير الدينامية المتاحة على الإنترنت بشأن المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية من خلال بوابة "HR Insight".

(ج) زيادة كفاءة وفعالية العمليات

٨٨٦ - تواصل تحسين سجل أداء إدارة الموارد البشرية لمساعدة الإدارات على مراقبة التقدم الذي تحرزه بشأن مؤشرات تنظيمية معينة، من قبيل التمثيل الجنساني والجغرافي. وقدم سجل الأداء معلومات مستكملة عن أداء كل من الكيانات في الوقت الحقيقي أو على أساس شهري. وقدم التوجيه المستمر بشأن تفويض السلطة إلى جميع الكيانات.

(د) تيسير التنقل الطوعي امثالاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة

٨٨٧ - نُفذ إطار التنقل والتطوير الوظيفي لشبكة السياسة والسلام والعمل الإنساني وشبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأُحرز تقدم في تينك الشبكتين الوظيفيتين في مجال تيسير التنقلات، ولا سيما التنقلات الجغرافية والتنقلات بين مراكز العمل التي يسمح فيها باصطحاب الأسرة والتي لا يسمح فيها باصطحاب الأسرة. وخلال فترة الستين، أجريت ثلاث عمليات تنقل منظم للموظفين في شبكة

السياسة والسلام والعمل الإنساني وعملية تنقل منظم للموظفين في شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكان هناك حوالي ١١٠٠ موظف يريدون المشاركة في عمليات التنقل المنظم. وبعد التحقق من أهلية الموظفين، شارك ٣٣٣ موظفاً في عمليات التنقل واتخذ ١١٢ قراراً بالتنسيب. ولم تسفر جميع التنسيبات المعتمدة عن تنقلات، بسبب مسائل متعلقة بالتأشيرات أو تقليص حجم البعثات أو الصعوبات التمويلية للمكاتب بعد بدء العملية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل تنقل الموظفين في الشبكات الوظيفية التي لم ينفذ فيها بعد إطار التنقل والتطوير الوظيفي ينفذ في إطار النظام الحالي لاختيار الموظفين ومن خلال عمليات إعادة الانتداب داخل الإدارات والمكاتب.

### العنصر ٣

#### خدمات التعلم والتطوير وشؤون الموارد البشرية

##### (أ) تحسين قدرة الموظفين الحاليين على تنفيذ الولايات

٨٨٨ - زاد المكتب مجموع عدد أنشطة التعلم للموظفين ليصل إلى ٨٥ ٧٠٤ أنشطة، مقابل الهدف البالغ ٦١ ٠٠٠ نشاط. وقد حدثت زيادة كبيرة في المشاركة في التدريب على مدى فترتي السنتين الماضيتين، الأمر الذي يعكس التركيز على توفير التعلم عن طريق حلقات العمل على الإنترنت واستخدام مكتبات التعلم على الإنترنت. وأبلغ ٨٤ في المائة من الموظفين في وثائق النظام الإلكتروني لتقييم الأداء بأنهم قد أكملوا أيام التدريب الخمسة الموصى بها في السنة (هدف فترة السنتين: ٧٠ في المائة). وواصل المكتب تنفيذ استراتيجية التعلم والدعم الوظيفي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، مع التركيز بقوة على زيادة إمكانية الوصول إلى التعلم عن طريق الأدوات المتاحة على شبكة الإنترنت. وفي معظم البرامج، ثبت نجاح هذا النهج. وبلغ مستوى الرضا لدى المشاركين في الدورات نسبة ٨٥ في المائة، مقابل الهدف المحدد بنسبة ٧٠ في المائة. وأنجز المكتب تقييماً لاحتياجات التعلم في عام ٢٠١٧ يحدد اتجاه أولويات التعلم في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

##### (ب) تحسين التطوير الوظيفي ودعم الموظفين

٨٨٩ - نظم المكتب برامج التطوير الوظيفي ودعم الموظفين لفائدة ٩ ٩٤٩ موظفاً (هدف فترة السنتين: ٤ ٢٠٠). وجرى تبسيط برنامج إجازة التفرغ، الأمر الذي مكن من زيادة عدد المشاركين. وجرى تحسين المشورة المهنية عبر برنامج سكايب وهي الآن تتيح للموظفين حجز جلسات باللغات الإسبانية والإنكليزية والفرنسية. وواصل المكتب جهوده الرامية إلى وضع الوسائل الكفيلة بزيادة المرونة لدعم الموظفين في تحقيق التوازن بين الحياة والعمل. وتم تحسين الأدوات القائمة أو استحداث أدوات جديدة، بما في ذلك موقع شبكي وأدوات متعلقة بترتيبات الدوام المرنة، وذلك لدعم الموظفين والمديرين في التخطيط والاستفادة من هذه الترتيبات. ولقي استحداث "الإرشاد السريع" أثناء البرنامج المخصص للموظفين الفنيين المبتدئين قبولا حسنا. واستناداً إلى نتائج دراسة استقصائية، أقر ٩٢ في المائة من الموظفين (هدف فترة السنتين: ٩٠ في المائة) بالأثر الإيجابي لبرامج التطوير الوظيفي ودعم الموظفين.

##### (ج) تحسين تنفيذ الإدارات/المكاتب لخطط التأهب للطوارئ وبرامج التدريب الخاصة بالموظفين

٨٩٠ - تم تدريب ما مجموعه ٥٦٩ موظفاً وإصدار شهادات لهم باعتبارهم منسقين أسريين ومتطوعين في مراكز الاتصال الهاتفي (هدف فترة السنتين: ٤٥٠). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلع فريق

التأهب والدعم في حالات الطوارئ بتدريب الموظفين في مكتب الأمم المتحدة في فيينا، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والأونروا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (في أديس أبابا) ليصبحوا منسقين أسريين ومتطوعين في مراكز الاتصال الهاتفية. وبما أن هؤلاء الموظفين المتطوعين يساهمون في بناء قدرات كل مركز من مراكز العمل على الاستجابة لحالات الطوارئ وفي تعزيز تأهب الموظفين لها، ويشهد التدريب إقبالا كبيرا، أطلق الفريق المزيد من الدورات لتدريب المدربين في عام ٢٠١٦ في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي.

#### (د) تحسين مصداقية إدارة الأداء

٨٩١ - حسن المكتب مصداقية إدارة الأداء عن طريق ما يلي: زيادة الامتثال فيما يخص إنجاز تقييمات الأداء ليصل إلى نسبة ٩٠ في المائة (هدف فترة السنتين: ٨٨ في المائة)؛ وزيادة الوعي لدى الموظفين بشأن إدارة الأداء، وضرورة الامتثال لمتطلبات النظام الإلكتروني لتقييم الأداء في الوقت المناسب؛ وتبوع ونشر بيانات بشأن امتثال الإدارات لمتطلبات النظام الإلكتروني لتقييم الأداء، بما في ذلك المواعيد النهائية لخطط العمل واستعراضات منتصف المدة والتقييمات النهائية؛ وإبلاغ كبار المديرين عن معدلات امتثال إداراتهم من خلال تقديم المستجندات الأسبوعية والتقارير الدورية؛ ووضع مقترح بشأن إدراج مؤشرات عن إدارة الأداء والمسائل الجنسانية في وثائق النظام الإلكتروني لتقييم الأداء للمديرين؛ وإدماج الدروس المستفادة من النظام الداخلي لإقامة العدل في جميع برامج تدريب مديري البرامج، والصفحات الشبكية لبوابة "HR Insight"، والنظام التوجيهي العالمي؛ وتنقيح المبادئ التوجيهية للطعن وتنظيم تدريب للعاملين في مجال الموارد البشرية؛ وتنظيم مجموعات تركيز للمديرين وإجراء دراسة استقصائية للعاملين في مجال الموارد البشرية من أجل تحديث فهم المكتب للثغرات في نظام إدارة الأداء.

### العنصر ٤

#### الخدمات الطبية

##### (أ) الحد من الضرر الذي يقع على الموظفين ويمكن اتقاؤه

٨٩٢ - كان هناك ٦٤٦,٤ حادثا متصلا بالعمل أدى إلى المرض أو الإصابة، وهو ما يمثل انخفاضاً بمقدار ٥,٩ أيام (لكل ١٠٠ موظف في السنة) من الإجازات المرضية بسبب الحوادث المتصلة بالعمل. وزاد عدد مراكز العمل التي تحتوي على عنصر طبي معتمد في خطط حوادث الإصابات الجماعية بمقدار ٢٠ مركزاً. والرقم البالغ ٥,٩ أيام لكل ١٠٠ موظف لأيام الإجازات المرضية بسبب الحوادث المتصلة بالعمل هو أقل من المتوقع. وربما يرجع ذلك إلى ما يلي: (أ) عدم دقة البيانات نتيجة لإدارة أول ٢٠ يوماً من الإجازات المرضية خارج نظم السجلات الطبية؛ (ب) عدم وجود آلية في نظام السجلات الطبية الإلكترونية لتسجيل الإجازات المرضية المتصلة بالعمل بوضوح. ويجري حالياً إعداد نظام للإبلاغ عن الحوادث المهنية، الأمر الذي سيشجع ربط الإجازات المرضية بالحوادث المهنية، وتقديم بيانات أكثر دقة، والتقليل من الاعتماد على المطالبات والإجازات المرضية الطويلة.



## (ب) تحسين نوعية خدمات الرعاية الصحية التي تقدمها الأمم المتحدة

٨٩٣ - نفذت شعبة الخدمات الطبية مجموعة من المبادرات الرامية إلى تحسين صحة ورفاه الموظفين، والحد من الضرر من الحوادث في أماكن العمل والأمراض المعدية، وتحسين نوعية الرعاية المقدمة إلى موظفي الأمم المتحدة. وقدمت الشعبة ما مجموعه ٣٧ ٨٠١ من الخدمات السريرية إلى موظفي المقر، منها ٢٥٨ فحصاً طبياً، و ٦٥٩ استشارة طبية مع الأطباء والاستشاريين الطبيين، و ٢٧ ٦٣٦ استشارة مع المرضى، و ٩ ٢٤٨ عملية تحصين. وشجعت الشعبة على المشاركة في مسيرة التوعية بسرطان الثدي، وقدمت المشورة الصحية والتقييمات لهندسة بيئة العمل لما عدده ٢٥٣ موظفاً في محطات عملهم، وقدمت العروض المتعلقة بهندسة بيئة العمل لما عدده ١٠٣ موظفين، وعالجت ٦ شكاوى بيئية، ووفرت تدابير تصحيحية بالتنسيق مع نظام إدارة المرافق، وقدمت توجيهات بشأن التوعية بالصحة المهنية لما عدده ٢٣٤ من الموظفين الجدد. وقدمت الشعبة الدعم المهني والتقني والتوجيهات لما عدده ٣٨ من عيادات الأمم المتحدة، و ١٤ من كبار الأطباء، و ٧ أفرقة طبية في المكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية. وخلال فترة السنتين، تحسنت درجة الرضا التي عبر عنها العملاء فيما يتعلق بالخدمات التي تقدمها الشعبة لتصل إلى نسبة ٩٧,٤ في المائة، وتحسنت درجة الرضا التي عبر عنها الموظفون الطبيون في الميدان فيما يتعلق بالمشورة والدعم المقدمين من الشعبة لتصل إلى نسبة ٩٤,٣ في المائة.

## (ج) تخفيض التكاليف المتصلة بالصحة

٨٩٤ - انخفض عدد أيام الإجازات المرضية بسبب المرض أو الإصابة، وزاد عدد عمليات الإجلاء الطبي. ومع نشر نظام أوموجا وتنقية البيانات، فإن نوعية البيانات المتعلقة بهذه المعايير قد تحسنت. ويظهر اتجاه إيجابي نحو تقليل متوسط الإجازات المرضية لكل موظف. وبلغت عمليات الإجلاء الطبي ما عدده ١٦,٢ لكل ١٠٠٠ موظف في عام ٢٠١٦ و ١٢,٣ في عام ٢٠١٧، مما يشير إلى وجود اتجاه نحو انخفاض أعداد الحالات. ومن المرجح أن هذا الهدف لم يتحقق لأنه وضع في عام ٢٠١٤، عندما لم يكن استثناء البيانات مكتملاً كما هو اليوم. ويمكن الإذن بعمليات الإجلاء الطبي على مستوى البعثة دون تدخل الشعبة وبدون أي سجل في النظام الحاسوبي للصحة والسلامة المهنية (EarthMed). وبما أن هذا النظام قد عمم على جميع البعثات، فمن المرجح أن أرقام عمليات الإجلاء في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ هي أكثر دقة من تلك التي كانت مستخدمة في تقدير خط الأساس في عام ٢٠١٤.

## الباب ٢٩ دال

## مكتب خدمات الدعم المركزية

## أبرز نتائج البرنامج

خلال عام ٢٠١٧، عزز مكتب خدمات الدعم المركزية استمرار سير عمل الأمانة العامة والمكاتب الموجودة خارج المقر بفعالية وكفاءة وقدم طائفة واسعة من خدمات الدعم لتلبية احتياجات العملاء وضمان رضاهم. وأظهرت نتائج الدراسة الاستقصائية أن ٩٤ في المائة من العملاء أشاروا إلى أن الخدمات قُدمت في الوقت المناسب وبطريقة مرضية، وهو ما تجاوز الهدف المحدد بنسبة ٨٥ في المائة وبالتالي عكس نوعية الخدمات التي يقدمها المكتب عموماً. ويسرت الوحدة المعنية باستمرارية تصريف الأعمال التنفيذ الناجح للنهج اللامركزي إزاء إدارة استمرارية تصريف الأعمال.

وسجل قسم إدارة المرافق تحسّنا في نوعية تقديم الخدمات وتوقيتها. وحقق قسم السفر والنقل وفورات ناجمة عن خصومات متفاوتة عليها مع شركات الطيران وزيادة النسبة المئوية للتذاكر المشتراة قبل أسبوعين من موعد السفر. وأفاد قسم إدارة المحفوظات والسجلات عن تحسين قدرات إدارة السجلات الرقمية. وجرى تحديث البرمجيات لخدمات البريد والحقيبة الدبلوماسية لإتاحة تتبع البريد والحقيبة الدبلوماسية آتيا. وزاد مجموع عدد البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية الذين شاركوا في عملية الشراء في الأمم المتحدة ليبلغ ٨٦٥ ٣ بائعا في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بعد أن كان ٩٣٨ ١ بائعا في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وتجاوز العدد المستهدف البالغ ١٠٠٠ بائع.

### التحديات والدروس المستفادة

نفذت شعبة المشتريات تدريباً في مجال إدارة العقود وتخطيط الاقتناء. ويواصل مجمع التدريب في مجال المشتريات تيسير تدريب الموظفين من خلال الدورات على شبكة الإنترنت. ومن المجالات التي تحتاج إلى تحسين ما يتصل بإكمال التدريب على إدارة العقود من جانب مديري العقود في المقر وفي المكاتب الموجودة خارج المقر. ويلزم تثبيت الفهرس المرجعي للمواد، باعتباره وسيلة إدارة الممتلكات في الأمانة العامة، من خلال تنظيم دورات تدريبية لمديري الممتلكات. وتتصل إحدى التحديات التي يواجهها المكتب بحفظ السجلات في نظام أوموجا ومقبولية المعاملات الرقمية وحفظ السجلات أو التخلص منها. ويعد قسم إدارة المحفوظات والسجلات خريطة طريق من أجل وضع خطة استراتيجية لاتباع نهج مؤسسي في التصدي لهذه المسألة. ويتطلب تنفيذ النهج اللامركزي إزاء إدارة استمرارية تصريف الأعمال توفير التوجيه والتدريب على أساس منتظم بسبب ارتفاع معدل دوران المنسقين.

٨٩٥ - وتستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ٦٢ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي البالغ عددها ١٣ ناتجا، مقابل تنفيذ ١٠٠ في المائة منها في فترة السنتين السابقة. ويعزى أساسا الانخفاض النسبي في معدل تنفيذ النواتج الصادر بها تكليف إلى إنهاء خمسة منشورات متكررة، والتي استعاض عنها بخطة لإدارة الأزمات تحت مسؤولية إدارة شؤون السلامة والأمن (انظر الفقرة ٧٣ أعلاه). ولم تنفذ أي نواتج إضافية بمبادرة من الأمانة العامة خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ والفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

٨٩٦ - ويمكن الاطلاع في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/6 (Sect. 29D)) على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة.

### التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل بفعالية

٨٩٧ - لقد تجاوز مكتب خدمات الدعم المركزية أهدافه المتمثلة في تأمين الدعم بكفاءة وفعالية للبرامج الفنية في مجالات الشراء وإدارة المرافق والمحفوظات وعمليات البريد وإدارة السجلات وإدارة الأنشطة التجارية. فقد أظهرت نتائج الدراسة الاستقصائية أن ٩٥ في المائة من العملاء يعتبرون أن الخدمات تُقدم في موعدها، وهو ما يتجاوز الهدف المحدد في ٨٥ في المائة.

## (ب) زيادة التقيد بمواعيد تقديم الوثائق

٨٩٨ - في عام ٢٠١٦، قُدم ضمن المواعيد المطلوبة خمسة تقارير من أصل ستة تقارير، أي ٨٣ في المائة من التقارير (هدف فترة السنتين: ٨٠ في المائة). وفي عام ٢٠١٧، قُدم ١٢ تقريراً من أصل ١٥ تقريراً، أي ٨٠ في المائة، ضمن المواعيد المطلوبة.

## البرنامج الفرعي ٤

## خدمات الدعم

## العنصر ١

## المرافق والخدمات التجارية

## (أ) تعزيز نوعية خدمات المرافق وحسن توقيتها

٨٩٩ - خلال فترة السنتين، تم تعزيز خدمات إدارة المرافق من حيث النوعية والتوقيت. فقد أبدى ٨٩،٥ في المائة من المقيمين على استقصاء آراء العملاء رضاهم عن الخدمات المقدمة. وبلغ مجموع طلبات الخدمة المنجزة ١٩٠٣٧ طلباً، وقُدم ٧٧ في المائة من الخدمات المطلوبة في وقتها بالنظر إلى المدة اللازمة عادة للإنجاز.

## (ب) تحسين إدارة المرافق الموجودة في الخارج

٩٠٠ - لقد شجع المكتب اتباع نهج لإعادة الرسملة تدريجياً في صيانة الأصول العقارية، بدلا من اتباع نهج قائم على رد الفعل. وظلت المبادئ التوجيهية لإدارة مشاريع التشييد في المكاتب الموجودة خارج المقر مرجعاً يُعاد إليه في المراحل الأولى من التخطيط للمشروع الجديدة (أو المقترحة). وبحلول نهاية فترة السنتين، كانت ٨٥ في المائة من مراكز العمل قد قدمت برامج موحدة لصيانة الأصول العقارية (هدف فترة السنتين: ٩٠ في المائة).

## (ج) العمل بنظام لإدارة الممتلكات يمثل بالكامل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٩٠١ - واصل المكتب تقديم الدعم والإرشاد بشأن أنشطة إدارة الممتلكات والأصول الثابتة على نطاق الأمانة العامة. فقد قُدم الدعم لمساعدة العمليات الميدانية في الانتقال من إدارة سجلات الممتلكات في نظام غاليليو إلى نظام أوموجا من خلال تحديث وتوسيع فهرس أوموجا المرجعي للمعدات ليشمل المواد والأصناف المتعلقة بالممتلكات التي تحتاجها العمليات الميدانية. ويمثل هذا الإطار تماما للمتطلبات الجديدة المتعلقة بالشؤون المالية وإعداد التقارير، ويتمشى مع الحل الذي اعتمدته المنظمة لتنفيذ أوموجا المندمج.

## (د) تحقيق وفورات في تكاليف السفر لفائدة المنظمة

٩٠٢ - لقد تفاوض المكتب بنجاح بشأن ٢٧ اتفاقاً مع كبريات شركات الطيران على الصعيد الإقليمي. وتحققت وفورات بنسبة ١٢،١ في المائة، في مقابل الهدف المحدد في ٢١ في المائة، من خلال الجمع بين التفاوض للحصول على خصومات من أسعار تذاكر الرحلات الجوية والشراء المسبق لتذاكر السفر جواً. وتحقق معدل امتثال نسبته ٢٧،٢ في المائة فيما يتعلق بالشراء المسبق لتذاكر السفر في المقر في مقابل الهدف المحدد في ٥٥ في المائة لفترة السنتين. وفي مجال وثائق السفر الخاصة بالأمم المتحدة، استُرجع

٣٥ ٠٠٠ من جوازات مرور الأمم المتحدة غير الإلكترونية لتدميرها، امتثالاً لمعايير منظمة الطيران المدني الدولي، وتم تحديث نظام تشفير جواز المرور الإلكتروني الخاص بالأمم المتحدة لملائمته مع مواصفات منظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس. وفي مجال عمليات النقل، ظل النظام المعزى إلكترونياً لمنح رخص السياقة خاضعاً للإدارة والرصد لتحقيق الامتثال لقوانين المرور في البلد المضيف. وبالإضافة إلى ذلك، أُبرم بنجاح عقد جديد لخدمات صيانة وتصليح المعدات في مقر الأمم المتحدة، وعقد جديد لتوريد ورق النسخ وإيصاله إلى المكاتب في المقر.

(هـ) *زيادة الكفاءة والمساءلة عن طريق الإدارة الطويلة الأجل للسجلات والمحفوظات والمعلومات الرقمية الأصلية المتعلقة بأداء العمل، وتوفير إمكانية الاطلاع عليها*

٩٠٣ - لقد ساعدت الخدمات الاستشارية المقدمة من قسم إدارة المحفوظات والسجلات في قيام مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ببدء العمل بنظام إلكتروني لحفظ السجلات.

٩٠٤ - فقد قدم القسم الخدمات والدعم في ٢٢٦ ١ حالة لما عدده ١٣٣ من وحدات العمل والمكاتب في جميع الإدارات والمكاتب الموجودة خارج المقر، وأجرى تحليلاً للثغرات التي تعترض جميع السياسات والإجراءات والتوجيهات المتعلقة بإدارة السجلات والمعلومات، ووضع خطة لمراجعتها وتحديثها عند الضرورة. وبحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كان القسم قد حقق هدفه المتمثل في عمل ٤٠ مكتباً بجل إدارة الوثائق في المؤسسة (Unite Docs). وقدم القسم التدريب في مكان العمل لأكثر من ١٠٠ من الموظفين في مقر الأمم المتحدة، ولا سيما الموظفون من المكاتب التي انتقلت إلى الاستخدام المرن لأماكن العمل في الربع الأخير من عام ٢٠١٧. وبغية زيادة إمكانية وصول الجمهور إلى محفوظات الأمم المتحدة، قام القسم برقمنة ٨٠٠ ٠٠٠ صفحة من محفوظات الأمين العام و ٤٠٠ ٠٠٠ صفحة من محفوظات لجنة الأمم المتحدة للتعويضات.

(و) *تعزيز حسن توقيت خدمات البريد والحقيبة وموثوقيتها*

٩٠٥ - لقد تواصل بذل الجهود لتعزيز خدمات البريد والحقيبة من حيث توقيتها ودرجة موثوقيتها. فقد تم تحديث نظام الإرسال والتتبع بما يتماشى وتطور التكنولوجيا ذات الصلة بهذا المجال. وبفضل الصيغة المحسنة من النظام، صار بمقدور المكاتب المشاركة الموجودة خارج المقر أن ترسل الطرود، بما في ذلك الحقيبة الدبلوماسية، بالاستعانة بمتعاقدين في حمل البريد. وأضيف تحسين آخر في حزيران/يونيه ٢٠١٧: زُود المساعدون في تتبع الإرساليات بأجهزة لاسلكية تتيح لهم تتبع البريد والحقيبة في الوقت الحقيقي. ودُست بشكل دوري رسائل وطرود للاختبار في شحنات البريد والحقيبة لرصد مدى موثوقية الخدمة وكفاءتها من حيث الوقت. وأجريت دراسات استقصائية سنوياً لاستقاء آراء العملاء من أجل مواصلة تحسين خدمات البريد والحقيبة. وأظهرت نتائج الدراسة الاستقصائية أن ٩٨ في المائة من العملاء يعتبرون الخدمات "مرضية". واعتُبرت خدمة البريد الخاص موثوقة وبلغت هدفها المحدد في تحقيق معدل ٩٠ في المائة من التسليم في الموعد المحدد.

## العنصر ٢

## خدمات المشتريات

(أ) تقليم خدمات مشتريات تفي بالكامل بمتطلبات خطط الاقتناء

٩٠٦ - لقد تغيرت النسبة المئوية للمجيبين على الدراسة الاستقصائية الذين أعربوا عن رضاهم عن خدمات المشتريات من ٩٩،١ في المائة التي سُجّلت في فترة ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى ٩٦،٧ في المائة في فترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (هدف فترة السنتين: ٩٨،٥ في المائة). وبلغ متوسط الوقت الذي تستغرقه شعبة المشتريات بين إصدار طلبات العروض ومنح عقود الشراء ٧،٢ أسابيع، وهو أدنى من المتوسط الفعلي لفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ وهو ١٨ أسبوعاً، وأدنى من متوسط الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ وهو ١٧ أسبوعاً. وبالإضافة إلى ذلك، استطاعت الشعبة، من خلال عقد جلسات فعالة لاستخلاص المعلومات من الموردين الذين لم تُقبل عروضهم (عُقدت ٦٧ جلسة في فترة ٢٠١٦-٢٠١٧)، أن تخفض عدد الشكاوى المقدمة من البائعين إلى مجلس استعراض منح العقود إلى حالتين اثنتين؛ وقُدّم للمجلس ٢،٩ في المائة من شكاوى البائعين.

(ب) تعزيز مستوى المنافسة الدولية

٩٠٧ - نتيجة عملية تعاونية شارك فيها موظفون من مختلف مكاتب الأمم ومواقعها تحت إشراف شعبة المشتريات، ارتفع عدد البائعين من مختلف مناطق العالم المؤهلين لتلقي دعوات تقديم العطاءات ليصل إلى ٤٣ ٠٨٨ بائعاً. ويشمل هذا العدد البائعين المسجلين في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات والمربوطين بنظام أوموجا.

(ج) تحسين الامتثال للسياسات والإجراءات وأفضل الممارسات المتبعة في مجال المشتريات

٩٠٨ - لقد أدى تعزيز إجراءات الرقابة الداخلية عن طريق اتخاذ تدابير من قبيل تعزيز التدريب والتأهيل المهني، وعمليات استعراض الامتثال والتنفيذ الحسن التوقيت لتوصيات أجهزة الرقابة، إلى تحسين الامتثال للسياسات والإجراءات وأفضل الممارسات في مجال الشراء، مع ما يصحب ذلك من انخفاض في عدد النتائج السلبية لعمليات مراجعة الحسابات المتعلقة بمهام الشراء. وصدر في فترة السنتين ١٢ توصية عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية و ١٨ توصية عن مجلس مراجعي الحسابات. وجاء عدد ما نُفذ من الاستنتاجات والتوصيات ذات الصلة أقل من الهدف المحدد (٣٥) نظراً للجهود التي تبذلها شعبة المشتريات حالياً من أجل تطوير وتعزيز إجراءات الرقابة الداخلية امتثالاً لدليل المشتريات، والنظام المالي والقواعد المالية، وإجراءات الأمم المتحدة الأخرى، وكذلك مراعاة الملاحظات التي أبدتها هيئات الرقابة الخارجية والتدريب الإلزامي لجميع موظفي المشتريات في الشعبة.

(د) تحسين إمكانية استفادة البائعين في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من عملية مشتريات الأمم المتحدة، ومشاركتهم فيها

٩٠٩ - لقد ارتفع العدد الإجمالي لمن شاركوا في عملية الشراء في الأمم المتحدة من البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من ٩٣٨ ١ بائعاً في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى ٣ ٨٦٥ بائعاً في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (هدف فترة السنتين: ١ ٠٠٠ بائع). وتعزو الشعبة هذا

الإنجاز إلى نجاح الحلقات الدراسية التي نُظمت في مجال الأعمال التجارية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وكذلك إلى استخدام نظام أوموجا باعتباره برنامج التخطيط المركزي للموارد في الأمانة العامة للأمم المتحدة، الأمر الذي مكن من تحديد البائعين المؤهلين بما يلزم من الكفاءة.

### العنصر ٣

#### استمرارية تصريف الأعمال

(أ) تعزيز القدرة على التصدي للأعطال والأزمات

٩١٠ - قام المكتب بتيسير التنفيذ الناجح للنهج اللامركزي في إدارة استمرارية تصريف الأعمال، الأمر الذي زاد من المسألة الفردية لرؤساء الإدارات والمكاتب. ويقتضي النهج الجديد الشروع في غضون دقائق في استعادة الخدمات الأكثر أهمية والحساسية من حيث الوقت (سلامة الموظفين وأمنهم والاتصالات) أو في غضون ساعات (تقديم الدعم للعمليات الميدانية). وجميع الإدارات والمكاتب التي تساهم في استمرارية خدمات الأعمال الأساسية والحساسية من حيث الوقت هي على أتم الاستعداد للوفاء بالمعايير الجديدة التي وضعتها الإدارة العليا. فقد نظم المكتب دورات توجيهية للمنسقين في الإدارات بشأن كيفية تطبيق نظام تعهد السياسة المتعلقة بنظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ واختبارها واستعراضها. وأجرى أعضاء مركز عمليات الطوارئ اختباراً وظيفياً في الموقع البديل الثاني لمنظومة الأمم المتحدة في نيويورك، وأبلغوا فريق إدارة الأزمات بما تحقق من نجاح وما استُخلص من دروس. وكما كان الحال في السنوات السابقة، نجح مقر الأمم المتحدة في بدء عمليات التعافي في وقت أقصر بكثير من مدة ٢٤ ساعة المطلوبة بعد وقوع حادث معطل. وقد تلقى المكلفون بتسيير شؤون إدارة الأزمات الدورات التوجيهية المطلوبة في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧.

### الباب ٢٩ هاء

#### مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

##### أبرز نتائج البرنامج

لقد أحرز تقدم، بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة، في تسخير التكنولوجيا لدعم عمل الأمم المتحدة. فقد نُظِم الاجتماع الدولي الرابع لمجموعة مستعملي نظام goAML، وهو مجموعة تطبيقات تمكن الدول الأعضاء من مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وأحرز مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقدماً في تطوير أدوات لتحليل البيانات تسترشد بها الدول الأعضاء في رسم السياسات. فقد قدم المكتب عشرين حلاً مطابقاً للمعايير خلال فترة السنتين، منها حلول مشتركة للبعثات الميدانية. ونقّذ المكتب أيضاً خطة عمل من ١٠ نقاط لتعزيز أمن المعلومات، وواصل العمل على تعزيز قدراته لتلبية متطلبات أمن المعلومات على الصعيد العالمي. ويجري حالياً نشر وتطوير عناصر البنية التحتية الأمنية لمنع الهجمات السيبرانية والتصدي لها، الأمر الذي يزيد من القدرة على مراقبة أصول وبيانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفعالية، وعلى التصدي لمحاولات الاختراق والانتهاكات المخلة بالسياسات ذات الصلة. وأقام مكتب خدمات المؤسسة الذي يقَدِّم الدعم على مدار الساعة مكتباً موحداً للمساعدة يقوم بدور نقطة الاتصال الوحيدة لحل المشاكل المرتبطة بتطبيقات المؤسسة. وبذل المكتب جهداً كبيراً لتنسيق وتوحيد خدمات البث الإذاعي والتداول على

الصعيد العالمي في مقر الأمم المتحدة وفي البعثات الميدانية، حيث قام بدمج قسم دعم الإذاعة والمؤتمرات بالكامل وأنشأ مركزاً شبكياً لعمليات الفيديو في نيويورك.

### التحديات والدروس المستفادة

إن استمرار التجزؤ يهدد بعرقلة العمل الرامي إلى تجميع خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستعانة بمصادر خارجية، الأمر الذي يحول دون تحسين الكفاءة وتبسيط إجراءات تفويض السلطة. والمنظمة تحتاج في الأساس إلى تسخير التكنولوجيا باعتبارها حافزاً وعاملاً استراتيجياً للتمكين. ولا يزال أمن المعلومات أولوية كبرى بالنسبة للمنظمة، فبدون الامتثال التام والمراقبة المركزية، تبقى الأمم المتحدة عرضة للضرر. وعلى الرغم من إنشاء إطار الحوكمة في مجال أمن المعلومات لإرساء إدارة فعالة وخاضعة للمساءلة في مجال أمن المعلومات على نطاق الأمانة العامة، حيث يتولى رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات دور السلطة المركزية، فإن الآليات اللازمة لإنفاذ السلطة تبقى ضعيفة، ومن ثم تطرح تحديات أمام الإنفاذ الحسن التوقيت والمتسق لأهداف واحتياجات الإطار المتعلق بأمن المعلومات على نطاق الأمانة العامة.

٩١١ - ويمكن الاطلاع في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (Sect. A/70/6 (29E) على المعتمد من الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

### التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل بفعالية

٩١٢ - واصل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ممارسة التوجيه والإشراف المركزيين على كل ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة من الأنشطة وإدارة الموارد والمعايير والأمن والهيكل والسياسات والتوجيهات، ولا سيما فيما يتعلق بالأنشطة ذات الصلة بالعمليات الميدانية (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وفي إطار الجهود المبذولة لرصد المخاطر المتعلقة ببرامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عمم المكتب تقييم المخاطر في جميع المشاريع الاستراتيجية. وبالإضافة إلى ذلك، حددت وحدة الاتصال والتوعية على الصعيد العالمي جهات تنسيق في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تبادل المعلومات والتجارب الناجحة ومستجدات الأخبار مع أصحاب المصلحة على نطاق الأمانة العامة وأوساط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقدم المكتب المزيد من الدعم في مجالات المبادرات المؤسسية الاستراتيجية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال المكتب المركزي لإدارة المشاريع التابع له (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة).

(ب) تعزيز اتساق السياسات في إدارة أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمانة العامة للأمم المتحدة والنظام الموحد للأمم المتحدة

٩١٣ - لقد قامت بين الكيانات على صعيد الأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة علاقات تعاون إيجابي ومثمر في وضع السياسات وتبادل العقود والخدمات والمعايير، ولا سيما بين مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الدعم الميداني. ونفذ المكتب ١٥ نشاطاً على صعيد العالم بالتعاون مع مكاتب موجودة خارج المقر ولجان إقليمية (هدف فترة السنتين: ١٥). وكان من ضمن تلك الأنشطة

عقد اجتماعات منتظمة لهيئة استعراض الهياكل المعلوماتية، وإصدار إشعارات بشأن أمن المعلومات لتقديم التوجيه في التصدي للتهديدات على الصعيد العالمي، وإدراج النطاقات والمواقع الشبكية وعناوين بروتوكولات الإنترنت في القوائم السوداء العالمية، للتصدي للتهديدات و/أو الهجمات الموجهة، واستحداث لوحة متابعة لرصد الامتثال على الصعيد العالمي للمتطلبات الدنيا لأمن النظم والتطبيقات التي تديرها الإدارات والمكاتب. وأُحرز تقدم في تجميع الاحتياجات المشتركة من المشتريات، الأمر الذي أدى إلى وضع عقود إطارية عالمية جديدة وإحداث وحدة لإدارة العقود. وإجراءات الشراء المخصصة إما أُنجزت بالفعل أو أنها قيد التنفيذ لإبرام عقود إطارية عالمية لمعدات تكنولوجيا المعلومات والخدمات الصوتية وخدمات البيانات واستضافة خدمات السحابة الحاسوبية، وتطوير البرمجيات المركزية وخدمات التطبيقات التي يتيسر الوصول إليها من قبل العديد من المستخدمين في مواقع متعددة على نطاق الأمانة العامة. ومن خلال العمل عن كثب مع وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة، وضع المكتب وأصدر مجموعة شاملة من السياسات التي تغطي طائفة من المواضيع المتعلقة بإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتقوم هيئة استعراض الهياكل المعلوماتية باستمرار باستعراض وتحديث قائمة معايير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

## البرنامج الفرعي ٥

### الإدارة والتنسيق الاستراتيجيان لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

#### العنصر ١: هياكل إدارة التكنولوجيا

(أ) امتثال الأمم المتحدة على نحو كامل للسياسات والإجراءات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعمليات والأطر القائمة المتصلة بإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٩١٤ - تحقيق ١٠٠ في المائة من جاهزية النماذج والأطر القائمة على نطاق المنظمة والتي تشكل جميعها هياكل فعلية لإدارة التكنولوجيا (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة).

(ب) إنشاء خدمات وهياكل ونظم للتكنولوجيا تتسق مع المعايير والهياكل المعلوماتية

٩١٥ - قام مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال فترة السنتين بنقل ثلاث تطبيقات مؤسسية إلى مركز البيانات العام في نيويورك، وقد حقق الآن الاتساق التام بين هياكل إدارة التكنولوجيا (الهدف المحدد لفترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وقد صُممت جميع الحلول الجديدة وفقا لمعايير المكتب الخاصة بالهيكل المعلوماتي والتكنولوجيا، وامتثالا لمتطلبات أمن المعلومات. ويجري استعراض معايير التكنولوجيا بصورة منتظمة، ويتم استعراض النظم الجديدة للتأكد من امتثالها للمعايير قبل النشر، بما في ذلك تلك المتعلقة بأمن المعلومات.



## العنصر ٢: مواءمة التكنولوجيا مع الأعمال الرئيسية للأمم المتحدة

(أ) استحداث خدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تزيد من تيسير عمل الدول الأعضاء

٩١٦ - بحلول نهاية فترة السنتين، كان المكتب قد حقق بالكامل هدف وضع أدوات تيسر عمل الدول الأعضاء، وكانت الدول الأعضاء راضية تماماً عن خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد تحقق ذلك من خلال توفير خدمات وأدوات من قبيل المواقع الشبكية للبعثات الدائمة للدول الأعضاء ([www.un.int](http://www.un.int))، ومحرك البحث الشامل (<https://search.un.org>)، وأدوات نمذجة سياسات التنمية المستدامة، ومنصة Unite Ideas للاستعانة بالجماهير (<https://unite.un.org/services/unite-ideas>). وفي إطار الجهود التي يبذلها المكتب من أجل زيادة اعتماد الدول الأعضاء على أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بدأ العمل بـ "حلقة التواصل" (Unite Connections) (<https://connections.unite.un.org>) من أجل دعم التعاون. وعلاوة على ذلك، نظم المكتب الاجتماع الدولي الرابع لمجموعة مستعملي نظام goAML، وهو مجموعة تطبيقات تمكن الدول الأعضاء من مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة).

(ب) استحداث برامج وخدمات وهيكل أساسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تيسر الأعمال الرئيسية للأمم المتحدة

٩١٧ - بحلول نهاية فترة السنتين، كان المكتب قد أحرز ٩٥ في المائة من التقدم، لا سيما فيما يتعلق بزيادة عدد استراتيجيات التكنولوجيا التي تخضع لاستراتيجية الأمم المتحدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وقد تحقق ذلك من خلال التعاون النشط ومواءمة الاستراتيجيات والأولويات مع كيانات الأمانة العامة العاملة في مجال السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان والقانون الدولي. وأدى ذلك إلى تطوير أدوات لإثراء القرارات المتعلقة بالسياسات فيما بين الدول الأعضاء، الأمر الذي مكن من إجراء تحليل متعدد الأبعاد للتنمية يشمل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مثل أدوات نمذجة سياسات التنمية المستدامة التي أنشئت بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والصيغ الأولية لأداة تتبع وتصنيف أحداث التشرد الداخلي، وكشاف استراتيجيات أمن الفضاء الإلكتروني، ومحرك المطابقة بين العلوم والتكنولوجيا.

(ج) تنفيذ استراتيجيات اتصال لأغراض برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القائمة في الأمانة العامة

٩١٨ - خلال فترة السنتين، نسق مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع المكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الاقتصادية الإقليمية ومكاتب وإدارات الأمانة العامة في وضع ١٠٠ في المائة من حلولها المبتكرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة).

### العنصر ٣: التحليلات والمعلومات التجارية

(أ) تقاسم المكونات التقنية للتحليلات والمعلومات التجارية من خلال إطار تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبخاصة من خلال مراكز التطبيقات المركزية

٩١٩ - وُضع ١٠٠ في المائة من معايير نظم وبيانات الدراسات التحليلية وتحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال لضمان إمكانية الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة في جميع برامج الأمم المتحدة وضمان سلامتها (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وترتبط هذه المعايير بطائفة واسعة من احتياجات الأعمال وتستخدم سيناريوهات، حيث تخدم الأغراض الإدارية والمتطلبات الموضوعية. وحدث انخفاض بنسبة ٢٥ في المائة في استخدام البرمجيات غير القياسية الخاصة بالتحليلات ومعلومات الأعمال (هدف فترة السنتين: ٢٥ في المائة). ونُقلت النظم القديمة إلى التكنولوجيات القياسية، مثل نظام SAP HANA.

(ب) الإبراز الكامل لأهمية ودور جميع الأنشطة المتعلقة بالتحليلات والمعلومات التجارية وإدارة تلك الأنشطة

٩٢٠ - لقد أحرز مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالتعاون مع الشركاء، تقدماً في إقامة آليات لإدارة معلومات الأعمال استناداً إلى معايير وممارسات القطاع، بما في ذلك لنظام أوموجا، ومن ثم تحقق هدف فترة السنتين (هدف فترة السنتين: ٥٠ في المائة). وتحقق ذلك من خلال تيسير عقد اجتماعات منتظمة للأوساط العالمية المعنية بمعلومات الأعمال، الأمر الذي أدى إلى اعتماد أفضل الممارسات المشتركة وتبادل المعارف والتعاون. وأعد المكتب مفهوماً لهيكل منقح للبحث في منصة معلومات الأعمال في أوموجا، بما في ذلك تعديل أدوار معلومات الأعمال من أجل تحسين الحوكمة. وأقام المكتب أيضاً إطاراً لتصنيف طلبات الإبلاغ عن معلومات الأعمال وفقاً لاختلاف مستويات الحوكمة ومرونة المستعملين.

٩٢١ - وواصل المكتب تجميع مصادر البيانات العالمية لضمان تقديم بيانات جيدة، وندح في تحقيق الهدف المحدد للفترة المشمولة بالتقرير (هدف فترة السنتين: ٥٠ في المائة). وبالنظر إلى نضج نظام معلومات الأعمال في أوموجا، تركزت إدارة البيانات أكثر في مستودع البيانات SAP. وأنشئت مصادر مشتركة للبيانات لخدمة نواتج مختلفة، مثل تقارير معلومات الأعمال ولوحات المتابعة الإدارية. وقام المكتب أيضاً ببناء قدرة إضافية لاستخدام التمثيل البصري للبيانات على نطاق كيانات الأمانة العامة. وهُيئ موقع شبكي (<https://unite.un.org/bi>) ليكون أداة مرجعية للإبلاغ عن العرض والطلب. وعلاوة على ذلك، أُدرج تحليل كامل لعناصر البيانات في مستودع بيانات أوموجا.

(ج) تحقيق فعالية قدرات التحليلات والمعلومات التجارية المتصلة بنظام أوموجا

٩٢٢ - قدر مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بـ ٨٠ في المائة نسبة التقدم المحرز في وضع عملية لاستخدام حلول الدراسات التحليلية ومعلومات الأعمال لتيسير الحصول على جميع المعلومات الواردة في نظام أوموجا من أجل دعم عملية فعالة ومستنيرة لاتخاذ القرارات (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). فقد أتاحت الاجتماعات المنتظمة للأوساط المعنية بمعلومات الأعمال على الصعيد العالمي التوصل إلى فهم ومعرفة مشتركين بشأن استخدام وتشغيل منصة نظام أوموجا لمعلومات الأعمال. وعلاوة على ذلك،

أدى التكامل الوثيق بين بيانات معلومات الأعمال المتاحة على نظام أوموجا ومنصات التمثيل البصري للبيانات إلى زيادة الاستخدام الفعال لبيانات نظام أوموجا. وأنجز المكتب أكثر من ١٠٠ من التقارير عن معلومات الأعمال في نظام أوموجا وأدوات المتابعة الإدارية، وبذلك يسد الثغرات في الاحتياجات من الإبلاغ. وتُقدم التقارير من منصة أوموجا لمعلومات الأعمال وتجري مراقبتها بطريقة مركزية. ويسر المكتب، وهو يتبع آليات مشتركة للإدارة، الوصول إلى مستودع البيانات في نظام أوموجا بطريقة مركزية وخاضعة للمراقبة، وذلك من خلال إعادة هيكلة ملفات معلومات الأعمال، الأمر الذي أدى إلى تحسين إدارة التقارير وزيادة الرقابة من جانب المستعملين.

#### العنصر ٤: استحداث وتعزيز التطبيقات والمواقع الشبكية

(أ) تقلص تطبيقات مركزية تغني عن الحلول المحلية

٩٢٣ - خلال فترة السنتين، قدم مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ٢٠ حلاً إضافياً مشتركاً متوافقاً مع المعايير، بما في ذلك حلول مشتركة للبعثات الميدانية، بالتعاون مع إدارة الدعم الميداني (هدف فترة السنتين: ٤٦). وبالإضافة إلى ذلك، نفذ المكتب فهرس وخدمات نظام iNeed لإدارة العلاقات مع العملاء في جميع بعثات حفظ السلام وفي كيانات أخرى، مثل الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وافتتح المكتب أيضاً نظام الخدمة الذاتية (Unite Self-Service) للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، واستحدث نظاماً جديداً للإقرارات المالية لمقدمي الإقرارات وللقائمين على استعراضها. وقام المكتب خلال فترة السنتين بوضع تطبيقات للأجهزة المحمولة تُستخدم في تقييم حالة الأمن المادي وتعميم الإعلانات الإلكترونية للمسافرين لغرض تعزيز سلامة وأمن موظفي منظومة الأمم المتحدة. وتم في عام ٢٠١٧ التقليل من حجم الهيكل الأساسي للتطبيق القديم، وهو نظام المعلومات الإدارية المتكامل، بنسبة ٧٠ في المائة كخطوة في عملية سحب التطبيق من الخدمة. وعلاوة على ذلك، سُحب نظام غالاكسي من الخدمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

(ب) تحقيق الانسجام في المشهد التكنولوجي والحد من تجزؤة بالتقليل من عدد التطبيقات والمواقع الشبكية على نطاق الأمم المتحدة بأسرها

٩٢٤ - ظلت المراكز الثلاثة للتطبيقات المؤسسية التابعة لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعمل بالتنسيق مع جميع إدارات الأمم المتحدة والبعثات الميدانية لمواصلة التخفيض من عدد التطبيقات المتكررة والقديمة. فقد يسر المكتب إخراج ٧٧٠ تطبيقاً من الخدمة على الصعيد العالمي، مستفيداً من المنصات المؤسسية القياسية والحلول المشتركة (هدف فترة السنتين: ٢٥٠). ويجري العمل منذ ما يزيد على ١٨ شهراً بالإجراءات التقنية لتوصيفات الواجهات البينية للتطبيقات، التي تنظم طلبات الواجهات التقنية بين نظام أوموجا والنظم القديمة، كما تنظم توفير هذه الواجهات التقنية. وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧، كانت ٥٤ واجهة قيد التشغيل في ١٢ كيانات من كيانات الأمانة العامة. وانتقلت ١٣ إدارة على الصعيد العالمي إلى العمل بالوحدة الجديدة للمراسلات في منصة الوثائق Unite Docs. وأخرج المكتب من الخدمة العديد من التطبيقات القائمة على برنامج لوتس نوتس، وانتقل إلى تطبيقات المؤسسة (مثل 'منصة الوثائق' و 'Unite Docs' و 'حلقة التواصل' Unite Connections).

٩٢٥ - وقدم مركز تطبيقات المؤسسة في نيويورك في فترة ٢٠١٦-٢٠١٧ المساعدة لعدة مكاتب وإدارات تابعة للأمم المتحدة في نقل مواقعها الشبكية العامة القديمة أو إنشاء مواقع شبكية عامة على المنصة القياسية لإدارة المحتوى الشبكي (Unite web). وأنجز ما مجموعه ١٦ موقعا شبكيا عاما في Web Unite خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي إطار العملية الجارية لمواءمة وتحليل المواقع الشبكية، قام المركز بالتحقق من مجموع المواقع الشبكية التابعة للأمم المتحدة. ووجهت إلى جميع الإدارات رسائل توعية تطلب منها أن تستعرض مواقعها الشبكية لكفالة امتثالها للمعايير ولحذف المواقع الشبكية المتقدمة التي لا يستضيفها المكتب. وتيسيرا لهذا العمل، أضاف المكتب مواقع شبكية عامة إلى رصيده العالمي من التطبيقات والمواقع الشبكية لضمان التتبع والامتثال باستمرار. وقام المكتب، بالتنسيق مع إدارة شؤون الإعلام وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، بإنشاء ونشر معايير المواقع الشبكية ومتطلبات إدارتها لضمان مطابقة المواقع الشبكية العامة من حيث التكنولوجيا والأمن والعلامات المميزة والتعدد اللغوي والانفتاح. ومع بدء العمل بممارسات الحوكمة المعززة، يتوقع المكتب إدخال تحسينات مستمرة في هذا المجال (هدف فترة السنتين: ١٥٠).

(ج) زيادة الامتثال للمعايير والمبادئ التوجيهية والمنهجيات القائمة في مجال التكنولوجيا، ولسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهيكلها المركزية من خلال إطار تقديم الخدمات

٩٢٦ - لا تزال مراكز التطبيقات المؤسسية تعمل عن كثب مع أصحاب التطبيقات لزيادة عدد الحلول المؤسسية التي تفي بما يتعلق بالتكنولوجيا من معايير ومبادئ توجيهية ومنهجيات. وبحلول نهاية عام ٢٠١٧، كان نحو ٧٨ في المائة من الحلول المؤسسية متوافقة تماما مع المعايير والمبادئ التوجيهية والمنهجيات المتعلقة بالتكنولوجيا (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة).

(د) تحسين نظم المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية

٩٢٧ - صدرت ١٠ منشورات لنظام إنسيبرا تدعم بشكل وثيق استخدام الموظفين وإدارة الأداء والتعلم (هدف فترة السنتين: ستة). وجاءت التحسينات متوائمة مع مبادرات من قبيل استراتيجيات الإصلاح والمساواة بين الجنسين. وتخطى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عتبة ٦٠٠ ٠٠٠ من المتعلمين على شبكة الإنترنت في مجالات أهداف التنمية المستدامة، وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، والمياه، والطاقة، والمناخ، والمحيطات، والتوسع الحضري، وقضايا المرأة، والمحاسبة الاقتصادية البيئية، والمشتريات، ولوجستيات حفظ السلام، والسلامة والأمن.

## العنصر ٥: تعزيز أمن المعلومات

(أ) تنفيذ الإطار المعتمد لأمن المعلومات باعتباره جزءا من استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٩٢٨ - حقق مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات زيادة نسبتها ٨٠ في المائة في عدد التحديثات الأمنية التي تم نشرها (هدف فترة السنتين: ٧٥ في المائة). وعزز المكتب قدرته على رصد أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال نشر نظام كشف الاختراق في ١١ موقعا رئيسيا، بحيث يغطي حوالي ٥٠ في المائة من الحركة ذات الصلة، فضلا عن رصد الأحداث الأمنية المتفرقة، بحيث يغطي نحو ١٠ في المائة من هذه الأحداث، وبأخذ العاملين مجتمعين تكون قدرات المكتب قد زادت بنسبة ٢٠

في المائة (هدف فترة السنتين: ٢٥ في المائة). وزاد المكتب بنسبة ٤٠ في المائة عدد العمليات المتاحة لاستعراض وإقرار الضوابط الأمنية للتطبيقات المؤسسية والمواقع الشبكية (هدف فترة السنتين: ٥٠ في المائة). وثمة عملية خاصة بالتطبيقات المؤسسية، ويجري تنفيذ عملية شراء لتأمين الخدمات المتخصصة لنظم المراقبة الصناعية. وقام المكتب بتقييم ٧٥ في المائة من عناصر البنية التحتية الأمنية في المنظمة (مثل نظم كشف الاختراق، ومرشحات الدخول إلى الإنترنت، ومرشحات البريد الإلكتروني، والجدران النارية) (هدف فترة السنتين: ٧٥ في المائة) لمنع الهجمات السيبرانية واكتشافها والتصدي لها.

(ب) تنفيذ خطة العمل ذات النقاط العشر التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٤٧/٦٨ ألف لتعزيز أمن المعلومات على نطاق الأمم المتحدة

٩٢٩ - لقد نُشرت تشكيلات آمنة لمخطات العمل في ٩٠ في المائة من جسم الأمانة العامة (هدف فترة السنتين: ٩٠ في المائة). ونفذ مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خطة عمل من ١٠ نقاط لتعزيز أمن المعلومات، وواصل العمل على تعزيز قدراته لتلبية متطلبات أمن المعلومات على الصعيد العالمي. ويجري حالياً نشر وتطوير عناصر البنية التحتية الأمنية لمنع الهجمات السيبرانية والتصدي لها، الأمر الذي يزيد من قدرة المكتب على مراقبة أصول وبيانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفعالية، وعلى التصدي لمحاولات الاختراق والانتهاكات المخلة بالسياسات ذات الصلة. ولا يزال أمن المواقع الشبكية للأمم المتحدة يخضع للتقييم بوتيرة متزايدة لكشف مواطن الخطر والتخفيف من حدتها قبل فوات الأوان. فقد تم تقييم أكثر من ١٠٠ من التطبيقات والمواقع الشبكية. وبالإضافة إلى ذلك، ولكي يتسنى وضع نهج أكثر استدامة وأطول أمداً بخصوص أمن المعلومات، استمر العمل على توسيع نطاق خطة العمل وتغيير مبادئها القصيرة الأمد، بحيث تصير الخطة عبارة عن أنشطة برنامجية متواصلة على الأمد الطويل، بعد أن كانت مصممة لمعالجة أوجه القصور الأكثر إلحاحاً.

(ج) تعزيز استعادة القدرة على العمل بعد وقوع الكوارث

٩٣٠ - لقد حقق مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هدفه لفترة السنتين، حيث زاد بنسبة ٧٠ في المائة من عدد الآليات والإجراءات والخطط المتعلقة باستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث، والتي تم توثيقها واختبارها بالنسبة لجميع التطبيقات والنظم المؤسسية الحساسة. وأُنجزت اختبارات استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث، ولا يزال التقييم جارياً. وثمة خطط متاحة بعد أن خضعت للاختبار لخمس منصات من خوادم SQL (ثلاثة خوادم SQL تستضيف مجموعات، و Unite Mail، و Unite Docs) ومنصتي Unite Identity و Oracle. وبدخول نظم جديدة حيز الخدمة، فإن تلك التي المعدة "للمهام الحرجة" ستكون مصحوبة بالخطط والهيكل اللازمة لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث.

(د) إرساء المساءلة وإدارة أمن المعلومات على نطاق الأمانة العامة وإسناد سلطتها المركزية إلى رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات

٩٣١ - لقد حقق مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هدفه لفترة السنتين المتمثل في الانتهاء التام من وضع إطار لضمان الحوكمة في مجال أمن المعلومات ابتغاء إرساء دعائم إدارة لأمن المعلومات تجمع بين الفعالية والخضوع للمساءلة على نطاق الأمانة العامة برومتها، مع تولي رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات دور السلطة المركزية في هذه الإدارة (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وقد صدرت نشرة الأمين العام بشأن تنظيم مكتب (ST/SGB/2016/11).

## البرنامج الفرعي ٦

### عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

#### العنصر ١ : استضافة التطبيقات المؤسسية

(أ) توحيد التطبيقات المؤسسية الواردة من نيويورك، والمكاتب خارج المقر، واللجان الاقتصادية الإقليمية، في مركز البيانات المؤسسية في فالنسيا

٩٣٢ - لقد نقل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ٩٠ في المائة من التطبيقات المؤسسية القائمة من نيويورك إلى مركز البيانات المؤسسية في فالنسيا بإسبانيا (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). ونُقلت إلى مركزي البيانات المؤسسيين نظم رئيسية من قبيل نظام أوموجا، وتطبيق iNeed، وخدمات أسماء النطاقات، وخدمات الدليل، وتطبيق Unite Identity، وتطبيق Exchange/Office 365 الهجين، ووصلات أمن البريد الإلكتروني، ومجموعات قواعد البيانات المشتركة، ومنصة Unite Docs، ونظام EarthMed للصحة والسلامة المهنية، وتطبيق Cosmos، ونظام إدارة المكالمات وتتبعها إلكترونياً، وحزمة برامجيات الدعم الميداني. بيد أن Unite Connections لم يُنقل بعد، حيث يجري النظر في إمكانية الاستعاضة عنه بالحلول المتاحة في Microsoft Office 365. والعمل جارٍ لإدخال حلين آخرين يُستعاض بهما عن نظام معلومات الميزانية وبرنامج تحديد هوية الركاب. وأجرت مراكز التكنولوجيا الإقليمية ومراكز تطبيقات المؤسسة تحليلاً لجميع التطبيقات من المكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية، ووضعت استراتيجية لتجميع تلك التطبيقات. وقد أُخرج من الخدمة أكثر من ٧٠٠ تطبيق. وتحقق المزيد من تجميع التطبيقات بنقل ٣٣ من نظم البريد الإلكتروني القائم على لوتس نوتس إلى نظام قائم على الحوسبة السحابية.

(ب) تجميع غرف الخوادم ومراكز البيانات المتفرقة، في مراكز البيانات الإقليمية والمؤسسية والتحويل من الخوادم المادية إلى الخوادم الافتراضية

٩٣٣ - لقد حقق مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هدفه لفترة السنتين المتمثل في تخفيض العدد الإجمالي للخوادم المادية بنسبة ٤٠ في المائة من خلال زيادة الأخذ بالنموذج الافتراضي، ونقل خدمات البريد الإلكتروني إلى المجال السحابي وإخراج تطبيقات من الخدمة.

#### العنصر ٢ : توحيد الشبكة (تبديل الوسوم المتعدد البروتوكولات)

(أ) تحويل الشبكات الإقليمية إلى شبكة واحدة متكاملة تدار مركزياً

٩٣٤ - لقد حقق مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هدفه لفترة السنتين المتمثل في تخفيض عدد الشبكات المتباينة بنسبة ١٠٠ في المائة من خلال نقل الشبكات الإقليمية الحالية إلى شبكة عالمية تستند إلى معايير معتمدة مركزياً وإلى أفضل الممارسات في القطاع. ونقلت جميع وصلات الأمانة العامة إلى شبكة واحدة تابعة للأمم المتحدة تتألف من وصلات ساتلية لبعثات حفظ السلام حيث لا تتوفر خطوط أرضية لبعثات حفظ السلام الأخرى والمقر والمكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الاقتصادية الإقليمية.

(ب) *قلة فترات تعطل الشبكة بفضل إعادة تنظيم الشبكة وأعمال الرصد الأمني في جميع الشبكات المؤسسية*

٩٣٥ - في فترة ٢٠١٦-٢٠١٧، تجاوزت الشبكة عموماً نسبة ٩٩,٨ في المائة من حيث صلاحيتها للتشغيل (هدف فترة السنتين: ٩٩,٨ في المائة).

### العنصر ٣: مكتب خدمات المؤسسة

(أ) *تحسين قدرة الأمانة العامة على توفير الدعم العالمي للتطبيقات المؤسسية على مدار الساعة*

٩٣٦ - لقد ضاعف مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من عدد التطبيقات المؤسسية التي يدعمها مكتب خدمات المؤسسة، متجاوزاً بذلك هدف فترة السنتين المتمثل في تحقيق زيادة نسبتها ١٥ في المائة. ويقدم مكتب خدمات المؤسسة الدعم على مدار الساعة، وقد أنشأ مكتباً موحداً للمساعدة ليكون نقطة الاتصال الوحيدة لحل مشكلات التطبيقات المؤسسية، حيث جهز أكثر من ٣٠٠.٠٠٠ طلب خدمة في فترة ٢٠١٦-٢٠١٧، وتوصل إلى حل من المستوى الأول لنحو ٧٨ في المائة من الحالات (هدف فترة السنتين: ٧٥ في المائة). وبلغ رضا المستخدمين عن الدعم المقدم من مكتب خدمات المؤسسة ٨٦ في المائة (هدف فترة السنتين: ٧٥ في المائة).

(ب) *تنسيق وتبسيط إجراءات مكاتب الخدمات وعملياتها وقاعدتها التكنولوجية بما على نطاق الأمانة العامة للأمم المتحدة ككل*

٩٣٧ - لقد حقق مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هدفه لفترة السنتين المتمثل في تخفيض عدد مكاتب المساعدة المحلية بنسبة ٥٠ في المائة على صعيد الأمانة العامة. وباستحداث مكتب خدمات المؤسسة، فإن العديد من مكاتب الخدمة المحلية إما لم يعد لها وجود أو صارت تركز على تقديم الدعم لعملائها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد المحلي. وقد اكتمل إنشاء مكتب خدمات المؤسسة، والهدف منه هو توحيد وتنسيق وتحسين أنشطة الدعم للتطبيقات والخدمات العالمية. وتنفذ عمليات الدعم الأساسية (أي إدارة الحوادث، والاستجابة للطلبات، وإدارة المشاكل) وفقاً لإطار مكتبة الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات. وقد تحققت نجاحات ملحوظة في تفعيل صفحات "اتصل بنا" (Contact us)، الأمر الذي أدى إلى انخفاض كبير في عدد ما أنشئ من بطاقات طلب الخدمة.

### العنصر ٤: تعميم نظام أوموجا

(أ) *الموافقة على مستوى الموارد اللازمة لدعم نظام أوموجا في مرحلة التعميم*

٩٣٨ - لقد وثق مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ٥٠ في المائة من الاحتياجات اللازمة لتعميم نظام أوموجا بنجاح، وصدقت عليها هيئات إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تغطي المجالات التقنية والمالية والبشرية (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). ولا يزال تعميم نظام أوموجا مستمراً، وستكون التقديرات النهائية متاحة مع التقدم في التوسعة ٢ لنظام أوموجا.

(ب) تشغيل تطبيق أوموجا بفعالية ودعمه باستمرار باتباع نهج تدريجي في تعميمه في مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٩٣٩ - لقد حقق مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هدف إنجاز وإقرار مخطط/بيان جدوى للمشروع، بما في ذلك من حيث النطاق والمخاطر والجدول الزمني والمؤشرات التي يتعين تحقيقها، من أجل التنفيذ الناجح لثلاث مراحل (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). نفذ المكتب بنجاح الخطط المعتمدة للمرحلتين ١ و ٢ لتعميم نظام أوموجا.

#### العنصر ٥: دعم الإذاعة والمؤتمرات

(أ) اعتماد أحدث الحلول في مجالي التكنولوجيا والتوظيف اعتمادا واسع النطاق، وتعزيز أوجه التآزر والكفاءة على الصعيد العالمي في تقديم خدمات الإذاعة والمؤتمرات والاجتماعات العيانية والاجتماعات الافتراضية (التداول من بُعد بالصورة والصوت) تحت سلطة مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٩٤٠ - لقد تم توثيق جميع إجراءات التشغيل الموحدة ومواصفات الخدمة وتفاصيل سير العمل والمهام وتوصيف الوظائف والمعايير التكنولوجية وإتاحتها لجميع الكيانات التي تطلبها (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وبذلك جهود كبيرة لتنسيق وتوحيد خدمات البث الإذاعي والتداول على الصعيد العالمي في المقر وفي البعثات الميدانية، عن طريق دمج قسم دعم الإذاعة والمؤتمرات بالكامل وإنشاء مركز شبكي لعمليات الفيديو في نيويورك. وانخفض عدد مراكز العمل التي توفر مرافق تقوم بدور الجسر على الصعيد العالمي في الأمانة العامة إلى ثلاثة مراكز: مركز فالنسيا الذي يقدم دعما عالميا يركز فيه كثيرا على العمليات الميدانية؛ ومركز جنيف الذي يقدم دعما عالميا يركز فيه كثيرا على كيانات الأمانة الموجودة في أوروبا؛ ومركز نيويورك الذي يقدم دعما عالميا يركز فيه كثيرا على دعم الأمين العام والكيانات المتمركزة في نيويورك (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وقد أدى وضع مهام دعم التداول بالفيديو في مكان واحد مع مركز عمليات شبكة الفيديو إلى خفض عدد الكيانات التي تقدم هذه الخدمات. وفي المجال التشغيلي، تم تحديث أو إعداد وثائق تتضمن أفضل الممارسات وإجراءات التشغيل الموحدة، بما في ذلك الوثائق المتعلقة بحجز خدمات التداول بالفيديو وأفضل الممارسات والاعتبارات الأمنية، فضلا عن نموذج موحد لمؤشرات الأداء الرئيسية. وفيما يتعلق بالتنسيق التكنولوجي، اعتمدت إدارة الشؤون الإدارية وإدارة الدعم الميداني ومكتب الأمم المتحدة في جنيف واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نهجا عالميا لإدارة التداول بالفيديو.

(ب) توفير التكنولوجيا على نطاق واسع للأمانة العامة والبعثات الدائمة والوفود لإتاحة المجال لاستخدامها خاصية التوقيع المنفرد أو بطاقة الهوية الرقمية في إثبات الهوية وتسجيل الحضور لأغراض متعددة، بما فيها حضور الجلسات والمشاركة فيها شخصيا أو افتراضيا والاطلاع على تسجيلات الجلسات الصوتية والمرئية القابلة للبحث فيها

٩٤١ - لقد قام مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال فترة السنتين، بالتعاون مع أصحاب المصلحة في الأمانة العامة، بزيادة حالات تسجيل الحضور، بما في ذلك مراقبة الوصول إلى الأصول الرقمية، فيما يتعلق بخدمات الدعم السمعي البصري وخدمات دعم المؤتمرات للاجتماعات الحكومية



الدولية التي تتطلب خدمات من قبيل الترجمة الشفوية ولافتات أسماء المندوبين داخل الغرف وشاشات العرض الحاسوبية داخل الغرف، والتسجيل السمعي البصري، والإرسال إلى هيئات البث وموقع الأمم المتحدة الشبكي، من ٢٧ ٠٦٢ في فترة ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى ٢٨ ٣٥٦ في فترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وأما التكنولوجيا المتعلقة بخاخصة التوقيع المنفرد أو بطاقة الهوية الرقمية لاستخدام معدات المؤتمرات وقاعات المؤتمرات في الأمانة العامة فهي جاهزة بالكامل (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وتم تزويد ما مجموعه ٢١ ٩٦٦ اجتماعاً بالخدمات التكنولوجية الخاصة بتكبير الصوت وتكبير صور المتكلمين داخل الغرف، ولافتات أسماء المندوبين وخدمات التسجيل. وبالإضافة إلى ذلك، يقدر المكتب أنه أحرز تقدماً بنسبة ٥٠ في المائة فيما يتعلق بتوحيد مسؤوليات التوظيف على الصعيد العالمي، وممارسات إدارة الاجتماعات الإلكترونية، ونشر التسجيلات الرقمية ومراقبة الوصول إليها، بتنسيق تضمنه آلية تكنولوجية رقمية واحدة (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وأعد قسم دعم الإذاعة والمؤتمرات خلال فترة السنتين لأصحاب المصلحة على الصعيد العالمي مجموعة من الوثائق تتضمن أفضل الممارسات وإجراءات التشغيل الموحدة للإذاعات والمؤتمرات في نيويورك، وقام بإنشاء أو تحديث الوثائق المتعلقة بالتداول بالفيديو من حيث الحجز وأفضل الممارسات والاعتبارات الأمنية، وأعد نموذجاً موحداً لمؤشرات الأداء الرئيسية والممارسات القياسية للحجز والفوترة وإدارة شؤون الموظفين فيما يتعلق بمؤتمرات التداول بالفيديو. وفي مجال إدارة التداول بالفيديو، عزز المكتب التنسيق التكنولوجي من خلال اتباع نهج عالمي إزاء موارد التكنولوجيا، بما في ذلك من خلال تقاسم أدوات إدارة حركة الاستعمال، داخل كيانات من قبيل إدارة الشؤون الإدارية وإدارة الدعم الميداني ومكتب الأمم المتحدة في جنيف واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

(ج) توفير الدعم الفعال إلى الاجتماعات، بما في ذلك الاجتماعات الافتراضية والمناسبات التي تنظم في الأمم المتحدة، ومنها أتمتة الاجتماعات، وأساليب التسيير الذاتي، حسب الاقتضاء

٩٤٢ - لقد أقرت هيئة استعراض الهياكل المعلوماتية نصف المعايير التكنولوجية وآليات إدارتها وإجراءاتها التشغيلية الموحدة في الإذاعة والتداول بالفيديو، وأصدرها رئيسة هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). فعلى سبيل المثال، سجل نظام إدارة المواد الإعلامية ٣٠٤ ٩٠٦ من ساعات الاجتماعات والمؤتمرات والمناسبات في أشكال سمعية بصرية يمكن البحث فيها بست لغات، ودعم قسم دعم الإذاعة والمؤتمرات ١٠ ١٨٠ مؤتمرات عُقدت بتقنية التداول بالفيديو و ١٢ ٩٦٦ طلباً من العملاء خلال فترة السنتين.

## الباب ٢٩ واو

### الإدارة، جنيف

#### أبرز نتائج البرنامج

قام مكتب الأمم المتحدة في جنيف بأتمتة وتحسين عملياته الإدارية القياسية، مما أدى إلى تحقيق أهدافه لفترة السنتين فيما يتعلق بجهود تثبيت نظام أوموجا والارتقاء إلى المستوى الأمثل بالعمليات التي تستند إلى أوموجا. وأدرجت الدروس المستفادة والتحسينات العملية في العمليات اليومية لتحقيق الكفاءة فيما يتعلق بالسياسات الإدارية الحالية. وشرع المكتب أيضاً في إدخال تحسينات على

الخدمات التي يقدمها من خلال التركيز على إدارة العلاقات مع العملاء. ومن خلال اعتماد أداة الخدمة الذاتية (Unite Self-Service) ووضع فهرس إداري جديد للخدمات، نجح المكتب في تجريب القناة الجديدة لتقديم الخدمات، واستعاض عن العمليات الورقية القديمة ومراسلات البريد الإلكتروني المرهقة. ودخل المكتب أيضاً في علاقة تعاون مع فريق أوموجا لإضفاء الطابع الرسمي على عملية جمع وتنظيم بيانات نظام أوموجا في منصة معلومات الأعمال SAP HANA لتيسير الإبلاغ الموثوق عن المؤشرات التشغيلية الرئيسية لاتخاذ القرارات الإدارية. وواصل المكتب دعم العمل بشأن نموذج تقديم الخدمات في المستقبل لإدارة الأمم المتحدة، الأمر الذي أتاح الموارد والخبرات الأساسية، بما في ذلك عن طريق المشاركة المباشرة في الإعداد الأولي لفريق المشروع النموذجي لتقديم الخدمات على الصعيد العالمي. وقُدمت مساهمات كبيرة في التنظيم الأولي لمهام الفريق وهيكله، وكذلك في العمل التفصيلي للمجموعة حول إدارة العلاقات مع العملاء لتصميم فهرس خدمات لنموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي. وبالإضافة إلى المشاريع التي تحققت بشأنها أهداف فترة السنتين بنجاح، طُلب إنجاز الأعمال الممولة من التبرعات الطوعية للدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى، مثل التجديد الكامل لقاعة المؤتمرات التاسعة عشرة (XIX)، وترميم منحوتة 'قبة السماء' (Celestial Sphere) وتركيب مكابس الشحن للمركبات الكهربائية. وقدم قسم المباني والخدمات الهندسية الدعم لمشروع الخطة الاستراتيجية لحفز التراث، حيث أسدى مشورة حاسمة بشأن أمور مختلفة. وظلت المكتبة تركز على إشراك المستخدمين وتشجيعهم على استخدام مواردها الإلكترونية ووثائقها ومحفوظاتها المرقمنة فيما يجرّونه من أبحاث وتحليلات، مقدمة خدمات فعالة من خلال شبكة عالمية من موارد المعلومات.

### التحديات والدروس المستفادة

لقد أظهرت الجهود الرامية إلى وضع مؤشرات ومقاييس أداء رئيسية لقياس حجم وكفاءة وجودة الخدمات بدقة مقدار العمل الذي لا يزال مطلوباً لاستخدام الكم الكبير من المعلومات التي يتيحها نظام أوموجا، فضلاً عن إمكانية التكامل مع النظم المؤسسية الأخرى، مثل Inspira و iNeed. وينبغي بذل مزيد من الجهد وإبداء مزيد من العزم لدعم اتخاذ القرارات الإدارية. وسيظل قسم المباني والخدمات الهندسية يراقب عن كثب المناطق التي تكون فيها المنشآت عرضة لخطر الإصابة بأعطاب. وإن هناك حاجة إلى التمويل الكافي اللازم لأعمال الصيانة للحفاظ على موثوقية المعدات وقدرتها على أداء الخدمات المطلوبة.

٩٤٣ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى التنفيذ الكامل للنواتج الخمسة المقررة القابلة للقياس الكمي. ولم تُنفذ نواتج إضافية بمبادرة من الأمانة العامة في فترة ٢٠١٤-٢٠١٥ وفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

٩٤٤ - ويمكن الاطلاع في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (Sect. A/70/6) و 29F) و (A/70/6 (Sect. 29F) Corr.1).

### التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل بفعالية

٩٤٥ - نُفذت جميع خطط عمل شعبة الشؤون الإدارية في الوقت المناسب لمواصلة تحسين الإدارة والتنظيم في مكتب الأمم المتحدة في جنيف بهدف تحقيق مزيد من الكفاءة والفعالية في العمليات (هدف)

فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). ونجح المكتب في تنسيق الاستجابات الإدارية لبيئات الرقابة الخارجية والداخلية، مثل مجلس مراجعي الحسابات، ووحدة التفتيش المشتركة، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية.

(ب) تحسين قدرة المنظمة على إدارة خطط الموارد، مما يمكنها من اعتماد نهج متكامل ومنسق لإزاء الضوابط المالية، ونظم الموارد البشرية، وإدارة سلسلة الإمدادات، والإبلاغ، واتخاذ قرارات موحدة

٩٤٦ - قاد مكتب الأمم المتحدة في جنيف استعراضاً بين الأقران مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في جنيف لتوثيق جميع المشاكل المتعلقة بنظام أوموجا والسياسات العامة والأمور الإجرائية. وأعدت فرقة العمل المعنية باستعراض نظام أوموجا بعد إدخاله طور التشغيل ٦٣ توصية رفيعة المستوى هدفها الرئيسي هو حل الأمور المتراكمة بعد نشر نظام أوموجا. فعلى سبيل المثال، خفض المكتب من السلف المدفوعة على المرتبات إلى ١ في المائة من المستفيدين، وطلبات العمليات المصرفية الدائمة من ٣٥٠ إلى حوالي ٣٠، واستثناءات الدفع من ٥٠٠ إلى ١٠٠، وعدد الأيام اللازمة لتجهيز مطالبة طبية إلى ٢,٤ ومتوسط عدد الأيام للموافقة على طلب يتعلق بالسفر إلى ٤١,٠ (المتوسط العالمي ٢٣,٣ أيام). وقد تحققت هذه النتائج في كم كبير من العمليات تدعم ٦٠٠٠ مستخدم على مستوى العالم. وعمل المكتب على تبسيط إجراءاته حيثما سمحت السياسة المتبعة بذلك، وترشيد ما يعرضه من خدمات، والرفع من عملية الدعم إلى المستوى الأمثل. واستكمل المكتب العمل في هذا المؤشر في عام ٢٠١٧، حيث حقق هدفه المتمثل في أتمتة أو تحسين ١٠٠ في المائة من العمليات الإدارية القياسية في سياق نظام أوموجا.

(ج) تعزيز التعاون مع سائر المنظمات التابعة لنظام الأمم المتحدة الموحد في جنيف

٩٤٧ - لقد تعاونت مجموعة أنشطة المشتريات المشتركة في أكثر من ٢٧ نشاطاً من أنشطة الشراء (هدف فترة السنتين: ٢٥)، عن طريق تقاسم العقود، وتجميع الخبرات والأبحاث، وتبادل أفضل الممارسات. ومن المتوقع أن تصل التكلفة التقديرية التي ينجح أعضاء المجموعة البالغ عددهم ١٨ عضواً في تفادي تكبدها ٣٠ مليون دولار، وذلك كنتيجة مباشرة للعقود المشتركة إما بالاسترسال في استخدام العقد نفسه أو إبرام عقد عطاء مشترك أو استفادة الأعضاء من شروط وأحكام متشابهة. وتشمل التكاليف المتوقعة تجنبها من العقود الرئيسية التكاليف المتعلقة بإمدادات الكهرباء، وإدارة السفر، وخدمات تجهيز التأشيرات، وخدمات الحقيبة الدبلوماسية، وإمدادات الورق. وقد ظل أعضاء المجموعة يجرون عدداً غير قليل من المناقصات سنوياً، منها أربع مناقصات مشتركة وما لا يقل عن ٢٣ عقداً سارياً في عام ٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، تطوع الأعضاء في ٨٠ مناسبة على الأقل بمعلومات مفيدة لبقية أعضاء المجموعة، من إشراكهم في عقود سارية وفي اختصاصات مرجعية، إلى إبداء الرأي المهني في ممارسات الشراء، وتقديم الخبرات فيما يتعلق بأداء البائعين. ويبقى تبادل المعارف جزءاً كبيراً من الأساس الذي تقوم عليه المجموعة، الأمر الذي يساعد على تحقيق مكتسبات من حيث الكفاءة.

## البرنامج الفرعي ٢ تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

### (أ) تحسين الإدارة العامة لموارد الميزانية البرنامجية والموارد الخارجة عن الميزانية

٩٤٨ - يعكس المستوى الفعلي للالتزامات غير المصفاة، أي ٣,٨ في المائة، تحسناً في الأداء عند مقارنته بهدف فترة السنتين المحدد في ٥ في المائة. فهذا يبين الجهود المتواصلة المبذولة، وإجراءات المتابعة المتخذة، وما أحدثه اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من أثر في إدارة الالتزامات غير المصفاة لضمان التصفية الفورية. وكان الوقت المستغرق لإصدار المخصصات الخارجة عن الميزانية بعد تلقي المعلومات كاملة هو ٢,٤٨ من أيام العمل لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وهو ما يتجاوز الهدف المسطر بـ ١,٢٢ يوماً. ويعكس الفرق البالغ ١,٤ في المائة بين المخصصات المأذون بها والنفقات خلال فترة السنتين الجهود المتواصلة المبذولة لتحسين الخدمات المقدمة للعملاء ولتعزيز علاقات العمل مع النظراء بتقديم التوجيه وإسداء المشورة وتبادل المعلومات والمعارف وتحسين رصد الأنشطة الممولة من خارج الميزانية.

### (ب) تحسين سلامة البيانات المالية

٩٤٩ - لقد تلقت أحدث البيانات المالية التي شملت مكتب الأمم المتحدة في جنيف رأياً غير مشفوع بتحفظ.

### (ج) تحسين عملية إنجاز المعاملات المالية في الوقت المناسب وبدقة

٩٥٠ - بوجه عام، تمت الموافقة على معظم الوثائق (٩٩,٥ في المائة) في غضون ٣٠ يوماً من استلامها (هدف فترة السنتين: ٩٨,٥ في المائة). وكان الإنجاز الرئيسي خلال هذه الفترة هو الرفع من المهام إلى المستوى الأمثل لضمان استدامة مستوى عالٍ من الأداء. وشكلت المدفوعات الآلية ٩٩,٣ في المائة من جميع المدفوعات، وهو ما يتماشى مع هدف فترة السنتين المحدد في ٩٩,٣ في المائة. وبعد إعمال نظام أوموجا، كان من المتوقع أن تتم جميع المدفوعات في شكل مدفوعات آلية؛ ومع ذلك، ظلت الشيكات وسيلة فعالة تستعملها المكاتب الفنية لدفع تكاليف ترتيبات آخر لحظة للمشاركين في الاجتماعات.

## البرنامج الفرعي ٣ إدارة الموارد البشرية

### (أ) تحسين قدرة الموظفين الحاليين على تنفيذ الولايات المسندة إليهم

٩٥١ - يمكن أن يعزى جزء من الزيادة في عدد المشاركين في الدورات التدريبية التي تقدمها المنظمة ليصل إلى ١٦ ٦٠٢ (هدف فترة السنتين: ١٥ ٢٠٠) إلى تغيير اسم قسم تنمية قدرات الموظفين والتعلم ليصبح اسمه مركز التعلم والتعدد اللغوي في شباط/فبراير ٢٠١٧، وكذلك إلى إطلاق الموقع الشبكي للمركز. وقد ساهمت تلك المبادرات في زيادة عدد المشاركين في برنامج التدريب اللغوي وفي دورات الإدارة والاتصالات. ويعكس المستوى المرتفع الذي تحقق من رضا العملاء خلال فترة السنتين إلى حد كبير الجهود المستمرة التي تبذلها دائرة إدارة الموارد البشرية لتوفير مستوى عالٍ من الدعم للعملاء وإيجاد حلول لاحتياجاتهم. وخلال فترة السنتين، وبعد فترة من تثبيت نظام أوموجا، بذلت دائرة إدارة الموارد البشرية جهوداً متضافرة لبناء قدرات الشركاء من الموارد البشرية وتحسين خبرتهم في نظام أوموجا، مع المساهمة في مبادرات الإصلاح الإداري الجارية في المنظمة.

(ب) تحسين نظام توظيف وتنسيب وترقية أفضل الموظفين تأهيلاً وكفاءة، وتيسير تحقيق المزيد من التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين

٩٥٢ - شكل المرشحون من البلدان غير الممثلة والبلدان الممثلة تمثيلاً ناقصاً ١٣,٣ في المائة من المجموع (هدف فترة السنتين: ٢٠ في المائة). وعلى الرغم من أن هدف المنظمة لم يتحقق بالكامل، فقد تم إحراز تقدم خلال فترة السنتين، وواصلت دائرة إدارة الموارد البشرية التفاعل مع المديرين المكلفين بالتعيين وكبار الموظفين الذين يتخذون قرارات الاختيار لإعلامهم وتنقيفهم ودعمهم في تحقيق الأهداف المتعلقة باستقدام المرشحين من الدول الأعضاء غير الممثلة والممثلة تمثيلاً ناقصاً وتحقيق التمثيل العادل للدول الأعضاء، ولا سيما على مستويات تقرير السياسات. وبلغ تمثيل المرأة في الفئة الفنية والفئات العليا ٤٨ في المائة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وبذلك فهو يقترب من درجة التكافؤ. وواصلت الدائرة تبذل كل ما في وسعها لدعم المديرين المكلفين بالتعيين في تحديد واستقدام المرشحات المؤهلات. وأُحرز تقدم نحو تخفيض المدة الزمنية الإجمالية التي تستغرقها عملية التوظيف. فقد بلغ متوسط عدد الأيام الفاصلة بين تاريخ إصدار إعلانات الشواغر وتاريخ اختيار المرشحين فيما يتعلق بما عدده ٥٣ وظيفة شاغرة أُعلن عنها ٨٨,٥ يوماً (هدف فترة السنتين: ٨٣ يوماً). وعلى الرغم من أن المعدل يتجاوز قليلاً الهدف المحدد، فقد واصلت الدائرة جهودها الرامية إلى دعم المديرين المكلفين بالتعيين وهيئات الاستعراض المركزية في خفض متوسط عدد الأيام. وسيزيد المكتب من تركيزه على المراحل التي يمكنه فيها أن يخفض أكثر من المدة الزمنية المستغرقة في عملية التوظيف، مثل موافقة هيئة الاستعراض المركزية، ورد المديرين المكلفين بالتعيين، وعملية الاختيار التي يقوم بها رئيس الإدارة.

#### البرنامج الفرعي ٤

##### خدمات الدعم

##### المرافق

(أ) تحسين خدمات المرافق من حيث النوعية واحترام المواعيد

٩٥٣ - خلال فترة السنتين، تمت الاستجابة لما نسبته ٩٩ في المائة من طلبات الخدمة في حدود مدة التنفيذ المقررة (هدف فترة السنتين: ٩٦ في المائة). وكانت هناك حالة واحدة فقط لم يتم فيها تلبية الطلب في الوقت المحدد.

(ب) تحسين إدارة المرافق

٩٥٤ - تجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى المشاريع التي تندرج في إطار الميزانية البرنامجية والتي تم تحقيق الهدف المتعلق بها بنجاح، طُلب أيضاً إنجاز عمل هام ممول من تبرعات الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة، بما في ذلك التجديد الكامل لقاعة المؤتمرات التاسعة عشرة (XIX)، والأعمال التحضيرية لترميم منحوتة 'قبة السماء' (Celestial Sphere)، وتركيب مكابس شحن المركبات الكهربائية. وقدم قسم المباني والخدمات الهندسية الدعم أيضاً لمشروع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، حيث أسدى مشورة حاسمة بشأن جوانب مختلفة من المشروع.

### (ج) تحسين التخطيط فيما يتعلق بترتيبات السفر

٩٥٥ - لقد اشترت المنظمة ما يقرب من ٥٠ في المائة من تذاكر السفر قبل أسبوعين على الأقل من بدء السفر (هدف فترة السنتين: ٥٦ في المائة). ويعزى النقص أساساً إلى الزيادة في العدد الإجمالي لطلبات السفر، حيث تولى مكتب الأمم المتحدة في جنيف تجهيز طلبات السفر لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الأمر الذي كان له أثر سلبي على هذا المؤشر. وتصدر الإشارة أيضاً إلى أن السفر الذي تقوم به هذه الكيانات يتوقف في كثير من الأحيان على عوامل خارجية لا تقع تحت سيطرتها، مثل حالات الاستجابة للطوارئ، أو تغيير جداول الأعمال، أو السفر المقرر لأسباب سياسية، أو الصرف المتأخر للأموال من جانب أصحاب المصلحة الخارجيين. وعلاوة على ذلك، تتعلق نسبة كبيرة من السفر بأشخاص من غير الموظفين يعينهم في بعض الأحيان أصحاب مصلحة خارجيون في وقت متأخر جداً، الأمر الذي يؤخر من تجهيز ترتيبات السفر.

### عملية الشراء

#### (أ) توفير خدمات مشتريات تستوفي تماماً شروط خطط الاقتناء

٩٥٦ - لقد تم تحديد هدف فترة السنتين في عام ٢٠١٤، قبل اتخاذ القرار في عام ٢٠١٥ بأن يضطلع مكتب الأمم المتحدة في جنيف بقدر كبير من أعمال الشراء للمكاتب الميدانية التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وبُذلت جهود كبيرة لتنظيم أو إبرام عقود جديدة لدعم تلك العمليات الميدانية. وعلى الرغم من التأثير الكبير لأوامر الشراء لمرة واحدة لدعم العمليات الميدانية الإنسانية، بلغت النسبة المئوية للاتفاقات الاستراتيجية الطويلة الأمد ٧٩ في المائة، وهو ما يقل قليلاً عن هدف فترة السنتين المحدد في ٨٠ في المائة. وبالمثل، حُدد هدف تخفيض عدد الأيام بين بيان الأعمال النهائي ومنح العقد إلى ٢٠ يومًا في عام ٢٠١٤، أي قبل تنفيذ القرار المذكور أعلاه في عام ٢٠١٥. وعدد الأيام بين استلام قائمة التسوق والموافقة على أوامر الشراء هو ٢٠,٧ يومًا. ولما كانت عمليات الشراء التي تُجرى دعماً للمكاتب الميدانية تنطوي على أوجه مختلفة من التعقيد، بُذل مجهود في الرفع تدريجياً من مستوى معرفة المكاتب الميدانية بقواعد الشراء في الأمانة العامة من خلال زيادة التدريب لمقدمي الطلبات وإعداد أدوات وإجراءات جديدة لعمليات الشراء.

#### (ب) تعزيز مستوى المنافسة الدولية

٩٥٧ - خلال فترة السنتين، قام فريق تسجيل البائعين في جنيف باستعراض ٢٧٣ ٣ من البائعين في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات (هدف فترة السنتين: ٣٥٠ ٢ من البائعين المؤهلين). وواصل مكتب الأمم المتحدة في جنيف تشجيع البائعين المحتملين على تسجيل أنفسهم في البوابة العالمية للمشتريات من خلال الحلقات الدراسية المنظمة في مجال الأعمال التجارية، ومن خلال الدورات الإعلامية التي تطلبها البعثات الدائمة. علاوة على ذلك، يبذل القائمون على عمليات الشراء جهوداً لزيادة عدد البائعين الذين توجه لهم الدعوة لتقديم العطاءات، ومن ثم زيادة عدد التسجيلات في البوابة العالمية للمشتريات.

(ج) تحسين سبل وصول ومشاركة البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

٩٥٨ - خلال فترة السنتين، قام فريق تسجيل البائعين باستعراض ٣٦١ بائعا من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات (هدف فترة السنتين: ٢٥٠). وبذل مكتب الأمم المتحدة في جنيف جهدا كبيرا لاستعراض طلبات البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتتصل النتيجة الجيدة بشكل خاص بزيادة التركيز على إشراك البلدان النامية في تقديم خدمات الشراء للمكاتب الميدانية التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

## البرنامج الفرعي ٦

### عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

(أ) تحسين قدرة المنظمة على إدارة أنشطتها

٩٥٩ - لقد خفض مكتب الأمم المتحدة في جنيف خلال فترة السنتين من عدد التطبيقات والمواقع القديمة إلى ٦٠ تطبيقا، وهذه نتيجة أفضل من هدف فترة السنتين المحدد في ٦٥، وقد تسنى تحقيق ذلك بفضل الانتقال إلى نظام أوموجا والحلول المؤسسية الأخرى. وتحقق الهدف المحدد في ٢١ من النظم البالغة الأهمية ومعها خطط لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث. وتظهر النتائج الجهود المستمرة التي تبذلها شعبة الشؤون الإدارية لزيادة تحسين الدعم المقدم للعملاء من خلال النظام المتكامل، بما في ذلك هيكل خدمات مبسطة وعمليات إدارية مبسطة وتعزيز التنسيق بين الأطراف المعنية.

(ب) التشغيل الفعال لنظام أوموجا عن طريق تعميمه على نطاق الأمانة العامة للأمم المتحدة

٩٦٠ - في فترة السنتين بلغ عدد مستخدمي نظام أوموجا الذين قُدمت لهم خدمات الدعم ٦٠٠٠ مستخدم (هدف فترة السنتين: ٥٠٠٠). وبالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ سبعة حلول تكنولوجية لتعزيز أمن المعلومات المتعلقة بنظام أوموجا (هدف فترة السنتين: ٦). ويعمل مركز مكتب خدمات المؤسسة (Unite Service Desk) في جنيف (المكتب العالمي لخدمات تطبيقات المؤسسة) بكامل طاقته، إذ يقدم الدعم لمستخدمي نظام أوموجا في جميع أنحاء العالم. ووصلت حلول أمن المعلومات إلى درجة الانسجام مع خطة العمل ذات النقاط العشر لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودعمها هذه الخطة لتعزيز أمن المعلومات على نطاق الأمانة العامة، بما في ذلك من خلال (أ) تنفيذ دورة التوعية بأمن المعلومات في جنيف؛ (ب) تنسيق سياسات المجموعة في جميع أنحاء أوروبا؛ (ج) الحصول على جدران الحماية الشبكية؛ (د) دعم التسجيل العالمي للأحداث؛ (هـ) الإبلاغ عن الحوادث المتعلقة بالأمن؛ (و) تصفية محتوى الويب؛ (ز) إجراء تقييمات ذاتية شاملة.

(ج) تحسين أمن الشبكة وكفاءة الامتثال للمبادئ التوجيهية الأمنية والسياسات الأمنية وحماية النظم الحيوية

٩٦١ - لقد وقعت ثلاثة انتهاكات أمنية في عام ٢٠١٦، ولم يشهد عام ٢٠١٧ أي حادث، وهو ما يبقى ضمن هدف فترة السنتين (هدف فترة السنتين: ٣). وقد أدت الجهود الإضافية وتنفيذ حلول جديدة لأمن المعلومات خلال فترة السنتين إلى الحد من مخاطر الانتهاكات الأمنية. وقد كشفت

التقييمات الذاتية لأمن المعلومات التي أجريت طوال فترة السنتين مواطن الضعف، الأمر الذي خفف من انتهاكات المواقع والتطبيقات التي تستضيفها جنيف. وهناك حاجة إلى ضمان أن تخضع جميع المنصات والمواقع الإلكترونية الجديدة لتقييم دقيق لأمن المعلومات قبل تشغيلها. ويتعين على مجالس إدارة المشاريع، عند الموافقة على مثل هذه المبادرات، ضمان تخصيص موارد كافية لأمن المعلومات. ومع تزايد نضج دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بأمن المعلومات، تزداد أيضاً خروقات الأمن وضوحاً وبروزاً. ومن ثم قد يعكس المؤشر مزيداً من الانتهاكات على الرغم من أن الدائرة تطورت نحو الأحسن وهي في وضع أفضل من حيث التعرض للمخاطر.

#### (د) تحسين مواعيد العمليات الموحدة لتقسيم الخدمات وإنجاز المشاريع مع أفضل الممارسات

٩٦٢ - لقد تم تزويد ما مجموعه ٤٣ من الخدمات بمستوى النضج ٣، وفقاً لفهرس خدمات مركز التكنولوجيا الإقليمي لأوروبا ([https://iseek-geneva.un.org/departamental\\_page/rtc-e-service-catalogue](https://iseek-geneva.un.org/departamental_page/rtc-e-service-catalogue)) (هدف فترة السنتين: ١٤). وتجدر الإشارة إلى أن دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أعادت هيكلة فهرس خدماتها من أجل تشغيل منصة iNeed للخدمة الذاتية. وقد أدت إعادة هيكلة الخدمات إلى تقليص الوقت المستغرق لتلبية طلبات الحصول على الخدمات وأتاحت للمستخدمين مزيداً من الشفافية بشأن حالة طلباتهم.

### البرنامج الفرعي ٧ خدمات المكتبة

#### (أ) زيادة كفاءة وسهولة الوصول إلى مجموعة أكبر من المراجع المعرفية المسجلة الخاصة بالأمم المتحدة والموارد المتوفرة في المكتبات الخارجية

٩٦٣ - تم الوصول إلى موارد المعلومات الإلكترونية والرقمية ١ ٥١٨ ٠٦٣ مرة خلال فترة السنتين (الرقم المستهدف خلال فترة السنتين: ٥١٠ ٠٠٠). وظلت المكتبة تركز على إشراك مستخدميها، بتشجيعهم على الاستفادة من مواردها الإلكترونية ووثائقها ومحفوظاتها الرقمية في بحوثهم وتحليلاتهم، وتوفير خدمات تتسم بالكفاءة من خلال شبكة عالمية من موارد المعلومات. ويكفل العدد المتزايد لموارد المعلومات الإلكترونية والرقمية قيام دائرة المكتبة بما يلي: (أ) توفير الدعم المباشر لأعمال المنظمة وموظفيها ومندوبيها بتوفير أحدث المعلومات الموثوقة والعالية الجودة والسهلة المنال لأغراض صنع القرار؛ (ب) مساعدة الموظفين في بيئة العمل المتغيرة بإتاحة جداول عمل مرنة والعمل عن بُعد؛ (ج) تلبية احتياجات الدول الأعضاء وعموم المستخدمين عن طريق دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

#### (ب) تحسين تنفيذ المعايير وأفضل الممارسات المتعلقة بإدارة السجلات على نطاق مكتب الأمم المتحدة في جنيف من أجل تعزيز الذاكرة المؤسسية للأمم المتحدة

٩٦٤ - حققت المكتبة هدفها المتمثل في إنشاء ١٠ نظم لتصنيف الملفات، جرى استحداثها حالياً لوحدة عمل أكبر وتؤثر بالتالي على عدد أكبر من الموظفين مقارنةً بالوضع السابق. وفيما يتعلق بخدمات الدعم المركزية في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، تم إعداد ٦ نظم لتصنيف الملفات لأكثر من ٢٠٠ موظف في أنشطة متنوعة (على سبيل المثال، وحدة المباني ووحدة المشتريات والعقود)، ونظامين لشعبة إدارة المؤتمرات، ونظام واحد لمكتب مدير الشؤون الإدارية، ونظام واحد لمكتب المدير العام. وبذلك يكون الهدف المتمثل في تنفيذ المعايير وأفضل الممارسات التنظيمية في إدارة السجلات قد تحقق بكفاءة وعلى نحو مستدام. ونقلت



سجلات إلكترونية يبلغ حجمها الإجمالي ٢,٣ جيجابايت إلى نظام UniteDocs. وقصرت المكتبة عن تحقيق الرقم المستهدف المتوقع وهو ١ ٠٠٠ جيجابايت بسبب العاملين التاليين: أدى عدم الوضوح في نموذج تحميل التكلفة للتراخيص المقبلة لنظام UniteDocs إلى إحجام الدوائر عن دعم تنفيذه؛ قام مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوقف تشغيل أدوات نظام Lotus Notes، مما أدى إلى التنفيذ المبكر لوحدة التراسل في نظام Unite Docs وإبطاء تنفيذ الوحدة المعيارية في Unite Docs.

(ج) تحسين نشر المعارف لأغراض التبادل الثقافي والتثقيف والحوار بشأن القضايا الرئيسية للأمم المتحدة

٩٦٥ - في ظل مشاركة ١٧٨ ٤٧ شخصا في المناسبات (هدف فترة السنتين: ٥٠ ٠٠٠)، حققت المكتبة نسبة ٩٤ في المائة من هدفها. وأدى وجود برنامج أكثر تنوعا، واستخدام تكنولوجيا سمعية بصرية جديدة، وتكثيف أنشطة التسويق، وتزايد طلب البعثات الدائمة والمنظمات الدولية أن تتعاون إلى جذب المزيد من الأشخاص للمشاركة في حلقات النقاش. ويلاحظ انخفاض عام في المشاركة في المناسبات الثقافية مقارنة بفترة السنتين السابقتين بسبب انخفاض عدد المناسبات التي تنظم بناء على طلب البعثات الدائمة. ومن العوامل التي أسهمت في ذلك وجود أماكن جديدة للمناسبات، وزيادة الرسوم، وتغير طريقة حساب تكاليف العرض بوجه عام، وإن كان الدبلوماسيون، كما تؤكد دراسة بشأن الدبلوماسية الثقافية في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، عنوانها "فن القوة الناعمة" (كلية كينغ، لندن، ٢٠١٨)، يولون قيمة كبيرة لبرنامج الأنشطة الثقافية ويستخدمونه "للبروز والتواصل". وافتتح معرض جديد بشأن تاريخ مذهب الدولية، تتم فيه العروض بطريقة تفاعلية لإعلام الزائرين (٢٩٢ ١) بأنشطة المنظمة وقيمتها.

## الباب ٢٩ زاي

### الإدارة، فيينا

#### أبرز نتائج البرنامج

نفذ مكتب الأمم المتحدة في فيينا بنجاح ولايته المتمثلة في تقديم الدعم الإداري لوحدات الأمانة العامة الموجودة في فيينا، بما فيها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وخلال فترة السنتين، واصل مكتب الأمم المتحدة في فيينا تعزيز رصده لأداء الميزانية والإدارة والرقابة الماليتين وإعداد التقارير المالية. وطبق المكتب بنجاح إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتلقى رأيا غير مشفوع بتحفظ بشأن البيانات المالية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وواصل تجهيز المعاملات المالية بدقة وفي الوقت المحدد في ٩٨ في المائة من الحالات (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وحقق المكتب معظم أهداف الأداء فيما يتعلق بتحسين الاستقدام والتنسيب والترقية والتوازن بين الجنسين. وواصل المكتب تعاونه مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى في فيينا في التمويل المشترك للخدمات، بما في ذلك مواصلة تقديم خدمات المرافق من خلال منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مع تقييد ١٠٠ في المائة من أوامر العمل بالمعايير والجداول الزمنية المقررة. وواصل المكتب تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي وضعتها الأمانة العامة ودعم المستخدمين في فيينا وعلى الصعيد العالمي. وعزز المكتب خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة به من خلال الانتقال الناجح إلى نظام Unite Mail مع تبسيط عملياته بوجه عام عن طريق خفض عدد التطبيقات القديمة (غير أوموجا) بمقدار ١٢٤ (هدف فترة السنتين: ٧٥). وواصل المكتب جهوده

لدعم العمليات في نظام أوموجا عن طريق استعراض عملياته من بدايتها إلى نهايتها بهدف مواصلة استخدامها على النحو الأمثل ومواءمتها مع معايير الأمانة العامة وسياساتها وإجراءاتها فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

### التحديات والدروس المستفادة

خلال فترة السنتين، استمر دعم عمليات أوموجا وتطبيق إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتطبيق الإطار المتعلق بمشاركة الأطراف الخارجية واسترداد التكلفة الكاملة. ويعمل مكتب الأمم المتحدة في فيينا بنشاط في إعداد التوسعة ٢ لنظام أوموجا، وهو ما سيحسن تخطيطه للميزانية ورصدها وتنفيذها في المستقبل. وسيتم تحديث الدليل المتعلق بالإطار في عام ٢٠١٨ عقب استعراض أجره مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام ٢٠١٧. وسيتم أيضاً إعداد برامج تدريبية إضافية لتحسين تطبيق الإطار. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة في فيينا جهوده لدعم نظام أوموجا عن طريق تقديم التدريب والدعم المستمرين لمستخدمي النظام. وسيواصل أيضاً تقييم مدى ملائمة نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القديمة الخاصة به (غير أوموجا).

٩٦٦ - ويمكن الاطلاع في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (Sect. A/70/6 (29G) على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة.

### التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل بفعالية

٩٦٧ - نفذ مكتب الأمم المتحدة في فيينا بنجاح ولايته المتمثلة في تقديم الدعم الإداري لوحدة الأمانة العامة الموجودة في فيينا، بما فيها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وطبق المكتب بنجاح إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتلقى رأياً غير مشفوع بتحفظ بشأن البيان المالي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وخلال فترة السنتين، تم تحسين الإطارين المتعلقين بتقديم الخدمات واسترداد التكلفة الكاملة لبرامجه التي يدعمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

(ب) تعزيز التعاون مع سائر المنظمات التابعة للنظام الموحد للأمم المتحدة في فيينا

٩٦٨ - في نهاية عام ٢٠١٧، كان المكتب قد شارك في ١٨ نشاطاً بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى الموجودة في فيينا، مما أسفر عن زيادة الكفاءة وخفض التكاليف.

### البرنامج الفرعي ٢

#### تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

(أ) تحسين الإدارة العامة لموارد الميزانية البرنامجية والموارد الخارجة عن الميزانية

٩٦٩ - بلغت نسبة الالتزامات غير المصفاة لفترة السنتين ٦,٢ في المائة (هدف فترة السنتين: ١,٨ في المائة). وفي حين تحقق هذا الهدف فيما يتعلق بعمليات الميزانية العادية الخاصة به، فإن الالتزامات غير المصفاة المتعلقة بالشركاء المنفذين عن الأنشطة الخارجة عن الميزانية لا تزال أعلى بكثير. وسيواصل مكتب

الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تعزيز تواصلهما مع الشركاء المنفذين في هذا الصدد للانتقال نحو تحقيق هدف السنتين.

#### (ب) تحسين سلامة البيانات المالية

٩٧٠ - أصدر مجلس مراجعي الحسابات رأيا غير مشفوع بأي تحفظ بشأن مراجعة البيانات المالية لعام ٢٠١٦، ولم يتضمن التقرير المتعلق بتلك البيانات نتائج سلبية هامة. ولم يقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقاريره لمراجعة الحسابات أي توصيات جوهرية، بما في ذلك بشأن المسائل المالية.

#### (ج) تحسين عملية إنجاز المعاملات المالية في الوقت المناسب وبدقة

٩٧١ - قام مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتجهيز ما نسبته ٩٨ في المائة من المعاملات المالية بدقة وفي الوقت المناسب (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وتتعلق الاستثناءات المحدودة بالدرجة الأولى بالمكاتب الميدانية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. كما حافظ مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على مستويات الأداء المتوقع فيما يتعلق بالتسويات المصرفية.

### البرنامج الفرعي ٣

#### إدارة الموارد البشرية

#### (أ) تحسين قدرات الموظفين الحاليين على تنفيذ الولايات

٩٧٢ - يقوم مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتحسين معدلهما فيما يتعلق بالموظفين المستفيدين مما لا يقل عن خمسة أيام تدريب في السنة، إذ بلغت نسبة الموظفين المستفيدين من التدريب ٣٤ في المائة (هدف فترة السنتين: ٣٥ في المائة). وسيواصل مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تعزيز تنمية قدرات الموظفين وفرص التعلم لجميع الموظفين من أجل بلوغ الهدف المتمثل في خمسة أيام تدريب في السنة. وتشير النتائج الأولية للاستقصاء عن مدى رضا الموظفين الذي أجري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ إلى تراجع مستوى رضا المستفيدين، إذ بلغت نسبة الذين أجابوا "راض جدا" أو "راض" ٤٦ في المائة (هدف فترة السنتين: ٧٠ في المائة). وسيقوم مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتحليل النتائج بالتفصيل واتخاذ خطوات لتحسين الخدمات وزيادة مستوى رضا المستفيدين في الحالات المبينة.

#### (ب) تحسين نظام التوظيف والتنسيب والترقية لأفضل الموظفين تأهيلا وكفاءة، وتيسير تحقيق مزيد من

#### التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين

٩٧٣ - حقق مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة معظم الأهداف المتعلقة بالتحسينات في التوظيف والتنسيب والترقية، وفي تحقيق التوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين. وفي حين حسن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين، فإنه قصر بدرجة طفيفة عن تحقيق الأهداف، بينما حقق مكتب الأمم المتحدة في فيينا أهدافه. وفي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ارتفعت النسبة المئوية للموظفات في الفئة الفنية إلى ٤٢ في المائة، وتجاوز مكتب الأمم المتحدة في فيينا الهدف، إذ تشكل النساء ما نسبته ٤٩ في المائة من

مجموع موظفيه من الفئة الفنية (هدف فترة السنتين: ٤٥ في المائة). وحقق مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الأهداف المتعلقة بخفض متوسط عدد أيام التوظيف، إذ بلغ المتوسط ١١١ يوما لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة و ١١٤ يوما لمكتب الأمم المتحدة في فيينا (هدف فترة السنتين: ١٢٠ يوما).

#### البرنامج الفرعي ٤

##### خدمات الدعم

##### المرافق

(أ) تحسن نوعية خدمات المرافق وتحسن توقيتها

٩٧٤ - حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كانت جميع الخدمات قد قدمت وفقا للمعايير المعمول بها (هدف فترة السنتين: ٩٩ في المائة). وبفضل علاقة العمل المهنية المستمرة مع دائرة المباني في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الجهة المقدمة للخدمات المشتركة في فيينا، وكذلك بفضل تقديم مواصفات واضحة بشأن الخدمات المطلوبة، تيسر تقديم الخدمات بنجاح لجميع المستفيدين من خدمات مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

(ب) تحسين التخطيط فيما يتعلق بترتيبات السفر

٩٧٥ - تجاوز مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة معدلهما للائتمان للهدف فيما يتعلق بالشراء المسبق لتذاكر السفر. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كان قد جرى شراء ٧٨ في المائة من التذاكر قبل ١٦ يوما أو أكثر من موعد بدء السفر (هدف فترة السنتين: ٧٠ في المائة). وسيواصل مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تذكير المسافرين بالتقيد بالشراء المسبق وبجميع السياسات الأخرى المتصلة بالسفر.

##### عملية الشراء

(أ) وفاء خدمات المشتريات تماما بمتطلبات خطط الاقتناء

٩٧٦ - زادت النسبة المئوية للمتطلبات التي يجري تجهيزها من خلال اتفاقات وعقود إطارية طويلة الأجل زيادة كبيرة، وهو ما تيسر بفضل تنفيذ نظام أوموجا، الذي أتاح للبرنامج الفرعي إمكانية الوصول إلى عقود الأمانة العامة الأخرى والاستفادة منها. وواصل البرنامج الفرعي تقديم خدمات عالية الجودة إلى عملائه (لم تكن هناك شكاوى من المستخدمين النهائيين). ويتمثل متوسط عدد الأسابيع التي تفصل بين صدور بيان الأعمال ومنح العقد مع متوسطه في فترات السنتين السابقة.

(ب) تعزيز مستوى التنافس الدولي

٩٧٧ - مع تنفيذ نظام أوموجا وقاعدة البيانات المتعلقة بجميع البائعين المتعاملين مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، تجاوز البرنامج الفرعي بكثير هدفه المتعلق بعدد البائعين المؤهلين لتلقي دعوات لتقديم العطاءات، نظرا لأن جميع طلبات العروض أصبحت تصدر الآن لجميع البائعين على الصعيد العالمي.

(ج) تحسين إمكانية وصول ومشاركة البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

٩٧٨ - مع تنفيذ نظام أوموجا، أصبحت جميع طلبات العروض تصدر إلى جميع البائعين على الصعيد العالمي. ويواصل مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تشجيع البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تسجيل بياناتهم في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات.

## موارد البحث الإلكترونية

(أ) زيادة الوعي بموارد البحث الإلكترونية وزيادة استخدامها

٩٧٩ - يواصل مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تزويد قاعدة عملائهما في فيينا بخدمات المكتبة بارزة للغاية، إذ تجرى ١٧٥٤ عملية بحث شهرياً في المتوسط (هدف فترة السنتين: ١٤٠٠). ولا يزال عدد عمليات البحث المنفذة من خلال موارد المكتبة الإلكترونية يتزايد، وسيواصل مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الترويج لاستخدامها.

## البرنامج الفرعي ٦

### عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

(أ) تحسين قدرة المنظمة على إدارة أنشطتها

٩٨٠ - يبذل مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة جهوداً متواصلة لتبسيط العمليات عن طريق خفض عدد التطبيقات القديمة وتطوير ونشر تطبيقات Unite Apps، وعن طريق تحسين مرونة النظم الحيوية وتعزيز دعمها الاحتياطي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم وقف تشغيل ١٢٤ من التطبيقات والمواقع الشبكية القديمة أو نقلها أو إلى نظام أوموجا أو غيره من النظم المركزية (هدف فترة السنتين: ٧٥). وتم تعزيز قدرة جميع النظم الحيوية على الصمود أمام الاضطراب ورفع طاقتها على استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة) من أجل التقليل إلى أدنى حد من أثر الاضطرابات المحتملة في خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وواصل مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي وضعتها الأمانة العامة ودعم المستخدمين محلياً في فيينا والمستخدمين من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة عالمياً. ودعمت دائرة تكنولوجيا المعلومات بنجاح الانتقال إلى نظام Unite Mail، ومواصلة اعتماد نظام أوموجا وتعميمه، ونشر الشبكة الواسعة المركزية، ومواءمة المعايير والسياسات والإجراءات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع تلك المعمول بها في الأمانة العامة.

(ب) التشغيل الفعال لنظام أوموجا عن طريق تعميمه على نطاق الأمانة العامة للأمم المتحدة

٩٨١ - دعمت شعبة الإدارة التشغيل الفعال لنظام أوموجا عن طريقة كفالة الوصول الآمن إلى أوموجا ودعم مستخدميه. وقامت بنشر الموارد في إطار مكتب خدمات المؤسسة وتنفيذ الخط الهاتفي العالمي

للمساعدة المتعلقة بأوموجا. وخلال فترة السنتين، تلقى ٣٥٠ مستخدماً ذلك الدعم (هدف رقم السنتين: ٣٠٠). ونفذ البرنامج الفرعي أيضاً الشبكة الواسعة الآمنة للأمانة العامة لتبديل الوسوم المتعدد البروتوكولات لدعم وصول المستخدمين الآمن لنظام أوموجا.

(ج) تحسين أمن الشبكة وكفاءة الامتثال للمبادئ التوجيهية الأمنية والسياسات الأمنية وحماية النظم الحيوية

٩٨٢ - واصلت شعبة الإدارة تنفيذ المعايير والسياسات والمبادئ التوجيهية الأمنية التي يصدرها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالتعاون مع مركز التكنولوجيا الإقليمي لأوروبا وبتوجيه منه. وأدت التحسينات المدخلة على الوضع الأمني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك تعزيز قدرات الجدران الواقية والشبكات الخاصة الافتراضية، إلى تحسين القدرة على منع الاختراقات الأمنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكشفها، وهو ما أدى إلى خفض عدد الحوادث في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى اثنين (هدف فترة السنتين: ٣).

(د) تحسين المواءمة بين العمليات الموحدة لتقديم الخدمات وإنجاز المشاريع

٩٨٣ - في إطار استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي وضعتها الأمانة العامة، واصل البرنامج الفرعي مواءمة عملياته وتوحيد تقديم الخدمات مع مراكز التطبيقات المؤسسية، ومركز التكنولوجيا الإقليمي لأوروبا، ومقدمي خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالميين. ويشمل ذلك اعتماد المعايير والسياسات والمبادئ التوجيهية التي يصدرها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقيد بهيكل الحوكمة القائمة، بسبل تشمل زيادة عدد خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المقدمة بمستويات متزايدة من الإتقان إلى ٩٠ (هدف فترة السنتين: ٩٠) ومواءمتها مع معايير الأمانة العامة.

## الباب ٢٩ حاء

### الإدارة، نيروبي

#### أبرز نتائج البرنامج

وفر مكتب مدير الشؤون الإدارية القيادة والإدارة الفعالتين في تقديم الخدمات الإدارية وما يتصل بها من خدمات الدعم. وتحسّن تقديم الخدمات خلال فترة السنتين، وحُدّد احتياج لوضع ترتيبات جديدة للخدمات مع المستفيدين المتلقين للخدمات الأساسية من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وأدى نظام أوموجا ومختلف الإصلاحات التنظيمية إلى وضع العديد من إجراءات التشغيل الموحدة والابتكارات والأدوات التي نفذت على نطاق شعبة الخدمات الإدارية. ومن الأمثلة على التحسينات المدخلة على طرق أداء العمل وضع إجراءات تشغيل موحدة لدائرة الميزانية والإدارة المالية، وتبسيط العمليات في مجالات من قبيل السياسة المتعلقة بالهواتف الثابتة والمحمولة، واستقدام الخبراء الاستشاريين والمتعاقدين الأفراد، وعملية الشراء. وأدخلت أيضاً تحسينات في إدارة الخزنة والأصول. وأنشئت في عام ٢٠١٧ وحدة لإدارة التغيير والتحول في تسيير الأعمال لاستعراض طرق أداء العمل بغية تحسين الكفاءة والإنتاجية. وجرى تعزيز وظيفة مكتب المساعدة في مجال تكنولوجيا المعلومات لتحسين إدارة جميع خدمات ومرافق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستفسارات المتصلة بالموارد البشرية الواردة من العملاء.

### التحديات والدروس المستفادة

خُفضت الميزانية العادية لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة أيضاً بخفض ميزانية المكتب الأساسية في كل من العامين ٢٠١٦ و ٢٠١٧. ولذا كان على المكتب أن يتجاوب مع الزيادة في عبء العمل الناتجة عن نشر نظام أوموجا وما صاحبه من خفض في عدد الموظفين. وفي الوقت نفسه، كان على المكتب استيعاب التخفيضات في الميزانية الناتجة عن تحقيق فوائد تعزى إلى أوموجا. وشكلت تلك العوامل تحدياً رئيسياً فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل. وظل تشغيل عملية الاستعراض المركزية يشكل تحدياً بالنظر إلى الطول المفرط للجدول الزمنية. ولا يزال قِدم البنى التحتية الكهربائية أحد التحديات أمام تقديم خدمات كهربائية ميكانيكية في مركز العمل. وفيما يتعلق بالسفر، فقد اتُخذ عددٌ من الإجراءات لزيادة الوفورات (اقتناء تذاكر السفر في وقت مبكر، وتحسين العقود مع مقدمي الخدمات، والحصول على خصومات من شركات الطيران)، إلا أن قلة الموارد تحدّ من تجهيز معاملات السفر في الوقت المناسب. وكان من التحديات الرئيسية زيادة تعقيد وحجم العمل المنوط بوحدة السفر بسبب تنفيذ نظام أوموجا، والأعطال التقنية في وحدة السفر في أوموجا، ومنحنى التعلم وقلة الموارد في مرحلة ما بعد أوموجا، إلى جانب التأخر في تقديم طلبات السفر.

٩٨٤ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ١٠٠ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي البالغ عددها ثلاثة نواتج مقارنةً بنسبة صفر في المائة في فترة السنتين السابقة. ولم تنفُذ أي نواتج إضافية بمبادرة من الأمانة العامة خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

٩٨٥ - ويمكن الاطلاع في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (Sect. A/70/6 (29H)) على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة.

### التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) تحسين الأداء الإداري باعتماد سياسات وإجراءات وطرائق وأدوات وأساليب جديدة أو محسّنة لأداء المهام الإدارية والخدمية لشعبة الخدمات الإدارية

٩٨٦ - وفر مكتب المدير القيادة والإدارة الفعالتين فيما يتعلق بتقديم الخدمات الإدارية وما يتصل بها من خدمات الدعم لمختلف الدوائر وللجهات المتلقية لخدماته. وجرى تحسين تقديم الخدمات بفضل الأولويات والاستراتيجيات المحددة لفترة السنتين. ونفذ المكتب ٢٠ من السياسات والإجراءات والطرائق والأدوات والأساليب الجديدة أو المحسّنة، ويكون بذلك قد حقق هدف فترة السنتين. ونفذت بنجاح إجراءات التشغيل الموحدة وغيرها من الإجراءات والابتكارات والأدوات التي جرى تحسينها أو استحداثها على نطاق مكتب الأمم المتحدة في نيروبي لإدارة العمليات وتقديم الخدمات.

(ب) تحسين أساليب تصريف الأعمال من حيث الكفاءة والإنتاجية

٩٨٧ - خلال فترة السنتين، وقّع ما مجموعه ٢٨ اتفاقاً خاصاً بمستوى الخدمات، وهو ما يتجاوز بيّون شاسع الهدف المحدد لفترة السنتين وهو ٨. وكانت الاتفاقات تتعلق بخدمات البلد المضيف والحقيبة الدبلوماسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبمذكرات تفاهم بشأن أماكن العمل والنقل والسفر والتأشيرات والشحن. وبروح التحسين المستمر، أنشئت في عام ٢٠١٧ وحدة لإدارة التغيير والتحول في تسيير الأعمال لاستعراض طرق أداء العمل بغية تحسين الكفاءة والإنتاجية.

## (ج) إدارة برنامج العمل بفعالية

٩٨٨ - نُفذ ما نسبته ٩٥ في المائة من خطة عمل المكتب في الوقت المناسب، مقارنةً بالهدف المحدد لفترة السنتين وهو ١٠٠ في المائة. وتواصل شعبة الخدمات الإدارية سعيها لتحقيق المزيد بموارد أقل.

## البرنامج الفرعي ٢

## تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

## (أ) تحسين الإدارة العامة لموارد الميزانية البرنامجية والموارد الخارجة عن الميزانية

٩٨٩ - أدى رصد الالتزامات والإبلاغ عنها بشكل مستمر إلى خفض مستوى الالتزامات غير المصفاة إلى ٢,٢ في المائة، مقارنةً بالهدف المحدد لفترة السنتين وهو ٣ في المائة. وأعدت وثائق المخصصات وتمت الموافقة عليها في غضون ١,٣ يوم (هدف فترة السنتين: ١,٥ يوم). وكان الفرق البالغ ١٤ في المائة بين المخصصات الخارجة عن الميزانية والنفقات، مقارنةً بهدف فترة السنتين البالغ ١٥ في المائة، مؤشراً إيجابياً على تنفيذ البرنامج في الوقت المناسب.

## (ب) تحسين سلامة البيانات المالية

٩٩٠ - تلقى مكتب الأمم المتحدة في نيروبي رأياً غير مشفوع بتحفظ بشأن البيانات الأولية التي أعدها للمنظمتين المتلقيتين لخدماته، برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة، عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وأشار مجلس مراجعي الحسابات إلى عدم وجود نتائج سلبية لمراجعة الحسابات.

## (ج) تحسين عملية إنجاز المعاملات المالية في الوقت المناسب وبدقة

٩٩١ - تم تجهيز نسبة ٩٢ في المائة (هدف فترة السنتين: ٩٩ في المائة) من المدفوعات المستحقة للبايعين والخبراء الاستشاريين في غضون ٣٠ يوماً من صدور الشهادة التي تفيد بتلقي السلع أو الخدمات بصورة مرضية.

## البرنامج الفرعي ٣

## إدارة الموارد البشرية

## (أ) تحسين قدرة الموظفين الحاليين على تنفيذ الولايات

٩٩٢ - في عام ٢٠١٦، وسّع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي طرائق تقديم البرامج التدريبية، فأصبحت تشمل الآن دورات إلكترونية، إما بالوتيرة التي يختارها المتعلم أو تحت إشراف مدرب، باستخدام نظام WebEx للوصول إلى الموظفين المنتدبين. ونتيجة لذلك، بلغ عدد الموظفين الذين شاركوا في دورات تدريبية خلال فترة السنتين ٥٥٠٠ مقارنةً بالعدد المستهدف وهو ٤٥٠. وأجريت دراسات استقصائية إلكترونية باستخدام أداة استقصاء إلكترونية لجميع الدورات الدراسية. وزاد عدد الموظفين الذين أعربوا عن رضاهم إلى ٩٠ في المائة (هدف فترة السنتين: ٨٨ في المائة).



(ب) تحسين نظام توظيف وتنسيب وترقية أفضل الموظفين تأهيلا وكفاءة، وتيسير تحقيق المزيد من التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين

٩٩٣ - يؤدي التواصل المنتظم مع جميع الموظفين فيما يتعلق بأهداف التمثيل الجغرافي إلى زيادة حساسية المديرين تجاه هذه المسألة. وقد قُدِّم الدعم لزيادة مجموعة المتقدمين لشغل وظائف عليا (ف-٥ وما فوقها). ومن مجموع حالات التوظيف الـ ١٣ المنجزة خلال فترة السنتين لشغل وظائف غير لغوية ممولة من الميزانية العادية في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، كان هناك ما مجموعه ٦ من الموظفين المستقدمين من بلدان ممثلة تمثيلا ناقصا. ولم يتم توظيف رعايا من البلدان غير الممثلة. وكان هدف فترة السنتين للفئتين مجتمعتين يتمثل في اختيارين. ومن مجموع الموظفين الدوليين في الفئة الفنية والفئات العليا، بلغت نسبة النساء حوالي ٤٧ في المائة (هدف فترة السنتين: ٤٦ في المائة). وبلغ متوسط عدد الأيام التي تفصل بين تاريخ صدور الإعلان عن الوظائف الشاغرة وتاريخ الاختيار لجميع الوظائف الشاغرة المعلن عنها والممولة من الميزانية العادية ١١٨ (هدف فترة السنتين: ١١٠).

(ج) تحسين الخدمات المتعلقة بالصحة المهنية

٩٩٤ - حققت الدائرة الطبية هدفها فيما يتعلق برضا العملاء وكفاءة تقديم الخدمات، وهو أمر يدل عليه تناقص فترات الانتظار. وقد تحقق هذا التحسن على الرغم من زيادة عبء العمل. ويبين التحليل أن الهدف المتعلق برضا العملاء تحقق في حالة ٩٨,٥ في المائة من العملاء (هدف فترة السنتين: ٩٨ في المائة). وأُنجزت نسبة ٩٠ في المائة من شهادات الأهلية الصحية في غضون خمسة أيام (هدف فترة السنتين: ٩٨ في المائة). وشكلت تصاريح السفر جزءا كبيرا من عبء العمل، رغم أن البيانات لم تدرج في التحليل.

## البرنامج الفرعي ٤

### خدمات الدعم

#### المرافق

(أ) تحسّن نوعية خدمات المرافق وتحسّن توقيتها

٩٩٥ - حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كان قد سُجِّل ما مجموعه ٩٩٧ ٥ عطلا على نطاق جميع الخدمات، بما فيها الخدمات الكهربائية والميكانيكية والمتعلقة بالسباكة والتنظيف والبستنة وهندسة المناظر الطبيعية (هدف فترة السنتين: ٤٠٠٠ عطل).

(ب) تحسّن إدارة المرافق

٩٩٦ - أُنجِزت خلال فترة السنتين جميع البرامج المقررة لصيانة الأصول العقارية في مجالات البنى التحتية الكهربائية والمدنية، مثل التحسينات المتعلقة بالكهرباء والطرق وساحات انتظار السيارات. وتمت الاستجابة لجميع طلبات صيانة المرافق في غضون متوسط المهلة العادية الذي يبلغ ثلاث ساعات.

### (ج) تحسين التخطيط فيما يتعلق بترتيبات السفر

٩٩٧ - في حين انخفضت النسبة المئوية العامة لتذاكر الطيران التي يتم شراؤها قبل أسبوعين على الأقل من موعد السفر (٣١,١ في المائة) عن النسبة المستهدفة لفترة السنتين وهي ٨٤ في المائة، فإن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي يلاحظ أن الاتجاه في عام ٢٠١٧ أظهر تحسناً طفيفاً مقارنةً ببيانات عام ٢٠١٦.

### عملية الشراء

#### (أ) تقديم خدمات مشتريات تفي بكامل متطلبات خطط الاقتناء

٩٩٨ - بلغ عدد الاتفاقات التعاقدية الطويلة الأجل ٤٤ اتفاقاً، وهو ما يتجاوز هدف فترة السنتين البالغ ٢٥. وكان متوسط الوقت اللازم للتجهيز من وقت صدور بيان الأعمال النهائي إلى منح العقد ١٦ يوماً، وهي فترة أطول من الفترة المستهدفة البالغة ١٠ أيام، ويعزى ذلك أساساً إلى العملية المطولة المتعلقة بوضع الصيغة النهائية للتقييم التقني للعطاءات.

#### (ب) تعزيز مستوى التنافس الدولي

٩٩٩ - عقدت دائرة المشتريات، بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في نيروبي، حلقة دراسية متعلقة بالأعمال التجارية مدتها يومان، تلقى فيها البائعون المحتملون معلومات وتوجيهات بشأن تسجيل بياناتهم لدى الأمم المتحدة في كينيا والصومال والعمل معها. ويرجّح أن يكون بعض البائعين ممن شاركوا في هذه الحلقة الدراسية قد شاركوا في مناقصات، ولكن نظراً لأنه لم يتم تتبع البائعين فإنه لا تتوافر بيانات. وتعزى الزيادة في عدد مقدمي العطاءات إلى البحوث السوقية الواسعة واختيار البائعين المستهدفين خلال عملية تقديم العطاء. ونظراً لأن عملية تسجيل البائعين أصبحت تتم بطريقة مركزية في حزيران/يونيه ٢٠١٥، فإنه لا تتوافر لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي بيانات تسجيل البائعين.

#### (ج) تحسين سبل وصول البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمرّ اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى عمليات مشتريات الأمم المتحدة وتحسين مشاركتهم فيها

١٠٠٠ - زاد عدد البائعين المسجلين من البلدان النامية والبلدان التي تمرّ اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، المشاركين في عملية الشراء التي تقوم بها الأمم المتحدة، مع كفاءة المنافسة الدولية، وفقاً للمادة ٥-١٢ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

١٠٠١ - وزاد عدد مقدمي العطاءات الذين شاركوا في المناقصات المجهزة في عام ٢٠١٧، وكان أغلبهم (وأغلب الذين منحوا عقوداً) من بلدان نامية. ونظراً لأن عملية تسجيل البائعين أصبحت تتم بطريقة مركزية في حزيران/يونيه ٢٠١٥، فإنه لا تتوافر للمكتب بيانات تسجيل البائعين.

### البرنامج الفرعي ٦

#### عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

#### (أ) تحسين قدرة المنظمة على إدارة أنشطتها

١٠٠٢ - تحسنت طرق أداء العمل في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي مع نقل التطبيقات المحلية إلى نظم مركزية متكاملة مثل نظام أوموجا. وتم وقف تشغيل ما مجموعه ٧٣ من التطبيقات والعمليات المحلية

(هدف فترة السنتين: ٨٥). وتؤدي التطبيقات المتبقية دوراً حيوياً تكون التطبيقات المركزية محدودة النطاق أو لا تفي بالمتطلبات المحلية. وأخضعت جميع النظم لاختبارات استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث (هدف فترة السنتين: ٨٠ في المائة).

(ب) التشغيل الفعال لنظام أوموجا عن طريق تعميمه على نطاق الأمانة العامة للأمم المتحدة

١٠٠٣ - أنشئ مكتب خدمات المؤسسة، وقدم الدعم إلى ٢٠٢ ٤ من المستخدمين من خلال مركز مكتب الخدمات في نيروبي، مقارنةً بالهدف المحدد لفترة السنتين وهو ٥٠٠ ٢. وتعزى هذه الزيادة إلى إدراج تذكيري فيينا وجنيف. ونظراً لأن أوموجا نظاماً مدعوم مركزياً وتقع مسؤولية أمنه على عاتق مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي لم ينفذ أي حلول تكنولوجية لمعالجة أمن النظام (هدف فترة السنتين: ٩٠).

(ج) تحسين أمن الشبكة وكفاءة الامتثال للمبادئ التوجيهية الأمنية والسياسات الأمنية وحماية النظم الحيوية

١٠٠٤ - كان هناك ١٢ اختراقاً أمنياً مقارنةً بهدف فترة السنتين البالغ ٥.

(د) تحسين الموازنة بين العمليات الموحدة لتقديم الخدمات وإنجاز المشاريع

١٠٠٥ - تم التعامل مع جميع طلبات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باستخدام الإجراءات الموحدة، وهو ما أتاح زيادة الشفافية والكفاءة والفعالية، وقدمت جميع الخدمات البالغ عددها ٩٥ وفقاً لإجراء موحد يستند إلى أفضل الممارسات لمكتبة الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وباستخدام نظام iNeed (هدف فترة السنتين: ٩٥).

## الباب ٣٠

### الرقابة الداخلية

#### أبرز نتائج البرنامج

واصل مكتب خدمات الرقابة الداخلية تعزيز الرقابة فيما يتعلق بموارد الأمم المتحدة وموظفيها من خلال التحقيقات والمراجعة الداخلية للحسابات وأنشطة التفتيش والتقييم. وعمل المكتب على ضمان إنجاز أهداف المنظمة بفعالية وبالامتثال التام للأنظمة والقواعد والسياسات والإجراءات. وخلال فترة السنتين، أصدرت شعبة المراجعة الداخلية للحسابات ١٨١١ توصية في ٣٤٢ تقريراً، كانت ٧٠ (٤ في المائة) منها توصية جوهرية. وكان الهدف من هذه التوصيات تحسين كفاءة العمليات وفعاليتها وتعزيز مساءلة مديري البرامج. وعلاوةً على ذلك، ورد في ٧٨ من قرارات الجمعية العامة وتقارير مختلف الهيئات الحكومية الدولية إقرار بدور تقارير المراجعة الداخلية للحسابات في عمليات صنع القرار بهدف تحسين إدارة الموارد البشرية والمالية والبرنامجية والمادية للأمم المتحدة. وعلى مدى الفترة نفسها، أنجزت شعبة التفتيش والتقييم ١٠ تقييمات للبرامج، و ٣ من الاستعراضات التي تجري كل ثلاث سنوات، وتقيماً واحداً يجري كل سنتين، وتقيماً مواضيعياً واحداً للجان الإقليمية. وإضافةً إلى ذلك، أنجزت الشعبة مجموعةً من لوحات متابعة التقييم تغطي جميع برامج الأمانة العامة.

وواصلت شعبة التحقيقات إذكاء الوعي عن طريق تقديم برامج تدريبية للأفراد المسؤولين عن التحقيقات أو مهام التحقيق، حيث قامت بتدريب ١٠٠ موظف خلال فترة السنتين. وأسفرت برامج التدريب على التحقيق التي وضعت حديثاً عن تعزيز القدرة على التحقيق وإضفاء الطابع الاحترافي على التحقيقات على نطاق المنظمة. وأحرزت الشعبة تقدماً بتصنيفية التحقيقات المتأخرة وبإجراء مراقبة منهجية لنوعية التقارير والتوصيات الصادرة في مجال التحقيق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام المكتب بانتظام بالتنسيق مع هيئات الرقابة الأخرى في الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة، لضمان التقليل إلى أدنى حد من الثغرات المحتملة وحالات الازدواجية والتداخل التي لا لزوم لها في أعمال الرقابة.

### التحديات والدروس المستفادة

بناء على الدروس المستفادة خلال فترة السنتين السابقة، واصل المكتب تنقيح منهجيته في التخطيط استناداً إلى المخاطر وتحسين توقيت التقارير وجودتها، بما في ذلك صياغة التوصيات ونهج التقييم. وواصلت شعبة المراجعة الداخلية للحسابات استخدام نهج قائم على تقييم المخاطر في تخطيط عمليات مراجعة الحسابات وأعدت خطة عمل متجددة تغطي ثلاث سنوات تحدث سنوياً، بعد إجراء مشاورات مع الإدارة، لضمان إدراج المخاطر الناشئة وكذلك الهياكل والمهام والمبادرات الجديدة، في مجال عمل المكتب المتعلق بمراجعة الحسابات. وتعاونت شعبة التفتيش والتقييم مع مختبر الأمم المتحدة للمعارف والتغيير المؤسسي من أجل استعراض مراحل التقييم وتعزيزها. وكانت لديها سبعة أفرقة عاملة نشطة (معنية بضمان الجودة، وتنمية القدرات، والاتصالات، والتوصيات، ونظام أوموجا، وتكنولوجيا المعلومات، والمشتريات) بهدف تحسين عملها. وما برحت شعبة التحقيقات تبذل جهوداً لرصد صياغة التوصيات وتحديد الجهة المستفيدة الأنسب للتنفيذ.

١٠٠٦ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ٩٦ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي البالغ عددها ٧٦ ناتجاً، مقارنةً بنسبة ٩٤ في المائة في فترة السنتين السابقة. وانخفض عدد النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة من ٤ في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى صفر في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

١٠٠٧ - ويمكن الاطلاع في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (Sect. A/70/6 (30) على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة.

### التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) تحسين الالتزام بمواعيد تقديم الوثائق

١٠٠٨ - حقق مكتب خدمات الرقابة الداخلية هدفه لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). ويدرك المكتب أن تحقيقه لهدفه أمر حاسم لضمان تسلسل سير العمل بكفاءة في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات فيما يتعلق بتجهيز الوثائق.

## (ب) مواصلة التعاون مع هيئات الرقابة الأخرى في الأمم المتحدة

١٠٠٩ - واصل المكتب التنسيق مع كيانات الرقابة الأخرى في الأمم المتحدة، بما فيها مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة، لضمان تجنب حالات الازدواجية أو التداخل المحتملة في الاضطلاع بالعمل الرقابي وللتقليل إلى أدنى حد من أي فجوات في التغطية الرقابية. وإلى جانب تبادل خطط العمل، عقد المكتب ١١ اجتماعاً (هدف فترة السنتين: ١١) مع مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك.

## (ج) استخدام الموظفين وتنسيبهم في الوقت المناسب

١٠١٠ - حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كان متوسط عدد الأيام التي بقيت فيها وظيفة من الفئة الفنية شاغرة ١٣٧ (هدف فترة السنتين: ١٥٠). ومع أن الهدف تحقق، فإن المكتب سيواصل تحسين أدائه.

### البرنامج الفرعي ١ المراجعة الداخلية للحسابات

(أ) زيادة الإسهام في عمليات صنع القرار لدى الدول الأعضاء، وزيادة قدرة الأمانة العامة على اتخاذ الإجراءات المناسبة على ضوء عمليات المراجعة الداخلية للحسابات بما يعزز عمليتي الرقابة والحوكمة الداخليتين ويحسن إدارة المخاطر

١٠١١ - ورد في ٧٨ من قرارات الجمعية العامة وتقارير مختلف الهيئات الحكومية الدولية (هدف فترة السنتين: ٢٠) إقرار بدور تقارير مراجعة الحسابات التي تُعدها شعبة المراجعة الداخلية للحسابات في عمليات صنع القرار بهدف تحسين إدارة الموارد البشرية والمالية والبرنامجية والمادية للأمم المتحدة. وقُدِّمت الشعبة دراستها الاستقصائية السنوية لمدى رضا العملاء من بين رؤساء المكاتب والإدارات والبعثات. وسجلت معدلات الردود بنسبة ٧٤ في المائة في عام ٢٠١٦ و ٦٥ في المائة في عام ٢٠١٧. وإجمالاً، أعرب ٨٦ في المائة من المجهين (هدف فترة السنتين: ٩٥ في المائة) عن رضاهم عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، واتفقوا مع الرأي القائل إن هذه التقارير ساهمت في تحديد المخاطر الرئيسية وإدارتها، وفي فعالية الضوابط الداخلية من حيث التكلفة، وفعالية عمليات الحوكمة، ومدى ملائمة إجراءات متابعة التوصيات من أجل وضع إجراءات تصحيحية.

## (ب) تحسين مستويات الكفاءة والفعالية في تنفيذ الولايات وتعزيز المساءلة بواسطة مديري البرامج

١٠١٢ - أصدرت شعبة المراجعة الداخلية للحسابات ٨١١ توصية في ٣٤٢ تقريراً (منها تقرير واحد صدر إلى الجمعية العامة) خلال فترة السنتين، كانت ٧٠ (٣,٩ في المائة) منها توصية جوهرية و ١٧٤١ (٩٦,١ في المائة) توصية هامة. وكان الهدف من هذه التوصيات تحسين كفاءة العمليات وفعاليتها وتعزيز مساءلة مديري البرامج. وقبل مديرو البرامج جميع التوصيات باستثناء ٢٥ توصية (١,٥ في المائة)؛ وفيما يتعلق بالتوصيات التي لم تقبل، قبلت الإدارة المخاطر المصاحبة. ونفذ مديرو البرامج ما يقرب من ٥٥ في المائة من توصيات مراجعي الحسابات (هدف فترة السنتين: ٧٥ في المائة). وبحلول الموعد المستهدف، كان قد نُفِّذ نحو ٧٧ في المائة من التوصيات الجوهرية المقرر تنفيذها. وتواصل الشعبة تحسين اتصالها وتشاورها مع المستفيدين من خدماتها من أجل تحسين رصد تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات.

## البرنامج الفرعي ٢ التفتيش والتقييم

(أ) زيادة الإسهام في عمليات اتخاذ القرارات التي تضطلع بها الدول الأعضاء وزيادة قدرة الأمانة العامة على اتخاذ الإجراءات المناسبة بناء على عمليات التفتيش والتقييم التي يجريها مكتب خدمات الرقابة الداخلية والتي تقيم مدى كفاءة وفعالية البرامج والمسائل المواضيعية وقدرات التقييم الذاتي، ومدى ملائمة الإجراءات الإدارية وما إذا كانت الأنشطة تناظر الولايات

١٠١٣ - أنجزت شعبة التفتيش والتقييم ١٠ تقييمات للبرامج (هدف فترة السنتين: ٩) تغطي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وإدارة الشؤون السياسية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمكتب التنفيذي للأمن العام، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (مرتان)؛ وثلاثة استعراضات تجري كل ثلاث سنوات (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة)؛ واستعراضا واحدا يجري كل سنتين بشأن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات؛ وتقييما موضوعيا واحدا بشأن اللجان الاقتصادية الإقليمية. وإضافة إلى ذلك، أنجزت الشعبة مجموعة من لوحات متابعة التقييم تغطي جميع برامج الأمانة العامة. ففي مجال حفظ السلام، أنجزت الشعبة ستة تقييمات بشأن قدرات الشرطة الوطنية، والتكامل بين عمليات حفظ السلام وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، والتخطيط الذي تقوم به إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني خلال عملية تشكيل القوات، وفعالية عمليات حفظ السلام في ردع ومواجهة العناصر المسلحة في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبشأن مخزون النشر الاستراتيجي، واستعراضا واحدا يجري كل ثلاث سنوات. وخلال فترة السنتين، نفذ بالكامل نحو ٣٣ في المائة من توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وإضافة إلى ذلك، استعانت الدول الأعضاء بما نسبته ٨٠ في المائة من التقارير (هدف فترة السنتين: ٧٠ في المائة)، أو ١٦ من ٢٠ تقريراً، في اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الكفاءة والفعالية في تنفيذ البرامج، ومدى ملائمة الإجراءات الإدارية، وما إذا كانت الأنشطة تناظر الولايات.

## البرنامج الفرعي ٣ التحقيقات

(أ) تحسين نوعية التحقيقات ومواعيد تقديمها بما يتيح اتخاذ إجراءات فعالة فيما يتصل بسوء السلوك ١٠١٤ - أحرزت شعبة التحقيقات تقدماً بتصفية قضايا التحقيق المتأخرة وإجراء مراقبة منهجية لنوعية التقارير والتوصيات الصادرة في مجال التحقيق. فكانت النتيجة أن باتت تقارير ونتائج التحقيقات تشكّل سندا أقوى لتنفيذ الإجراءات الموصى بها، بما في ذلك فرض العقوبات التأديبية و/أو استرداد الأموال. وخلال فترة السنتين، ركزت شعبة التحقيقات على خفض عدد القضايا القديمة، وعلى التصدي للارتفاع الحاد في التحقيقات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، وعلى عدد من قضايا الفساد البارزة.

وخلال فترة السنتين، تحققت نسبة ١٠٠ في المائة (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة) من تقارير إقفال التحقيق وتقارير التحقيق المقدمة في غضون الإطار الزمني المحدد. وإضافةً إلى ذلك، أدت جميع تقارير إقفال التحقيق وتقارير التحقيق إلى بدء عمليات تطبيق التدابير التصحيحية في غضون ١٢ شهراً (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة).

(ب) تعزيز الوعي لدى موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم مديرو البرامج وغيرهم من الموظفين، لمنع سوء السلوك أو التصدي له بشكل مناسب

١٠١٥ - قامت شعبة التحقيقات بإذكاء الوعي عن طريق تقديم برامج تدريبية للأفراد المسؤولين عن التحقيقات أو مهام التحقيق. وعُقدت في نيويورك حلقة عمل تدريبية اختصاصية واحدة، بشأن التحقيق الجنائي مع الأطفال، شارك فيها أكثر من ٣٠ موظفاً من الشعبة ومن صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، وعقدت في عنتيبي دورتان تدريبيتان شارك فيهما أكثر من ٣٠ موظفاً يمثلون الشعبة وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها. وإضافةً إلى ذلك، قُدمت خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٧ دورتان تدريبيتان في مجال المعلومات المستمدة من المصادر العلنية عقدت إحداها في نيويورك في أيلول/سبتمبر والأخرى في فيينا في تشرين الأول/أكتوبر. وشارك في هاتين الدورتين ممثلون من الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. ونُظم خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٧ تدريباً لتحسين وتوحيد التحقيقات في أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يرتكبها أفراد من البلدان المساهمة بقوات. وقامت الشعبة بتدريب ١٠٠ من الأفراد المسؤولين عن التحقيقات خلال فترة السنتين (هدف فترة السنتين: ١٠٠ فرد). وشاركت الشعبة أيضاً في ثمانية من أنشطة التوعية (هدف فترة السنتين: ثمانية). وأبلغ عن ٥٠ في المائة من القضايا (هدف فترة السنتين: ٢٥ في المائة) من خلال بعثات حفظ السلام، وهو ما يعتبر مؤشر بديل لقياس مدى زيادة الوعي.

## الباب ٣٤

### شبكة السلامة والأمن

#### أبرز نتائج البرنامج

واصلت إدارة شؤون السلامة والأمن ضمان أمن تنفيذ عمليات الأمم المتحدة في المناطق الشديدة الخطورة على نحو متزايد. واستتبع ظهور تهديدات أمنية جديدة وتغير البيئة الأمنية ظهور أولويات تشغيلية جديدة، وإعادة النظر فيها على أساس جغرافي، وتعزيز الأصول الأمنية الميدانية، وحدوث زيادة كبيرة في عمليات النشر في حالات الطوارئ، وتعزيز القدرات التحليلية. وواصلت الإدارة تعزيز الشراكات داخل نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن على نحو مشترك بين الوكالات ومن خلال الاتصالات الثنائية. واستمر التعاون مع الشركاء في مجال تقديم المساعدات الإنسانية، مما أدى إلى ارتفاع مستوى الوعي بالمسائل الأمنية عبر جميع المستويات.

وقدمت الإدارة دعماً متواصلاً للمسؤولين المعيّنين ومسؤولي الأمن من خلال الإشراك المتكرر، وزيادة الدعم المقدم من المقر، وتحسين التدريب والأدوات مثل الأداة الإلكترونية لإدارة المخاطر الأمنية وبرنامج تحديد هوية الركاب.

وحافظت جميع مراكز العمل على مستويات الأمن المثلى على الرغم من ارتفاع مستويات التهديد. وبعد أن أصدرت الإدارة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ معايير العمل الأمنية الدنيا في المقر بصيغتها المنقحة، أحرزت جميع مراكز العمل تقدماً كبيراً في تنفيذ المعايير المنقحة والتحسينات. وأنشأت الإدارة وحدة الأمن المادي لوضع المعايير وتقديم التوجيه والتدريب لأعضاء نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، واستمر نمو الطلبات المقدمة للحصول على مساعدة إضافية.

### التحديات والدروس المستفادة

ما برح توفير الدعم المتخصص للتحسينات الأمنية المادية يشكل تحدياً متزايداً للإدارة بسبب قلة عدد الموظفين المخصصين للأمن المادي. ومع تزايد الطلب على ذلك الدعم، اتسع نطاق المواضيع وعدد طلبات المساعدة المتخصصة، مما شكل ضغطاً على مساعدة أعضاء نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن. والمشهد الأمني يتغير باستمرار، وشكلت مواكبة هذا الواقع على أساس ترتيب لتقاسم التكاليف بعض التحديات. ولتقييم تلك التحديات وكفالة الوضوح في المهام الأمنية على نطاق نظام إدارة الأمن، أجرت الإدارة استعراضات استراتيجية مستمرة لعمليات الانتشار الأمني. وعلاوةً على ذلك، لا تزال السياسة الجديدة لإدارة المخاطر الأمنية التي بدأ العمل بها في نيسان/أبريل ٢٠١٦ تمر بفترة انتقالية.

١٠١٦ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ٩٨ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي البالغ عددها ٩٠ ناتجاً، مقارنةً بنسبة ٦٨ في المائة في فترة السنتين السابقتين. وزاد عدد النواتج الإضافية المنفذة بمبادرة من الأمانة العامة من ناتجٍ في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى ١٠ نواتج في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

١٠١٧ - ويمكن الاطلاع في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (Sect. A/70/6) (34) على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة.

### التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) تحسين تنسيق وتكامل السياسات والإجراءات التي تندرج في إطار نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن

١٠١٨ - خلال فترة السنتين، تم إقرار وإصدار سبع سياسات لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن (بشأن تسليح أفراد الأمن، واعتبارات المساواة بين الجنسين في إدارة الأمن، ودور إدارة شؤون السلامة والأمن، وإدارة المخاطر الأمنية، وخدمات الأمن الخاص غير المسلحة، والميزانيات الأمنية التي يتم تقاسم تكاليفها محلياً، وتحديث إطار السياسات الأمنية)؛ وإصدار ثمانية مبادئ توجيهية لنظام إدارة الأمن؛ وإقرار دليل واحد بشأن خدمات الأمن الخاص غير المسلحة؛ وتحديث دليل إدارة المخاطر الأمنية. واستمر تسليط الضوء على السلامة والأمن في التقرير السنوي المقدم إلى الأمين العام. وجرى تعزيز الامتثال للسياسة من خلال الترجمة التحريرية الجارية والاستعراض التقني المستمر للسياسات، وإصدار شريطي فيديو عن السياسات، وعقد ١٠ منتديات بشأن السياسات، وعقد حلقات دراسية إلكترونية بنظام WebEx، وتقديم إحاطات إلى المسؤولين المكلفين، وإصدار بيانات للإدارة. ونتيجة لذلك، يسرت الإدارة وضع إطار موحد متين للسياسات الأمنية ونشرها بغية تنفيذها تفصيلاً كاملاً (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة).



(ب) تحسين فعالية الترتيبات الأمنية التي تنفذها المنظمات المشمولة بنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن ١٠١٩ - أدى استخدام الدراسات الاستقصائية عن رضا العملاء إلى تمكين الإدارة من تحديد مواطن القوة والضعف في الترتيبات والوقوف على مدى رضا أصحاب المصلحة. وبحلول نهاية فترة السنتين، كانت جميع التقييمات والتقارير المتعلقة بالدروس المستفادة قد نشرت وأتيحت في غضون شهر واحد من اختتام العملية التشاورية (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة)، وكان جميع المجيبين قد قبلوا النتائج والتوصيات والدروس المستفادة الصادرة خلال الفترة واتفقوا معها (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). وأتاحت نتائج التقييم والدروس المستفادة وحسن توقيت نشرها تقوية مجالات الضعف في الترتيبات الأمنية، مما أسهم في تعزيز السلامة والأمن في المناطق المحددة.

### البرنامج الفرعي ١

#### تنسيق شؤون الأمن والسلامة

(أ) توفير بيئة سائلة ومأمونة للموظفين والمندوبين والزائرين في مواقع مقار الأمم المتحدة واللجان الإقليمية

١٠٢٠ - واصلت دائرة السلامة والأمن في نيويورك التعاون مع موظفي إنفاذ القانون في البلد المضيف بشأن تحديث تقييم الأخطار المحلية والعالمية.

١٠٢١ - وفي مراكز العمل الأخرى، بذلت جهود متواصلة لكفالة توفير بيئة سائلة ومأمونة للموظفين والمندوبين والزائرين. فعلى سبيل المثال، نفذت دائرة السلامة والأمن في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بنجاح خدمة أمنية تقوم على المخاطر لفائدة ٥٠٠ ٢ من أفراد الأمم المتحدة داخل مجمع اللجنة؛ ونفذت دائرة الأمن والسلامة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإجراء المنصوص عليه في معايير العمل الأمنية الدنيا والمتمثل في فصل مدخل الزوار عن مدخل الموظفين؛ واستمرت دائرة الأمن والسلامة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في فحص المركبات عند بوابات الدخول، وجعلت جميع الأبواب المفضية للمجمع جزءا من النظام التلقائي لمراقبة الدخول. وزاد الامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا في المقر (نسخة عام ٢٠٠٤) إلى ٩٨ في المائة (هدف فترة السنتين: ٩٨ في المائة). وزاد عدد حالات الدخول غير المأذون به إلى ٣٠ (هدف فترة السنتين: ١٠)؛ ولكن في جميع الحالات، تم كشف حالات الاحتمام والاستجابة لها على وجه السرعة ولم يكن هناك أي أثر على عمليات الأمم المتحدة. وكانت هناك ٦٦ مطالبة متصلة بالسلامة مبلغة (هدف فترة السنتين: ٦٠)؛ وترتبط هذه الزيادة بتنفيذ أشغال مدنية كبيرة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

(ب) تقليم خدمات الحماية لكبار مسؤولي الأمم المتحدة بطريقة منتظمة ومنسقة

١٠٢٢ - قامت وحدة تنسيق الحماية بتنسيق تقييم ٩١٢ ٢ عملية، من بينها ٣٨٦ عملية معقدة في بيئات شديدة الخطورة. ونظرا لأن أي عملية يمكن أن تنطوي على السفر لمواقع متعددة، فقد تضمن عدد العمليات تقييم الترتيبات الأمنية لـ ٧٧٧ ٥ حالة سفر (هدف فترة السنتين: ٨٠٠ ٥) لـ ١٦٨ من كبار مسؤولي الأمم المتحدة إلى ١٨٢ بلدا وإقليما مختلفا. وأعدت إجراءات التشغيل الموحدة المشتركة بين الإدارات بشأن مراقبة العمليات وإدارة خدمات الحماية في العمليات الميدانية وإجراءات التشغيل الدائمة لوحدة الحماية للصيقة في الدول الأعضاء وتمت الموافقة عليها. وتولت الوحدة تنسيق عملية

إعداد قوائم المرشحين المقبولين من أفراد الحماية اللصيقة في الفئة الفنية وفئة الخدمات الميدانية على حد سواء وقدمت التوجيه والتنسيق فيما يتعلق بتوفير خدمات الحماية في ٢٣ موقعا على نطاق نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن.

### (ج) تحسين التخطيط والتأهب لحالات الطوارئ والأزمات في مواقع مقار الأمم المتحدة واللجان الإقليمية

١٠٢٣ - بحلول نهاية فترة السنتين، كان لدى جميع مراكز العمل (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة) خطط للإجلاء موضوعة قامت بتحديثها واختبارها. وقامت دائرة الأمن والسلامة في المقر بتحديث جميع خطط الطوارئ والإجلاء واختبارها. وقامت دائرة الأمن والسلامة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا باختبار جميع الخطط والإجراءات وإجراءات التشغيل الموحدة وتحديثها بانتظام تمشيا مع الاحتياجات المتغيرة للمنظمة. ونفذت دائرة الأمن والسلامة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مشروع أشجار الاتصالات، وجرى خفض وقت الاستجابة لعدد الأشخاص بعد وقوع أحداث مثل الزلازل. وقامت دائرة الأمن والسلامة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بتحديث خطط الطوارئ التي تعدها في إطار تقييمات المخاطر الأمنية لحالات إطلاق النيران الحية، والإجلاء لتأمين السلامة من الحرائق، وسيناريوهات الإصابات الجماعية، وكذلك خططها لاستمرارية تصريف الأعمال وإدارة الأزمات. ونفذت دائرة الأمن والسلامة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بانتظام تدريبات ودورات تدريبية شارك فيها جميع شاغلي المباني. وقامت دائرة الأمن والسلامة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف بتحديث خططها للسلامة من الحرائق وتقوم حاليا بمراجعة خططها لإدارة الأزمات. وساعد مركز عمليات المعلومات الأمنية التابع لدائرة السلامة والأمن في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي في وضع خطط طوارئ مناسبة لحالات الأزمات والطوارئ. وتم استعراض وتحديث خطط إدارة الأزمات والإجلاء وغيرها من الخطط وإجراءات التشغيل الموحدة لدائرة السلامة والأمن في مكتب الأمم المتحدة في فيينا.

## البرنامج الفرعي ٢

### التنسيق والدعم الميدانيان الإقليميان

#### العنصر ١

#### التنسيق الإقليمي للعمليات الميدانية

#### (أ) تحسين ترتيبات السلامة والأمن للأمم المتحدة

١٠٢٤ - تتطلب البيئة الأمنية المتغيرة التي تعمل فيها الأمم المتحدة إعادة صياغة الاستجابات الأمنية باستمرار، على نحو يتحدد في سياق عملية إدارة المخاطر الأمنية. وخلال فترة السنتين، جرى إنشاء أو إدماج ٣١٧ مجالا من مجالات إدارة المخاطر الأمنية وحذف ٦٦٠ مجالا. ومن مجموع مجالات إدارة المخاطر الأمنية الفعلية البالغ ٥٦٧ مجالا، جرى إنجاز وإقرار ٤٨٨ مجالا، أو ٨٦ في المائة (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). ويُضطلع بالتقييمات المخصصة لبعثات محددة وبعض المواقع الأخرى. وأُنجزت الإدارة أكثر من ٥٠٠ خطة مخصصة إضافية لإدارة المخاطر الأمنية لمواقع أو بعثات محددة وقامت باستعراضها وإقرارها. وتشمل معايير العمل الأمنية الدنيا طائفة من التدابير المحددة في عملية إدارة المخاطر

الأمنية. ومن مجموع ١٨٥ بلدا/إقليما/منطقة بعثة، توجد لدى ١٨٣ (٩٩ في المائة) معايير صالحة من معايير العمل الأمنية الدنيا. ومن مجموع البلدان الـ ١٥٠ التي تنطبق فيها التدابير الأمنية في أماكن الإقامة، توجد لدى ١٤٤ بلدا (٩٦ في المائة) معايير أو تدابير صالحة من المعايير الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة أو التدابير الأمنية في أماكن الإقامة. وتوجد في ٩٧,٥ في المائة من البلدان (هدف فترة السنتين: ٩٥ في المائة) معايير وتدابير صالحة مجتمعة من معايير العمل الأمنية الدنيا والتدابير الأمنية في أماكن الإقامة.

#### (ب) تعزيز التأهب للطوارئ وحالات الأزمات مع الاستجابة الآنية للحوادث الأمنية

١٠٢٥ - خلال فترة السنتين، جرى تنشيط نظام إدارة الأزمات والتصدي لها في الوقت المناسب لكل حادث (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). ومن خلال إنجاز وتنفيذ خطط الطوارئ الأمنية التي توضع على المستوى القطري وزيادة القدرة على نشر أو إعادة نشر ضباط الأمن الميدانيين خلال ٢٤ ساعة من الإخطار، كفلت الإدارة استجابة سريعة وفعالة للحوادث الأمنية والطوارئ، بتنفيذ ١٢٦ عملية نشر لضباط الأمن في ٣٠ بلدا لفترة مجموعها ١٣ ٥٠٠ يوما. وزاد عدد البلدان المشمولين بخدمات الإدارة بنسبة ٧ في المائة خلال فترة السنتين، وجرى استعراض وإقرار خطط أمنية لـ ١٤٧ من مجموع ١٨٥ بلدا، أو ما نسبته ٧٩,٥ في المائة (هدف فترة السنتين: ٩٥ في المائة). ولا توجد خطط أمنية للبلدان التي ليس لدى الأمم المتحدة فيها تواجد ثابت. وتعالج مختلف القضايا الأمنية في الخطط الأمنية القطرية، وقد كان لتلك الخطط دور أساسي في تنفيذ عمليات الإجلاء الطبي في حالات الطوارئ، وتشغيل نظام المراقبين، والاستجابة لقضايا أمنية فريدة أخرى في مختلف مراكز العمل.

#### (ج) تحسين نظام إدارة الأمن

١٠٢٦ - منذ استحداث السياسة الجديدة لإدارة المخاطر الأمنية في نيسان/أبريل ٢٠١٦، أصبح تحديد مستويات الأمن جزءا من عملية إدارة المخاطر الأمنية. ومن مجموع مجالات إدارة المخاطر الأمنية الفعلية البالغ ٥٦٧ مجالا، جرى إنجاز وإقرار ٤٨٨ مجالا، أو ٨٦ في المائة (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة). ولضمان توفير دعم كاف أو إضافي بالعمليات في ١٢٥ من البلدان التي لدى إدارة شؤون السلامة والأمن فيها وجود، يوفر ٢٢ مجالا تغطية إقليمية إضافية لـ ٥٦ بلدا لا يوجد فيها اختصاصي أممي وينفذ فيها نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن أنشطة برنامجية. وأوفدت الإدارة ٩١٣ بعثة أمنية لدعم نظم الأمم المتحدة لإدارة الأمن الخاصة ببلدان محددة، نفذت ٢٥٢ بعثة منها في بلدان لدى الأمم المتحدة فيها وجود ولكن ليس للإدارة فيها وجود.

## العنصر ٢

### الدعم الميداني

#### (أ) تعزيز قدرات موظفي منظومة الأمم المتحدة على معالجة الإجهاد الناجم عن الحوادث الخطيرة

١٠٢٧ - استمرت وحدة معالجة الإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة في الاستجابة للاحتياجات النفسية والاجتماعية لأفراد الأمم المتحدة أثناء حالات الطوارئ وفي بناء قدرات مكاتب الأمم المتحدة القطرية وتأهبها فيما يتعلق بمعالجة الإجهاد والتعامل مع الحوادث الخطيرة. وقدمت الوحدة التدريب على معالجة الإجهاد إلى ٩٦ في المائة من الموظفين ومعاليهم في الميدان (هدف فترة السنتين: ٩٦ في المائة)،

كما قدمت التدريب التأهيلي في مجال معالجة الإجهاد الناتج عن الأزمات والحوادث الخطيرة إلى ٢٠١ من المستشارين (هدف فترة السنتين: ١٣٠). وحصل نحو ٩٧ في المائة من موظفي الأمم المتحدة المتضررين (هدف فترة السنتين: ٩٧ في المائة) على إسعاف أولي لتهدة الانفعالات وعلى علاج للحد من الأضرار النفسية عقب الحوادث الخطيرة المبلغ عنها. وعلى الصعيد العالمي، أجرت الوحدة ٨ ٨٨٦ من جلسات إسداء المشورة، وقدمت المشورة التقنية إلى ٩٢٢ مديراً على نطاق المنظومة، وقامت بتدريب ٨ ٠٩٣ موظفاً في مجال الإجهاد وبناء القدرة على التكيف، وبتدريب ٢٦٣ من مساعدي الأقران. وأوفدت الوحدة ١٣ مستشاراً إلى عدد من البلدان أثناء حالات للطوارئ تضمنت وقوع هجمات على مخيمات الأمم المتحدة، وانفجارات، وكوارث طبيعية، وحوادث اختطاف رهائن، واضطرابات سياسية/مدنية.

(ب) تعزيز قدرات نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن والمديرين (المسؤولون المعينون وأعضاء أفرقة إدارة الأمن) وموظفي الأمم المتحدة

١٠٢٨ - واصل البرنامج تصميم وتقديم برامج التدريب في مجال السلامة والأمن لتدريب المديرين ذوي المسؤوليات الأمنية، وأفراد الأمم المتحدة، وأفراد الأمن. وقُدِّمت عدة برامج تعلم في دورات إلكترونية وأخرى تحت إشراف مدرّبين، وتزايد استخدام نهج مختلط يجمع بين العنصر الإلكتروني والعنصر المقدم تحت إشراف مدرّبين. وشملت المشاركة في التدريب ١٠٠ في المائة من كبار مستشاري الأمن (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة)، و ٧٥ في المائة من أخصائيي الأمن المستهدفين في برنامج التدريب المتوسط (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة)، و ١٠٠ في المائة من أخصائيي الأمن المستهدفين في برنامج التأهيل الأمني (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة)، و ٦٥ في المائة من المسؤولين المعينين (هدف فترة السنتين: ١٠٠ في المائة)، و ٨٥ في المائة من المسؤولين والمسؤولين المعينين مؤقتاً الأعضاء في أفرقة إدارة الأمن (هدف فترة السنتين: ٩٥ في المائة)، و ٧٥ في المائة من مساعدي الأمن المحليين (هدف فترة السنتين: ٩٥ في المائة). وخلال فترة السنتين، وُضعت برامج جديدة، بما في ذلك دورة إلكترونية عن إطلاق النيران الحية، وبرنامج للإدارة التنفيذية لموظفي إدارة شؤون السلامة والأمن في المناصب الإدارية، وهو برنامج حل جزئياً محل برنامج التدريب المتوسط، وهو ما يفسر تدني المؤشر. وأنجز تحليل لاحتياجات التدريب يوفر مدخلات لوضع استراتيجية تدريب جديدة ويتوقع تقديمه في عام ٢٠١٨. وجرى توحيد دورات تدريب المديرين لتحسين تقديم التدريب الأمني. وكانت المعوقات التشغيلية وانتقالات الموظفين بين القطاع المستهدف السبب وراء عدم التحقيق الكامل للأهداف خلال فترة السنتين.

(ج) القدرة على تحديد أماكن تواجد الموظفين وتوفير المعلومات الأمنية ذات صلة لأعضاء نظام إدارة الأمن

١٠٢٩ - زادت الوكالات والصناديق والبرامج والمؤسسات التابعة لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن من امتثالها لمتطلبات تعقب الموظفين. وأدى ذلك إلى زيادة الاستعانة بنظام التصريح الأمني الذي أدى بدوره إلى تحسين البيانات المتعلقة بالأفراد المتاحة للإدارات في حالات الطوارئ. ويمكن تحديد أماكن تواجد ٩٦ في المائة من الموظفين ومعاليتهم المستحقين (هدف فترة السنتين: ٩٦ في المائة) في نظام عملية تقسيم المعلومات المتعلقة بطلب السفر في أي وقت من الأوقات في جميع مواقع الأمم المتحدة في أنحاء العالم.

ويمكن لرهاء ٩٦ في المائة من الموظفين الذين يضطلعون بمسؤوليات في نظام إدارة الأمن (هدف فترة السنتين: ٩٦ في المائة) الحصول على أدوات إدارة المعلومات التي تقدمها الإدارة.

(د) تحسين القدرة على تقديم خدمات إدارة مخاطر الطيران المتعلقة بمدى ملائمة شركات النقل الجوي واستخدامها في جميع أنحاء العالم لأغراض التخطيط التنفيذي

١٠٣٠ - استمر مكتب إدارة مخاطر الطيران التابع للإدارة في وضع وتعزيز العمليات والإجراءات من أجل تقييم شركات النقل الجوي العالمية وإبلاغ النتائج إلى أصحاب المصلحة. ورد المكتب على استفسارات يقدر عددها بحوالي ٥٥ ٠٠٠ استفسار من خلال الخدمات الإلكترونية، كما رد على ٩٠٠ استفسار آخر من خلال التفاعل المباشر. وتم الرد على الاستفسارات في غضون فترة تقدر بحوالي ٧٢ ساعة (هدف فترة السنتين: ٧٢ ساعة). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُجري استعراض مستقل لسياسة السفر الجوي ومهام المكتب، ونتيجة لذلك، يجري مراجعة السياسات والعمليات. وعُزز التشاور مع فريق الأمم المتحدة الاستشاري التقني لشؤون الطيران من أجل تنسيق معايير الأمم المتحدة لسلامة الطيران.

## حالة تنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن المسائل الإدارية ومسائل الميزانية

| الجمعية العامة                                                                 |                                                                                      | الوثائق                                                                                                                                                                                                                                                                                                                  |                            | نُفذت أحكام القرار (نعم/لا/تعليقات)                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                        |
|--------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| بند جدول الأعمال                                                               | القرار                                                                               | التي استعرضتها اللجنة الخامسة                                                                                                                                                                                                                                                                                            | المقدمة عملاً بالقرار      |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            |
| الدورة السبعون                                                                 |                                                                                      |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                          |                            |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            |
| ١٣١ - التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات | ٢٣٨/٧٠ بء: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات  | مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف (A/70/569) وتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف (A/70/585)                               | A/71/403 و A/71/403/Corr.1 | نعم                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                        |
|                                                                                |                                                                                      | مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن التقدم المحرز في تسير شؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة (A/70/581) وتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره عن التقدم المحرز في تسير شؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة (A/70/607) | A/71/331/Add.2             | نعم؛ أشار مجلس مراجعي الحسابات (A/71/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة ٣٣٨) إلى أنه سيجري استعراضاً كاملاً للتقدم المحرز عندما تُعتمد السياسات والإجراءات المقررة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعندما يكون قد أُتيح ما يكفي من الوقت لتكريسها (ربما في عام ٢٠١٧)؛ وأشارت الإدارة إلى أنها ستقدم معلومات مستكملة مفصلة عن تنفيذ توصيات المجلس في التقرير المقبل للأمين العام عن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات |
|                                                                                | ٢٣٨/٧٠ جيم: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات | التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة وتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/70/5 (Vol. II))، وتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات (A/70/724) وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذو الصلة (A/70/803)                                                  | A/71/801                   | نعم                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                        |
| ١٣٢ - استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة                       | ٢٥٥/٧٠: التقدم المحرز نحو إنشاء نظام للمساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة        | التقرير المرحلي الخامس للأمين العام عن نظام المساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/70/668)                                                                                                                                                                                                                          | A/71/729                   | جرى تناول جميع الأحكام ذات الصلة باستثناء ما يلي: "تطلب إلى الأمين العام أن يضع مجموعة واضحة وشفافة ودقيقة من المبادئ التوجيهية والمعايير، ترمي إلى تحديد مجالات المسؤولية، ولا سيما لكبار المديرين، وكذلك تحديد عدم الامتثال فيما يتعلق                                                                                                                                                                                   |

| بند جدول الأعمال                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              | الجمعية العامة | الوثائق                       | تُنفذت أحكام القرار (نعم/لا/تعليقات) |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------|-------------------------------|--------------------------------------|
|                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               | القرار         | التي استعرضتها اللجنة الخامسة | المقدمة عملاً بالقرار                |
| <p>بمجالات المسؤولية تلك“. وفي إطار المقترح المتعلق بالإصلاح الإداري الذي قدمه الأمين العام، تعتزم الأمانة العامة إصدار توجيهات شاملة بشأن المساءلة الإدارية تجسد نظام المساءلة المعزز، بما في ذلك مجالات المسؤولية والإجراءات التصحيحية التي يتعين اتخاذها في حالات عدم الامتثال. وستصدر أيضا مواد توجيهية لمختلف مجالات تفويض السلطة. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الحكم المتعلق بخطة عمل مفصلة لتنفيذ الإدارة القائمة على النتائج يجري تناوله في تقرير المساءلة لئُنظر فيه في الجزء الثاني من الدورة الثانية والسبعين المستأنفة بدلا من التقرير الذي نُظر فيه في الدورة الحادية والسبعين</p>                                                                                                                                                                                                                  |                |                               |                                      |
| <p>١٣٤ - الميزانية البرنامجية ٢٤٨/٧٠ بء: المواضيع الخاصة المقترحة لفترة السنتين المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                     |                |                               |                                      |
| <p>الجزء الأول: تعزيز إدارة الممتلكات في الأمانة العامة للأمم المتحدة</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                     |                |                               |                                      |
| <p>تقرير الأمين العام عن تعزيز إدارة الممتلكات في الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/69/400)</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 |                |                               |                                      |
| نعم                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           |                |                               |                                      |
| <p>الجزء الثاني: التقدم المحرز في تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                        |                |                               |                                      |
| <p>تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ (A/70/660)</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                     |                |                               |                                      |
| <p>أوضح مكتب خدمات الدعم المركزية أن نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ ليس برنامجا بل هو نظام إدارة. ولذلك، فإن تكاليف التنسيق المعروضة في تقرير الأمين العام (A/70/660) هي التكاليف المباشرة المتكبدة نتيجة للعمل في إطار نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ بدلا من العمل بشكل منعزل. وسيوفر تقرير الأمين العام الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في الجزء الأول من دورتها الثالثة والسبعين المستأنفة معلومات عن التقدم المحرز في مجال إدارة حالات الطوارئ من خلال تطبيق نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ. وحسبما طلبت الجمعية العامة، يواصل الأمين العام الجهود الرامية إلى الحصول على تغطية كافية بتكلفة معقولة لجميع مواقع الأمم المتحدة، مع الأخذ في الاعتبار الجهود الجارية للتخفيف من المخاطر والتي يجري بذلها وتنفيذها في إطار نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ</p> |                |                               |                                      |

| بند جدول الأعمال | الجمعية العامة                                                                                                                                                                                                   | الوثائق                                                                                                                                                                                                                                                 |                                                                                                                                                  | نُفذت أحكام القرار (نعم/لا/تعليقات)                                                                                 |
|------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|                  |                                                                                                                                                                                                                  | التي استعرضتها اللجنة الخامسة                                                                                                                                                                                                                           | المقدمة عملاً بالقرار                                                                                                                            |                                                                                                                     |
|                  | الجزء الثالث: إدارة الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة                                                                                                                                         | تقرير الأمين العام عن إدارة الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (A/70/590)                                                                                                                                                             | A/71/698 و A/71/698/Corr.1                                                                                                                       | نعم؛ جرى الإبقاء على الفريق العامل المعني بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وقُدمت مقترحات محددة إلى الجمعية العامة |
|                  | الجزء الرابع: التقديرات المنقحة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ في إطار الباب ٢٧، المساعدة الإنسانية، والباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين: آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة | تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ في إطار الباب ٢٧، المساعدة الإنسانية، والباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين: آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة (A/70/726) و (A/70/726/Corr.1) | لم تُطلب أي وثائق                                                                                                                                | لا ينطبق                                                                                                            |
|                  | الجزء الخامس: التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعدات الإنسانية والمبادرات السياسية الأخرى التي تُؤذن بها الجمعية العامة                                                                          | تقرير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعدات الإنسانية والمبادرات السياسية الأخرى التي تُؤذن بها الجمعية العامة والمستشار الخاص للأمين العام (A/70/348/Add.8 و A/70/348/Corr.1)                                         | A/71/365، A/71/365/Add.1، A/71/365/Add.2، A/71/365/Add.3، A/71/365/Add.4، A/71/365/Add.5، A/71/365/Add.6، A/71/365/Add.7 و A/71/365/Add.7/Corr.1 | نعم                                                                                                                 |
|                  | الجزء السادس: الاستعراض الاستراتيجي للمرافق                                                                                                                                                                      | تقرير الأمين العام عن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق (A/70/697)                                                                                                                                                                                          | A/71/333 و A/71/333/Corr.1                                                                                                                       | نعم؛ أُدرجت الدروس المستفادة من مشاريع التشييد، وأدى مكتب خدمات الدعم المركزية دوراً محورياً في التنسيق والإشراف    |
|                  | ٢٤٨/٧٠ جيم: المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧                                                                                                                                |                                                                                                                                                                                                                                                         |                                                                                                                                                  |                                                                                                                     |
|                  | الجزء الأول: دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية                                                                                       | تقرير الأمين العام عن دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (A/70/794)                                                                                                          | A/71/534                                                                                                                                         | نعم                                                                                                                 |
|                  | الجزء الثاني: التقديرات المنقحة للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ والمتعلقة بمستقبل عمليات الأمم المتحدة                                                                                              | تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة المتعلقة بتقرير الأمين العام عن مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام: تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني                                                                                           | لم تُطلب أي وثائق                                                                                                                                | لا ينطبق                                                                                                            |



| الجمعية العامة                                                                      | القرار                                                                                                 | التي استعرضتها اللجنة الخامسة                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                  | المقدمة عملاً بالقرار                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       | الوثائق                                                                                                                                                                                                                      | تُنفذ أحكام القرار (نعم/لا/تعليقات) |
|-------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------|
|                                                                                     |                                                                                                        |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             |                                                                                                                                                                                                                              |                                     |
|                                                                                     |                                                                                                        |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             | للسلام: تنفيذ توصيات الفريق<br>المستقل الرفيع المستوى المعني<br>بعمليات السلام في إطار الباب<br>٣، الشؤون السياسية، والباب<br>٢٩ دال، مكتب خدمات<br>الدعم المركزية، والباب ٣٦،<br>الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات<br>الموظفين |                                     |
| ١٣٩ - إدارة الموارد البشرية                                                         | ٢٥٦/٧٠: تعديلات على النظامين الأساسيين والإداري للموظفين                                               | تقرير الأمين العام عن تعديلات على النظامين الأساسيين والإداري للموظفين (A/70/746)                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              | سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                         | ST/SGB/2018/1                                                                                                                                                                                                                | نعم؛ انظر                           |
| ١٤٠ - وحدة التفتيش المشتركة                                                         | ٢٥٧/٧٠: وحدة التفتيش المشتركة                                                                          | مذكرة من الأمين العام بشأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٥ (A/70/716) وتقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٥ وبرنامج عملها لعام ٢٠١٦ (A/70/34)                                                                                                                                                                                                                                                                                           | A/71/34/Corr.1 و A/71/34 و A/71/779                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                         | نعم                                                                                                                                                                                                                          |                                     |
| ١٤٦ - تمويل الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين              | ٢٥٨/٧٠: بناء مرفق جديد للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، فرع أروشا | تقرير الأمين العام عن تشييد مرفق جديد للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، فرع أروشا (A/70/698)                                                                                                                                                                                                                                                                                                               | A/71/753                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                    | نعم؛ يواصل مكتب خدمات الدعم المركزية تقديم التوجيه التقني والمشورة إلى الآلية بشأن المشروع                                                                                                                                   |                                     |
| ١٤٨ - الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام | ٢٨٦/٧٠: المسائل الشاملة                                                                                | تقارير الأمين العام عن ما يلي: الاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: أداء الميزانية خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ وميزانية الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/749)؛ والتدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (A/70/729)؛ ومستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام: تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (A/70/357-) (S/2015/682) | استعراض عام، A/71/809؛ وتقارير بعثات حفظ السلام: قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات A/71/828 و A/71/689؛ ومركز الخدمات الإقليمي، A/71/835؛ وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، A/71/767 و A/71/624؛ وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، A/71/819 و A/71/651؛ وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، A/71/599 و A/71/732؛ وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، A/71/763 و A/71/580؛ وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق | نعم                                                                                                                                                                                                                          |                                     |

| الجمعية العامة                            | الوثائق                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           | تُنفذت أحكام القرار (نعم/لا/تعليقات)                                                          |
|-------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------|
| بند جدول الأعمال                          | التي استعرضتها اللجنة الخامسة                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                     | المقدمة عملاً بالقرار                                                                         |
| القرار                                    | <p>الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، <a href="#">A/71/832</a> و <a href="#">A/71/674</a>؛ وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، <a href="#">A/71/787</a> و <a href="#">A/71/679</a>؛ وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، <a href="#">A/71/759</a> و <a href="#">A/71/759/Corr.1</a> و <a href="#">A/71/759/Corr.2</a> و <a href="#">A/71/615</a>؛ وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، <a href="#">A/71/847</a> و <a href="#">A/71/645</a>؛ وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي <a href="#">A/71/842</a> و <a href="#">A/71/690</a>؛ وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، <a href="#">A/71/781</a> و <a href="#">A/71/631</a>؛ وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، <a href="#">A/71/765</a> و <a href="#">A/71/765/Corr.1</a> و <a href="#">A/71/640</a>؛ وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان <a href="#">A/71/841</a> و <a href="#">A/71/653</a>؛ وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، <a href="#">A/71/760</a> و <a href="#">A/71/760/Corr.1</a> و <a href="#">A/71/639</a>؛ والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، <a href="#">A/71/775</a> و <a href="#">A/71/642</a>؛ ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، <a href="#">A/71/788</a> و <a href="#">A/71/630</a></p> | <p><a href="#">A/71/726</a>، <a href="#">A/71/726/Add.1</a>، نعم <a href="#">A/71/806</a></p> |
| <p>٢٨٧/٧٠: حساب دعم عمليات حفظ السلام</p> | <p>تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (<a href="#">A/70/612</a> و <a href="#">A/70/612/Add.1</a>) وعن ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (<a href="#">A/70/751</a>)</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                      |                                                                                               |

| بند جدول الأعمال                                                                                     | الجمعية العامة                                                                                         | التي استعرضتها اللجنة الخامسة                                                                          | المقدمة عملاً بالقرار                                                                                  | الوثائق                                                                                                | تُنفذت أحكام القرار (نعم/لا/تعليقات)                                                                   |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|                                                                                                      |                                                                                                        |                                                                                                        |                                                                                                        |                                                                                                        |                                                                                                        |
| ٢٨٨/٧٠: تمويل قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا                                     | ٢٨٨/٧٠: تمويل قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا                                       | ٢٨٨/٧٠: تمويل قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا                                       | ٢٨٨/٧٠: تمويل قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا                                       | ٢٨٨/٧٠: تمويل قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا                                       | ٢٨٨/٧٠: تمويل قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا                                       |
| ٢٨٩/٧٠: تمويل مركز الخدمات الإقليمية في عنيتي، أوغندا                                                | ٢٨٩/٧٠: تمويل مركز الخدمات الإقليمية في عنيتي، أوغندا                                                  | ٢٨٩/٧٠: تمويل مركز الخدمات الإقليمية في عنيتي، أوغندا                                                  | ٢٨٩/٧٠: تمويل مركز الخدمات الإقليمية في عنيتي، أوغندا                                                  | ٢٨٩/٧٠: تمويل مركز الخدمات الإقليمية في عنيتي، أوغندا                                                  | ٢٨٩/٧٠: تمويل مركز الخدمات الإقليمية في عنيتي، أوغندا                                                  |
| ١٤٩ - تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأببي                                                  | ٢٦٩/٧٠: تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأببي                                                  | ٢٦٩/٧٠: تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأببي                                                  | ٢٦٩/٧٠: تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأببي                                                  | ٢٦٩/٧٠: تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأببي                                                  | ٢٦٩/٧٠: تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأببي                                                  |
| ١٥٠ - تمويل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد                                       | ٢٧٠/٧٠: تمويل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد                                       | ٢٧٠/٧٠: تمويل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد                                       | ٢٧٠/٧٠: تمويل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد                                       | ٢٧٠/٧٠: تمويل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد                                       | ٢٧٠/٧٠: تمويل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد                                       |
| ١٥١ - تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى | ٢٧١/٧٠: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى | ٢٧١/٧٠: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى | ٢٧١/٧٠: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى | ٢٧١/٧٠: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى | ٢٧١/٧٠: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى |
| ١٥٢ - تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار                                                        | ٢٧٢/٧٠: تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار                                                        | ٢٧٢/٧٠: تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار                                                        | ٢٧٢/٧٠: تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار                                                        | ٢٧٢/٧٠: تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار                                                        | ٢٧٢/٧٠: تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار                                                        |

| الجمعية العامة                                                                       | بند جدول الأعمال                                                                       | القرار | الوثائق                                                                                                                   |                                      |
|--------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------|--------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------|
|                                                                                      |                                                                                        |        | المقدمة عملاً بالقرار                                                                                                     | تُنفذت أحكام القرار (نعم/لا/تعليقات) |
|                                                                                      |                                                                                        |        | (A/70/586)، وعن ميزانية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/753) |                                      |
| ١٥٣ - تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في                                         | ٢٧٣/٧٠: تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص                                    | نعم    | A/71/580، A/71/763                                                                                                        | نعم                                  |
| ١٥٤ - تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية | ٢٧٤/٧٠: تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية | نعم    | A/71/832، A/71/674                                                                                                        | نعم                                  |
| ١٥٦ - تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي                            | ٢٧٥/٧٠: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي                            | نعم    | A/71/652                                                                                                                  | نعم                                  |
| ١٥٧ - تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي                             | ٢٧٦/٧٠: تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي                             | نعم    | A/71/787، A/71/679                                                                                                        | نعم                                  |
| ١٥٨ - تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو                             | ٢٧٧/٧٠: تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو                             | نعم    | A/71/759، A/71/759/Corr.1، A/71/759/Corr.2، A/71/615                                                                      | نعم                                  |

| بند جدول الأعمال                                                                   | الجمعية العامة                                                                          | التي استعرضتها اللجنة الخامسة                                                                                                                                                                                                                                                                                                       | المقدمة عملاً بالقرار                                       | الوثائق | تُنفذت أحكام القرار (نعم/لا/تعليقات) |
|------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------|---------|--------------------------------------|
|                                                                                    |                                                                                         |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                     |                                                             |         |                                      |
| ١٥٩ - تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا                                          | ٢٧٨/٧٠: تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا                                             | تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/70/595)، وعن ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/707)                                                                                         | ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/707)       |         | نعم                                  |
| ١٦٠ - تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي | ١١٣/٧٠ بء: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي | تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/70/592)، وعن ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/735/Rev.1) | ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/735/Rev.1) |         | نعم                                  |
| ١٦١ - تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط                         |                                                                                         |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                     |                                                             |         |                                      |
| (أ) قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك                                          | ٢٧٩/٧٠: تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك                                     | تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/70/572)، وعن ميزانية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/695)                                                                         | ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/70/572)       |         | نعم                                  |
| (ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان                                             | ٢٨٠/٧٠: تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان                                        | تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/70/571)، وعن ميزانية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/699)                                                                               | ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/70/571)       |         | نعم                                  |

| بند جدول الأعمال                                                       | الجمعية العامة                                                           | التي استعرضتها اللجنة الخامسة                                                                                                                                                                                                                                                                         | المقدمة عملاً بالقرار               | الوثائق | تُنفذت أحكام القرار (نعم/لا/تعليقات)                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                     |
|------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------|---------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|                                                                        |                                                                          |                                                                                                                                                                                                                                                                                                       |                                     |         |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                          |
| ١٦٢ - تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان                         | ٢٨١/٧٠: تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان                         | تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/70/599)، وعن ميزانية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/791)                                                 | A/71/841، A/71/653                  |         | نعم                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                      |
| ١٦٣ - تمويل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية   | ٢٨٢/٧٠: تمويل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية   | التقرير النهائي المقدم من الأمين العام عن أداء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية (A/70/564)                                                                                                                                                                                    | A/71/652                            |         | نعم                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                      |
| ١٦٤ - تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية            | ٢٨٣/٧٠: تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية            | تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/70/570)، وعن ميزانية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/696)                       | A/71/639، A/71/760، A/71/760/Corr.1 |         | نعم                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                      |
| ١٦٥ - تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور | ٢٨٤/٧٠: تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور | تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/70/583)، وعن ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/730) | A/71/775، A/71/642                  |         | نعم                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                      |
| ١٦٦ - تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩)             | ٢٨٥/٧٠: تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩)             | تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/70/587)، وعن ميزانية مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/773)     | A/71/788، A/71/630                  |         | نعم؛ غير أنه فيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة ٣ من القرار، التي طُلب فيها إلى الأمين العام كفالة أن يواصل مكتب الدعم تقديم الدعم للعملية السياسية وللحكومة في تحضيرها لإجراء انتخابات وأن يقدم تقريراً عن ذلك في مشروع الميزانية المقبل، فقد قُدمت هذه المعلومات في الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال لفترة السنتين ٢٠١٧-٢٠١٨ (A/71/365/Add.3) وليس في الميزانية المقترحة لمكتب الدعم |

| الجمعية العامة          |                                                                                      | الوثائق                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            | تُنفذت أحكام القرار (نعم/لا/تعليقات) |
|-------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------|
| بند جدول الأعمال        | القرار                                                                               | التي استعرضتها اللجنة الخامسة                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                      | المقدمة عملاً بالقرار                |
| الدورة الحادية والسبعون |                                                                                      |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                    |                                      |
| ١٣٢ - التقارير المالية  | ٢٦١/٧١ ألف: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات | التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (A/71/5 (Vol. I) و A/71/5 (Vol. III) و A/71/5 (Vol. IV) و A/71/5 (Vol. V) و A/71/5/Add.1 و A/71/5/Add.2 و A/71/5/Add.3 و A/71/5/Add.4 و A/71/5/Add.5 و A/71/5/Add.6 و A/71/5/Add.7 و A/71/5/Add.8 و A/71/5/Add.9 و A/71/5/Add.10 و A/71/5/Add.11 و A/71/5/Add.12 و A/71/5/Add.13 و A/71/5/Add.14 و A/71/5/Add.15 و A/71/331 و A/71/331/Add.1)؛ ومذكرة من الأمين العام يحيل بها الموجز المختص بالنتائج والاستنتاجات الرئيسية الواردة في تقارير المجلس للفترة المالية السنوية ٢٠١٥ (A/71/558)؛ وتقارير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقاريره لعام ٢٠١٥ بشأن ما يلي: المخطط العام لتحديد مباني المقر (A/71/331)؛ وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها (Part I) و A/71/331/Add.1 و A/71/331/Add.2)؛ (Part II)؛ والأمم المتحدة (A/71/331/Add.2)؛ وتقارير أمين مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره لعام ٢٠١٥ بشأن الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/71/397)؛ وتقارير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٥ (A/71/669) | A/72/355/Add.1، A/72/355<br>نعم      |

| الجمعية العامة                                                                | القرار                                                                                                    | التي استعرضتها اللجنة الخامسة                                                                                                                                                                                                                                                                                                            | المقدمة عملاً بالقرار                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       | الوثائق  | تُنفذت أحكام القرار (نعم/لا/تعليقات)                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                        |
|-------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|                                                                               |                                                                                                           |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                          |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             |          |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             |
|                                                                               | بند جدول الأعمال                                                                                          |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                          |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             |          |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             |
|                                                                               | ٢٦١/٧١                                                                                                    | باء: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات                                                                                                                                                                                                                                                            | التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لفترة الاثني عشر شهراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/71/5 (Vol. II))؛ تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/801)؛ وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذو الصلة بالموضوع (A/71/845) | A/72/756 | نعم                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                         |
| ١٣٣ - استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة                      | ٢٧٤/٧١: مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٩-٢٠١٨                                        | تقرير الأمين العام عن مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/71/428)                                                                                                                                                                                                                                              | لم تُطلب أي وثائق                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           |          | لا يلزم اتخاذ أي إجراء                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                      |
| ٢٨٣/٧١: التقدم المحرز نحو إنشاء نظام للمساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة | ٢٧٢/٧١ ألف: المواضيع لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ | التقرير المرحلي السادس للأمين العام عن نظام المساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/71/729) ومذكرة الأمين العام التي أحال بها تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن منع الغش واكتشافه والتصدي له في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (A/71/731) ومذكرته التي أحال بها تعليقاته وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين على ذلك التقرير (A/71/731/Add.1) | سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين المستأنفة                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               |          | نعم، باستثناء الطلب الوارد في الفقرة ٨ من القرار، التي تُطلب فيها إلى الأمين العام أن يقوم بتحديث الصكوك القانونية المتعلقة بالاستعانة بالأطراف الثالثة، مثل البائعين والشركاء المنفذين، مع إيلاء اهتمام خاص للبنود والأحكام المتعلقة بمكافحة الغش، الأمر الذي لا يزال قيد التنفيذ. وتدخل الخاصية الوظيفية اللازمة لكفالة وضع نموذج موحد للاتفاقات مع الشركاء المنفذين ضمن نطاق وحدة إدارة المنح في التوسعة ٢ لنظام أوموجا، التي ستنفذ بحلول نهاية عام ٢٠١٨ |
| ١٣٤ - الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧                            | الجزء الأول: المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام                                                      | التقرير المرحلي التاسع للأمين العام عن اعتماد الأمم المتحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/71/226)                                                                                                                                                                                                                           | سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                         | A/72/213 | نعم                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                         |
| الجزء الثاني: تقدم إعانة مالية إلى الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا       | تقرير الأمين العام عن طلب تقدم إعانة مالية إلى الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا (A/71/338)            |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                          |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             |          | لا ينطبق                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                    |



| الجمعية العامة                                                                                                                                                                               | القرار | التي استعرضتها اللجنة الخامسة                                                                                                                                                                                                                       | المقدمة عملاً بالقرار                               | الوثائق | تُنفذت أحكام القرار (نعم/لا/تعليقات)                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------|---------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|                                                                                                                                                                                              |        |                                                                                                                                                                                                                                                     |                                                     |         |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                  |
| الجزء الثالث: طلب إعانة محكمة سيراليون الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية                                                                                                                         |        | تقرير الأمين العام عن استخدام سلطة الالتزام وطلب إعانة محكمة سيراليون الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية (A/71/386) و A/71/386/Corr.1 و A/71/386/Corr.2                                                                                                  | سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين |         | لا ينطبق                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                         |
| الجزء الرابع: مشروع التعديل التقويمي لمباني مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية فيها |        | تقرير الأمين العام عن الاقتراح المتعلق بمشروع التعديل التقويمي لمباني مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية فيها (A/71/333) و A/71/333/Corr.1 | A/72/338/Corr.1، A/72/338                           |         | أدرجت الدروس المستفادة من مشاريع التشييد، وأدى مكتب خدمات الدعم المركزية دوراً محورياً في التنسيق والإشراف                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       |
| الجزء الخامس: التقدم المحرز في تشييد مرافق جديدة للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا، والمستجدات المتعلقة بتجديد مرافق المؤتمرات، بما في ذلك قاعة أفريقيا                    |        | تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تشييد مرافق جديدة للمكاتب في أفريقيا في أديس أبابا، والمستجدات المتعلقة بتجديد مرافق المؤتمرات، بما في ذلك قاعة أفريقيا (A/71/370)                                                                           | A/72/374                                            |         | على النحو المبين في تقرير الأمين العام (A/72/374)، أدرجت الدروس المستفادة من مشاريع التشييد، وأدى مكتب خدمات الدعم المركزية دوراً محورياً في التنسيق والإشراف                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                    |
| الجزء السادس: شروط خدمة وأجور المسؤولين بخلاف مسؤولي الأمانة العامة                                                                                                                          |        | تقرير الأمين العام عن شروط خدمة وأجور المسؤولين بخلاف مسؤولي الأمانة العامة: أعضاء محكمة العدل الدولية، ورئيس الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين وقضاتها، والقضاة المخصصون للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (A/71/201)   | سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين |         | تقوم اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة باستعراض شروط الخدمة. وأرجأت الجمعية العامة، في مقررها ٥٥٣/٦٩ ألف، إلى الدورة الحادية والسبعين، نظرها في التوصيات المتعلقة بنظم المعاشات التقاعدية لأعضاء محكمة العدل الدولية وقضاة المحكمتين الأخريين على النحو المقترح في تقرير الأمين العام (A/66/617) واللجنة الاستشارية (A/66/709) وفي رسالة موجهة من رئيس محكمة العدل الدولية إلى رئيس الجمعية العامة (A/66/726). ويجري حالياً استعراض خطة صندوق المعاشات التقاعدية للقضاة |
| الجزء السابع: التقديرات المنقحة الناتجة عما تقرر في قرار الجمعية العامة ٢٩٠/٧٠ المعنون "الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن التعامل مع التحركات الكبرى للاجئين والمهاجرين"     |        | تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة الناتجة عما تقرر في قرار الجمعية العامة ٢٩٠/٧٠ المعنون "الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن التعامل مع التحركات الكبرى للاجئين والمهاجرين" (A/71/345)                                         | لم تُطلب أي وثائق                                   |         | لا ينطبق                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                         |

| بند جدول الأعمال | الجمعية العامة                                                                                                                  | القرار                                                                                                                                                                                                                  | التي استعرضتها اللجنة الخامسة | المقدمة عملاً بالقرار | الوثائق | تُنفذت أحكام القرار (نعم/لا/تعليقات) |
|------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------|-----------------------|---------|--------------------------------------|
|                  |                                                                                                                                 |                                                                                                                                                                                                                         |                               |                       |         |                                      |
|                  |                                                                                                                                 | مع التحركات الكبرى للاجئين والمهاجرين                                                                                                                                                                                   |                               |                       |         |                                      |
|                  | الجزء الثامن: التقديرات المنقحة المتعلقة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ في إطار الباب ٧، محكمة العدل الدولية     | تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة المتعلقة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ في إطار الباب ٧، محكمة العدل الدولية (A/71/560)                                                                          | لم تُطلب أي وثائق             | لا ينطبق              |         |                                      |
|                  | الجزء العاشر: الآثار الإدارية والمالية المترتبة على القرارات والتوصيات الواردة في تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية لعام ٢٠١٦   | بيان مقدم من الأمين العام وفقاً للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة بشأن الآثار الإدارية والمالية المترتبة على القرارات والتوصيات الواردة في تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية لعام ٢٠١٦ (A/C.5/71/3)           | لم تُطلب أي وثائق             | لا ينطبق              |         |                                      |
|                  | الجزء الحادي عشر: تقرير الأداء الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧                                            | تقرير الأداء الأول للأمين العام عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/71/576)                                                                                                                              | لم تُطلب أي وثائق             | لا ينطبق              |         |                                      |
|                  | الجزء الثاني عشر: دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية | تقرير الأمين العام عن دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (A/71/534)                                                                          | لم تُطلب أي وثائق             | نعم                   |         |                                      |
|                  | الجزء الثالث عشر: التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال عام ٢٠١٦         | تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال عام ٢٠١٦ (A/71/401 و A/71/401/Add.1)                                                                 | لم تُطلب أي وثائق             | لا ينطبق              |         |                                      |
|                  | الجزء الرابع عشر: مشروع التخطيط المركزي للموارد أوموجا                                                                          | التقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/71/390) ومذكرة الأمين العام التي يحيل بها التقرير المرحلي السنوي الخامس لمجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ النظام المركزي لتخطيط الموارد (A/71/180) | A/72/397                      | نعم                   |         |                                      |
|                  | الجزء الخامس عشر: التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات                                                                         | تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها                                                                                                                                       | لم تُطلب أي وثائق             | لا ينطبق              |         |                                      |



| الجمعية العامة                                                                                                                                                     | القرار | التي استعرضتها اللجنة الخامسة                                                                                                                                                                                                                    | المقدمة عملاً بالقرار | الوثائق | تُنفذت أحكام القرار (نعم/لا/تعليقات)                                                                                                                                                          |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------|---------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|                                                                                                                                                                    |        |                                                                                                                                                                                                                                                  |                       |         |                                                                                                                                                                                               |
| الموظفين: آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية                                                                                      |        | التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية (A/71/761)                                                                                                                                                                              |                       |         |                                                                                                                                                                                               |
| الجزء الثاني: عملية استخلاص الدروس بشأن الأنشطة التنسيقية لبعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيولا (A/70/737 و A/70/737/Corr.1)                              |        | تقرير الأمين العام عن عملية استخلاص الدروس بشأن الأنشطة التنسيقية لبعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيولا (A/70/737 و A/70/737/Corr.1)                                                                                                    | لم تُطلب أي وثائق     |         | نعم                                                                                                                                                                                           |
| الجزء الثالث: حالة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة                                                                                   |        | تقرير الأمين العام عن حالة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة (A/71/400)                                                                                                                                              |                       |         | نعم A/72/755، A/72/755/Rev.1                                                                                                                                                                  |
| الجزء الرابع: إدارة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة                                                                                                                |        | تقرير الأمين العام عن إدارة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (A/71/698 و A/71/698/Corr.1)                                                                                                                                                         | لم تُطلب أي وثائق     |         | تجري معالجة جميع الأحكام؛ وجرى الإبقاء على الفريق العامل المعني بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وسيُقدم مزيد من الاستنتاجات والمقترحات المحددة إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين |
| الجزء الخامس: مساهمة الأمانة العامة للأمم المتحدة المقترحة في ترتيبات تقاسم التكاليف التي وضعتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية فيما يتعلق بنظام المنسقين المقيمين |        | تقرير الأمين العام عن مساهمة الأمانة العامة للأمم المتحدة المقترحة في ترتيبات تقاسم التكاليف التي وضعتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية فيما يتعلق بنظام المنسقين المقيمين (A/70/703)                                                            |                       |         | نعم A/72/337، A/72/337/Corr.1                                                                                                                                                                 |
| الجزء السادس: معايير تحديد درجات السفر بالطائرة                                                                                                                    |        | تقرير الأمين العام عن معايير تحديد درجات السفر بالطائرة (A/71/741 و A/71/741/Corr.1)                                                                                                                                                             |                       |         | سيجري تناول بعض الأحكام في التقرير المقبل للأمين العام، الذي سيُقدم إلى الجمعية العامة في الجزء الأول من الدورة الثالثة والسبعين المستأنفة                                                    |
| الجزء السابع: التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعدية وغيرها من المبادرات السياسية التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن                     |        | تقرير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعدية وغيرها من المبادرات السياسية التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (A/71/365/Add.8 و A/71/365/Add.8/Corr.1)، وعن عملية استخلاص الدروس بشأن الأنشطة التنسيقية |                       |         | نعم A/72/371                                                                                                                                                                                  |

| الجمعية العامة   |               | الوثائق                       | تُنفذت أحكام القرار (نعم/لا/تعليقات)                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 |          |
|------------------|---------------|-------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------|
| بند جدول الأعمال | القرار        | التي استعرضتها اللجنة الخامسة | المقدمة عملاً بالقرار                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                |          |
| ١٣٥ -            | تخطيط البرامج | ٦/٧١: تخطيط البرامج           | لبعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا (A/70/737 و A/70/737/Corr.1)                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                         | لا ينطبق |
|                  |               |                               | تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها السادسة والخمسين (A/71/16)؛ وتقرير الأمين العام عن الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩: الجزء الأول: موجز الخطة (A/71/6 (Part one)) والجزء الثاني: الخطة البرنامجية لفترة السنتين (A/71/6 (Prog. 1)) و (A/71/6 (Prog. 2))، و (A/71/6 (Prog. 2)/Corr.1)، و (A/71/6 (Prog. 3))، و (A/71/6 (Prog. 3)/Corr.1)، و (A/71/6 (Prog. 3)/Corr.2)، و (A/71/6 (Prog. 3)/Corr.3)، و (A/71/6 (Prog. 4))، و (A/71/6 (Prog. 5))، و (A/71/6 (Prog. 6))، و (A/71/6 (Prog. 6)/Corr.1)، و (A/71/6 (Prog. 6)/Corr.2)، و (A/71/6 (Prog. 7))، و (A/71/6 (Prog. 8))، و (A/71/6 (Prog. 9))، و (A/71/6 (Prog. 10))، و (A/71/6 (Prog. 11))، و (A/71/6 (Prog. 12))، و (A/71/6 (Prog. 13))، و (A/71/6 (Prog. 13)/Corr.1)، و (A/71/6 (Prog. 14))، و (A/71/6 (Prog. 15))، و (A/71/6 (Prog. 16))، و (A/71/6 (Prog. 17))، و (A/71/6 (Prog. 18))، و (A/71/6 (Prog. 19))، و (A/71/6 (Prog. 20))، و (A/71/6 (Prog. 21))، و (A/71/6 (Prog. 22))، و (A/71/6 (Prog. 23))، و (A/71/6 (Prog. 24))، و (A/71/6 (Prog. 25)/Rev.1)، و (A/71/6 (Prog. 26))، و (A/71/6 (Prog. 27)/Corr.1)، و (A/71/6 (Prog. 28))؛ وتقرير الأمين العام عن التغييرات الموحدة المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/71/85)؛ وتقرير الأمين العام عن أداء |          |

| الجمعية العامة                                       | القرار                                                                                             | التي استعرضتها اللجنة الخامسة                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              | المقدمة عملاً بالقرار                               | الوثائق                                               | تُنفذت أحكام القرار (نعم/لا/تعليقات)                                                                                                                                                                                              |
|------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------|-------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|                                                      |                                                                                                    |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            |                                                     |                                                       |                                                                                                                                                                                                                                   |
|                                                      |                                                                                                    |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            |                                                     | برامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/71/75) |                                                                                                                                                                                                                                   |
| ١٣٧ - خطة المؤتمرات                                  | ٢٦٢/٧١: خطة المؤتمرات                                                                              | تقرير لجنة المؤتمرات لعام ٢٠١٦ (A/71/32) وتقرير الأمين العام عن خطة المؤتمرات (A/71/116)                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   | A/72/116                                            | نعم                                                   |                                                                                                                                                                                                                                   |
| ١٣٨ - جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة | ٢/٧١: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة: الطلبات المقدمة في إطار المادة ١٩ من الميثاق | تقرير لجنة الاشتراكات (A/71/11) وتقرير الأمين العام عن خطط التسديد المتعددة السنوات (A/71/73)                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              | لم تُطلب أي وثائق                                   | نعم                                                   |                                                                                                                                                                                                                                   |
| ١٣٩ - إدارة الموارد البشرية                          | ٨٨/٧١: تنفيذ مجموعة عناصر الأجر الجديدة للنظام الموحد في الأمانة العامة للأمم المتحدة              | مذكرة من الأمين العام بشأن تنفيذ مجموعة عناصر الأجر الجديدة للنظام الموحد في الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/70/896) و (A/70/896/Corr.1) وورقة غرفة اجتماعات عن تنفيذ مجموعة عناصر الأجر الجديدة للنظام الموحد في الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/C.5/71/CRP.1)                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            | سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين | نعم                                                   |                                                                                                                                                                                                                                   |
|                                                      | ٢٦٣/٧١: إدارة الموارد البشرية                                                                      | الجزء الأول: إصلاح إدارة الموارد البشرية                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   |                                                     | لم تُطلب أي وثائق                                     |                                                                                                                                                                                                                                   |
|                                                      |                                                                                                    | تقرير الأمين العام عن الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المعارين وهم في الخدمة الفعلية (A/71/257) وعن الاستعراض العام لإصلاح إدارة الموارد البشرية: السعي إلى إيجاد قوة عاملة عالمية ديناميكية ومهتمة وقادرة على التكيف من أجل الأمم المتحدة (A/71/323)؛ ومذكرة الأمين العام التي أحال بها تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن التخطيط لتعاقب الموظفين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (A/71/393) ومذكرته التي أحال بها تعليقاته وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين على ذلك التقرير (A/71/393/Add.1)؛ ومذكرة الأمين العام التي أحال بها تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن استخدام أفراد من غير الموظفين وطرائق التعاقد ذات الصلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (A/70/685) ومذكرته التي أحال بها تعليقاته وتعليقات مجلس |                                                     |                                                       | تم تقليص فترة الإعلان عن الوظائف الشاغرة من ٦٠ يوماً إلى ٤٥ يوماً (ST/AI/2016/1/Amend.1). ويعمل مكتب إدارة الموارد البشرية على وضع استراتيجية معززة لإدارة الموارد البشرية لتقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين |

<https://undocs.org/A/RES/71/263>

| الجمعية العامة | بند جدول الأعمال                                                                               | القرار                                                                                                                                                                                            | التي استعرضتها اللجنة الخامسة                                                                                | المقدمة عملاً بالقرار                                                                                        | الوثائق | تُنفذت أحكام القرار (نعم/لا/تعليقات)                                                                                                                                                                                                                                                     |
|----------------|------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|                |                                                                                                |                                                                                                                                                                                                   |                                                                                                              |                                                                                                              |         |                                                                                                                                                                                                                                                                                          |
|                |                                                                                                |                                                                                                                                                                                                   | الرؤساء التنفيذيين على ذلك التقرير (A/70/685/Add.1)؛                                                         |                                                                                                              |         |                                                                                                                                                                                                                                                                                          |
|                | الجزء الثاني: التنقل                                                                           | تقرير الأمين العام عن الاستعراض العام لإصلاح إدارة الموارد البشرية: السعي إلى إيجاد قوة عاملة عالمية دينامية ومهتمة وقادرة على التكيف من أجل الأمم المتحدة (A/71/323) و (A/71/323/Add.1)          | سيقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة معلومات مستكملة عن تنفيذ نظام التنقل المنظم في دورتها الثانية والسبعين | سيقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة معلومات مستكملة عن تنفيذ نظام التنقل المنظم في دورتها الثانية والسبعين |         | سيقدم الأمين العام معلومات مستكملة عن تنفيذ نظام التنقل المنظم في تقريره المقبل                                                                                                                                                                                                          |
|                | الجزء الثالث: تقييم نظام النطاقات المستصوبة                                                    | تقرير الأمين العام عن الاستعراض العام لإصلاح إدارة الموارد البشرية: السعي إلى إيجاد قوة عاملة عالمية دينامية ومهتمة وقادرة على التكيف من أجل الأمم المتحدة (A/71/323)                             | سيقدم الأمين العام تقريره السنوي إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين                               | سيقدم الأمين العام تقريره السنوي إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين                               |         | لا. عملاً بطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم، في موعد لا يتجاوز الدورة الثالثة والسبعين، مقترحات لإجراء استعراض شامل لنظام النطاقات المستصوبة، ويتولى مكتب إدارة الموارد البشرية العمل بشأن هذه المسألة وقد يحتاج إلى مزيد من التوجيه من الجمعية العامة بشأن كيفية المضي قدماً |
|                | الجزء الرابع: تكوين الأمانة العامة                                                             | تقرير الأمين العام عن تكوين الأمانة العامة: الخصائص الديمغرافية للموظفين (A/71/360)، وعن الموظفين المتقدمين دون مقابل والموظفين المتقاعدين والخبراء الاستشاريين وفراى المتعاقدين (A/71/360/Add.1) | سيقدم الأمين العام تقريره السنوي إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين                               | سيقدم الأمين العام تقريره السنوي إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين                               |         | نعم؛ من الآن فصاعداً، ستغطي التقارير فترة مدتها سنة تقويمية واحدة                                                                                                                                                                                                                        |
|                | الجزء الخامس: ممارسات الأمين العام المتبعة في المسائل التأديبية وحالات السلوك الإجرامي المحتمل | تقرير الأمين العام عن ممارسات الأمين العام المتبعة في المسائل التأديبية وحالات السلوك الإجرامي المحتمل، من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/186)                                  | سيقدم الأمين العام تقريره السنوي إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين                               | سيقدم الأمين العام تقريره السنوي إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين                               |         | نعم؛ وبالإضافة إلى ذلك، يجري استعراض الاختصاصات (ST/SGB/2005/22) و (ST/SBG/2007/11) داخلياً، وتجري مشاورات مع المكاتب المعنية، لا سيما لتحديث الوثيقة ST/SGB/2017/2/Rev.1                                                                                                                |
|                | الجزء السادس: تعديلات على النظامين الأساسيين والإداري للموظفين                                 | تقرير الأمين العام عن تعديلات على النظامين الأساسيين والإداري للموظفين (A/71/258)                                                                                                                 | سيقدم الأمين العام تقريره السنوي إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين                               | سيقدم الأمين العام تقريره السنوي إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين                               |         | نعم. وبالإضافة إلى ذلك، يجري استعراض النظامين الأساسيين والإداري للموظفين (A/71/258) و (A/71/334)                                                                                                                                                                                        |
|                | الجزء السابع: أنشطة مكتب الأخلاقيات                                                            | تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأخلاقيات (A/71/334)                                                                                                                                            | سيقدم الأمين العام تقريره السنوي إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين                               | سيقدم الأمين العام تقريره السنوي إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين                               |         | نعم. وبالإضافة إلى ذلك، يجري استعراض النظامين الأساسيين والإداري للموظفين (A/71/258) و (A/71/334)                                                                                                                                                                                        |

| الجمعية العامة                                   | بند جدول الأعمال                                 | القرار                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                | الوثائق                                |                                                           |
|--------------------------------------------------|--------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------|-----------------------------------------------------------|
|                                                  |                                                  |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       | المقدمة عملاً بالقرار                  | تُنفذ أحكام القرار (نعم/لا/تعليقات)                       |
|                                                  |                                                  |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       | تذكير مكتب اللجنة الخامسة بهذا التغيير |                                                           |
| ١٤٠ - وحدة التفتيش المشتركة                      | ٢٨١/٧١: وحدة التفتيش المشتركة                    | تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٦ وبرنامج عملها لعام ٢٠١٧ (A/71/34) و (A/71/34/Corr.1) ومذكرة من الأمين العام بشأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٦ (A/71/779)                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               | A/72/330، A/72/34                      | نعم                                                       |
| ١٤١ - النظام الموحد للأمم المتحدة                | ٢٦٤/٧١: النظام الموحد للأمم المتحدة              | تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية لعام ٢٠١٦ (A/71/30) وبيان مقدم من الأمين العام وفقاً للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة بشأن الآثار الإدارية والمالية المترتبة على القرارات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة (A/C.5/71/3)                                                                                                                                                                                                                                                                                                 | لم تُطلب أي وثائق                      | لا يلزم اتخاذ أي إجراء                                    |
| ١٤٤ - تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية | ٧/٧١: تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية | تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة عن أنشطتها في الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٥ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦ (A/71/295) وتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن أنشطته للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/337 (Part I) و (A/71/337 (Part I)/Add.1/Rev.1                                                                                                                                                                                                                                                             | A/72/330                               | نعم                                                       |
| ١٤٥ - إقامة العدل في الأمم المتحدة               | ٢٦٦/٧١: إقامة العدل في الأمم المتحدة             | تقارير الأمين العام عن ما يلي: أنشطة مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة (A/71/157)؛ ونتائج وتوصيات فريق التقييم المستقل المؤقت بشأن نظام إقامة العدل في الأمم المتحدة، والتقديرات المنقحة المتعلقة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/71/163)؛ وإقامة العدل في الأمم المتحدة (A/71/164)؛ وتقرير مجلس العدل الداخلي عن إقامة العدل في الأمم المتحدة (A/71/158)؛ ومذكرات الأمين العام التي يحيل بها ما يلي: تقرير فريق التقييم المستقل المؤقت عن نظام إقامة العدل في الأمم المتحدة (A/71/62/Rev.1)؛ وتقرير | سيصدر قريباً                           | نعم، باستثناء الأحكام المتصلة بالجزء غير الرسمي من النظام |



| الجمعية العامة                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                     | بند جدول الأعمال                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                | القرار                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                          | الوثائق                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               |                                     |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------|
|                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                    |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 | المقدمة عملاً بالقرار                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 | تُنفذ أحكام القرار (نعم/لا/تعليقات) |
|                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                    |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 | وحدة التفتيش المشتركة عن استعراض خدمات أمين المظالم التي توفرها المنظمات على نطاق منظومة الأمم المتحدة (A/71/117) و A/71/117/Corr.1؛ وتعليقاته وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين على ذلك التقرير (A/71/117/Add.1)؛ ورسالتان مؤرختان ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ موجهتان من رئيس الجمعية العامة إلى رئيس اللجنة الخامسة (A/C.5/71/10 و A/C.5/71/11)                                                                                                                                                                                                                                                      |                                     |
| ١٤٦ - تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ | ٢٦٧/٧١: تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ | ٢٦٧/٧١: تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ | التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المحكمة الجنائية الدولية لمحكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (A/71/5/Add.13) والتقرير النهائي للأمين العام عن أداء ميزانية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: التصفية (A/71/577) | لا يُطلب أي وثائق<br>لا ينطبق       |
| ١٤٧ - تمويل المحكمة الدولية لمحكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١                                                                                                                                                                                            | ٢٦٨/٧١: تمويل المحكمة الدولية لمحكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١                                                                                                                                                                                       | ٢٦٨/٧١: تمويل المحكمة الدولية لمحكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١                                                                                                                                                                                       | تقرير الأداء الأول للأمين العام عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/71/578)                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             | لا يُطلب أي وثائق<br>لا ينطبق       |
| ١٤٨ - تمويل الآلية الدولية لتصفيف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين                                                                                                                                                                                                                                                                            | ٢٦٩/٧١: تمويل الآلية الدولية لتصفيف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين                                                                                                                                                                                                                                                                       | ٢٦٩/٧١: تمويل الآلية الدولية لتصفيف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين                                                                                                                                                                                                                                                                       | تقرير الأداء الأول للأمين العام عن الآلية الدولية لتصفيف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين عن فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/71/579)                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   | لا يُطلب أي وثائق<br>لا ينطبق       |

| الجمعية العامة                                                                               | القرار                                                                                                 | التي استعرضتها اللجنة الخامسة                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                | المقدمة عملاً بالقرار              | الوثائق | تُنفذت أحكام القرار (نعم/لا/تعليقات)                                                                                                                                                                                                                                                                                                           |
|----------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------|---------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|                                                                                              |                                                                                                        |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              |                                    |         |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                |
|                                                                                              | ٢٨٢/٧١: بناء مرفق جديد للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، فرع أروشا | تقرير الأمين العام عن تشييد مرفق جديد للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، فرع أروشا (A/71/753)                                                                                                                                                                                                                                             | لم تُطلب أي وثائق                  |         | لا. أيدت الجمعية العامة توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأن يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً نهائياً إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. وأبلغ الأمين العام الجمعية، في تقريره (A/72/734)، بأن التقرير النهائي سوف يقدم للنظر فيه في الدورة الثالثة والسبعين، بسبب حالات تأخر فيما يتصل بالجدول الزمني للتشيد |
| ١٤٩ - الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة الأفريقي لحفظ السلام | ٢٧٠/٧١: استعراض مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الإفريقي                                                | تقرير الأمين العام عن استعراض مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الإفريقي (A/71/551)                                                                                                                                                                                                                                                                                             | سيصدر قريباً                       |         | نعم                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            |
| ٢٩٣/٧١: تمويل مركز الخدمات الإقليمية في عنيتي، أوغندا                                        | ٢٩٣/٧١: تمويل مركز الخدمات الإقليمية في عنيتي، أوغندا                                                  | تقرير الأمين العام عن ميزانية مركز الخدمات الإقليمية في عنيتي، أوغندا، للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/835)                                                                                                                                                                                                                                       | A/72/639، A/72/777                 |         | نعم                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            |
| ٢٩٤/٧١: تمويل قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا                             | ٢٩٤/٧١: تمويل قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا                                       | تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/689) وعن ميزانية قاعدة اللوجستيات للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/828) وتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن أنشطته: استعراض وتقييم مخزونات النشر الاستراتيجي (A/71/798)                        | A/72/783، A/72/648                 |         | نعم                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            |
| ٢٩٥/٧١: حساب دعم عمليات حفظ السلام                                                           | ٢٩٥/٧١: حساب دعم عمليات حفظ السلام                                                                     | تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/726) و (A/71/726/Add.1) وعن ميزانية حساب الدعم للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/806)؛ وتقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة عن الميزانية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار حساب الدعم لعمليات حفظ السلام | A/72/701، A/72/701/Add.1، A/72/790 |         | نعم                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            |

| بند جدول الأعمال                                                                                     | الجمعية العامة                                                                                         | القرار                                                                                                 | التي استعرضتها اللجنة الخامسة                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              | المقدمة عملاً بالقرار     | الوثائق                                                         | تُنفذت أحكام القرار (نعم/لا/تعليقات) |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------|-----------------------------------------------------------------|--------------------------------------|
|                                                                                                      |                                                                                                        |                                                                                                        |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            |                           |                                                                 |                                      |
|                                                                                                      |                                                                                                        |                                                                                                        |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            |                           | للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/800) |                                      |
|                                                                                                      | ٢٩٦/٧١: الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات                                                              | ٢٩٦/٧١: الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات                                                              | رسالة مؤرخة ٨ شباط/فبراير ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس اللجنة الخامسة من رئيس الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات لعام ٢٠١٧ (A/C.5/71/20) وتقرير الأمين العام عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لمعدلات ومعايير سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات إلى الدول الأعضاء                                                                                | A/72/288                  | نعم                                                             |                                      |
|                                                                                                      | ٢٩٧/٧١: التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسين                                         | ٢٩٧/٧١: التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسين                                         | تقرير الأمين العام عما يلي: التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسين: نصح جديد (A/71/818) و A/71/818/Corr.1 و A/71/818/Add.1، وعن مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسين (A/71/97)، ومذكرة الأمين العام التي أحال بها تقرير الاستعراض المستقل للاستغلال والانتهاك الجنسين من جانب القوات الدولية لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (A/71/99) | A/72/751، A/72/751/Corr.1 | نعم                                                             |                                      |
| ١٥٠ - تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأببي                                                  | ٢٩٨/٧١: تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأببي                                                  | ٢٩٨/٧١: تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأببي                                                  | تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأببي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/624)، وعن ميزانية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأببي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/767)                                                                                            | A/72/644، A/72/730        | نعم                                                             |                                      |
| ١٥١ - تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى | ٢٩٩/٧١: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى | ٢٩٩/٧١: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى | تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/651)، وعن ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة                                                   | A/72/637، A/72/779        | نعم                                                             |                                      |

| بند جدول الأعمال                                                                     | الجمعية العامة                                                                         | القرار                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            | الوثائق                                                       |                       | تُنفذت أحكام القرار (نعم/لا/تعليقات) |
|--------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------|-----------------------|--------------------------------------|
|                                                                                      |                                                                                        |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   | التي استعرضتها اللجنة الخامسة                                 | المقدمة عملاً بالقرار |                                      |
|                                                                                      |                                                                                        |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   | من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/819)      |                       |                                      |
| ١٥٢ - تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار                                        | ٢٧١/٧١ ألف: تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار                                    | تقرير الأمين العام عن الميزانية المنقحة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/71/599)                                                                                                                                                                                        | A/72/655                                                      | نعم                   |                                      |
|                                                                                      | ٢٧١/٧١ بء: تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار                                     | تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/732)                                                                                                                                                                                              | A/72/655                                                      | نعم                   |                                      |
| ١٥٣ - تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص                                    | ٣٠٠/٧١: تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص                                    | تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/580)، وعن ميزانية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/763)                                                                       | A/72/628، A/72/735                                            | نعم                   |                                      |
| ١٥٤ - تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية | ٣٠١/٧١: تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية | تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/674)، وعن ميزانية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/832) | A/72/638، A/72/638/Corr.1، A/72/778، A/72/784، A/72/784/Add.1 | نعم                   |                                      |
| ١٥٦ - تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي                             | ٣٠٢/٧١: تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي                             | تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/679)، وعن ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/787)                                                         | A/72/689                                                      | نعم                   |                                      |

| الجمعية العامة                                                                     | القرار                                                                               | التي استعرضتها اللجنة الخامسة                                                                                                                                                                                                                                                                                                 | المقدمة عملاً بالقرار | الوثائق | تُنفذت أحكام القرار (نعم/لا/تعليقات) |
|------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------|---------|--------------------------------------|
|                                                                                    |                                                                                      |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               |                       |         |                                      |
| ١٥٧ - تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو                           | ٣٠٣/٧١: تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو                           | تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/615)، وعن ميزانية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/759) و A/71/759/Corr.1 و (A/71/759/Corr.2)               | A/72/622، A/72/718    |         | نعم                                  |
| ١٥٨ - تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا                                          | ٣٠٤/٧١: تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا                                          | تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/645)، وعن ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/847)                                                                                   | A/72/640              |         | نعم                                  |
| ١٥٩ - تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي | ٣٠٥/٧١: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي | تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/690)، وعن ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/842) | A/72/663، A/72/746    |         | نعم                                  |
| ١٦٠ - تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط                         |                                                                                      |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               |                       |         |                                      |
| (أ) قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك                                          | ٣٠٦/٧١: تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك                                  | تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/631)، وعن ميزانية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/781)                                                                   | A/72/633، A/72/719    |         | نعم                                  |
| (ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان                                             | ٣٠٧/٧١: تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان                                     | تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه                                                                                                                                                                                                                                  | A/72/630، A/72/776    |         | نعم                                  |

| الجمعية العامة | بند جدول الأعمال                                                       | القرار                                                                   | الوثائق                                                                                                                                                                                                                                                                                               |                                     |
|----------------|------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------|
|                |                                                                        |                                                                          | المقدمة عملاً بالقرار                                                                                                                                                                                                                                                                                 | تُنفذ أحكام القرار (نعم/لا/تعليقات) |
|                |                                                                        |                                                                          | ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦<br>(A/71/640)، وعن ميزانية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/765) و (A/71/765/Corr.1)                                                                                                                       |                                     |
|                | ١٦١ - تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان                         | ٣٠٨/٧١: تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان                         | تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/653)، وعن ميزانية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/841)                                                 | A/72/674، A/72/792 لا ينطبق         |
|                | ١٦٢ - تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية            | ٣٠٩/٧١: تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية            | تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/639)، وعن ميزانية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/760/Corr.1 و A/71/760)     | A/72/623، A/72/731 نعم              |
|                | ١٦٣ - تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور | ٣١٠/٧١: تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور | تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/642)، وعن ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/775) | A/72/563، A/72/687 نعم              |
|                | ١٦٤ - تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن                         | ٣١١/٧١: تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن (٢٠٠٩) ١٨٦٣ (٢٠٠٩)      | تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/630)، وعن ميزانية مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للفترة من                                                           | A/72/763، A/72/650 نعم              |

| الجمعية العامة                                                                                                         | القرار                                                                                                   | التي استعرضتها اللجنة الخامسة                                                                                                                                                              | المقدمة عملاً بالقرار | الوثائق  | تُنفذت أحكام القرار (نعم/لا/تعليقات) |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------|----------|--------------------------------------|
| بند جدول الأعمال                                                                                                       |                                                                                                          |                                                                                                                                                                                            |                       |          |                                      |
| ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/788)                                                                  |                                                                                                          |                                                                                                                                                                                            |                       |          |                                      |
| الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ على مشاريع القرارات المقدمة في الدورة الحادية والسبعين |                                                                                                          |                                                                                                                                                                                            |                       |          |                                      |
| ١٣٤ - الميزانية البرنامجية ٢٥٨/٧١: المضي قدما                                                                          | بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف                                                              | بيان مقدم من الأمين العام وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة: المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف (A/C.5/71/12)                                           | لم تُطلب أي وثائق     | لا ينطبق |                                      |
| ٢٥٩/٧١: معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى               | ٢٥٩/٧١: معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى | بيان مقدم من الأمين العام وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة: معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى (A/C.5/71/13) | لم تُطلب أي وثائق     | لا ينطبق |                                      |
| ٢٦٠/٧١: التحقيق في الظروف والملايسات المؤدية إلى الوفاة                                                                | المأساوية لداع همرشولد ومرافقيه                                                                          | بيان مقدم من الأمين العام وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة: التحقيق في الظروف والملايسات المؤدية إلى الوفاة المأساوية لداع همرشولد ومرافقيه (A/C.5/71/14)                  | لم تُطلب أي وثائق     | لا ينطبق |                                      |
| ٢٥٦/٧١: الخطة الحضرية الجديدة                                                                                          |                                                                                                          | بيان مقدم من الأمين العام وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة: الخطة الحضرية الجديدة (A/C.5/71/15)                                                                            | لم تُطلب أي وثائق     | لا ينطبق |                                      |
| ٢٥٧/٧١: المحيطات وقانون البحار                                                                                         |                                                                                                          | بيان مقدم من الأمين العام وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة: المحيطات وقانون البحار (A/C.5/71/16)                                                                           | لم تُطلب أي وثائق     | لا ينطبق |                                      |
| ٢٨٠/٧١: طرائق المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية                  |                                                                                                          | بيان مقدم من الأمين العام وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة: طرائق المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (A/C.5/71/19)    | لم تُطلب أي وثائق     | لا ينطبق |                                      |
| ٢٩١/٧١: تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ                                              |                                                                                                          | بيان مقدم من الأمين العام وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة: تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ استراتيجية الأمم                             | لم تُطلب أي وثائق     | لا ينطبق |                                      |

| بند جدول الأعمال                                                                                                                              | الجمعية العامة                                    | الوثائق                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 | تُنفذت أحكام القرار (نعم/لا/تعليقات)              |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------|
|                                                                                                                                               | القرار                                            | التي استعرضتها اللجنة الخامسة                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           | المقدمة عملاً بالقرار                             |
|                                                                                                                                               | استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب | المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب<br>(A/C.5/71/22)                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       |                                                   |
| الدورة الثانية والسبعون (الجزء الرئيسي)                                                                                                       |                                                   |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                         |                                                   |
| ١٣٣ - التقارير المالية ٨/٧٢: التقارير المالية والبيانات والبيانات المالية المراجعة المالية المراجعة وتقارير مجلس وتقارير مجلس مراجعي الحسابات |                                                   | التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وتقارير مجلس مراجعي الحسابات عن الأمم المتحدة (Vol. I) A/72/5 و (A/72/5 (Vol. I)/Corr.1)، ومركز التجارة الدولية (A/72/5 (Vol. III)، وجامعة الأمم المتحدة (A/72/5 (Vol. IV)، والمخطط العام لتجديد مبادئ المقرر (A/72/5 (Vol. V)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (A/72/5/Add.1)، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (A/72/5/Add.2)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (A/72/5/Add.3)، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (A/72/5/Add.4)، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (A/72/5/Add.5)، وصناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/72/5/Add.6)، وصندوق برنامج الأمم المتحدة للبيئة (A/72/5/Add.7)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (A/72/5/Add.8)، وموئل الأمم المتحدة (A/72/5/Add.9)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (A/72/5/Add.10)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (A/72/5/Add.11)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (A/72/5/Add.12)، والمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطني الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المحاورة بين ١ كانون الثاني/يناير | سيقدم عقب صدور الوثيقة لا ينطبق<br>A/73/5 (Vol I) |



| الجمعية العامة | القرار                                                      | بند جدول الأعمال                                                                | الوثائق                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                     |                                      |
|----------------|-------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------|
|                |                                                             |                                                                                 | المقدمة عملاً بالقرار                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       | تُنفذت أحكام القرار (نعم/لا/تعليقات) |
|                |                                                             |                                                                                 | <p>و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (A/72/5/Add.13)، والمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (A/72/5/Add.14)، والآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (A/72/5/Add.15)، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/72/5/Add.16)؛ ومذكرة من الأمين العام يحيل بها الموجز المختص بالتأثير والاستنتاجات الرئيسية الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات للفترة المالية السنوية ٢٠١٦ (A/72/176 و A/72/176/Corr.1)؛ تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره عن المخطط العام لتحديد مبادئ المقرر وعن صناديق الأمم المتحدة وبرامجها للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (A/72/355) و (A/72/355/Add.1)</p> |                                      |
|                | ١٣٤ - استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة    | ٢٦٦/٧٢: تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة                                  | تقرير الأمين العام عن تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة (A/72/492) و (A/72/492/Add.1)                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                  | لا ينطبق                             |
|                | ١٣٥ - الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧          | ٢٥٣/٧٢ ألف وباء: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧                   | تقرير الأداء الثاني للأمين العام عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/72/606)                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 | لا ينطبق                             |
|                | ١٣٦ - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٩-٢٠١٨ | ٢٦١/٧٢: المسائل المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٩-٢٠١٨ | تقارير الأمين العام التالية: (A/72/6 (Introduction)، (A/72/6 (Introduction)/Corr.1، (A/72/6 (Sect. 2)، (A/72/6 (Sect. 1)، (A/72/6 (Sect. 4)، (A/72/6 (Sect. 3)، (A/72/6 (Sect. 5)، (A/72/6 (Sect. 4)/Corr.1، (A/72/6 (Sect. 6)، (A/72/6 (Sect. 5)/Corr.1، (A/72/6 (Sect. 7)/Corr.1، (A/72/6 (Sect. 8)، (A/72/6 (Sect. 8)/Corr.1                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             | لا ينطبق                             |
|                |                                                             |                                                                                 | ستقدم في تقرير الأداء الأول والثاني للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، اللذين سيقدمان إلى الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها الثالثة والسبعين والرابعة والسبعين، على التوالي                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                          |                                      |

| الجمعية العامة   | الوثائق                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 | تُنفذت أحكام القرار (نعم/لا/تعليقات) |
|------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------|
| بند جدول الأعمال | المقدمة عملاً بالقرار                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   |                                      |
|                  | <p> <a href="#">A/72/6 (Sect. 9)</a>، <a href="#">A/72/6 (Sect. 10)</a>،<br/> <a href="#">A/72/6 (Sect. 11)</a>، <a href="#">A/72/6 (Sect. 12)</a>،<br/> <a href="#">A/72/6 (Sect. 12)/Corr.1</a>، <a href="#">A/72/6 (Sect. 14)</a>،<br/> <a href="#">A/72/6 (Sect. 15)</a>، <a href="#">A/72/6 (Sect. 16)</a>،<br/> <a href="#">A/72/6 (Sect. 17)</a>، <a href="#">A/72/6 (Sect. 18)</a>،<br/> <a href="#">A/72/6 (Sect. 19)</a>، <a href="#">A/72/6 (Sect. 20)</a>،<br/> <a href="#">A/72/6 (Sect. 21)</a>، <a href="#">A/72/6 (Sect. 22)</a>،<br/> <a href="#">A/72/6 (Sect. 23)</a>، <a href="#">A/72/6 (Sect. 24)</a>،<br/> <a href="#">A/72/6 (Sect. 24)/Corr.1</a>، <a href="#">A/72/6 (Sect. 25)</a>،<br/> <a href="#">A/72/6 (Sect. 26)</a>، <a href="#">A/72/6 (Sect. 26)/Corr.1</a>،<br/> <a href="#">A/72/6 (Sect. 27)</a>، <a href="#">A/72/6 (Sect. 28)</a>،<br/> <a href="#">A/72/6 (Sect. 29)</a>، <a href="#">A/72/6 (Sect. 29A)</a>،<br/> <a href="#">A/72/6 (Sect. 29B)</a>، <a href="#">A/72/6 (Sect. 29C)</a>،<br/> <a href="#">A/72/6 (Sect. 29C)/Corr.1</a>،<br/> <a href="#">A/72/6 (Sect. 29C)/Corr.2</a>،<br/> <a href="#">A/72/6 (Sect. 29D)</a>، <a href="#">A/72/6 (Sect. 29E)</a>،<br/> <a href="#">A/72/6 (Sect. 29F)</a>، <a href="#">A/72/6 (Sect. 29G)</a>،<br/> <a href="#">A/72/6 (Sect. 29H)</a>، <a href="#">A/72/6 (Sect. 30)</a>،<br/> <a href="#">A/72/6 (Sect. 31)</a>، <a href="#">A/72/6 (Sect. 32)</a>،<br/> <a href="#">A/72/6 (Sect. 33)</a>، <a href="#">A/72/6 (Sect. 33)/Corr.1</a>،<br/> <a href="#">A/72/6 (Sect. 34)</a>، <a href="#">A/72/6 (Sect. 35)</a>،<br/> <a href="#">A/72/6 (Income sect. 1)</a>، <a href="#">A/72/6 (Sect. 36)</a>،<br/> <a href="#">A/72/6 (Income sect. 2)</a>،<br/> <a href="#">A/72/6 (Income sect. 3)</a>؛ والتقرير الأول عن<br/> الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩<br/> الذي أعدته اللجنة الاستشارية لشؤون<br/> الإدارة والميزانية (<a href="#">A/72/7</a> و <a href="#">A/72/7/Corr.1</a>)؛<br/> وتقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها<br/> السابعة والخمسين (<a href="#">A/72/16</a>)، الفصل الثاني،<br/> الفرع ألف)؛ وتقرير الأمين العام عن التغييرات<br/> الموحدة المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة<br/> السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة<br/> لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (<a href="#">A/72/84</a>)<br/> و <a href="#">A/72/84/Corr.1</a> و <a href="#">A/72/84/Corr.2</a> و<br/> <a href="#">A/72/84/Add.1</a>)؛ وتقرير الأمين العام عن تنفيذ<br/> المشاريع الممولة من حساب التنمية: التقرير<br/> المرحلي العاشر (<a href="#">A/72/92</a> و <a href="#">A/72/92/Corr.1</a>)؛ </p> |                                      |

| الجمعية العامة | القرار | التي استعرضتها اللجنة الخامسة | المقدمة عملاً بالقرار | الوثائق                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             | بند جدول الأعمال                                                                                                                                                                                   |
|----------------|--------|-------------------------------|-----------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|                |        |                               |                       |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                     |                                                                                                                                                                                                    |
|                |        |                               |                       | وتقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/72/85)؛ ومذكرتان من الأمين العام يحيل بإحدهما تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "السلامة والأمن في منظومة الأمم المتحدة" (A/72/118) وبالأخرى تعليقاته وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين على التقرير المذكور (A/72/118/Add.1) |                                                                                                                                                                                                    |
|                |        |                               |                       |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                     | ٢٦٢/٧٢ ألف: المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩                                                                                                         |
|                |        |                               |                       |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                     | الجزء الأول: المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام                                                                                                                                               |
|                |        |                               |                       | التقرير المرحلي العاشر والنهائي للأمين العام عن اعتماد الأمم المتحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/72/213)                                                                                                                                                                                                                                             | نعم                                                                                                                                                                                                |
|                |        |                               |                       | تقرير الأمين العام عن شروط خدمة وتعويضات المسؤولين الذين يعملون في خدمة الجمعية العامة من غير مسؤولي الأمانة العامة: عضوا لجنة الخدمة المدنية الدولية المتفرغان ورئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/72/366)                                                                                                                                         | الجزء الثاني: شروط خدمة وأجور الأشخاص الذين يعملون في خدمة الجمعية العامة من غير موظفي الأمانة العامة: عضوا لجنة الخدمة المدنية الدولية المتفرغان ورئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية |
|                |        |                               |                       | تقرير الأمين العام عن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق (A/72/393)                                                                                                                                                                                                                                                                                                      | الجزء الثالث: الاستعراض تقرير الأمين العام عن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق (A/72/393)                                                                                                             |
|                |        |                               |                       | تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة المتعلقة بمكتب مكافحة الإرهاب في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، والباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية، والباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (A/72/117)                                                                                                                                                     | الجزء الرابع: التقديرات المنقحة المتعلقة بمكتب مكافحة الإرهاب في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، والباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية، والباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين       |
|                |        |                               |                       | لم تُطلب أي وثائق                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   | لا ينطبق                                                                                                                                                                                           |
|                |        |                               |                       | سيقدم إلى الجمعية العامة في الجزء لا ينطبق دورتها السادسة والسبعين                                                                                                                                                                                                                                                                                                  | سيقدم إلى الجمعية العامة في الجزء لا ينطبق دورتها الرابعة والسبعين                                                                                                                                 |

| الجمعية العامة                                                                                                                                                                                                                 | القرار | التي استعرضتها اللجنة الخامسة                                                                                                                                                                                                                    | المقدمة عملاً بالقرار                | الوثائق | تُنفذت أحكام القرار (نعم/لا/تعليقات)     |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------|---------|------------------------------------------|
|                                                                                                                                                                                                                                |        |                                                                                                                                                                                                                                                  |                                      |         |                                          |
| الجزء الخامس: مقترح بشأن تجديد المبني الشمالي في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو                                                                                                         |        | قرار الأمين العام عن مقترح بشأن تجديد المبني الشمالي في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو (A/72/367)                                                                                                         | سيقدم إلى الجمعية العامة في لا ينطبق |         | الجزء الرئيسي من دورتها الثالثة والسبعين |
| الجزء السادس: الآثار المالية المتصلة بإقامة العدل في الأمم المتحدة                                                                                                                                                             |        | قرار الأمين العام عن إقامة العدل في الأمم المتحدة (A/72/204)                                                                                                                                                                                     | لم تُطلب أي وثائق لا ينطبق           |         |                                          |
| الجزء السابع: الآثار الإدارية والمالية المترتبة على المقررات والتوصيات الواردة في تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية لعام ٢٠١٧                                                                                                  |        | بيان مقدم من الأمين العام وفقاً للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة بشأن الآثار الإدارية والمالية المترتبة على المقررات والتوصيات الواردة في تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية لعام ٢٠١٧ (A/C.5/72/3) و (A/C.5/72/3/Corr.1)              | لم تُطلب أي وثائق لا ينطبق           |         |                                          |
| الجزء الثامن: طلب إعانة لمحنة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية                                                                                                                                                          |        | قرار الأمين العام عن التقرير عن استخدام سلطة الالتزام وطلب إعانة لمحنة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية (A/72/384)                                                                                                                        | سيقدم إلى الجمعية العامة في لا ينطبق |         | دورتها الثالثة والسبعين                  |
| الجزء التاسع: تقديم إعانة إلى العضير الدولي من الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا                                                                                                                                            |        | قرار الأمين العام عن طلب تقديم إعانة مالية للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا (A/72/341)                                                                                                                                                       | سيقدم إلى الجمعية العامة في لا ينطبق |         | دورتها الثالثة والسبعين                  |
| الجزء العاشر: التقديرات المنقحة التي تتعلق بمكتب المدافع عن حقوق الضحايا في إطار الباب ١، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً، والباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية، والباب ٣٦، الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين |        | قرار الأمين العام عن التقديرات المنقحة التي تتعلق بمكتب المدافع عن حقوق الضحايا في إطار الباب ١، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً، والباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية، والباب ٣٦، الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (A/72/373) | سيقدم إلى الجمعية العامة في لا ينطبق |         | دورتها الثالثة والسبعين                  |
| الجزء الحادي عشر: التقدم المحرز في تطبيق الاستخدام المرن لأماكن العمل في مقر الأمم المتحدة                                                                                                                                     |        | التقرير المرحلي للأمين العام عن تطبيق الاستخدام المرن لأماكن العمل في مقر الأمم المتحدة (A/72/379)                                                                                                                                               | سيقدم إلى الجمعية العامة في لا ينطبق |         | الجزء الرئيسي من دورتها الثالثة والسبعين |

| الجمعية العامة                                                                                                                                                                                                                      | القرار                                                                                                                                                                                                 | التي استعرضتها اللجنة الخامسة                                                                                                                                                                                                        | المقدمة عملاً بالقرار                | الوثائق                                  | تُنفذت أحكام القرار (نعم/لا/تعليقات) |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------|------------------------------------------|--------------------------------------|
|                                                                                                                                                                                                                                     |                                                                                                                                                                                                        |                                                                                                                                                                                                                                      |                                      |                                          |                                      |
| الجزء الثاني عشر: التقدم المحرز في تشييد مرافق جديدة للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا، والمستجدات المتعلقة بتجديد مرافق المؤتمرات، بما في ذلك قاعة أفريقيا                                                       | الجزء الثاني عشر: التقدم المحرز في تشييد مرافق جديدة للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا، والمستجدات المتعلقة بتجديد مرافق المؤتمرات، بما في ذلك قاعة أفريقيا                          | تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تشييد مرافق جديدة للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا، والمستجدات المتعلقة بتجديد مرافق المؤتمرات، بما في ذلك قاعة أفريقيا (A/72/374)                                         | سيقدم إلى الجمعية العامة في لا ينطبق | الجزء الرئيسي من دورتها الثالثة والسبعين | لا ينطبق                             |
| الجزء الثالث عشر: مشروع التعديل التقويمي لمباني مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ في بانكوك لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية فيها (A/72/338/Corr.1 و A/72/338) | الجزء الثالث عشر: مشروع التعديل التقويمي لمباني مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ في بانكوك لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية فيها | تقرير الأمين العام مشروع التعديل التقويمي لمباني مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ في بانكوك لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية فيها (A/72/338/Corr.1 و A/72/338) | سيقدم إلى الجمعية العامة في لا ينطبق | الجزء الرئيسي من دورتها الثالثة والسبعين | لا ينطبق                             |
| الجزء الرابع عشر: مقترح استبدال مباني المكاتب من A إلى J في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي                                                                                                                                            | الجزء الرابع عشر: مقترح استبدال مباني المكاتب من A إلى J في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي                                                                                                               | تقرير الأمين العام عن اقتراح باستبدال مباني المكاتب من A إلى J في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي (A/72/375)                                                                                                                            | سيقدم إلى الجمعية العامة في لا ينطبق | الجزء الرئيسي من دورتها الثالثة والسبعين | لا ينطبق                             |
| الجزء السادس عشر: الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف                                                                                                                                                      | الجزء السادس عشر: الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف                                                                                                                         | تقرير الأمين العام المرحلي السنوي الرابع عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف (A/72/521)                                                                                                                  | سيقدم إلى الجمعية العامة في لا ينطبق | الجزء الرئيسي من دورتها الثالثة والسبعين | لا ينطبق                             |
| الجزء السابع عشر: التقديرات المنقّحة الناجمة عن القرارات والمقرّرات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام ٢٠١٧                                                                                                      | الجزء السابع عشر: التقديرات المنقّحة الناجمة عن القرارات والمقرّرات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام ٢٠١٧                                                                         | تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقّحة الناجمة عن القرارات والمقرّرات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام ٢٠١٧ (٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٦ - ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧) (A/72/398)                                              | لم تُطلب أي وثائق                    | لا ينطبق                                 | لا ينطبق                             |
| الجزء الثامن عشر: مركز التجارة الدولية                                                                                                                                                                                              | الجزء الثامن عشر: مركز التجارة الدولية                                                                                                                                                                 | الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ لمركز التجارة الدولية (A/72/6 (Sect. 13) و A/72/6 (Sect. 13)/Corr.1)                                                                                                           | لم تُطلب أي وثائق                    | لا ينطبق                                 | لا ينطبق                             |
| الجزء التاسع عشر: التقديرات المنقّحة الناجمة عن القرارات والمقرّرات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان في دوراته                                                                                                                         | الجزء التاسع عشر: التقديرات المنقّحة الناجمة عن القرارات والمقرّرات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان في دوراته                                                                                            | تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقّحة الناجمة عن القرارات والمقرّرات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان في دوراته الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين                                                                                 | لم تُطلب أي وثائق                    | لا ينطبق                                 | لا ينطبق                             |

| الجمعية العامة                                                                                                                                                |        | الوثائق                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                  |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| بند جدول الأعمال                                                                                                                                              | القرار | المقدمة عملاً بالقرار                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             | تُنفذ أحكام القرار (نعم/لا/تعليقات)                                                                                                                                                                                                                                                                              |
| الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين ودورته الاستثنائية السادسة والعشرين                                                                   |        | والسادسة والثلاثين ودورته الاستثنائية السادسة والعشرين والسادسة والعشرين (A/72/602 و A/72/602/Add.1)                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                  |
| الجزء العشرون: طلب تقديم إعانة مالية إلى معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بناء على توصيات مجلس أمناء المعهد المتعلقة ببرنامج عمل المعهد للفترة ٢٠١٩-٢٠١٨   |        | مذكرة من الأمين العام عن طلب تقديم إعانة لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بناء على توصيات مجلس أمناء المعهد المتعلقة ببرنامج عمل المعهد للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/72/369)                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           | سيقدم إلى الجمعية العامة في لا ينطبق الجزء الرئيسي من دورتها الرابعة والسبعين                                                                                                                                                                                                                                    |
| الجزء الحادي والعشرون: مشروع التخطيط المركزي للموارد، أوموجا                                                                                                  |        | التقرير المرحلي التاسع للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/72/397) ومذكرة الأمين العام بشأن التقرير المرحلي السنوي السادس لمجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ نظام الأمم المتحدة لتخطيط الموارد (A/72/157)                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                | وسيضمن التقرير المرحلي العاشر معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في التوسعة ٢ لنظام أوموجا، وطلبها بتوفير موارد، ومعلومات مستكملة عن تحقيق الفوائد والتدريب. وسيضمن التقرير أيضا ردود المتابعة ذات الصلة بالتقرير المرحلي السنوي المقدم من مجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ نظام الأمم المتحدة المركزي لتخطيط الموارد |
| الجزء الثاني والعشرون: التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعدية الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأسد بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن |        | تقارير الأمين العام عما يلي: التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعدية الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأسد بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (A/72/371 و A/72/371/Add.1 و A/72/371/Add.2 و A/72/371/Add.3 و A/72/371/Add.4 و A/72/371/Add.5 و A/72/371/Add.6 و A/72/371/Add.7 و A/72/371/Add.8)؛ واستعراض الترتيبات اللازمة لتمويل البعثات السياسية الخاصة ودعمها (A/66/340)؛ وإعادة الهيكلة الإقليمية المقترحة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان: زيادة الكفاءة والفعالية في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨ (A/71/218) و (A/71/218/Corr.1) | سيقدم إلى الجمعية العامة في لا ينطبق الجزء الرئيسي من دورتها الثالثة والسبعين                                                                                                                                                                                                                                    |
| الجزء الثالث والعشرون: السلطة التقديرية المحدودة بشأن الميزانية                                                                                               |        | تقرير الأمين العام عن السلطة التقديرية المحدودة بشأن الميزانية (A/72/497)                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                         | سيبلغ عنها في تقرير الأداء الأول والثاني، اللذين سيقدما إلى الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من                                                                                                                                                                                                                   |

| الجمعية العامة                                                    | القرار                                                                                             | التي استعرضتها اللجنة الخامسة                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                        | المقدمة عملاً بالقرار                                                | الوثائق                                                                                                                                                                                                             | تُنفذت أحكام القرار (نعم/لا/تعليقات)                                                                                                                                                                                |
|-------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|                                                                   |                                                                                                    |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                      |                                                                      |                                                                                                                                                                                                                     |                                                                                                                                                                                                                     |
| بند جدول الأعمال                                                  |                                                                                                    |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                      |                                                                      |                                                                                                                                                                                                                     |                                                                                                                                                                                                                     |
| الجزء السابع والعشرون: أثر التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم | الجزء السابع والعشرون: أثر التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم                                  | تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة: أثر التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم (A/72/646)                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       | لم تُطلب أي وثائق                                                    | لا ينطبق                                                                                                                                                                                                            | لا ينطبق                                                                                                                                                                                                            |
| ٢٦٤/٧٢: النفقات غير المنظورة والاستثنائية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ | ٢٦٤/٧٢: النفقات غير المنظورة والاستثنائية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩                                  | سيبلغ عنها في تقرير الأداء الأول والثاني، اللذين سيقدمان إلى الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها الثالثة والسبعين والرابعة والسبعين، على التوالي                                                                                                                                                                                                                                                               | لا ينطبق                                                             | لا ينطبق                                                                                                                                                                                                            | لا ينطبق                                                                                                                                                                                                            |
| ١٣٧ - تخطيط البرامج                                               | ٩/٧٢: تخطيط البرامج                                                                                | تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها السابعة والخمسين (A/72/16)؛ وتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات (A/72/72)؛ وتقرير الأمين العام عن التنقيحات المقترحة للأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (المادة السابعة والمرفق) (A/72/73/Rev.1) | لم تُطلب أي وثائق                                                    | لا ينطبق؛ وتجدر الإشارة إلى أن الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم ينبغي تحديثها لتعكس التغيرات التي أدخلتها لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة | لا ينطبق؛ وتجدر الإشارة إلى أن الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم ينبغي تحديثها لتعكس التغيرات التي أدخلتها لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة |
| ١٣٩ - خطة المؤتمرات                                               | ١٩/٧٢: خطة المؤتمرات                                                                               | تقرير لجنة المؤتمرات لعام ٢٠١٧ (A/72/32) وتقرير الأمين العام عن خطة المؤتمرات (A/72/116)                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             | سيقدم إلى الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها الثالثة والسبعين | من المقرر تقديم معلومات في التقرير المقبل                                                                                                                                                                           | من المقرر تقديم معلومات في التقرير المقبل                                                                                                                                                                           |
| ١٤٠ - جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة              | ٢/٧٢: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة: الطلبات المقدمة في إطار المادة ١٩ من الميثاق | تقرير لجنة الاشتراكات عن دورتها السابعة والسبعين (A/72/11) وتقرير الأمين العام عن خطط التسديد المتعددة السنوات (A/72/71)                                                                                                                                                                                                                                                                                             | لم تُطلب أي وثائق                                                    | نعم                                                                                                                                                                                                                 | نعم                                                                                                                                                                                                                 |
| ١٤١ - إدارة الموارد البشرية                                       | ٢٥٤/٧٢: إدارة الموارد البشرية                                                                      | تقارير الأمين العام عما يلي: تكوين الأمانة العامة: الخصائص الديمغرافية للموظفين (A/72/123)؛ تعديلات على النظامين الأساسيين والإداري للموظفين (A/72/129/Rev.1)؛ وممارسات الأمين العام المتبعة في المسائل التأديبية وحالات السلوك                                                                                                                                                                                      | سيصدر قريباً                                                         | لا ينطبق                                                                                                                                                                                                            | لا ينطبق                                                                                                                                                                                                            |

| الجمعية العامة                                          | بند جدول الأعمال | القرار                                            | التي استعرضتها اللجنة الخامسة                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                         | المقدمة عملاً بالقرار | الوثائق                                                                                                                                                                                                                                                                                          | تُنفذت أحكام القرار (نعم/لا/تعليقات)                                                                                  |
|---------------------------------------------------------|------------------|---------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|                                                         |                  |                                                   |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       |                       |                                                                                                                                                                                                                                                                                                  |                                                                                                                       |
|                                                         |                  |                                                   |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       |                       | الإجرامي المحتمل، من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/209)؛ ومذكرتان من الأمين العام يحيل بإحدهما تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "إدارة المعارف في منظومة الأمم المتحدة" (A/72/325) وبالأخرى تعليقاته وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين على التقرير المذكور (A/72/325/Add.1) |                                                                                                                       |
| ١٤٣ - النظام الموحد ٢٥٥/٧٢: النظام الموحد للأمم المتحدة |                  |                                                   | تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية لعام ٢٠١٧ (A/72/30) و (A/72/30/Corr.1) و (A/72/30/Corr.2) وبيان مقدم من الأمين العام وفقاً للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة بشأن الآثار الإدارية والمالية المترتبة على المقررات والتوصيات الواردة في تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية (A/C.5/72/3) و (A/C.5/72/3/Corr.1)                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                | لم تُطلب أي وثائق     |                                                                                                                                                                                                                                                                                                  | لا ينطبق                                                                                                              |
| ١٤٥ - تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية        |                  | ١٨/٧٢: تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية | تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة عن أنشطتها في الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٦ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧ (A/72/295)؛ وتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن أنشطته للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/330 (Part I) و (A/72/330 (Part II) و (I/Add.1)؛ ومذكرتان من الأمين العام يحيل بإحدهما تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "حالة وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات في منظومة الأمم المتحدة" (A/72/120) وبالأخرى تعليقاته وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين على التقرير المذكور (A/72/120/Add.1)؛ ومذكرتان من الأمين العام يحيل بإحدهما تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "التقييمات التي تقومها الجهات المانحة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة" (A/72/298) وبالأخرى تعليقاته | لم تُطلب أي وثائق     |                                                                                                                                                                                                                                                                                                  | قيد التنفيذ؛ سيصدر التقرير السنوي المقبل، الذي يغطي الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨، في آب/أغسطس ٢٠١٨ |



| الجمعية العامة                                                                                                                                          | بند جدول الأعمال                                                                                                                                          | القرار                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                        | الوثائق                                                               |                                                                                                                        |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|                                                                                                                                                         |                                                                                                                                                           |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               | المقدمة عملاً بالقرار                                                 | تُنفذت أحكام القرار (نعم/لا/تعليقات)                                                                                   |
|                                                                                                                                                         |                                                                                                                                                           |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               | وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين على التقرير المذكور (A/72/298/Add.1) |                                                                                                                        |
| ١٤٦ - إقامة العدل في الأمم المتحدة                                                                                                                      | ٢٥٦/٧٢: إقامة العدل في الأمم المتحدة                                                                                                                      | تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة (A/72/138) وعن إقامة العدل في الأمم المتحدة (A/72/204)؛ وتقرير مجلس العدل الداخلي عن إقامة العدل في الأمم المتحدة (A/72/210)؛ ورسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ موجهة من رئيس الجمعية العامة إلى رئيس اللجنة الخامسة (A/C.5/72/10)                                                                                                                                                                                                                                                                                                                         | سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين                   | يُتوقع تناول جميع الأحكام ذات الصلة في التقرير المقبل عن إقامة العدل، باستثناء تلك المتصلة بالجزء غير الرسمي من النظام |
| ١٤٧ - تمويل المحكمة الدولية لمحكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ | ٢٥٧/٧٢: تمويل المحكمة الدولية لمحكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ | تقرير الأداء الثاني للأمين العام عن ميزانية المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/72/603)، والتقرير المالي والبيانات المالية المراجعة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المحكمة الدولية لمحكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (A/72/5/Add.14)                                                                                                                                                                                                                    | لم تُطلب أي وثائق                                                     | لا ينطبق                                                                                                               |
| ١٤٨ - تمويل الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين                                                                                  | ٢٥٨/٧٢: تمويل الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين                                                                                  | تقرير الأمين العام عن ميزانية الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/72/396) و (A/72/396/Corr.1)، وتقرير الأداء الثاني للأمين العام عن ميزانية الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/72/604)؛ والتقرير المالي والبيانات المالية المراجعة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المحكمة الجنائية الدولية لمحكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين | لم تُطلب أي وثائق                                                     | لا ينطبق                                                                                                               |

| الجمعية العامة                                                                                                         | القرار                                                                                    | بند جدول الأعمال                                                                          | الوثائق                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                      |                                     |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------|
|                                                                                                                        |                                                                                           |                                                                                           | المقدمة عملاً بالقرار                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                        | تُنفذ أحكام القرار (نعم/لا/تعليقات) |
|                                                                                                                        |                                                                                           |                                                                                           | المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (A/72/5/Add.13) وعن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (A/72/5/Add.15)؛ وتقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين: أثر التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم (A/72/641) |                                     |
|                                                                                                                        | ١٦٣ - تمويل العملية                                                                       | تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور                          | تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/687)، وعن الميزانية المنقحة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/72/563)                                                                                              | نعم                                 |
|                                                                                                                        | ١٦٥ - تمويل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي                                 | تمويل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي                                       | تقرير الأمين العام عن ميزانية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي للفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/72/560)                                                                                                                                                                                                                                                         | نعم                                 |
| الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ على مشاريع القرارات المقدمة في الدورة الثانية والسبعين |                                                                                           |                                                                                           |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              |                                     |
|                                                                                                                        | ١٣٦ - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٩-٢٠١٨                               | ٢٥٠/٧٢: تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي                           | بيان مقدم من الأمين العام وفقاً للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة بشأن تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي (A/C.5/72/11) وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذو الصلة (A/72/7/Add.38)                                                                                                                                                                            | لا ينطبق                            |
|                                                                                                                        | ٢٥١/٧٢: متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣ | ٢٥١/٧٢: متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣ | بيان مقدم من الأمين العام وفقاً للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣ (A/C.5/72/12) وتقرير اللجنة الاستشارية                                                                                                                                                                                                    | لا ينطبق                            |

| بند جدول الأعمال                                                                                                                                                                    | الجمعية العامة                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                        | الوثائق                                                      |                                      |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------|--------------------------------------|
|                                                                                                                                                                                     |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       | المقدمة عملاً بالقرار                                        | تُنفذت أحكام القرار (نعم/لا/تعليقات) |
|                                                                                                                                                                                     |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       | <p>لشؤون الإدارة والميزانية ذو الصلة<br/>(A/72/7/Add.37)</p> |                                      |
| ٢٤٨/٧٢: حالة حقوق الإنسان في ميانمار                                                                                                                                                | بيان مقدم من الأمين العام وفقاً للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار (A/C.5/72/13) وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذو الصلة (A/72/7/Add.33)                                                                                                                                                | لم تُطلب أي وثائق                                            | لا ينطبق                             |
| ٢٤٧/٧٢: الذكرى السنوية العشرون للإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً، وتعزيز ذلك الإعلان | بيان مقدم من الأمين العام وفقاً للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة بشأن الذكرى السنوية العشرون للإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً، وتعزيز ذلك الإعلان (A/C.5/72/14) وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذو الصلة (A/72/7/Add.41) | لم تُطلب أي وثائق                                            | لا ينطبق                             |
| ٢٤٦/٧٢: آثار الإرهاب على التمتع بحقوق الإنسان                                                                                                                                       | بيان مقدم من الأمين العام وفقاً للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة بشأن الإرهاب على التمتع بحقوق الإنسان (A/C.5/72/15) وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذو الصلة (A/72/7/Add.40)                                                                                                                                            | لم تُطلب أي وثائق                                            | لا ينطبق                             |
| ٢٤٥/٧٢: حقوق الطفل                                                                                                                                                                  | بيان مقدم من الأمين العام وفقاً للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة بشأن حقوق الطفل (A/C.5/72/16) وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذو الصلة (A/72/7/Add.39)                                                                                                                                                                  | لم تُطلب أي وثائق                                            | لا ينطبق                             |
| ٢٤٤/٧٢: طرائق عقد المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية                                                                            | بيان مقدم من الأمين العام وفقاً للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة بشأن طرائق عقد المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (A/C.5/72/17) وتقرير اللجنة                                                                                                                                         | لم تُطلب أي وثائق                                            | لا ينطبق                             |

| الجمعية العامة                                                                                                                                                                  |        | الوثائق                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           |                                      |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------|
| بند جدول الأعمال                                                                                                                                                                | القرار | المقدمة عملاً بالقرار                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             | تُنفذت أحكام القرار (نعم/لا/تعليقات) |
| ٢٤٩/٧٢: صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام |        | بيان مقدم من الأمين العام وفقاً للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة بشأن صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام (A/C.5/72/18) وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذو الصلة (A/72/7/Add.42) | لا يُطلب أي وثائق                    |
|                                                                                                                                                                                 |        | بيان مقدم من الأمين العام وفقاً للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة بشأن التحقيق في الظروف والملايسات المؤدية إلى الوفاة المأساوية لداغ همرشولد ومرافقيه (A/C.5/72/19) وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذو الصلة (A/72/7/Add.32)                                                                                         | لا يُطلب أي وثائق                    |

ملاحظة: لم يدرج في هذا المرفق سوى قرارات الجمعية العامة التي انبثقت عن مداولات الجمعية خلال الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.